دكتور فريد محمد بدوي النكلاوي
أستاذ البلاغة والنقد المساعد
كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر

البيان عند الشهاب الخفاجي

في كتابه «عناية القاضي وكفاية الراضي»

القسم الثاني

في

المجاز المرسل

١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ، نحمدك اللهم حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما أنعمت به من التوفيق ومنح العون على متابعة البحث ومواصلة السير لإتمام ما بدأناه من عمل فى هذا الميدان ، ونستعينك ونتوكل عليك إنك نعم المولى ونعم النصير .

والصلاة والسلام على خير خلق الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين الذى أوتى جوامع الكلم والقائل : « من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ولأن تغدو فتعلم آية من كتاب الله خير لك من أن تصلى مائة ركعة ، ولأن تغدو فتعلم بابا من العلم عمل به أو لم يعمل خير من أن تصلى ألف ركعة » .

وبعد ، فهذا هو القسم الثانى من البيان عند الشهاب الخفاجى والخاص بالمجاز المرسل وما يتعلق به من قضايا بلاغية .

وقد جاء الكتاب فى فصلين وتمهيد .

وتناول التمهيد معنى المجاز وتعريفه وعلاقته وقرينته . كما تناول فائدة المجاز وبلاغته ، والفرق بين الحقيقة والمجاز ، وانقسام المجاز المفرد إلى المرسل والاستعارة مع بيان رأى العلماء فى علاقات المجاز المرسل وعدد

هذه العلاقات ، كما وضحت موقف الشهاب من هذه العلاقات وما سار عليه في هذا المجال مع ذكر النتائج المستنبطة من آراء الشهاب في قضايا المجاز المرسل .

ولما كانت الآيات التي وردت في المجاز المرسل كثيرة ومتنوعة وكان منها ما هو من المجاز المرسل فقط وما كان دائرا بين المجاز المرسل وغيره من ألوان البيان رأيت أن أرتب ذلك على فصلين ، وجعلت الفصل الأول متناولا للآيات الكريمة التي وردت تحت علاقات المجاز المرسل ولم تحتمل غيره ، ورتبتها حسب ورودها في سورها موزعة على العلاقات المختلفة مستعينا في ذلك بما ذكره الشهاب من نوع العلاقة في بعض الآيات واستنباط العلاقة للآيات التي لم يذكر نوعها .

وقد اجتهدت قدر المستطاع في استنباط هذه العلاقات حسب المعنى الذي كان يذكره الشهاب في المجاز في كل آية وأرجو أن أكون قد وفقت في هذا الاستنباط وإن لم يكن التوفيق قد حالفني في وضع بعض الآيات تحت علاقاتها فإن عذرى في ذلك أن الملابسة التي تندرج تحتها كل علاقات المجاز المرسل غير محددة ويبدو فيها التشابه أحيانا بين بعض العلاقات كاللزومية والملزومية فإن بعض العلماء يرجعهما إلى السببية والمسببية وغير ذلك من العلاقات الأخرى التي فرعها العلماء على العلاقات الثمانية المشهورة .

وجعلت الفصل الثاني متناولا للآيات التي تحتمل كونها مجازاً مرسلا وغيره من ألوان البيان الأخرى ، ورتبت هذا الفصل على حسب الألوان

البيانية التي أوردها الشهاب مع المجاز المرسل في الآيات ، ورتبت الآيات في كل لون حسب ورودها في سورها أيضا .

وقد تناولت في الغالب معظم القضايا التي أثارها الشهاب في المجاز المرسل بالدراسة والتحليل مع بيان آراء العلماء حول هذه القضايا ، وعند عرضي للآيات ذكرت الآراء الأخرى التي لم يذكرها الشهاب في الآية ونبهت على ما يبدو للناظر متناقضا من ذكر الشهاب للآية في موضع وذكر ما يناظرها في موضع آخر .

كما راعيت بقدر الإمكان أن تكون الآيات المتناظرة في المعنى أو الشاهد في مكان واحد حتى يمكن للقارئ إدراك ما فيها مجتمعة من نكات دون عناء .

ونبهت على الآيات التي أوردها في معنى وعاد فذكرها محتملة لهذا المعنى ولغيره في موضع آخر .

كما ذكرت ما يمكن أن يقال في كل آية من تحقيق أو تعليق أو نقد وغير ذلك ، وقد بينت رقم الآية واسم السورة التي وردت فيها في كل الكتاب كما جعلت تحت العناوين الرئيسة التي وضعتها عناوين أخرى تبرز أهم القضايا التي كان يثيرها الشهاب ويحققها في بعض الآيات .

ولإتمام الفائدة رأيت أن أضع خاتمة تحتوي على الآيات القرآنية التي وردت عن العلماء تحت علاقات المجاز المرسل ولم يذكرها الشهاب في حاشيته ورتبتها على علاقات المجاز المرسل وراعيت في ذلك الإيجاز بقدر الإمكان

هذا وأسأل الله العلي القدير أن يغفر لي ما قد يبدو من تقصير أو ما يظهر من زلات في خلال الكتاب وأن ينفع به وأن يوفقنا دائما إلى العمل الجاد في سبيل خدمة كتابه الكريم .

كما أرجو أن أكون قد وفقت في الوفاء بما يتطلبه البحث العلمي من الجد والصبر والمثابرة وبذل الطاقة حتى ينال هذا الكتاب رضا من يتناوله بالقراءة والاستفادة أو التوجيه والتعديل ، والكمال لله وحده وصدق الله إذ يقول : « وفوق كل ذي علم عليم »

كما أرجو الله سبحانه وتعالى أن يمنحني العون والتوفيق لإخراج بقية الأقسام الأخرى من علم البيان بمشيئته تعالى وفضله .

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ؟

المدينة المنورة :	د/ فريد محمد بدوى النكلاوى
ربيع الثاني ١٤٠٤ هـ	أستاذ البلاغة المساعد
يناير ١٩٨٤ م	كلية اللغة العربية بالقاهرة

تمهيد

آراء العلماء في وقوع المجاز في اللغة والقرآن الكريم

من المعروف أن قضية وقوع المجاز في اللغة وعدم وقوعه وبالتالي القول بوجوده في القرآن الكريم وعدم وجوده من القضايا التي استحوذت على فكر الكثير من الباحثين قديما وحديثا وأثارت كثيرا من الجدل ، فمن العلماء من يولع بالمجاز ويغالي في ذلك لدرجة تجعله يقول إن اللغة كلها مجاز كابن جني .

ومنهم من يتشدد حتى يصل إلى القول بنفي المجاز كلية من اللغة فضلا من وقوعه في كتاب الله عز وجل كابن تيمية.

ومنهم من يرى أن اللغة العربية مشتملة على المجاز بكل صوره لكنه يرى أن المجاز غير واقع في كتاب الله تعالى تنزيها له عن الطعن فيه بوقوع الكذب أولا وبنسبة العجز لله سبحانه وتعالى عن التعبير بالحقيقة ثانيا.

ومن العلماء المعتدلين من يذهب إلى أن المجاز واقع في القرآن الكريم إلا أنه يجب تنزيه صفات الله سبحانه وتعالى وكل ما أخبر به عن نفسه عن القول بوقوع المجاز فيه لأن الله تعالى ليس كمثله شيء ولا يمكن تفسير صفاته تعالى على أي لون من ألوان المجاز لأنها أمور تتعلق به سبحانه وهو كما أخبر عن نفسه وينبغي تفويض علم ذلك إليه تعالى .

ومن العلماء من يذهب إلى وقوع المجاز في القرآن الكريم دون أن يفرق بين صفات الله تعالى وما أخبر به عن نفسه وغيره من باقي الأمور التي اشتمل عليها الكتاب العزيز قائلا بأن القرآن نزل بلغة العرب وعلى طريقتهم في القول ، والعرب يعرفون شتى أنواع المجاز ويستعملونه في نظمهم ونثرهم ومحاوراتهم ، ومن ثم فإن الله سبحانه وتعالى لما خاطب العرب وأنزل القرآن الكريم فإنما أنزله بلغتهم وعلى طريقتهم في القول وخاطبهم بما يفهمون .

وهذا القول هو المعتمد لدى جمهور العلماء وعليه أكثر المفسرين . ويهمنا الآن أن نعرض لآراء بعض العلماء هنا حول هذه القضية ليتبين للقارئ وجهة نظر كل منهم وأدلته عملا بالأمانة العلمية في نقل الآراء .

ونذكر أولا رأي باحث معاصر حول هذه القضية إذ يلخص ذلك بقوله : « هناك من يكاد يشيع المجاز في كل استعمال ، وهناك من يرفض مجيء المجاز في الكتاب الكريم تشددا في التنزيه أو خطأ في التصور لأن المجاز أخو الكذب والقرآن منزه عنه ، والمتكلم لا يعدل إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة وذلك مما لا يمكن تصوره بالنسبة للقرآن . ، وهاتان الحجتان واهيتان لابتنائهما على خطأ في إدراك طبيعة المجاز [1]

ويعقب الباحث على رأي ابن جني أن أكثر اللغة عند التأمل مجاز [2] بقوله : « إن هذه النظرة التي ذكرها ابن جني وفريق من المتكلمين

---

(١) التصوير البياني ص ١٧٨ .
(٢) انظر الخصائص ٢/٤٤٧ ـ ٤٥٥ .

لا تصلح أساسا لتمييز الحقيقة وأنها تعتمد لونا من التدقيق تفسد به عفوية الدلالة في السياقات العامة ، وربما كانت هناك مقامات تقتضي هذا الضرب من التحديد كمقامات الاستشهاد القضائي أو التشخيص الطبي مما يستوجب الدقة في التحديد وتكون غرضا له »[1]

والباحث مصيب كل الاصابة في رده على ابن جني لأنه لا يمكن أن نخرج من كل عبارة نتلقيها أو نسمعها من غيرنا لونا مجازيا ، لأن ذلك يفسد اللغة ويحولها إلى ضرب من التأويل المتشدد والتزمت ، والمعروف أن ألوان المجاز بل التعبير كالوردة تشم ولا تفرك حتى لا يذهب ريحها ، ويرفض ابن الأثير القول بأن الكلام كله حقيقة والقول بأن الكلام كله مجاز ، ويخلص إلى أن الكلام مشتمل على اللونين معا[2] ، وكذلك العلوى لقوله : « والمختار أن اللغة والقرآن مشتملان على الحقائق والمجازات جميعا ، وفي موضع آخر يقول : أجمع أهل التحقيق من علماء الدين والنظار من الأصوليين وعلماء البيان على جواز دخول المجاز في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم في كلا نوعيه المفرد والمركب ، ويحكى الخلاف في إنكاره عن أبي بكر بن داود الأصفهاني .

والحجة على ماقلناه : هو أن خلافه إما أن يكون في الجواز أو في الوقوع ، فأما الجواز العقلي : فإنه ظاهر فإن الخطاب بالكلام الذي أريد به خلاف ما وضع له جائز من جهة العقل ، والقدرة الإلهية لا تعجز عن مثل هذا فلهذا حكمنا به .

---

(١) التصوير البياني ص ١٨٠ .
(٢) المثل السائر ١/٥٩ — ٦١ .

وأما الوقوع : فهو ظاهر في القرآن كثيرا قال تعالى « واخفض لهما جناح الذل من الرحمة [١] »

وعلى الجملة فالاستعارة والتمثيل والكناية في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أوسع من أن تضبط بحد »[٢]

وممن وقف موقفا معتدلا بين التشدد في الإثبات والتشدد في النفي الامام عبد القاهر الجرجاني إذ يقول : « ومن قدح في المجاز وهم أن يصفه بغير الصدق فقد خبط خبطا عظيما وتهدف لما لا يخفى ، ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به حتى تحصل ضروبه وتضبط أقسامه إلا السلامة من مثل هذه المقالة والخلاص مما نحا نحو هذه الشبهة لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه ويصرف العناية إليه ، فكيف ؟ وبطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدها .

والشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها فيسترق دينهم من حيث لا يشعرون ؟ .

وقد اقتسمه البلاء فيه من جانبي الافراط والتفريط ، فمن مغرور مغرى بنفيه دفعة يرى أن لزوم الظواهر فرض لازم ، وآخر يغلو فيه ويفرط فيعدل عن الظاهر والمعنى عليه ، ويسوم نفسه التعمق في التأويل ولا سبب يدعو إليه .

أما التفريط : فما تجد عليه قوما - في نحو قوله تعالى « هل ينظرون

---

(١) الاسراء ٢٤ .

(٢) الطراز ١/٤٥ ، ٨٣ .

إلا أن يأتيهم الله »[١] ـ من النبو عن أقوال أهل التحقيق ، فإذا قيل لهم : الإتيان من صفات الأجسام وأن المعنى إلا أن يأتيهم أمر الله مرأيته إن أعطاك الوفاق بلسانه فبين جنبيه قلب يتردد فى الحيرة ويتقلب ونفس تفر من الصواب وتهرب .

وأما الإفراط : فما يتعاطاه قوم يحبون الإغراب فى التأويل ويحرصون على تكثير الوجوه ، فهم يستكرهون الألفاظ على الأمثلة من المعانى ، يدعون السليم من المعنى إلى السقيم .

وأقل ما كان ينبغى أن يعرفه المنكرون للمجاز أن التنزيل كما لم يقلب اللغة فى أوضاعها المفردة عن أصولها ولم يخرج الألفاظ عن دلالتها كذلك لم يقض بتبديل عادات أهلها ولم ينقلهم عن أساليبهم وطرقهم ، ولم يمنعهم مايتعارفونه من التشبيه والاتساع ، وكذلك كان من حق القائلين أن يعلموا أنه عز وجل لم يرض لنظم كتابه الذى سماه هدى وشفاء ماهو عند القوم الذى خوطبوا به خلاف البيان ، وفى حد الاغلاق والبعد عن التبيان ، وأنه تعالى لم يكن ليعجز بكتابه عن طريق الالباس والتعمية كما يتعاطاه الملغز من الشعراء ، كيف وقد وصفه بأنه عربى مبين[٢] »

وممن أيد وقوع المجاز فى اللغة والقرآن ورد على الاسفرايينى الشوكانى لقوله : « المجاز واقع فى لغة العرب عند جمهور أهل العلم . وخالف فى ذلك أبو اسحاق الاسفراييني . وخلافه هذا يدل أبلغ دلالة على عدم اطلاعه

---

(١) البقرة ٢١٠ .
(٢) أسرار البلاغة ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

على لغة العرب ــ واستدل الاسفرايينى بأنه لو كان المجاز واقعا فى اللغة لزم الإخلال بالتفاهم إذ قد تخفى القرينة ــ وهذا التعليل عليل فإن تجويز خفاء القرينة أخفى من السها . ووقوع المجاز فى اللغة العربية أشهر من نار على علم . قال ابن جنى : أكثر اللغة مجاز .

وكما أن المجاز واقع فى لغة العرب فهو أيضا واقع فى الكتاب العزيز عند الجماهير وقوعا كثيرا بحيث لايخفى إلا على من لا يفرق بين الحقيقة والمجاز وقد روى عن الظاهرية نفيه فى الكتاب العزيز ؟ .

وما هذا بأول مسائلهم التى جمدوا فيها جمودا يأباه الانصاف . وكذلك المجاز واقع فى السنة كثيرا[1] »

ومن القائلين بوقوع المجاز فى القرآن الكريم قياسا على اللغة وقام بالرد على المعارضين ابن حزم الأندلسى حيث يورد قول الله تعالى « فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض »[2] ثم يقول : « علمنا بضرورة العقل أن الجدار لا ضمير له والإرادة لا تكون إلا بضمير الحى ــ هذه هى الإرادة المعهودة التى لايقع اسم إرادة فى اللغة على سواها ــ فلما وجدنا أن الله تعالى قد أوقع هذه الصفة على الجدار الذى ليس فيه مايوجب هذه التسمية علمنا يقينا أن الله تعالى قد نقل اسم الإرادة فى هذا المكان إلى ميلان الحائط فسمى الميل إرادة . وقد قدمنا أن الله تعالى يسمى ما شاء بما شاء

---

(١) ارشاد الفحول ص ٢٣ ، وانظر شرح الاسنوى لمنهاج الوصول ١/٢٦٦ والمزهر ١/٣٦٤ ــ ٣٦٦ .

(٢) الكهف ٧٧ .

إلا أن ذلك لا يوجب نقل الحقائق التي رتب تعالى في عالمه من مراتبها ولا نقل ذلك الاسم في غير المكان الذي نقله الخالق عز وجل . ولولا الضرورة التي ذكرنا ما استجزنا أن نحكم على اسم بأنه منقول عن مسماه أصلا .

وقد أنشد الصولي في نقل اسم الارادة عن موضوعها قول الراعي :

في مهمه قلقت به هاماتها قلق الفؤوس إذا أردن نضولا

وذكر الصولي : أن ابن فراس الكاتب سأله في هذه الآية — وكان دهريا — فأجابه بهذا البيت » .

ويرد ابن حزم على بن خويزمنداد لإنكاره وقوع المجاز في القرآن فيقول :

« وقد ذكر ابن خويز منداد أن للحجارة عقلا . ولعل تمييزه يقرب من تمييزها . وقد شبه الله قوما زاغوا عن الحق بالأنعام بل قضى سبحانه أنهم أضل سبيلا منها . وقال هذا الرجل [1] : إن من الدليل على أن الحجارة تعقل قوله تعالى : « وإن منها لما يهبط من خشية الله » [2]

قال : فقد أخبر تعالى أن منها ما يهبط من خشية الله فدل ذلك أن لها عقلا أو كلاما هذا معناه » .

ويرد على هذا فيقول :

---

(١) يعني به ابن خويز منداد .

(٢) البقرة ٧٤ . وسيأتي الكلام عليها .

التمييز ليس في الحجارة ولذا يجب أن لا تسمى مميزة . ولما أوقع الله عليها الخشية له علمنا أن هذه اللفظة منقولة عن موضوعها عندنا إلى صفة أخرى من صفات الحجارة وهي تصريفه لها كيف يشاء ، وهذا وجه إضافة الخشية إلى الحجارة إذ الخشية المعهودة هي الخوف والحجارة خالية من ذلك ، والحجارة ليست عاصية فلا عقاب عليها ولا خشية . — كما يتحدث عن وقوع المجاز في الحديث النبوي فيقول - ومما ذكرنا نقل بعض الأسماء إلى غير معهودها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارفق بالقوارير ، يعني النساء كان ذلك نقلا لاسم القوارير عن موضوعه في اللغة عن الزجاج إلى النساء »[1] .

ويدافع الآمدي عن وقوع المجاز في القرآن فيقول : « اختلفوا في دخول الأسماء المجازية في كلام الله تعالى فنفاه أهل الظاهر والرافضة وأثبته الباقون واحتج المثبتون بقوله تعالى : (ليس كمثله شيء)[2] وبقوله (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها)[3] وبقوله (جداراً يريد أن ينقض)[4] واذا امتنع حمل هذه الألفاظ على ظواهرها في اللغة فما تكون محمولة عليه هو المجاز .

ويرد على القائلين بنطق الجدار والبهيمة في الآيات السابقة فيقول : إنما يقع ذلك النطق إذا أريد تحدي النبي صلى الله عليه وسلم به ولم يكن هنا تحدي ، ولو سلم ما تخيلوه من نطق الجدار مع بعده فماذا يعتذر عن

---

(١) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤/٤١٥ — ٤١٩ .
(٢) الشورى ١١ .
(٣) يوسف ٨٢ .
(٤) الكهف ٧٧ .

قوله (تجرى من تحتها الأنهار [١]) والأنهار غير جارية؟ وعن (واخفض لهما جناح الذل) [٢] والذل لا جناح له ؟ وقوله (فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) [٣] والقصاص ليس بعدوان . . إلخ إلى ما لا يحصى من المجازات .

كما يرد عليهم فى قولهم إن المجاز كذب بقوله فإنه إنما يكون كذبا أن لو أثبت ذلك حقيقة لا مجازا ، كيف وأن الكذب مستقبح عند العقلاء بخلاف الاستعارة والتجوز ؟ فإنهما عندهم من المستحسنات كما يرد على قولهم بأن المجاز من ركيك الكلام بقوله : إنه ليس كذلك بل ربما كان المجاز أفصح وأقرب إلى تحصيل مقاصد المتكلم البليغ ، ويرد أيضا على ما ذكره الرافضون للمجاز من اشتراط المصير إلى المجاز بالعجز عن الحقيقة بقوله : بل إنما يصار إلى المجاز مع القدرة على الحقيقة » [٤]

وأما أبو حيان فإنه يرى تأويل ما يستحيل نسبته إلى الله تعالى بما يليق بذاته فيقول : « ان هناك جماعة ترى أن عدم التأويل فيما يتعلق بصفات الله أولى ، والذى عليه أكثر أهل العلم أن الله تعالى خاطبنا بلسان العرب وفيه الحقيقة والمجاز فما صح فى العقل نسبته إليه نسبناه إليه وما استحال أولناه بما يليق به تعالى كما تؤول فيما ينسب إلى غيره مما لا يصح نسبته إليه » [٥]

---

(١) البقرة ٢٥ .
(٢) الاسراء ٢٤ .
(٣) البقرة ١٩٤ .
(٤) الاحكام فى اصول الأحكام للآمدى ١/٤٧ — ٤٩ .
(٥) البحر المحيط ١/١٢٦ .

ويقول الألوسى : إنه ممن لا يقول بالتأويل فيما يتعلق بالله سبحانه وتعالى وأنه ينبغى أن يمر ما جاء عنه سبحانه وتعالى فى الآيات والأحاديث على ما جاءت عليه ويوكل علمها بعد التنزيه عما فى الشاهد إلى عالم الغيب والشهادة » (١)

وقال الزركشى : « لا خلاف فى أن كتاب الله يشتمل على الحقائق وأما المجاز فاختلف فى وقوعه فى القرآن الكريم ، والجمهور على الوقوع وأنكره جماعة منهم ابن القاص من الشافعية وابن خويزمنداذ من المالكية وحكى عن داود الظاهرى وابنه وأبى مسلم الأصبهانى ، وشبهتهم : أن المتكلم لا يعدل من الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله تعالى وهذا باطل .

ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف وتثنية القصص وغيره ، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن (٢)

وقال ابن رشيق : « المجاز طريق القول ومأخذه ، ومن كلام ابن قتيبة لو كان المجاز كذبا لكان أكثر كلامنا باطلا » (٣)

---

(٢) روح المعانى ١/٢٠٦ .
(٣) البرهان ٢/٢٥٤ ، ٢٥٥ وانظر الاتقان ٣/١٢٠ .
(٤) العمدة ١/٢٦٦ .

معنى المجاز فى اللغة وأصله :

قال الإمام عبد القاهر : « المجاز مفعل من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه ، وإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلى أوجاز هو مكانه الذى وضع فيه أولا[(١)] ».

وقال الخطيب القزوينى : « والظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا إلى حاجتى أى طريقا له على أن معنى جاز المكان سلكه فإن المجاز طريق إلى تصور معناه واعتبار التناسب فى التسمية يغاير اعتبار المعنى فى الوصف[(٢)] » .

ولم يرتض سعد الدين ما ذهب إليه الخطيب ووصفه بأنه زعم[(٣)] .

وقال القلبوى فى حاشيته الجديدة : فإن قلت : إن لفظ المجاز هل هو مصدر ميمى أو اسم مكان أو اسم زمان ؟

قلت : إنه ههنا ليس واحدا مما ذكر لأنه من أسماء الأجناس المنقولة وأما فى الأصل فإنه يحتمل أن يكون واحدا مما ذكر فإن المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان مما مضارعه مضموم العين أو مفتوحه من الصحيح والأجوف والمضاعف والمهموز على وزن مفعل بفتح العين وهو

---

(١) أسرار البلاغة : ص ٣١٦ ، وذكر الشيخ عبد المتعال ان المجاز كلمة وهى على هذا التعريف بمعنى جائز من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل او بمعنى مجوز بها من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول ، بغية الايضاح ٨٩/٣ .

(٢) بغية الايضاح ٨٩/٣ وعلى هذا لا يحتاج المجاز فى اطلاقه على الكلمة الى تأويل .

(٣) انظر المطول ص ٣٥٢ .

مما مضارعه مضموم العين من الأجوف فإنه من جاز يجوز جوازاً إذا تعدى مكانه فيكون مشتركا لفظيا بين المعانى الثلاثة فإنه يحتمل .

فإن كان مصدراً ميمياً : يكون عبارة عن الحدث أى الجواز .

وإن كان اسم مكان : يكون عبارة عن مكان وقع فيه الحدث .

وإن كان اسم زمان : يكون عبارة عن زمان وقع فيه الحدث .

فإن قلت : من أى معنى من هذه المعانى نقل إلى هذا المعنى ؟ أعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت هى له . إلخ .

قلت : اختلف فى أن المنقول عنه هل هو المعنى المصدرى أعنى الحدث وهو الجواز أو المعنى المكانى ؟

فقال الشيخ عبد القاهر بالأول ، وقال الخطيب بالثانى .

فإن قلت : لابد من المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه فما المناسبة بينهما على ماقاله الشيخ وما هى على ماقاله الخطيب ؟ .

قلت : على ماقاله الشيخ جعل المجاز أولا بمعنى اسم الفاعل ثم نقل إلى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الأصلى أو بمعنى اسم المفعول ثم نقل إلى الكلمة المجوز بها على معنى أنهم أجازوا بها مكانها الأصلى ، فسواء كان بمعنى اسم الفاعل أو المفعول يكون بينهما من المناسبة عموم وخصوص مطلق فيكون النقل من الأعم إلى الأخص على ما أشار إليه العلامة البنانى .

وأما على ماقاله الخطيب : فالمناسبة بينهما أيضا كذلك ، فإنه يقال :

جعلت كذا مجازاً الحاجتي أى طريقاً لها على معنى جاز المكان سلكه فإن المجاز طريق إلى تصور معناه .

فإن قلت : إن هذا الوجه يستلزم أن يسمى الحقيقة مجازاً أيضاً بل هى أولى بالتسمية بذلك لأنها طريق إلى تصور معناها بنفسها بخلاف المجاز فإنه طريق إلى تصور معناه بواسطة القرينة ؟

قلت : لا نسلم ذلك ، كيف وهذا الوجه جعل علة مصححة للنقل ومرجحة للتسمية لا علة مصححة للتوصيف فلا يستلزم .

والفرق بينهما : أن اعتبار المعنى للتناسب فى تسمية شىء باسم يغاير اعتباره فى وصف شىء بشىء مثل تسمية إنسان له حمرة بأحمر ووصفه بأحمر فإن اعتبار المعنى للتناسب فى التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان أنه أولى بذلك من غيره .

وفى الوصف لصحة إطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فبعد زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك ، فإذا وصفت شخصاً بأحمر لاتصافه بالحمرة يطلق على كل من اتصف بذلك اللون ، وإذا سميته به فقلك لا يلزم أن تسمى به غيره لوجود معناه .

فاعتبار المعنى فى المجاز ليس لصحة التسمية لأنها صحيحة بدون اعتباره كما فى المرتجل بل لأولوية ذلك وترجيحه على تسميته بغيره من الأسماء فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية أن ينتقض لوجود ذلك المعنى فى غير المسمى فلذلك لا يشترط فى وجه التسمية الاطراد والانعكاس .

فان قلت : هل يجوز النقل من المعنى المصدري ابتداء ؟

قلت : يجوز بأن ينقل اسم الصفة العامة إلى الموصوف الخاص أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت . . إلخ للمبالغة كأنها عين المجاز فالمناسبة بينهما حينئذ هي الحالية والمحلية .

فان قلت : هل يجوز النقل من المعنى الزماني ؟ .

قلت : يجوز المناسبة بين الظرف والمظروف فحينئذ يكون التسمية باسم الظرف للمظروف أعني الكلمة المستعملة . . إلخ .

فان قلت : لو جاز النقل بكل من هذين الوجهين لبينه الشيخ عبد القاهر وغيره كالأولين لكن لم يبينوه ؟ .

قلت : إن العادة بين أرباب الاصطلاح هي النقل من الأعم إلى الأخص لأن مناسبة العام إلى الخاص أشد فلذلك لم يبينه لا لعدم جوازه فيجوز اعتبار النقل بكل من هذين الوجهين[1] .

تعريف المجاز اللغوي اصطلاحا :

من المعروف أن البلاغيين قسموا المجاز إلى مفرد ومركب ، وعرفوا المفرد : بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته[2] .

وعرفوا المركب : بأنه اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي

---

(١) الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة ١/٢٧٣ .

(٢) بغية الايضاح ٨٧/٣ ، والمطول ص ٣٥٣ .

تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه[1] . وسنتكلم عليه في موضعه بحول الله تعالى عند قسم الاستعارة تفصيلا .

كما عرف السكاكي المجاز اللغوي « بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع »[2] واعترض عليه الخطيب وسعد الدين في ذلك بكلام ليس هذا محله .

وعرف العز بن عبد السلام المجاز فقال : « المجاز فرع للحقيقة لأن الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع دالا عليه أولا ، والمجاز استعمال لفظ الحقيقة فيما وضع دالا عليه ثانياً لنسبة وعلاقة بين مدلولي الحقيقة والمجاز »[3] .

وعرف الشيخ عبد القاهر المجاز بقوله : « كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول وإن شئت قلت كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعاً لملاحظة ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها »[4] .

واعتقد العلوي تعريف عبد القاهر بقوله : « وهذا التعريف فاسد لأنه

---

(١) بغية الايضاح ٣/١٤٦ . وانظر المطول ص ٣٧٩ .
(٢) مفتاح العلوم ص ١٥٣ . وانظر بغية الايضاح ٣ ١٥٨ ، والمطول ص ٣٨٦ وشروح التلخيص ٤/١٦٨ .
(٣) الاشارة الى الايجاز ص ٢٨ .
(٤) اسرار البلاغة ص ٢٨١ .

يقتضى خروج الحقيقة الشرعية والعرفية إلى حد المجاز وخروجهما عن حد الحقيقة وأنه غير جائز ، كما انتقد تعريف ابن جنى القائل بأن المجاز ما لم يقر فى الاستعمالات على أصل وضعه فى اللغة بأنه فاسد لأمرين : بطلانه بالأعلام المنقولة فهى ليست بمجازات ، وأن ما هذا حاله يبطل بالحقائق العرفية والشرعية . . إلخ

وانتقد تعريف أبى عبد الله البصرى القائل بأن المجاز ما أفيد به غير ما وضع له بأنه فاسد بالحقائق الشرعية والعرفية فإنه قد أفيد بها غير ما وضعت له فيلزم أن تكون مجازات .

وانتقد تعريف ابن الأثير كذلك القائل بأن المجاز ما أريد به غير المعنى الذى وضع له فى أصل اللغة(١) .

ثم ذكر للمجاز تعريفاً اختاره بقوله : أحسن ما قيل فيه : ما أفاد معنى غير مصطلح عليه فى الوضع الذى وقع فيه التخاطب لعلاقة بين الأول والثانى(٢) .

والذى يهمنا الآن أن نتكلم عن العلاقة والقرينة مع بيان الداعى لاستعمال المجاز وبلاغته إلى غير ذلك من القضايا التى يتناولها هذا التمهيد .

العلاقة :

يشترط البلاغيون فى كل مجاز وجود العلاقة المصححة لنقل الكلمة من معناها اللغوى إلى المعنى المجازى وإلا كان الإبهام والتعمية .

---

(١) انظر الطراز ١/٦٦ ـ ٦٨ .

(٢) الطراز ١/٦٤ ـ وقد قدمت تعريف الخطيب على غيره لأنه استوفى حد المجاز وتناول كل ما يدخل تحته وأخرج ما ليس منه .

يقول الإمام عبد القاهر : « ثم اعلم بعد أن فى اطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطاً وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل ، ومعنى الملاحظة أن الاسم يقع لما تقول أنه مجاز فيه بسبب بينه وبين الذى تجعله حقيقة فيه نحو أن اليد تقع للنعمة وأصلها الجارحة ومن شأن النعمة أن تصدر عن اليد ، ولوجوب اعتبار هذه النكتة فى وصف اللفظ بأنه مجاز لم يجز استعماله فى الألفاظ التى يقع فيها اشتراك من غير سبب يكون بين المشتركين كبعض الأسماء المجموعة فى اللاحن مثل أن النهار اسم لفرخ الحبارى وذلك لأن النهار لم يقع على الفرخ لأمر بينه وبين ضوء الشمس أداه إليه وساقه نحوه .

والغرض المقصود بقولنا المجاز أن تبين أن اللفظ أصلا مبدوءا به فى الوضع ومقصودا وأن جريه على الثانى إنما هو على سبيل النقل إلى الشىء من غيره[1] » .

ويقول العلوى : « المجاز لا يمكن تحققه إلا عند نقل اللفظ من شىء إلى شىء آخر لعلاقة بينهما [2] » .

ويقول الشوكانى — وهو من الأصوليين — عن العلاقة : هى اتصال المعنى المستعمل فيه بالموضوع له ، وذلك الاتصال إما باعتبار الصورة كما فى المجاز المرسل أو باعتبار المعنى كما فى الاستعارة وعلاقتها المشابهة وهى الاشتراك فى معنى مطلقاً .

---

(١) أسرار البلاغة ص ٣٦٦ .
(٢) الطراز ص ١/٧٨ .

والاتصال الصورى إما فى اللفظ وذلك فى المجاز بالزيادة والنقصان وفى المشاكلة البديعية وهى الصحبة الحقيقية أو التقديرية ، وقد تكون العلاقة باعتبار ما مضى أو باعتبار المستقبل أو باعتبار الكلية والجزئية[١] » إلخ .

ويقول الدسوقى : « وإنما اشترطوا فى المجاز ملاحظة العلاقة بين المعنى المجازى والأصلى ولم يصح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقة ويكتفى بالقرينة الدالة على المراد لأن إطلاق اللفظ على غير معناه الأصلى وثانيه له على أن الأول أصلا والثانى فرعا تشريك بين المعنيين فى اللفظ وتفريع لأحد الاطلاقين على الآخر وذلك يستدعى وجهاً لتخصيص المعنى الفرعى بالتشريك والتفريع دون سائر المعانى ، وذلك الوجه هو المناسبة وإلا فلا حكمة فى التخصيص فيكون تحكماً ينافى حسن التصرف فى التأصيل والتفريع[٢] » .

ويقول د . أبو موسى : « الكلمة لا تنقل عن معناها إلى غيره إلا لملابسة تجيز هذا الانتقال وتفتح باباً لفهم المعنى وإلا صارت اللغة إلى حالة من الالتباس والفوضى وفقدت أهم غاياتها وهى التحديد والإبانة وتواصل المعانى والأفكار[٣] » .

---

(١) ارشاد الفحول ص ٢٣ .
(٢) حاشية الدسوقى ٤/٢٥ .
(٣) التصوير البيانى ص ٣٤٢ .

ويقول العز بن عبد السلام « لا يصح التجوز إلا بنسبة بين مدلولى الحقيقة والمجاز وتلك النسبة متنوعة ، فاذا قوى التعلق بين محلى الحقيقة والمجاز فهو المجاز الظاهر والواضح ، وإذا ضعف التعلق بينهما إلى حد لم تستعمل العرب مثله ولا نظيره فهو مجاز التعقيد فلا يحمل عليه شئ من الكتاب والسنة ولا ينطق به فصيح ، وقد تقع علاقة بين الضعيفة والقوية فمن العلماء من يتجوز بها لقوتها بالنسبة إلى العلاقة الضعيفة ، ومنهم من لا يتجوز بها لانحطاطها عن العلاقة القوية »[1] - وقال ابن يعقوب : العلاقة هى ما أوجب المناسبة والمقاربة المقتضية لصحة نقل اللفظ عن المعنى الأصلى إلى المعنى المجازى ولا يكفى فى المجاز وجودها بل لابد من أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها ، والمعتبر من العلاقة النوعية[2] »

هل المعتبر فى العلاقة نوعها أو شخصها ؟

اختلف العلماء فى ذلك فمنهم من يرى اعتبار نوع العلاقة دون شخصها وهو المذهب الراجح وعليه الأكثر .

ومنهم من يرى اعتبار شخص العلاقة ويتشدد فى ذلك ويشترط عدم تجاوز الأمثلة التى وردت من العرب الأوائل فى كل علاقة وهذا يضيق الاستعمال ويحجر على البلغاء ويلزم القياس على ما ورد من العرب ولكن الأولى هو اعتبار نوع العلاقة من سببية ومسببية وجزئية . . إلخ

---

(١) الاشارة الى الايجاز ٢٨ وانظر اسرار البلاغة ص ٣١٨ .

(٢) مواهب الفتاح ٤/٢٥ .

وعدم تجاوز نوع هذه العلاقات لكن يمكننا أن نقيس على الأمثلة التي وردت عنهم تحت كل علاقة ونستنبط أمثلة أخرى لكل علاقة وبذلك نثري اللغة والاستعمال ونفتح الباب للاجتهاد في استخراج أمثلة أخرى غير ماورد عن العرب .

ولنذكر هنا ماورد عن العلماء حول الخلاف في هذا سواء كانوا من علماء البلاغة أم الأصول .

قال الآمدي : « اختلفوا في اطلاق الاسم على مسماه المجازي هل يفتقر في كل صورة إلى كونه منقولا عن العرب أو يكفي فيه ظهور العلاقة المعتبرة في التجوز ؟

فمنهم من شرط في ذلك النقل مع العلاقة ، ومنهم من اكتفى بالعلاقة لاغير واحتج بأنه لو اكتفى بالعلاقة لجاز تسمية غير الإنسان نخلة للمشابهة في الطول ، والثمرة شجرة تعبيراً عن هذه الأشياء بأسماء أسبابها لما بينها وبين أسبابها من الملازمة في الغالب وهي من الجهات المصححة للتجوز وليس كذلك فدل على أنه لا بد من نقل الاستعمال ؟

ويرد على ذلك بقوله : ولقائل أن يقول ما المانع أن يكون تحقق العلاقة بين محل الحقيقة ومحل التجوز كافيا في جواز اطلاق الاسم على جهة المجاز ، وحيث وجدت العلاقة المجوزة للاطلاق في بعض الصور وامتنع الاطلاق فإنما كان لوجود المنع من قبل أهل اللغة لا لتوقف على نقل استعمالهم للاسم فيها على الخصوص »(١) .

---

(١) الاحكام في اصول الاحكام للآمدي ١/ ٥٢ .

وقال الشوكاني : « واعلم أنه لا يشترط النقل في آحاد المجاز بل العلاقة كافية والمعتبر نوعها ، ولو كان نقل آحاد المجاز معتبرا لتوقف أهل العربية في التجوز على النقل ولو وقعت منهم التخطئة لمن استعمل غير المسموع من المجازات ، وليس كذلك بالاستقراء ولذلك لم يدونوا المجازات كالحقائق .

وأيضا لو كان نقليا لاستغنى عن النظر في العلاقة لكفاية النقل ، وإلى عدم اشتراط نقل آحاد المجاز ذهب الجمهور — وهو الحق — ولم يأت من اشترط النقل بحجة تصلح لذكرها وتستدعي التعرض لدفعها .

وكل من له علم وفهم يعلم أن أهل اللغة العربية مازالوا يخترعون المجازات عند وجود العلاقة ومع نصب القرينة وهكذا من جاء بعدهم من أهل البلاغة في فني النظم والنثر ويتمادحون باختراع الشيء الغريب من المجازات عند وجود المصحح للتجوز ولم يسمع عن واحد منهم خلاف ذلك (١)

وقال سعد الدين : « إن العلاقة يجب أن تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لأن أئمة الأدب كانوا يتوقفون في الإطلاق المجازي على أن ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها ، مثلا يجب أن يثبت أن العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب أن يسمع اطلاق الغيث على النبات ، وهذا معنى قولهم : المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي (٢)

---

(١) ارشاد الفحول ص ٢٤ .
(٢) المطول ص ٣٥٥ .

وفي الحاشية الجديدة : « المراد العلاقة المعتبر نوعها عند القوم لا شخصها لأن المجاز يتوقف على سماع نوع العلاقة ممن يوثق بعربيته لا على سماع شخصها وإلا لانحصر المجاز على مورده مما سمع واللازم ظاهر البطلان .

واعترض : بأنه لو كان الشرط سماع نوعها لا شخصها لجاز اطلاق الشبكة للصيد بالمجاورة والأب للابن بالسببية وبالعكس والنخلة لطويل غير انسان بالمشابهة واللازم باطل اجماعا ؟

وأجيب : بأنها لم تعتبر علة تامة لصحة الاطلاق بل مقتضية للصحة فالتخلف لمانع غير قادح ولا يلزمنا تعيين المانع ، فما علم امتناع استعماله مع العلاقة حكم بوجود مانع هناك اجمالا ، وما لم يعلم فيه ذلك فإن علم أو ظن وجود مانع فيه لم يستعمل وإلا جاز استعماله فيه لأن الأصل عدم المانع على ما وضحه السيد السند في حاشيته على شرح المختصر العضدي »[1]

وقال الشيخ زكريا الأنصاري : « والأصح أنه يشترط سمع في نوع المجاز »[2]

قرينة المجاز :

من المعروف أنه لابد في كل مجاز من قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي وتعين على فهم المعنى المجازي المراد ، وذكر البلاغيون أنهم يشترطون في القرينة أن تكون مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ليتميز المجاز بذلك

(١) الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة ٢٠٨/١ .
(٢) غاية الوصول ص ٥٠ .

عن الكناية لأن قرينتها لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي ، وتعرف القرينة « بأنها ما يفصح عن المراد لا بالوضع ، أي هي ما يدل على المعنى المراد بالدلالة العقلية لا مدخل فيها للوضع سواء كانت حالية أو مقالية ، وقيد المعرّف بقولهم لا بالوضع لأنه لم يعهد اطلاق القرينة على ما يدل بالوضع على المعنى »(١)

قال القلبوي : « اعلم أن المجاز يحتاج إلى قرينتين :

إحداهما : القرينة المانعة عن إرادة المعنى الموضوع له باللفظ وإلا لتوهم أن المراد به المعنى الموضوع له مع أنه ليس كذلك .

والثانية : القرينة المعينة للمراد بذلك اللفظ فإنه لما دلت القرينة المانعة على أن المراد به غير المعنى الحقيقي يحتمل أن يراد كل ما فيه علاقة بين المعنى الحقيقي وغيره فلا يتعين المراد فلم يفد ذلك اللفظ المراد فيلزم أن يكون لغوا .

وأما احتمال إرادة الغير المعنى الحقيقي الذي لا علاقة بينه وبين الحقيقي فلا سبيل إليه لأن الكلام في المجاز الذي استعماله في المعنى صحيح ، وصحة استعمال اللفظ في المعنى لوجهين : لوضعه له ولعلاقة بينهما فلابد في المجاز من العلاقة حتى يصح استعماله لانتفاء الوضع فيه ؛ وأن القرينة المانعة شطر للمجاز عند أهل البيان وشرطه عند أهل الأصول ، وأما القرينة المعينة فشرط خارج عن ماهيته وفاقا بين الفريقين »(٢)

---

(١) الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة ١/٣٢٥ .

(٢) الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة ١/٣١٨ ، وانظر شروح التلخيص ٤/٣٦ .

أنواع القرينة :

ذكر الشوكانى أن للمجاز قرائن متنوعة فقال : « اعلم أن القرينة إما خارجة عن المتكلم والكلام أى لا تكون معنى فى المتكلم وصفة له ولا تكون من جنس الكلام ، أو تكون معنى فى المتكلم ، أو تكون من جنس الكلام.

وهذه القرينة التى تكون من جنس الكلام أما لفظ خارج عن هذا الكلام الذى يكون المجاز فيه بأن يكون فى كلام آخر لفظ يدل على عدم إرادة المعنى الحقيقى ، أو غير خارج عن هذا الكلام بل هو عينه أو شىء منه يكون دالا على عدم إرادة الحقيقة ، ثم هذا القسم على نوعين :

إما أن يكون بعض الأفراد أولى من بعض فى دلالة ذلك اللفظ عليه كما لو قال : كل مملوك لى حر ، فانه لا يقع على المكاتب مع أنه عبد ما بقى عليه درهم فيكون هذا اللفظ مجازا من حيث إنه مقصور على بعض الأفراد .

أما القرينة التى تكون لمعنى فى المتكلم فكقوله سبحانه (واستفزز من استطعت منهم) [١] . . . الآية فانه سبحانه لا يأمر بالمعصية .

وأما القرينة الخارجة عن الكلام فكقوله (فمن شاء فليؤمن) [٢] فإن سياق الكلام وهو قوله (إنا اعتدنا) يخرجه عن أن يكون للتخيير ، ونحو قوله : طلق امرأتى إن كنت رجلا ، فان هذا لا يكون توكيلا

---

(١) الاسراء ٦٤ .

(٢) الكهف ٢٩ .

لأن قوله : إن كنت رجلا يخرجه عن ذلك ، فانحصرت القرينة في هذه الأقسام .

ثم القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي قد تكون عقلية ، وقد تكون حسية ، وقد تكون عادية ، وقد تكون شرعية ، فلا تختص قرائن المجاز بنوع من هذه الأنواع دون نوع » (١)

ويقول د . أبو موسى : « إن التصرف في مواقع الكلمات لابد أن يكون مضبوطا بأمرين أساسيين كلاهما يعين صاحبه ويصل به إلى الغاية المطلوبة منه الأول : هو العلاقة ، والثاني : هو القرينة » (٢)

دلالة المجاز :

قال القليوبي : « دلالة المجاز على المعنى المجازي ليست بمطابقة لأنه ليس فيه وضع لاشخصي ولا نوعي بل عقلية » (٣)

هل يدخل المجاز بالنقصان والزيادة في تعريف المجاز ؟ (٤)

قال صاحب الحاشية الجديدة . « فإن قلت : المجاز بالزيادة كقوله (ليس كمثله شيء) والمجاز بالنقصان كقوله تعالى (واسأل القرية) خارجان عن تعريف المجاز مع أنهما من أفراد المعرف ؟

(١) ارشاد الفحول ص ٢٤ .
(٢) التصوير البياني ص ٣٤٣ .
(٣) الحاشية الجديدة على شرح عصام القريدة ١/٢٩٣ ، وانظر المطول ٣٠٦ .
(٤) ذكرنا مذاهب العلماء في هذا عند قوله تعالى (واسأل القرية) ... الآية .

قلت : لفظ المجاز يطلق عليهما وعلى ما نحن بصدده بالاشتراك اللفظي والتشابه لما بينهما من الشبه وهو اشتراكهما في التعدي عن الأصل لأن الأصل في المثال الأول النصب والجر مجاز .

وفي الثاني الجر والنصب مجاز على ما ذكر في المفتاح ، والمراد من المعرف ههنا المجاز الذي هو صفة الكلمة باعتبار استعمالها في المعنى لا مطلق المجاز أي ما يطلق عليه المجاز الذي يدخل فيه المجاز بالزيادة أو النقصان الذي هو صفة الإعراب أو صفة الكلمة باعتبار تغير حكم إعرابها فلا نسلم أنهما من أفراد المعرف ، كيف والمراد من المعرف ههنا هو المجاز اللغوي هو صفة الكلمة باعتبار الاستعمال كما قيل ؟

والأولى أن يقال : أن المعرف ههنا المجاز المفرد لا المجاز المطلق فلا يرد السؤال لأن المجاز بالزيادة أو النقصان لا يوصف بالمفرد فلا يحتاج إلى الجواب »[1]

الأمور التي يتميز بها المجاز عن الحقيقة :

ذكر الشوكاني : أن الفرق بين الحقيقة إما أن يقع بالنص أو بالاستدلال .

ـ أما بالنص فمن وجهين :

الأول : أن يقول الواضع هذا حقيقة وذاك مجاز

الثاني : أن يذكر الواضع حد كل واحد منهما بأن يقول : هذا مستعمل

---

(١) الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة ١/٣٠٧ ، وانظر البرهان ٣/١٠٣ .

فيما وضع له وذلك مستعمل فى غير ما وضع له ، ويقوم مقام الحد ذكر خاصة كل واحد منهما .

وأما الاستدلال فمن وجوه ثلاثة :

الأول : أن يسبق المعنى إلى أفهام أهل اللغة عند سماع اللفظ بدون قرينة فيعلم بذلك أنه حقيقة فيه ، فإن كان لا يفهم منه المعنى المراد إلا بقرينة فهو المجاز .

الثانى : صحة النفى للمعنى المجازى وعدم صحته للمعنى الحقيقى فى نفس الأمر .

الثالث : عدم اطراد المجاز وهو أن لا يجوز استعماله فى محل مع وجود سبب الاستعمال المسوغ لاستعماله فى محل آخر كالتجوز بالنخلة للإنسان الطويل دون غيره مما فيه طول .

وقد ذكروا غير هذه الوجوه أيضا مثل قولهم : من العلامات الفارقة بين الحقيقة والمجاز :

— إذا علقت الكلمة بما يستحيل تعلقها به علم أنها فى أصل اللغة غير موضوعة له فيعلم أنها مجاز فيه .

— ومنها أن يضعوا اللفظة لمعنى ثم يتركوا استعماله إلا فى بعض معانيه المجازية ثم استعملوه بعد ذلك فى غير ذلك الشيء فإنا نعلم كونه من المجاز العرفى مثل استعمال لفظ الدابة فى الحمار .

— ومنها امتناع الاشتقاق فإنه دليل على كون اللفظ مجازا .

— ومنها أن تختلف صيغة الجمع على الاسم فيجمع على صيغة مخالفة لصيغة جمعه لمسمى آخر هو فيه حقيقة .

ـ ومنها أن المعنى الحقيقي إذا كان متعلقا بالغير فانه إذا استعمل فيما لا يتعلق به شيء كان مجازا ، وذلك كالقدرة إذا أريد بها الصفة كانت متعلقة بالمقدور وإذا أطلقت على النبات الحسن لم يكن لها متعلق فيعلم كونها مجازا فيه.

ومنها أن يكون اطلاقه على أحد مسمييه متوقفا على تعلقه بالآخر نحو (ومكروا ومكر الله) [١] ولا يقال مكر الله ابتداء .

ومنها أن لا يستعمل إلا مقيدا ولا يستعمل للمعنى المطلق(كنار الحرب وجناح الذل[٢])

وذكر العلوي الفروق التي ذكرها الشوكاني من النص والاستدلال[٣] ثم انتقد الفروق التي ذكرها الغزالي وهي أربعة : جريان الحقيقة على الاطراد ، والامتناع من الاشتقاق واختلاف صيغة الجمع على الاسم ، واستعمال المعنى الحقيقي فيما لا تعلق له ، وذكر العلوي وجه فساد هذه الفروق الأربعة بين الحقيقة والمجاز[٤] ورأيت عدم الاستطراد فيما ذكره للايجاز

(١) آل عمران ٥٤ ، وانظر أصول السرخسي ١/١٧٢ والمزهر ١/٣٦٢ .
(٢) ارشاد الفحول ص ٢٥ ، وانظر غاية الوصول : ص ٥٠ ، ٥١ .
(٣) انظر الطراز ١/٩٠ ـ ٩٤ .
(٤) المرجع السابق ١/٩٤ ـ ٩٨ .

فائدة المجاز والداعي إلى استعماله

تكلم العلماء قديما و حديثا عن الداعي إلى استعمال المجاز والعدول عن الحقيقة إليه كما بينوا فائدة استعمال المجاز وثمرته ، وذلك لأن أسلوب المجاز إذا لم يكن له ميزات خاصة تجعله مقبولا لدى المخاطب بحيث يرجح استعماله على الحقيقة كان بقاء الكلام على أصله حينئذ أولى حتى لا يكون الذهاب إليه وترك الحقيقة عبثا من القول .

وقد كان المجاز حظ وافر عند معظم العلماء في تناولهم الداعي إليه وبيان ثمرته وفائدته ، فمنهم من أوجز في هذا المقام ومنهم من أطنب في ذلك وضرب الأمثلة والشواهد الكثيرة التي توضح بجلاء ميزة الأساليب المجازية على غيرها ، وسأحاول هنا عرض بعض ما ورد عن العلماء في هذا المجال محاولا الابتعاد عن التكرار بقدر الإمكان .

يقول ابن القيم : « من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه لم يتم له ذلك إلا بعد أربع مقامات :

– بيان امتناع إرادة الحقيقة .

– بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عينه وإلا كان مفتريا على اللغة .

– بيان تعيين ذلك المحمل إن كان له عدة مجازات .

– الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة[١] .

وقد أجمل ابن جني الداعي إلى استعمال المجاز بقوله : « إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة : الاتساع — والتوكيد —

---

(١) بدائع الفوائد ٤/٢٠٨ .

والتشبيه ، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة »[١] ومثل لذلك بقوله تعالى (واسأل القرية) وقال إن فيها الاتساع حيث استعمل السؤال مع ما لا يصح سؤاله ، والتشبيه لتشبيهها بما يصح سؤاله والتوكيد لأن الظاهر الإحالة بالسؤال على من ليس من عادته الاجابه فكأنهم ضمنوا لأبيهم أنه إن سأل الجمادات أنبأته بصحة قولهم وهذا تناهى فى تصحيح الخبر .

ويقول ابن الأثير : « وهذا الفصل مهم كبير من مهمات علم البيان لا بل هو علم البيان بأجمعه . فإن فى تصريف العبارات على الأسلوب المجازى فوائد كثيرة ـ ويقول أيضا ـ اعلم أن المجاز أولى بالاستعمال من الحقيقة فى باب الفصاحة والبلاغة لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحقيقة التى هى الأصل أولى منه لأن فائدة الكلام الخطابى هو إثبات الغرض المقصود فى نفس السامع بالتخييل حتى يكاد ينظر إليه عياناً ، وأعجب ما فى العبارة المجازيه أنها تنقل السامع عن خلقه الطبيعى فى بعض الأحوال حتى أنها ليسمح بها البخيل ، ويشجع بها الجبان ويحكم بها الطائش المتسرع ويجد المخاطب بها عند سماعها نشوة كنشوة الخمر حتى إذا قطع ذلك الكلام عنه أفاق وندم على ما كان منه من بذل مال أو ترك عقوبة أو إقدام على أمر مهول . وهذا هو فحوى السحر الحلال المستغنى عن إلقاء العصا والحبال »[٢] .

---
(١) الخصائص ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٦ .
(٢) المثل السائر ١/٥٧ ، ٦٣ .

وقال الآمدى : الفائدة فى استعمال اللفظ المجازى دون الحقيقة :

ـ قد تكون لاختصاصه بالخفة على اللسان .

ـ أو لمساعدته فى وزن الكلام نظماً ونثراً .

ـ أو للمطابقة والمجانسة والسجع .

ـ وقصد التعظيم والعدول عن الحقيق للتحقير ، وإلى غير ذلك[1] » .

ويقول الزمخشرى عن فائدة المجاز : « ولا ترى باباً فى علم البيان أدق ولا أرق ولا ألطف من هـذا الباب ولا أنفع وأعون على تعاطى تأويل المتشبهات من كلام الله تعالى فى القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء ، فإن أكثره وعليه تخييلات قد زلت فيها الأقدام قديماً ، وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير حتى يعلموا أن فى عداد العلوم الدقيقة علماً لو قدروه حق قدره لما خفى عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه وعيال عليه ، إذ لا يحل عقدها المؤربة ، ولا يفك قيودها المكربة إلا هو .

وكم آية من آيات التنزيل وحديث من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم قد ضيم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة ، والوجوه الرثة لأن من تأول ليس من هذا العلم فى عير ولا نفير ، ولا يعرف قبيلا منه من دبير[2] » .

ويقول أبو هلال العسكرى : « ومن تمام آلة البلاغة التوسع فى معرفة العربية ووجوه الاستعمال لها[3] » .

(١) الإحكام ١/٤٦ ، وانظر الفوائد المشوق لابن القيم ص ١٠ .
(٢) الكشاف ٣/٤٠٩ .
(٣) الصناعتين ص ١٥ .

وقال الشيخ زكريا الأنصاري : « وإنما يعدل إلى المجاز : لثقل الحقيقة على اللسان كالخنفقين لداعية يعدل عنه إلى الموت .

أو بشاعتها كالخراءة بكسر الخاء يعدل عنها إلى الغائط . أو جهلها للمتكلم أو المخاطب دون المجاز .

أو بلاغته نحو زيد أسد فإنه أبلغ من شجاع ، أو شهرته دون الحقيقة(١) .

وقد جمع صاحب الحاشية الجديدة على شرح العصام للفريدة كل ماقيل فى الداعى إلى المجاز فقال : « الداعى إلى المجاز إما لفظى أو معنوى » .

فاللفظى : هو اختصاص لفظة بالعذوبة فإن لفظ الحقيقة قد يكون وحشيا كالخنفقين ، أو بالوزن أو بالمحسنات البديعية من المطابقة والمقابلة فإن كلا منها قد يتأتى بالمجاز دون الحقيقة .

والمعنوى : وهو اختصاص معناه بالتعظيم كاستعارة لفظ أبى حنيفة لرجل عالم .

ـ أو بالتحقير كاستعارة الهمج وهو الذباب الصغير للجاهل .

ـ أو بالترغيب كاستعارة ماء الحياة لبعض المشروبات لترغيب السامع .

ـ أو بالتنفير والترهيب كاستعارة السم لبعض المطعومات .

ـ أو بالمبالغة كرجل عدل بمعنى عادل .

ـ أو بزيادة البيان لأن المجاز إثبات الشىء بملزومه وهو كدعوى بحجة وبينة والحقيقة دعوى بلا بينة .

---

(١) غاية الوصول ص ٥٢ ، وانظر الطراز ١/٧٩ — ٨٢ م.

— وقد يكون الداعي المعنوي تلطف الكلام كاستعارة بحر من المسك موجه الذهب لفحم فيه جمر موقد فيفيد لذة تخييلية وزيادة شوق إلى إدراك فيوجب سرعة التفهيم .
— وقد يكون مطابقة تمام المراد أي أداء تمام المراد بكلام مطابق لمقتضى الحال فإن دلالة الألفاظ على الموضوع له على طريق واحد وعلى المعاني المجازية بدلالات عقلية مختلفة في الوضوح فإذا قصد تأدية المراد بالمطابقة أو تأدية المعنى بالعبارات المختلفة في الوضوح يلزم العدول عن الحقيقة إلى المجاز .
— وقد يكون تزييناً كاستعارة الشمس في وجه الهندي .
— وقد يكون تشويهاً وتقبيحاً كاستعارة سلحة نقرتها الديكة لوجه المجدور .
— وقد يكون تفاؤلا كما في استعمال لفظ الماضي للدعاء للتفاؤل .
— وقد يكون إظهاراً للحرص في وقوعه كقولك : رزقني الله تعالى لقائك .
— وقد يكون احترازاً عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر إليّ الأمير ساعة .
— وقد يكون حملا للمخاطب على المطلوب وإقداما له عليه بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن ينسب الطالب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك : تأتيني غدا مقام ائتيني ، تحمله على الإتيان بألطف وجه .
— وقد يكون قصداً إلى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال وأخبر عنه .

ـ وقد يكون قصدا إلى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب .

ـ وقد يكون تنبيهاً على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المتخذة في وقوعه ، إلى غير ذلك من نحو الإيجاز والإطناب والمساواة باقتضاء المقامات[1] .

وذكر السيوطي من مزايا المجاز ومنها التلطيف فيقول : « أنه لاشوق إلى الشيء مع كمال العلم به ولا كمال الجهل به بل إذا علم من وجه شوق ذلك الوجه إلى الآخر فتعاقب الآلام واللذات فيكون الشعور بتلك اللذات أتم ، وعند هذا فالتعبير بالحقيقة يفيد العلم التام والتعبير بلوازم الشيء الذي هو المجاز لا يفيد العلم بالتمام فيحصل دغدغة نفسانية فكان المجاز آكد وألطف[2] » .

« وإذا كان الأسلوب الحقيقي غاية في السمو يوحي بالكثير من أنواع الدلالات الذاتية فإن الأسلوب المجازي أكثر إيحاء لأنه مهما يكن من شأن الحقائق والأفكار فإنها تبرز بروزا واضحاً في نغم الآيات دقيقة وصحيحة وموحية في كل الأساليب وتصور وترسم بوجه خاص في أسلوب المجاز[3] » .

ويقول د. محمد بدري عبد الجليل : « التعبير المجازي يعجب به لما فيه من تلوين للأفكار وتوليد للصور وبعث للإيحاء بما هو ملائم لطبيعة المعاني ، ويذكر أن من أسباب التجوز : سرية الأمور[4] » .

---

(١) الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة ١/٥١ ، ٥٢ .

(٢) المزهر في علوم اللغة ١/٣٦٠ .

(٣) المعاني الثانية في القرآن ٣٨٩ .

(٤) المجاز وأثره في الدرس اللغوي ص ص ٥٢ ، ٦٥ .

ويتحدث د. محمد أبو موسى عن السر البلاغي وراء قبل الكلمة في المجاز المرسل فيقول : « قد استقر في نفوسنا أن العرب كانت لهم حكمة دقيقة في لغتهم وأنهم لم يلجأوا في التعبير إلى طريقة غير الطريقة المألوفة إلا وهم يريدون الإشارة إلى شيء لا تنهض به تلك الطريقة ؛ أي أنهم لم يتصرفوا تصرفاً عابثاً ولم يعدلوا عن طريق من غير فائدة .

وإذا جاز لنا أن نترخص في كلام العرب في هذا الشأن وأن نحمل بعضه على التوسع أو التفنن في التعبير اعتباراً بأحوال الفتور فإنه لا يجوز لنا أن نحمل كلمة واحدة في القرآن على هذا الأساس لأن كل كلمة فيه وقعت موقعاً تقتضيها حكمة البيان وطوت وراءها من جليل المعنى وشريفه ما لا يمكن أن تفصح عنه كلمة أخرى .

ــ وبعد أن يعرض لأمثلة من المجاز المرسل يقول : « وفي هذه الصور والتي قبلها ضرب من الإيجاز لأنك فيها تطوى السبب وتكتفي بالمسبب أو العكس فقولك : أسمنة الآبال في سحابة ، هو بديل قولك فيها ماء سيصيب مواقع الإنبات فيمرع وترعاها الإبل وتسمن ، وهكذا يترهل التعبير ويتمدد .

والملكة البيانية التي تتراءى في هذه اللغة ملكة شديدة الميل إلى التركيز قادرة على اللمح بواسطة القرآن ، بارعة أحسن البراعة في الاختصار وحذف زوائد الكلام والاكتفاء بأصوله الجملة التي تطوى وراءها كثيرا من التفصيل والتفريع . وقل مثل ذلك في الآيات الكريمة وهذه الفضيلة التي نسجلها لهذا المجاز فضيلة بلاغية مهمة إذ الإيجاز مقصد من

مقاصد البلاغيين ، ثم إنه يتضمن ناحية شكلية جمالية لا تخلو من متاع في هذا الخيال الطريف السائغ في صورة ترى فيه النبات ينصب من السماء كما ترى الرزق[١] بمعناه الشامل الذي يستوعب أصناف ما يقتات ويقنع به من لباس وغيره يتدفق أيضا من السماء ، وأسنمة الآبال تسوقها الرياح[٢] » .

ويقول العلوي : « وكلما كان المجاز أوقع فالفصاحة والبلاغة أعلى وأرفع . ويقول : اعلم أن المجاز واسع الخطو في الكلام كثير الدور فيه[٣] » .

(١) في قوله تعالى (وينزل لكم من السماء رزقا) غافر ١٣ .
(٢) التصوير البياني ٣٤٦ ، ٣٤٧ ط .
(٣) الطراز ٤٤/٦ ، ٦٩ .

بلاغة المجـاز

تحدث العلماء عن بلاغة المجاز وأنه أبلغ من الحقيقة، وأشادوا به أيما إشادة وسأذكر هنا جانباً مما ذكروه في هذا المجال والذي يتلخص في أن هذه البلاغة ترجع إلى الإيجاز وإلى أنه كدعوى الشيء ببينة وما يكسبه للاسلوب من مزية وحسن لا يتوفر للحقيقة، وقد وضح الدسوقي أن البلاغة المرادة هنا هي البلاغة اللغوية وأن المراد بكون المجاز أبلغ من الحقيقة أنه أفضل وأحسن منها[1].

وقد تكلم الرماني عن بلاغة المجاز أثناء عرضه لأمثلة الاستعارة وبين مزية كل مثال[2].

وقال عبد القاهر: « قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضلا، وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة. فإذا قلت رأيت أسدا كان لكلامك مزية لا تكون إذا قلت رأيت رجلا هو والأسد سواء في معنى الشجاعة وذلك أنك أفدت تأكيدا وتشديداً وقوة في إثباتك له هذه المساواة وفي تقريرك لها، وقد تلطفت لما أردت إثباته له من فرط الشجاعة حتى جعلتها كالشيء الذي يجب له الثبوت والحصول، وكالأمر الذي نصب له دليل يقطع بوجوده وذلك أنه إذا كان أسدا فواجب أن تكون له تلك الشجاعة العظيمة وكالمستحيل أو الممتنع أن يعرى منها[3] ».

---

(١) حاشية الدسوقي ٤/٢٧٥.
(٢) النكت في اعجاز القرآن ٨٥.
(٣) دلائل الاعجاز ص ٦٠.

وقال ابن رشيق « والمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة وأحسن موقعاً في القلوب في القلوب والأسماع »[١] .

وقال السكاكي : « والسبب في أن المجاز أبلغ من الحقيقة هو ما عرفت أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، فأنت في قولك رعينا الغيث ذاكراً للملزوم النبت مريداً به لازمه بمنزلة مدعي الشيء ببينة فإن وجود الملزوم شاهد لوجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم لأداء انفكاكه عنه إلى كون الشيء ملزوما غير ملزوم باعتبار واحد ، وفي قولك : رعينا النبت مدع للشيء لا ببينة وكم بين ادعاء الشيء ببينة وبين ادعائه لا بها[٢] » ؟

وقال ابن يعقوب : « المجاز أبلغ من الحقيقة وذلك لأن الانتقال في المجاز والكناية إنما هو من الملزوم إلى اللازم فلا يفهم المعنى من نفس اللفظ بل بواسطة الانتقال من الملزوم إلى اللازم ، وذلك الانتقال الذي به حصل فهم المراد منهما يجري إثبات معناهما لأجله كدعوى ثبوت الشيء ببينة .

ووجه كونهما كالدعوى بالبينة : أن تقرير الملزوم يستلزم تقرر اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم فصار تقرير الملزوم مشعراً باللازم والقرينة مقررة له أيضاً فصار كأنه قرر مرتين .

ومن المعلوم أن إثبات الشيء بالدعوى ثم إثباته بالدليل بعد من إثباتين

---

(١) العمدة ٢٦٦/١ .

(٢) مفتاح العلوم ص ١٥٦ ، وانظر بغية الإيضاح ١٩١/٣ ، والمطول ٤١٤ وحاشية السيد على المطول ص ٤١٦ .

فصار اللزوم أو الحكم على لفظ اللزوم أو به مع القرينة المقتضية لكون اللزوم إنما المراد به اللازم والحكم إنما هو على اللازم أو به يشبه الحكم بالدعوى والبينة فى أن كلا منهما فيه الإشعار بالثبوت مرتين بخلاف الحقيقة فليس فيها إلا إثبات الحكم لمدلول اللفظ فقط .

وقد تبين بهذا أن أفضلية المجاز والكناية على مقابليهما من جهة أن إثبات الحكم فيهما كان على وجه التأكيد والتقرر من ملاحظة ما يشعر به الكلام من كونه كالإثبات مرتين .

ويحتمل أن لا يراد الاثبات مرتين بل يكون سبب تأكيد الإثبات أن الانتقال من اللزوم إلى اللازم متخيل فيه أنه من الانتقال إلى الدعوى من البينة فيكون مستند التقرر خياليا ، والخطب فى ذلك لأن إفادة التقرر حاصل بكلا الاعتبارين والأخير منهما أيسر .

ثم الحكم المجازى والكنائى الذى لوحظ فيه كونه مقرر الثبوت أكثر من الحكم الحقيق تريد به حصول مضمون الكلام الذى هو نفس المجاز أو الذى وجد فيه .

فلا يرد أن يقال : المجاز الافرادى والكناية الإفرادية لا يتصور فيهما تقرر الثبوت وتأكيده لاختصاص الثبوت والتقرر بالأحكام على أن لنا أن نقول : يتصور التقرر فى المفردات فيستشعر اللازم من اللزوم من حيث هو ويتقرر معنى اللازم بالقرينة فكأنه ذكر مرتين فيتقرر فى الذهن تقرر المدعى بالدليل .

وعن بلاغة المرسل يقول : أبلغية الاستعارة مخالفة لأبلغية غيرها وذلك أن الانتقال فى المجاز المرسل واضح والأبلغية فيه ليست إلا من

جهة تقرير المراد فى الذهن لإشعار اللزوم باللازم وسوق القرينة إلى خصوصه فكأنه قرر مرتين بخلاف الكناية .

ثم يقول : والثلاثة يشتركوا فى المبالغة وتزيد الاستعارة بأن السامع لما سمع لفظ الأسد وانتقل بالقرينة إلى اللازم الذى هو الرجل الشجاع واستشعر أنه عبر باسم الأسد عن هذا الرجل للمشابهة فيستشعر من ذلك أنه بالغ فى التشبيه حتى سوى بينهما وصيرهما من جنس واحد فالمبالغة فى التسوية (١)

وذكر الدسوقى أن ما ذكره المصنف من أن المجاز أبلغ من الحقيقة فالمذكورة مراده به المجاز المفيد فيخرج غير المفيد لأنه إذا نظر إلى ما أريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام أحد المترادفين لأن الشفر إذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به إلا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص وذلك القيد الذى جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كأنه بمنزلة أمر خارج عن مفهوم الشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف إطلاق الأصابع على الأنامل فانه يفيد مبالغة (٢)

وقد رد الشيخ عبد المتعال الصعيدى على من زعم أن المجاز المرسل أقل بلاغة فقال : « وقد قيل إن المجاز المرسل لا مبالغة فيه فلا يكون أبلغ من الحقيقة ؟ — والحق أن المجاز المرسل فيه مبالغة أيضا إلا ما كان منه خاليا عن الفائدة »(٣)

---

(١) مواهب الفتاح ٢٧٥/٤ — ٢٧٨ ، ٣١ .
(٢) حاشية الدسوقى ٢٧٦/٤ ، وانظر عروس الأفراح ٢٧٥/٤ .
(٣) بغية الإيضاح ٣/[illegible]

ويوازن د . محمد أبو موسى بين بلاغة المرسل والاستعارة فيقول :

« ولهذا الاحتجاج دلالة أخرى من حيث أنه يعنى أن صور المجاز الذى يكون النقل فيه معتمدا على غير التشبيه أقل فى الناحية البلاغية والجمالية من الاستعارة بل ومن الطباق والجناس لأنها داخلة فى البديع دونه.

وقد قلنا : إن النقل هنا لا يعنى إضافة شيء إلى المنقول إليه كما هو الحال فى الاستعارة ، فاذا كنت قد أفرغت ضياء البدر وإشراقه على الحسناء التى استعير لها البدر فأنت لم تفعل ذلك حين تطلق النبات على الغيث وإنما كان هذا كأنه توسع ، وربما وجدت وراءه دلالة بلاغية ولكنها لا تتصل بالمعنى المراد من اللفظ ، يعنى أنك حين تقول أمطرت السماء نباتا ، لم تضف شيئا إلى معنى المطر وإنما أبرزت قوة السببية بين المطر والنبات وأنه يعقبه قطعا حتى كأن السماء لا تمطر ماء وإنما تمطر كلأ وعشبا [١] . ولهذا بقى هذا الضرب من المجاز بعيدا عن مجالات التشكيلات والتصاوير البيانية التى رأينا قوتها وخلابتها فى الاستعارة »[٢]

ويؤكد د . عبد الفتاح لاشين للمجاز المرسل ثلاثة فوائد هى :

١ — تأكيد المعنى المجازى المراد وتقريره فى النفوس .

٢ — تصويره للمعنى المجازى المراد خير تصوير وأدقه .

٣ — تأدية المعنى المجازى المراد بألفاظ أقل مما تؤديه الحقيقة[٣]

---

(١) يمكن أن يقال أن جعل السماء تمطر كلا فيه لون من التخييل والتصوير ينهض بالمجاز المرسل ويجعله قريبا من الاستعارة فى افادة المبالغة .

(٢) التصوير البيانى ٣٤٥ . وانظر أسرار البلاغة ٣٢٢ .

(٣) البيان فى ضوء أساليب القرآن ١٦٠ .

الجمع بين الحقيقة والمجاز

أكثر العلماء على أنه لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظة واحدة لأن ذلك يؤدى إلى التناقض .

قال الزمخشرى : « وإرادة المتكلم بعبارة واحدة الحقيقة والمجاز معا ممتنع ، وفى قوله تعالى (إن الذين يؤذون الله ورسوله » [1] قال : وإنما جعلته مجازاً فيهما جميعا – وحقيقة الإيذاء صحيحة فى رسول الله صلى الله عليه وسلم – لئلا أجعل العبارة الواحدة معطية معنى المجاز والحقيقة [2]

وذكر الشهاب : أن الجمع بين الحقيقة والمجاز فى المجاز العقلى سائغ شائع »[3] وقد ذكر رأى الشهاب فى الآيات التى ذكرت فى هذا المجال

وقال السرخسى « قال رضى الله عنه وقد رأيت بعض العراقيين قالوا إن الحقيقة والمجاز لا يجتمعان فى لفظ واحد فى محل واحد ولكن فى محلين مختلفين يجوز أن يجتمعا ، وهذا قريب بشرط ألا يكون المجاز مزاحماً للحقيقة مدخلا للجنس على صاحب الحقيقة ، فعرفنا أنه يجوز الجمع بينهما فى لفظ واحد ولكن فى محلين مختلفين حتى يكون حقيقة فى أحدهما مجازا فى المحل الآخر [4]

وقال العلوى : « هل يكون اللفظ الواحد حقيقة ومجازا على الجمع أم لا ؟

---

(١) الأحزاب ٥٧ .
(٢) الكشاف ٢٧٣/٣ .
(٣) حاشية الشهاب ١٨٣/٣ .
(٤) أصول السرخسى ١٧٧/١ .

فنقول : إما بالإضافة إلى معنيين فهو كثير ومثاله قولنا : أسد فإن حقيقته هو الحيوان المخصوص ومجازه الرجل الشجاع. وأما بالإضافة إلى معنى واحد باعتبار وضعين فهذا ممكن مثل دابة فإنه حقيقة فى ذوات الأربع ومجاز فيما عداها [٢] ، فإطلاقها على الحمار حقيقة باعتبار الوضع اللغوى وهو مجاز بحسب الوضع العرفى.

فأما استعمال اللفظة الواحدة مجازا وحقيقة دفعة واحدة فى وضع واحد باعتبار معنى واحد فهو محال لاجتماع النفى والإثبات من الجهة الواحدة لأنها باعتبار كونها حقيقة مستعملة لا فى موضوعها فيصير الموضوع حاصلا غير حاصل وهذا محال » [٢].

وقال العز : « واختلفوا فى جمع اللفظة الواحدة لمدلولى الحقيقة والمجاز فمن رأى ذلك عده من المجاز لأنه استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لأنه وضع أولا للحقيقة وحدها ثم استعمل ثانيا فيها وفى المجاز [٣] وعقد فصلا لذلك ذكر فيه شواهد من القرآن الكريم ذاهبا إلى أن الجمع بينهما مجاز.

وذكر الدسوقى أن اشتراط القرينة المذكورة فى المجاز وإخراج الكناية بها إنما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبيانيين وأما من جوزه كالأصوليين فلا يشترط فى القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقى كما صرح بذلك العلامة المحلى [٤].

---

(١) وذكر ذلك السيوطى ، الاتقان ٣/١٤٠ .
(٢) الطراز ١/١٠٣ .
(٣) الاشارة الى الايجاز ص ٣٠ ، ١٤٦ .
(٤) حاشية الدسوقى ٤/٢٥ .

وقد فصل هذه القضية الشوكانى فقال : « ذهب جمهور أهل العربية وجميع الحنفية وجمع من المعتزلة والمحققون من الشافعية إلى أنه لا يستعمل اللفظ فى المعنى الحقيقى والمجازى حال كونهما مقصودين بالحكم بأن يراد كل واحد منهما .

وأجاز ذلك : بعض الشافعية وبعض المعتزلة كالقاضى عبد الجبار وأبى على الجبائى مطلقا إلا أنه لا يمكن الجمع بينهما (كافعل) أمرا وتهديدا فإن الأمر طلب الفعل والتهديد يقتضى الترك فلا يجتمعان معاً .

وقال الغزالى وأبو الحسين : إنه يصح استعماله فيهما عقلا لا لغسة إلا فى غير المفرد كالمثنى والمجموع فيصح استعماله فيهما لغة لتضمنه للتعدد كقولهم القلم أحد اللسانين ، ورجح هذا التفصيل ابن الهمام وهو قوى لأنه قد وجد المقتضى وفقد المانع فلا يمتنع عقلا إرادة غير المعنى الحقيقى بالتعدد .

واحتج المانعون مطلقا : بأن المعنى المجازى يستلزم ما يخالف المعنى الحقيقى وهو قرينة عدم إرادته فيستحيل اجتماعهما .

وأجيب : بأن ذلك الاستلزام إنما هو عند عدم قصد التعميم أما معه فلا ، واحتجوا ثانيا : بأنه كما يستحيل فى الثوب الواحد أن يكون ملكا وعارية فى وقت واحد كذلك يستحيل فى اللفظ الواحد أن يكون حقيقة ومجازا .

وأجيب : بأن الثوب ظرف حقيقى للملك والعارية واللفظ ليس بظرف حقيقى للمعنى .

قال ابن حزم : والحق امتناع الجمع لتبادر المعنى الحقيقى من اللفظ من غير أن يشاركه غيره فى التبادر عند الإطلاق . وهذا بمجرده يمنع من إرادة غير الحقيقى بذلك اللفظ المفرد مع الحقيقى .

ولا يقال : إن اللفظ يكون عند قصد الجمع بينهما مجازا لهما [١] لأن المفروض أن كل واحد منهما متعلق الحكم لا مجموعهما ـ ويقول عن عموم المجاز ـ ولا خلاف فى جواز استعمال اللفظ فى معنى مجازى يندرج تحته المعنى الحقيقى وهو الذى يسمونه عموم المجاز .

وعن جواز استعمال اللفظ فى معنييه أو معانيه المجازية يقول :

اختلفوا فى ذلك فذهب المحققون إلى منعه وهو الحق ، لأن قرينة كل مجاز تنافى إرادة غيره من المجازات[٢].

الحقيقة قد تكون مجازا والمجاز قد يصير حقيقة :

أما صيرورة الحقيقة مجازا فلأن الحقيقة إذا قل استعمالها صارت مجازاً عرفيا كاطلاق الدابة على الدودة والنملة فانه لما تعورف فى إطلاقه على ذوات الأربع حتى صار حقيقة فيه فصار إطلاقه على النملة مجازا بالإضافة إلى الحقيقة العرفية وقد كان حقيقة فى أول وضعه على كل ما يدب من الحيوانات .

وأما صيرورة المجاز حقيقة فلأن المجاز إذا كثر استعماله صار

---

(١) وهذا رد على العز بن عبد السلام لأنه ذهب الى أن الجمع بينهما مجاز كما ذكرنا .

(٢) ارشاد الفحول : ص ٢٨ ، وانظر المزهر ٣٦٧/١ .

حقيقة عرفية كالغائط فانه كان مجازا في قضاء الحاجة وحقيقته للمكان المطمئن من الأرض ثم تعورف هذا المجاز وكثر حتى صار حقيقة سابقة إلى الفهم[١].

إذا كان للمجاز علاقتان فأيهما أحق بالاعتبار ؟

قال السبكي : « إذا كان للمجاز علاقتان أو أكثر واحتمل التجوز عن كل فمقتضى كلام الأصوليين أن أقوى العلاقات اعتبار الجزئية بأن يطلق الكل ويراد البعض ، ألا ترى أنهم جعلوا التخصيص خيرا من المجاز ، وإن كان فيه خدش فان دلالة العموم كلية لا كل .

ومرادنا بالتخصيص اطلاق العام وارادة الخاص .

ولا إشكال في أن اطلاق الكل على الجزء أولى من عكسه لاشتمال الكل على الجزء ، فإن إطلاق السبب على المسبب أولى من عكسه لاقتضاء السبب مسببا معينا بخلاف العكس ، وأن أقوى الأسباب السبب الغائي لاجتماع السببية والمسببية فيه ، وأن إطلاق الملزوم على اللازم أولى من العكس لعدم اقتضاء الثاني الأول إلا أن يكون لازما مساويا ، وأن إطلاق الحال على المحل أولى من عكسه لاستحالة وجود الحال دون المحل »[٢].

إذا دار اللفظ بين أن يكون مجازا أو مشتركا فأيهما أحق بالاعتبار؟

قال الشوكاني : « اللفظ إذا دار بين أن يكون مجازا أو مشتركا هل يرجح المجاز على المشترك أو المشترك على المجاز ؟

---

(١) الطراز ٩٩/١ ، والمزهر ٣٦٧/١ ، والمطول ص ٣٥٣ .

(٢) عروس الأفراح ٤٥/٤ .

فرجح قوم المجاز ورجح آخرون المشترك ، واستدل الأولون بأن المجاز أكثر من الاشتراك فى لغة العرب وبأن المجاز معمول به مطلقا فبلا قرينة حقيقة ومعها مجاز ، والمشترك بلا قرينة مهمل والإعمال أولى من الإهمال ، وبأن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وبأنه أوجز كما فى الاستعارة .

واحتج الآخرون : بأن للاشتراك فوائد لا توجد فى المجاز ، وفى المجاز مفاسد لا توجد فى المشترك .

والحق : أن الحمل على المجاز أولى من الحمل على الاشتراك لغلبة المجاز بلا خلاف ، والحمل على الأعم الأغلب دون القليل النادر متعين »[1]

الأنواع المختلف فى عدها من المجاز

ذكر السيوطى أن هناك أنواعا اختلف فى عدها من المجاز وهى ستة :

أحدها : الحذف ، وذكر أن المشهور كونه من المجاز ، وأنكره بعضهم لأن المجاز استعمال اللفظ فى غير موضوعه والحذف ليس كذلك .

وقال ابن عطية : حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه وليس كل حذف مجازا

الثانى : التأكيد : زعم قوم أنه مجاز لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول والصحيح أنه حقيقة .

الثالث : التشبيه زعم قوم أنه مجاز والصحيح أنه حقيقة .

الرابع : الكناية . وفيها أربعة مذاهب . وسنفصل ذلك فى محله بمشيئة الله تعالى فى قسم الكناية .

---

(١) ارشاد الفحول ص ٢٦ ، ٢٧ .

الخامس : التقديم والتأخير . عده قوم من المجاز لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل نقل لكل واحد منهما عن مرتبته وحقه . قال فى البرهان : والصحيح أنه ليس منه فإن المجاز نقل ما وضع له إلى ما لم يوضع له.

السادس : الالتفات وهو مجاز حيث لم يكن معه تجريد (١)

ما قيل فيه بالواسطة بين الحقيقة والمجاز :

ذكر السيوطى أنه قيل بالواسطة فى ثلاثة أشياء :

أحدها : اللفظ قبل الاستعمال . وهذا القسم مفقود فى القرآن . ويمكن أن يكون منه أوائل السور على القول بأنها للاشارة إلى الحروف التى يتركب منها الكلام.

ثانيها : الأعلام . وثالثها : المشاكلة ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز . قال : لأنه لم يوضع لما استعمل فيه فليس حقيقة ولا علاقة معتبرة فليس مجازا . كذا فى شرح بديعية ابن جابر لرفيقه . قلت : والذى يظهر أنها مجاز والعلاقة المصاحبة (٢)

« انقسام المجاز المفرد إلى المرسل والاستعارة »

من المعروف أن علماء البلاغة قد قسموا المجاز اللغوى باعتبار العلاقة إلى قسمين : مرسل واستعارة .

---

(١) الاتقان ٣/١٣٧ - ١٣٩ ، وانظر البرهان ٢/٢٣٣ .
(٢) الاتقان ٣/١٤٠ .

وجعلوا مناط الفرق بينهما هو العلاقة . فما كانت علاقته المشابهة سمى استعارة وما كانت علاقته غير المشابهة سمى مرسلا .

ويبين عبد القاهر الفرق بينهما فيقول : « فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا : اليد مجاز فى النعمة والأسد مجاز فى الإنسان كان حكما أجريناه على ماجرى عليه من طريق اللغة لأنا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذى وقعت له ابتداء فى اللغة وأوقعها على غير ذلك أما تشبيها وأما لصلة وملابسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه .

وفى موضع آخر عندما رد على الآمدى إطلاقه لفظ الاستعارة على المجلس بمعنى القوم فى قول البحترى

« فكأن مجلس المحجب محفل »

يقول عبد القاهر : «أطلق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون فى الأمور . وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه بل على وجه وقوع الشىء على ما يتصل به وتكثر ملابسته إياه ... ثم يقول : واعلم أنا إذا أنعمنا وجدنا المنقول من أصل التشبيه على المبالغة أحق بأن يوصف بالاستعارة من طريق المعنى .

ويقول أيضاً : وعلى أن الاستعارة من أقسام البديع ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة ، وإذا كان كذلك ثم جعل

---

(١) أسرار البلاغة ص ٣٢٧ .

الاستعارة على الإطلاق بديهاً فقد أعلمك أنها اسم للضرب المخصوص من النقل دون كل نقل فاعرفه[1] » .

وفي المطول : « والمجاز مرسل إن كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي وإلا فاستعارة[2] » .

هذا ، ومن العلماء من لم يفرق بين المجاز المرسل والاستعارة وعدهما معا تحت اسم الاستعارة ، ومن هؤلاء أبوهلال العسكري فقد ذكر في باب الاستعارة أمثلة للمجاز المرسل وقال : « ومما جاء من الاستعارة في كلام العرب قولهم : هذا رأس الأمر ووجهه ، وله عندي يد بيضاء ، ويسمون النبات نوءاً قال :

* وجف أنواء السحاب المرتزق[3] *

ويقول للمطر سماء » .

وأما ابن أبي الإصبع فيسمي المرسل مجازا بالحذف ، ويفرق بينه وبين الاستعارة بقوله : « المجاز مجازان : مجاز استعارة ومجاز الحذف كقوله « واسأل القرية » والعير وما أشبهه ، وقد تجاوزت العرب حذف المضاف

---

(١) أسرار البلاغة ص ٣٢٣ .

(٢) المطول ص ٣٥٤ ، وانظر بغية الإيضاح ٣/٩٠ ، والحاشية الجديدة ١/٣٤٨ .

(٣) الصناعتين ٢٦٥ – ٢٦٧ ، ط محمد صبيح .

إلى حذف مضاف ثان بعد حذف المضاف الأول كقول جرير :

إذا نزل السماء بدار قوم   رعيناه وإن كانوا غضابا

إلا أن مثل هـذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر لبعده من الحقيقة ، وإنمـا أبقوا على هذا الضرب اسم المجاز لخلوه عن معنى زائد على تجـوز الحقيقة يليق أن يشتق له منه اسم كمجاز استعارة[1] » .

ويفهم من كلام ابن أبي الأصبع أن الاستعارة أبلغ من المجاز المرسل وأنه لا مزية له سوى النقل عنده .

ويفرق ابن رشيق بين المرسل والاستعارة فيخص المرسل باسم المجاز فقط فيقول : « وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ ثم لم يكن محالاً محضاً فهو مجاز لاحتماله وجوه التأويل فصار التشبيه والاستعارة وغيرهما من محاسن الكلام داخلة تحت المجاز إلا أنهم خصوا به — أعني اسم المجاز — باباً بعينه وذلك أن يسمى الشيء باسم ما قاربه أو كان منه بسبب كقول جرير :

إذا نزل السماء . . . البيت ، أراد المطر لقربه من السماء ، ويجوز أن تريد بالسماء السحاب ، وقال رعيناه والمطر لا يرعى ، ولـكن أراد النبت الذي يكون عنه فهذا كله مجاز[2] » .

وتـكلم ابن سنان الخفاجي عن الاستعارة وحسنها كما تكلم عن الحقيقة ولم يتعرض للتفريق بين المرسل والاستعارة .

---

(١) بديع القرآن لابن أبي الأصبع ١٧٨ — ١٧٩ .
(٢) العمدة ٢٦٦/١ ، ٢٦٧ .

ويبدو أنه جعل المرسل واسطة بين الاستعارة والحقيقة لقوله :

« إن هناك ألفاظاً وقعت للشعراء ووضعت في غير موضعها ليست على وجه الاستعارة ولا الحقيقة [1] » .

وأما ابن الأثير فقد سمى ألوان المجاز العقلي والمرسل ضربا من التوسع وذكر أمثلتهما معاً ، وانتقد الإمام الغزالي في كلامه عن علاقات المجاز وحاول أن يردها إلى ما ذكره من أقسام المجاز وهي التوسع والتشبيه فيقول : « المجاز ينقسم إلى قسمين : توسع في الكلام وتشبيه ، وإذا ذكر المشبه دون المشبه به سمى استعارة والتوسع يذكر للتصرف في اللغة فقط .

ويجعل التوسع على ضربين : أحدهما أن يرد على وجه الإضافة وهو قبيح لا يستعمله إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة ، ومنه قول أبي نواس :

بح صوت المال مما منك يشكو ويصيح

والضرب الثاني : ما جاء على غير وجه الإضافة وهو حسن لا عيب فيه ، وذكر له أمثلة من القرآن الكريم منها ماهو من المجاز العقلي ومنها ماهو من المجاز المرسل [2] .

وقد ذكر العلوي المجاز المفرد وأورد منه خمسة عشر ضرباً منها الاستعارة والباقي من علاقات المجاز المرسل ، وقال عن الاستعارة

---

(١) سر الفصاحة ص ١٣٧ .

(٢) انظر المثل السائر ١/٣٥٦ - ٣٧٣ .

« وسادسها إطلاقهم الاسم أخذا له من غيره لاشتراكهما في معنى من معانيه كما أطلقوا لفظ الأسد على الشجاع وهذا هو الذى يقال إنه من باب الاستعارة »[(١)].

سبب تسمية ما كانت علاقته غير المشابهة بالمرسل :

ذكرنا أن من العلماء من لم يفرق بين الاستعارة والمجاز المرسل وأنهم كانوا يوردون أمثلة المجاز المرسل ضمن الأمثلة التى يذكرونها للاستعارة وأن علماء آخرين فرقوا بين المجاز المرسل والاستعارة وسموا كلا منهما باسمه المعروف .

وإذا أردنا أن نقف على من سمى المجاز المرسل بهذا الاسم نجد أن السكاكى - على ما يبدو - هو الذى فعل ذلك .

يقول د . محمد أبو موسى : « لا أعرف أحداً ذكر هذا الاصطلاح لهذا اللون من التجوز قبل السكاكى وإن كنت أعرف أن عبد القاهر فرق بين صوره وصور الاستعارة وأطلق اللفظة غير المفيدة على ما كان التجوز فيه مبنياً على علاقة التقييد والإطلاق كإطلاق المشفر على الشفة من غير نظر إلى تشبيه ... أما الزمخشرى فقد ذكر أنواعاً من العلاقات وفرق أيضاً بين صوره وصور الاستعارة »[(٢)] .

وقد ذكر العلماء سبب تسمية هذا اللون بالمجاز المرسل فقال ابن

---

(٢) انظر الطراز ١/٦٩ - ٧٣ .

(١) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى ٤٤٦ ، وانظر المفتاح ١٥٥ ، وأسرار البلاغة ص ٢٠ - ٢٩ ، ٣١٦ - ٣٢٥ .

يعقوب : « سمى مرسلا لإرساله أى إطلاقه عن التقييد بعلاقة المشابهة فصح جريانه فى عدة من العلاقات[١] » .

وفى الحاشية الجديدة « إنه لعدم تقيده بعلاقة لأنه لما كان الإرسال فى اللغة بمعنى الإطلاق فيما هو شأنه كذلك ناسب أن يسمى مرسلا ، وقد يقال : وجه التسمية أن الإرسال فى اللغة الإطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد[٢] » .

علاقات المجاز المرسل :

واضح أن هذا اللون من المجاز لم يتقيد بعلاقة واحدة ومن ثم كانت له عدة علاقات ترجع كلها إلى الملابسة .

وقد تناول البلاغيون هذه العلاقات بضرب الأمثلة لها ، وإذا أردنا أن نحصر هذه العلاقات فى عدد معين وجدنا أنها تختلف بالزيادة والنقصان لدى هؤلاء العلماء :

فمنهم من اقتصر على أهم هذه العلاقات والتى تعد أساساً لما تفرع عليها بعد ذلك من علاقات أخرى كالسكاكى والخطيب .

ومنهم من زاد على ذلك ووصل بها إلى ثمانية وعشرين علاقة .

ومنهم من وصل بها إلى ثلاثة وأربعين علاقة وفرع من تلك العلاقات علاقات أخرى مبنية عليها .

---

(١) مواهب الفتاح ٣٩/٤ .

(٢) الحاشية الجديدة على شرح عصام ٣٥١/١ .

وعن عدم إمكانية تحديد هذه العلاقة وحصرها يقول د. أبو موسى : « إن محاولة تحليل وتفصيل علاقة الملابسة ووضعها في صور محددة لم تنجح في جهود البلاغيين ، لأنهم تفاوتوا تفاوتا كبيرا في حصرها وهذا راجع إلى أن هذه الملابسة أشمل من أن تتحدد في علاقات جزئية معينة وأن العرب كانوا يعتمدون الملابسات التي تسوغ النقل في إطار عرفهم البياني .

وقد أشار عبد القاهر أن الملابسة قد تكون وليدة اتفاق وحدث يطرأ ويعرف فيربط بين المعنيين رباطا يجيز قيام أحدهما مكان الآخر ، وذلك كما في قولهم : رفع عقيرته أي صوته ، ولا مناسبة بين العقر أي القطع والصوت ، ولكنه حدث أن رجلا عقرت رجله فرفعها وصاح فاقترن الصوت العالي بالعقر في هذا الحدث وارتبط به فساغ أن يطلقوا العقر على الصوت .

وهناك صور مشهورة في هذا المجاز حاولوا تحديد علاقتها في إطار هذا التفصيل المحدد ولكن ذلك لم يطع لهم بطريقة مقنعة مثل اطلاق اليد على النعمة فذكروا أن العلاقة السببية ، أو أن تكون اليد للنعمة كالعلة الصورية أو العلة المادية »[1] .

وفي موضع آخر يقول : « وقد حاول المتأخرون تحديد علاقة الملابسة التي لم يحاول عبد القاهر تحديدها ولكن محاولاتهم لم تصل في جملتها إلى

(١) التصوير البياني ٣٥٨ .

حقيقة فيما قدر من الأسلاية ، فالخطيب يذكر ثماني علاقات[1] . وابن الأثير يذكر عن أبي حامد الغزالي أربع عشرة علاقة[2] .

ويذكر السيوطي والزركشي إحدى عشرة علاقة[3] .

ويشير بهاء الدين السبكي إلى أنها عند بعضهم تزيد على ثلاثين[4] .

والسكاكي[5] جعل بعض العلاقات لتميزها بحال خاصة قسما مستقلا

---

(١) انظر بغية الايضاح ٩٦/٣ – ١٠١ .

(٢) وهي : ما جعل للشيء بسبب المشاركة في خاصته – تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه – تسميته باسم فرعه – تسميته باسم أصله – تسميته بدواعيه – تسميته باسم مكانه – تسميته باسم مجاوره – تسميته باسم جزئه – تسميته بفعله – تسميته بكله – الزيادة لغير فائدة – تسمية الشيء بحكمه – النقصان الذي لا يبطل المعنى ، انظر المثل السائر ٣٦٩/١ – ٣٧٣ .

(٣) ذكر السيوطي في المزهر اثنتا عشرة علاقة وذكر في الاتقان عشرين علاقة وما تفرع عنها ، وذكر الزركشي في البرهان ستا وعشرين علاقة ، انظر المزهر ٣٥٩/١ ، والاتقان ١٢١/٣ – ١٣٧ ، والبرهان ٢٥٩/٢ – ٢٩٩ .

(٤) ذكر السبكي عشر علاقات ذكرها الخطيب وذكر أنهم اضافوا علاقات أخرى هي : اطلاق الملزوم على اللازم – اطلاق اللازم على الملزوم – اطلاق المطلق على المقيد – اطلاق المقيد على المطلق – الخاق عن الفاتحة – اطلاق العام وارادة الخاص – اطلاق الخاص وارادة العام – تسمية المتعلق بفتح اللام باسم المتعلق بكسر اللام – وعكس ذلك – اطلاق أحد الضدين على الآخر – تسمية المستعد لأمر باسمه ، تسمية الشيء باسم مبدله – اطلاق المعرف وارادة المنكر – اطلاق النكرة وارادة العموم – اطلاق المعرف بالألف واللام وارادة الجنس – النقص والزيادة – مجاز المشابهة ، عروس الأفراح ٤٣/٤ ، هذا وقد وصل العز بن عبد السلام بعلاقات المرسل الى ما يقرب من ستين علاقة ، انظر الاشارة الى الايجاز ٢٨ – ٨٥ .

(٥) انظر المفتاح ص ١٥٤ وما بعدها .

ولهذا قسم هذا المجاز إلى قسمين : مفيد وخال من الفائدة ، وأراد بالقسم الثاني ماسمي بعد ذلك بعلاقة الإطلاق والتقييد ، وهو ماسماه عبد القاهر[١] استعارة غير مفيدة وجعله قسما من الاستعارة[٢] » .

وقد ذكر في الحاشية الجديدة : أن أنواع العلاقة على المشهور ثمانية وعشرون وهي : مشابهة - مصدرية - مظهرية - جزئية - كلية - سببية - مسببية - كون أول - حالية - محلية - آلية - إطلاق - تقييد - عموم - خصوص - قسوة - لازمية - ملزومية - علية - معلولية - متعلقية - شرطية - مشروطية - دالة - مدلولية[٣] .

الشهاب الخفاجي والمجاز المرسل

لقد ذكر الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي معظم العلاقات التي ذكرها العلماء للمجاز المرسل وذكر الآيات التي يمكن أن تندرج تحت كل علاقة ، وإذا كانت الآية تحتمل أن يكون فيها أكثر من علاقة ذكر ذلك ونبه عليه في موضعه .

ولم يقف عند علاقات المجاز فقط بل ذكر كل الوجوه التي يمكن استنباطها من الآيات الكريمة ، فأورد ما يحتمل المجاز والاستعارة .

وما يحتمل كونه مجازاً مرسلا أو كناية ، وما يحتمل أن يكون مجازا مرسلا أو استعارة أو كناية مبينا لكل وجه من ذلك وكيفيته ، كما ذكر

(١) انظر أسرار البلاغة ٢٠ - ٢٢ ، ٣٢٥ .
(٢) التصوير البياني ٢٤٥ .
(٣) الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة ١/٣٠٨ .

فى الآيات ما يمكن حمله على الاستعارة أو المجاز المرسل أو المجاز العقلى ، وما يمكن حمله على المرسل أو العقلى أو الكناية .

كما وضح ما يمكن حمله مجازا مرسلا أو استعارة أو حقيقة ، وما جاء على طريق المجاز المرسل أو العقلى أو الحقيقة ، وما جاء على طريق المجاز أو الكناية أو الحقيقة وما يتفرع عن كل ذلك من احتمالات كثيرة كما هو موضح فى أثناء الكتاب .

كما ذكر الآيات التى تحتمل أن تكون مجازا أو تضمينا أو تجريدا أو تقريبا أو تعريضا أو تهكما أو تغليبا أو مشاكلة ، كما تحدث وعن الالتفات والقلب وموقف كل منهما من المجاز والحقيقة .

كما تحدث عن الآيات التى تحتمل المجاز والحقيقة ، والآيات التى كان إبقاؤها على حقيقتها أولى من التجوز فيها — إلى غير ذلك .

وهو فى كل ذلك يورد الشواهد والآراء حول كل مسألة يذكرها ما بين تأييد وترجيح أو نقد وتعديل وتوجيه .

وقد وضحت شخصيته بصورة قوية كما يتضح ذلك من خلال عرض الموضوعات التى تناولها هذا الكتاب .

وإذا أردنا أن نصل إلى نقاط محددة من خلال عرضه لمسائل المجاز المرسل وأنواعه تبرز واضحة وتكون نتائج لجهده فى هذا المجال نجد أنها تتلخص فيما يأتى :

— عند ذكره للآيات التى تندرج تحت كل علاقة لم يستوعب كل الآيات التى ورد عن العلماء أن فيها مجازا مرسلا ، ومع هذا فقد أضاف

شواهد جديدة للمجاز المرسل يمكن الوقوف عليها بالاطلاع على ما ذكر في العلاقات وغيرها من الألوان الأخرى في هذا الكتاب .

وقد ترك بعض الآيات إما لشهرة المجاز فيها أو لذكره ما يناظرها أو لأن البيضاوي لم يتعرض للكلام على محل المجاز في الآية .

— يعارض من يقول بعدم بلاغة المجاز المرسل أو يقلل من شأنه.

— في الآيات التي ذكرها البلاغيون كشواهد للمجاز المرسل تراه يضيف فيها وجوها أخرى أحياناً أو ينقد بعض الوجوه التي ذكرت فيها .

— يرى أن المجاز المرسل يرشح كالاستعارة(١) .

— يقول : التهمية تجرى في الاستعارة والمجاز المرسل خلافا لأهل المعاني(٢) .

— يفرق بين مجاز الصيرورة والمشارفة بأن مجاز الأول إن كان على الفور فهو مجاز المشارفة وإن كان بعد زمان فهو مجاز الصيرورة(٣) .

— يرى أن التهكم والتقريع يجريان في المجاز المرسل كالاستعارة(٤) .

— لا يرضى بكون المشاكلة واسطة بين الحقيقة والمجاز فيقول :

« ما قيل من أن المشاكلة واسطة بين الحقيقة والمجاز وأن العلاقة فيها الشبه الصوري كما تطلق الفرس على صورتها مما لا يلتفت إليه لظهور فساده »(٥)

---

(١) حاشية الشهاب ٢٠٩/٨ . (٢) حاشية الشهاب ٤٢٣/٧

(٣) حاشية الشهاب ٢٠٥/١ . (٤) حاشية الشهاب ١٩٠/٣ .

(٥) حاشية الشهاب ٨٧/٢ .

ـ يقول إن الجمع بين معنيين مجازيين في لفظ واحد ممتنع (١)

ـ يرى أن القرآن معجز بفصاحته وأن هذا هو المذهب الحق ، وأن المجاز واقع في القرآن الكريم ، ويرد على من يقول بخلق الإرادة والحياة في الجدار بقوله : إن هذا تكلف وتعسف تفسد به بلاغة الكلام (٢).

ـ يذكر أن المجاز المتفرع على الكناية كثيرة، وأن اجتماع التعريض مع التوكيد جائز (٣)

ـ يقول : والتغليب كما يكون مجازا لغويا يكون عقليا كما في (فسحقا لأصحاب السعير ـ أو لتعودن في ملتنا) (٤)

ـ في ذكر (٥) أن التسبيح بمعنى الصلاة جعل العلاقة مرة الجزئية ومرة أخرى جعلها دائرة بين الجزئية واللزومية (٦)

ـ جعل العلاقة في كلمة الكأس دائرة بين المجاورة والحلية ، كما أنه أحيانا يسمي علاقة الحلية باسم المجاورة والقرب (٧)

ـ يذكر أن الكناية يكفي فيها إمكان المعنى الحقيقي لا إرادته منه بالفعل.

تلك أهم النتائج التي أمكن استخلاصها من خلال عرضنا لقضايا المجاز المرسل عند الشهاب ، وهناك غير ذلك مبثوث في ثنايا الكلام عن الآيات التي وردت في هذا الكتاب ، ومنها كلامه عن المجاز المرسل المركب والتبعي والمرشح .. إلخ

---

(٢) حاشية الشهاب ٣/١٤ .

(٣) حاشية الشهاب ٢/٣٢ ، ٦/١٢٥ .

(٤) حاشية الشهاب ٦/٣٦٥ ، ٥/١٨٦ .

(٥) حاشية الشهاب ٨/٢٢٦ . (٦) حاشية الشهاب ٨/٩٣ .

(٧) حاشية الشهاب ٢/٢٣٧ ، ٧/٣٣٨ .

البيان عند الشهاب الخفاجي

في كتابه "عناية القاضي وكفاية الراضي"

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

ما جاء من آيات القرآن الكريم على طريق المجاز المرسل

نذكر في هذا الفصل ما أورده الشهاب الخفاجي من آيات الكتاب العزيز على طريق المجاز المرسل مرتبا على حسب العلاقات التي ذكرها علماء البلاغة للمجاز المرسل مع مراعاة ترتيب ذكر هذه الآيات في كل علاقة بترتيب ورودها في كل سورة من سور القرآن الكريم ما أمكن ذلك بعون الله تعالى .

١ ـ ما جاء من الآيات الكريمة بعلاقة الجزئية[1] :

في قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين[2] » .

---

(١) يطلق البلاغيون على هذه العلاقة تسمية الشيء باسم جزئه ، وذكر في مواهب الفتاح ، أن في العبارة تسامح لأن ظاهرها أن المجاز نفسه هو تسمية الشيء باسم الجزء ، وقد علمت أن المجاز هو اللفظ الذي كان للجزء وأطلق على الكل للملابسة ولكن لما كان سبب كونه مجازا معتبرا تسمية الكل به لكونه اسما لجزئه تجوز في جعل التسمية نفس المجاز فالأول وهو الذي صحة كونه مجازا انما هي باعتبار كونه اسما للكل لكونه اسما لجزئه ، ومن شرط هذه العلاقة أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل ، مواهب الفتاح : ج ٤ ص ٣٥ .

(٢) سورة البقرة : آية ٤٣ .

قال البيضاوى : (عبر عن الصلاة بالركوع احترازاً عن صلاة اليهود) .

وقال الشهاب الخفاجى : (لأن صلاة اليهود لا ركوع فيها فهو من التعبير عن الكل بالجزء[2] ، كما تسمى سجودا[1]) .

فى قوله تعالى : « بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن[3] » قال البيضاوى (أخلص له نفسه أو قصده ، وأصله العضو) .

قال الشهاب : (أشار إلى أنه ـ أى الوجه ـ يصح أن يكون بمعنى الذات[4] من إطلاق الجزء الأشرف على الجميع[5]) .

---

(١) ما ذكره أحد الوجوه المذكورة فى الكشاف ، وفيه أيضا : وقيل الركوع الخضوع والانقياد لما يلزمهم فى دين الله ، ويجوز أن يكون أمرا بأن تصلى مع المصلين يعنى الجماعة ، ومثل هذا فى البحر المحيط أيضا ، الكشاف جـ ١ص ٢٧٧ ، وانظر البحر المحيط جـ ١ ص ١٨١ والبرهان جـ ٢ ص ٢٦٦ .

(٢) حاشية الشهاب على البيضاوى جـ ٢ ص ١٥٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية ١١٢ .

(٤) وذلك عند الزركشى أيضـــا ، وعنـد الشريف الرضى الوجه استعارة ، وقال أبو حيان والوجه هنا يحتمل أن يراد به الجارحة خص بالذكر لأنه أشرف الأعضاء أو لأن فيه أكثر الحواس ، أو لأنه عبر به عن الذات ، ويحتمل أن يراد به الجهة والمعنى ، أخلص طريقته فى الدين لله البرهان جـ ٢ ص ٢٧٨ ، وتلخيص البيان ص ١١٨ ، والبحر المحيط جـ ١ ص ٣٥٢ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٢٢٤ .

في قوله تعالى : « والسائلين وفي الرقاب[١] » قال الشهاب : (الرقبة مجاز عن الشخص[٢]) .

في قوله تعالى : « فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله[٣] » قال البيضاوي : (أخلصت نفسي وجملتي له .. وقال : وإنما عبر بالوجه عن النفس لأنه أشرف الأعضاء الظاهرة) .

قال الشهاب الخفاجي : قوله : أخلصت نفسي وجملتي .. قيل يعني أن الوجه مجاز عن نفس الشيء وذاته[٤] كما في « ويبقى وجه ربك[٥] » أو عن جملة الشخص تعبيراً عن الكل بأشرف الأجزاء .

وقيل عليه : لو كان القصد الترديد بين المعنيين[٦] لقال أو جملتي ؟

فالوجه أن قوله نفسي إشارة إلى المراد ، وقوله وجملتي .. إلى وجهه بأنه من التعبير عن الكل بأشرف الأجزاء لتنزيله منزلة الكل وإليه

---

(١) سورة البقرة الآية ١٧٧ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٢٧١ وانظر الكشاف جـ١ ص ٣٣٦ ، والبحر المحيط جـ ٢ ص ٦ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية ٢٠ .

(٤) قال أبو حيان لأنه اذا خضع الوجه فما سواه أخضع ، وقال الزوزني والفراء أسلمت وجهي أي ديني لأن الانسان كالوجه من بين الأعمال اذهو الأصل ، البحر المحيط جـ ٢ ص ٤١١ .

(٥) سورة الرحمن الآية ٢٧ ، وانظر الاتقان جـ ٣ ص ١٢٣ .

(٦) يعني النفس والجملة .

أشار بقوله : وإنما عبر .. الخ . وما ذكره فى كلام المصنف واضح وأما فى كلام الكشاف[١] فلا يتعين .

«وإنما جعل مجازا عن النفس فى علاقة المجاز خفاء فإن كانت الاثنية اتحدا وإلا فلا تظهر[٢] » والجمع بين معنيين مجازيين فى لفظ واحد ممتنع .

فى قوله تعالى : «ذلك بما قدمت أيديكم[٣]» قال البيضاوى : (تعبير بالأيدى عن الأنفس لأن أكثر أعمالها بهن) . وقال الشهاب : (تقديم الأيدى عملها ، لأن من يعمل شيئا بنفسه ، تجعله فى الكشاف[٤] عبارة عن جميع الأعمال التى أكثرها أو كثير منها يزاول باليد على طريق التغليب فيا « قدمت » بلا تجوز فى اليد[٥] ، والمصنف جعل

---

(١) انظر الكشاف جـ ١ ص ١٤ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ١٤ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٨١ ، وانظر الاتقان جـ ٣ ص ١٢٣ .

(٤) الكشاف جـ ١ ص ٤٨٤ . وانظر الاشارة الى الايجاز للعز بن عبد السلام ص ٦٧ .

(٥) ذكر العصام أن هذا من المجاز المرسل بعلاقة الخصوص وأنه من باب التغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه ، فقد ذكر الأيدى لأن أكثر الأعمال يحصل بها فجعل الجميع كالواقع بالأيدى تغليبا فذكر أعمال الأيدى وأريد الجميع بعلاقة الخصوص ، وعدها أبو حيان من التغليب لقوله : تنسب ما قدموه من المعاصى الى الايدى على سبيل التغليب لمزاولة اكثر الأعمال بها . البحر المحيط جـ ٣ ص ١٣١ والحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة جـ ١ ص ٢٢٥ .

فالتجوز فيها من قبيل التعبير عن الكل بالجزء الذى مدار حل العمل عليه ، وبعض الناس لم يعرفه تفسيره بما رأينا تركه خيراً من ذكره[١] ، ومثلها الآية ٥١ من سورة الأنفال .

وفى قوله تعالى : « ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله[٢] » .

قال الشهاب : (وجهه مجاز عن ذات نفسه ، ويصح أن يكون الوجه بمعنى التوجه[٣]) .

ومن الأشياء التى ذكرها الخفاجى تحت هذه العلاقة من خارج القرآن الكريم أن الضرع يطلق على الماشية مجازاً من إطلاق الجزء على الكل[٤] .

فى قوله تعالى : « إن الذين تدعون من دون الله[٥] » قال البيضاوى (أى تعبدونهم وتسمونهم آلهة) . قال الشهاب : (يعنى أن الدعاء إما بمعنى العبادة تسمية لها بجزئها[٦] ، أو بمعنى التسمية كدعوته زيداً[٧]) .

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوى جـ ٣ ص ٨٣ ، جـ ٤ ص ٣٨٣ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٢٥ ، وانظر الكشاف جـ ١ ص ٥٦٦ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ١٨١ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٣٤٣ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ١٩٤ .

(٦) والآية عند العز بن عبد السلام من المجاز بعلاقة المشابهة فقد جمعها بين النوع الجادى والمستحق وهو التجوز بالدعاء عن العبادة لمشابهة العابد للداعى فى التذلل والخضوع — هذا وما ذكره الشهاب أولى لأنه جعل الدعاء جزءا من العبادة . الاشارة الى الايجاز ص ١٦٤ .

(٧) فيكون حقيقة على هذا الوجه — هذا وانظر حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٢٤٦ .

في قوله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً [١] »
قال الشهاب : (الأنفس مجاز عن الجنس [٢]) .

في قوله تعالى : « ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن [٣] »
قال البيضاوي : (أي يسمع كل ما يقال له ويصدقه ، سمي بالجارحة للمبالغة كأنه من فرط استماعه صار بجملته آلة السماع كما سمي الجاسوس عيناً لذلك) .

قال الشهاب : في المفتاح [٤] أنها مجاز مرسل كما يراد بالعين الرجل إذا كان ربيئة لأن العين هي المقصودة منه فصارت كأنها الشخص كله — قال الشريف [٥] قدس سره لم يرد بقوله كأنها .. الخ أن هناك تشبيها حتى يتوهم أنه استعارة ، ألا تراه لو حمل على ظاهره لم يكن استعارة إذ لم يطلق المشبه به على المشبه بل عكسه .. [٦]

وما ذكره لا يتمشى في كلام المصنف لأنه جعل الكل كأنه الجزء فالتوهم فيه أقوى .

---

(١) سورة الروم الآية ٢١ ومثلها الآية ١٢٨ من سورة التوبة .
(٢) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ١١٧ .
(٣) سورة التوبة الآية ٦١ .
(٤) المفتاح ، ص ١٥٥ .
(٥) انظر شرح المفتاح للسيد الشريف (المصباح) تحقيق الباحث جـ ٢ ص ٧٥٤ .
(٦) وعند العز بن عبد السلام استعارة لقوله : شبه من يسمع كل ما يقال من صدق وكذب بالأذن التي تسمع كل حق وباطل ، الاشارة إلى الايجاز ص ١١٩ .

والظاهر أن مراده إطلاق الجزء على الكل للمبالغة كما قيل :

إذا ما بدت ليلى فكلى أعين ... وإن حدثوا عنها فكلى مسامع

وقيل : إنه مجاز عقلى كرجل عدل [١] ، وفيه نظر وليس بخطأ كما توهم والمبالغة فى أنه يسمع كل قــول باعتبار أنه يصــدقه لا فى مجرد السماع إذ لا مبالغة فيه .

وما قيل : إن مرادهم بكونه أذنا تصديقه بكل ما سمع من غير فرق كما يرشد إليه قوله يصدقه .. فليس من قبيل إطلاق العين على الربيئة ولذا جعله بعضهم من قبيل التشبيه بالأذن فى أنه ليس فيه وراء الاستماع تمييزا لحق من باطل ليس بشيء يعتد به .

وقيل : إنه على تقدير مضاف أى ذو أذن وهو مذهب لروقته ، وعلى أنه صفة مشبهة تعنى سميع لا تجوز فيه ، ففيه أربعة أوجه [٢]

(١) نسب هذا القول لابن كمال باشا ، قال البنانى قال ابن كمال باشا مقتضى البلاغة ان يكون هذا من المجــاز العقلى وايده بما ذكره البيضاوى هنا وقال ان كلام البيضاوى صريح فى انه نظير قوله : هى اقبال وادبار ، ومن لم يتنبه لهذا قال انه مجاز مرسل ، تجريد البنــانى جـ ٢ ص ١٦٦ . هذا وفى الكشاف ان الآية من المجاز المرسل بعلاقة الجزئية ، وعند ابى حيان اما مجاز مرسل أو على حذف مضاف ، او المراد أذن حديد السمع ربما سمع مقالتنا ، انظر الكشاف جـ ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط جـ ٥ ص ٦٢ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٣٣٨ .

في قوله تعالى « وإذا أنزلت سورة أن آمنوا بالله وجاهدوا مع رسوله »[1].

قال البيضاوى : (أى سورة من القرآن ، ويجوز أن يراد بها بعضها).

قال الشهاب : وذلك بطريق التجوز باطلاق الجزء على الكل[2] لا بطريق الاشتراك كاطلاق القرآن على ما يشمل الكل والبعض كما يوهمه كلام الكشاف[3] وإن قيل إن هذا مراده أيضا .[4]

في قوله تعالى « وكن من الساجدين »[5] قال البيضاوى أى من المصلين .

قال الشهاب : هو من اطلاق الجزء على الكل[6]

في قوله تعالى « وقرآن الفجر »[7] قال البيضاوى : (وصلاة الصبح ،

---

(١) سورة التوبة من الآية ٨٦ .

(٢) ان اريد بالسورة بعضها فيكون من اطلاق الكل على الجزء عكس ما ذكره على مايبدو — هذا وقال ابو حيان : الجمهور على ان السورة هنا كل سورة كان فيها الامر بالايمان والجهاد ، وقيل براءة ، البحر المحيط جـ ٥ ص ٨٢ .

(٣) انظر الكشاف جـ ٢ ص ٢٠٧ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٣٥٢ .

(٥) سورة الحجر من الآية ٩٨ .

(٦) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٣٠٨ — هذا وفى الكشاف المراد دم على عبادة ربك ، الكشاف جـ ٢ ص ٣٣٩ وانظر البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٧٠ .

(٧) سورة الاسراء من الآية ٧٨ .

سميت قرآناً لأنه ركنها كما سميت ركوعاً [١] وسجوداً [٢])

قال الشهاب : قوله سميت قرآناً . يعني أنه من تسمية الكل باسم جزئه لأنه ركنها [٣]

في قوله تعالى « فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا [٤] »

قال البيضاوي : (أي صلوا أو نزهوا ربكم) وقال الشهاب : قوله صلوا ... لأن التسبيح يطلق على الصلاة مجازاً لاشتمالها عليه وهذا هو قول الجمهور وقدمه [٥]

في قوله تعالى « ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب »[٦]

قال البيضاوي : (وذكر القلوب لأنها منشأ التقوى والفجور والآمرة بهما) — وقال الشهاب : يعني أن الإضافة إلى القلوب — مع أنها صفة صاحبها لأن التقوى وضدها تنشأ منه . [٧]

---

(١) في قوله تعالى (واركعوا مع الراكعين) .

(٢) في قوله تعالى (ومن الليل فاسجد له) .

(٣) حاشية الشهاب ج ٦ ص ٥٣ ، وانظر البرهان ج ٢ ص ٢٦٦ ، والبحر المحيط ج ٦ ص ٧٠ ، والاشارة الى الايجاز للعز ص ٦٦ .

(٤) سورة مريم الآية ١١ .

(٥) حاشية الشهاب ج ٦ ص ١٤٨ — وقال أبو حيان أيضا وقيل امرهم بذكر الله والتسبيح . البحر المحيط ج ٦ ص ١٧٦ .

(٦) سورة الحج الآية ٣٢ .

(٧) وقدر العز بن عبد السلام حذف مضاف اى فان تعظيمها ، وقال الزمخشري بتقدير مضافات ، اى فان تعظيمها من افعال ذوى تقوى القلوب . وقال : ولا يستقيم المعنى الا بهذا التقدير لأنه لابد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به ، انظر الاشارة الى الايجاز للعز : ص ٢٢٠ ، والكشاف ج ٣ ص ١٤ .

ويحتمل أن يريد أنه من إطلاق الجزء على الكل لما ذكر كما في شرح الكشاف ولذا قال تعالى (آثم قلبه) وقيل ذكر القلوب لأن المنافق يظهر التقوى وقلبه خال منها .

وجعلها آمرة[1] مجاز[2]

في قوله تعالى « يسبح له فيها بالغدو والآصال »[3] قال البيضاوى : (ينزهونه أي يصلون فيها)

وقال الشهاب : ذكر التسبيح وأريد الصلاة لاشتمالها عليه[4]

في قوله تعالى « كل شيء هالك إلا وجهه »[5] قال البيضاوى : (إلا ذاته) وقال الشهاب : الوجه أطلق على الذات مجازا لتنزهه عن

---

(١) أى في قول البيضاوى والآمرة بالتقوى والفجور .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٢٩٧ ، وانظر البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٦٧ .

(٣) سورة النور الآية ٣٦ — وحاشية الشهاب جـ ٦ ص ٣٨٦ .

(٤) يعنى أنه مجاز مرسل بعلاقة الجزئية — هذا وفى الكشاف قراءة أخرى قال : وتسبح بالتاء وكسر الباء ، وعن أبى جعفر بالتاء وفتح الباء ، ووجهها : أن يسند الى أوقات الغدو والآصال على زيادة الباء وتجعل الأوقات مسبحة والمراد ربها كصيد عليه يومان والمراد وحشهما . الكشاف جـ ٣ ص ٦٨ ع

(٥) سورة القصص من الآية ٨٨ .

الجوارح [١]

في قوله تعالى « ولذكر الله أكبر »[٢] قال البيضاوى : ولا الصلاة أكبر من سائر الطاعات ، وإنما عبر عنها بها للتعليل .

قال الشهاب : قوله ولا الصلاة .. تفسير للذكر وإشارة إلى وجه التجوز عنها [٣] ، وجعلها من الأكبر لئلا يقال إن الإيمان أكبر منها ، ولو

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٩٠ — هذا قد ذكر الزركشي انه اختلف في تاويل الوجه الذى جاء مضافا الى الله في مواضع من القرآن ، فنقل ابن عطية عن الحذاق انه راجع الى الوجود والعبارة عنه بالوجه مجاز اذ هو اظهر الأعضاء في المشاهدة واجلها قدرا ، وقيل — وهو الصواب — هي صفة ثابتة بالسمع زائدة على ما توجبه العقول من صفات الله تعالى وضعفه امام الحرمين ، — وأما قوله تعالى (فثم وجه الله) فالمراد الجهة التى وجهنا اليها في القبلة ، وقيل المراد به الجاه اى فثم جلال الله وعظمته وذكر الزركشي في موضع آخر أن قوله تعالى (كل شيء هالك الا وجهه) من مجاز الزيادة ونقل ذلك عن الواحدى فالوجه صلة ، والوجه ورد صلة مع اسم الله كثيرا ، البرهان جـ ٣ ص ٢٦٤ ، جـ ٢ ص ٢٧٨ — وذكر المرتضى أنه يمكن أن يكون المراد بالوجه هنا ما يقصد به الى الله تعالى ويوجه نحو القربة اليه جلت عظمته . كما ذكر المراد بالوجه في اللغة فقال : فالوجه المعروف ، والوجه أول الشيء ، والوجه الاحتيال للأمرين ، والوجه المذهب والجهة والناحية ، والوجه الرئيس المنظور اليه ، ووجه الشيء نفسه وذاته ، امالى المرتضى : جـ ١ ص ٥٩٠ — ٥٩٢ .

(٢) سورة العنكبوت من الآية ٤٥ .

(٣) اى ان الذكر مجاز عن الصلاة بعلاقة الجزئية لان الذكر جزء منها ، هذا وقد ذكر الزمخشرى وجها آخر في الآية وهو ولذكر الله عند الفحشاء والمنكر وذكر نهيه عنهما أكبر فكان أولى بأن ينهى من اللطف الذى في الصلاة ، الكشاف جـ ٣ ص ٢٠٧ .

أبقاه على ظاهره [١] صح [٢]

في قوله تعالى « تراهم ركعا سجدا » [٣] قال البيضاوى (لأنهم مشتغلون بالصلاة في أكثر أوقاتهم).

قال الشهاب : الرؤية بصرية ، وركعا سجدا حال ، وأشار بقوله في أكثر الأوقات إلى أن المضارع للاستمرار وأنه استمرار عرفي بجعل الأكثر بمعنى الجميع وإعطائه حكم الكل ، وأنه عبر بالركوع والسجود عن الصلاة مجازا مرسلا [٤]

في قوله تعالى « والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا » [٥] قال البيضاوى (أي من جنسكم لتأنسوا بها) .. وقال الشهاب : لما كانت النفس لها معان كالذات وهو أشهرها ولا يستقيم هنا كنيره فسرها بالجنس ، وهو مجاز إما في المفرد أو الجمع لأن الذوات مجموعها جنس واحد . حاشية الشهاب ج ٥ ص ٣٥٢

(١) فيكون المراد بالذكر حقيقته .
(٢) حاشية الشهاب ج ٧ ص ١٠٤ .
(٣) سورة الفتح ، الآية ٢٩ . والعلاقة هنا الجزئية لأن كلا من الركوع والسجود جزء من الصلاة .
(٤) حاشية الشهاب ج ٨ ص ٦٩ .
(٥) سورة النحل الآية ٧٢ .

في قوله تعالى « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع »[(١)] قال البيضاوى : (واتركوا المعاملة) قال الشهاب فالبيع مجاز عن مطلق المعاملة بيعا وشراء وإجارة وغيره »[(٢)] أو هو دال على ما عداه بدلالة النص[(٣)]

في قوله تعالى « ومن الليل فاسجد له »[(٤)] قال البيضاوى : (وبعض الليل نصل له تعالى)

قال الشهاب : لأن السجود مجاز عن الصلاة بذكر الجزء وإرادة الكل[(٥)]

في قول البيضاوى (ووجوه الشاهد ليشهدوا لكم) يقول الشهاب : والوجوه مستعار من الجارحة للرؤساء

---

(١) سورة الجمعة الآية ٩ :

(٢) فالعلاقة الجزئية لأن البيع جزء من مطلق المعاملة — هنا ، وقال الزمخشرى : أراد الأمر بترك ما يذهل عن ذكر الله من شواغل الدنيا ، وانما خص البيع لأن يوم الجمعة يهبط الناس فيه من قراهم فيكثر البيع وقت الظهر فنهوا عن ذلك ، الكشاف ج ٤ ص ١٠٦ ٠

(٣) سورة الانسان ، الآية ٢٦ ٠

(٤) حاشية الشهاب : ج ٨ ص ٢٩٣ وانظر الكشاف ج ٨ ص ٤٠١

(٥) حاشية الشهاب : ج ٨ ص ١٩٦ ٠

١ — الآيات التي جاءت صالحة لعلاقة الجزئية وغيرها :

(أ) ما صلح للجزئية أو الحالية :

قال البيضاوى فى قوله تعالى « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله »(١) الذكر الخطبة ، وقيل الصلاة .

قال الشهاب : قوله والذكر الخطبة .. مجازا من اطلاق البعض على الكل كاطلاقه على الصلاة أو لأنها كالحل له (٢)

فى قوله تعالى « أن لهم جنات »(٣) يقول البيضاوى (الجنات من جنة إذا ستره سمى بها الشجر المظل المبالغة كأنه يستر ما تحته ثم البستان لما فيه من الأشجار المتكاثفة) ويقول الشهاب : هذا بيان المناسبة فى إطلاقه أو العلاقة ، فإن كان اسما للارض فقط فمن إطلاق الحال على المحل وإن كان للمجموع فمن إطلاق الجزء على الكل وفيه محتمل لهما .

---

(١) سورة الجمعة الآية ٩ — وحاشية الشهاب : ج ٨ ص ١٩٦ .

(٢) فتكون العلاقة الحالية ، وفى الكشاف : أراد بالذكر الخطبة والصلاة ، وقال أحمد : العرب تسمى الشيء باسم بعض ما يشتمل عليه كما سميت الصلاة مرة قرآنا ومرة سجودا ومرة ركوعا لأنها مشتملة على ذلك ، فكذلك الخطبة لما كانت مشتملة على ذكر الله سميت به . الكشاف والانصاف : ج ٤ ص ١٠٥ .

(٣) سورة البقرة ٢٥ ، حاشية الشهاب ج ٢ ص ٦٥ .

(ب) ما صلح للجزئية أو السببية :

في قوله تعالى « واجعل لي لسان صدق في الآخرين »(١) قال البيضاوي (أي جاها وحسن صيت في الدنيا يبقى أثره إلى يوم الدين أو صادقا من ذريتي يجدد أصل ديني)

قال الشهاب : قوله جاها .. فالمراد باللسان الذكر الجميل بعلاقة السببية (٢) أو للاحتراز عن الإطراء المذموم .

قوله أو صادقا من ذريتي فهو بتقدير مضاف أي صاحب لسان صدق (٣) أو مجاز بإطلاق الجزء على الكل لأن الدعوة باللسان (٤)

---

(١) الآية ٨٤ من سورة الشعراء .

(٢) المعروف أن البلاغيين يجعلون هذه الآية من علاقة الآلية ، قال في مواهب الفتاح : (أطلق اللسان الذي هو اسم لآلة الكلام والذكر على نفس الذكر لأن اللســـان آلته . ولا يخفى أن الانتقال من الآلة إلى ما هي له آلة صحيح فصح التجوز) — وقال الدسوقي : ويحتمل أن يراد واجعـــل لي كلاما صادقا باقيا ، أي اجعل لساني متكلما بكلمات صـــادقة باقية في الآخرين ، ونسب البناني كلام الدسوقي للأطول وقال : إنه لا يمكن أن يراد باللسان الحقيقة لأن نســـبة اللســـان للآخرين تكون باللام لا بفي بخلاف الذكر فإن نسبته شاعت بفي ، والآية عند الزركشي والسيوطي وغيره علاقتهـــا الآلية شروح التلخيص : جـ ٤ ص ٤٢ ، وتجريد البناني جـ ٢ ص ١٦٨ ، وانظر بغية الإيضاح : جـ ٤ ص ١٠٠ والمطول : ص ٣٥٦ والبرهـــان جـ ٢ ص ٢٨٢ ، والإتقـــان : جـ ٣ ص ١٢٦ والبحـــر المحيط جـ ٨ ص ٢٦ .

(٣) فتكون من قبيل الحقيقة على هذا .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٢٩ .

(جـ) ما صلح للجزئية أو اللزوم :

في قوله تعالى « أم لكم أيمان علينا بالغة »(١) قال البيضاوي (عهود مؤكدة بالإيمان) وقال الشهاب : أريد بالأيمان العهود وهو من إطلاق الجزء على الكل أو اللازم على الملزوم(٢)

في قوله تعالى « ومن الليل فسبحه »(٣) قال البيضاوي : (وقيل المراد بالتسبيح الصلاة) قال الشهاب : معطوف على ما قبله بحسب المعنى لأنه في قوة قولك التسبيح التنزيه … وعلى هذا فهو من إطلاق الجزء على الكل أو اللازم على الملزوم(٤) .

٢ — ما جاء من الآيات الكريمة على علاقة الكلية :

تنبيـــه :

ذكر السيوطي أنه ألحق بالكلية والجزئية شيئان :

أحدهما : وصف البعض بصفة الكل كقوله « ناصية كاذبة خاطئة »(٥) فالخطأ صفة الكل وصف به الناصية ، وعكسه — وصف الكل بصفة البعض — كقوله « إنا منكم وجلون »(٦) والوجل صفة القلب .

---

(١) سورة القلم الآية ٣٩ .
(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٣٦ .
(٣) سورة ق الآية : ٤٠ .
(٤) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٩٣ ، انظر الكشـــاف جـ ٤ ص ٦٢ والبحر المحيط : جـ ٨ ص ١٣٠ .
(٥) ســـورة العلق الآية ١٦ ، وانظر الاشـــارة الى الايجاز لابن عبد السلام ص ٦٩ .
(٦) سورة الحجر الآية ٥٢ ، وانظر المرجع السابق : ص ٦٩ .

والثانى : إطلاق لفظ بعض مرادا به الكل ، ذكره أبو عبيدة وخرج عليه قوله تعالى : « ولأبين لكم بعض الذى تختلفون فيه[1] » أى كله وتعقب بأنه لايجب على النبى صلى الله عليه وسلم بيان كل ما اختلف فيه »[2]

وتحدث الدسوقى عن استعمال اسم الكلى فى الجزئى فقال :

تكلم المصنف عن استعمال اسم الكلى فى الجزء وسكت عن استعمال اسم الكلى فى الجزئى هل يكون مجازا أيضا أم لا ؟

فذهب الكمال بن الهمام ومن وافقه إلى أنه حقيقة مطلقا وعلله بأن اللام فى قولهم — فى تعريف الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له لام التعليل .

ولا شك أن اسم الكلى إنما وضع لأجل استعماله فى الجزئى .

وعلله غيره بأن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له أولا والجزئى ليس غير الكلى كما أنه ليس عينه .

وذهب بعضهم إلى التفصيل وحاصله : أن استعمال اسم الكلى فى الجزئى إن كان من حيث اشتماله على الكلى فهو حقيقة ، وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته كان مجازا »[3]

ونعود إلى ذكر الآيات التى علاقتها الكلية وهى :

---

(١) سورة الزخرف الآية ٦٣ .

(٢) الاتقان : جـ ٣ ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٣) حاشية الدسوقى : جـ ٤ ص ٣٧ .

فى قول البيضاوى عن سورة الفاتحة إنها تسمى سورة الصلاة ، يقول الشهاب : كما تسمى سورة الصلاة تسمى الصلاة أيضاً وهو من تسمية الجزء باسم كله[١] أو تسمية أحد المتلازمين باسم الآخر .

فى قوله تعالى « يجعلون أصابعهم فى آذانهم »[٢] يورد الشهاب سؤالا وجوابا فيقول :

---

(١) وذكر السيد الشريف أن قراءتها فى الصلاة سبب لفضيلتها على مذهب أبى حنيفة وسبب لاجزائها على مذهب الشافعى فقد توقفت فضيلة الصلاة أو اجزاؤها عليها توقف المسبب على السبب فسميت سورة الصلاة لهذه العلاقة . حاشية السيد على الكشاف جـ ١ ص ٢٤ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٩ ــ ويقول الزمخشرى فى هذه الآية فان قلت : رأس الاصبع هو الذى يجعل فى الأذن فهلا قيل أناملهم ؟
قلت : هذا من الاتساعات فى اللغة التى لا يكاد الحاصر يحصرها كقوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) ٦٠ ، المائدة ، (فاقطعوا ايديهما) ٣٨ ، المائدة ، أراد البعض الذى هو الى المرفق والذى الى الرسغ وأيضا ففى ذكر الاصابع من المبالغة ماليس فى ذكر الأنامل ، فالآية عند الزمخشرى من المجاز المرسل .

وفى الانصاف : أن ذكر الأصابع يشعر بالمبالغة فى ادخال أصابعهم فى آذانهم فوق العادة فرارا من شدة الصوت .

ويبين السيد الشريف القرينة فى الآية لما ذكره الزمخشرى فيقول : القرينة فى (أصابعهم) عقلية ، وفى (أيديكم) لفظية أعنى المرافق ، وفى (أيديهما) شرعية . الكشاف مع الانصاف وحاشية السيد جـ ١ ص ٢١٧ .

وقال ابو حيان : (عدل عن الاسم الخاص لما يوضع فى الأذن الى الاسم العام وهو الأصبع لما فى ترك لفظ السبابة من حسن أدب القرآن وكون الكنايات فيه تكون بأحسن لفظ) البحر المحيط : جـ ١ ص ٨٦ .

فإن قلت : هل هذا من المجاز اللغوى لتسمية الكل باسم جزئه أو للتجوز فى الجعل ؟[١]

قلت : الذى ذكروه فى كتب المعانى وغيرها أنه من الأول[٢] ، إلا أن للمتأخرين فيه كلاما .

فقال خاتمة المحققين ابن كمال فى تكميل القرائد أيضا : إنهم ظنوه مجازا لغويا وهو مجاز عقلى باسناد ما للبعض إلى الكل[٣] ، لأن المبالغة فى الاحتراز عن استماع الصاعقة لفرط الخوف إنما تكون على هذا لا على ما قالوه .

ولخفاء الفرق بين الاعتبارين قال فى شرح المفتاح : فى إطلاق الأصابع على الأنامل مبالغة يخلو عنها ذكر الأنامل . والمبالغة إنما تتأتى إذا كانت

---

(١) بأن قال يجعلون مكان يدخلون .

(٢) انظر بغية الايضـــــاح : جـ ٣ ص ٩٥ ، والمطول : ص ٣٥٦ ، وشروح التلخيص : جـ ٤ ص ٣٧ ، والبرهان : جـ ٢ ص ٦٢ ، والاشارة الى الايجاز للعز : ص ٦٨ .

(٣) وقال بذلك عبد الحكيم ، حاشية سيلكوتى على المطول : ص ٢٤٩ كما ورد ذلك أيضا صاحب مواهب الفتاح وعقب عليه بقوله (وفيه تعسف لأن نسبة مطلق الجعل الى الأصابع كثيرا ما يراد به الكل فلــولا الآذان لجرى على الأصل ، وأما تحســـو الضرب فى ضربت زيدا فلا يخلــو من تصــوره على الكل فجعل من باب الحقيقة والا لم يخل كلام عن مجاز غالبا وهو مذهب مردود ، ولا يخفى صــحة الانتقال بعلاقة الجزئية والكلية) ، مواهب الفتاح جـ ٤ ص ٣٧ وانظر تجريد البنانى جـ ٢ ص ١٦٧ .

الأصابع باقية على حقيقتها إذ لا مبالغة فى ذكرها مرادا بها الأنامل كما لا مبالغة فى رجل عدل إذا أول بعادل على ما صرح به القوم تبعا لصاحب الدلائل .

وإرادة الأنامل من الأصابع مجاز مرسل وإنما المبالغة فى جعل أجزاء الأصابع فى الآذان والتجوز فى تعلق الجعل لا فى متعلقة وهو الأصابع .

ثم إن بعض فضلاء العصر قال فيما قرره القوم نظر آخر ، لأنه قد يقال إنه لا مجاز هنا وذلك لأن نسبة الأفعال إلى ذى أجزاء تنقسم يكفى فيها تلبسه ببعض أجزائه كما يقال : دخلت البلد وجئت ليلة الخميس[(١)] .

فمعنى نسبة الجعل فى الآذان إلى الأصبع إذا تلبس ببعض منه وهو الأنملة صحيح حقيقة من غير احتياج إلى التجوز فى الكلمة أو الإسناد أو على تقدير مضاف كأنملة أصابعهم[(٢)]

ويعقب الشهاب على هذا الرأى فيقول مدافعا عن بلاغة المجاز المرسل الذى غره فى هذا قول بعض أهل المعانى أن المجاز المرسل لا يفيد مبالغة كالاستعارة وهو غير مسلم عند العلامة لتصريحه بخلافه فى مواضع من الكشاف[(٣)] وبه نطقت زبر المتقدمين ولو لم يكن كذلك لكان العدول

---

(١) هذا القول أورده البنانى نقلا عن يس ، تجريد البنانى جـ ٢ ص ١٦٧ .

(٢) هذا ، ويقول ابن القيم : لم ير المنافق الا برقا يكاد يخطف البصر ورعدا وظلمة فاستوحش من ذلك وخاف منه فوضع أصابعه فى أذنيه لئلا يسمع صوت الرعد ، التفسير القيم : ص ١٢٨ .

(٣) انظر الكشاف : جـ ١ ص ٢١٧ .

عن الحقيقة فى أمثاله عرفا لا يحوم مثله حول حمى التنزيل .

ويكفى فى المبالغة تبادر الذهن إلى أن الكل أدخل فى الأذن قبل انتظار القرينة ، كما لا يخفى على ذى بصيرة نقادة . وأما كون دخل البلد لمن دخل دارا منها حقيقة فليس على إطلاقه (١).

يقول الشهاب فيما ذكره من مجاز من غير آيات القرآن الكريم : يطلق الدين على الفروع تجوزا وهو فى الأصل الطاعة والانقياد (٢)

فى قوله تعالى « أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله (٣)

قال الشهاب فسر الناس بالنبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه لحسدهم لهم على الدين ؛ أو حسد العرب (٤) إذ بعث منهم النبى صلى الله عليه وسلم ونزل القرآن بلسانهم ؛ أو حسدوا جميع الناس حيث نازعوا فى نبوة محمد عليه السلام التى هى إرشاد لجميع الخلق فهو مجاز على هذا (٥) .

فى قوله تعالى « وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب » (٦) . قال البيضاوى

---

(١) حاشية الشهاب جـ ١ ص ٣٩٩ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٣٣٦ .

(٣) على هذين الوجهين يمكن القول – والله أعلم – بأنه أطلق الناس وأراد بعضهم فتكون العلاقة الكلية .

(٤) سورة النساء الآية ٥٤ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ١٤٧ – هذا وذكر أبو السعود أن حمل الناس على الجنس إيذانا بحيازة النبى صلى الله عليه وسلم والمؤمنين للكمالات البشرية قاطبة فكأنهم هم الناس لا غير لا يلائمه ذكر حديث آل ابراهيم ، تفسير أبى السعود مع التفسير الكبير جـ ٣ ص ١٧٥ ، وانظر التفسير الكبير للرازى جـ ٣ ص ٢٣٧ .

(٦) سورة ص ، الآية ٢١ .

وفصل الخصام بتمييز الحق من الباطل ، أو الكلام الملخص الذي ينبه المخاطب على المقصود من غير إلتباس يراعى فيه مظان الفصل والوصل . . الخ . وأنما سمى به أما بعد ؛ لأنه يفصل المقصود عما سبق مقدمه له من الحمد والصلاة .

قال الشهاب : قوله وإنما سمى . . ألخ إشارة إلى ما ذكره بعضهم من تفسيره فصل الخطاب بأما بعد بأنه ليس مراده حصره فيه بل أنه من جملته لأنه أكثر ما وقع فى الخطب بعد الحمد والصلاه تذكر ليفصل بين ماجعل غرة الكلام تيمنا به وبين المقصود منه وهو مما يقع فى الكلام البليغ فأطلق عليه لوقوعه فى كلام فصل من باب إطلاق اسم الكل على جزئه (١)

(١) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٣٠٤ ـ هذا ، وقال أبو حيـــان قال على : المراد ايجاب اليمين على المدعى عليه والبينة على المدعى ، ويجوز أن يراد بالخطاب القصد الذى ليس له فيه اختصار مخل ولا اشباع ممـــل . البحر المحيط جـ ٧ ص ٣٩٠ .

٣ — ما جاء من الآيات الكريمة على علاقة السببية(١)

في قوله تعالى « ومن الناس من يقول آمنا بالله »(٢) .. قال البيضاوى (القول هو التلفظ بما يفيد وللرأى والمذهب مجازا)

قال الشهاب موضحا ذلك : إطلاق القول على الرأى مجاز علاقته السببية(٣) ، لأنه سبب لإظهاره والاعلام كما قاله ابن أبان(٤)

في قوله تعالى « علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم »(٥) » قال البيضاوى

---

(١) يذكر الشوكانى وصاحب عروس الأفراح أنه يدخل في السببية أربعة أنواع : أ — السبب المادى ويسمى القابل مثل اطلاق الخشب على السرير ، وسال الوادى ، وهذا يدخل في السببية وفى اطلاق الشيء على ما يؤل اليه — ب — السبب الصورى كتسمية اليد بالقدرة ، وللعلماء كلام حول هذا المثال ونوع العلاقة فيه ليس هذا محله ، جـ — السبب الفاعل حقيقة أو ظنا كتسمية المطر بالسماء والنبات بالغيث — د — السبب الغائى كتسمية العصير خمرا ، وهى من تسمية الشيء بما يؤل اليه ، هذا ويوضح د . أبو موسى سر تسمية المسبب باسم السبب فيقول : وانما يكون ذلك حين يقوى في تصورهم تأثير السبب في المسبب ويريدون البيان عن ذلك وأن المسبب لا يتخلف عنه حتى كأنه هو . راجع ارشاد الفحول ص ٢٤ ، شروح التلخيص ج ٤ ص ٤٠ ، التصوير البيانى ص ٣٤٧ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٨ .

(٣) العلاقة في هذا عند القزال هى تسمية الشيء باسم دواعيه . انظر المثل السائر جـ ١ ص ٣٧٠ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ١ ص ٣٠٧ .

(٤) سورة البقرة الآية ١٨٧ .

(تظلمونها بعرضها للعقاب) وقال الشهاب : لما كانت خيانة النفس غير متصورة جعلها مجازا عن الظلم [١] وتنقيص الثواب [٢]

في قوله تعالى « فإن زللتم [٣] » فسر ذلك البيضاوى بقوله : (أى عن الدخول في السلم) وقال الشهاب : الزلل السقوط والمراد به هنا البعد والتنحى مجازا [٤] [هذا وعند العز أن هذا من قبيل الاستعارة]

في قوله تعالى « ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جاءته » [٥] قال البيضاوى : (أى من بعد ما وصلت إليه وتمكن من معرفتها).

وقال الشهاب : لما ذكر أن نعمة الله هي الآيات وقد وصفت بالإيتاء [٦] فذكر المجيء بعده مع أن التبديل لا يتأتى بدون المجيء ، وكونه نعمة

---

(١) قال ابو حيان : كان ذلك خيانة لأن وبال المعصية عائد عليهم فكأنه قال تظلمون انفسكم وتنقصون حقها من الخير — وقال الرضى : لو منعهم الافضاء لعلم أن كثيرا منهم يضعف عن مغالبة النفس فيواقع المعصية فيكون قد نقص نفسه الثواب ، فالمراد تحصيل خيانة النفس ، البحر المحيط ج ٢ ص ٤٩ ، وتلخيص البيان ص ١٢٠ ، والكشاف ج ١ ص ٢٢٨

(٢) حاشية الشهاب ج ٢ ص ٢٨١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٠٩ — وحاشية الشهاب ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٤) أطلق الزلل على ما يتسبب عنه وهو التنحى ، هذا ، وقال ابو حيان : الزلل يستعمل في الرأى والاعتقاد وهو الزلق مجازا ، البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٣ .

(٥) سورة البقرة الآية ٢١١ — حاشية الشهاب ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٦) وذلك في قوله (كم آتيناهم من آية بينة) .

يقتضى الوصول إليه مستدرك جعل الجى، مجازا عن معرفتها أو التمكن منها [١] لأن مالم يعلم كالغائب .

فى قوله تعالى « أولئك يدعون إلى النار [٢] » قال البيضاوى (أى الكفر المؤدى إلى النار) وقال الشهاب : قوله أى الكفر فهو مجاز بعلاقة السببية كما فى الجنة والمغفرة [٣]

فى قوله تعالى « وليبتلى الله ما فى صدوركم » [٤] قال الشهاب : الامتحان مجاز عن الإظهار » [٥]

فى قوله تعالى « وآمنتم برسلى وعزرتموهم » [٦] قال الشهاب : أصل معنى التعزير المنع والذب ، وقيل أصله التقوية من الأزر، وهو والأزر من واد واحد ، وفى التقوية منع لمن قويته على غيره ، فهما متقاربان ثم تجوز به عن النصرة لما فيها من ذلك وعن التأديب [٧]

---

(١) فالمعرفة مسببة عن مجىء الآيات اليهم ، وانظر الكشاف جـ ١ ص ٣٥٤ .

(٢) سورة البقرة — الآية ٢٢١ — وحاشية الشهاب جـ ٢ ص ٣٠٦

(٣) فى قوله تعالى (والله يدعو الى الجنة والمغفرة) فدخول الجنة مسبب عن الايمان ، وانظر الاشارة الى الايجاز ص ٥٧ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٥٤ ، حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٧٤ .

(٥) وذلك لأن الاظهار مسبب عن الامتحان ، ومثل ذلك قوله تعالى ونبلو اخباركم ٠٠ ٣١ محمد ، وانظر بغية الايضاح جـ ٣ ص ٩٦ .

(٦) سورة المائدة الآية ١٢ — وحاشية الشهاب جـ ٣ ص ٢٩٤ .

(٧) وذلك لأن التعزير مسبب فى النصرة أو التأديب ، وفى الكشاف وجه آخر وهو القراءة بالتخفيف فى عزرتموهم ، يقال عزرت الرجل اذا حطته وكنفته ، انظر الكشاف جـ ١ ص ٦٠٠ .

في قوله تعالى « إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون »[1] قال البيضاوي : (فينبئكم بالجزاء الفاصل بين المحق والمبطل والعامل والمقصر)

وقال الشهاب : يعني أن الإنباء مجاز عن المجازاة[2] لما فيها من تحقق ما ذكر[3]

في قوله تعالى « ترى أعينهم تفيض من الدمع »[4] قال الشهاب معناه تمتلىء من الدمع حتى تفيض لأن الفيض أن يمتلىء الإناء حتى يسيل ماؤه عن جوانبه فوضع الفيض موضع الامتلاء بإقامة المسبب مقام السبب[5]

وفي الآية الأخرى المماثلة للآية السابقة وهي قوله تعالى : « تولوا وأعينهم تفيض من الدمع »[6] ذكر الشهاب أنها إما مجاز مرسل

---

(١) سورة المائدة الآية ٤٨ .

(٢) عند أبي حيان هذا كناية عن المجازاة بالثواب والعقاب ، البحر المحيط جـ ٣ ص ٥٠٣ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٢٥١ .

(٤) سورة المائدة الآية ٨٣ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٢٧٣ — هذا وذكر أبو حيان وجها آخر فقال : أسند الفيض الى الأعين وان كان حقيقة للدموع اقامة للمسبب مقام السبب لأن الفيض مسبب عن الامتلاء ، فالأصل ترى أعينهم تمتلىء من الدموع حتى تفيض لأن الفيض على جوانب الاناء ناشىء عن امتلائه ، ويحتمل أنه أسند الفيض الى الأعين على سبيل المبالغة في البكاء لما كانت تفاض فيها جعلت الفائضة أ . هـ ، وعلى هذا الوجه يكون المجاز عقليا ، البحر المحيط جـ ٤ ص ٦ .

(٦) سورة التوبة الآية ٩٢ .

أو حقل [1] فقال : مر فى المائدة أن الفيض انصباب عن امتلاء فوضع موضع الامتلاء للمبالغة ، أو جعلت أعينهم من فرط البكاء كأنها تفيض بأنفسها ، يعنى أن الفيض مجاز من الامتلاء بعلاقة السببية فان الثانى سبب للاول فالمجاز فى المسند والدمع هو ذلك الماء المخصوص ، أو الفيض على حقيقته والتجوز فى اسناده إلى العين للمبالغة كجرى النهر إذ الدمع مصدر دمعت العين دمعا [2]

فى قوله تعالى : « ومن النخل من طلعها قنوان دانية [3] » . قال البيضاوى : (دانية قريبة من المتناول أو ملتفة قريب بعضها من بعض) . قال الشهاب : لما كانت النخل شاهقة أشار إلى تأويله وهو حقيقة فيهما لكنه اقتصر فى الوجه الثانى على البعض لما ذكره .

ويحتمل أن المراد سهولة الوصول إلى ثمارها بالهز والسقوط مجازا [4] .

---

(١) قال الزمخشرى : تفيض من الدمع كقولك : تفيض دمعا وهو أبلغ من يفيض دمعها لأن العين جعلت كأن كلها دمع فائض ، هذا وقد انتقد ابو حيان الزمخشرى فيما ذهب اليه ، الكشاف : ج ٢ ص ٢٠٨ ، وانظر البحر المحيط ج ٥ ص ٨٦ .

(٢) حاشية الشهاب ج ٤ ص ٣٥٥ .

(٣) سورة الأنعام الآية ٩٩ .

(٤) حاشية الشهاب ج ٤ ص ١٠٣ ــ هذا والظاهر أن العلاقة هنا السببية لأن الدنو سبب فى سهولة الوصول ، وقال الزمخشرى : دانية سهلة المجتنى معرضة للقاطف ، انظر الكشاف ج ٢ ص ٣٩ والبحر المحيط : ج ٤ ص ١٨٩ .

في قوله تعالى : « يابني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة[١] » . . قال البيضاوي : (أي كما محن أبويكم بأن أخرجهما منها) فقال الشهاب : يعني قوله كما أخرج وضع موضع كما محن وضعاً للسبب موضع المسبب[٢] .

في قوله تعالى : « والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها[٣] » ... قال الشهاب : الاستكبار عن الآيات الإباء عن الايمان بها مجاز[٤] .

في قوله تعالى : « سأوريكم دار الفاسقين[٥] » . . قال البيضاوي : دار فرعون وقومه بمصر خاوية على عروشها ، أو منازل عاد وثمود لتعتبروا فلا تفسقوا[٦] . . وقال الشهاب : إشارة إلى أنه تأكيد للأمر

---

(١) سورة الأعراف الآية ٢٧ ـ حاشية الشهاب ج ٤ ص ١٦١ .

(٢) يقول الزركشي : وهو سبب خاص فاذا عدم فيعدم المسبب فالنهي في الحقيقة لبني آدم والمقصود عدم وقوع هذا الفعل منهم فلما أخرج السبب من أن يوجد بايراد النهي عليه كان أدل على امتناع النهي بطريق الأولى . هذا والآية عند العز بن عبد السلام من قبيل نسبة الفعل الى سبب مسببه ومثلها (ينزع عنهما لباسهما ٢٧ الأعراف) . . المخرج والنازع حقيقة هو الله سبحانه وسبب ذلك أكل الشجرة وسبب أكل الشجرة وسواس الشيطان ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى وأحلوا قومهم دار البوار ٢٨ سورة ابراهيم البرهان ج ٢ ص ٢٥٩ والاشارة الى الايجاز للعز ص ٦٣ .

(٣) سورة الأعراف ٣٦ .

(٤) فالاستكبار مسبب في عدم الايمان ، حاشية الشهاب ج ٤ ص ١٦٩ .

(٥) سورة الأعراف الآية ١٤٥ .

(٦) وذكر الزمخشري وجوها أخرى في الآية فقال : وقيل دار الفاسقين جهنم ، وقرأ الحسن سأوريكم ـ بفتح الهمزة واسكان الواو ـ ووجهه : أن تكون من أوريت الزند كان المعنى بينه لي لأستبينه ، وقرىء سأورثكم وهي قراءة حسنة ، الكشاف ج ٢ ص ١١٧ .

بالأخذ بالأحسن وبعث عليه لوضع الإرادة موضع الاعتبار إقامة للسبب مقام مسببه مبالغة ، وفى وضع دار الفاسقين موضع أرض مصر تحذير لهم عن اتباع أثرهم[١] .

فى قوله تعالى : « ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وهموا بإخراج الرسول وهم بدؤكم أول مرة أتخشونهم[٢] » . . قال البيضاوى (أى أتتركون قتالهم خشية أن ينالكم مكروه منهم ؟) . . قال الشهاب : يعنى أنه أقيم فيه السبب مقام المسبب والعلة مقام المعلول لأن التكرر فى الحقيقة ترك القتال لخوف العدو[٣] .

فى قوله تعالى : « قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا أو نهارا ما ذا يستعجل منه المجرمون[٤] » . . قال الشهاب : أرأيت يستعمل بمعنى الاستفهام عن الرؤية البصرية أو العلمية وهو أصل وضعه . ثم استعملوه بمعنى أخبرنى .

والرؤية فيه تجوز أن تكون بصرية وعلمية ، وقد أشار فى مواضع من الكشاف[٥] إلى كل منهما فالتقدير : أأبصرت حالتك العجيبة ؟ أو أعرفتها فأخبرنى عنها ؟ ولذا لم يستعمل فى غير الأمر العجيب ، ولما كانت

(١) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٢٦٨ .

(٢) سورة التوبة الآية ١٣ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٣٠٨ — وقال الزمخشرى الاستفهام تقرير بالخشية منهم وتوبيخ عليها ، الكشاف جـ ٢ ص ١٧٨ .

(٤) سورة يونس الآية ٥٠ .

(٥) انظر الكشاف : جـ ٢ ص ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، جـ ١ ص ٣٩١ .

رؤية الشيء سببا لمعرفته ومعرفته سبباً للاخبار عنه أطلق السبب القريب أو البعيد وأريد مسببه ، وهذا هو بطريق التجوز كما ذهب إليه كثير أو التضمين كما ذهب إليه أبو حيان[1] ؟ فيه خلاف مفصل في محله[2] .

مجاز في المرتبة الثانية وذلك في الآية التالية :

في قوله تعالى : « ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون[3] » . . قال البيضاوى : (الرجس العذاب أو الخذلان فإنه سببه) .

وقال الشهاب : أصل الرجس القذر ثم نقل إلى العذاب لاشتراكهما في الاستكراه والتنفر ثم أطلق على سببه[4] فهو مجاز في المرتبة الثانية[5] .

في قوله تعالى : « الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا[6] » . قال البيضاوى : (ويصفونها بالانحراف عن الحق والصواب أو يبغون أهلها أن يعوجوا بالردة) . قال الشهاب : الانحراف تفسير العوج ، ويقال

---

(١) قال ابو حيان جملة الاستفهام جاءت على سبيل التلطف بهم والتنبيه على ان العذاب لا ينبغي أن يستعجل ، ويجوز أن تكون الجملة جاءت على سبيل التعجب والتهويل للعذاب اى اى شيء شديد تستعجلون منه ؟ البحر المحيط جـ ٥ ص ١٦٦ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٣٥ .

(٣) سورة يونس الآية ١٠٠ .

(٤) قال الزمخشرى سمى الخذلان رجسا لأنه سببه ، وا[illegible] أبو حيان ، انظر الكشاف : جـ ٢ ص ٢٥٥ ، والبحر المحيط : جـ ٥ ص ١٩٠ ، وأمالى المرتضى : جـ ١ ص ٣٨ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٦٢ .

(٦) سورة هود الآية ١٩ .

بغيتك الشيء: طلبته لك، تفسيره يرمقونها بالعوج بيان لأنه مجاز عن ذلك لأن من طلب شيئا لآخر كأنه سبب لاتصافه به ووصفه له فهو من إطلاق السبب على المسبب أو هو على حذف مضاف[1] أي يبغون أهلها العوج[2].

في قوله تعالى: « قل إن افتريته فعلي إجرامي[3] » قال البيضاوي: (أي على وباله). وقال الشهاب: يعني أنه على تقدير مضاف أو على التجوز به عن مسببه[4].

في قوله تعالى: « فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم[5] ».

قال البيضاوي (أي أديت ما علي من الإبلاغ وإلزام الحجة فلا تفريط مني ولا عذر لكم فقد أبلغتكم).

---

(١) فيكون من قبيل الحقيقة ، هذا وانظر الكشاف : ج ٢ ص ٢٦٣

(٢) حاشية الشهاب ج ٥ ص ٨٦ .

(٣) سورة هود الآية ٣٥ .

(٤) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٩٢ ، هذا وقد عد العز بن عبد السلام الآية من قبيل حذف المضاف والتقدير : قل ان افتريته فعلي وبال اقترائي والتعبير بالجرم عن الافتراء من باب التعبير بالعام عن الخاص لأن الجرم هو الذنب ، الاشارة الى الايجاز للعز : ص ١٩٨ .

(٥) سورة هود الآية ٥٧ .

وقال الشهاب موضحا وجه التجوز : قوله «فقد أبلغتكم» إشارة إلى أنه أقيم فيه السبب مقام المسبب[١] ، وإلا صح جعله تعليلا لما قبله[٢] .

في قوله تعالى : « إن ربي لسميع الدعاء[٣] » ، ذكر البيضاوي أن المعنى لمجيبه من قولك سمع الملك كلامه إذا اعتد به ، وقال الشهاب : فهو مجاز[٤] كما في سمع الله لمن حمده فإن السمع بمعنى القبول والإجابة .

في قوله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء فأسقيناكموه وما أنتم له بخازنين[٥] » .

قال البيضاوي : (أي قادرين متمكنين من إخراجه أو حافظين في الغدران) .

---

(١) وقال أبو حيان : صح أن يكون (فقد أبلغتكم) جوابا لأن في ابلاغه اليهم رسالته تضمن ما يحل بهم من العـــذاب . البحر المحيط : ج ٥ ص ٢٣٤ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ١٠٨ .

(٣) سورة ابراهيم الآية ٣٩ .

(٤) ما ذكره الشهاب هنا هو أحد الوجوه التي ذكرها الزمخشري ، وذكر الزمخشري وجها آخر فقال : ويجوز أن يكون من اضـافة فعيل الى فاعله ويجعل دعاء الله سميعا على الاسناد المجازي والمراد سماع الله أ . هـ ، وعلى هذا الوجه يكون المجاز عقليا ، وعلى ما ذكره الشهاب يكون مرســلا بعلاقة السببية لأن الاجابة مسببة عن السمع . الكشاف : ج ٢ ص ٣٨١ ، وحاشية الشــهاب : ج ٥ ص ٢٧٤ ، هذا ، وقال أبو حيان : كنى بســميع الدعاء عن الاجابة والتقبـــــل كما انتقد الزمخشري في قوله ان هذا من اضافة فعيل الى فاعله وقال : هذا بعيد لاستلزامه ان يكون من باب الصفة المشبهة والصفة متعدية ولا يجوز ذلك الا عند أبي علي الفارسي حيث لا يكون لبس وأما هنا فاللبس حاصل . البحر المحيط : ج ٥ ص ٤٣٤ .

(٥) سورة الحجر الآية ٢٢ .

وقال الشهاب: الخزن مجاز عن مطلق الحفظ في مجازيه[1] مع أنه لو خلي وطبعه لغاز[2]

في قوله تعالى: « فأخذتهم الصيحة »[3]، قال الشهاب: في الأعراف فأخذتهم الرجفة[4] — ووفق بينهما بأن الصيحة تفضي إلى الرجفة أو هي مجاز عنها[5]

في قوله تعالى « وكذلك أعثرنا عليهم ليعلموا أن وعد الله حق »[6] قال البيضاوي: « وكما أنمناهم وبعثناهم لتزداد بصيرتهم أطلعنا عليهم »[7]

وقال الشهاب: قال المرزوقي في شرح الفصيح عثرت بكذا إذا اعترض لك فيما تطلبه، وأعثرته عليه أطلعته، ويقال: أعثر به عند السلطان أي قدح فيه ا. هـ.

(١) لأن خزن الشيء سبب في حفظه والتمكن منه والقـــدرة عليه، ونســب أبو حيان الى ســـفيان قوله: أي بمانعين المطر نحن نخرجه من العدم الصرف الى الحياة، البحر المحيط: جـ ٥ ص ٤٥٠ والكشــاف: جـ ٢ ص ٣٩٠.

(٢) حاشية الشهاب: جـ ٥ ص ٢٨٩.

(٣) سورة الحجر الآية ٧٣.

(٤) سورة الأعراف الآية ٧٨.

(٥) والعلاقة السببية لأن الصـــيحة سبب في الرجفة، حاشـــية الشهاب: جـ ٥ ص ٣٠٦، وانظر الكشاف: جـ ٢ ص ٣٩٦.

(٦) سورة الكهف الآية ٢١.

(٧) وفي تلخيص البيان الاعثار استعارة، وفي لفظ الاعثار فائدة وهي مصادفة الشيء عن غير طلب له ولا احساس به، ص ٢١٠.

وقال الإمام المطرزى : لما كان كل عاثر ينظر إلى موضع عثرته ورد العثور بمعنى الاطلاع والعرفان ، وقال الفوزى : عثرت على الشىء إذا اطلعت على أمر كان خفيا ا . هـ .

فهو مجاز مشهور بعلاقة السببية عند أهل اللغة[١] كما أشار إليه الفاضل المحشى ، ومن لم يقف على منشئه قال فى رده إنه ليس كذلك فإنه أمر تقريبى[٢]

فى قوله تعالى « ويوم نسير الجبال »[٣] . . قال البيضاوى : (واذكر يوم نقلعها ونسيرها فى الجو أو نذهب بها فنجعلها هباء منبثا)

قال الشهاب موضحا ذلك : قوله أو نذهب بها فنجعلها هباء . . . أى كالهباء ، ومنبثا بمعنى متفرقا وهذا تأويل بجعل تسييرها بمعنى إذهابها وإفنائها مجازا بذكر السبب وإرادة المسبب[٤] فيكون كقوله « وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا »[٥]

فى قوله تعالى « يا أبت إنى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن فتكون للشيطان وليا »[٦] . . . قال البيضاوى : (قرينا فى اللعن أو العذاب تليه ويليك)

---

(١) والآية فى الصناعتين : استعارة حيث استعير الاعثار مكان التبيين والاظهار ، والاستعارة أبلغ لتضمنها غفلة القوم عنهم حتى اطلعوا عليهم ، الصناعتين : ص ٢٧٥ .

(٢) و حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٨٦ .

(٣) سورة الكهف الآية ٤٧ .

(٤) انظر الكشاف : جـ ٢ ص ٤٨٧ ، والبحر المحيط جـ ٦ ص ١٣٤

(٥) سورة الواقعة ، الآيتان ٥ ، ٦ ــ وحاشية الشهاب : جـ ٦ ص ١٠٦

(٦) سورة مريم الآية ٤٥ .

وقال الشهاب : قوله قرينا . . . تفسير لقوله وليا إشارة إلى أن المفهوم من الآية ترتب الولاية على مس العذاب والأمر بالعكس فأشار إلى دفعه بأن فسر الولاية بالمقارنة فيما ذكر أو بالثبات المذكور [١]

وقيل : إنه من إطلاق السبب وإرادة المسبب [٢]

في قوله تعالى « وجعلنا لهم لسان صدق عليا »[٣] . قال البيضاوى (أي يفتخر بهم الناس ويثنون عليهم)

وقال الشهاب : يعنى المراد باللسان كلام الافتخار والثناء الحسن [٤]

---

(١) وقال أبو حيان أيضا : وقيل في الكلام تقديم وتأخير والتقدير : انى أخاف أن تكون وليا في الدنيا للشيطان فيمسك في الآخرة العذاب ، البحر المحيط : ج ٦ ص ١٩٤ .

(٢) حاشية الشهاب ج ٦ ص ١٦١ .

(٣) سورة مريم الآية ٥٠ — هذا ، وسبق للشهاب أنه جعل مثل هذه الآية وهي رقم ٨٤ من سورة الشعراء صالحة لعلاقة الجزئية والسببية وذكرنا هناك أن البلاغيين يجعلونها من علاقة الآلية ، راجع علاقة الجزئية من هذا البحث .

(٤) وذكر الرضى : أن العرب تقول جاءني لسان فلان يريدون مدحه أو ذمه ، ولما كان مصدر المدح والذم عن اللسان عبروا عنهما باسم اللسان ، تلخيص البيان : ص ٢٢٠ ، هي عند العز بن عبد السلام من مجاز اللزوم من قبيل التعبير بالمحل عن الحال لما بينهما من الملازمة ، وقد عبر هنا باللسان عن اللغة ، الاشارة الى الايجاز للعز بن عبد السلام : ص ٨٣ .

فأطلق اللسان على ما يوجد به من الكلمات والحروف كما تطلق اليد على العطية بعلاقة السببية[١]

في قوله تعالى « فسوف يلقون غيا[٢] » ... قال البيضاوى (أى شرا أو جزاء غي كقوله تعالى « يلق أثاما »[٣]

قال الشهاب : قوله كقوله يلق أثاما .. أى شرا وعقابا[٤] ، فأطلق عليه كما أطلق الغى على مجازاته المسببة عنه مجازا[٥]

في قوله تعالى أفرأيت الذى كفر بآياتنا وقال لأوتين مالا وولدا[٦]

قال البيضاوى : (لما كانت الرؤيا أقوى سند الأخبار استعمل أرأيت ؟ بمعنى الأخبار والفاء على أصلها في التعقيب ، والمعنى أخبر بقصة هذا الكافر عقيب حديث أولئك) .

وقال الشهاب : قوله ولما كانت الرؤيا أقوى الخ ، يعنى أن رأى هنا بصرية لا علمية — كما ذهب إليه بعض النحاة — وتجوز بها عن السبب

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ١٦٤ ، وانظر الكشاف : ج٢ ص٥١٣

(٢) سورة مريم الآية ٥٩ .

(٣) سورة الفرقان الآية ٦٨ .

(٤) وقيل الغى واد فى جهنم ، الكشاف : ج ٢ ص ٥١٥ ، والبحر المحيط : ج ٦ ص ٢٠١ .

(٥) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ١٦٧ .

(٦) سورة مريم الآية ٧٧ .

وهو الأخبار فهو مجاز مرسل[١] .

والاستفهام مجاز عن الأمر به لأن المقصود من قولك : ما فعلت ؟ أخبرني فهو إنشاء تجوز به عن إنشاء آخر[٢] .

في قوله تعالى : «فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون[٣]» قال البيضاوي : يعني حاق بهم جزاؤه . . وقال الشهاب : هذا إشارة إلى أنه مجاز[٤] .

وفي قوله تعالى : « وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها[٥] » .
قال الشهاب : معنى إتيان الله بأعمالهم مجازاتهم[٦] فهو مجاز[٧] .

---

(١) وقال الزمخشري : لما كانت مشاهدة الأشياء طريقا الى الاحاطة بها علما وصحة الخبر عنها استعملوا أرأيت ؟ في معنى أخبر ، الكشاف : جـ ٢ ص ٥٢٢ · وذكر الدسوقي أن استعمال كلمات الاستفهام في غير معانيها مجاز مرسل ، انظر حاشية الدسوقي مع شروح التلخيص : جـ ٢ ص ٢٩٠ ·

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ١٨٠ ·

(٣) سورة الأنبياء الآية ٤١ ·

(٤) فالجزاء مسبب عن السخرية والاستهزاء ، حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٢٥٦ ·

(٥) سورة الأنبياء الآية ٤٨ ·

(٦) وفي الكشاف : الاتيان بمعنى المجازاة والمكافأة لأنهم أتوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء ، فالمجازاة مسببة عن الأعمال الكشاف جـ ٢ ص ٥٧٥ ·

(٧) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٢٥٨ ·

في قوله تعالى : « ما قدروا الله حق قدره[١] » . قال البيضاوى : ما عرفوه حق معرفته حيث أشركوا به .

وقال الشهاب : يعني أنه مجاز[٢] عن هذا فإن المعرفة تكون بتقدير المقدار[٣] .

في قوله تعالى : « ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر[٤] » . قال البيضاوى (هذا بيان لعلة النهي عن اتباعه) . وقال الشهاب : لم يتعرض لجواب الشرط فهو إما المذكور[٥] على أنه من إقامة السبب مقام المسبب أو مقدر سد هذا مسده[٦] .

في قوله تعالى : « ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً[٧] » قال البيضاوى (أى وبما هو أحسن بياناً أو معنى من سؤالهم) .

وقال الشهاب : قوله وبما هو أحسن بياناً . إشارة إلى أن أحسن معطوف على الحق وأن التفسير بمعناه المعروف وهو الكشف والبيان وهو منصوب على التمييز ، وقوله أو معنى فالمراد بالتفسير المعنى والمراد أحسن معنى ، لأنه يقال : تفسير هذا كذا وكذا أى معناه ، فهو مصدر بمعنى المفعول لأن المعنى مفسر كدرهم ضرب الأمير .

---

(١) سورة الحج الآية ٧٤ .
(٢) تقدير الشيء سبب لمعرفته على خير وجه .
(٣) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٣١٥
(٤) سورة النور الآية ٢١ .
(٥) يعني قوله (فإنه يأمر .. الآية) .
(٦) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٣٦٦ .
(٧) سورة الفرقان الآية ٣٣ .

وقيل : إنه من إطلاق السبب على المسبب[1] لأن التفسير سبب لظهور المعنى ، وقيل عليه فرق بين نفس المعنى وظهوره فلا يتم التقريب ؟

ورد بأن المفسر هو الكلام لا المعنى لأنه يقال : فسرت الكلام لا معناه كما في الكشاف[2] فتجوز به عن بيان معنى الكلام وهو مجاز مشهور ملحق بالحقيقة فلذا تجوز به عن المعنى نفسه .

ولا يخفى ما فيه من التعسف[3] .

في قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك يلق أثاما »[4] . قال البيضاوى : (أى جزاء إثم[5] أو إثماً بإضمار الجزاء) . وقال الشهاب : قوله جزاء إثم ، على أن الآثام بمعنى الجزاء والعقاب كما ذكره بعض أهل اللغة ، وقوله أو إثماً . على أنه بمعنى الإثم نفسه فيكون فيه مضاف مقدر أو هو مجاز بذكر السبب وإرادة المسبب[6].

في قوله تعالى : « ولهم على ذنب[7] » .. قال البيضاوى (أى تبعة ذنب فحذف المضاف أو سمي باسمه » . وقال الشهاب : قوله تبعة كفرحة ،

---

(١) يعني مجازا مرسلا بعلاقة السببية .

(٢) الكشاف : ج ٣ ص ٩١ . وانظر البحر المحيط : ج ٦ ص ٤٩٧

(٣) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ٤٢٢ .

(٤) سورة الفرقان الآية ٦٨ .

(٥) وقال أبو حيان : وقيل آثام واد في جهنم . البحر المحيط : ج ٦ ص ٥١٥ .

(٦) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ٤٣٧ .

(٧) سورة الشعراء الآية ١٤ .

أى ما يتبعه من جزائه ، وعلى التسمية باسمه هو مجاز[١] بعلاقة السببية[٢] .

فى قوله تعالى « وزروع ونخل طلعها هضيم[٣] » . قال الشهاب : أصل معنى الهضم لغة الانحطاط أو الشدخ والشق ثم تجوز به عن الرقة واللطف واللين[٤] كما هنا[٥] .

فى قوله تعالى : « يلقون السمع وأكثرهم كاذبون[٦] » . قال الشهاب إلقاء السمع مجاز عن شدة الإصغاء لتلقى .[٧]

فى قوله تعالى : « وقال رب أوزعنى أن أشكر نعمتك[٨] » . قال البيضاوى : (أى اجعلنى أزع شكر نعمتك) .

---

(١) وفى الكشاف : سمى تبعة الذنب ذنبا كما سمى جزاء السيئة سيئة ، جـ ٣ ص ١٠٧ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٦

(٣) سورة الشعراء الآية ١٤٨ ، والهضم سبب فى الرقة واللطف .

(٤) قال الزمخشرى : طلع اناث النخل فيه لطف وفى طلع الفحاحيل جفاء ، ويجوز أن يريد أن نخيلهم اصابت جودة المنابت وسعة الماء وسلمت من العاهات فحملت الحمل الكثير ، الكشـــاف : جـ ٣ ص ١٢٢ ، وانظر تلخيص البيان : ص ٢٥٨ ، والبحر المحيط : جـ ٧ ص ٣٤ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٣ .

(٦) سورة الشعراء الآية ٢٢٣ .

(٧) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٩ وانظر الكشاف : جـ ٣ ص ١٣٢

(٨) سورة النمل الآية ١٩ .

وقال الشهاب : أى يسر لى الشكر وازعاً إياه ، وأزع تأخم فى حذف واوه ومعناه أكفه وأحبسه وهو مجاز عن المداومة والملازمة[١] ، وما قيل من أن معناه تأبيد النعمة بالمداومة على الشكر محتاج لجعل الشكر مجازاً عن النعمة لأنه سببها أو كناية ، وهو بعيد لذكر النعمة معه وإن كان شكر النعمة نعمة مع أن طلب المداومة على الشكر أنسب بحال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام[٢] .

فى قوله تعالى : « وكأين من دابة لا تحمل رزقها[٣] » . قال البيضاوى (لاتطيق حمله لضعفها أو لاتدخره ، وإنما تصبح ولامعيشة عندها) . يقول الشهاب : قوله أو لا تدخره . فهو مجاز بذكر السبب وإرادة المسبب كما فى الوجه الذى قبله ، وقوله وإنما تصبح بيان لحاصل المعنى[٤] .

فى قوله تعالى : « أم أنزلنا عليهم سلطاناً[٥] » . قال البيضاوى : أى حجة وقيل ذا سلطان أى ملكا معه برهان) .

---

(١) لأن كف الشئ وحبسه سبب فى المداومة عليه وملازمته ، وقال الزمخشرى : أى اجعلنى أزع شكر نعمتك عندى وأكفه وارتبطه لا ينفلت عنى حتى لا أنفك شاكراً ، الكشاف : جـ ٣ ص ١٤٢ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٤٠ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٧ ص ٦٢ .

(٣) سورة العنكبوت الآية ٦٠ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ١٠٨ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٧ ص ١٥٨ .

(٥) سورة الروم الآية ٣٥ .

قال الشهاب : قوله حجة . فالإنزال مجاز عن التعليم أو الاعلام[١] وهو الحامل على التفسير الثانى وإن كان فيه مجاز[٢] آخر[٣].

فى قوله تعالى : « لئن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض والمرجفون فى المدينة لنغرينك بهم[٤] » . قال البيضاوى : (لنأمرنك بقتالهم وإجلائهم) .

وقال الشهاب : هذا إشارة إلى أن الإغراء — وهو التحريش — تجوز به هنا عن الأمر[٥].

فى قوله تعالى : « فلا تغرنكم الحياة الدنيا(٦) » . قال البيضاوى : (فيذهلكم التمتع بها عن طلب الآخرة) .

وقال الشهاب : قوله فيذهلكم . فالغرور مجاز عنه[٧] ، والنهى[٨]

---

(١) وذلك لأن انزال الحجة سبب فى الاعلام بها ومعرفتها — وقال الزركشى : السلطان البرهان يستدلون به فيكون صامتا ناطقا كالدلائل المخبرة والعبرة والموعظة ، البرهان : جـ ٢ ص ٢٥٩ .

(٢) بأن أطلق السلطان وأراد صاحبه وذلك للمجاورة أو المصاحبة

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ١٢٢ .

(٤) سورة الأحزاب الآية ٦٠ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ١٨٥ ، الأمر بالقتال مسبب عن الاغراء بهم ، هذا وانظر البحر المحيط : جـ ٧ ص ٢٥١ .

(٦) سورة فاطر الآية ٥ .

(٧) بمعنى ان الغرور سبب فى ذهولهم عن طلب الآخرة .

(٨) قال العز بن عبد السلام : النهى فى اللفظ للحياة الدنيا والمراد به نهى المخاطبين من الاغترار بها ، الاشارة الى الايجاز للعز ص ٤١ .

على نمط لا أريتك هنا[١] .

في قوله تعالى : « من كان يريد العزة » قال البيضاوى (أى الشرف والمنعة)« فلله العزة جميعا[٢] » أى (فليطلبها من عنده فإن له كلها ، واستغنى بالدليل عن المدلول).

قال الشهاب موضحا ذلك : قوله فليطلبها . الخ . وضع فيه السبب موضع المسبب لأن الطلب ممن هى له وفى ملكه جميعها مسبب عنه[٣] .

في قوله تعالى « ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا[٤] » . قال البيضاوى (حكمنا بتوريثه منك أو نورثه فعبر عنه بالماضى) . قال الشهاب : قوله حكمنا . يعنى أن توريث أمة محمد صلى الله عليه وسلم الكتاب بعده فى المستقبل فالتعبير بالماضى إما لأن المعنى حكمنا بتوريثه[٥] وقدرناه فهو مجاز من إطلاق السبب على المسبب ، أو عبر عنه بالماضى لتحققه[٦] .

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢١٦ .

(٢) سورة فاطر الآية ١٠ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢١٨ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٧ ص ٣٠٣ .

(٤) سورة فاطر الآية ٣٢ حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٢٣٦ .

(٥) قال الشريف المرتضى معنى أورثنا يعنى علمه وفوائده وأحكامه أمالى المرتضى : جـ ٢ ص ٣٦٥ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٧ ص ٣١٣ .

(٦) والعز بن عبد السلام يذكر أن التجوز بالماضى عن المستقبل تشبيها له فى التحقيق ، الاشارة الى الايجاز : ص ٣٧ وانظر المطول ص ١٣٦ .

فى قوله تعالى : « فإذا جاء أجلهم فإن الله كان بعباده بصيرا[١] » .

قال البيضاوى : (أى فيجازيهم على أعمالهم) . وقال الشهاب : هذا إشارة إلى أن ما ذكر ليس هو الجزاء[٢] بل وضع موضعه لأنه مجاز عن الجزاء[٣] .

فى قوله تعالى : « قالوا طائركم معكم[٤] » . قال البيضاوى (سبب شؤمكم معكم وهو سوء عقيدتكم وأعمالكم) . وقال الشهاب : لأن الطائر يتشاءم به فهو سبب له فتجوز به عن مطلق السبب[٥] .

وفى قوله تعالى « واذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أولى الأيدى والأبصار »(٦) . قال البيضاوى : (أولى القوة فى الطاعة والبصيرة فى الدين ، أو أولى الأعمال الجليلة والعلوم الشريفة فعبر بالأيدى عن الأعمال لأن أكثرها بمباشرتها وبالأبصار عن المعارف لأنها أقوى مباديها وفيه تعريض بالبطلة الجهال وأنهم كالزمنى والعماة

قال الشهاب موضحا ذلك قوله أولى القوة . . ألخ فالأيدى مجاز عن القوة ؛ مجاز مرسل والأبصار جمع بصر بمعنى بصيرة : وهو مجاز أيضا لكنه مشهور فيه .

---

(١) سورة فاطر الآية ٤٥ .

(٢) قال أبو حيان ان هذا توعد للمكذبين فيجازيهم ، البحر المحيط : جـ ٧ ص ٣٢٠

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٣١ .

(٤) سورة ياسين الآية ١٩ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٣٧ وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ٣٢٧

(٦) سورة ص الآية ٤٥ .

وإذا أريد بالأيدى الأعمال فهو من ذكر السبب وإرادة المسبب والأبصار بمعنى البصائر مجاز عما يتفرع عليها من المعارف كالأول أيضا.

قوله وفيه تعريض .. أى على الوجهين لأنه لما عبر عن الطاعة والدين وعن العمل والمعرفة بالأيدى والأبصار كان فيه إشارة إلى أن من ليس كذلك لا جارحة له ولا بصر[1].

في قوله تعالى « ولتعلمن نبأه بعد حين[2] » .. قال البيضاوى : (وهو ما فيه من الوعد أو صدقه بإتيان ذلك).

وقال الشهاب : قوله وهو ما فيه من الوعد والوعيد .. إلخ فنبأه ما أنبأ به من ذلك[3] والمراد أنهم يعلمونه علم اليقين أو مشاهدة إذا وقع ، فنبؤه مجاز عن وقوعه والمراد بالنبأ الوعد والوعيد فقط وقوله أو صدقه .. أى وصدق ما أنبأتكم به مطلقا لا الوعد والوعيد وحده لكن تحققه بوقوعهما أيضا وهذا هو الفرق بين الوجهين (٤).

في قوله تعالى « لا يرضى لعباده الكفر »[5] قال البيضاوى «لاستضرارهم به رحمة عليهم» وقال الشهاب : هذا تعليل لعدم الرضا والرحمة تعليل للعلل.

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ص ٣١٥ ، وانظر الكشاف : جـ ٣ ص ٣٧٧

(٢) سورة ص الآية ٨٨ .

(٣) قال أبو حيان : أى ولتعلمن عاقبة خبره لمن آمن به ومن أعرض عنه ، البحر المحيط : جـ ٧ ص ٤١١ ، وانظر الكشاف : جـ ٣ ص ٣٨٥

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٣٢٣ .

(٥) سورة الزمر الآية ٧ .

يعني أنه تعالى لما أرشد إلى الحق وهدد على الباطل إكمالا لرحمته خاطب جميع العباد بقوله (أن تكفروا . .) تنبيها على الغنى الذاتي وأنه لم يأمر بدينه لانتفاعه أو تضرره بل رعاية لمنافعهم ودفعاً لمضارهم لرحمته ولذا عدل فيه عن الخطاب تنبيها على أن عبوديتهم وربوبيته تقتضي أن لا يرضاه لهم وأنهم إذا كفروا خرجوا عن رتبة العبودية ففيه من لطائف البلاغة ما لا يخفى .

ثم أن الرضا يتعدى بنفسه وبالباء وعن وعلى ويتعلق بالعين والمعنى وإذا تعدى باللام تعدى بنفسه كقولك رضيت لك كذا .

والرضا حالة نفسانية تعقب حصول ملائم مع ابتهاج به وا كتفاء فهو غير الإرادة بالضرورة[1] لتقدمها وهو في غير المستعمل باللام فإنه يكون قبله .

ومعنى رضيته لك ، إنه مما يحق أن يرضى ويختار ، والرضا في حقه تعالى محال وهو مجاز عن اختياره[2] هذا محصل ما أفاده المدقق

---

(١) وقال أبو حيان : الرضا بمعنى الإرادة ، وقيل المراد العصوم والرضا مغاير للإرادة عبر به عن الشكر والإثابة أي لا يشكره لهم دينا ولا يثيبهم عليه خيرا ، البحر المحيط : ج ٧ ص ٤١٧ .

(٢) يعني مجازا مرسلا على ما يبدو من كلامه لأن الاختيار مسبب عن الرضا أو لازم له ، هذا ويجعل العز بن عبد السلام الرضا في حقه تعالى من مجاز التشبيه لأن حقيقة الرضى سكون النفس الى المرضى به والله يتعالى عن ذلك فالمراد معاملتهم بما يعامل به الراضي ، الاشارة الى الايجاز ص ١٣٨ ، وقال السيوطي : قال العلماء كل صفة يستحيل حقيقتها على الله تعالى تفسر بلازمها ، الاتقان : ج ٣ ص ٢٣ ، وانظر الكشاف : ج ٣ ص ٣٨٨ .

فى الكشف .(١)

فى قوله تعالى : ﴿ النار لهم فيها دار الخلد جزاء بما كانوا بآياتنا يجحدون(٢) ﴾ .

قال البيضاوى : (أى ينكرون أو يلغون وذكر الجحود الذى هو سبب اللغو) .

وقال الشهاب : جعل الجحود مجازا عن اللغو المسبب عنه وهو الذى اختاره الزمخشرى(٣) لأنه سواء جعل مصدراً أو حالا أو مفعولا له مرتب على قوله : « لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه(٤) » .

فى قوله تعالى : ﴿ فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب(٥) ﴾ .

قال البيضاوى: (التعبير به عن القتل إشعار بأنه ينبغى أن يكون بضرب الرقبة حيث أمكن وتصوير له بأشنع صورة)

وقال الشهاب : يشير إلى أن ضرب الرقاب مجاز مرسل عن القتل(٦)

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٧ ص ٣٢٩ .

(٢) سورة فصلت الآية ٢٨ .

(٣) الكشاف : ج ٣ ص ٤٥٢ ، وانظر البحر المحيط : ج ٧ ص ٤٩٥

(٤) سورة فصلت الآية ٢٦ ، وحاشية الشهاب : ج ٧ ص ٣٩٩ .

(٥) سورة محمد الآية ٤

(٦) والعلاقة السببية على ما يظهر ، لأن القتل مسبب عن ضرب الرقبة هنا ، ويقول أبو حيان : لما كان القتل للانسان أكثر ما يكون بضرب رقبته عبر بذلك عن القتل ولا يراد خصوصية الرقاب فانه لا يكاد يتأتى حالة الحرب أن تضرب الرقاب وانما يتأتى القتال فى أى موضع كان ، ويقال : ضرب الأمير عنق فلان وما فيه عيناه اذا قتله ، البحر المحيط ج ٨ ص ٧٤ .

مطلقاً لما ذكره من النكات ، وفيه أيضاً إشارة إلى غلبتهم عليهم وتمكنهم منهم [١].

في قوله تعالى : ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون [٢] ﴾.

قال الشهاب : العلو بمعنى الغلبة مجاز مشهور [٣] .

في قوله تعالى : ﴿ وزوجناهم بحور عين [٤] ﴾ .

قال البيضاوي : (الباء لما في التزويج من معنى الوصل والإلصاق ، أو للسببية إذ المعنى صيرناهم أزواجا بسببهن أو لما في التزويج من معنى الإلصاق والقران ولذلك عطف « والذين آمنوا » على « حور » أي قرناهم بأزواج حور ورفقاء مؤمنين) .

قال الشهاب موضحاً ذلك : قوله أو لما في التزويج من معنى الإلصاق الخ .

قيل عليه : إنه وقع في أكثر النسخ هكذا وظاهر تكراره مع ما مر إلا أن يحمل الأول على التضمين وهذا على كونه مجازاً بعلاقة السببية ويؤيده قوله أي قرناهم.

واستقامة العطف بكونه مجازاً لا بالتضمين لبقاء معنى الإنكاح فيه ، وفي بعض النسخ ولما في التزويج من معنى الإلصاق والقران ، عطف

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٤١

(٢) سورة محمد عليه الصلاة والسلام الآية ٣٥ .

(٣) وذلك لأن العلو سبب في الغلبة ، حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٦٥

(٤) سورة الطور الآية ٢٠ .

بالذين ... إلخ وهي أصح من الأولى ولا إشكال فيها لأنه توجيه للعطف فلا تكرار فيه .

ورد بأنه تصرف لفظي لا مدخل له في حمل الأول على التضمين والثاني على التجوز مع أن التضمين يقتضي بناء معنى التزويج بالعقد وهو لا يناسب الكلام إذ العقد لا يكون في الجنة.

وقال الراغب [١] بعد تفسيره بقرناهم بهن — ولم يجئ في القرآن زوجناهم حورا كما يقال زوجته امرأة تنبيها على أنه لا يكون على حسب المتعارف من المناكحة ، فكأن المصنف لما ذكره أولا أراد تأخيره عن الوجه الآخر الذي حمل الباء فيه على السببية ليتصل به قوله ولذلك عطف الذين آمنوا على ماحرره وضرب بالقلم على الأول فأثبته الناقل غلطا منه ، ولا يخفى مافيه كله من التعسف .

وكذا ماقيل : المراد بالالصاق هنا القرآن وهو غير الإلصاق السابق بمعنى الاتصال .

فالحق أن يقال : إنه على النسخة الصحيحة لا إشكال فيه وكأنه الذي استقر عليه رأي المصنف [٢]

في قوله تعالى « كل شرب محتضر [٣] » قال البيضاوي (يحضره صاحبه في نوبته أو يحضر عنه غيره)

(١) المفردات في غريب القرآن ص ٢١٩ .
(٢) حاشية الشهاب : ج ٨ ص ١٠٤ .
(٣) سورة القمر الآية ٢٨ والشهاب هنا يعرض الآراء وينقدها .

قال الشهاب : قوله أو يحضره عنه غيره ... قيل معناه يمنع عن ذلك غير صاحبه ، وفيه : أن الذى بمعنى المنع هو الحظر فلعله مبنى للفاعل أى يحضره صاحبه بنفسه أو يحضره غيره نائبا عنه .

وقيل : معناه يتحول عنه غير صاحبه ؛ وفى القاموس : حضرنا عن ماء كذا أى تحولنا عنه فمن قال أو يحضر نائبا عنه نفسها لأن المقصود ترديد كلام الله بين المعنيين لا بيان أن الحضور لا يختص بالحضور بنفسه بل جاز أن يحضر عنه نائبه كما لا يخفى [١]

وقيل أيضا : يحضر مبنى للمفعول بمعنى يمنع عنه غير صاحبه لا على أن الحضور لغة المنع حتى يقال : إنه تحريف من الحظر بالظاء بل على التجوز بعلاقة السببية فإنه مسبب عن حضور صاحبه فى نوبته وباب المجاز مفتوح لا سيما إذا عناه المعنى أو هو مبنى للفاعل بالمعنى المنقول عن القاموس .

ومن ذهب عليه هذا وذاك قال ما قال ولو كان المراد ما ذكره لكفى أن يقول أو نائبه عطفا على صاحبه ا.هـ .

ولا يخفى أن ماذكره من الوجوه سائغ إلا أن ما نسبوه فيه إلى السهو ليس بصحيح لأن مراده بالنيابة ليست نيابة التوكيل حتى يكون

---

(١) قال الزمخشرى : محتضر أى محضور لهم أو للناقة ، وقيل يحضرون الماء فى نوبتهم واللبن فى نوبتها ، الكشاف : جـ ٤ ص ٤٠ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٨ ص ١٨٢ .

الشربان واحــدا بل صاحب النوبة الأخرى فيــؤول الى ما ذكروه فتأمل (١)

في قوله تعالى ﴿ واذ ابتلى ابراهيم ربه ﴾ (٢) قال الشهاب: اذا رفع ابراهيم فالمراد بالابتلاء الإختبار مجازا لأنه وان صح من جانبه لا يصح من الآخر فعبر به عن الطلب والدعاء لأن الاختيار لا يخلو عن الطلب (٣) غالبا

في قوله تعالى « وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » (٤) قال البيضاوى في وجه من الوجوه التي ذكرها : ويجوز أن يراد به العدل .

وقال الشهاب : هذا جواب آخر عن أن الميزان لم ينزل من السماء وأنه مجاز عن العدل (٥) ، ونزوله من السماء نزول الكتاب المتضمن له والوحى آمر به (٦)

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٢٥ ، ١٢٦ .
(٢) سورة البقرة الآية ١٢٤ .
(٣) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٢٣٣ .
(٤) سورة الحديد الآية ٢٥ .
(٥) هذا ، والعز بن عبد السلام جعل العلاقة مرة السببية ومرة أخرى المشابهة ، فقال أولا : لما كان الميزان سـببا في العدل والانصاف تجوز به عنه ، ثم عاد في موضع آخر وقال : التجوز بالميزان عن العـدل لكونه آلة للانصـاف وهذا من مجاز تشبيه المعاني بالأجرام ، الاشارة الى الايجاز ص ٥٥ ، ٦٠ .
(٦) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ١٦٢ .

في قوله تعالى « إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء »(١) . . .
قال الشهاب الثقافة الأخذ بدربة وحذق فأريد به الظفر هنا مجازاً(٢)

في قوله تعالى « وودوا لو تكفرون »(٣) ذكر الشهاب ما أورده العلماء من آراء وناقشها ثم أورد رأياً نسبه للطيبي وهو أن التجوز مجاز من إطلاق السبب وإرادة المسبب وهو مختار المدارين(٤)

في قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله »(٥)

قال البيضاوى (كالصلاة وسائر العبادات المذكرة للمعبود والمراد نهيهم عن اللهو بها وتوجيه النهى إليها للمبالغة) .

قال الشهاب : قوله كالصلاة .. الخ فالذكر مجاز عن مطلق العبادة ، وقوله المذكرة للمعبود ... بيان لعلاقة المجاز فيه وهى السببية لأن العبادة سبب لذكره وهو المقصود فى الحقيقة منها .

وقوله وتوجيه النهى إليها للمبالغة . . . لأنها لقوة تسببها للهو وشدة مدخليتها فيه جعلت كأنها لاهية ، وقد نهيت عن اللهو والأصل لا تلهو

(١) سورة الممتحنة الآية ٢ .
(٢) وذلك لأن الظفر مسبب عن الأخذ بدربة ، حاشية الشهاب ج ٨ ص ٨٥ .
(٣) سورة الممتحنة الآية ٢ .
(٤) حاشية الشهاب ج ٨ ص ١٨٦ .
(٥) سورة المنافقون الآية ٩ .

بأموالكم الخ فالتجوز فى الإسناد [١] وهو الظاهر .

وقيل : انه تجوز بالمسبب عن السبب كقوله « فلا يكن فى صدرك حرج [٢] منه » والمجاز أبلغ من غيره [٣]

فى قوله تعالى « فمن أسلم فأولئك تحروا رشدا » [٤]

قال البيضاوى (توخوا رشدا عظيما يبلغهم الى دار الثواب)

قال الشهاب : ذكر سبب الثواب وموجبه والله أعدل من أن يعاقب القاسط ولا يثيب الراشد ، فتحرى الرشد مجاز بعلاقة السببية عن الثواب كما أشار اليه بقوله يبلغهم [٥]

فى قوله تعالى « إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا » [٦]

قال البيضاوى (أى يتقرب إلى الله وسلوك التقرى) .

وقال الشهاب : يعنى اتخاذ السبيل سبب التقرب فذكر السبب وأريد مسببه فهو المجاز فى الحقيقة ، فالمعنى : من نوى أن يحصل له الاتعاظ

---

(١) فيكون من المجاز العقلى . واورد العز بن عبد السلام هذه الآية ضمن التجوز بالنهى لمن لا يصح نهيه والمراد به من يصح نهيه . وقال : النهى فى اللفظ للأموال والأولاد وفى المعنى لذوى الأمـوال والأولاد . الاشارة الى الايجاز ص ٤١ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية ٢ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٠٠ .

(٤) سورة الجن ، الآية ١٤ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٥٨ .

(٦) سورة المزمل ، الآية ١٩ .

تقرب إلى الله تقربه سبب لتقربه له كما يدل عليه عقد الشرطية وهو سبب بعيد (١)

في قوله تعالى « فإذا نقر » قال البيضاوى (أى نفخ) « في الناقور » (٢) في الصور فاعول من النقر بمعنى التصويت، وأصله القرع الذى هو سبب الصوت،

قال الشهاب : قوله وأصله ... يعنى أن هذا أصله ومنه منقار الطائر لأنه يقرع به ، ولما كان الصوت يحدث بالقرع تجوز به عنه وأريد به النفخ لأنه نوع من الصوت (٣)

في قوله تعالى « وكان سعيكم مشكورا » (٤) قال البيضاوى :(أى مجازى عليه غير مضيع) وقال الشهاب « الشكور مجاز عما ذكر » (٥)

في قوله تعالى « والشمس وضحاها » ... (٦)

قال البيضاوى (أى وضوئها إذا أشرقت)

وقال الشهاب : حقيقة الضحى تباعد الشمس عن الأفق المرئى وبروزها للناظرين ثم صارت حقيقة في وقته ، ثم إنه قيل لأول الوقت ضحوة

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٦٨ ، وانظر الكشاف : جـ٤ ص١٧٨

(٢) سورة المدثر الآية ٨ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٧٣ .

(٤) سورة الإنسان الآية ٢٢ .

(٥) وذلك لأن كون سعيهم مشكورا سبب في المجاز عليه ، وما ذكره هو معنى ما في الكشاف ، حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٩٢ ، والكشاف جـ ٤ ص ٢٠٠ وقال أبو حيان : أى مقبولا مثابا ، البحر المحيط : جـ ٨ ص ٤٠٦

(٦) سورة الشمس الآية ١ .

ولما يليه ضحى ولما بعده إلى قريب الزوال ضحاء بالفتح والمد فإذا أضيف إلى الشمس فهو مجاز [١] عن اشراقها كما هنا [٢]

في قوله تعالى « قل الله يفتيكم فيهن » [٣]

قال البيضاوى أى يبين لكم حكمه . وقال الشهاب : يعنى أن الفتوى مجاز مرسل عما ذكره [٤]

في قوله تعالى « وإخوانهم يمدونهم في الغي ثم لا يقصرون » [٥]

قال الشهاب : يقصرون من أقصر إذا أقلع وأمسك ، وقيل من قصر بالتشديد وهو مجاز عن الإمساك [٦]

في قوله تعالى « يسلكه عذابا صعدا » [٧]

قال البيضاوى : (أى شاقا يعلو المعذب ويغلبه) .

---

(١) وذلك لأن الاشراق متسبب عن سطوع نورها في ذلك الوقت ، أو أطلق المحل وهو وقت الضحوة على الحال فيه وهو الاشراق .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٨ ص ٣٦٤ .

(٣) سورة النساء الآية ١٢٧ ، وحاشية الشهاب : ج ٣ ص ١٨٢

(٤) وذلك لأن الفتوى سبب في هذا التبيين .

(٥) سورة الأعراف ، الآية ٢٠٢ .

(٦) حاشية الشهاب : ج ٤ ص ٢٤٨ ، وعدم التقصير سبب في عدم الامساك .

(٧) سورة الجن الآية ١٧ .

وقال الشهاب : قوله يعلو ... بيان لمعناه وأن العلو تجوز به عن الغاية)[١]

في قوله تعالى : « إن ناشئة الليل هي أشد وطأ وأقوم قيلا[٢] » .

قال البيضاوى : (أى وأشد مقالا أو أثبت قراءة لحضور القلب وهدو الأصوات) .

وقال الشهاب : حضور القلب مجاز عن عدم تشتيت الأفكار[٣] ، وهدو الأصوات سكونها ، وكل منها راجع لكل مما قبله لا أنه لف ونشر إذ لا داعي للتخصيص فيه[٤] .

في قوله تعالى : « وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا[٥] » .

قال البيضاوى : (وما جعلنا عددهم إلا العدد الذى اقتضى فتنتهم وهو التسعة عشر ، فعبر بالأثر عن المؤثر تنبيها على أنه لا ينفك منه) .

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٢٥٩ ، هذا وقيل انه حقيقة ، قال ابو حيان : عن ابن عباس أنه جبل في النار ، وقاله عكرمة : صعد صخرة ملساء في جهنم يكلف صعودها فاذا انتهى الى اعلاها حدر الى جهنم . البحر المحيط : جـ ٨ ص ٣٥٢ .

(٢) سورة المزمل الآية ٦ .

(٣) لأن تشتيت الافكار مسبب عن عدم حضور القلب .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٦٦ ، هذا وقال ابو حيان : او أشد استقامة على الصواب ، أو أتم نشاطا واخلاصا وبركة ، وقيل أجدر أن يتفقه فيها . البحر المحيط : جـ ٨ ص ٣٦٣ .

(٥) سورة المدثر الآية ٣١ .

وقال الشهاب : الأثر هنا عبارة عن الفتنة والمؤثر خصوص التسعة عشر[١] لأنه سبب لافتنانهم بما ذكره . وقوله تجوزا : يعني أن الأثر لعدم انفكاكه عن مؤثره لتلازمهما كانا كشيء واحد يعبر باسم أحدهما عن الآخر لأنه المتبادر منه . وإن كان إضافته إليه في الجملة كافيا في صحة التجوز .

فلا يرد عليه : أنه ليس عدم الانفكاك شرطا فكيف يجعل التجوز منه[٢] .

ومما ذكره الشهاب من غير القرآن الكريم قوله عن التسجيل : والتسجيل أصله كتابة السجل والصك ويتجوز به عن إثبات الحكم القطعي والمشهور[٣] .

في قوله تعالى : « ويلكم ثواب الله خير[٤] » .

قال الشهاب : (هو في الأصل دعاء بالهلاك والمراد به هنا الزجر عن هذا التمني[٥] مجازا[٦]) .

---

(١) وقال الزمخشري : المعنى وما جعلنا عدتهم إلا تسعة عشر فوضع (فتنة للذين كفروا) موضع تسعة عشر ، وقال أبو حيان : المراد سبب الفتنة ـ الكشاف : جـ ٤ ص ١٨٤ ، والبحر المحيط : جـ ٨ ص ٣٧٦

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٧٧ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ٢٥١ .

(٤) سورة القصص الآية ٨٠ .

(٥) يعني قولهم « ياليت لنا مثل ما أوتي قارون » .

(٦) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٨٧ .

ما جاء من الآيات الكريمة صالحاً لعلاقة السببية وغيرها :

(أ) السببية أو اللزوم :

فى قوله تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس[١] ... » .
قال البيضاوى : (أى وفرضنا على اليهود فى التوراة) .
وقال الشهاب : أى فكتبنا مجاز[٢] بمعنى قدرنا وفرضنا[٣] .

التجوز باليد ونوع العلاقة فيه :

فى قوله تعالى : « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون[٤] » .

قال البيضاوى فى أحد الوجوه فى الآية : (أو عن يد قاهرة عليهم أو عن انعام عليهم أو عن غنى ، ولذلك قيل لا تؤخذ من الفقير) .

وقال الشهاب : أما على كونها يد الآخذ فاستعمال اليد فى القدرة أو النعمة مجاز شائع فاعتراضه فى التقريب بأنه لا دلالة على هذه الإضمارات ليس بشيء .

وقوله : أو عن غنى ، لأن اليد تكون مجازاً عن القدرة المستلزمة

---

(١) سورة المائدة الآية ٤٥ .
(٢) فالكتابة سبب فى الفرض أو لازمة له .
(٣) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٢٤٦ .
(٤) سورة التوبة الآية ٢٩ .

النعمى[١] وهذا لم يذكره الزمخشرى صريحاً [٢].

وقوله : أو من يد قاهرة على أن يكون المراد باليد يد الآخذ ، يعنى أن المراد باليد القهر[٣] والقوة فلو صرح به لكان أظهر وأخصر .

وقوله : أو من إنعام عليهم . فاليد بمعنى الانعام وتكون بمعنى النعمة أيضاً ، وإبقاؤهم بالجزية أى عدم قتلهم والاكتفاء بالجزية نعمة

---

(١) وفى عروس الأفراح : أن اليد اذا أطلقت على النعمة فالعلاقة السببية لأن اليد سبب فى النعمة او من اطلاق المحل على الحال لأن اليد محل النعمة . وفى مواهب الفتاح : أن اليد تستعمل فى القدرة مجازاً مرسلا لأن آثار القدرة وسلطانها تظهر باليد غالبا مثل الضرب فينتقل من اليد الى الآثار الظاهرة بها ، ومن الآثار الى القدرة التى هى أصلها فهى مجاز عن الآثار ، والآثار يصح اطلاقها مجازا عن القدرة ولا مانع من ابتناء تجوز على آخر تقديرا ، فالعلاقة كون اليد كالعلة الصورية للقدرة وآثارها اذ لا تظهر الا بها كما لا يظهر المصور الا بصورته ، او كون القدرة كالعلة المادية لآثار اليد لأنها أصلها كالمادة للصورة .

ولا شك أن العلة تستلزم معلولها فى الجملة ويفهم منها أو تفهم منه ، فكلتا ذا ما هو بمنزلة المحسوسة فى الترتيب المقتضى للانتقال والفهم وان لم تكن هنا علة مادية ولا صورية لاستقلال كل من القدرة واليد والآثار فى حقيقة ذاته فقد عادت العلاقة هنا أيضا الى معنى السببية . وفى عروس الأفراح : وتطلق أيضا على الانقياد كما يقال نزع يده من الطاعة ، وقوله تعالى « حتى يعطوا الجزية عن يد » ويحتمل النعمة والقدرة والانقياد . شروح التلخيص : ج ٤ ص ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ .

(٢) انظر الكشاف : ج ٢ ص ١٨٢ .

(٣) انظر البحر المحيط : ج ٥ ص ٣٠ .

عظيمة ، فاليد يد الآخذ وهي عبارة عن إنعامه لا عن قدرته واستيلائه(١).

في قوله تعالى : «فراغ عليهم ضربا باليمين»(٢).

قال البيضاوي : (وتقييده باليمين للدلالة على قوته فإن قوة الآلة تستدعي قوة الفعل).

قال الشهاب : فيكون المراد الضرب الأقوى والباء للاستعانة ، ويجوز كونها للملابسة واليمين بمعنى القوة(٣) مجازا(٤) :

ومما ذكر من المجاز في غير القرآن الكريم أن الوجه الوقاح مجاز عن الإلحاح في تحصيل المراد(٥).

في قوله تعالى : «وكان الكافر على ربه ظهيرا(٦)» :

قال البيضاوي : (أي يظاهر الشيطان بالعداوة والشرك ، والمراد بالكافر الجنس أو أبو جهل ، وقيل هينا مهينا لا وقع له عنده من قولهم ظهرت به إذا نبذته خلف ظهرك فيكون كقوله تعالى : «ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم(٧)».)

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٣١٨ ، وانظر بغية الإيضاح : جـ ٣ ص ٩١ - ٩٣.

(٢) سورة الصافات الآية ٩٣ ، وانظر الكشاف جـ ٣ ص ٣٤٥

(٣) في عروس الأفراح : ونظير إطلاق اليد على القدرة إطلاق اليمين وقد ادعى ذلك في قوله «والسموات مطويات بيمينه» وليس كذلك بل هو استعارة بالتخييل وإليه أشار الزمخشري بجعله ذلك خارجا عن الحقيقة وعن المجاز أي المجاز المرسل ، شروح التلخيص : جـ ٤ ص ٣٥.

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٧٧.

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٨٣.

(٦) سورة الفرقان الآية ٥٥.

(٧) سورة آل عمران الآية ٧٧.

قال الشهاب مبينا ذلك وموجها : قوله : وقيل ظهريا مهينا : فعيل بمعنى مفعول أى مرميا به من قوله جعلته بظهر مني إذا نبذته وتركته ، ومرضه لأن المعروف ظهير بمعنى معين لا بمعنى مظهور به .

وقوله : كقوله ... الخ أى بمعناه ويقرب منه أيضا لأن من وراء الظهر لا ينظر إليه ولا يكلم وتمثيله يواجهه ، والظهير يطلق على الواحد والجماعة وهو على هذا[1] مجاز عن عدم الالتفات ، وأما الآية المذكورة فمجاز أو كناية[2] .

في قوله تعالى : « إذ قال الحواريون ياعيسى ابن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء[3] » .

قال البيضاوي : (المراد بالاستطاعة ما تقتضيه الحكمة والإرادة لا ما تقتضيه القدرة ، وقيل المعنى هل يطيع ربك أى يجيبك)[4]

---

(١) يعنى على معنى أنه مهينا ، والعلاقة اما السببية أو اللزوم لأن عدم الالتفات مسبب عن النبذ وراء الظهر أو لازم له ، هـذا والعز بن عبد السلام يجعل النبذ وراء الظهر من مجاز التشبيه بأن يشبه عدم الالتفات بالقاء شيء وراء الظهر ، وقال الزركشي : ان ظهريا مجاز عن اقامة صيغة مقام اخرى أى مظهورا فيه ومنه ظهرت بما فلم التفت اليه ، الاشارة الى الايجاز للعز : ص ١٢٢ ، والبرهان : جـ ٢ ص ٢٨٦ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٤٣٢ ، هذا ويقول ابن القيم : هذا من الطف خطاب القرآن وان المؤمن دائما مع الله على نفسه وشيطانه والكافر مع شيطانه وهواه على ربه ، التفسير القيم ص ٣٩٢ .

(٣) سورة المائدة الآية ١١٢ .

ويوضح الشهاب ذلك فيقول : قوله هل يطيع ربك ..الخ . فيستطيع بمعنى يطيع ، ويطيع بمعنى يجيب مجازا لأن المجيب مطيع .

وفي الإنصاف : قيل معنى يستطيع يفعل[١] كما تقول للقادر على القيام هل تستطيع أن تقوم[٢] ؟

فعلى هذا يكون إيمانهم سالما عن الشك في القدرة ، والتعبير عن الفعل بالاستطاعة من التعبير عن المسبب بالسبب إذ هي من أسباب الإيجاد على عكس « إذا قمتم إلى الصلاة[٣] » .

---

(١) وهـذا المعنى أورده ابن هشـام على قراءة غير الكسـائي وهو (يستطيع) بالغيبة وربك بالرفع ، وقال : عبر عن الفعل بالاسـتطاعة لأنها شرطه ، وأما على قراءة الكسـائي ، هل تسـتطيع ، بالخطاب تكون الآية من قبيل التعبير بالفعل والمراد القدرة عليه من اقامة المسـبب مقام السبب .

وفي الاتقان : ان المجاز في الآية من اطلاق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له ، وقال : نفي الاستطاعة يراد به نفي الامتناع أي هل تجيبنا الى أن تسال ؟ وعند العز : على تقدير الحذف ، أي هل تستطيع سؤال ربك أو دعاءه ، مغني اللبيب : جـ ٢ ص ٧٦٩ ، والاتقان جـ ٣ ص ١٢٤ ، ٢٦٤ ، والاشارة الى الايجاز ص ١٧٨ والبحر المحيط : جـ ٤ ص ٥٣ .

(٢) الانصاف مع الكشاف : جـ ١ ص ٦٥٤ .

(٣) سورة المائدة الآية ٦ ، وهي من التعبير بالسبب عن المسبب لأن المراد اذا اردتم الصلاة ، انظر بغية الايضاح : جـ ٣ ص ٩٨ ، حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٣٠٠ .

(ب) السببية أو شبه التضاد أو المشابهة :

فى قوله تعالى : « ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فسوف يعلمون »[١].

قال الشهاب : « الأمر بالكفر والتمتع مجاز فى التخلية والخذلان والتهديد كما تقول لمن يخالفك فى الغضب افعل ما شئت[٢] .

(ج) السببية أو المسببية :

فى قوله تعالى : « أم أنا خير من هذا الذى هو مهين[٣] » .

قال البيضاوى : (أى ضعيف حقير لا يستعد للرئاسة من المهانة وهى القلة « ولا يكاد يبين » الكلام لما به من الرتة فكيف يصلح للرسالة ؟

وأم إما منقطعة والهمزة فيها للتقرير إذ قدم من أسباب فضله ، أو متصلة على إقامة المسبب مقام السبب والمعنى : أفلا تبصرون أم تبصرون فتعلمون أنى خير منه ؟)

---

(١) سورة العنكبوت الآية ٦٦ ، وحاشية الشهاب : جـ ٧ ص ١١٠.

(٢) قال الدسوقى : يخرج الأمر للتهديد اذا استعملت صيغة الأمر فى مقام عدم الرضا بالمأمور به والعلاقة الموجبة باستعمال لفظه فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المتعلق وذلك لأن المأمور به اما واجب أو مندوب والمهدد عليه اما حرام أو مكروه ولهذا يقال : التهديد لا يصدق الا مع المجرم ، قرر بعضهم أن العلاقة بينهما السببية لأن ايجاب الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته ، أو المشابهة بجامع ترتب العذاب على كل من الأمر والتهديد عند الترك ، حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص : جـ ٢ ص ٣١٤ .

(٣) سورة الزخرف الآية ٥٢ .

قال الشهاب موجهاً لكلامه : قوله إقامة السبب مقام المسبب ... الخ : أي هو على الاتصال المنقول عن سيبويه والخليل في هذه الآية تكون الإسمية مؤولة بفعلية معادلة لفظاً ومعنى على أنه أقيم المسبب عنها مقامها والأصل ما ذكره وأقيم خيريته ـ باعتبار العلم بها ـ مقام أبصارهم لأن المسبب هو علمهم بخيريته لا الخيرية نفسها .

فالمراد : أم أنا خير عندكم وفي علمكم ، وجعله الزمخشري من تنزيل السبب منزلة المسبب عكس ما قاله المصنف[١] ، وقرره الشارح المحقق بأن قوله « أنا خير » سبب لقولهم من جهة بعثه على النظر في أحواله واعتقاده لما اوهمه .

وقولهم أنت خير مسبب لكونهم بصراء عنده « فأنا خير » سبب له بالواسطة لكن لا يخفى أنه سبب العلم بذلك والحكم ، وأما بحسب الوجود فالأمر بالعكس لأن أبصارهم سبب لقولهم أنت خير ولذا قال المصنف : إنه من إقامة المسبب ... إلخ

وهو اعتراض على المدقق إذ قرره بأن فرعون لا قدم أسباب البسطة[٢]

---

(١) انظر الكشاف : جـ ٣ ص ٤٩٢ ، هذا وقد انتقد أبو حيان الزمخشري بأن ما ذهب اليه متكلف جدا اذ المعادل انما يكون مقابلا للسابق ، وان كان السابق جملة فعلية كان المعادل جملة فعلية او جملة اسمية يتقدر منها فعلية ، البحر المحيط : جـ ٨ ص ٢٢ .

(٢) وذلك في قوله «أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي»

عقبة بقوله « أفلا تبصرون[1] » استبصارا لهم وتنبيها على أنه لا يخفى على ذى عينين فقال « أم أنا خير » أى أتبصرون أنى مقدم متبوع .

والعدول للتنبيه على أن هذا الشق هو المسلم لا محالة فكأنه محكى عن لسانهم بعد ما أبصروا وهو أسلوب عجيب وفن غريب .

وجعله الزمخشرى من إنزال السبب مكان المسبب لأن كونه خيرا فى نفسه بحصول أسباب التقدم والملك سبب لأن يقال فيه أنت خير ، وقوله « أنا خير » سبب لكونهم بصراء عنده وسبب السبب سبب .

فلا يرد أن السبب قولهم أنت لا قوله أنا خير .

وعكس القاضى[2] لأن علمهم بأنه خير مستفاد من الإبصار .

وفيه أن المذكور أم أنا خير لا أم تعلمون أنى خير ؟

وله أن يقول : أنه يعنى عناه لأنه جعله مسلما معلوما وما ذكره المصنف أظهر ا . هـ .

يعنى أن المراد بخيريته تفضله بالملك والغنى المقتضى على زعمه إبطال مدعى موسى عليه الصلاة والسلام وهو بحسب العلم به مسبب عن إبصارهم لكونه باعثاً عليه أما بحسب الخارج فبالعكس ، لأنه لما قال أنا خير بعد بيان ما يقتضيه استبصروا وتفكروا فأقروا بذلك وقالوا أنت خير فنظر كل من الشيخين غير نظر الآخر . فما قيل : من أنه تطويل للمسافة أو فيه على على نهج الاحتباك ناشئ من عدم التدبر لأمهم[3].

---

(١) سورة الزخرف الآية ٥١ .

(٢) يعنى البيضاوى

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٤٤٦ .

مجـاز أو احتبـاك :

فى قوله تعالى : « قل إنى لا أملك لـكم ضراً ولا رشدا »[1] .

قال البيضاوى : (أى ولا نفعاً أو غيّاً ولا رشداً عبر عن أحدهما باسمه وعن الآخر باسم سببه أو مسببه إشعاراً بالمعنيين) .

وقال الشهاب : قوله ولا نفعا ... فسر الرشد بالنفع لوقوعه فى مقابلة الضر ، وكذا تأويل الضر بالغى لوقوعه فى مقابلة الرشد فلابد من تأويل الأول أو الثانى .

قوله عبر عن أحدهما ... إلخ يعنى أنه إما أن يراد بالرشد النفع تعبيرا باسم السبب عن المسبب[2] ، أو يراد بالضر الغى تعبيرا باسم المسبب عن السبب ففيه لف ونشر مرتب .

ووجه إشعاره المعنيين : أن السبب يشعر بالمسبب كعكسه ، ويجوز أن يجرد من كل منهما ماذكر فى الآخر فيكون احتباكا ، فالتقدير لا أملك لـكم ضرا ولا نفعا ولا غيا ولا رشدا[3]

٤ ـــ ماجاء من الآيات الـكريمة على علاقة المسببة :(٤)

فى كلام البيضاوى عن النعمة عند تفسيره لسورة الفاتحة قال (النعمة

---

(١) سورة الجن الآية ٢١ .

(٢) وقال أبو حيان : جعل الضر مقابلا للرشـــد تعبيرا به عن الغى إذ الغى ثمرته الضرر . البحر المحيط : جـ ٨ ص ٣٥٣ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٦٠ .

(٤) يتحدث د . محمد أبو موسى عن هذه العلاقة فيقول : اذا كانت السببية تدل بالسبب على المسبب فان المسببية تتجه إلى المسبب وتذكره =

فى الأصل الحالة التى يستلذها الإنسان وأطلقت لما يستلذه من النعمة وهى اللين)

قال الشهاب : أى استعملت فيما يلائم من الأمور الموجبة لتلك الحالة فهو من اطلاق السبب على المسبب (١)

فى قوله تعالى « ذلك الكتاب لا ريب فيه » (٢)

يقول الشهاب : (الريب فى الأصل مصدر رابنى الشئ) (٣) إذا حصل فيك الريبة ثم استعمل فى الشك والكذب والتهمة وهو مصدر أيضا لكنه بحسب أصل اللغة مجاز من استعمال المسبب فى السبب(٤) كما أشار إليه بقوله : يقلق النفس .

= لتدل به على السبب وكأنها تقابلها وتبادلها الدلالة من وجه آخر ، فاذا قصدوا الى السبب وذكروا الغيث وارادوا به النبات فانهم أيضا يقصدون الى المسبب فيذكرون النبات ويريدون الغيث ، التصوير البيانى ص ٢٤٨ كما ان عبد القاهر يذكر : ان الاوضاع اللغوية والاحوال التركيبية والبيانية تتبع لاحوال المخلوقين وعاداتهم وما يقتضيه ظاهر البنية وكان المجازات والتصورات انما هى نسيج الحياة والعادات ، أسرار البلاغة ص ٣٤٣ .

(١) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ١٣٥ .

(٢) سورة البقرة الآية ٢ .

(٣) وهذا ما ذكره الزمخشرى ، الكشاف : جـ ١ ص ١١٣ .

(٤) وعدّ عبد العز بن عبد السلام من مجاز اللزوم من التجوز بلفظ الريب عن الشك لملازمة الشك القلق والاضطرابات ، ومعنى لا ريب فيه لاشك فى انزاله أو فى هدايته ، الاشارة الى الايجاز : ص ٨١ .

وفى قول البيضاوى عن الريب (ومنه ريب الزمان) ...

يقـول الشهاب : أى أن هذا مما نقل من القلق إلى ماهو سببه من الشدائد فالضمير للريب التجوز فيه مطلقا لأنه ليس بمعنى الشك وإنما شاركه فإن أصله القلق فسمى به ماهو سبب له كما قال الهذلى :

* أمن المنـون وريبه تتوجع[١] *

فى قوله تعالى « إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمنا قليلا أولئك مايأكلون فى بطونهم إلا النار[٢] »

قال البيضاوى (إما فى الحال لأنهم أكلوا مايتلبس بالنار لكونها عقوبة عليه فكأنه أكل النار كقوله : أكلت دما ، البيت ، يعنى الدية ، أو فى المآل أى لا يأكلون يوم القيامة إلا النار) .

يعقب الشهاب على ذلك بقوله : قوله إما فى الحال ...

المأكول هنا هو الرشا التى أخذوها فى مقابلة مابذلوه ، وأكلها مجاز عن أخذها[٣] ، والنار مجاز عنها من إطلاق المسبب على السبب عكس مافى البيت[٤]

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٤ ، وحاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٢٦٩ .

(٣) لأن الأكل مسبب عن الأخذ .

(٤) وذلك لأن العلاقة فى البيت السببية ، قال سعد الدين : وأورده فى الايضاح من تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان أكل الدم ، وظاهر أنه سهو لأنه من تسمية المسبب باسم السبب اذا الدم سبب الدية ، المطول : ص ٣٥٦ .

فالمراد بالتلبس ملابسة السببية لا أنه إسناد مجازي ، وأكل النار في المآل عبارة عن إحراق باطنهم وإلا فهي لا تؤكل حقيقة [١] .

في قوله تعالى « فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى » [٢]

قال البيضاوي : (فعليه دم استيسرة بسبب الحتم)

وقال الشهاب : الدم مجاز عما يذبح [٣]

في قوله تعالى « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » [٤] . قال البيضاوي (والمعنى فراجعوهن)

ويوضح الشهاب نوع المجاز فيقول : يعني أن الإمساك مجاز عن المراجعة

---

(١) قال أبو حيان : منهم من حمله على ظاهره بأن ذلك في الدنيا وان الرشا تصير في أجوافهم فلا يحسون بها الا بعد الموت استدراجا لهم ويكون في هذا المعنى بعض تجوز لأن حالة الأكل لم تكن نارا ، وقيل : ان ذلك يكون في الآخرة فهو حقيقة أيضا ، وأكثر العلماء على التأويل بمعنى مجازاتهم على ما اقترفوه بالنار وأن ما اكتسبوه مآله الى النار ، وعبر بالأكل لأنه أعظم المنافع ، وذكر البطن اما للتوكيد أو كناية عن ملء البطن أو لرفع توهم المجاز اذ يقال : أكل فلان ماله اذا بذره وان لم يأكله ، وجعل المأكول النار تسمية له بما يؤول اليه لأنه مسبب النار ، وقال الشريف الرضي : كأنهم اذا أكلوا ما يوجب العقاب بالنار كان ذلك مشبها بالأكل من النار ، وقوله في بطونهم أفظع سماعا وأشد ايجاعا ، البحر المحيط : جـ ١ ص ٤٩٢ ، وتلخيص البيان : ص ١١٩ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٦ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٢٨٩ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ٢٣١ ، وحاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٣١٧ .

لأنها سببه ، والتسريح بمعنى الإطلاق مجاز عن الترك [١]

في قوله تعالى « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا »[٢] قال البيضاوى (ما يجر إلى النار ويؤول إليها)

وقال الشهاب : جعل النار مجازا مرسلا من ذكر المسبب وإرادة السبب .[٣] وجوز فيه الاستعارة على تشبيه ما أكل بالنار لحق ما معه وهو بعيد .[٤]

في قوله تعالى « نوله ما تولى ونصله جهنم »[٥] قال الشهاب : جعل نصله مجازا عن الإدخال (٦)

في قوله تعالى « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب إذا آتيتموهن أجورهن »[٧]

---

(١) فالتسريح سبب في الترك عكس الامساك ، هذا ويقول ابو حيان عبر التسريح عن التخلية لأن مآلها اليه . البحر المحيط : جـ ٢ ص ٢٠٧

(٢) سورة النساء ، الآية ١٠ .

(٣) المعروف أن : المذكور هنا هو المسبب لا السبب كما ذكره ، ولعل هذا تصحيف لأن العلاقة هنا لا تخفى على مثل الشهاب الخفاجي ، هذا ، وفي الكشاف « يأكلون ما يجر الى النار فكأنه نار في الحقيقة ، وروى انه يبعث آكل مال اليتيم يوم القيامة والدخان يخرج من قبره ومن فيه » الكشاف : جـ١ ص٥٠٤ وانظر بغية الايضاح : جـ ٣ ص ٩٨ ، والبرهان : جـ ٢ ص ٢٦٠ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ١١٠ ، وانظر تلخيص البيان ص ١١٩.

(٥) سورة النساء الآية ١١٥ ، وحاشية الشهاب : جـ ٣ ص ١١٧ .

(٦) وذلك لأن الصلى مسبب عن الادخال .

(٧) سورة المائدة ، الآية ٥ ، وحاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٢١٩ .

قال البيضاوى (مهورهن ، وتقييد الحل بإيتائها لتأكيد وجوبها ،
وقيل : المراد بإيتائها التزامها)

قال الشهاب : المراد بالإيتاء التعهد والالتزام مجازا [١]

فى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا
وجوهكم »[٢] .

قال البيضاوى « أى إذا أردتم القيام ، عبر عن إرادة الفعل بالفعل المسبب عنها للإيجاز [٣] والتنبيه على أن من أراد العبادة ينبغى أن يبادر إليها بحيث لا ينفك الفعل عن الإرادة ، أو إذا قصدتم الصلاة لأن التوجه إلى الشىء والقيام إليه قصد له .

يقول الشهاب موضحا الفرق بين الوجهين : لما كان النظم إذا حمل على ظاهره يقتضى تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها أو متصلا بها بعد القيام وكله غير مراد أوله بتأويلين :

— أن يكون القيام إلى الصلاة بمعنى إرادته فعبر عن السبب بالمسبب »[٤]

---

(١) فالإيتاء مسبب عن الالتزام بها .

(٢) سورة المائدة الآية ٦ .

(٣) استشهد ابن الأثير بهذه الآية على حذف الجملة غير المفيدة اكتفاء بالمسبب عن السبب ، المثل السائر : ج ٢ ص ٨٥ .

(٤) وهذا ما ذهب اليه الخطيب وابن هشام والزركشى وغيرهم ، ولكن الشريف المرتضى حمل الكلام على التقديم والتأخير وقال : الطهارة انما تجب قبل الصلاة ، انظر بغية الايضاح : ج ٣ ص ٦٨ ، ومغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٦٧ ، والبرهان ج ٢ ص ٢٩٤ ، وأمالى المرتضى : ج ١ ص ٤

— أو قصدها تعبر عن أحد لازمي الشيء بلازمه الآخر لا أنه من إطلاق اسم الملزوم عن لازمه والمسبب على سببه بناء على أن إرادة الشيء لازم وسبب ، على أنه لو سلم فيكفي في تغاير الوجهين اعتبار العلاقتين .

واختار الأول لما في الثاني من التكلف ، كذا قيل ، وهو رد لكلام العلامة حيث قال : المراد بالقيام إلى الصلاة قصدها (١) وعلى الأول قصد القيام إلى الصلاة .

والمصنف رحمه الله جعل الأول من باب إطلاق المسبب على السبب والثاني من اطلاق الملزوم على اللازم ، وقصد الشيء كما أنه لازم للقيام إليه سبب له فلا فرق في ذلك بينهما .

وهذا إشارة إلى سؤال على الزمخشري وهو وارد على المصنف أيضا وهو : أنه لا فرق بين الوجهين بمعنى إذ القصد والارادة متقاربان والعلاقة وإن اعتبر فيها التغاير كما ذكروا تجوز فيها الاتحاد، فترجيح أحد الوجهين وجعله غير الآخر ليس تحته كبير معنى .

والتحرير حاول الجواب عنه ولا طائل تحته .

وقيل : الفرق بينهما أن الأول هو القصد إلى الانتصاب إلى الصلاة ،

---

(١) ما ذكره هنا من كلام الزمخشري هو الوجه الثاني في الكشاف وقد أورد الزمخشري الوجه الأول الذي ذكره البيضاوي أيضا فقـــال : إنما عبر عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم الانسان لا يطير عبر عن ارادة الفعل بالفعل وذلك لأن الفعل مسبب عن القـــدرة والارادة فاقيم المسبب مقام السبب للملابسة بينهما . الكشاف : جـ ١ ص ٥٩٦ .

والثانى القصد إلى الصلاة ولا نظر إلى الانتصاب ، وبعد كل كلام لم يتضح كل اتضاح[١] .

فى قوله تعالى : « فأنجيناه والذين معه[٢] » . وقال البيضاوى : (أى معه فى الدين) .

وقال الشهاب : وهذا إشارة إلى أن المعية مجاز عن التابعة[٣] .

فى قوله تعالى : « بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين[٤] »

قال البيضاوى : (أى كان إغراقهم بسبب تكذيبهم بالآيات وعدم فكرهم فيها حتى صاروا كالغافلين عنها) .

قال الشهاب : يعنى أن الغفلة مجاز عن عدم الفكر والمبالاة[٥] إذ التكذيب بأمر لا يكون غافلا عنه لتنافيهما[٦] .

فى قوله تعالى : « وتمت كلمة ربك الحسنى على بنى إسرائيل[٧] »

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٢١٦ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية ٧٢ ، وحاشية الشهاب ج ٤ ص ١٨٣ .

(٣) وذلك لأن المعية مسببة عن اتباعهم لدينه .

(٤) سورة الأعراف الآية ١٣٦ — وقد ذكر الزركشى لونا آخر من المجاز فى أول هذه الآية فى قوله تعالى (فانتقمنا منهم) وذكر ان هذا من اطلاق الفعل وارادة ارادته أى فأردنا الانتقام ، البرهان : ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٥) فالغفلة مسببة عن عدم الفكر ، أو شبهوا بالغافلين .

(٦) حاشية الشهاب : ج ٤ ص ٢١٠ — هذا وقال أبو حيان : لأن الغفلة تستدعى عدم الشعور بالشىء والتكذيب به يستدعى معرفته ولأنه لو أريد صفة الغفلة لكانوا معذورين لأن تلك ليست باختيار العبد ، البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٧٦ .

(٧) سورة الأعراف الآية ١٣٧ .

قال الشهاب : اتمام مجاز عن سبق ذلك[1] وإنجازه[2] .

في قوله تعالى : « واعلموا أنما أموالكم وأولادكم فتنة[3] » . قال البيضاوى : (لأنهم سبب الوقوع في الإثم والعقاب ، أو محنة من الله تعالى ليبلوكم فيهم فلا يحملنكم حبهم على الخيانة كأبي لبابة) .

قال الشهاب : قوله لأنهم سبب الوقوع - إشارة إلى معنى الفتنة فإنه إما الإثم والعقاب فتكون أطلقت عليهم لأنهم سببا[4] .

في قوله تعالى : « وما نقموا إلا أن أغناهم الله[5] » . قال البيضاوى (وما أنكروا أو ما وجدوا ما يورث نقمتهم) .

وقال الشهاب : النقمة كما قال الراغب الإنكار باللسان والعقوبة ، فإن أريد الأول فظاهر ، وإن أريد الثاني فهو مجاز عن وجدان مايورث النقمة أي يقتضيها[6] وإلى ذلك أشار المصنف ، وقريب منه

---

(١) وذلك لأن التمام مسبب عن سبق ذلك وعدته اياهم بالنصر .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٢٦٩ ، وانظر البحر المحيط : تمت مضت عليهم واستمرت ، الكشاف : جـ ٢ ص ١٠٩ .

(٣) سورة الأنفال الآية ٢٨ .

(٤) حاشية الشهاب ، جـ ٤ ص ٢١٠ ، وذكر الزمخشرى أن معنى جـ ٤ ص ٣٤٦ .

(٥) سورة التوبة الآية ٧٤ ، وحاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٣٤٦ .

(٦) فتكون النقمة مسببة عن وجدان ما يورثها .

تأويله بالإرادة [١] .

في قوله تعالى : « هو الذى يسيركم في البر والبحر [٢] » . . قال البيضاوى : (يحملكم على السير ويمكنكم منه) . . وقال الشهاب موضحاً ذلك :

قيل : السير في البحر هو الله إذ هو المحدث لتلك الحركة في السفينة بالريح ولا دخل للعبد فيه بل في مقدماته ، وأما سير البر فمن أفعال العبد الاختيارية ، وتسيير الله فيه إعطاء الآلات والأدوات فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وإذا فسره المصنف بالحمل عليه بأن أحوجه للمعاش والحركة ومكنه منها فهو معنى مجازى [٣] شامل لهما ، وأما ادعا اتحاد السير فيهما والاستدلال به على أن أفعال العباد مخلوقة لله فتكلف [٤] .

في قوله تعالى : « وترهقهم ذلة [٥] » قال الشهاب : قيل إنها مجاز عن سبب الذلة [٦] .

---

(١) فيكون مجازا أيضا باطلاق النقمة وارادة ارادتها بعلاقة السببية ، هذا وقال أبو حيان : وما تنقموا ، هذه الجملة كلام اجرى مجرى التهكم بالجلاس كما تقول مال عندك ذنب الا انى احسنت اليك ، البحر المحيط : ج ٥ ص ٧٣ .

(٢) سورة يونس الآية ٢٢ .

(٣) اطلق السير واريد التمكين منه لان السير مسبب عن هذا التمكين .

(٤) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ١٨ .

(٥) سورة يونس الآية ٢٧ .

(٦) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٢٣ .

في قوله تعالى : « ونادى نوح ابنه وكان في معزل »(1) قال الشهاب إذا كان اعتزاله في الدين فهو بمعنى مخالفته مجازاً(2) .

في قوله تعالى : « فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله »(3) قال البيضاوي (أي إذا أردت القراءة » كقوله تعالى « إذا قمتم إلى الصلاة »(4)) .

قال الشهاب موضحاً ذلك : يعني أنه مجاز مرسل كما في الآية المذكورة كما تشهد له فاء السببية والحديث المشهور عن جبير : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول قبل القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وغيره مما استفاض رواية وعملا ، وهذا مذهب الجمهور من القراء والفقهاء .

وقد أخذ بظاهر الآية بعض الأئمة كأبي هريرة رضي الله تعالى عنه .

وقيل : إن الفاء لا دلالة فيها على ما ذكر وأن إجماعهم على صحة هذا المجاز يدل على أن القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة ليس بشرط فيه ، وليس بشيء ، لأن طلب الاستعاذة من الوسوسة في القراءة المؤدية إلى خلل ما بحسب الظاهر يكون قبل الشروع فيها ، فله وجه وجيه .

قيل : والذي غره أنه لا فرق بين هذه الآية وقوله « إذا قمتم إلى الصلاة » فإن ثمة دليلا قائما على المجاز وترك الظاهر بخلاف ما نحن فيه .

---

(1) سورة هود الآية ٤٢ ، وحاشية الشهاب : ج ٥ ص ١٠٠ .
(2) وذلك لأن اعتزاله مسبب عن مخالفته .
(3) سورة النحل الآية ٩٨ .
(4) سورة المائدة الآية ٦ .

وقد أشار إلى رده فى الكشف حيث قال : أجمع القراء وجمهور الفقهاء على أن الاستعاذة حال الشروع فى القراءة ودل الحديث على أن التقديم هو السنة فتبق سببية القراءة لها ، والفاء فى (فاستعذ) تدل عليها فتقدير الإرادة ليصح ، وأيضاً الفراغ عن العمل لا يناسب الاستعاذة من العدو وإنما يناسبها الشروع فيها فتقدير الإرادة ليكونا أى القراءة والاستعاذة مسببين عن سبب واحد ولا يكون بينهما مجرد الصحبة الاتفاقية التى تنافيها الفاء ، وأشار إليه فى المفتاح[1] بقوله بأرجحة الفاء والسنة المستفيضة فتأمل[2]] .

(١) بالمفتاح ص ١٥٥ ، هذا والآية من اطلاق المسبب وهى القراءة وارادة السبب وهو الارادة عند كل من الخطيب وابن هشام والزمخشرى والزركشى ، انظر بغية الايضـــــــاح : جـ ٣ ص ٩٨ ، ومغنى اللبيب جـ ٢ ص ٧٦٧ ، والكشاف : جـ ٢ ص ٤٢٨ ، والبرهان : جـ ٢ ص ٢٦٤ ، وأما ابن الاثير فيرى أنها من الايجاز اكتفاء بذكر المسبب عن السبب ، المثـــل السـائر : جـ ٢ ص ٥٨ ، ويقــــول د . محمد ابو موسى : وقد لوحظ أن القرآن الكريم يعبر فى مواضع كثيرة عن الارادة والرغبة بالفعل والحدث نفسه وكأنه يطوى هذه المرحلة التى بين النية والعمل ، ولما كان الحــدث يترتب عادة على ارادته صح أن يعبر عن الارادة بالحدث وتصيير الارادة فعلا ووراء هذا ما نراه من أن ارادة القراءة ينبغى أن تكون ارادة فاعلة حتى كأنها قراءة ، وقد كثر هذا فى القرآن وكأنه فيه درس جليل فى ضرورة ملابسة الارادة بالفعل ومطاردة الأمانى المتقاعسة أو أحــــلام اليقظة فى حياة المسلم ، التصوير البيانى : ص ٣٥٣ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، وانظر الاشـــــارة الى الايجاز للعز : ص ٤٤ .

في قوله تعالى « وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها »(١)

قال البيضاوي (أي لانتظار رزق من الله ترجوه ، وقيل معناه لفقد رزق من ربك ترجوه أن يفتح لك)

قال الشهاب شارحا هذا : قوله لانتظار رزق من الله.. في الكشاف(٢) أن قوله (ابتغاء رحمة) إما أن يتعلق بجواب الشرط مقدم عليه أي فقل لهم قولا سهلا لينا وعدهم وعدا جميلا رحمة لهم وتطييباً لقلوبهم (ابتغاء رحمة من ربك) أي ابتغ رحمة الله التي ترجوها برحمتك عليهم ، وإما أن يتعلق بالشرط أي وإن أعرضت عنهم لفقد رزق من ربك ترجو أن يفتح لك فسمى الرزق فقدا فردهم رداً جميلا فوضع الابتغاء موضع الفقد لأن فاقد الرزق مبتغ له فكان الفقد سبب الابتغاء والابتغاء مسبباً عنه فوضع المسبب موضع السبب(٣)

والمصنف رحمه الله لم يرد أنه علة لما قبله وقد أشار إليه فيما تقدم لكنه أجمل ما في الكشاف فلا وجه لما قيل : كون انتظار الرزق علة للاعراض ممنوع ، وكذا عدم النفع بل هو معلل بالحياء كما ذكره .

---

(١) سورة الاسراء الآية ٢٨ .

(٢) الكشاف : ج ٢ ص ٤٤٧ .

(٣) وقال ابو حيان : علل الاعراض بطلب الرحمة وهي كناية عن الرزق والتوسعة ، وطلب ذلك ناشيء عن فقدان ما يجسود به ويؤتيه من سأله وكان المعنى وان تعرض عنهم لاعسارك فوضع المسبب وهو ابتغاء الرحمة موضع السبب وهو الاعسار . البحر المحيط : ج ٦ ص ٣٠ .

قوله : وقيل معناه لفقد رزق من ربك . عطف على ما قبله من تفسير الابتغاء بالانتظار .

قال في الكشاف : ابتغاء الرزق أقيم مقام فقدانه وفيه لطف فكان ذلك الإعراض لأجل السعي لهم ، وهو من وضع السبب موضع السبب كما مر .

وإذا جعل الإعراض كناية عن عدم نفعهم فالابتغاء مجاز عن عدم الاستطاعة متعلق بالشرط ، ولا يخفى جريانه على التعليق بالجزاء أيضا [1]

في قوله تعالى « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه » [2]

قال البيضاوي (أي يريدون رضا الله وطاعته)

قال الشهاب موجها ومرجحا : قيل إنه يريد أن الوجه بمعنى الذات وفيه مضاف مقدر ؟

أقول : الأحسن أن مراده ما قال الإمام السهيلي في الروض من أن الوجه إذا أضيف إلى الله يراد به الرضا والطاعة المرضية مجاز [3] لأن من رضي على من أطاعه يقبل عليه ومن غضب يعرض عنه .

وأما ما قيل: من أنه يشير إلى أن الوجه بمعنى الذات ولو أسقط لفظ الرضا كان أبلغ ؟

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ٢٧ .

(٢) سورة الكهف الآية ٢٨ .

(٣) وذلك لأن الاقبال بالوجه مسبب عن الرضا والاعراض مسبب عن الغضب .

فإن أراد الرضا فقط فلا وجه له ، وإن أراد مع ما عطف عليه[1] فله وجه على ما قرره[2]

في قوله تعالى : « فدعوهم فلم يستجيبوا لهم وجعلنا بينهم[3] » .

قال البيضاوى (أى بين الكفار وآلهتهم « موبقا » أى مهلكا يشتركون فيه وهو النار أو عداوة هى فى شدتها هلاك كقول عمر رضى الله عنه : لا يكن حبك كلفا ولا بغضك تلفا[4])

قال الشهاب : قوله أو عداوة .. بالنصب عطف على مهلكا فالوبق مصدر أطلق على سبب الهلاك مجازا وهو العداوة كما أطلق التلف على البغض المؤدى إليه لا على البغض مطلقا حتى يتوهم أنه ليس بمجاز إذ لا معنى لقولك : لا يكن بغضك بغضا .

والكلف مصدر كلف به إذا أولع به ، والمعنى : لا يكن حبك حبا مفرطا يؤدى إلى الولع والهيام وبغضك بغضا مفرطا يجر إلى التلف[5]

في قوله تعالى « ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا »[6].

---

(١) يعنى وطاعته .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ٩٥ .

(٣) سورة الكهف الآية ٥٢ .

(٤) هذا القول نسبه الزمخشرى للحسن ، وقال عن الفراء : البين الوصل أى وجعلنا تواصلهم فى الدنيا هلاكا يوم القيامة . الكشاف ج ٢ ص ٤٨٨ .

(٥) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ١١٦ ، وانظر البحر المحيط : ج ٦ ص ١٣٧ .

(٦) سورة طه الآية ١٢٤ .

قال البيضاوى : أى أعرض عن الهدى الذاكر لى والداعى إلى عبادتى.

وقال الشهاب : فسر الذكر بالهدى لوقوعه فى مقابلة قوله « فمن اتبع هداى »[1] وبين بقوله الذاكر لى وجه التجوز فيه بأن الهدى سبب ذكره فأطلق المسبب وأريد سببه ، ثم بين أن المراد بكونه ذاكرا له أنه داع لعبادته فهو عطف تفسيرى مبين لأن المراد بالذكر العبادة[2] فانه شاع فيها .[3]

فى قوله تعالى « لقد أنزلنا اليكم » قال البيضاوى (يا قريش) « كتابا » يعنى القرآن « فيه ذكركم »[4] صيتكم أو موعظتكم أو ما تطلبون به حسن الذكر من مكارم الأخلاق .

قال الشهاب : قوله أو ما تطلبون ... الخ يعنى أنه ذكر الذكر والمراد سببه مجازا وهو مكارم الأخلاق ونحوها [5]

وأما كون المراد به قبائحكم [6] مما عاملتم به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وما فعل الله بكم لمناسبة الإنكار عليهم فيعدم تفكرهم المؤدى

---

(١) سورة طه الآية ١٢٣ .

(٢) قال أبو حيان الذكر يقع على القرآن وعلى سائر الكتب الالهية . البحر المحيط : جـ ٦ ص ٢٨٦ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٢٣٣ .

(٤) سورة الأنبياء الآية ١٠ .

(٥) ويؤيد ذلك أن الزمخشرى جعل المراد من الذكر مكارم الأخلاق والشرف . انظر الكشاف : جـ ٢ ص ٥٦٤ ، والبحر المحيط جـ ٦ ص ٢٩٩ .

(٦) يعنى أطلق الذكر وأريد القبائح التى حدثت منهم .

إلى التنبه عن سنة الغفلة بقوله « أفلا تعقلون » فهو مع كونه قريبا مما قبله غير متجه ، لأن المعروف في مثل هذا « ذكر لك ولقومك[١] » الذكر الحسن فتأمل[٢] .

في قوله تعالى : « وأدخلناهم في رحمتنا[٣] » قال البيضاوى (يعنى النبوة أو نعمة الآخرة) . قال الشهاب موضحا علاقة المجاز : قوله يعنى النبوة .. لأنها رحمة له ولأمته فأطلق السبب وأريد به المسبب[٤] .

في قوله تعالى : « حتى إذا أتوا على وادى النمل[٥] » . قال الشهاب : الإتيان عليه بمعنى قطعه مجاز عن إرادة ذلك[٦] وإلا لم يكن لقوله « لا يحطمنكم » وجه ، إذ لا معنى للتحذير بعد قطعه ومجاوزته لواد فيه النمل .[٧]

في قوله تعالى : « فمن يهدى من أضل الله[٨] » . قال البيضاوى (أى فمن يقدر على هدايته) ؟ .

(١) سورة الزخرف الآية ٤٤ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٤٤٢ .

(٣) سورة الأنبياء الآية ٨٦ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٢٦٩ ، وقال الرازى : قال مقاتل الرحمة النبوة وقال آخرون بل يتناول جميع أعمال البر والخير . التفسير الكبير جـ ٦ ص ١٢٨ . (٥) سورة النمل الآية ١٨ .

(٦) وذكر الزمخشرى وجها آخر بالإضافة الى ما هنا فقال : أن يراد أن إتيانهم كان من فوق فأتى بحرف الاستعلاء . الكشاف : جـ ٣ ص ١٤١ .

(٧) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٣٩ .

(٨) سورة الروم الآية ٢٩ .

وقال الشهاب : هـــذا إشارة إلى أن يهـــدى مستعمل فى القدرة مجازاً[١] لأن مجرد الدلالة واقع من غيره كالرسل عليهم السلام[٢] .

فى قوله تعـالى : « يا أيها الذين آمنـوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا[٣] » . قال الشهاب : برأه بمعنى أظهر براءته وكذبهم فيا أسند إليه ، وإنمـا أول الفعل بإظهاره لأن المرتب على أذاهم ظهور تبرئته لا تبرئته لأنها مقدمة عليه .

واستعمال الفعل مجاز عن إظهاره[٤] ، والقول[٥] بمعنى المضمون كما يقـال قالة السبة وهى ما يسب به أمر شـائع لا يكاد لـكثرته يعد تأويلا .

---

(١) وذلك لأن الهداية مسببة عن القدرة ، هذا وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ١٧٦ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٧ ص ١٢١ .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٦٩ .

(٤) وذلك لأن البراءة مسببة عن الاظهار .

(٥) وقد ذكر الزركشى أن فى قوله « مما قالوا » مجازاً من اطلاق اسم المقول على القـــول ، أى براه من قولهم ، البرهان ج ٢ ص ٢٩٧ .

وقال العز بن عبد السـلام : برأه من مقولهم وهو الأذية ، أو من مدلول قولهم أو من مقتضى قولهم فيكون من مجاز الحذف ، وعلى الأول فهو من التجوز بلفظ القول عن المقـول فيه ، الاشـــارة الى الايجـاز للعز ص ٤٧ .

مما قيل : إنه تعالى لما أظهر براءته مما افتروه عليه انقطعت كلماتهم فيه فيرى، من قولهم على أن براءته يعنى خلصه من قولهم لقطعه عنهم فهو تكلف ، لأن قطع قولهم ليس مقصوداً بالذات حتى لو انقطع بأى طريق كان طابق ما فى النظم بل المراد انقطاعه لظهور خلافه[١] .

فى قوله تعالى : « وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة[٢] » . قال الشهاب : النفى فيه مجاز عن الاستبطاء .[٣]

فى قوله تعالى : « وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلا أن يقول ربى الله[٤] » . قال البيضاوى أى أتقصدون قتله؟

قال الشهاب : فهو مجاز ذكر فيه المسبب وأريد السبب ، وكون الإنكار لا يقتضى الوقوع لا يصححه من غير تجوز كما قيل[٥] .

فى قوله تعالى : « والذين يحاجون فى الله من بعد ما استجيب له[٦] »

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٧ ص ١٨٦ .

(٢) سورة سبأ الآية ٣ ، وحاشية الشهاب : ج ٧ ص ١٨٩ .

(٣) وذلك لأن الاستبطاء سبب فى انكار المجىء ، وقال الزمخشرى المراد نفى البعث وانكار لمجىء الساعة أو استبطاء لما وعده من قيامها على سبيل السخرية . الكشاف : ج ٣ ص ٢٧٩ .

(٤) سورة غافر الآية ٢٨ .

(٥) حاشية الشهاب : ج ٧ ص ٣٦٨ .

(٦) سورة الشورى الآية ١٦ .

قال البيضاوى فى وجه : (أو من بعد ما استجاب أهل الكتاب بأن أقروا بنبوته واستفتحوا له) .

قال الشهاب : قوله بأن أقروا . . تفسير لمعنى الاستجابة المجازى[١] على هذا الوجه[٢] .

فى قوله تعالى : « قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله[٣] » .

قال البيضاوى : (لا يتوقعون وقائعه بأعدائه من قولهم أيام العرب لوقائعهم) .

وقال الشهاب : قوله لا يتوقعون . . إشارة إلى أن الرجاء مجاز عن التوقع[٤] كالشمر لاختصاص الرجاء بالمحبوب وهو غير مناسب هنا ، واستعمال الأيام مجازاً عن الوقائع مشهور[٥] .

فى قوله تعالى : « قل إن افتريته » قال البيضاوى : أى على الفرض

---

(١) يعنى أن المراد من الاستجابة الاقرار لأن استجابتهم مسببة عن اقرارهم بنبوته عليه السلام .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٤١٥ .

(٣) سورة الجاثية الآية ١٤ .

(٤) ذلك لأن رجاء الشىء مسبب عن توقعه ، وقال الزمخشرى وقيل لا يأملون الأوقات التى وقتها الله لثواب المؤمنين ووعدهم الفوز فيها ، الكشاف : جـ ٣ ص ١١١ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٨ .

« فلا تملكون لى من الله شيئاً[١] » أى إن عاجلنى الله بالعقوبة فلا تقدرون على دفع شىء منها فكيف أجترئ عليه وأعرض نفسى للعقاب من غير توقع نفع ولا دفع ضر من قبلكم .

قال الشهاب : قوله أى إن عاجلنى الله . . الخ فى الكشاف[٢] : إن افتريته على سبيل الفرض عاجلنى الله تعالى لا محالة بعقوبة الافتراء عليه فلا تقدرون على كفه عن معاجلتى ولا تطيقون دفع شىء من عقابه عنى فكيف أفتريه وأتعرض لعقابه اﻫ .

وهو إشارة إلى أن قوله فلا تملكون . الخ . ليس هو الجواب فى الحقيقة وإنما هو قائم مقامه والجواب قوله عاجلنى . الخ والفاء فى قوله « فلا تملكون لى » للسببية فأقيم المسبب مقامه أو تجوز به عنه كما بينه بعض شراحه وإليه أشار المصنف بقوله إن عاجلنى الخ ، فلا وجه لما قيل : إنه رد على الزمخشرى ولا مخالفة بين أول كلامه وآخره ، ولو قيل : يعاقبنى لم يتم ما أراده كما توهم[٣] .

فى قوله تعالى : « والأرض فرشناها[٤] » . . قال البيضاوى : (مهدناها لتستقروا عليها) . . وقال الشهاب : فالفرش مجاز عن البسط والتسوية[٥] .

---

(١) سورة الأحقاف : الآية ٨ .
(٢) الكشاف : ج ٣ ص ٥١٦ ، وانظر البحر المحيط : ج ٨ ص ٥٦ .
(٣) حاشية الشهاب : ج ٨ ص ٢٨ .
(٤) سورة الذاريات الآية ٤٨ ، وحاشية الشهاب ج ٨ ص ٩٦ .
(٥) لأن الاستقرار عليها مسبب عن كونها مبسوطة .

في قوله تعالى : « سنستدرجهم من حيث لا يعلمون[١] » .

قال البيضاوى (أى أنه استدراج وهو الإنعام عليهم لأنهم حسبوه تفضيلا لهم على المؤمنين).

قال الشهاب : قوله وإنما سمى إنعامهم استدراجا . أى أطلق مجازا على الفاعل[٢] لأجل الاستدراج كيدا[٣]

في قوله تعالى « اصلوها فاصبروا أو لا تصبروا »[٤] . . قال البيضاوى (أى ادخلوها على أى وجه شئتم من الصبر وعدمه فإنه لا محيص لكم عنها). قال الشهاب : قوله ادخلوها .. إشارة إلى أن الصلى مجاز عن الدخول فيها[٥]

في قوله تعالى « والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا »[٦]

قال البيضاوى (أى يعودون إلى قولهم بالتدارك)

وقال الشهاب : قوله بالتدارك . متعلق بيعودون وهو إشارة إلى أحد الوجوه في المراد بالعود هنا ؛ فالعود التدارك مجازا[٧] لأن التدارك من

---

(١) سورة القلم الآية ٤٤

(٢) وذلك لأن الانعام سبب في هذا الاستدراج .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٣٣ .

(٤) سورة الطور الآية ١٦ ، وحاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٠٣ .

(٥) وذلك لأن الصلى مسبب عن دخولهم النار ، وقال أبو حيان أمرهم بصليها على جهة التقريع ، البحر المحيط جـ ٨ ص ١٤٧ .

(٦) سورة المجادلة الآية ٣

(٧) وذلك لأن العود مسبب عن هذا التدارك .

أسباب العود إلى الشيء. ولذا قال المصنف بالتدارك بالباء السببية إشارة إلى علاقة التجوز فيه .

والتدارك معناه في الأصل تفاعل من الدرك واللحوق والمراد به تلافي ما صدر من التقصير بما يجبره [١]

في قوله تعالى « ومن يعرض عن ذكر ربه يسلكه عذابا صعدا » [٢] قال البيضاوي (أي ومن يعرض عن عبادته) وقال الشهاب : فالذكر مصدر مضاف لمفعوله فتجوز به عن العبادة [٣]

في قوله تعالى « فالسابقات سبقا » [٤] قال البيضاوي (أي يسبقون بأرواح الكفار إلى النار وبأرواح المؤمنين إلى الجنة)

قال الشهاب : السبق هنا بمعنى الإسراع [٥] مجازا فالعطف بالفاء إشارة إلى عدم التراخي [٦]

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ص ١٦٦ ، وانظر الكشاف : جـ ٤ ص ٧٠ .

(٢) سورة الجن الآية ١٧ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٥٩ ، هذا والذكر اما مسبب عن العبادة أو جزء منها .

(٤) سورة النازعات الآية ٤ .

(٥) وذلك أن السبق مسبب عن الاسراع ، هذا وقال أبو حيان : قال مجاهد الملائكة سبقت بني آدم بالخير والعمل الصالح ، وقال ابن مسعود أنفس المؤمنين تسبق الى الملائكة الذين يقبضونها وقد عاينت السرور شوقا الى لقاء الله تعالى ، وقيل الخيل وقيل النجوم ، وقيل المنايا تسبق الآمال ، البحر المحيط : جـ ٨ ص ٤١٩ .

(٦) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٣١٢ .

ما جاء من الآيات الكريمة صالحا لعلاقة السببية وغيرها :

(أ) السببية أو اللزوم

فى قوله تعالى « وما يخدعون إلا أنفسهم »[1] قال البيضاوى (والنفس ذات الشيء وحقيقته ، ثم قيل للروح لأن نفس الحى به وللقلب لأنه محل الروح)

يقول الشهاب موضحا ذلك : إطلاق النفس على القلب من قبيل ذكر المسبب وإرادة السبب [2] أو من إطلاق اللازم على ملزومه لأن النفس ذات الشيء وذات الحيوان بالقلب تقوم لأن القلب مبدأ الحياة ومحل الروح الحيوانى [3]

(ب) المسببية أو السببية : (سبق ذكر مثال ذلك فى السببية)

فى قوله تعالى « ولهم فيها من كل الثمرات ومغفرة من ربهم »[4]

قال البيضاوى (عطف على الصنف المحذوف أو مبتدأ خبره محذوف أى لهم مغفرة)

---

(١) سورة البقرة الآية ٩ .

(٢) يقول السيد الشريف : ان لفظ النفس حقيقة فى الذات مجاز فيما عداه ، ويذكر الوانا أخرى من المجاز فى لفظ النفس فيقول : واطلاق النفس على الرأى والداعى من قبيل تسمية المسبب باسم السبب أو استعارة مبنية على المشابهة ، حاشية السيد على الكشاف : جـ ١ ص ١٧٥.

(٣) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ٣١٧ .

(٤) سورة محمد عليه السلام الآية ١٥ ، وحاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٤٦ .

قال الشهاب : قوله عطف على الصنف المحذوف .. أى على لفظ صنف الذى هو مبتدأ مقدر ، وقوله لهم مغفرة .. إنما قدره لأن العطف يقتضى كون المغفرة لهم فى الجنة وهى سابقة عليها فإما أن يعطف على المقدر بدون قيد وهو قوله فيها وهو خلاف الظاهر، أو تجعل المغفرة عبارة عن أثرها[1] من التنعيم أو مجازا عن رضوان الله[2]

ه — ما جاء من الآيات الكريمة صالحا لعلاقة اعتبار ما كان[3] وغيرها فى قوله تعالى « صفراء فاقع لونها »[4] قال البيضاوى (ولعله عبر

---

(١) وذلك لأن المغفرة سبب التنعيم على هذا الوجه .

(٢) وذلك لأن المغفرة مسببة عن رضوان الله تعالى .

(٣) قال عبد الحكيم : السبق واللحوق المعتبران فى المجاز باعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤل اليه بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك الحكم كما حققه فى التلويح ، سيلكوتى على المطول : ص ٤٣٩ .

وفى مواهب الفتاح : ان هذه العلاقة عند الجمهور خلافا لمن جعل وجود المعنى فيما مضى كافيا فى الاطلاق الحقيقى .. ولا يخفى صحة الانتقال لعلاقة ما كان عليه المسمى كما فى السببية لأن الوصف مشعر بالموصوف فى الجملة والموصوف كالسبب المؤدى للشىء لأن الصغر يؤل الى البلوغ الا لعارض . وفى عروس الأفراح : واعلم ان قولنا تسمية الشىء باسم ما كان عليه عبارة قالها من لا أحصيه عددا وهى — عند التحقيق — فاسدة فان اسم ما كان عليه اليتيم والمجرم اليتم والاجرام لا اليتيم والمجرم ، واصلاح العبارة أن تقول باسم بالتنوين وما صفة له ، واعلم ان فى جعل هذا مجازا فى المشتقات التفاتا على أن اطلاق اسم الفاعل باعتبار الماضى مجازا أولا وفيه خلاف محله كتب الأصول ، شروح التلخيص : جـ ٤ ص ٤٠ .

(٤) سورة البقرة الآية ٦٩ .

بالصفرة عن السواد لأنها من مقدماته أو لأن سواد الإبل تعلوه صفرة)

قال الشهاب موضحا ذلك : إذ الأكثر في النبات والثمار أنهما تسود بعد اصفرارها فيكون إطلاق الأصفر على الأسود باعتبار ما كان عليه[1] فمن قال في تفسير قوله من مقدماته أنه صار بالآخرة إليه فيكون مجازا باعتبار ما يؤول إليه فقد سها فتأمل[2]

في قوله تعالى « إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان)[3]

قال البيضاوى (ذكر الولدان إن أريد به المماليك فظاهر ، وإن أريد به الصبيان فللمبالغة في الأمر والاشعار بأنهم على صدد وجوب الهجرة)

وقال الشهاب : قوله وذكر الولدان .. الخ هذا دفع لسؤال يتوهم وهو أن الولدان بمعنى الصغار غير المكلفين فما فائدة إخراجهم من الوعيد والتهديد ؟

فإن كانوا بمعنى العبيد والإماء فلا إشكال وإلا فالقصد إلى المبالغة في وجوب الهجرة والأمر بها حتى كأنها مما كلف به الصبيان[4]

---

(١) وذكر المرتضى انه قيل ان كل ناصع اللون — بياضا كان وغيره — فهو فاقع ، وقيل انه أراد بصفرائها هنا سوداء ، امالي المرتضى جـ ٢ ص ٤٠ وفي الكشاف : وعن الحسن البصري المراد سوداء شديدة السواد ولعله مستعار من صفة الابل ، الكشاف : جـ ١ ص ٢٨٨ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ١٨٠ .

(٣) سورة النساء الآية ٩٨ ؛ وحاشية الشهاب جـ ٣ ص ١٧١ .

(٤) قال ابو حيان : وانما ذكر الأطفال مع الرجال والنساء باعتبار ان عجزهم هو عجز لآبائهم الرجال والنساء لأن من اقوى اسباب العجز كون الرجال والنساء مشغولين بأطفالهم فيعجزون عن الهجرة ، البحر المحيط : جـ ٣ ص ٣٣٥ ، وتلخيص البيان ص ١٢٨ .

أو المراد بهم من قرب عهده بالصغر مجازا كما مر في اليتامى (١) اعتبار ما كان أو للأزومية :

في قوله تعالى « وآتوا اليتامى أموالهم » (٢) قال البيضاوي في وجه جمعه (أو على أنه جمع على يتمى كأسرى لأنه من باب الآفات ثم جمع يتمى على يتامى كأسارى .

قال الشهاب : فهو إما جمع يتمى جمع يتيم إلحاقا له بباب الآفات والأوجاع فان فعيلا فيها يجمع على فعلى ؛ ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب الشبيه بالآفات .

والآية بظاهرها تقتضي إما إطلاق اليتامى على البالغين أو إثبات الأحكام للصغار فاحتاجت إلى التوجيه .

فذهب صاحب الكشاف (٣) إلى التجوز باستعماله في لازم معناه وهو تركها سالمة لأنها لا تؤتى إلا إذا كانت كذلك ، أو أن اليتامى بمعناه اللغوي الأصلي فهو حقيقة وارد على أصل اللغة .

---

(١) يعني أنه مجاز باعتبار ما كان كما في « وآتوا اليتامى أموالهم » .

(٢) سورة النساء الآية ٢ ، هذا والآية الكريمة عند أكثر البلاغيين من المجاز المرسل بعلاقة اعتبار ما كان ، انظر بغية الإيضاح جـ ٣ ص ٩٩ ، والمطول : ص ٣٥٦ ، والاتقان : جـ ٣ ص ١٢٥ ، والفوائد المشوق لعلوم القرآن : ص ٢٥ ، والاشارة الى الايجاز للعز : ص ٧٠ ، وعند الزركشي من تسمية الشيء بما كان عليه أو حقيقة ، البرهان : جـ ٢ ص ٢٨٠ .

(٣) الكشاف : جـ ١ ص ٤٩٤ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٣ ص ١٧٩ .

فإ قيل: اللفظ إذا نقل في العرف يكون في أصله مجازا وهو هنا كذلك فلا منافاة بينه وبين الاتساع إلا أن العلاقة في الاتساع والسكون [١] وفي هذا الاطلاق والتقييد غفلة عما تقرر في المعاني .

أو مجاز باعتبار ما كان أوثر لقرب العهد [٢] بالصغر والاشارة إلى وجوب المسارعة إلى دفع أموالهم إليهم حتى كأن اسم اليتيم باق بعد غير زائل ، وهذا المعنى يسمى في الأصول : باشارة النص ، وهو أن يساق الكلام بمعنى ويضمن معنى آخر ، وهكذا في السكون نظير المشارفة من الأول ومنه علم انقسامهما إلى قسمين [٣]

وذكر البيضاوي وجها آخر في الآية فقال:(أو يراد غير البلغ والحكم مقيد فكأنه قال : «وآتوهم إذا بلغوا»)

ويعقب الشهاب على هذا الوجه فيقول : رد هذا بأنه قال في التلويح إن المراد من قوله تعالى «وآتوا اليتامى أموالهم» وقت البلوغ فهو مجاز باعتبار ما كان فان العبرة بحال النسبة لا بحال التكلم فالورود للبلغ على كل حال .

ومثله قول الآخر : تقدير القيد لا ينفي التجوز إذ الحكم على ما عبر عنه بالصفة يوجب اتصافه بالوصف حين تعلق الحكم به وحين تعلق الإيتاء له لا يكون يتيما فلا بد من تأويله بما مر .

---

(١) أي اعتبار ما كان .
(٢) يعني أوثر اطلاق اسم اليتامى عليهم .
(٣) يعني أن مجاز الأول ينقسم الى مشارفة واعتبار ما سيكون .

قلت : هذه المسألة وإن كانت مذكورة في التلويح لكنها ليست مسلمة وقد تردد فيها الشريف في حواشيه(١)

---

(١) قال السيد في حاشيته على الكشاف عند قول الزمخشري في « هدى للمتقين » سماهم متقين لمشارفتهم لاكتساء لباس التقوى كقوله عليه السلام (من قتل قتيلا فله سلبه) فسمى المشارف للقتل قتيلا ، ومنه « ولا يلدوا الا فاجرا كفارا » قال السيد معقبا على ذلك : فان قلت : متعلقات الأفعال وأطراف النسب حق حقها على الاطلاق أن يعبر عنها حال التكلم بما تستحق أن يعبر عنها به حال التعلق والنسبة لا حال الحكم حتى لو خولف ذلك كان مجازا ؟

قلت لا فان قولك عصرت هذا الخل في السنة الماضية مشيرا الى خل بين يديك ليس فيه مجازا مع أنه لم يكن خلا زمان العصر ، وقولك : سأشرب هذا الخل مشيرا الى عصير عندك مجاز باعتبار المآل وان كان خلا حال الشرب ، فمن قال : المعتبر في المجاز بحسب الصيرورة والمشارفة هو حال النسبة لا حال الحكم نفسها ، بل الواجب في ذلك أن يرجع الى وضع الكلام وطريقته ، فتارة يعتبر زمان النسبة كما في الأمثلة المتقدمة وتارة يعتبر زمان اثباتها كما في هذين المثالين ، ثم المجاز بحسب المآل قد يكون بطريق المشارفة كما في : من قتل قتيلا ، فانه قتيل عقيب تعلق القتل بلا تراخ ، وقد يكون بطريق الصيرورة مجردة عن المشارفة كما في قوله (ولا يلدوا الا فاجرا) فان الاتصاف بالفجور متراخ عن تعلق الولادة بالمولود ، حاشية السيد على الكشاف : جـ ١ ص ١١٧ ، ١١٨ .

وقال الشهاب : ان قوله تعالى « هدى للمتقين » غير محتاج للتأويل وليس من المجاز ، اذ المتقي مهتد بهذا الهدى .. ثم قال ههنا بحث : اذا حكم على الوصف بضده وما يقتضي زوال معناه سواء كان ذلك حمليا كبلغ اليتيم أو شرطيا كاعط اليتيم ماله اذا بلغ ، واذا ذهب الريق عرف قيمة العافية فالوصف ليس متصفا بمعناه حال تعلق ذلك الحكم به فهل هو حقيقة أو مجاز ؟ والظاهر أنه حقيقة اما لأن اتصافه بمعناه لما لاصق الاتصاف بضده وقرب منه كان زمانهما في حكم زمان واحد فادرك اتصافه في زمان الحكم حقيقة أو حكما ، أو لأنه يعتبر الزمانان المتلاصقان زمانا واحدا ممتدا اتصف بهما على التعاقب فيه ، فالحقيقة بالنظر الى أوله والحكم ناظر الى جزئه الأخير ، والظاهر : أن هذا لا محيد عنه كما سيأتي في « وآتوا اليتامى اموالهم » حاشية الشهاب جـ ١ ص ١٩٥ ، وانظر شروح التلخيص : جـ ٤ ص ٤١ .

والتحقيق : أن في مثله نسبتين : نسبة بين الشرط والجزاء وهي التعليقية وهي الواقعة الآن ولا تتوقف على وجودها في الخارج .

ونسبة اسنادية في كل من الطرفين وهي غير واقعة في الحال بل مستقبله والمقصود الأولى .

وفي زمان تلك النسبة كانوا يتامى حقيقة ألا ترام قالوا في نحو عصرت هذا الخل في السنة الماضية إنه حقيقة مع أنه في حال العصر عصير لا خل ؟ لأن المقصود النسبة التي هي تبعية فيما بين اسم الاشارة وتابعه لا النسبة الإيقاعية بينه وبين العصير كما حققه بعض الفضلاء .

وقد ترك المصنف تأويل الإيتاء بالحفظ ، وقال في الأنصاف [1] إنه أقوى لقوله بعد آيات « وابتلوا اليتامى »[2] فإنه يدل على أن الآية الأولى في الحض على حفظها لهم ليؤتوها عند بلوغهم ورشدهم ، والثانية في الحض على الإيتاء الحقيقي عند حصول البلوغ والرشد .

ويقويه أيضا قوله عقب الأولى « ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب » فهذا كله تأديب للوصي مادام المال في يده ، وأما على التأويل الآخر فمؤدى الآيتين واحد لكن الأولى [3] مجملة والثانية [4] مبينة للشرط [5]

---

(١) انظر الانصاف مع الكشاف : جـ ١ ص ٤٠٥ .

(٢) سورة النساء الآية ٦ .

(٣) وهي قوله « وآتوا اليتامى أموالهم » .

(٤) وهي قوله « وابتلوا اليتامى .. الآية » .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٩٨ .

مجاز باعتبار ما كان أو السببية:

فى قوله تعالى « إن أنتم إلا فى ضلال كبير »[١]

قال البيضاوى فى وجه : ويجوز أن يكون الخطاب من كلام الزبانية للكفار على إرادة القول فيكون الضلال ما كانوا عليه فى الدنيا أو عقابه الذى يكونون فيه .

وقال الشهاب : قوله على إرادة القول ... أى قالت لهم الزبانية بعد اجتماعهم ، وقوله فيكون الضلال... وهو على الأول من مجاز الكون[٢] لأنهم ليسوا الآن فى الضلال ، وعلى الثانى[٣] تجوز بالسبب عن المسبب والهلاك أضافه لضميره[٤]

(١) سورة الملك الآية ٩ .

(٢) يعنى سمى ما هم عليه فى الآخرة ضلالا باعتبار ما كانوا عليه فى الدنيا ــ هذا ويقول العز بن عبد السلام : ومن تسمية الشيء بما كان عليه تسمية السارق والكافر والمؤمن والعاصى والطائع بما كانون ملابسين له من السرقة والكفر والايمان والمعصية والطاعة ، الاشارة الى الايجاز : ص ٧٠ .

(٣) يعنى على أن المراد بالضلال عقابه ــ هذا وقال ابو حيان : هذا تقريع لهم بما كانوا عليه فى الدنيا وأرادوا بالضلال الهلاك الذى هم فيه أو سموا عقاب الضلال ضلالا . البحر المحيط : جـ ٨ ص ٣٠٠ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٢٠ ، وانظر الكشاف : جـ ٤ ص ١٣٦ .

٩ — ماجاء من الآيات الكريمة على علاقة اعتبار ماسيكون :[١]

فى قوله تعالى « وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء »[٢]

قال البيضاوى (المعنى ونشر من تلك النفس والزوج المخلوقة منها بنين وبنات كثيرة) .

قال الشهاب : وقوله بنين وبنات .. إشارة إلى أنه ليس المراد بالرجال والنساء البالغين والبالغات بل الذكور والإناث مطلقا تجوزا[٣]، وقيل : إنه فى معرض المكلفين بالتقوى فلذا ذكر الكبار منهم ، ولو قيل إنه وجه العدول عن الحقيقة كان وجها حسنا[٤]

فى قوله تعالى « وأسلنا له عين القطر »[٥]

---

(١) يسمى البلاغيون هذه العلاقة أيضا : مجاز الأول ، والصيرورة ، وتسمية الشىء باسم مايؤل اليه ، وفى مواهب الفتاح : ان الأيلولة تكون يقينا أو ظنا لا احتمالا ، وأما فى الحال فلم يوجد سبب التسمية ، ولاشك أن الارتباط موجود بين الحال وما يؤل اليه صاحبه وذلك مصحح للانتقال المصحح للتجوز كقوله تعالى « انى أرانى أعصر خمرا » فقد سمى العنب باسم الحال الذى سيحدث ويؤل اليه المسمى ، شروح التلخيص جـ ٤ ص ٤١ ، وتجريد البنانى جـ ٢ ص ١٦٧ ، .

(٢) سورة النساء الآية ١ .

(٣) فتكون العلاقة باعتبار ما سيكونون عليه فى المستقبل .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٩٦ .

(٥) سورة سبأ الآية ١٢ .

قال البيضاوى (هو النحاس المذاب ، أسالة له من معدنه فنبع منه نبوع الماء من الينبوع ولذلك سماه عينا) .

وقال الشهاب : الإضافة فى عين القطر كلجين الماء فلا تجوز فى نسبته وإنما هو من مجاز الأول [١] .

وقد قيل : إن فيه مجازين فى النسبة وفى الطرف باعتبار الأول على أن العين منبع الماء ولا حاجة إليه لكن قوله ولذلك أى لتشبيه عين القطر بالينبوع سماه عينا يقتضى ماذكر [٢]

فى قوله تعالى « وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا فى كتاب » [٣]

قال البيضاوى (وما يمد فى عمره من مصيره إلى الكبر) ..

قال الشهاب : إما أن يريد أن معمر من مجاز الأول كقوله (من قتل قتيلا .. الحديث) لئلا يلزم تحصيل الحاصل كما قيل ، أو أن يعمر مضارع فيقتضى أن لا يكون معمرا بعد ...

وبعد مناقشة للاراء يقول : وأجيب : بأن الأصل وما يعمر من أحد فسمى معمرا باعتبار مايؤول إلية [٤]

---

(١) يعنى اعتبار ما سيكون عليه ، هذا وقال الزمخشرى : أراد بها معدن النحاس نبعها له كما الان الحديد لداود فنبع كما ينبع الماء من العين فلذلك سماه عين القطر باسم ما آل اليه كما قال (انى ارانى اعصر خمرا) انظر البحر المحيط : ج ٧ ص ٢٦٤ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٧ ص ١٩٤ .

(٣) سورة فاطر الآية ١١ .

(٤) حاشية الشهاب : ج ٧ ص ٢١٩ ، هذا وقال الزمخشرى : وإنما سماه معمرا بما هو صائر اليه ، الكشاف : ج ٧ ص ٢١٩ .

مجاز باعتبار ماسيكون أو السببية :

فى قوله تعالى « أولو كان الشيطان يدعوهم إلى عذاب السعير »(١)

قال البيضاوى (أى إلى ما يؤل إليه من التقليد أو الإشراك)

قال الشهاب : هذا إشارة إلى أن عذاب السعير من ذكر المسبب وإرادة السبب ، أو هو من مجاز الأول (٢)

مجاز باعتبار ما سيكون أو جعل ما هو بالقوة بمنزلة ما هو بالفعل (٣)

فى قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا »(٤)

---

(١) سورة لقمان الآية ٢١ .

(٢) يعنى اعتبار ما سيكون لأن دعوة الشيطان لهم الى الاشراك يؤدى الى عذاب السعير ، حاشية الشهاب : ج ٧ ص ١٣٩ .

(٣) ذكر البنانى — بعد كلامه عن علاقة تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه — نقلا عن يس أنه زاد بعضهم فى أنواع العلاقات : اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة ، وربما عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق الخمر على العصير فى الدن قبل أن يتخمر ، واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها ، وهى غير علاقة ما يؤل على التحقيق ، وذكر الفرق بينهما فقال : لأن المستعد للشيء قد لا يؤل اليه بأن يكون مستعدا له ولغيره فالعصير قد لا يؤل الى الخمرية وان كان مستعدا لها ، لكن هذا قد يعكر على من شرط فى مجاز الأيلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال ، غايته أنه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز الأيلولة ويسمى مجاز القابلية ، فان أريد ذلك فالتسمية اصطلاح ولا اثر له مع وجود أصل التجوز . قال البرســـاوى ، تجريد البنانى : ج ٢ ص ١٦٧ .

(٤) سورة الانسان الآية ١ .

قال البيضاوى بل كان شيئا منسيا غير مذكور بالانسانية كالعنصر والنطفة ، والجملة حال من الانسان .

وقال الشهاب : قوله حال من الإنسان .. فأطلق على مادته الانسان مجازا بجعل ما هو بالقوة منزلا منزلة ما هو بالفعل ، أو هو من مجاز الأول [١]

مجاز من قبيل التعبير بالفعل عن القدرة عليه :

فى قوله تعالى « وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل وكانوا مستبصرين »[٢] .

قال البيضاوى (أى متمكنين من النظر ولكنهم لم يفعلوا أو متبينين أن العذاب لاحق بهم ولكنهم لجوا حتى هلكوا) .

قال الشهاب : قوله متمكنين من النظر . إشارة إلى أنه مجاز من قبيل التعبير بالفعل عن القدرة عليه كاطلاق المسكر على الخمر قبل شربها [٣] وأصله طلب البصر أو البصيرة .

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٨٦ .

(٢) سورة العنكبوت الآية ٣٨ ، وحاشية الشهاب : جـ ٧ ص ١٠١ .

(٣) الظاهر أن هذه العلاقة هى المذكورة فى عروس الأفراح وهى تسمية المستعد لأمر باسمه كتسمية الخمر فى الدن مسكرا ، ولم يرتض هذا صاحب العروس وقال : كذا قالوه ، وليس بشىء لأن هذا من تسمية الشىء باسم ما يؤول اليه ، شروح التلخيص : جـ ٤ ص ٤٤ .

٧ ـ ماجاء من الآيات الكريمة على علاقة المحلية [١]

في قوله تعالى « وإذ غدوت من أهلك تبوىء المؤمنين مقاعد للقتال »[٢]

قال الشهاب : المقعد والمقام محل القيام والقعود[٣] ثم توسع فأطلقا بطريق المجاز على المكان مطلقاً وان لم يكن فيه قيام وقعود .

وقد يطلق على من به كقولهم المجلس السامي و المقام الكريم[٤]

في قوله تعالى « الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها »[٥]

قال البيضاوي (القرية مكة) ، ونقل الشهاب رأي صاحب الانصاف فقال : وفي الانصاف : في الآية نكتة حسنة وهي أن كل قرية ذكرت في القرآن نسب إليها ماللأهلها مجازاً كقوله « وضرب الله مثلا قرية كانت

---

(١) ويطلق البلاغيون على هذه العلاقة : تسمية الشيء باسم محله أي المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء ، وذكروا لصحة هذه العلاقة أن الانتقال من النادي الى أهله ـ في قوله تعالى فليدع نادية ـ موجود كثيرا فصح التجوز بهذا الاعتبار ، مواهب الفتاح : ج ٤ ص ٤١ ، وتجريد البناني : ج ٣ ص ١٦٧ـ هامشا ، وجعل العز بن عبد السلام هذه العلاقة من قبيل مجاز اللزوم ، انظر الاشارة الى الايجاز : ص ٨١ .

(٢) سورة آل عمران الآية ١٢١ .

(٣) قال أبو حيان : معنى مقاعد مواطن ومواقف ، وقد أستعمل المقعد والمقام في معنى المكان ، ومنه : (في مقعد صدق ـ قبل أن تقوم من مقامك) البحر المحيط : ج ٣ ص ٤٥ ، وانظر الكشاف : ج ١ ص ٤٦٠

(٤) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٦٠ .

(٥) سورة النساء الآية ٧٥ .

آمنة مطمئنة »[١] الآية .. وفي هذه عدل إلى الاسناد الحقيقي لأهلها لأن المراد مكة فورقرت عن نسبة الظلم إليها تشريفا لها شرفها الله[٢].

في قوله تعالى « إن الله عليم بذات الصدور »[٣] ..

قال الشهاب : أصل معنى ذات الصدور صاحبة الصدور فتجوز به عما فيها[٤].

في قوله تعالى : « قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين[٥] » . قال البيضاوي : (أي ما أنا عليه في حياتي وأموت عليه من الإيمان والطاعة) .

قال الشهاب : يريد أن المحيى والممات أريد بهما مجازاً ما يقارنهما ويكون معهما من الإيمان والعمل الصالح[٦] لأنه المناسب لوصفه بالخلوص لله[٧] .

في قوله تعالى : « فهل ينتظرون إلا مثل أيام الذين خلوا من قبلهم[٨] » .

---

(١) سورة النحل الآية ١١٢ ، وانظر الانصاف : جـ ١ ص ٥٤٢ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ١٥٦ .

(٣) سورة المائدة الآية ٧ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٢٢٢ ، وانظر الاشارة الى الايجاز للعز بن عبد السلام ص ٨١ ، والبحر المحيط : جـ ٣ ص ٤٢ .

(٥) سورة الأنعام الآية ١٦٢ .

(٦) وذلك لأن المحيا محل للايمان والطاعة ، او مقارن ومصاحب لهما

(٧) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ١٤٤ ، وانظر البحر المحيط جـ ٤ ص ٢٦٢ .

(٨) سورة يونس الآية ١٠٢ .

قال البيضاوى (أى مثل وقائعهم ونزول بأس الله بهم إذ لا يستحقون غيره من قولهم : أيام العرب لوقائعها) .

قال الشهاب : أيام العرب استعملت مجازا مشهوراً فى الوقائع من التعبير بالزمان عما وقع فيه[1] كما يقال للغرب للصلاة الواقعة فيه[2] .

فى قوله تعالى : « ومن يكفر به من الأحزاب فالنار موعده[3] » .

قال البيضاوى : (أى يردها لامحالة). وقال الشهاب : يعنى أن موعد اسم مكان الوعد وهم وعدوا بورود النار أى دخولها ، فهو مجاز المراد به ذلك[4] .

فى قوله تعالى : « وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة[5] »

قال الشهاب : المراد أهلها مجازا أو بتقدير مضاف[6] .

فى قوله تعالى : « يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا »[7] .

---

(١) لأن الزمان محل لوقوع الأحداث ، ومثل هذه الآية قوله تعالى «ويغفروا للذين لا يرجون أيام الله» ١٤ الجاثية وسبقت فى علاقة السببية

(٢) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٦٣ ، هذا وذكر ابو حيان أن فى الاستفهام تقرير وتوعد وحض على الايمان ، البحر المحيط : ج ٥ ص ١٩٤

(٣) سورة هود الآية ١٧ .

(٤) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٨٥ .

(٥) سورة النحل الآية ١١٢ .

(٦) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ١٧٤ .

(٧) سورة الحشر الآية ٩ .

قال البيضاوى : (أى فى أنفسهم) . وقال الشهاب : يعنى المراد بالوجدان الوجود فى الذهن والتصور بأن لا يكون ذلك فى أنفسهم لأنها المدركة فى الحقيقة ، فالصدور لكونها مقر القلوب التى بها الإدراك جعل ما فى العقل والإدراك فى الصدور مجازاً[1] .

ومما أورده الشهاب من غير القرآن الكريم : ما عقب به على قول البيضاوى (لا تعرف مغزاه) بقوله : أصله محل الغزو والقتال وتجوز به عن المقصود منه . يقال هو لا يعرف مغزى كذا أى ما يقصد منه[2] .

ما جاء من الآيات مشتركاً بين علاقة المحلية وغيرها :

(أ) المحلية أو اللزوم :

فى قوله تعالى : « قل لا أقول لكم عندى خزائن الله[3] »

قال البيضاوى (أى مقدوراته أو خزائن رزقه) .

وقال الشهاب : الخزائن ما يحفظ فيه الأشياء النفيسة ، وهى إما مجاز عن المقدرات أو هو بتقدير مضاف : أى خزائن رزقه[4] .

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٨٠ ، وهذا من علاقة المحلية لأنه يعبر بالصدر عن القلب وبالقلب عن العقل ضمن هذه العلاقة انظر الاشارة الى الايجاز للعز : ص ٨١ ، ٨٢ ، والكشاف : جـ ٤ ص ٨٤ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٣٦٧ .

(٣) سورة الأنعام الآية ٥٠ .

(٤) وذكر أبو حيان بالاضافة الى ما هنا : وقال مقاتل خزائن الله الرحمة والعذاب ، وقيل آياته ، البحر المحيط جـ ٤ ص ١٣٣ .

وظاهر قول الزمخشري[١] خزائن الله هي قسمه بين الخلق وأرزاقه أن الخزائن يحتمل أنه مضاف لمقدر ، ويحتمل أنه مجاز عن المرزوقات من إطلاق المحل على الحال أو اللازم على الملزوم ، وكلام المصنف يحتمله.

وقيل إن التجوز أولى لأنه لا بد على التقدير من التجوز أيضا فتأمل .[٢]

(ب) ما جعله الشهاب دائرا بين علاقتي المحلية والمجاورة [٣]

في قوله تعالى : « يطاف عليهم بكأس من معين »[٤] قال البيضاوي (أي بإناء فيه خمر أو خمر)

قال الشهاب : قوله بإناء فيه خمر ، إشارة إلى ما عليه أهل اللغة من أنها لا تسمى كأسا حقيقة إلا وفيها شراب فإن خلت الله فهو قدح .

---

(١) الكشاف : جـ ٢ ص ٣٠ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٦٤ .

(٣) نذكر هنا الآيات التي تحدثت عن الكأس في القرآن الكريم ، وهي مع أنها تكاد تكون غير مختلفة المعنى لكنه ذكر مرة أن العلاقة فيها المحلية ومرة أخرى ذكر أن العلاقة المجاورة ولذلك آثرت ذكر هذه الآيات الثلاثة معا هنا مع أنه جعل من المحلية والبعض الآخر من المجاورة-افادة للقارئ .

(٤) سورة الصافات الآية ٤٥ .

وقوله : أو خمر مجازا من إطلاق المحل على الحال فيه [١] لكنه مجاز مشهور بمنزلة الحقيقة [٢]

ف

في قوله تعالى « يتنازعون فيها كأساً » [٣] قال البيضاوى (أى خمرا ، سماها باسم محلها ولذلك أنث الضمير في قوله « لا لغو فيها ولا تأثيم »

قال الشهاب : ظاهره أنه لو لم يكن المراد به الخمر لم يكن مؤنثاً وهو غير مستقيم لأن الخمر كما أنه مؤنث سماعى كذلك الكأس مؤنث كما صرح به الجوهرى وغيره والكأس لا تسمى كأساً إلا إذا امتلأت خمرا أو كانت قريبة منه وقد تطلق على الخمر نفسه مجازا لعلاقة المجاورة [٤] كما ذكره المصنف

---

(١) وجعل أبو حيان العلاقة فى هذه الآية المحلية ايضا ، وقال : عن ابن عباس وغيره كل كأس فى القرآن فهو خمر ، البحر المحيط جـ ٧ ص ٣٥٩ ، وأما الشريف المرتضى فقد جعل العلاقة هنا المجاورة لقوله : ومن شأن العرب أن تسمى الشيء باسم ما يقاربه ويصاحبه اذا انكشف المعنى وأمن الايهام ومن ذلك قولهم صرعته الكأس واستلبت عقله ، والكأس هى ظرف الشراب والفعل الذى أضافوه اليها انما هو مضاف الى الشراب الذى يحل الكأس الا أن الفراء لا يقول الكأس الا بما فيه من الشراب وكان الاناء الفارغ لا يسمى كأسا ، وعلى هذا القول يكون اضافة اختلاس العقل الى الكأس على وجه الحقيقة لأن الكأس على هذا القول اسم للاناء وما حله من الشراب ، أمالى المرتضى : جـ ٢ ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٦٩ .

(٣) سورة الطور الآية ٢٣ .

(٤) لعله جعلها دائرة بين العلاقتين باعتبار أن الكأس محل للخمر أو باعتبار أنها مجاورة له فى الكأس .

ومثله شائع ، وتوافق أثناء شربها إلى أن الظرفية في قوله « فيها » مجازية[١] والمراد ما ذكر [٢]

وفي قوله تعالى « إن الأبرار يشربون من كأس » [٣] قال البيضاوى (من خمر ، وهي في الأصل القدح تكون فيه)

وقال الشهاب : قوله من خمر فهو مجاز بعلاقة المجاورة [٤]

ومما ذكره من غير القرآن الكريم قوله عن السكانة : أصلها السكان وهو محل السكون ثم تجوز بها للقرب والقبول كما يقال له مرتبة حسنة[٥] .

٨ — ما جاء من الآيات الكريمة على علاقة الحالية[٦] :

في قول البيضاوى : (في شغل سره) . قال الشهاب : السر الحديث المكتوم في النفس قال تعالى : « يعلم سرهم ونجواهم[٧] » والمراد به محله من القلب أو الفكر [٨].

---

(١) يعنى على الاستعارة التبعية بأن شبه وقت الشراب أو مكانه بظرف ثم استعيرت في الدالة على الظرفية من معناها لذلك .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٠٥ .

(٣) سورة الانسان الآية ٥ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٨٨ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٥٣ .

(٦) تعرف هذه العلاقة بتسمية المكان باسم ما يحل فيه ويقع في ضمنه .

(٧) سورة التوبة الآية ٧٨ .

(٨) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ١٩٨ .

فى قوله تعالى : الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة[1] » . قال البيضاوى : (الصلاة فعلة من صلى إذا دعا ، وإنما سمى الفعل المخصوص بها لاشتماله على الدعاء ، وقيل للداعى مصل تشبيهاً له فى تخشعه بالراكع والساجد) .

قال الشهاب : قوله لاشتماله على الدعاء ، فهو من إطلاق الحال على المحل وهو الظاهر لا من إطلاق الجزء على الكل وإن جاز إن لم نقل بأنه مشروط بأن يكون مما يزول الكل بزواله كالرأس والرقبة .

وبعد أن عرض معنى صلى قال : الصواب ما ذهب إليه الجمهور من أن لفظ الصلاة حقيقة فى الدعاء مجاز لغوى فى الهيئات المخصوصة المشتملة عليها[2].

وقوله : وقيل للداعى مصل .. هذا برمته كلام الكشاف وهو بيان لما فى الواقع عنده من أنها فى الدعاء استعارة من الصلاة المشهورة لا أصل لها ، وإطلاقها عليها مجاز من إطلاق الحال على المحل أو الجزء على الكل وقد أورد عليه : أنهم اشترطوا فيه أن يعدم الكل بعدمه ، وأن يكون الجزء مقصودا من الكل ، وأنه لا يصح حينئذ إطلاقه على صلاة الأخرس وهو كله مخالف للواقع .[3]

---

(١) سورة البقرة الآية ٣ ، وقد اختار كون العلاقة الحالية هنا .

(٢) وهذا المذكور من كلام السيد فى حاشيته على الكشاف جـ ١ ص ١٣٦ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ٢٢٤ — ٢٢٦ .

في قوله تعالى « وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا » [١] ذكر البيضاوى سبب التشديد في (نزلنا) وقال : لأن نزوله نجما فنجما .

يقول الشهاب : النجم اسم الكوكب ، ولما كانت العرب توقت بطلوع النجوم لأنهم ما كانوا يعرفون الحساب وإنما يحفظون أوقات السنة بالأنواء سموا الوقت الذى يحل فيه الأداء نجما تجوزا [٢] ثم توسعوا فسموا الوظيفة لوقوعها في الوقت الذى يطلع فيه النجم ، واشتقوا منه فقالوا : نجمت الشيء إذا فرقته ووزعته ، ومنه ما نحن فيه [٣]

في قوله تعالى « فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم » [٤]

يقول البيضاوى (ومن قال إنه واد أو جبل في جهنم فمعناه أن فيها موضعا يتبوأ فيه من جعل له الويل ، ولعله سماه بذلك مجازا) .

يبين الشهاب ذلك بقوله : ووجه التجوز أنه سماه بصفة من فيه فالعلاقة الحالية والمحلية [٥]

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٣ .

(٢) وذلك أن الوقت محل لهذا النجم والنجم يحل فيه فاطلق الحال على المحل .

(٣) حاشية الشهاب : ج ٢ ص ٣١ .

(٤) سورة البقرة الآية ٧٩ ، وذكر الزمخشرى أن قوله تعالى (بأيديهم) من مجاز التأكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا كتبته بيمينك هذه ، الكشاف : ج ١ ص ٢٩٢ .

(٥) حاشية الشهاب : ج ٢ ص ١٩٠ .

في قوله تعالى « والله سريع الحساب »⁽¹⁾ قال البيضاوي (يحاسب العباد على كثرتهم ، أو يوشك أن يقوم القيامة ويحاسب الناس)

قال الشهاب : قوله : أو يوشك .. يعنى أنه أطلق ما يقع في يوم الجزاء عليه [2] كما قيل في رحمة الله بمعنى في الجنة [3]

وفي قوله تعالى « واتقوا الله إن الله سريع الحساب » [4] قال البيضاوي (فيؤاخذكم بما جل ودق)

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٠٢ ــ هذا والجدير بالذكر أن الشهاب تحدث عن هذه الآية وجعلها من علاقة الحالية . وفي سورة آل عمران الآية ١٩٩ جعل سرعة الحساب كناية، وفي سورة المائدة الآية ٤ جعل سرعة الحساب مجازا عن المؤاخذة على كل الأفعال ، والظاهر أن اختلاف أنواع البيان في الآيات الثلاث يرجع لاختلاف ما ذكر البيضاوي من معاني لسرعة حسابه تعالى لأنه يوضح ما ذكره البيضاوي . وسنذكر هنا بعد هذه الآية آية المائدة باعتبار أنها من المجاز وإن اختلفت في نوع العلاقة حتى يمكن معرفة أن اختلاف العلاقة راجع لاختلاف المعنى الذي فسرت به كل آية ، وأما آية آل عمران فسنذكرها مع الكناية .

(٢) والعلاقة الحالية كما هو واضح من كلامه ــ هنا ، وذكر المرتضى أن في سرعة الحساب وجوها : ١ ــ أن يكون المعنى أنه سريع المجازاة وأن وقت الجزاء قريب وإنما جاز أن يعبر عن الجزاء بالحساب لأن ما يجازى به العبد هو كفء لفعله ولمقداره فهو حساب إذا كان مماثلا مكافئا ــ ٢ ــ أن يكون المراد محاسبة الخلق جميعا في أوقات يسيرة ــ٣ــ ما قيل من أنه سريع العلم بكل محسوب، وإنما سمي العلم حسابا لأن الحساب إنما يراد به العلم ، وهذا ضعيف ــ ٤ ــ أنه تعالى سريع القبول لدعاء عباده والإجابة لهم في وقت واحد مع اختلاف السؤالات ، أمالي المرتضى جـ ١ ص ٣٩٠ ، وانظر البحر المحيط جـ ٢ ص ١٠٧ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٢٦٤ .

(٤) الآية ٤ سورة المائدة ، وحاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٢٦٨ .

قال الشهاب مبينا وجهاً آخر للمجاز في هذه الآية غير ما ذكره فيما سبقها هنا قوله فيؤاخذكم .. إشارة إلى أن سرعة الحساب مجاز عن المؤاخذة على جميع الأعمال[١] حقيرها وجليلها لأن من سرع عليه الحساب وسهل يحاسب على كل شيء ، ومن صعب عليه قد يحاسب على ما يهمه ويترك غيره .

في قوله تعالى « وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله »[٢] قال البيضاوي (يعني الجنة)

وقال الشهاب : جعل الرحمة بمعنى الجنة من التعبير بالحال عن المحل والظرفية حقيقة ، أو بمعنى الثواب فالظرفية مجازية كما هي في نعيم وعيش رغد[٣] إشارة إلى كثرته وشموله له شمول الظرف .

وأما الرحمة التي هي صفة ذاتية فلا يصح فيها الظرفية .

---

(١) قال أبو حيان : هذا وعيد بيوم القيامة أو أنه لا يحتـــاج إلى مجادلة عد بل يحاسبهم دفعة واحدة . البحر المحيط : ج ٢ ص ٤٣١ ، و ج ٢ ص ١٠٧ .

(٢) الآية ١٠٧ سورة آل عمران .

(٣) وذلك بأن يكون هنا استعارة تبعية في الظرف « في » ، وقال الزمخشري المراد : ففي نعمته وهي الثواب المخلد ، وقال أبو حيـــــان : جعلهم مستقرين في الرحمة ، فالرحمة ظرف لهم . الكشاف : ج ١ ص ٤٥٤ والبحر المحيط : ج ٣ ص ٢٦ .

ويدل على هذا التفسير مقابلتها بالعذاب ومقارنتها للخلود [١] ، وهذا مجاز لنكتته ما ذكره . [٢]

في قوله تعالى « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » [٣] قال البيضاوى وقيل المراد بالصلاة مواضعها ..

قال الشهاب : فهو مجاز من ذكر الحال وإرادة المحل [٤] بقرينة قوله « إلا عابرى سبيل » فانه يدل عليه بحسب الظاهر .

---

(١) قال البناني : وفي الأطول أن التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها ، تجريد البناني : ج ٢ ص ١٦٧ . — وفي مواهب الفتاح : والرحمة في الأصل الرقة والحنان ، والمراد بها في جانب الله تعالى لازمها الذى هو الأنعام واستعمل في الجنة لحلوله على اهل الجنة فيها ، ثم ان الانعام امر اعتبارى اذ هو عبارة عن تعلق القدرة بايجاد المنعم به واعطائه للمنعم عليه وليس حالا في الجنة حقيقة وانما الحال بها حقيقة متعلقة فهذا مجاز مرسل عن مجاز ضمنى وهو ارادة النعم به بالانعام الذى هو الرحمة ، وفي التجريد أن فيها تجوزا على تجوز أيضا ، مواهب الفتاح : ج ٤ ص ٤١ وتجريد البناني : ج ٢ ص ١٦٨ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٥٥ .

(٣) سورة النساء الآية ٤٣ .

(٤) قال الزمخشرى المراد مواضعها وهى المساجد وقيل هو سكر النعاس وغلبة النوم ، الكشاف : ج ١ ص ٥٢٨ — وقال أبو حيان وقيل هو على حذف مضاف أى لاتقربوا مواضع الصلاة ، البحر المحيط : ج ٣ ص ٢٥٥ .

وقال الشهاب تعقيباً على قول البيضاوى أن المراد بعابرى السبيل المجتازين فيها قال : على أنه مجاز أو بتقدير مضاف ، وربما يرشحه أنه قيل لا تقربوا مع أن لا تصلوا أخصر ؛ لأن حقيقة القرب والبعد في المكان وليس من استعمال لفظ الصلاة في حقيقته ومجازه والموجب للعدول عن الظاهر توهم لزوم جواز الصلاة جنباً حال كونه عابر سبيل لأنه مستثنى من النهى لفظيا بالاتصال وليس بلازم لوجوب الحكم بأن المراد جوازها حال كونه عابر سبيل أى مسافرا بالتيمم (١)

فى قوله تعالى « ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين »(٢) قال البيضاوى (أى موضع فتنة).

وقال الشهاب : أى موضع عذاب لهم بأن تسلطهم علينا فيعذبونا . وقيل الفتنة بمعنى المفتون وهو المراد بموضع الفتنة مجازاً (٣)

فى قوله تعالى « وما ذرأ لكم فى الأرض مختلفاً ألوانه »(٤) قال البيضاوى (أى أصنافه فإنها تتخالف باللون غالباً)

وقال الشهاب : قوله أصنافه .. إشارة إلى أنه مجاز عما ذكر (٥) .

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ١٣٩ ، ١٤١ .
(٢) سورة يونس الآية ٨٥ .
(٣) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٥٤ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٥ ص ١٨٥ والكشاف : جـ ٢ ص ٢٤٩ .
(٤) سورة النحل الآية ١٣ .
(٥) يعنى أن اللون حال فى الصنف فاطلق عليه بعلاقة الحالية . وذكر الزمخشرى أن المراد ما خلق فيها من حيوان وشجر وثمر مختلف الهيئات والمناظر ، الكشاف : جـ ٢ ص ٤٠٤ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٥ ص ٤٧٩ .

كما يقال : ألوان الطعام ، وهو مجاز معروف فى العربية [١]

فى قوله تعالى « لهدمت صوامع وبيع وصلوات » [٢] قال البيضاوى (كنائس اليهود سميت بها لأنها يصلى فيها)

قال الشهاب ، فهو جمع صلاة سمى بها محلها مجازاً [٣]

فى قوله تعالى « ولما ورد ماء مدين » [٤] قال البيضاوى (وصل إليه وهو بئر يستقون منها) .

قال الشهاب : هذا إشارة إلى أن المراد بالماء محله مجازاً [٥]

فى قوله تعالى « فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيدخلهم ربهم فى رحمته » [٦]

قال البيضاوى (الرحمة التى من جملتها الجنة)

وقال الشهاب : خالف الزمخشرى [٧] فى تفسير الرحمة بالجنة على أنهم تجوزوا [٨] بها عنها فالظرفية على ظاهرها ، وأما على ما ذكره المصنف فهى

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٣١٧ .

(٢) سورة الحج الآية : ٤٠ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٣٠٠ ، وانظر الكشاف : جـ ٣ ص ١٦ ، والبحر المحيط : جـ ٦ ص ٣٧٥ .

(٤) سورة القصص الآية ٢٣ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٦٦ .

(٦) سورة الجاثية الآية ٣٠ .

(٧) انظر الكشاف : جـ ٣ ص ٥١٣ ، هذا وقال أبو حيان : المراد بالرحمة الثواب الذى أعد له ، البحر المحيط : جـ ٨ ص ٥١ .

(٨) يعنى سميت الجنة رحمة باعتبارها محلا للرحمة كما سبق .

عامة شاملة لها ولغيرها ، والجنة فى نفسها رحمة لكن يكون فى ظرفية الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز بلا قرينة ، فما فى الكشاف أحسن (١).

فى قوله تعالى « أم عندهم الغيب »(٢) قال البيضاوى (أى اللوح أو المغيبات)

وقال الشهاب : أطلق الغيب على اللوح مجازا لأنه محل لصور المغيبات والقرينة قوله « فهم يكتبون »(٣)

فى قوله تعالى « والضحى »(٤) قال البيضاوى (ووقت ارتفاع الشمس وتخصيصه لأن النهار يقوى فيه ، أو لأن فيه كلم موسى ربه)

يوضح الشهاب المجاز هنا فيقول : تقدم فى سورة الشمس تفسير الضحى بالضوء ، وارتفاع النهار ارتفاعا عاليا ، وارتفاع النهار بارتفاع شمسه .

وما ذكره المصنف على أنه أريد الارتفاع ، وقدر فيه مضاف لوقوعه فى مقابلة الليل ، أو على أنه تجوز عن الوقت بما وقع فيه بعلاقة الحلول وهو مجاز مشهور .

ولم يقل وقت ضوء الشمس حين أشرقت وألقت شعاعها . والمآل

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٣٢ .
(٢) سورة القلم الآية ٤٧ ، وحاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٣٣ .
(٣) لأن الكتابة لا تكون فى الغيب نفسه وانما فى اللوح .
(٤) سورة الضحى الآية ١ .

واحد وإن قيل أنه أنسب - لأن الضوء ليس له وقت مختص بخلاف الارتفاع تقدير .(١)

في قوله تعالى « والزيتون » (٢) قال البيضاوى (وقيل المراد بهما جبلان من الأرض المقدسة أو مسجدا دمشق وبيت المقدس أو البلدان)

قال الشهاب : قوله والمراد بهما ، إشارة إلى أنه على تقدير مضاف أو تجوز ، قوله أو مسجدا .. الخ لعل إطلاقه عليهما لأن فيهما شجراً من جنسهما ، وقوله أو البلدان .. يعني دمشق وبيت المقدس فالتعريف عهدى وهذا قول كعب ، وهو مجاز من تسمية المحل باسم الحال فيه(٣)

ومما ذكره الشهاب في هذه العلاقة من غير القرآن الكريم ما فسر به معنى الكتاب - بتشديد التاء - يقول : أصله جمع كاتب مثل كتيبة فأطلق على محله مجازا للمجاورة وليس موضوعا له ابتداء كما قيل(٤)

٩ - ما جاء من الآيات الكريمة على علاقة الآلية :

في قوله تعالى « والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون »(٥)

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٣٧٠ .
(٢) سورة التين الآية ١ .
(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٣٧٠ ، وانظر الكشاف جـ٤ ص ٢٦٨
(٤) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ١٥٣ .
(٥) سورة البقرة الآية ١٦٤ .

قال البيضاوى (أى يتفكرون فيها وينظرون بعيون عقولهم) .
قال الشهاب . يعنى المراد بالعقل هنا ـ بقرينة المقام ـ التفكر(١) .
فى هذه الآيات وتدبرها ، وعيون العقول استعارة مكنية(٢) .

١٠ ـ ماجاء من الآيات على علاقة المجاورة * :

فى قوله تعالى : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى(٣) » يقول البيضاوى (قرئ واتخذوا بلفظ الماضى عطفاً على جعلنا ، أى واتخذ الناس مقامه الموسوم به يعنى الكعبة قبلة يصلون إليها)

قال الشهاب : قوله مقامه الموسوم به : أى المعروف به فالمقام مجاز من المحل(٤) المنسوب إليه ، وكذا المصلى بمعنى القبلة مجاز عن المحل الذى يتوجه إليه فى الصلاة بعلاقة القرب والمجاورة(٥) .

---

(١) وذلك لأن العقل آله التفكر .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٢٦٣ ، وقال صاحب مواهب الفتاح عن صحة علاقة الآلية : ولا يخفى أن الانتقال من الآلة الى ما هى آلة له صحيح فصح التجوز ، مواهب الفتاح : جـ ٤ ص ٤٣ .

* يقول المرتضى : ومن شأن العرب أن تسمى الشيء باسم ما يقاربه ويصاحبه ويشتد اختصاصه وتعلقه به اذا انكشف المعنى وأمن الايهام ، وذلك قولهم للبعير الذى يحمل المزادة راوية فسموا البعير باسم ما يحمل امالى المرتضى : جـ ٢ ص ١٤٧ .

(٣) سورة البقرة الآية ١٢٥ .

(٤) والعلاقة الحالية كما سبق .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٢٣٧ .

في قوله تعالى : « ويؤت من لدنه أجراً عظيماً[١] » . قال البيضاوى (ويعط صاحبها من عنده على سبيل التفضل زائداً على ما وعد في مقابلة العمل ، وإنما سماه أجراً لأنه تابع للأجر مزيد عليه) .

قال الشهاب : ومحصل تفسيره أن الأجر مجاز عن التفضل[٢] لأنه لما قال يضاعفها والمضاعفة في الأجر توجب حمل هذا على معنى زائد على الأجر وهو التفضل ولذا قرن معه من لدنه .

وهذا القول يقتضي تقدير الثواب وأنه بالاستحقاق لا بالتفضل ، وتسميته بالأجر تسمية له باسم مجاوره[٣] .

في قوله تعالى : « حتى إذا بلغ بين السدين[٤] » قال البيضاوى (بين الجبلين المبنى سده ، وقيل جبلان منيفان في آخر الشمال في منقطع أرض الترك من ورائهما يأجوج ومأجوج[٥]) .

قال الشهاب : قوله بين الجبلين المبنى بينهما سده ، أى سد ذى القرنين فاطلاق السد على الجبل لأنه سد في الجملة .

---

(١) سورة النساء الآية ٤٠ .

(٢) وقال الزمخشرى : سماه أجرا لأنه تابع للأجر لا يثبت الا بثباته وقال ابن مسعود وابن جبير الأجر هنا الجنة ، وقيل لاحد له ولا عد ، الكشاف : جـ ١ ص ٥٢٧ ، والبحر المحيط : جـ ٣ ص ٢٥٢ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ١٣٧ .

(٤) سورة الكهف الآية ٩٣ .

(٥) انظر البحر المحيط : ٦ ص ١٦٣ .

وفي القاموس : والسد الجبل الحاجز ، أو لكونه ملاصقاً للسد فهو مجاز بعلاقة المجاورة (١).

في قوله تعالى : « ثم محلها إلى البيت العتيق (٢) » . قال الشهاب البيت مجاز بعلاقة المجاورة عما قرب منه (٣) لأنها لا تنتهي إلى البيت العتيق نفسه (٤) .

ومما ذكره الشهاب في هذه العلاقة من غير القرآن الكريم عند قول الشاعر :

وخيل قد دلفت لها بخيل   تحية بينهم ضرب وجيع

قوله : الخيل معروفة ويتجوز بها عن الفرسان كثيراً ، وفي الحديث يا خيل الله اركبي ، والمراد هنا المعنى المجازي .

---

(١) يعني سمي الجبل سد المجاورته للسد ، حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ١٣٤ .

(٢) سورة الحج الآية ٣٣ .

(٣) وقال الزمخشري : المراد نحرها في الحرم الذي هو في حكم البيت ، ومثل هذا في الاتساع بلغنا البلد وانما شارفتموه واتصل مسيركم بحدوده ، الكشاف : جـ ٣ ص ١٤ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٦ ص ٣٦٨ ـ هذا ، وذكر العز بن عبد السلام : أنه تجوز بالبيت عن الحرم كله اذ لا يجوز النحر فيما اتصل بالبيت من المسجد المحيط به (يعني العلاقة الجزئية) ثم ذكر وجهاً آخر فقال : ويجوز ان يكون من مجاز الحذف وتقديره : ثم محل نحرها الى حرم البيت العتيق ، وكذلك قوله (ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام) أي في حرمه. الاشارة الى الايجاز ص٦٨

(٤) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٢٩٧ .

وإضافة التحية للبيتين توسعاً أى ما يقع بينهم من التحية ، ويحتمل أن يكون البين بمعنى الفراق يجعل الضرب بمنزلة السلام الوداع بينهم وهو حسن[١] .

ما جاء من الآيات الكريمة صالحاً لعلاقة المجاورة وغيرها :

(أ) المجاورة أو الحذف :

فى قوله تعالى « أيتها العير إنكم لسارقون[٢] » .

قال البيضاوى (العير القافلة وهو اسم الإبل التى عليها الأحمال فقيل لأصحابها كقوله عليه الصلاة والسلام (ياخيل اركبى) .

قال الشهاب : هو من أحسن المجاز وألطفه كما فى الآية ، والخيل فى الأصل الأفراس ويستعمل للفرسان .

وفى الآية والحديث مجاز أو تقدير[٣] لكن فى الآية نظر إلى المعنى

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٦١ .

(٢) سورة يوسف الآية ٧٠ وحاشية الشهاب جـ ٥ ص ١٩٤ .

(٣) والآية عند أبى حيان من مجاز الحذف أو من اطلاق العير على القافلة أو الرفقة . البحر المحيط : جـ ٥ ص ٣٢٦ ، ٣٢٩ ـ وقال العز ابن عبدالسلام ليس حذف المضاف من المجاز لان المجاز استعمال اللفظ فى غير ما وضع له اولا والكلمة المحذوفة ليست كذلك وانما التجوز فى أن ينسب الى المضاف اليه ما كان منسوبا الى المضاف كقوله تعالى « واسأل القرية التى كنا فيها والعير » فنسبة السؤال الى القرية والعير هو التجوز لأن السؤال موضوع لمن يفهمه فاستعماله فى الجمادات استعمال اللفظ فى غير موضعه،فكونهما مسؤلين من جهة اللفظ دون المعنى هو المجاز،وصحح هنا=

المراد بقوله « إنكم لسارقون » ولم ينظر إليه فى الحديث إلا نيل اركبى دون اركبوا .

وفى قوله تعالى : « واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها[(١)] » .

قال البيضاوى (أى وأصحاب العير التى توجهنا فيهم وكنا معهم) .

قال الشهاب : يحتمل تقدير المضاف[(٢)] وجعله مجازاً كما مر فى

= المجاز ما بين أهل القرية واصحاب العير من ملازمتهما ، الاشارة الى الايجاز ص ١٤ ، هذا ، وذكر السيوطى ان المشهور فى الحذف كونه من المجاز وانكره بعضهم لأنه ليس من استعمال اللفظ فى غير موضعه ، وقال ابن عطية : حذف المضاف هو عين المجاز ومعظمه وليس كل حذف مجازا ، وقال القرافى : الحذف اربعة انواع ، وليس من المجاز الا القسم الذى يتوقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الاسناد نحو (واسأل القرية) أى اهلها اذ لا يصح اسناد السؤال اليها ، وقال الزنجانى : انما يكون الحذف مجازا اذا تغير حكم فاما اذا لم يتغير كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة فليس مجازا اذ لم يتغير حكم ما بقى من الكلام ، الاتقان جـ ٣ ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، وانظر اسرار البلاغة ص ٣٢٣ ، وبغية الايضاح جـ ٣ ص ١٦٩ ، والمطول ص ٤٠٥ .

(١) سورة يوسف الآية ٨٢ .

(٢) قال أبو حيان : الظاهر أن ذلك على اضمار أهـل الا ان اريد بالعير القافلة فلا اضمار فى قوله (والعير) ، وقالت فرقة بل أحالوه على سؤال البهائم حقيقة ولا يبعد أن يخبروه بالحقيقة ، وحذف المضاف هو قول الجمهور ، وقال ابن عطيه هذا مجاز ، وعن بعض المتكلمين انه من الحذف وليس من المجاز ، وفى المحصول للرازى ن الاضمار والمجاز متباينان ليس احدهما قسما من الآخر ، البحر المحيط : جـ ٥ ص ٣٣٧ .

فأخبل الله اركبى ، وقيل إنه رجح المجاز هناك لاقتضاء النـداء له ورجح هنا التقدير [١].

(ب) المجاورة أو اللزوم :

فى قوله تعـالى : « إن فى صدورهم إلا كبر [٢] » . قال البيضاوى (أى إلا تـكبر عن الحق وتعظم عن التفـكر والتعلم ، أو إرادة الرياسة ، أو أن النبوة والملك لا يكون إلا لهم) .

قال الشهاب : قوله إن فى صدورهم ، أى فى قلوبهم فأطلقت عليها للمجاورة والملابسة [٣] ، وقوله أو إرادة الرياسة ، تفسير لـكبر معطوف على قوله تـكبر فيكون مجازاً عنه لـما بينهما من التلازم [٤] .

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٢٠١ .

(٢) سورة غافر الآية ٥٦ .

(٣) المعروف ان التعبير بالصدر عن القلب من المجاز بعلاقة المحلية ولكنه يذكر احيانا علاقة المجاورة بدلا عن ذلك فى بعض المواضع كما هنا هذا والآية عند العز بن عبد السلام من مجاز اللزوم من النوع السابع فى هذا المجاز وهو التعبير بالمحل عن الحال لأن المراد مافى قلوبهم الا طلب كبر او ارادة كبر ، الاشارة الى الايجاز : ص ٨٢

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٣٧٨ ، وانظر الكشاف : جـ٣ ص٣٤٢

١١ — ما جاء من الآيات الكريمة من إطلاق اسم الملزوم على اللازم (١)

فى قوله تعالى « وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله » (٢)

قال البيضاوى (الخشية مجاز عن الانقياد)

وقال الشهاب مبينا نوع المجاز هنا : إطلاقا لاسم الملزوم على اللازم وحينئذ فالظاهر تعلق (من خشية الله) بالأفعال السابقة ، ولم يحملها على الحقيقة باعتبار خلق العقل والحياة فى الحجارة (٣)

---

(١) هذه من العلاقات التى زادها البلغاء بعد الخطيب ، وفى عروس الأفراح انها تدخل فى اطلاق المسبب على السبب ، شروح التلخيص جـ ٤ ص ٤٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٧٤ ، وحاشية الشهاب : جـ ٢ ص ١٨٧ .

(٣) ذكر ابن حزم أن القائل بأن للحجارة عقلا ابن خويز منداد ، ويقول ردا عليه : ولعل تمييزه يقرب من تمييزها ، واضاف قوله التمييز ليس فى الحجارة ولذا يجب أن لاتسمى مميزة وانما المراد : تصريفه لها كيف يشاء اذ الخشية المعهودة هى الخوف والحجارة خالية من ذلك ، الاحكام فى اصول الأحكام لابن حزم جـ ٤ ص ٤١٩ — وقال أبو حيان : قال قوم الخشية هنا حقيقة ، وذهب قوم الى أن الخشية من مجاز الاستعارة أى من رأى الحجر مترديا من علو تخيل فيه الخشية فاستعار الخشية كناية عن الانقياد لأمر الله فمن يراها يظن أن ذلك الانفعال السريع هو مخافة خشية الله ، واختار ابن عطية أن الله يخلق للحجارة قدرا ما من الارادة تقع به الخشية والحركة ، البحر المحيط جـ ١ ص ٢٦٧ وانظر تلخيص البيان ص ١١٦ والكشاف : جـ ١ ص ٢٩١ .

في قوله تعالى « إن الله يرزق من يشاء بغير حساب »[1] قال البيضاوي (أي بغير تقدير لكثرته أو بغير استحقاق تفضلا)

وقال الشهاب : قوله أو بغير استحقاق . . . فهو مجاز لأنه لو كان بالاستحقاق لكان كل رزق في مقابلة عمل فيستلزم الحساب بمعنى التعداد[2]

في قوله تعالى « ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة »[3] قال البيضاوي (يأت بالذي غله يحمله على عنقه كما جاء في الحديث ، أو بما احتمل من وباله وإثمه) .

قال الشهاب : على الأول الإتيان ظاهر وقوله أو بما احتمل من وباله الإتيان به على هذا مجاز عن الإتيان بإثمه تعبيرا بما غل عما لزمه من الإثم مجازا[4]

---

(١) سورة آل عمران الآية ٣٧ ، ومثلها الآية ٢٧ وكذا الآية ٢١٢ من سورة البقرة .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٢٤ ، وانظر البحر المحيط : ج ٢ ج ١٣١ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٦١ ، وحاشية الشهاب : ج٣ ص ٧٧ .

(٤) قال أبو حيان : وقال الكلبي ، يمثل له ذلك الشيء الذي غله في النار ثم يقال له انزل فخذه ، وقيل يأتي حاملا إثم ما غل ، وقيل يؤخذ من حسناته عوض ما غل . البحر المحيط : ج ٣ ص ١٠٦ .

وكذا قوله « ثم توفى كل نفس ما كسبت » فانه عبارة عن جزائه[١]

فى قوله تعالى « ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم »[٢]

قال الشهاب : البشارة الخبر السار ، والاستبشار طلبها ، والمعنى هنا على السرور بما علموا من حالهم فاستعمل فى لازم معناه[٣]

فى قوله تعالى « وسيصلون سعيرا »[٤] قال البيضاوى (سيدخلون ناراً وأى نار)

وقال الشهاب : هذا بيان المعنى المراد منه وحقيقته ما أشار إليه بعد. وأصل الصلى القرب من النار فاستعمل فى لازم معناه[٥]

فى قوله تعالى « فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم »[٦] قال البيضاوى (طردناهم من رحمتنا أو مسخناهم أو ضربنا عليهم الجزية)

قال الشهاب : حقيقة اللعن فى اللغة الطرد والابعاد ، فاستعماله فى

---

(١) قال الزمخشرى : فان قلت : هلا قيل ثم يوفى ما كسب ليتصل بما قبله ؟ قلت : جيء بعام دخل تحته كل كاسب من الغال وغيره فاتصل به من حيث المعنى وهو أبلغ وأثبت لأنه اذا علم الغال ان كل كاسب خير او شرا مجــــزى علم انه غير مختلف من بينهم مــع عظم ما اكتســــب ، الكشاف : جـ ١ ص ٤٧٦ .

(٢) سورة آل عمران الآية ١٧٠ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٨١ .

(٤) سورة النساء الآية ١٠ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ١١٠ .

(٦) سورة المائدة الآية ١٣ .

المتنبين الآخرين [١] مجاز باستعماله فى لازم معناه وهو الحقارة بما ذكر لكنه لا قرينة فى الكلام عليه [٢]

فى قوله تعالى « وما تأتيهم من آية من آيات ربهم » [٣] قال البيضاوى (أى وما يظهر لهم دليل قط من الأدلة أو معجزة من المعجزات « إلا كانوا عنها معرضين » أى تاركين للنظر فيه غير ملتفتين إليه)

وقال الشهاب : قوله أى وما يظهر لهم .. لما كان الإتيان والمجىء يوصف به الاجسام فسره بيظهر استعمالا له فى لازم معناه مجازا لا كناية كما قيل .

وقوله : تاركين للنظر .. لما كان حقيقة الاعراض فى العنق وصرف الوجه عن شىء من المحسوسات فسره هنا بترك النظر فى الدليل والاعتناء به مجازا ، ولما كان المشهور فى هذا المجاز عدم الالتفات أردفه به .

وقيل : فسر الاعراض عن الدليل بترك النظر فيه ثم قيده بعدم الالتفات إليه إشارة إلى أنه لا قدح فيه للتقليد لأن المقلد بتقليده المجتهد ملتفت إلى دليله ، ولا يخفى بعده ونبو المقام عنه [٤]

---

(١) يعنى فى المسخ وضرب الجزية .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٢٢٥ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٣ ص ٤٤٥ .

(٣) سورة الأنعام الآية ٤ ، وقال أبو حيان : الآية الصالحة على وحدانية الله وقيل الرسالة ، وقيل القرآن ، ومعنى معرضين عنها ، اى عن سماعها او قبولها والاعراض مجاز اذ حقيقته فى الأجسام ، البحر المحيط جـ ٤ ص ٧٤ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٣٠ .

في قوله تعالى « قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم »[١]

قال البيضاوى (أى أصمكم وأعماكم) وقال الشهاب : يعني أن أخذهما مجاز عن الصم والعمى[٢] لأنه لازم له[٣]

في قوله تعالى « أم من يملك السمع والأبصار »[٤] قال البيضاوى (أم من يستطيع خلقهما وتسويتهما أو من يحفظهما من الآفات[٥] مع كثرتها

قال الشهاب : حقيقة الملك معروفة ويلزمها الاستطاعة لأن المالك لشيء يستطيع التصرف فيه والحفظ والحماية ولذلك تجوز به عن كل منهما وقد تفسر أيضا بالتصرف إذهابا وإبقاء.[٦]

في قوله تعالى « بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله »[٧]

قال البيضاوى (ولم يقفوا بعد على تأويله ولم تبلغ أذهانهم معانيه أو لم يأتهم بعد تأويل ما فيه من الاخبار بالغيوب حتى يتبين لهم أنه صدق أم كذب)

---

(١) سورة الأنعام الآية ٤٦

(٢) قال الشريف الرضي : المراد بالأخذ هنا ابطال حواسهم واذا بطلت فكأنها أخذت منهم وغيبت عنهم ، تلخيص البيان : ص ١٣٦ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٦٣ .

(٤) سورة يونس الآية ٣١ .

(٥) ما ذكره البيضاوى هو ما في الكشاف ، وانتقده أبو حيان بأنه لا يظهر هذان الوجهان اللذان ذكرهما من لفظ أم من يملك .. البحر المحيط جـ ٥ ص ١٥٤ .

(٦) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٢٥ .

(٧) سورة يونس الآية ٣٩ .

وقال الشهاب : قوله لم تبلغ أذهانهم معانيه .. أشار به إلى أن للتأويل معنيين : أحدهما معانى الكلام الوضعية والعقلية ، وبيان ذلك يسمى تأويلا وهو نوع من التفسير .

والثانى : وقوع مدلوله وهو عاقبته وما يؤول إليه وذكر بعضهم أن هذا هو حقيقة معناه اللغوى .

فإن كان تأويله معناه الاول فاتيانه معرفته والوقوف عليه مجازا باستعماله فى لازم معناه .

وإن كان تأويله وقوع مدلوله الذى أخبر بغيبه فاتيانه مجاز عن تبيينه وانكشافه [1]

فى قوله تعالى « ثم الله شهيد على ما يفعلون » [2]
قال البيضاوى (أى مجاز عليه ، ذكر الشهادة وأراد نتيجتها ومقتضاها ولذلك رتبها على الرجوع بثم) .

وقال الشهاب : يعنى أن شهادة الله على الخلق بكونه رقيبا عليهم وحافظا لما هم عليه أمر دائم فى الدارين وثم تقتضى حدوثه فإذا جعلت

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٣٦ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٥ ص ١٥٨ .

(٢) سورة يونس الآية ٤٦ .

مجازا عن لازمها لأن اطلاعه تعالى على أعمالهم القبيحة مستلزم للجزاء والعقاب[١]

وثم للترتيب والتراخي ، وقيل إنه تراخ رتبي حينئذ أو ذكري ولم يلتفت إليهما الا نحف لقلة الربط فيهما وكذلك فيما ذكر[٢]

في قوله تعالى « ويا قوم من ينصرني من الله إن طردتهم »[٣]

قال البيضاوي (أي من يدفع انتقامه) ؟

وقال الشهاب : يعني النصرة هنا مجاز عن لازم معناها وهو دفع الضرر إذ معناها الحقيقي غير صحيح هنا .[٤]

في قوله تعالى : « إن الله يدافع عن الذين آمنوا »[٥] قال البيضاوي : (أي يبالغ في الدفع مبالغة من يغالب فيه) .

وقال الشهاب : هذا إشارة إلى أن صيغة المفاعلة مستعارة للمبالغة

---

(١) وذكر أبو حيان وجها آخر وهو انه يجوز أن يكون المعنى أنه تعالى مؤد شهادته على العالمين يوم القيامة حتى تنطق جلودهم وألسنتهم وأيديهم وأرجلهم شاهدة عليهم . البحر المحيط : جـ ٥ ص ١٦٤ .

وقال العز : اذا وصف البارى بشيء لم يجز أن يوصف بحقيقته لأنه نقص وصف بمجاوزه . الاشارة الى الايجاز : ص ١٣٧ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٣٤ .

(٣) سورة هود الآية ٣٠ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٩٢ ، وذكر أبو حيان أن الاستفهام معناه لا ناصر لي من عقاب الله . البحر المحيط : جـ ٥ ص ٢١٨ .

(٥) سورة الحج الآية ٣٨ .

أو مجاز عن لازمها لأن من يغالب يجتهد كل الاجتهاد[١] .

فى قوله تعالى « وهو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام »[٢]

قال البيضاوى (أى خلقهما وما فيهما أو ما فى جهة العلو والسفل).

قال الشهاب : قوله أى خلقهما وما فيهما . الظاهر أنه إشارة إلى تقدير ذلك لأنه الثابت أنه خلقهما وما فيهما فى تلك المدة وإما أن يقدر أو يجعل السموات مجازاً بمعنى علويات فيشملها وما فيها ويجعل الأرض بمعنى السفليات[٣] فيشملها وما فيها من غير تقدير[٤] .

وفى قوله تعالى « قل أئنكم لتكفرون بالذى خلق الأرض فى يومين[٥] » .

قال البيضاوى فى أحد الوجوه (ولعل المراد من الأرض ما فى جهة السفل) .

وقال الشهاب : وذلك تجوز باستعماله فى لازم معناه[٦] .

فى قوله تعالى « ما ينظر هؤلاء إلا صيحة واحدة ما لها من فواق »[٧]

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ٢٩٩ ، وقال أبو حيان : لم يذكر تعالى ما يدفعه عنهم ليكون أفخم وأعظم وأعم . البحر المحيط : ج٦ ص ٢٧٣

(٢) سورة هود الآية ٧

(٣) والعلاقة اللزومية كما سيذكر ذلك فى الآية ٩ من سورة فصلت

(٤) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٧٣ .

(٥) سورة فصلت الآية ٦

(٦) حاشية الشهاب : ج ٧ ص ٣٨٩ .

(٧) سورة ص الآية ١٥ .

قال البيضاوى (أى ما لها من توقف مقدار فواق وهو ما بين الحلبتين أو رجوع وترداد فإنه فيه يرجع اللبن إلى الضرع) .

وقال الشهاب : قوله من توقف مقدار فواق ... فهو إما بحذف مضافين أو فواق مجاز مرسل بذكر الملزوم وإرادة اللازم كما إذا كان بمعنى الرجوع .

والترداد — بفتح التاء — بمعنى الرد والصرف أو بمعنى التكرار من قولهم رد الفعل إذا كرره ومنه التردد على الناس ، وقوله فإنه ... بيان المناسبة المصححة للتجوز به عما ذكر (١)

في قوله تعالى : « وإنه لكتاب عزيز »(٢) قال البيضاوى (كثير النفع عديم النظير ، أو منيع لا يتأتى إبطاله)

وقال الشهاب : قوله كثير النفع ... العز حالة مانعة للإنسان عن أن يغلب كما قاله الراغب (٣) فإطلاقه على عديم النظير مجاز مشهور يقال هو عزيز أى لا يوجد مثله وكذا كونه منيعاً .

وأما كونه كثير النفع فهو مجاز أيضاً لأنه إنما يعز الشيء لنفاسته وهي بكثرة المنافع فيه ، وعدم نظيره لإعجازه (٤)

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٧ ص ٣٠٢ ، وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ٣٨٧ .

(٢) سورة فصلت — الآية ٤١ ، وحاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤٠٢ .

(٣) المفردات في غريب القرآن ص ٣٣٧ ، وفي الكشاف : أنه منيع محمى ، الكشاف جـ ٣ ص ٤٥٥ ، وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ٥٠٦ ،

(٤) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤٠٧ ، وانظر الكشاف جـ ٣ ص ٤٥٨

في قوله تعالى « أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد »[١]

قال البيضاوي (المعنى أو لم يكفك أنه تعالى على كل شيء شهيد محقق له فيحقق أمرك بإظهار الآيات الموعودة)

وقال الشهاب: قوله محقق ... الخ تفسير الشهيد على أنه من الشهادة فالمراد به لازمه أو من الشهود والاطلاع وهو مجاز عما ذكر أيضا[٢]

في قوله تعالى « جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم »[٣]

قال البيضاوي (تغطوا بها لئلا يروني كراهة النظر إلى من فرط كراهة دعوتي ، أو لئلا أعرفهم فأدعوهم ، والتعبير بصيغة الطلب للمبالغة)

قال الشهاب: قوله تغطوا ... بيان للمعنى المراد منه ، وقوله كراهة النظر ... الخ والفرط كراهتهم عموا بالستر آلة الأبصار وغيرها من البدن مبالغة في إظهار ذلك وقوله أي بالاستفعال وسين الطلب فكأنهم طلبوا الستر من ثيابهم المبالغة فيه ، أو لأن من يطلب شيئاً يبالغ فيه فأريد لازمه فالمبالغة بحسب الكيف والكم .

فلا يقال: الكراهة إنما تقتضي ستر عيونهم دون غيرهم .

وقوله: أو لئلا أعرفهم فأدعوهم ... أخره لضعفه فإنه قيل عليه: إنه يأباه ترتبه على قوله « كلما دعوتهم » الآية إلا أن يحمل مجازا عن إرادة الدعوة[٤] وهو تعكيس للأمر وتخريب للنظم[٥]

---

(١) سورة فصلت ـ الآية ٥٣ .
(٢) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤٠٧ .
(٣) سورة نوح ـ الآية ٧ .
(٤) فتكون العلاقة المسببية ، ولم يرتض ذلك كما ذكر .
(٥) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٢٥٠ .

في قوله تعالى « فمن يستمع الآن »[1]

قال الشهاب : في شرح التسهيل الآن معناه هذا القرب مجازا فيصح مع الماضي والمستقبل[2]

في قوله تعالى « إني أخاف عليكم عذاب يوم عظيم »[3]

قال البيضاوي: (أي هائل بسبب شرككم)

وقال الشهاب : يعني أن عظمه مجاز عن كونه مهولا لأنه لازم له ، وكون اليوم مهولا باعتبار هول ما فيه من العذاب[4] فالاسناد فيه مجازي ، ولا حاجة إلى جعله صفة العذاب والجر للجوار[5]

في قوله تعالى « أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى »[6]

قال البيضاوي : (لم يتعب ولم يعجز ، والمعنى : أن قدرته واجبة لا تنقص ولا تنقطع بالإيجاد أبد الآباد)

قال الشهاب : قوله والمعنى أن قدرته .. الخ فالمراد بكونها واجبة

---

(١) سورة الجن — الآية ٩ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٢٥٧ .

(٣) سورة الاحقاف — الآية ٢١ .

(٤) وهذا عند العز عبد السلام من مجاز اللزوم من وصف الزمان بصفة ما يشتمل عليه ويقع فيه ، وقال : وصف اليوم بالعظمة وهو صفة للعذاب الواقع فيه ، الاشارة الى الايجاز للعز : ص ٨٣ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٤ .

(٦) سورة الاحقاف — الآية ٣٣ .

أنها لازمة للذات غير منفكة عنها فما كان بالذات لا يتخلف فعدم العى والتعب مجاز عن عدم الانقطاع[١] والنقص[٢]

في قوله تعالى « وإن فاتكم شيء من أزواجكم »[٣]

قال البيضاوى (أى وإن سبقكم وانفلت منكم)

وقال الشهاب : يعنى المراد من الفوات مجازا لحوق النساء هاربة بدار الحرب من الأزواج[٤]

في قوله تعالى « إنا سنلقى عليك قولا ثقيلا »[٥]

قال البيضاوى (يعنى القرآن فانه لما فيه من التكاليف الشاقة ثقيل على المكلفين أو رصين لرزانة لفظه ومتانة معناه . أو ثقيل على المتأمل فيه لافتقاره إلى تصفية السر وتجريد للنظر ، أو ثقيل في الميزان)

قال الشهاب : قوله أو رصين لرزانة لفظه ... معطوف على قوله ثقيل وهو تفسير آخر له ، فمعنى كونه ثقيلا أنه لإحكام لفظه وقوة معانيه أطلق عليه ثقيل بمعنى راجح على ما عداه لفظاً ومعنى لأن الراجح من شأنه ذلك فتجوز به عنه .

---

(١) لأن التعب يلزمه الانقطاع والنقص ، عنينا وقال الزمخشرى : يقال عييت بالأمر اذا لم تعرف وجهه . الكشاف جـ ٣ ص ٥٢٨ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٨ .

(٣) سورة الممتحنة ــ الآية ١١ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ١٩٠ ، وانظر الكشاف جـ ٤ ص ٩٤

(٥) سورة المزمل ، الآية ٥ .

وقوله أو ثقيل على المتأمل(١) ... الخ فهو مجاز أيضاً عن المشقة كما في الوجه الأول ، وتصفية السر بمعنى الأخلاص وتوجيه القلب ، وقوله في الميزان ... عبارة عن كثرة ثواب قارئه فهو يجوز أيضا باستعماله في لازمه(٢)

في قوله تعالى « وجعلنا نومكم سباتاً »(٣) قال البيضاوى في وجه (أى قطعاً عن الاحساس والحركة استراحة لقوى الحيوانية وإزاحة لكلالها) وقال الشهاب : لما ذهب أكثر أهل اللغة إلى أن السبات النوم كما نقله في القاموس وغيره فيصير المعنى جعلنا نومكم نوماً ولا فائدة فيه احتاج إلى التأويل فأول بوجوه – كما ذكره الشريف المرتضى(٤) في الدرر – فقيل : إن معناه في الأصل القطع يقال سبت الشعر اذا حلقه وهو يرجع إلى معنى القطع وإن قال ابن الأنبارى أنه لم يسمع السبت بمعنى القطع – كما قاله زر فلما انقطعت الحواس القاهرة عن الادراك – وفي ذلك راحة لها – أريد

---

(١) وأضاف أبو حيان وجوها أخرى فقال : قال القرطبى : ثقيل على الكفار والمنافقين باعجازه ووعيده ، وقيل ثقله كناية عن بقائه على وجه الدهر لأن الثقيل من شأنه أن يبقى في مكانه . البحر المحيط ج ٨ ص ٣٦٢ .

(٢) حاشية الشهاب ج ٨ ص ٢٦٥ .

(٣) سورة النبأ – الآية ٩ .

(٤) امالى المرتضى : ج ١ ص ٣٣٧ – ٣٣٩ ، هـ . ، ومما ذكره المرتضى أيضا أن يكون المراد بذلك انا جعلنا نومكم سباتا ليس بموت لأن النائم قد يفقد من علومه أشياء كثيرة يفقدها الميت فاراد سبحانه أن يمتن علينا بأن جعل نومنا الذى تضاهى فيه بعض أحوالنا أحوال الميت ليس بموت على الحقيقة . وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤١١ .

بالسبات مجازا الاستراحة فلذا رد الشريف على ابن الأنبارى — فى قوله لم يسمع سبت بمعنى استراح — بأنه أريد الراحة اللازمة للنوم وقطع الاحساس كما أشار إليه المصنف[١].

فى قوله تعالى « قتل الإنسان ما أكفره »[٢] قال البيضاوى (دعاء عليه بأشنع الدعوات وتعجب من إفراطه فى الكفران ، وهو مع قصره يدل على سخط عظيم وذم بليغ) . . وقال الشهاب : قوله يدل ، أى هذا الكلام بجملته يدل بصدوره عن الله على غضبه العظيم وهو معنى قوله (قتل الانسان) لأنه تعالى لا يتصور منه الدعاء فأريد به لازمه[٣] وهو ما ذكر ، وقوله ذم بليغ . . أى فى غاية المبالغة وهو معنى قوله (ما أكفره) لأن التعجب أيضا لا يكون من الله كما مر فيكون تعجيباً لكل سامع[٤]

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٠٢ .

(٢) سورة عبس — الآية ١٧ .

(٣) وهذا عند العز بن عبد السلام : تجوز بالقتل عن الاهلاك واللعن ، وهو من مجاز التشبيه عنده اذ يقول : لما كان القتل هو غاية الهلاك شبه به اللعن والطرد ، الاشارة الى الايجاز ص ١١٢ ، وانظر البرهان للزركشى جـ ٤ ص ٢٦٩ .

(٤) وقال أبو حيان بذلك ايضا واضاف قوله : وقيل (ما) استفهام توقيف اى اى شئ جعله كافرا ؟ بمعنى لأى شئ يسوغ له أن يكفر . البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٢٩ ، كما ذكر السيوطى أن العجب من الله انكار الشئ وتعظيمه ، الاتقان : جـ ٣ ص ٢٣ — وجعل العز بن عبد السلام تعجيبه سبحانه وتعالى من مجاز التشبيه — وقد يكون التعجب من قبح المتعجب منه وقد يكون من حسنه — أو من مجاز التسبيب بمعنى أنه يعامل من تعجب منه بما يعامل به من أتى اليه قبيح مستغرب فى بابه ، الاشارة الى الايجاز ص ١٤٢ .

فيدل على مبالغة فى الكفران يتعجب منها كل واقف عليها ولم يسمع هذا قبل نزول القرآن .

وذكر الشهاب كلام صاحب الكشف فى هذا فقال : وقال بأن الدعاء ليس على حقيقته لامتناعه منه تعالى لأن منشأه العجز فالمراد به إظهار السخط باعتبار جزئه الأول[1] ، وشدة الذم باعتبار جزئه الثانى[2] .

وفى قوله تعالى « فى أى صورة ما شاء ركبك »[3] قال الشهاب : الاستفهام مجاز للتعجيب ومآله إلى أنه وضعك فى صورة عجيبة اقتضتها[4] مشيئته .

فى قوله تعالى « ألم يجدك يتيماً فآوى »[5] قال البيضاوى (يجدك من الوجود بمعنى العلم ويتيماً مفعوله الثانى أو المصادفة ويتيماً حال) .

قال الشهاب : قوله أو المصادفة . . معطوف على العلم وهو على هذا مجاز عن تعلق علمه به لأن المصادفة لا تصح فى حقه تعالى لأنها ملاقاة ما لم يكن فى علمه وتقديره كذا قيل .

وهو على الأول مجاز فإن أصل معنى وجدته أصبته على صفة ويلزمه العلم كما ذكره الرضى وهو يقتضى أن حقيقته المصادفة وأنه فى العلم مجاز وهو

---

(١) يعنى (قتل الانسان) .
(٢) يعنى (ما أكفره) ، حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٢٣ .
(٣) سورة الانفطار ـ الآية ٨ .
(٤) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٢٣ ، وانظر الكشاف جـ ٤ ص ٢٢٨
(٥) سورة الضحى ـ الآية ٦ .

مخالف لكلامهم هنا فتأمله [١].

ومما ذكره الشهاب تحت هذه العلاقة من غير القرآن الكريم قوله : صمم على الكفر بمعنى استمر عليه إلى موته ونقله لسجين سجين وحقيقة صمم مضى في السير فتجوز به عما ذكر للزومه له وليس من الصميم بمعنى الخالص [٢].

وفي استشهاد البيضاوي بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « اللهم أشدد وطأتك على مضر » يقول الشهاب : الوطأة المشي بشدة وهي مجاز عن الوقعة المزلة [٣].

وفي « سبحانك اللهم وبحمدك » يقول الشهاب : الواو في وبحمدك إما للحال وإما لعطف الجملة سواء قلنا إضافة الحمد إلى الفاعل والمراد لازمه مجازا وهو ما يوجب الحمد من التوفيق والهداية أو إلى المفعول ويكون معناه : سبحت ملتبسا بحمدي لك وقيل الواو زائدة [٤].

في قوله تعالى : « كيف تكفرون بالله » [٥] يقول الشهاب : كيف

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٧٢ .
(٢) حاشية الشهاب جـ ١ ص ٢٦٢ .
(٣) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٣٣٨ .
(٤) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ١٣٦ .
(٥) سورة البقرة ـ الآية ٢٨ . ويذكر السيد أن خروج الاستفهام عن حقيقته من قبيل المجاز المرسل ويبين العلاقة في التعجب بقوله : أن الاستفهام عن السبب يستلزم الجهل به المناسب للتعجب عن السبب لأنه كيفية نفسانية تابعة لادراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب =

فى الأصل للاستفهام عن الأحوال فيقال : كيف زيد ؟ أى على أى حال ؟ ويتجوز بها أيضاً عن التعجب[١] .

فى قوله تعالى : « أإنكم لتشهدون أن مع الله آلهة أخرى »[٢]. قال البيضاوى (تقرير لحالهم مع إنكار واستبعاد) . وقال الشهاب : جمع بين معانى الاستفهام وهى معان مجازية لا يجمع بينها ، وإن فى ذلك التجوز خفاء حتى قيل : إن لم يحم أحد حوله وأنه من أى أنواعه ؟ وقد حققه السيد قدس سره فى[٣] إلا أنه يقال : أنه يستعمل فى أحد هذه المعانى

= المطول ص ٢٣٥ . وقال أبو حيان : صحب الاستفهام هنا معنى التقرير والتوبيخ فخرج عن حقيقته ، وقيل : صحبه الانكار والتعجب ، أى أن من كان بهذه المثابة من القدرة الباهرة والتصرف التام لا يليق أن يكفر به والانكار بالهمزة انكار لذات الفعل وبكيف انكار لحاله ، وانكار حاله انكار للذاته لأن ذاته لا تخلو من حال يقع فيها فاستلزم انكار الحال انكار الذات بضرورة وهو أبلغ اذ يصير ذلك من باب الكناية حيث قصد انكار الحال والمقصود انكار وقوع ذات الكفر . البحر المحيط ج ١ ص ١٢٩ ، وانظر حاشية الدسوقى ج ٢ ص ٢٩١ .

(١) حاشية الشهاب ج ١ ص ٢٥٧ .

(٢) سورة الانعام — الآية ١٩ .

(٣) قال السيد عن العلاقة فى خروج الاستفهام الى التقرير : الاستفهام عن أمر معلوم للمخاطب يستلزم حمله على اقراره بما هو معلوم عنه ، ويقول عن الانكار : انكار الشىء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه فى أحد الأزمنة يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعى للجهل به المقتضى الى الاستفهام عنه ، حاشية السيد على المطول ص ٢٣٦ ، ٢٣٨ .

(٤) يعنى يستعمل الاستفهام فى الآية فى معنى مما ذكره البيضاوى وبقية المعانى تؤخذ من السياق .

وغيره مأخوذ من السياق[١].

هذا ويقول ابن حزم : وهل يجوز استعمال اللفظ فى معنييه أو معانيه المجازية ؟ اختلفوا فى ذلك فذهب المحققون إلى منعه وهو الحق لأن قرينة كل مجاز تنافى إرادة غيره من المجازات .

ومن كلة تسجيل يقول : التسجيل والاسجال كتابة السجل وهو فى العرف الكتاب الحكمى فأريد به لازمه وهو الحكم والجزم[٢].

ما جاء من الآيات الكريمة على علاقة اللزومية وغيرها :

(١) اللزومية أو تسمية الشيء باسم زمانه :

فى قوله تعالى « ويوم تقوم الساعة »[٣].. قال البيضاوى (أى القيامة سميت بها لأنها تقوم فى آخر ساعة من ساعات الدنيا ، أو لأنها تقع بغتة

---

(١) حاشية الشهاب ج ٤ ص ٣٧ ، هذا ، ويذكر الدسوقى : أن استعمال صيغة الاستفهام فى التقرير علاقته الاطلاق والتقييد وذلك لأن الاستفهام طلب الاقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه فى مطلق طلب الاقرار ثم فى طلب الاقرار من غير سبق جهل ، وينتقد من قال أن العلاقة فيه اللزوم بأن اللزوم لا يكفى فى بيان العلاقة لوجوده فى جميع العلاقات ، ولم يرض بقول ابن يعقوب فى العلاقة بين الاستفهام والانكار أن المستفهم عنه مجهول فهو منكر منفى عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام فى الانكار لهذه الملابسة المصححة للمجاز الارسالى ، ولم يرض بقول السيد كذلك وقال : والأحسن أن يقال : ان استعمال الاستفهام فى الانكار اما كناية أو أنه من مستتبعات الكلام ، حاشية الدسوقى مع شروح التلخيص ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٢) حاشية الشهاب ج ٢ ص ١٠٠

(٣) سورة الروم - الآية ٥٥ .

وصارت علما لها بالغلبة كالكوكب للزهرة) . .

وقال الشهاب : قوله سميت بها . . إلخ فالتعريف فيها للعهد ثم غلبت عليها حتى صارت كالعلم وسميت باسم زمانها كتسمية الحال بما يحل فيه . والمراد بقيامها وجودها ، وقوله : لأنها تقوم بغتة . . فالساعة عبارة عن السرعة فانه ورد كذلك في العرف ولذا قيل أيضاً إنها سميت بها لأنها كساعة عند الله فالمراد بها لازمها وهو السرعة[1] .

(ب) اللزومية أو السببية :

في قوله تعالى « فلولا إن كنتم غير مدينين »[2] قال البيضاوى (أى مجزيين يوم القيامة ؛ أو مملوكين مقهورين من دانه إذا أذله واستعبده وقال الشهاب : قوله مجزيين . . يعني أن أصله الانقياد ولذا عبر به عن الملك والتعبد لأنه لازمه[3] ومن الجزاء كما في قوله كما تدين تدان[3] وهو ظاهر[4] .

في قوله تعالى « إن الله وملائكته يصلون على النبي »[5] .

قال البيضاوى (أى يعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه) . .

وقال الشهاب : هذا إشارة إلى ما تقدم من أن الصلاة بمعنى الدعاء تجوز بها عن الاعتناء بصلاح أمره وإظهار شرفه[6] .

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ١٢٩ .

(٢) سورة الواقعة — الآية ٨٦ .

(٣) فتكون العلاقة السببية ، هذا ، وفي الكشـــاف أن المراد غير مربوبين من دان السلطان الرعية اذا ساسهم ، الكشاف جـ ٤ ص ٥٩ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ١٥٠ .

(٥) سورة الأحزاب — الآية ٥٦ .

(٦) وذلك لأن الدعاء لانسان يلزمه الاعتناء به ، أو الدعاء مسبب عن الاعتناء وارادة اظهار الشرف .

وهو أرجح من جعله بمعنى الترحم مجازا من الصلاة بمعنى العبادة المعروفة ، وبمعنى الاعتناء بما ذكر إعلاء ذكره وإبقاء شريعته وإشاعة جلالته في الدنيا والآخرة ، وليس فيها جمع بين الحقيقة والمجاز[١] .

جـ : الملزومية أو اطلاق اسم المتعلق - بكسر اللام - على المتعلق (بالفتح) :

في قوله تعالى « فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله »[٢]

قال البيضاوي (أي ترجع الى حكمه أو ما أمر به) .

وقال الشهاب : قوله الى حكمه على أن الأمر واحد الأمور ، فالمراد به الحكم أو على أنه واحد الأوامر والمراد به لازمه وهو الحكم .

وقوله أو ما أمر به ، على أن الأمر واحد الأوامر والمراد بالأمر المأمور به مجازا[٣] .

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ١٨٤ .

(٢) سورة الحجرات - الآية ٩ ، وحاشية الشهاب جـ ٨ ص ٧٨ .

(٣) ذكر في عروس الافراح : أن هذا مما زيد من علاقات وأنه من تسمية المتعلق - بالكسر - باسم المتعلق - بالفتح - وقال ان هذا يدخل في العلاقات التي ذكرها المصنف . انظر شروح التلخيص جـ ٤ ص ٤٣ ، وذكر الزركشي والسيوطي أن هذا المجاز من اقامة صيغة مقام أخرى فعد اطلاق المصدر على اسم المفعول . البرهان : جـ ٢ ص ٢٨٥ والاتقان : جـ ٣ ص ١٢٨ .

١٢ — ما جاء من الآيات الكريمة بإطلاق اسم اللازم على الملزوم [١] :

في قوله تعالى : « ولا تلبسوا الحق بالباطل [٢] » قال البيضاوى (اللبس الخلط ، وقد يلزمه جعل الشيء مشتبها بغيره) .

ويقول الشهاب : وإنما قال وقد يلزمه لأنه ينفك عنه كثيراً وهو توطئة لاستعماله في الاشتباه وإشارة إلى أنه مجاز [٣] :

في قوله تعالى : « فاقع لونها تسر الناظرين » [٤] . قال البيضاوى (أى تعجبهم) . وقال الشهاب : السرور الفرح بحصول النفع ونحوه ، واستعماله بمعنى الإعجاب [٥] لزومه له غالباً مجاز [٦] .

في قوله تعالى : « من كان عدواً لله وملائكته [٧] » الآية .

قال البيضاوى (أراد بعداوة الله مخالفته عناداً) . وقال الشهاب :

---

(١) ذكر في عروس الافراح أن ما يدخل تحت هذه العلاقة فهو من اطلاق المسبب على السبب . انظر شروح التلخيص ج ٤ ص ٤٣ .

(٢) سورة البقرة — الآية ٤٢ ، وحاشية الشهاب ج ٢ ص ١٥٢ .

(٣) وقال الزمخشري : ان كانت الباء في الباطل للاستعانة كالتي في قولك : كتبت بالقلم كان المعنى : ولا تجعلوا الحق ملتبسا مشتبها بباطلكم الذى تكتبونه ، الكشاف : ج ١ ص ٢٧٧ .

(٤) سورة البقرة — الآية ٦٩ .

(٥) قال الزمخشري : السرور لذة في القلب عند حصول نفع أو توقعه ، وقال أبو حيان : اللون اذا كان جميلا دهشت فيه الأبصار وعجبت من حسنه البصائر . الكشاف : ج ١ ص ٢٨٨ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٢٥٣ .

(٦) حاشية الشهاب ج ٢ ص ١٨٠ .

(٧) سورة البقرة — الآية ٩٨ ، وحاشية الشهاب ج ٢ ص ٢١٣ .

لما كان معنى العداوة المعروف المقصود به الإضرار لا يتصور هنا جعله مجازاً من المخالفة عناداً[١] .

وفي قوله تعالى : « وما كفر سليمان[٢] » . قال البيضاوى (تكذيب لمن زعم ذلك وعبر عن السحر بالكفر ليدل على أنه كفر وأن من كان نبياً كان معصوماً منه) .

قال الشهاب . يعنى أن كفر بمعنى سحر مجازاً للزومه له[٣] .

في قوله تعالى « فالله يحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون[٤] » قال البيضاوى (بما يقسم لكل فريق مايليق به من العقاب ، وقيل حكمه بينهم أن يكذبهم ويدخلهم النار) .

وقال الشهاب : فيه إشارة إلى أن الحكم بين فريقين يقتضى أن يحكم لأحدهما بحق ولا حق لأحدهما فجعله بمعنى أنه يعين لكل عقابا أو يكذب كلا منهما فهو مجاز عما ذكر[٥] .

في قوله تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم[٦] » . قال

---

(١) عبر عن المخالفة بالعداوة لأن العداوة تستلزم المخالفة .

(٢) سورة البقرة — الآية ١٠٢ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٢١٤ .

(٤) سورة البقرة — الآية ١١٣ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٢٢٥ وانظر الكشاف جـ ١ ص ٣٠٦

(٦) سورة البقرة — الآية ١٤٣ — وقال أبو حيان : فسر الايمان بالصلاة الى بيت المقدس ، وكنى عن الصلاة بالايمان لما كانت صادرة عنه وهى من شعبه العظيمة ، ويحتمل أن يقر الايمان على مدلوله اذ هو يشمل التصديق في وقت الصلاة الى بيت المقدس وفي وقت التحويل ، وذكر الايمان — وان كان السؤال عن الصلاة الى بيت المقدس — لأنه هو العمدة والذى تصح به الأعمال ، وكان ذكر الايمان أولى من ذكر الصلاة لئلا يتوهم اندراج صلاة المنافقين الى بيت المقدس . البحر المحيط جـ ١ ص ٤٢٦ .

البيضاوى : (أى ثباتكم على الإيمان ، وقيل إيمانكم بالقبلة أو صلاتكم إليها) .

وقال الشهاب : يعنى الإيمان بمعنى الصلاة بقرينة المقام وهو مجاز من إطلاق اللازم على ملزومه[١] ، وقد وقع تفسيره به فى البخارى[٢] .

فى قوله تعالى : « وهم على صلاتهم يحافظون[٣] » قال البيضاوى (تخصيص الصلاة لأنها عماد الدين وعلم الإيمان) .

يقول الشهاب : الصلاة المراد بها مطلق الطاعة مجازاً[٤] ، وقوله علم الإيمان - بمعنى علامته ولذا أطلق الإيمان عليها مجازاً كقوله تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم » أى صلاتكم[٥] .

---

(١) وهذا عند العز بن عبدالسلام والزركشى مجاز من ايقاع السبب موقع المسبب ، لأن الايمان حقيقة فى تصديق الجنان مجاز فى العمل بالأركان لأنه مسبب عن تصديق الجنان ، والآية من التجوز بلفظ الايمان عما نشأ عنه من الطاعة ، والمراد : وما كان الله ليضيع أجر صلاتكم الى الصخرة قبل النسخ ، ومثل ذلك قوله تعالى (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) ٨٥ سورة البقرة ، معنـــاه : أفتعملون ببعض التوراة وهو فداء الأسارى ؟ فتجوز بالايمان عن العمل بما يوافق الكتاب لأنه مسبب عن الايمان ، الاشارة الى الايجاز للعز : ص ٥٥ ، والبرهان : ج ٢ ص ٢٦١ ، وانظر الكشاف ج ١ ص ٣١٩ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٢ ص ٢٥٢ .

(٣) سورة الانعام - الآية ٩٢ .

(٤) لان الصلاة مسببة عن الطاعة او لازمة لها .

(٥) حاشية الشهاب ج ٤ ص ٩٦ .

فى قوله تعالى : « وسيجزى الله الشاكرين[١] » . قال البيضاوى (أى على نعمة الإسلام بالثبات عليه) . وقال الشهاب : هذا إشارة إلى أنه مجاز[٢] وضع فيه الشاكرين موضع الثابتين على الإسلام لأنه ناشىء عن تيقن حقيته وذلك شكر له[٣] .

فى قوله تعالى : « وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت[٤] » قال الشهاب : العبادة مجاز عن الطاعة[٥] .

فى قوله تعالى : « فغلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين[٦] » يقول الشهاب : الانقلاب مجاز عن الصيرورة لظهور المناسبة بينهما[٧] .

---

(١) سورة آل عمران — الآية ١٤٤ .

(٢) وذلك لأن الشكر لازم للثبات على الايمان أو مسبب عنه ، هذا وقال أبو حيان : وفسر الشاكرين أيضا بالطائعين . البحر المحيط ٣ ص ٦٩ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٦٨ .

(٤) سورة المائدة — الآية ٦٠ ، وحاشية الشهاب جـ ٣ ص ٢٦٠ .

(٥) وذلك لأن العبادة لازمة للطاعة ، وقال الزمخشرى : كيف جاز أن يجعل الله منهم عباد الطاغوت ؟ قلت : فيه وجهان أحدهما : انه خذلهم حتى عبدوها — والثانى : انه حكم عليهم بذلك ووصفهم به كقوله تعالى : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) وقيل الطاغوت العجل لأنه معبود من دون الله ولأن عبادتهم للعجل مما زينه لهم الشيطان فكانت عبادتهم له عبادة للشيطان وهو الطاغوت . الكشاف جـ ١ ص ٢٢٦ ، وانظر البحر المحيط جـ ٣ ص ٥١٩ .

(٦) سورة الأعراف — الآية ١١٩ .

(٧) حاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٢٠٤ .

في قوله تعالى : « وجعل كلمة الذين كفروا السفلى[١] » .

قال الشهاب : الكلمة مجاز عن معتقدهم[٢] ـ وهو الشرك ـ الذي من شأنهم التكلم به .

في قوله تعالى « أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت[٣] » .

قال البيضاوى (أي رقيب عليه) . وقال الشهاب : أي مراقب لأحوالها مشاهد لها فهو مجاز لأن القائم عند الشيء عالم به[٤] ، ولذا يقال : وقف عليه إذا علمه ولم يخف عليه شيء من أحواله[٥] .

في قوله تعالى : « الذين يستحبون الحياة الدنيا على الآخرة[٦] » .

قال البيضاوى (يختارونها عليها فإن المختار للشيء يطلب من نفسه أن يكون أحب إليها من غيره) .

---

(١) سورة التوبة ـ الآية ٤٠ ، وحاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٣٢٧

(٢) وقال أبو حيان : وعن ابن عباس : كلمة الكافرين ما قرروا بينهم من الكيد به ، وقال الزمخشري : الكلمة دعوتهم الى الكفر ، البحر المحيط : جـ ٥ ص ٤٤ ، والكشاف جـ ٢ ص ٢٩٦ .

(٣) سورة الرعد ـ الآية ٣٣ .

(٤) يعني اطلق القيام واريد العلم لأن القيام على الشيء لازم للعلم به ، قال الشريف الرضي : المراد قيام احصائه على كل نفس بما كسبت ليطالبها به ويجازيها عنه بحسبه ، وقال أبو حيان : عبر بقائم عن الاحاطة والمراقبة التي لا يغفل عنها ، تلخيص البيـــان ص ١٧٩ والبحر المحيط جـ ٥ ص ٣٩٤ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٢٤٢ .

(٦) سورة ابراهيم ـ الآية ٣ .

وقال الشهاب : هذا بيان لأنه مجاز وأن العلاقة فيه اللزوم في الجملة فلا يقدر وجود أحدهما بدون الآخر كاختيار المريض الدواء المر لنفعه وترك ما يحبه ويشتهيه من الأطعمة اللذيذة فهو مجاز مرسل ولذا تعدى بعلى ؟ ولو جعل تضميناً صح[١] .

في قوله تعالى : « إنما يخشى الله من عباده العلماء[٢] » .

قال البيضاوي (وقرئ برفع اسم الله ونصب العلماء على أن الخشية مستعارة للتعظيم فإن المعظم يكون مهيباً) .

قال الشهاب : طعن صاحب النشر في هذه القراءة[٣] ، وقوله لأن المعظم . الخ . بيان لوجه العلاقة وهو ظاهر في أنه مجاز مرسل بعلاقة اللزوم فيجوز حمل كلامه عليه والاستعارة لغوية .

وقيل الخشية بمعنى الاختيار كقوله :

* خشيت بني عمي فلم أر مثلهم[٤] *

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٢٥٠ ، وانظـر البحر المحيط : جـ ٥ ص ٤٠٤ .

(٢) سورة فاطر ــ الآية ٢٨ .

(٣) نسب الزمخشري هذه القراءة الى عمر بن عبد العزيز وجعلها استعارة اصطلاحية بمعنى أنه تعالى يجلهم ويعظمهم كما يجل المهيب المخشي من الرجال بين الناس من جميع عباده . وعند العز بن عبدالسلام : على تقدير محذوف أي انما يخشى عقاب الله من عباده العلماء بسطوته وشدة نقمته . الكشاف جـ ٣ ص ٣٠٨ ، والاشارة الى الايجاز : ص ٢٣٥

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٢٥ .

في قوله تعالى : « وإذا أظلم عليهم قاموا[1] » يقول البيضاوى :
(أى وقفوا ومنه قامت السوق إذا ركدت) .

ويقول الشهاب : وقف كقام يكون في مقابلة قعد أو جلس وحينئذ يتجوز به عن الظهور[2] والرواج فيقال قام أمره وقامت السوق ومنه (يقيمون الصلاة[3]) كأنها علت وظهرت ولم تتثاقل فتخفى ، ويكون قام ووقف في مقابلة مشى أو جرى وحينئذ يتجوز به عن الكساد وعدم النفاق كما يقال في ضده مشت الحال ومنه ما نحن فيه لتقابله بمشوا فليس قام في الرواج والكساد من الأضداد في شيء كما توهم[4] .

ما جاء من الآيات الكريمة بعلاقة اللزوم وغيرها :

(أ) اللزوم أو الحالية أو الجزئية :

في قوله تعالى : « واجعلوا بيوتكم قبلة[5] » . قال البيضاوى (أى مصلى ، وقيل مساجد) . وقال الشهاب : قوله مصلى . يعنى أن تلك البيوت المتخذة إن كانت للسكنى فمعنى اتخاذها أن تكون محلا

---

(١) سورة البقرة — الآية ٢٠ ، وحاشية الشهاب جـ ١ ص ٤٠٧ .

(٢) لأن القيام لازم للظهور .

(٣) سورة البقرة — الآية ٣ وسيأتى تفصيل المجاز فى هذه الآية فيما بعدها .

(٤) هذا رد على السيد الشريف لأنه قال بذلك فى حاشيته على الكشاف ، انظر جـ ١ ص ٢٢١ مع الكشاف .

(٥) سورة يونس الآية ٨٧ .

للصلاة فيها فالقبلة مجاز عن المصلى[(١)] ، وإن كانت الصلاة فمعنى القبلة المساجد مجازاً أيضاً بعلاقة اللزوم أو الكلية والجزئية[(٢)] .

(ب) اللزوم أو السببية أو المسببية :

في قوله تعالى : « عرف بعضه[(٣)] » قال البيضاوى (عرف حفصة بعض ما فعلت) « وأعرض عن بعض » (أى عن إعلام بعض تكرماً ، أو جازاها على بعض بتطليقه إياها ، وتجاوز عن بعض ، ويؤيده قراءة التخفيف فانه لا يحتمل ههنا غيره لكن المشدد من إطلاق اسم المسبب للسبب والمخفف بالعكس) .

قال الشهاب : قوله أعرض . . إلخ تعين أن يكون بمعنى المجازاة لا بمعنى الإقرار ، قال في التهذيب : من قرأ عرف بالتخفيف بمعنى غضب من ذلك وجازى عليه كما تقول للرجل يسيء إليك والله لأعرفن لك ذلك[(٤)] ، قال الفراء وهو حسن ا . هـ

---

(١) والعلاقة الحالية ، وقال الزمخشرى : المراد مساجد متوجهة نحو القبلة وهى الكعبة ، وذكر أبو حيان غير هذا فقال : روى عن ابن عباس : واجعلوا بيوتكم قبل القبلة ، او ان يجعلوها مستقبلة الكعبة قبلة يقابل بعضها بعضا ، الكشاف : جـ ٢ ص ٢٤٩ والبحر المحيط : جـ ٥ ص ١٨٦ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٥٥ .

(٣) سورة التحريم الآية ٣ .

(٤) ولذلك قال العز بن عبد السلام وذكر انه من التجوز بلفظ العلم عن المثوبة والعقوبة اطلاقا لاسم المسبب على السبب وصح ذلك لأن المكافأة موقوفة على معرفة الاساءة والاحسان ، الاشارة الى الايجاز ص ٥٥ .

وقد وردت المعرفة والعلم بمعنى المجازاة كثيراً في القرآن[١] لأنها لازمة لها إذ ما لا يعرف لا يجازى عليه .

قوله لسكن للشدد .. إلخ ويجوز أن يكون العلاقة اللزوم أيضاً والسببية إذ المجازاة بالتطليق مثلا سبب لتعريفها الجناية والمخفف بالعكس[٢] .

(ج) اللزوم أو السببية :

في قوله تعالى « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون »[٣] .

قال البيضاوى في أحد الوجوه في الآية (وقيل معناه إلا لتأمرهم بالعبادة أو ليكونوا عباداً لي) .

وقال الشهاب : قوله وقيل .. إلخ هذا منقول عن ابن عباس وعلى رضي الله عنهم ، فالمعنى : إلا لآمرهم وأدعوهم إلى العبادة فهو كقوله : « وما أمروا إلا ليعبدوا الله »[٤] فذكر العبادة المسببة شرعاً عن الأمر أو اللازمة له وأراد سببها أو ملزومها فهو مجاز مرسل .

وقيل أراد المؤمنين من جنس الجن والإنس .

وعن مجاهد : أن معنى « ليعبدون » ليعرفون .

---

(١) وهي عند الشهاب من باب الكناية كما سيأتي بمشيئة الله تعالى

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢١٦ .

(٣) سورة الذاريات الآية ٥٦ .

(٤) سورة البينة الآية ٥ ، وحاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٠٠ .

قوله أو ليكونوا عبادا لى . . قيل عليه : إن عبد بمعنى صار عبداً ليس من اللغة فى شىء إلا أن يقال إنه من عبد بمعنى خدم وخضع والخدمة والخضوع من لوازم العبودية فهو مجاز مرسل وفيه نظر[١] .

١٣ — ما جاء من الآيات الكريمة باستعمال المقيد فى المطلق[٢] :

فى قوله تعالى « ومما رزقناهم ينفقون »[٣] قال البيضاوى (يحتمل أن يراد به الانفاق من جميع المعاون التى آتاهم الله من النعم الظاهرة والباطنة) . .

وقال الشهاب : المعاون بوزن المساجد جمع معونة وهى ما يستعان به أو ينتفع وهى عامة لما ينتفع به فى قوام البدن وبناء الروح فيشمل المال والعلوم والمعارف[٤] والانفاق حينئذ بمعنى الايصال مطلقاً بالبذل

---

(١) وذلك للفرق بين عبادة الله تعالى والاخلاص له التى هى مناط العز والشرف بين الخضوع والخدمة لغير الخالق سبحانه والتى يلزمها الاذلال والمهانة .

(٢) قال فى عروس الافراح ان هذه العلاقة ترجع الى التعبير بالكل عن الجزء . انظر شروح التلخيص جـ ٤ ص ٤٣ والبرهان جـ ٢ ص ٢٧٠

(٣) سورة البقرة الآية ٣

(٤) قال السيد الشريف : تارة يراد بالرزق ما اعطاه الله لعبده ومكنه من التصرف فيه وبهذا المعنى يمكن ان ينفق بعضه أو كله ، وتارة يراد به ما هو لقوامه وبقائه خاصة فلا يتصور فيه انفاق على غيره . حاشية السيد على الكشاف : جـ ١ ص ١٣٢ .

والتعليم وغير ذلك فهو مجاز من استعمال المقيد في المطلق فليس فيه جمع بين الحقيقة والمجاز كما توهم[١] .

في قوله تعالى « إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً . وأن الذين لا يؤمنون بالآخرة أعتدنا لهم عذاباً أليما »[٢]

قال البيضاوى (عطف على أن لهم أجرا . . والمعنى : أنه يبشر المؤمنين ببشارتين : ثوابهم وعقاب أعدائهم أو على يبشر بإضمار يخبر

وقال الشهاب : قوله على أن لهم أجراً . . إلخ يعنى أنه إما معطوف على إن الأولى فهو مبشر به أيضا لأن مصيبة العدو سرور أو البشارة مجاز مرسل بمعنى مطلق الإخبار[٣] الشامل لهما فلا يلزم الجمع بين معنيى المشترك أو الحقيقة والمجاز حتى يقال : إنه من عموم المجاز وإن كان راجعا لهذا ، أو أن مفعول يخبر مقدر فهو من عطف الجملة على الجملة[٤] .

فى قوله تعالى « وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر[٥] » .

قال البيضاوى (أى مطرد وهو يدل على أنهم رأوا قبله آيات أخر

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ٢٣٥ .

(٢) سورة الإسراء الآيتان ٩ ، ١٠ .

(٣) لأن البشارة أصلا مقيدة بكونها إخبار بما يسر فاستعملت فى مطلق الأخبار .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ص ١٣ .

(٥) سورة القمر الآية ٢

مترادفة ومعجزات متتابعة حتى قالوا ذلك ، أو محكم من المرة ، يقال أمررته فاستمر إذ أحكمته فاستحكم ، أو مستبشع من استمر الشيء إذا اشتدت مرارته ، أو مار ذاهب لا يبقى) .

وقال الشهاب موضحا لذلك : قوله مطرد . . فالاستمرار على هذا بمعنى الدوام . قوله أو محكم . . تفسير آخر لمستمر من المرة بالفتح والكسر بمعنى القوة وهو في الأصل مصدر مررت الحبل مرة إذا فتلته فتلا محكما وأريد به مطلق المحكم كما مر مجازا مرسلا .

قوله أو مستبشع . . أي مستمر بمعنى مستبشع أي منفور عنه لشدة مرارته وهو مجاز أيضا[١].

وقوله أو مار . . هذا تعليل وتسلية لهم من أنفسهم للأماني الفارغة وأن حاله صلى الله عليه وسلم وما ظهر من معجزاته سحابة صيف عن قريب تتقشع ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون[٢].

في قوله تعالى « سنسمه على الخرطوم »[٣] قال البيضاوي (أي بالكي على الأنف) .

---

(١) يبدو أنه استعارة بتشبيه الآيات والمعجزات بالشيء المر الذي ينفر عنه الطبع .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٢٠ .

(٣) سورة القلم الآية ١٦ ، وحاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٢٩ .

وقال الشهاب : أصل الخرطوم للخنزير والفيل فاطلاقه على أنف الإنسان مجاز كاطلاق الشفر[1].

١٤ — ما جاء من الآيات الكريمة على عموم المجاز[2] :

في قوله تعالى « ولهم فيها أزواج مطهرة »[3] يورد الشهاب آراء العلماء في معنى التطهير ثم يقول : وفيه بحث لانه في عرف الشرع حقيقة في إزالة النجاسة الحسية أو الحكمية كالجنابة ، وفي اللغة وعرف الاستعمال يتبادر الذهن منه إلى الطهارة عن النجاسة وهي تدل على أنه مجاز في النزاهة عن قذر الاخلاق ودنس الطباع فالظاهر أن المراد بالتطهير التنزيه

---

(١) يبدو أنه يقصد ان هذا المجاز من استعمال المقيد في المطلق كما ذكر السكاكي في هذا اللون من المجاز ، فان كان الشهاب يقصد ذلك فلا يجوز حتى لا يقال ان في القرآن خلوا عن الفائدة ، والأولى أن يحمل على الاستعارة ليكون مفيدا بأن يراد تقبيح صورة أنفه بتشبيهه بخرطوم الخنزير أو الفيل مبالغة في طوله مثلا أو ضخامته ، أو يحمل على المجاز المرسل بعلاقة الجزئية كما ذهب اليه الزركشي والعز بن عبد السلام فقد عبر بالأنف عن الوجه ، انظر مفتاح العلوم ص ١٥٥ ، وبغية الايضاح ج ٣ ص ١٠٢ ، واسرار البلاغة : ص ٢٣ — ٢٩ ، والبرهان ج ٢ ص ٢٦٥ ، والاشارة الى الايجاز للعز : ص ٦٧ ، والبحر المحيط : ج ٨ ص ٣١١ ، هذا وذكر الزمخشري وجها آخر فقال : ان الوجه أكرم موضع في الجسد والأنف أكرم موضع من الوجه ولذلك جعلوه مكان الحمية فقالوا شامخ العرنين وقالوا في الذليل جدع أنفه فعبر بالوسم على الخرطوم عن غاية الاذلال والاهانة وفي لفظ الخرطوم استخفاف واستهانة الكشاف : ج ٤ ص ١٤٣ .

(٢) ما ذكره الشهاب تحت هذا العنوان شامل أيضا لعلاقتي اطلاق العام على الخاص واطلاق الخاص على العام كما سيتضح من ايراد الآيات الكريمة .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٥ .

والخلو وأنه يشمل القسمين بعموم المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز على رأى المصنف[١] بلا تكلف ، ولذا قال الراغب :

التطهير يقال فى الاجسام والاخلاق والافعال[٢] فيكون عاما لهما بقرينة المدح لا مطلقا منصرفاً إلى الكامل وكمال التطهير إنما يحصل بالقسمين[٣].

وفى قوله تعالى « ربنا إنى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع ».[٤]

قال الشهاب : الاسكان لإسماعيل حقيقة ولأولاده مجاز[٥] فهو من عموم المجاز[٦].

وفى قوله تعالى « وإنا لنحن نحيى ونميت »[٧] . . قال البيضاوى : (وقد أول الحياة بما يعم الحيوان والنبات للدلالة على الحصر) .

---

(١) سيأتى توضيح ذلك عند الآيات التى ذكر أن فيهما جمعا بين الحقيقة والمجاز مع بيان رأى العلماء فى ذلك .

(٢) المفردات فى غريب القرآن : ص ٣٠٧ — وقال الزمخشرى أيضا طهرن مما يختص به النساء من الحيض ومالا يختص بهن من الأقذار والأدناس ، ويجوز لمجيئه مطلقا أن يدخل تحته الطهر من دنس الطباع وطبع الأخلاق الذى عليه النساء فى الدنيا ومن سائر عيوبهن ، الكشاف جـ ١ ص ٣٦٢ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٧٥ .

(٤) سورة ابراهيم الآية ٣٧ .

(٥) قال الزمخشرى : المراد بعض أولادى وهم اسماعيل ومن ولد منه ، الكشاف : جـ ٢ ص ٣٨٠ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٥ ص ٤٣١ .

(٦) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٢٧١ .

(٧) سورة الحجر الآية ٢٣ .

وقال الشهاب : هو من عموم المجاز بمعنى يعطى لكل شيء قوة النماء ونحوه[١] .

في قوله تعالى « ومنه شجر فيه تسيمون »[٢] قال البيضاوى (يعنى الشجر الذى ترعاه المواشى ، وقيل كل ما ينبت على الأرض شجر) .

قال الشهاب : قوله يعنى الشجر الذى ترعاه المواشى . . فيه إبقاء الشجر على حقيقته لأنه ما كان له ساق ، وقوله كل ما ينبت فهو مجاز شامل[٣] وهو أنسب بكونه مرعياً[٤] .

في قوله تعالى « أو لم يروا إلى ما خلق الله من شيء يتفيؤا ظلاله عن اليمين والشمائل سجداً لله وهم داخرون[٥] » . . قال البيضاوى : (والمراد بالسجود الاستسلام) .

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٢٨٩ .

(٢) سورة النحل ـ الآية ١٠ .

(٣) وقال أبو حيان : (ومنه شجر) مجاز ، لما كان الشجر نباته على سقيه بالماء جعل الشجر من الماء كما قال .. أسنمة الآبال في سحابه .. أى في سحاب المطر ، ـ يعنى أنه مجاز بعلاقة السببية بأن أطلق الشجر وأراد الماء لأنه سببه ، وقال : قال ابن الأنبارى هو على حذف مضاف اما قبل الضمير أى ومن جهته أو سقيه شجر ، واما قبل شجر أى شرب شجر ، وهذا معنى ماذكره المرتضى في أماليه ، البحر المحيط : جـ ٥ ص ٤٧٨ وأمالى المرتضى : جـ ١ ص ٦١٥ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٣١٥ ، وانظر بغية الايضاح : جـ ٣ ص ٩٧ .

(٥) سورة النحل الآية ٤٨ ، وحاشية الشهاب جـ ٥ ص ٣٣٦ .

وقال الشهاب : هذا جواب عما يقال : إنه إذا كان حالا من الضمير الشامل للعقلاء وغيرهم وسجود المكلفين غير سجود غيرهم فكيف عبر عنهما بلفظ واحد ؟

ودفعه بأن السجود بمعنى الانقياد سواء كان بالطبع أو بالقسر أو بالإرادة فلذا جاز أن يشمله لفظ واحد على طريقة عموم المجاز[١] .

وفي قوله تعالى : « ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض[٢] » قال البيضاوى (أى ينقادوا انقيادا يعم الانقياد لإرادته وتأثيره طبعاً والانقياد لتكليفه وأمره طوعاً ليصح إسناده إلى عامة أهل السموات والأرض) .

وقال الشهاب : قوله ليصح إسناده أى فسر بمطلق الانقياد اللازم ليصح إسناده من غير جمع بين الحقيقة والمجاز[٣] .

---

(١) واختار أبو حيان كون السجود هنا عبارة عن الانقياد وجريانها على ما أراد الله من ميلان تلك الظلال ودورانها كما يقال للمشير برأسه الى الأرض على جهة الخضوع ساجد ، وقال : وذهبت فرقة الى ان السجود هنا حقيقة ، وكون السجود وهو الوقوع على الأرض يراد به الحقيقة على سبيل العبادة وقصدها يبعد اذ يستدعى ذلك الحياة والعلم . البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٩٨ ، وهذا ونحوه عند العز بن عبد السلام من مجاز التشبيه من التجوز بالسجود عن الانقياد لقدرة الله وارادته لأن انقياد الجمادات لقدرة الله وارادته كانقياد المأمور لأمره والساجد للمسجود له والخاشع للخضوع له ، الاشارة الى الايجاز ص ١٠٦ .

(٢) سورة النحل — الآية ٤٩ .

(٣) وقال العز بن عبد السلام بخلاف ذلك اذ يقول : ان حملته على السجود المجازى فى الجميع صح لأن الكل منقادون لقدرته وارادته ، وان حملته على السجود الحقيقى فيمن يعقل وعلى المجازى فيما لا يعقل كنت جامعا بين حقيقة شرعية ومجاز لغوى . الاشارة الى الايجاز للعز : ١٠٦ .

وما قيل : من أنه لو أريد الانقياد لإرادته طبعاً عم الجميع أيضاً مردود ، لأن إرادة الثانى منه متعينة لأن الآية آية سجدة فلا بد من دلالتها على السجود المتعارف ولو ضمنا فالدفع القيل : كونها آية سجدة يدل على أن المراد المنسوب للمكلفين فيها وهو الفعل الخاص المتعارف شرعاً الذى يكون ذكره سبباً لفعله سنة معتادة فى عزائم السجود لا القدر الأعم المشترك[1] .

فى قوله تعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات »[2] .

قال البيضاوى (أى بالنصر وحسن الذكر فى الدنيا وإيوائهم غرف الجنان فى الآخرة) .

وقال الشهاب : قوله وإيوائهم غرف الجنان - فالرفعة فيه حسية وفيما قبله[3] معنوية والجمع بينهما من عموم المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عنده[4] .

فى قوله تعالى : « يخربون بيوتهم بأيديهم »[5] قال البيضاوى : ضناً بها على المسلمين « وأيدى المؤمنين » فإنهم أيضاً كانوا يخربون ظواهرها

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٣٣٧ .
(٢) سورة المجادلة – الآية ١١ .
(٣) يعنى كون الرفع بمعنى النصر وحسن الذكر .
(٤) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ١٧١ .
(٥) سورة الحشر – الآية ٢ .

لـكاية ، وعطفها على « أيديهم » من حيث إن تخريب المؤمنين مسبب عن بغضهم فكأنهم استعملوهم فيه .

وقال الشهاب: يعني أيدي المؤمنين ليست آلة لليهود في تخريبهم لبيوتهم وإنما الآلة أيديهم أنفسهم لـكن لما كان تخريب أيدي المؤمنين بسبب أمر اليهود كان التخريب بأيدي المؤمنين كأنه صادر عنهم فقوله «يخربون» حينئذ إما من الجمع بين الحقيقة والمجاز أو من عموم المجاز[1] .

ومن إطلاق العام وإرادة الخاص :

قوله تعـالى : « قالوا نشهد إنك لرسول الله »[2] . قال الشهاب : التـكذيب في قولهم نشهد ، فإطلاق الشهادة على الزور مجاز[3] كالإطلاق البيع على الباطل[4] .

١٥ ـ ما جاء من الآيات الـكريمة بإطلاق الدال على مدلوله[5] :

في قوله تعـالى : « كذلك » قال البيضاوي : مثل ذلك التبيين « يبين الله لـكم الآيات[6] » أي الأحكام .

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ١٧٦ وانظر الكشاف جـ ٤ ص ٨١ .

(٢) سورة المنافقون ـ الآية ١ .

(٣) وذلك لأن الشهادة عامة فاستعملت في نوع مخصوص منها وهو الزور .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ١٩٨ .

(٥) هذه العلاقة جعلها الشهاب ملحقة بالحالية والمحلية ولم يذكرها أحد في العـلاقات المعروفة كما أنه لم يمثل لها بغير هـذه الآية المذكورة هنا .

(٦) سورة النور ـ الآية ٥٨ .

قال الشهاب قوله أى الأحكام قال الشهاب قوله أى الأحكام . فهو مجاز من إطلاق الدال على مدلوله لما بينهما من شبه الحالية والحلية[١] .

١٦ ـ ما جاء بإطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد دوامه[٢] :

مثل الشهاب لهذه العلاقة بقوله تعالى « فصل لربك[٣] » قال البيضاوى (المراد قدم على الصلاة) .

وقال الشهاب : أوله لما عرف فى أمثاله من أمر المتلبس بالفعل وتأويله بالدوام والثبات أو بالزيادة لئلا يلزم تحصيل الحاصل وهو مجاز[٤] ومر تحقيقه فى سورة البقرة[٥] .

---

(١) حاشية الشهاب ج ٦ ص ٣٦٩ .

(٢) هذه العلاقة ذكرها الزركشى ومثل لها بقوله تعالى « ياأيها الذين آمنوا آمنوا » النساء الآية ١٣٦ ، أنظر البرهان ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٣) سورة الكوثر ـ الآية ٢ .

(٤) حاشية الشهاب ج ٨ ص ٤٠٣ .

(٥) وذلك فى قوله تعالى « ياأيها الناس اعبدوا ربكم » الآية ٢١ ، حيث قال : ان كان الخطاب للمؤمنين فليس المطلوب منهم ايقاع أصل العبادة فى المستقبل بل ازديادها وثباتها ، وفى قوله تعالى « اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا » قال : أول الأمر بالتقوى بالثبات والزيادة « حاشية الشهاب ج ٢ ص ٧ ، ص ٣٤٨ ، هذا وقد أول الأمر بالثبات لأن خطابهم بكونهم مؤمنين يلزمه أنهم متقون ولذلك جعل الأمر بالعبادة والتقوى مجازا عن الزيادة والثبات .

١٧ ـ ماجاء من الآيات الكريمة على مجاز المشارفة[١] :

فى قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم[٢] ».

قال البيضاوى (والمعنى أنه يجب على الذين يتوفون أن يوصوا قبل أن يحتضروا لأزواجهم بأن يمتعن) .

وقال الشهاب : قوله قبل أن يحتضروا . إشارة إلى أن يتوفون من مجاز المشارفة إذ لا تتصور الوصية بعد الوفاة[٣] .

---

(١) ذكر هذه العلاقة الزركشى والسيوطى وغيرهما وتعرف باطلاق الفعل والمراد مقاربته ومشارفته ، أنظر البرهان للزركشى ج ٢ ص ٢٩٢ ، والاتقان ج ٣ ص ١٢٧ ، والاشارة الى الايجاز ص ٦٩ ، ومغنى اللبيب ج ٢ ص ٧٦٧ .

هذا ، وسبق القول بأن مجاز المشارفة قسم من المجاز بحسب المآل لأن المجاز بحسب المآل اما مشارفة واما باعتبار ما سيكون ، قال السيد الشريف : المجاز بحسب المآل قد يكون بطريق المشارفة كما فى : من قتل قتيلا ، ويمرض المريض ، فانه قتيل ومريض حقيقة عقيب تعلق القتل والمرض بلا تراخ ، وقد يكون بطريق الصيرورة مجردة عن المشارفة كما فى قوله (ولا يلدوا الا فاجرا كفارا) فان الاتصاف بالفجور والكفر متراخ عن تلق الولادة بالمولود ، حاشية السيد على الكشاف : جـ ١ ص ١٧ وذكر الشهاب أيضا ان مجاز الأول ان كان على الفور فهو مجاز المشارفة وان كان بعد زمان فهو مجاز الصيرورة جـ ١ ص ٢٠٥ .

(٢) سورة البقرة ـ الآية ٢٤٠ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٣٢٦ ، وهى كذلك فى مغنى اللبيب جـ ٢ ص ٧٦٧ .

وفى قوله تعالى : « إن فى ذلك لآية لكم إن كنتم مؤمنين » .[١]

قال البيضاوى (أى موفقين للإيمان) . . وقال الشهاب : فسر المؤمنين بما ذكره على أنه من مجاز المشارفة[٢] لأنهم المحتاجون للآية ، أو بمعنى المصدق أى الذى لا يعاند[٣] .

فى قوله تعالى : « إن أنتم ضربتم فى الأرض فأصابتكم مصيبة الموت[٤] » .

قال البيضاوى (أى قاربتم الأجل) .

وقال الشهاب : هذا إشارة إلى أنه من مجاز المشارفة لأن الوصية قبل إصابته[٥] .

فى قوله تعالى : « وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض[٦] » .

قال البيضاوى (أى إذا دنا وقوع معناه) .

---

(١) سورة آل عمران — الآية ٤٩ .

(٢) قال أبو حيان : المراد لآية نافعة هادية لكم ان آمنتم ويكون خطابا لمن لم يؤمن بعد ، وان كان خطابا لمن آمن فذلك على سبيل التثبيت وتطمين النفس وهزها كما تقول لابنك : اطعنى ان كنت ابنى ، تريد ان تهزه بذكر ما هو محقق . البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٦٨ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٢٨ .

(٤) سورة المائدة — الآية ١٠٦ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٣ ص ٢٩٣ .

(٦) سورة النمل — الآية ٨٢ ، وحاشية الشهاب جـ ٧ ص ٥٨ .

وقال الشهاب : هذا إشارة إلى ما فيه من مجاز المشارفة[١] وقوله وقوع معناه . إشارة إلى أن القول أطلق مجازا على معناه ومؤداه لأنه الواقع ، ويحتمل تقدير المضاف .

فى قوله تعالى : « فإذا بلغن أجلهن[٢] » قال البيضاوى (أى شارفن آخر عدتهن) .

قال الشهاب : فهو من مجاز المشارفة بقرينة ما بعده[٣] .

فى قوله تعالى : « وتنذر يوم الجمع لاريب فيه فريق فى الجنة وفريق فى السعير[٤] » . قال البيضاوى فى وجه : (وقرئا منصوبين على الحال منهم أى وتنذر يوم جمعهم متفرقين بمعنى مشارفين للتفرق ، أو متفرقين فى دارى الثواب والعقاب) .

وقال الشهاب : جعله حالا من ضمير جمعهم المقدر لأن الألف واللام قامت مقامه وإليه أشار بقوله على الحال منهم أى من المجموع ، وإنما

---

(١) وذكر الزمخشرى ذلك أيضا فقال : المراد مشارفة الساعة وظهور أشراطها وحين لا تنفع التوبة ، وسمى معنى القول ومؤداه بالقول وهو ما وعد من قيام الساعة ، الكشاف جـ ٣ ص ١٥٩ ، والبحر المحيط جـ ٧ ص ٩٦ .

(٢) سورة الطلاق — الآية ٢ ، وحاشية الشهاب جـ ٨ ص ٢٠٦ .

(٣) وهو قوله تعالى « فأمسكوهن بمعروف .. » الآية ، وهى من المشارفة فى البرهان جـ ٢ ص ٢٩٢ ، والاتقان جـ ٣ ص ١٢٧ والكشاف جـ ٤ ص ١١٩ .

(٤) سورة الشورى — الآية ٧ .

لزمه كون افتراقهم فى حال اجتماعهم أوله بعشارفين على أنه من مجاز المشارفة ، أو الحال مقدرة ، أو اجتماعهم فى زمان واحد لا ينافى افتراق أمكنتهم كما تقول صلوا الجمعة فى وقت واحد فى مساجد متفرقة وإليه أشار بقوله متفرقين فى دارى الثواب[١] . الخ .

ماجاء محتملا لكونه مجاز مشارفة وغيرة :

(أ) مجاز مشارفة أو استعارة :

فى قوله تعالى : « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن[٢] » .

قال البيضاوى (والبلوغ هو الوصول إلى الشىء ، وقد يقال للدنو منه على الاتساع) .

يقول الشهاب موضحاً لون المجاز هنا بناء على كلام البيضاوى : أى وصولهن إلى قرب آخره فوجب تفسير الأجل بآخر المدة والبلوغ بمشارفته والقرب منه .

فهو من مجاز المشارفة أو استعارة[٣] تشبيهاً للمتقارب

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤١١ .

(٢) سورة البقرة - الآية ٢٣١ .

(٣) جعل الآية هنا من قبيل المشارفة أو الاستعارة ، وقال فى نظيرتها قبل ذلك وهى الآية ٢ من سورة التحريم أنها مشارفة فقط والذى دعاه لهذا أنه ملتزم بعبارة البيضاوى موضح لما تحتمله والا فمعنى الأجلين إلى مناسبتهما واحدة ، هذا وقد جعل الزمخشرى وابن هشام والسيوطى هذه الآية من مجاز المشارفة . وأما أبو حيان فقد قال : بلغن أى قاربن ، ولا يحمل بلغن أجلهن على الحقيقة لأن الامساك اذ ذاك ليس له لأنها ليست

=

الوقوع بالواقع[١] .

(ب) مجاز مشارفة أو لزوم أو استعارة تبعية :

في قوله تعالى : « إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة » قال البيضاوى : لما طعنوا فيهن « ولهم عذاب عظيم[٢] » لعظم ذنوبهن ، وقيل : هو حكم كل قاذف ما لم يتب ، وقيل : مخصوص بمن قذف أزواج النبي ﷺ ولذلك قال ابن عباس : لا توبة له .

يقول الشهاب موضحا ذلك : قوله ولذلك قال ابن عباس رضى الله عنهما . الخ . الذى في الكشاف[٣] : عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه كان بالبصرة يوم عرفة فسئل عن هذه الآية فقال من أذنب ذنبا ثم تاب منه قبلت توبته إلا من خاض في أمر عائشة رضى الله عنها ، وهو مبالغة وتعظيم لأمر الإفك ، وإلا فقد تاب مسطح كغيره وما تقدم مصرح بقبول توبته .

وأما تقييده بالاستباحة فلا يصح فهو كما قيل في قوله تعالى :

= بزوجة إلا قد انقضت عدتهـا فلا سبيل له عليها ، انظر الكشاف ج ١ ص ٣٦٨ ، ومغنى اللبيب ج ٢ ص ٧٦٧ ، والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٠٧ ، والاتقان : ج ٣ ص ١٢٧ .

(١) حاشية الشهاب ج ٢ ص ٣١٧ .

(٢) سورة النور ــ الآية ٢٣ .

(٣) انظر الكشاف ج ٣ ص ٥٧ ، والبحر المحيط ج ٦ ص ٤٤٠ .

« والكافرون هم الظالمون[1] » أنه أريد التاركون الزكاة تغليظا ، أو لأن تركها من صفات الكفار نعبر به تغليظا عليهم حيث شبه فعلهم بالكفر ، أوجعلهم مشارفين عليه ، أو تعبيرا باللازم عن الملزوم لأن ترك الزكاة من صفات الكفار ولوازمهم فهو استعارة تبعية أو مجاز مشارفة أو مجاز لزوم ، وهذا جار في كل ما هو كذلك [2].

١٨ — ألوان من المجاز المرسل :

(أ) المجاز المرسل التبعي[3] :

---

(١) سورة البقرة — الآية ٢٥٤ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٣٦٨ .

(٣) ذكر العصام انهم لم يقسموا المجاز المرسل الى الأصلى والتبعى على قياس الاستعارة ولكن ربما يشعر بذلك كلامهم . ويوضح ذلك الغليوى بقوله : يقصد إن القوم لم يقسموا المرسل الى الأصلى وهو ما كان اسم جنس والتبعى وهو ما كان غير اسم جنس على قياس الاستعارة ، وذلك لعلة مشتركة بين المجاز المرسل والاستعارة وهى العلاقة ، فان معانى المشتقات والحروف كما لا تصلح لاعتبار التشبيه فيها بالذات لا تصلح لاعتبار العلاقات السائرة ، فان السببية مثلا تقتضى كون المعنى الحقيقى موصوفا بكونه سببا ومحكوما عليه به كما يقتضى التشبيه ، والصالح للموصوفية هو المستقل أو المعانى المقصودة ، ولا يرتقى الغليوى ان تكون للموصوفية هو المستقل أو المعانى المقصدة ، ولا يرتقى الغليوى أن تكون تسمية المرسل تبعيا فى اللفظ فقط خلافا للاستعارة .

ويقول : ان غرض العصام أنه لم يقسم المرسل الى الاصلى والتبعى تبعا للقوم ، وقوله ربما يشعر بذلك كلامهم » أى يدل على تقسيمه اليهما دلالة التزامية .

فى قوله تعالى : « وما بث فيهما من دابة[١] » . يقول البيضاوى : (أى من حى ، على إطلاق اسم المسبب على السبب ، أو مما يدب على الأرض ، وما يكون فى أحد الشيئين يصدق أنه فيهما فى الجملة) .

قال الشهاب : قوله من حى ، الخ هذا دفع لما يقال : (إن الدواب فى الأرض دون السما ... ف قيل فيهما ؟

واستنبط العصام أن كلامهم مشعر بالتقسيم من قول السكاكى : ومن أمثلة المجاز المرسل « فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله » استعملت قرأت مكان أردت استعمالا مجازيا ، ويعقب العصـــام قائلا : فبين العلاقة فى المصدر فيشير الى أن الاستعمال بمعنى المشتق بتبعية المصدر — ووضح ذلك القليوبى بقوله : يعنى أن استعمال المشتق وهو قرأت فى معنى المشـتق الآخر وهو أردت اللذين تكون العلاقة بينهما غير المشابهة أو تكون العلاقة بينهما السببية بتبعية المصدر بأن يقدر العلاقة غير المشابهة بين المصدرين فيستعمل أحدهما فى معنى الآخر ثم يشتق من لفظه بأن يقال : ذكر القراءة وأريد به الارادة لعلاقة السببية ، ثم اشتق من اسم القراءة الذى هو بمعنى الارادة قرأت بمعنى أردت فصار قرأت بمعنى أردت مجازا مرسلا تبعيا ، وأما القراءة بمعنى الارادة فهو مجاز مرسل أصلى .. ثم يقول : فالمجاز المرسل ان كان مشتقا أو حرفا فهو تبعى لكون علة التبعية مشتركة بين المشتق والحرف ، وان كان اسم جنس فهو أصلى ، واستنبط العصـــام التقســـيم أيضا من كلام التفتازانى بأن النطـــق بمعنى الدلالة دائر بين المرسل والاستعارة ، فباعتبار كون النطق مجازا مرســـلا يكون تبعيا ، الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريد ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، وانظر المفتاح ص ١٥٥ ، والمطول ص ٣٧٤ .

(٢) سورة الشورى — الآية ٢٩ .

وقد دفع بوجوه :

منها أنه مجاز مرسل فالمراد بالدابة الحي إما من استعمال المقيد في المطلق ، أو إطلاق الشيء على لازمه ، أو السبب على مسببه لأن الحياة سبب للدبيب وإن لم تكن الدابة سببا للحي فهو مجاز مرسل تبعي لاعتبار العلاقة في مأخذ الاشتقاق دون المشتق نفسه .

ومنه يعلم أن التبعية تجري في الاستعارة والمجاز المرسل وإن خصها أهل المعاني بالأول فتدبر[1] .

وفي قوله تعالى : « قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة[2] » .

قال البيضاوي (استفهام تعجيب) .

وقال الشهاب موضحا ذلك : قوله استفهام تعجيب . هذا لاينافي كونها بمعنى أخبرني[3] لما قيل إنه بالنظر إلى أصل الكلام وإلا فهو مجاز عن معنى أخبرني منقول من أرأيت ؟ بمعنى أبصرت أو عرفت ؟ كأنه قيل : أأبصرته وشاهدت حاله العجيبة أو عرفتها ؟ أخبرني عنها ، فلا تستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء .

ووجه المجاز : أنه لما كان العلم بالشيء سببا للاخبار عنه أو الإبصار به طريقا إلى إحاطته علماً وإلى صحة الإخبار عنه استعملت الصيغة التي

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤٢٢ .

(٢) سورة الأنعام ـ الآية ٤٠ .

(٣) وهذا ما ذهب اليه الزمخشري . انظر الكشاف جـ ٢ ص ١٨ .

لطلب العلم أو لطلب الإبصار في طلب الخبر ، وعلى التقديرين فيه تجوزان(١) وشبه الاستعارة التبعية ، وينبغي أن يسمى مثله مجازا مرسلا تبعياً ، ومن هنا ظهر مسألة لم تذكر في علم البيان فلا مخالفة بين كلام المصنف وكلام الزمخشري كما قيل .

وأما قوله إن هذه المسألة مما لا يعرفه أهل المعاني فقريب منه لأنها مذكورة في شرح التلخيص للنحرير(٢) .

وماقيل : إنها للاستخبار عن الشيء العجيب فلما كانت للاستخبار عن الشيء العجيب فلما كانت للاستخبار كانت دالة على الاستفهام تعسف(٣) .

(ب) المجاز المرسل المركب(٤) :

---

(١) والتجوزان — كما ذكر الشهاب نقلا عن الكرماني — إطلاق الرؤية وإرادة الاخبار لأن الرؤية مسببة ، وجعل الاستفهام بمعنى الأمر بجامع الطلب ، (وعلى ذلك فالمجاز الأول مرسل والثاني استعارة) ، انظر حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٥٨ .

(٢) يقصد سعد الدين التفتازاني ، انظر المطول ص ٣٧٤ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٤ ص ٥٨ .

(٤) يقول سعد الدين التفتازاني : ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة ، وتحقيق ذلك : ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع ، مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلابد وان يكون ذلك لعلاقة فان كانت المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار كقوله : =

فى قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا »[1]

قال البيضاوى (أى فى صلاتكم، أمرهم بهما لأنهم ما كانوا يفعلونهما أول الإسلام ، أو صلوا وعبر عن الصلاة بهما لأنهما أعظم أركانها أو اخضعوا وخروا له سجدا) .

وقال الشهاب : قوله أو صلوا . . يعنى أنه مجاز مرسل مركب بعلاقة الجزئية والكلية[2] .

= هواى مع الركب اليمانين مصعد

فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهـــار الحزن . فحصر المجاز المركب فى الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب . المطول ص ٣٨٠ · وبعد أن يعرف صاحب حاشية العصام المجاز المركب يقول : كما يصدق التعريف على مجمــــوع « واعتصموا بحبل الله » يصـــــدق على مجموع قولنا : فلان فى رحمة الله أى فى الجنـــة مجازا مرســــلا بعلاقة الحالية ، فان تغير الجزء يستلزم تغير الكل ليكون مجازا مرســــلا مركبا مع ان فى ذلك مخالفــة للقوم ، ثم يقول : وكما يجــــوز فى المجاز المفرد كونه استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين : المشابهة وغيرها فى مادة واحدة كذلك يجوز فى المجاز المركب كونه استعارة تمثيلية ومجازا مرسلا فى مادة واحدة باعتبار العلاقتين من غير تصرف فى الأجزاء ، ويذكر أن قولهم : انى أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى الموضوع لهيئة منتزعة ممن أراد تارة أن يذهب فى أمر وتارة أراد أن لا يذهب وأريد بذلك اللفظ معنى أنت متردد فى هذا الأمر بعلاقة المسببية فصار ذلك اللفظ مجــازا مركبا مرسلا ، الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة جـ ٢ ص ٣٦٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ·

(١) سورة الحج ـ الآية ٧٧ ، وانظر الكشاف جـ ٣ ص ٢٣ ·

(٢) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٣٦٥ ، وانظر فى الأسلوب القرآنى ص ١٣٤ ·

مرسل مركب أو استعارة :

في قوله تعالى « واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه »(١) .

قال البيضاوى (هذا تمثيل لغاية قربه من العبد كقوله « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد »(٢) وتنبيه على أنه مطلع على مكنونات ما عسى يغفل عنه صاحبها ، أو حث على المبادرة إلى إخلاص القلوب وتصفيتها قبل أن يحول الله بينه وبين قلبه بالموت أو غيره ، أو تصوير وتخييل لتملكه على العبد قلبه فيفسخ عزائمه ويغير مقاصده ويحول بينه وبين الكفر إن أراد سعادته وبينه وبين الإيمان إن أراد شقاوته) .

قال الشهاب : قوله تمثيل لغاية قربه من العبد . . حقيقة كون الله حائل بين المرء وقلبه أنه فصل بينهما ومعناه الحقيقي غير متصور هنا فهو مجاز عن غاية القرب من العبد لأن من فصل بين شيئين كان أقرب لكل منهما من الآخر لاتصاله بهما وانفصال أحدهما عن الآخر .

وهو إما استعارة تبعية فمعنى يحول يقرب ، أو استعارة تمثيلية .

وقيل : الأنسب أن يكون مجازا مركبا مرسلا لاستعماله في لازم معناه وهو القرب ، وليس ببعيد .

وقوله أو حث على المبادرة . . الخ يعنى أن « اعلموا » الله ورد منه الحث على ما ذكر ، فمعنى يحول بينه وبين قلبه يميته فتفوته الفرصة التي هو

---

(١) سورة الأنفال — الآية ٢٤ .

(٢) سورة ق — الآية ١٦ . وما ذكره البيضاوى هو معنى ما في الكشاف انظر الكشاف ج ٢ ص ١٥٢ .

واجدها وهى التمكن من إخلاص القلب ومعالجة أدوائه ورده سليماً كما يريده الله ، فاغتنموا هذه الفرصة التى هو واجدها وأخلصوها لطاعة الله ورسوله[١] .

فشبه الموت بالحيلولة بين المرء وقلبه الذى به يعقل فى عدم التمكن من علم ما ينفعه .

وقوله أو تصوير وتخييل . . يعنى أنه استعارة تمثيلية لتمكنه من قلوب العباد فيصرفها كيف يشاء بما لا يقدر عليه صاحبها[٢] ، شبه تمكن حال بين شخص ومتاعه فانه يقدر على التصرف فيه دونه كما فى الحديث : ما من آدمى إلا وقلبه بين اصبعين من أصابع الله[٣] .

---

(١) هذا كلام الزمخشرى بعينه مع زيادات ، الكشاف ج ٢ ص ١٥٢

(٢) وهذا ملخص ما ذكره المرتضى ، وذكر وجها آخر فقال : ان يكون المراد أنه تعالى يحول بين المرء وبين ما يدعوه اليه قلبه من القبائح بالأمر والنهى والوعد والوعيد لأنه لو لم يكلف العاقل مع ما فيه من الشهوات لم يكن له عن القبح مانع فكان التكليف حائل بينه وبينه من حيث زجره عن فعله . أمالى المرتضى ج ١ ص ٥٢٧ . وانظر التفسير القيم لابن القيم ص ٢٩١ .

(٣) حاشية الشهاب ج ٤ ص ٢٦٥ .

(ج) المجاز المرشح[١].

فى قوله تعالى « قد أنزل الله إليكم ذكرا رسولا »[٢] قال البيضاوى (يعنى بالذكر جبريل عليه السلام لكثرة ذكره أو لنزوله بالذكر وهو القرآن ، أو لأنه مذكور فى السموات ، أو ذا ذكر أو شرف أو محمداً عليه الصلاة والسلام لمواظبته على تلاوة القرآن أو تبليغه وعبر عن إرساله بالانزال ترشيحاً أو لأنه مسبب عن إنزال الوحى[٣])

---

(١) يذكر القليوبى فى شرحه لقول العصام ان الترشيح موضوع المفهوم مشتركا بين المصرحة والمكنية وبين التشبيه والمجاز المرسل أيضا ، يذكر ان هذا المفهوم يصدق على ترشيح المجاز المرسل كما يصدق على كل من ترشيحات المصرحة والمكنية والتشبيه قال العلامة التفتازانى فى الترشيح قد يكون للتشبيه كما فى قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا وقد يكون للمجاز المرسل كما فى قوله عليه الصلاة والسلام (أسرعكن لحوقا بى أطولكن يدا) فان أطولكن ترشيح للمجاز المرسل أعنى يدا المستعملة فى النعمة لعلاقة السببية وقرينة الحالية ، ويضيف ان الاشتراك بين التشبيه والمجاز المرسل أيضا لا يختص الترشيح بل يشمل التجريد أيضا ، اى كما يكون ترشيحا للتشبيه والمجاز المرسل يكون تجريدا لهما اذا وجد ملائم المشبه والمعنى المجازى . الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة جـ ٢ ص ٦٣٦ وما بعدها ، هذا وذكر الخطيب ان المجاز المرسل يقع مرشحا أيضا وذلك لقوله فى الحديث النبوى المذكور هنا ان قوله (أطولكن) نظير ترشيح الاستعارة ولا بأس ان يسمى ترشيح المجاز . بغية الإيضاح جـ ٣ ص ٩٣ .

(١) سورة الطلاق — الآيتان ١٠ ، ١١ .

(٢) هذا ملخص ما فى الكشاف جـ ٤ ص ١٢٣ .

وقال الشهاب موجهاً لذلك : قوله لكثرة ذكره . . فهو وصف بالمصدر مبالغة كرجل عدل ، وقوله أو لنزوله . . ألخ فتسميته به مجاز لما بينهما من الملابسة الشابهة للحال والمحل[1] .

وقوله أو لأنه مذكور . . فهو مجاز كدرهم ضرب الأمير ، وقوله أو ذا ذكر ، لم يقل ذو ذكر لعطفه على مذكور مشاكلة للمفسر به ، وقوله أو محداً . . وهو من التسمية للفاعل بالمصدر أو مجاز بالملابسة المارة أو لشرفه ، وقوله وعبر . . ألخ بيان لوجه قوله قوله أنزل على هذا مع أنه كان الظاهر أن يقول بدله أرسل .

وقوله ترشيحاً . . أى للتجوز عن محمد بالذكر ولا يلزم أن يكون استعارة لأن الترشيح يجرى فى المجاز المرسل أيضاً كما صرحوا به .

قوله أو لأنه . . أى ارساله مسبب فيكون أنزل مجازاً مرسلا[2] وإذا كان ترشيحاً فهو على حقيقته[3] .

---

(١) يعنى اطلق الذكر على جبريل لكونه محلا للذكر .

(٢) يعنى عبر بالانزال عن الارسال بعلاقة السببية .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٢٠٩ ، هذا والمعروف أن هناك خلافا فى كون الترشيح من المجاز او الحقيقة ، والأكثر على أنه حقيقة يقول التفتازانى : ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى « واعتصموا بحبل الله » أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام بهاستعارة للوثوق أو هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه ، وسيأتى بمشيئة الله تعالى زيادة تفصيل لهذا فى قسم الاستعارة . المطول ص ٣٦٩ . وانظر حاشية السيد على المطول ص ٣٦٩ .. أيضا .

(د) المجاز بمرتبتين[١] :

في قوله تعالى « يسألونك كأنك حفي عنها »[٢] . قال البيضاوي : (أي عالم بها ، فعيل من حفي عن الشيء إذا سأل عنه فإن من بالغ في السؤال عن الشيء والبحث عنه استحكم علمه بمولاك عدى بعن) .

قال الشهاب : قال الغرب الحفاوة أصل معناها الاستقصاء في الأمر للاعتناء به ومنه إحفاء الشارب ، والحفاوة أيضاً البر واللطف قال تعالى « إنه كان بي حفياً »[٣] وقال الراغب : الاحفاء الإلحاح في السؤال أو البحث عن تعرف الحال ، ويقال حفيت بفلان وتحفيت به إذا اعتنيت بكرامته ، والحفي العالم بالشيء اهـ

---

(١) وهذا يسمى مجاز المجاز ، أو المجاز المتفرع على مجاز آخر ، ويعرفه العز بن عبد السلام بقوله : هو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة الى مجاز آخر فتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينه وبين الثاني كقوله تعالى « ولكن لا تواعدوهن سرا » فانه مجاز عن مجاز ، فان الوطء يتجوز عنه بالسر لأنه لا يقع غالبا الا في السر فلما لازم السر في الغالب سمي سرا ، ويتجوز بالسر عن العقد لانه سبب فيه ، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة ، والمصحح للمجاز الثاني التعبير باسم السبب الذي هو السر عن العقد الذي هو السبب كما سمي عقد النكاح نكاحا لكونه سببا في النكاح ، وكذلك سمي العقد سرا لانه سبب في السر الذي هو النكاح فهذا مجاز عن مجاز مع اختلاف في المصحح ، الاشارة الى الايجاز ص ١٤٥ ، ١٤٦ ، وانظر البرهان جـ ٢ ص ٢٩٨ ، والاتقان جـ ٣ ص ١٤١ والآية عند الخفاجي من المجاز المتفرع على الكناية كما سيأتي .

(٢) سورة الاعراف — الآية ١٧٨ .

(٣) سورة مريم — الآية ٤٧ .

وأشار المصنف إلى أن المعنى الأخير مجاز متفرع على الأول[١] لأن من بحث عن شيء وسأل عنه استحكم علمه به فأريد به لازم معناه مجازاً أو كناية .

فحاصله : كأنك عالم بها وجملة كأنك حال من مفعول يسألونك .

فما قيل : ظاهره أن معنى حفي عنها إلا أن المذكور في سورة القتال وهو المصرح به في اللغة أنه بمعنى المبالغة وبلوغ الغاية فقط فمعنى السؤال فيه بطريق التضمين بقرينة عن الخ ما ذكره لا محصل له[٢].

في قوله تعالى « وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم »[٣] قال البيضاوي (أي سابقة ومنزلة رفيعة ، سميت قدما لأن السبق بها كما سميت النعمة يدا لأنها تعطى باليد) .

وقال الشهاب موضحاً لذلك : لما كان السعي والسبق بالقدم سميت المسعاة الجميلة قدما كما سميت النعمة يدا لأنها تعطى باليد ، وباعاً لأن صاحبها يبوع بها فقيل لفلان قدم في الخير والسابقة هنا مصدر بوزن فاعلة بمعنى السبق ، والسبق كالتقدم بمعنى تفضلهم على غيرهم لما خصوا به من سائر الأمم .

---

(١) يعني الاستقصاء في الأمر مجاز تفرع عنه استحكام العلم بهذا الأمر .

(٢) حاشية الشهاب ج ٤ ص ٢٤٢ ، وانظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٣٥ .

(٣) سورة يونس ـ الآية ٢ .

فالقدم مجاز مرسل عن السبق لكونها سببه وآلته ، والسبق مجاز عن الفضل والتقدم للمنوى إلى المنازل الرفيعة فهو مجاز بمرتبتين .

وقيل المراد تقدمهم على غيرهم فى دخول الجنة ، وقيل تقدمهم فى البعث ، وقيل سابقة اسم فاعل أى سعادة سابقة فى اللوح(١) .

وفى الكشاف(٢) وجه آخر وهو أن قدم صدق بمعنى مقام صدق كمقعد صدق باطلاق الحال وإرادة المحل . وليس هذا معنى قوله منزلة رفيعة كما توهم حتى يلزم جمع المعانى المجازية .

وظاهره أن القدم يطلق على السبق مطلقا كما تطلق اليد على النعمة والعين على الجاسوس والرأس على الرئيس .

قال صاحب الإنصاف : لم يسموا سابقة السوء قدما إما لكون المجاز لا يطرد أو لأنه غلب فى العرف عليه ثم يقول الشهاب : والصدق يجوز به عن توفية الأمور الفاضلة حقها للزوم الصدق لها حتى كأنها لا توجد بدونه وهذا كما أن أبا لهب يشعر بكونه جهنمى(٣) .

---

(١) وهذا الوجه مما ذكره أبو حيان ، وذكر ايضا أن المراد شفاعة محمد صلى الله عليه وسلم أو مقام صدق أو ولد صالح قدموه . البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٢ وقال الشريف الرضى فى وجه : قال بعضهم ذكر القدم على طريق التمثيل كما تقول العرب قد وضع فلان رجله فى الباطل ، ومعناه أنه انتقل الى فعل ذلك كما ينتقل الماشى وان لم يحسرك قدمه ، تلخيص البيان ص ١٥٣ .

(٢) انظر الكشاف ج ٢ ص ٢٢٤ ، هذا وللإمام عبد العز بن عبد السلام من التجوز بالصدق عن الشرف والحسن ، الاشارة الى الايجاز ص ١١٦ .

(٣) حاشية الشهاب ج ٥ ص ٤ ، ٥ .

في قوله تعالى « وحنانا من لدنا »[1] قال البيضاوي (ورحمة منا عليه أو رحمة وتعطفا في قلبه على أبويه وغيرهما) .

وقال الشهاب : قوله ورحمة منا عليه أي ايتاؤه ما ذكر بفضل الله ورحمته ، وعلى تفسيره بالتعطف والشفقة فائدة قوله من لدنا الإشارة إلى أن ذلك كان مرضياً لله فإن منه ما هو غير مقبول كالذي يؤدي إلى ترك شيء من حقوق الله كالحدود مثلا أو هو إشارة إلى أنها زائدة على ما في جبلة غيره لأن ما يهبه العظيم عظيم .

ومن الحنان قيل لله حنان بمعنى رحيم خلافاً لبعض أهل اللغة إذ منع إطلاقه على الله ، وهل هو مجاز بمرتبة أو بمرتبتين[2] قولان[3] ؟

في قوله تعالى « وإذا ألقوا منها مكاناً ضيقاً مقرنين دعوا هنالك ثبوراً »[4]

---

(١) سورة مريم — الآية ١٣ .

(٢) قال الزمخشري : حن في معنى ارتاح واشتاق ثم استعمل في العطف والرأفة ، وقيل لله حنان كما قيل رحيم على سبيل الاستعارة ، الكشاف جـ ٢ ص ٥٠٤ — وعند العز بن عبد السلام أن الرحمة رقة وشفقة تلزمها ارادة العطف على المرحوم وينشأ عنها في الغالب الاحسان الى المرحوم بازالة ما رحمه لأجله ، وهي عند الاشعري عائدة الى ارادة الله بعبده ما يريده الراحم بمرحومه فهي من مجاز الملازمة ، واذا جعل من مجاز التسبيب عائدة الى ما يعامل به الراحم مرحومه ، وعند من حمله على التشبيه تشبه معاملته المرحوم بمعاملة الراحم حقيقة ، الاشارة الى الايجاز ص ١٣٧ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ١٤٩ .

(٤) سورة الفرقان — الآية ١٣ ، وحاشية الشهاب جـ ٦ ص ٤١٠ .

قال البيضاوى (هلاكاً ، أى يتمنون الهلاك وينادونه فيقولون يا ثبوراه تعالى فهذا حينك) .

قال الشهاب : قوله يتمنون . . إلخ يعنى المراد بالدعاء هنا النداء والنداء مجاز عن التمنى فانه قد يستعمل له كما صرحوا به فى نحو :

* يانسيم الشمال بلغ سلامى *

لكن إذا كان التمنى على ظاهره بأن تمنوا الهلاك ليسلموا مما هو أشد منه كما قيل أشد من الموت ما يتمنى معه الموت فظاهر .
وإن كان مجازا كما قرروه فى قوله « يا حسرتا على ما فرطت »[١] .
ولا يخلو من إشكال غير كونه مجازا على مجاز[٢].

فى قوله تعالى « فاذا هم بالساهرة »[٣] قال البيضاوى (فاذا هم أحياء على وجه الأرض بعد ما كانوا أمواتاً فى بطنها ، والساهرة الأرض

---

(١) سورة الزمر — الآية ٥٦ ، وذكر الشهاب أن التحسر وقع من هؤلاء والمراد شدة خسرانهم حتى استحقوا أن يتحسر عليهم أهل الثقلين وعلى أن التحسر من الله يقول لما كانت الحسرة ما يلحق المتحسر من الندم وهو لا يليق به تعالى جعلوه استعارة بأن شبه حال العباد بحال من يتحسر عليه الله فرضا ، فالنداء للحسرة تعجب منه والمقصود تعظيم جناياتهم أى عدوها أمرا عظيما يتعجب منه . حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٢٢٨ .

(٢) يعنى تجوز بالدعاء عن النداء لما بينهما من الملازمة ثم تجوز بالنداء عن التمنى — وقال أبو حيان : وقيل المدعو محذوف تقديره دعوا من لا يجيبهم قائلين ثبرنا ثبورا . البحر المحيط جـ ٦ ص ٤٨٥ .

(٣) سورة النازعات — الآية ١٤ .

البيضاء المستوية سميت بذلك لأن السراب يجرى فيها من قولهم عين ساهرة للتى يجرى ماؤها وفى ضدها نائمة ، أو لأن سالكها يسهر خوفاً ، وقيل اسم جهنم)[١].

قال الشهاب : قوله عين ساهرة فقيه مجاز على المجاز[٢] لشهرة الأول التى ألحقته بالحقيقة ، وقوله أو لأن سالكها ... فالسهر بمعناه المعروف والتجوز فى الإسناد[٣].

فى قوله تعالى : « ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح[٤] » .

قال البيضاوى (بكواكب مضيئة بالليل إضاءة السرج فيها ولا يمنع ذلك كون بعض الكواكب مركوزة فى السموات فوقها إذ التزيين بإظهارها عليها) .

وقال الشهاب : قوله بكواكب . . فالاستعارة فى الجمع ابتداء أو فى المفرد ثم جمع وكل منهما صحيح .

قوله إذ التزيين . . خص التزيين بها لأنها إنما ترى عليها ولا يرى جرم مافوقها فلا حاجة إلى القول بأنه على مقتضى أفهامهم لعدم التمايز بينهما فإنها ترى عليه كجواهر متلألئة على بساط الفلك الأزرق الأقرب .

---

(١) هذا مروى عن قتادة كما فى الكشاف جـ ٤ ص ٢١٣ .

(٢) المجاز الأول تسمية الماء الجارى عينا والثانى تسمية السراب عينا

(٣) يعنى اسناد السهر الى الأرض والساهر سالكها فهو من المجاز العقلى ، حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣١٥ .

(٣) سورة الملك ــ الآية ٥ ، وانظر الاتقان جـ ٣ ص ١٤١ .

واعلم أن قوله إضاءة السرج فيها ، الظاهر أن ضمير فيها راجع للمصابيح كما صرح به في بعض الحواشي بناء على أن المصباح مقر السراج لا السراج نفسه كما في الصحاح إذ لو أريد ذلك لم يحتج إلى قوله فيها وحينئذ فالمصابيح مجاز عما حل فيها وهو السراج ، والسراج مجاز عن الكواكب ، ففيه تجوز على تجوز ولا حاجة إليه مع تصريح أهل اللغة بأن المصباح السراج أيضا ، وإعادة ضمير فيها على الليل بعيد جدا ، ولو رجع ضمير فيها للسماء استغنى عن هذا التكلف(١) .

(هـ) المجاز المتفرع على الكناية :

في قوله تعالى : « ولكن لا تواعدوهن سرا(٢) » قال البيضاوي (ولكن لا تواعدوهن نكاحا أو جماعا ، عبر بالسر عن الوطء لأنه مما يسر ثم عن العقد لأنه سببه ، وقيل معناه لا تواعدوهن في السر على أن المعنى بالواعدة في السر المواعدة بما يستهجن) .

وقال الشهاب : قوله عبر بالسر عن الوطء . الخ يعني تعارف التعبير عن الوطء بالسر لأنه يسر ثم أريد به العقد الذي هو سببه(٣) .

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٢١٨ .

(٢) سورة البقرة — الآية ٢٣٥ ، وسبق قبل ذلك أن ذكرنا أن هذه الآية من المجاز المتفرع على المجاز عند كل من العز بن عبدالسلام والزركشي والسيوطي خلافا لما ذكره الشهاب هنا .

(٣) وهذه نفس عبارة الزمخشري ، انظر الكشاف جـ ١ ص ٢٧٢ ، وذكر العلوي أن تسمية العقد بالنكاح من تسمية الشيء باسم الغاية التي يصير اليها لما كان موصلا اليه ، الطراز جـ ١ ص ٦٩ .

والأول كناية فيكون الثانى من المجاز لشهرة الأول ، ولم يجعل من أول الأمر عبارة عن النقد إشارة لأنه لا مناسبة بينهما فى الظاهر[١] .

فى قوله تعالى : « سبحانك هذا بهتان عظيم[٢] » . قال البيضاوى (تعجب ممن يقول ذلك ، وأصله أن يذكر عند كل متعجب تنزيهاً لله تعالى من أن يصعب عليه مثله ثم كثر فاستعمل لكل متعجب) .

قال الشهاب : قوله تعجب ممن يقول . الخ على هذا ليس القصد فيه إلى التبرئة من أن يصم نبيه صلى الله عليه وسلم أو يشينه بخلاف الوجه الثانى ، وهو على هذا من المجاز المتفرع على الكناية وهو كثير[٣] .

فى قوله تعالى : « فأقم وجهك للدين حنيفاً[٤] » قال البيضاوى (فقومه له غير ملتفت عنه ، وهو تمثيل للإقبال والاستقامة عليه والاهتمام به) .

وقال الشهاب : أى قوله أقم تمثيل الخ، الظاهر أنه أراد أنه استعارة تمثيلية بتشبيه المأمور بالتمسك بالدين ورعاية حقوقه وعدم مجاوزة حدوده والاهتمام بأموره بمن أمر بالنظر إلى أمر وعقد طرفه به وتسديد نظره وتوجيه وجهه له لمراعاته والاهتمام بحفظه .

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٣٢٣ .

(٢) سورة النور — الآية ١٦ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٣٦٥ وانظر البحر المحيط جـ ٦ ص ٤٣٨ .

(٤) سورة الروم — الآية ٣٠ .

وما قيل : من أنه كناية عن كمال الاهتمام لأن المهتم بأمر يسدده بنظره ويتوسم وجهه له ، أراد بالكناية المجاز المتفرع على الكناية فلا يشترط فيه إرادة إمكان المعنى الحقيقى كما ورد فى شرح المفتاح فى قوله « ولا ينظر إليهم » فلا يرد عليه أنه لا يصح الكناية لعدم إمكان المعنى الحقيقى فيه(١) .

فى قوله تعالى : « ألم نشرح لك صدرك »(٢) قال البيضاوى (ألم نفسحه حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الخلق) .

وقال الشهاب : قال الراغب أصل الشرح بسط اللحم ونحوه ومنه شرح الصدر وهو بسطه بنور إلهى وسكينة من جهة الله وروح منه(٣) .

قلت : لما كان أصله بسط اللحم وفيه مذلة وتوسيع مستلزم لإظهار باطنه وما خفى منه استعمل فى القلب الشرح والسعة لأنه محل الإدراك لما يسر وضده ، فجعل إدراكه لما فيه مسرة يزيل ما يحزنه شرحا وتوسيعا وذلك لأنه بالإلهام ونحوه مما ينفس كربه ويزيل همه بظهور ما كان غائباً عنه وخفياً عليه مما فيه مسرته(٤) كما يقال : شرح الكتاب إذا وضحه ثم استعمل فى الصدر الذى هو محل القلب مبالغة فيه لأن اتساع الشئ

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ١٢١ .

(٢) سورة الشرح — الآية ١ .

(٣) المفردات فى غريب القرآن : ص ٢٥٨ .

(٤) وذكر الزمخشرى وجها آخر وهو : أن المراد فسحناه حتى وسع هموم النبوة ودعوة الثقلين ، الكشاف جـ ٤ ص ٢٦٦ .

يتبعه اتساع ظرفه ولذا تسمع الناس يسمون السرور بسطاً — ويقال في المثل البسط صدف — ثم سموا ضده ضيقاً وقبضاً ، وهو من المجاز المتفرع على الكناية بوسايط[1] ، وبعد الشيوع زال الخفاء وارتفعت الوسايط فاحفظه فإنك لا تراه في غير هذا الكتاب[2] .

فقوله : ألم نشرح ؟ أى توسعه بالقاء ما يسره ويقويه وإظهار ماخفى عليه من الحكم والأحكام وتأييده وعصمته حتى علم ما لم يعلم وعرف الله معرفة من يراه قبل كل شيء فيناجيه ويدعو عباده لما يرتضيه وهذا مما لم يمكن إظهاره بغير هذا القدر فقدبر[3] .

في قوله تعالى : « قل جاء الحق » قال البيضاوى : أى الإسلام « وما يبدئ الباطل وما يعيد[4] » وزهق الباطل أى الشرك بحيث لم يبق له أثر ، مأخوذ من هلاك الحى فإنه إذا هلك لم يبق له إبداء ولا إعادة قال :

أقفـر من أهلـه عبيـد فاليوم لا يبدئ ولا يعيـد

---

(١) وهذا عندالعز بن عبد السلام من مجاز التشبيه ، يقول : فأما الشرح فانه حقيقة فى الفتح والتوسيع ومنه قولك شرحت اللحم مجاز عن إزالة موانع الاسلام من الصدر حتى حصل فيها الاسلام كما يحصل الجرم فيما يتسع له من الأحياز ، الاشارة الى الايجاز للعز : ص ١٠٧ .

(٢) وهذا من الافتخار بنفسه وبكتابه الذى كثيرا ما يردد فيه هذه العبارات .

(٣) حاشية الشهاب ج ٨ ص ٣٧٣ .

(٤) سورة سبأ — الآية ٤٩ .

وقيل الباطل إبليس أو الصنم والمعنى لا ينشئ خلقاً ولا يعيده ولا يبدئ خيرا لأهله ولا يعيده ، وقيل « ما » استفهامية[1] منتصبة بما بعده .

وقال الشهاب : قوله وزهق الباطل . ولما كان الإنسان ما دام حياً لا يخلو عن ذلك كنى به عن حياته وبنفيه عن هلاكه ثم شاع ذلك في كل ماذهب وإن لم يبق له أثر وإن لم يكن ذا روح فهو كناية أيضا أو مجاز متفرع على الكناية[2] وإليه أشار المصنف والفعلان منزلان منزلة اللازم أو المفعول محذوف .

قوله وقيل ... الخ تعلى هذا لا كناية فيه ، والمعنى : أنه لا يقدر على شيء أو أى شيء[3] .

ومما أورده من تفرع الكناية على المجاز :

قوله تعالى : « ما يفتح الله للناس من رحمة »[4] قال البيضاوى

---

(١) وقال أبو حيان : والظاهر أن ما نفى ، وقيل استفهام ومآله الى النفى كأنه قال : أى شيء يبدئه الباطل أى ابليس ويعيده ؟ البحر المحيط جـ ٧ ص ٢٩٢ .

(٢) وقال الشريف الرضى : يقال فلان لم يبدئ ولم يعد اى لم يتكلم ابتداء ولا أحار جوابا ، ويستحيل أن يوصف الباطل بذلك الا على طريق الاتساع والمجاز ، والمراد : أن الحق ظهر والباطل استتر ، ويجوز أن يكون المعنى أن الباطل كان عند غلبة الحق بمنزلة الواجم الساكت ، او أن صاحب الباطل لا يبدئ ولا يعيد عند حضور صاحب الحق ضعفا عن حجاجه ، وعلى القول الأخير يكون الكلام حقيقة بتقدير محذوف . تلخيص البيان : ص ٢٦٨ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢١١ .

(٤) سورة فاطر ــ الآية ٢ .

(أى ما يطلق لهم ويرسل ، وهو من تجوز السبب للمسبب) .

وقال الخفاجي : أى الفتح مجاز مرسل للارسال بعلاقة السببية[١] .

فإن فتح الباب مثلا سبب لإطلاق ما فيه وإرساله ولذا قابله بالإمساك ، والإطلاق كناية عن الإعطاء كما يقال : أطلق السلطان للجند أرزاقهم فهو كناية متفرعة على المجاز[٢] .

(و) المرسل الكنائى :

قال تعالى : « إلا عبادك منهم المخلصين[٣] » قال البيضاوى (أى الذين أخلصتهم لطاعتك وطهرتهم من الشوائب فلا يعمل فيهم كيدى) .

وقال الشهاب : قوله طهرتهم من الشوائب ... أى من كل ما ينافى الإخلاص ، وقوله فلا يعمل فيهم كيدى ... إشارة إلى أنه من ذكر السبب وإرادة مسببه ولازمه على طريق الكناية لينتظم الحاق بالسياق فإنه كان الظاهر أن منهم من لا أغويه لكن الإخلاص والتمحض لله يستلزمه فذكر ليثبت ما ذكر بدليل فهو أبلغ من التصريح[٤] .

---

(١) ويذكر الزمخشرى وأبو حيان أنه استعير الفتح للاطلاق والارسال ولذا قال « فلا مرسل له » مكان لا فاتح له ، انظر الكشاف جـ ٣ ص ٢٩٨ والبحر المحيط جـ ٧ ص ٢٩٩ ـ وعند العز بن عبد السلام : شبه حصول الأرزاق والخصب بما كان مغلقا لا يقدر عليه ثم فتحت أبوابه حتى وصل من يطلبه اليه ، الاشارة الى الايجاز للعز ، ص [illegible]

(٢) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٢١٤ .

(٣) سورة الحجر الآية ٤٠ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٢٩٤ .

مجىء التعريض والتوكيد مع المجاز .

فى قوله تعالى : « وأن الله لا يهدى كيد الخائنين[١] » قال البيضاوى (ينفذه ولا يسدده ، أو لا يهدى الخائنين بكيدهم فأوقع الفعل على الكيد مبالغة وفيه تعريض براعيل فى خيانتها زوجها وتوكيد لأمانته) .

قال الشهاب : قوله لا ينفذه ولا يسدده . . هداية الكيد مجاز عن تنفيذه[٢] ، وعلى الوجه الثانى المراد : لا يهدى الخائنين بسبب كيدهم فأوقع الهداية المنفية على الكيد ـ وهى واقعة عليهم ـ تجوزا للمبالغة لأنه إذا لم يهد السبب علم منه عدم هداية مسببة بالطريق الأولى[٣] .

وقوله وفيه تعريض ألخ أى لو كنت خائنا ما نفذ كيدى وسدده ، وأراد بكيده نفسه عن الخال وسماه كيدا مشاكلة كما فى الكشف وفيه نظر .

وقوله وتوكيد لأمانته بالواو دون أو إذ لا مانع من اجتماع التعريض والتوكيد[٤] .

---

(١) سورة يوسف ـ الآية ٥٢ وانظر البحر المحيط جـ ٥ ص ٣١٨ .

(٢) لأن تنفيذ أى عمل يحتاج لطريق موصل لذلك .

(٣) قال الشريف الرضى : انه تعالى اقام « كيد الخائنين » مقام الخابط فى طريق ليصل الى مضرة المكيدة وهو غافل عنه فاعلمنا سبحانه أنه لا يهديه بمعنى لا يوفقه لاصابة الغرض بل يدعه يخبط فى ضلاله ويتسكع فى متاهه لأنه كالسارى فى غير طاعة الله فلا يستحق أن يهدى الرشد . تلخيص البيان ص ٧٢ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ١٨٦ .

(ز) المجاز المرسل التهكمي :

في قوله تعالى « بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليما »(١) .

قال الشهاب : وكون بشر استعارة تهكمية هو المشهور(٢) ، وفيه احتمالات أخر مر تحقيقها(٣) .

وفي قول البيضاوي هنا (وضع بشر مكان أنذر تهكما بهم) .

عقب الشهاب على ذلك بقوله : قوله مكان أنذر . . أحسن من قول الزمخشري(٤) مكان أخبر لأن التهكمية تكون في استعارة الضد لضده ، والأخبار ليس ضدا له لأنه أعم ولك أن تقول : إنه مجاز مرسل(٥) فهو وجه آخر في التهكم(٦) .

---

(١) سورة النساء ـ الآية ١٣٨ .

(٢) وهو ما عليه أكثر البلاغيين ، انظر المطول ص ٣٦٥ وبغية الايضاح ج ٣ ص ١٢٢ .

(٣) سبق بيان ذلك في القسم الاول من البيان عند الشهاب وهو التشبيه للباحث .

(٤) انظر الكشاف ج ١ ص ٥٧٢ .

(٥) اي على راى الزمخشري بأن استعمل التبشير في الاخبار بعلاقة الخصوص والعموم لان التبشير اخص من الاخبار ، وبذلك يمكن جعل التهكم في المرسل كالاستعارة .

(٦) حاشية الشهاب ج ٣ ص ١٩٠ ـ هذا وقال ابو حيان أيضا أن بشر في معنى أخبر على سبيل التهكم ، أى القائم لهم مقام البشارة الاخبار بالعذاب ، وقال ابن عطية جاء البشارة هنا مصرحا بقيدها فلذلك حسن استعمالها في المكروه ، البحر المحيط : ج ٣ ص ٣٧٣ .

وفى قوله تعالى « وإذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبيتها »[١].

قال البيضاوى (أى هلا جمعتها تقولا من نفسك كسائر ما تقرؤه أو هلا طلبتها من الله ؟)

وقال الشهاب : اجتبى له معنيان : جمع كجباه ، والآخر بمعنى أخذ والآية صرحت بآيات القرآن التى لم تنزل على مرادهم أو بالخوارق التى اقترحوها .

فعلى الأول يكون معنى قولهم هلا جمعها ولفقها من عند نفسه افتراء كما أتى به أولا فانه على زعمهم كذلك ، وعلى الثانى : معناه هلا أخذها من الله بطلب منه وهو مجاز تهكم من الكفار كما قال الطيبى[٢] .

وفى قوله تعالى « وما كان لى عليكم من سلطان » قال البيضاوى : أى تسلط فألجئكم إلى الكفر « إلا أن دعوتكم »[٣] إلا دعائى إياكم إليها بتسويلى ، وهو ليس من جنس السلطان ولكنه على طريقة قولهم :

« تحية بينهم ضرب وجيع »

وقال الشهاب . قوله وهو ليس من جنس السلطان . . أى حقيقة ولكنه من جنسه ادعاء فإذا كان الاستثناء متصلا من تأكيد الشىء بضده كقوله تحية بينهم . . ألخ وهو من التهكم وكونه استعارة أو تشبيها

---

(١) سورة الاعراف — الآية ٢٠٣ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٢٤٨ .

(٣) سورة ابراهيم — الآية ٢٢ .

أو غيرهما غير صحيح كما تقدم مثله ، فان لم يعتبر فيه التهكم والادعاء يكون الاستثناء منقطعا على حد قوله :

وبلدة ليس بها أنيس ... إلا اليعافير وإلا العيس[١]

الآيات الكريمة التي كان حملها على الحقيقة أولى من جعلها مجازا مرسلا :

أورد الشهاب الخفاجي عدداً من الآيات الكريمة التي كانت أولى بأن تحمل على الحقيقة لأن جعلها مجازا فيه شيء من التكلف والخطأ من يعد هذه الآيات من قبيل المجاز المرسل ؛ وهي كما يلي :

في قوله تعالى « تلك آيات الكتاب والذي أنزل إليك من ربك »[٢]

قال البيضاوي يعني بالكتاب السورة) .

وقال الشهاب : هذا ليس من باب إطلاق اسم الكل على البعض لأن الكتاب بمعنى المكتوب صادق على السورة[٣] فلا داعي للتجوز من غير قرينة[٤] .

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٣٦٣ .

(٢) سورة الرعد — الآية ١ .

(٣) قال أبو حيان : قال الزمخشري : تلك اشارة الى آيات السورة ، وقال ابن عطية الكتاب يراد به القرآن ، وقيل الاشـارة الى ما قص عليه من أنباء الرسل المشار اليها بقوله « تلك من أنباء الغيب » البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٥٩ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٣٦٥ .

وفى أول سورة الحجر فى قوله تعالى « تلك آيات الكتاب وقرآن مبين[١] » يقول البيضاوى أيضاً (الكتاب هو السورة وكذا القرآن) .

وقال الشهاب : قوله وكذا القرآن . . أى المراد به السورة لأنه بمعنى المقروء مطلقا الشامل للكل والجزء ، فلا حاجة لجعله مجازاً باطلاق اسم الكل على الجزء[٢] .

فى قوله تعالى « ما آمنت قبلهم من قرية » قال البيضاوى (أى من أهل القرية « أهلكناها »[٣] باقتراح الآيات لما جاءتهم) .

وقال الشهاب : قوله من أهل القرية . . قدر فيه مضافا ولم يجعله مجازاً إيجازا لأن قوله أهلكناها يأباه[٤] والاستخدام خلاف الظاهر .

ومن قال إنه مجاز لقوله أهلكناها دون أهلكناهم بناء على أن إهلاكها كناية عن إهلاك أهلها لم يأت بشيء ، مع أنه حينئذ لا مانع من حمل كلام المصنف عليه .

---

(١) سورة الحجر — الآية ١ .

(٢) حاشية الشهاب ج ٥ ص ٢٨٦ .

(٣) سورة الانبياء — الآية ٦ .

(٤) يعنى لم تجعل القرية مجازا عن أهلها بعلاقة المحلية فتكون مرسلا ، أو مجازا باسناد الايمان الى القرية فتكون مجازا عقليا لأن الضمير فى أهلكناها يعود الى القرية لا الى أهلها كما ذكر ، والمعروف أن البلاغيين جعلوا المجاز فى هذه الآية فى كلمة « أهلكناها » لأن المراد ارادة الاهلاك والعلاقة السببية ، والشهاب يتكلم هنا عن لفظ القرية ، انظر المفتاح ص ١٥٥ وبغية الايضاح ج ٣ ص ٩٩ ، والبرهان ج ٢ ص ٢٩٥ .

ولا حاجة إلى ترجيح التقدير على التجوز لشيوعه كما قيل[١].

في قوله تعالى: « ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا »[٢] قال البيضاوى (فرأوا الأثر أو الزرع فإنه مدلول عليه بما تقدم ، وقيل السحاب لأنه إذا كان مصفرا لم يمطر).

قال الشهاب : كون الضمير للزرع على أنه تعبير عن السبب بالمسبب كما قاله البقاعي تكلف[٣].

في قوله تعالى : « واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا[٤] ».

قال البيضاوى (أى واسأل أممهم وعلماء دينهم).

وقال الشهاب : فهو بتقدير مضاف أو بجعل سؤالهم بمنزلة سؤال أنبيائهم ، وهذا الوجه أخره الزمخشرى — رحمه الله — والمصنف اقتصر عليه لتبادره ، والأصل الحقيقة والتقدير مع القرينة أسهل من التجوز بجعل السؤال عبارة عن النظر والفحص عن مللهم وشرائعهم[٥] كما في سؤال

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٢٤٣ .

(٢) سورة الروم — الآية ٥١ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ١٢٨ .

(٤) سورة الزخرف الآية ٤٥ .

(٥) يبدو أنه يرد على الزمخشرى لانه قال : ليس المراد حقيقة السؤال لاحالته ولكنه مجاز عن النظر فى أديانهم ، والسؤال الواقع مجازا عن النظر — حيث لا يصح الحقيقة — كثير ، منه مسائلة الشعراء الديار . الكشاف جـ ٣ ص ٤٩٠ .

وذكر الشريف المرتضى ان في هذه الآية وجوها منها :

١ — ان يكون المعنى سل تباع من ارسلنا من قبلك ، ويجرى ذلك مجرى قولهم السخاء حاتم وهم يريدون السخاء سخاء حاتم واقاموا حاتما

الدهار ونحوه من قولهم : سل الأرض من شق أنهارك ، وهذا إنما يكون مرجحا على تقرير التقدير لا على مابعده كما قيل .

وقيل : إنه على ظاهره وقد جمع له صلى الله عليه وسلم الأنبياء في بيت المقدس لما أسرى به فأمهم وقيل له سلهم فلم يشكل عليه ما يسأل عنه مما ذكر[4] .

في قوله تعالى : « إنا لما طغى الماء حملناكم »[5] قال البيضاوى (حملنا آباءكم وأنتم في أصلابهم) .

وقال الشهاب : المراد تقدير مضاف في النظم لا التجوز في المخاطبين بإرادة آبائهم المحمولين[6] بعلاقة الحلول — كما قيل — لبعده غاية البعد

مقام المسند المضاف اليه ، والمأمور بالسؤال في الظاهر النبي عليه الصلاة والسلام وهو في المعنى لأمته .

وقيل : ان المراد سؤالهم هو مؤمنو أهل الكتاب ، وليس يمتنع ان يكون هو عليه السلام المأمور بالمسألة على الحقيقة ، ويكون الوجه فيه تقرير أهل الكتاب به .

٢ — ان يكون السؤال متوجها اليه عليه السلام دون امته ، والمعنى اذا لقيت النبيين في السماء فاسألهم عن ذلك .

٣ — ما أجاب به ابن قتيبة وهو أن يكون المعنى : سل من ارسلنا اليه قبلك رسلا من رسلنا ، ولم يرض بهذا الجواب ، أمالى المرتضى ج ٢ ص ٧٩ ، ٨١ .

(٤) حاشية الشهاب ج ٧ ص ٤٤٤ .

(٥) سورة الحاقة — الآية ١١ .

(٦) وذكر الزمخشرى انهم اذا كانوا من نسل المحمولين الناجين كان حمل آبائهم منة عليهم وكأنهم هم المحمولون لان نجاتهم سبب ولادتهم . وقال ابو حيان المراد حملناكم اى فى اصلاب آبائكم . الكشاف ج ٤ ص ١٥٠ . والبحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٢ .

سواء كان الخطاب لفرعون ومن قبله التفاتا أو للحاضرين وقت النزول من غير التفات تقدير[١] .

في قوله تعالى « كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها[٢]» .

قال البيضاوى (أى عشية يوم أو ضحاه ولذلك أضاف الضحا إلى العشية لأنهما من يوم واحد) .

وقال الشهاب : يعنى أن المعنى لم يلبثوا إلا ساعة من نهار عشيته أو ضحاه فاختصر وأفادت الإضافة ذلك لأنه لو قيل إلا عشية أو ضحا احتمل أن يكونا من يومين استمر فيهما اللبث ، وأن يراد بكل من العشية والضحا يوم على حدة بإطلاق الجزء على الكل[٣] فلما أضيف انتفى ذلك الاحتمال لأن العشية لا يتصور لها ضحا إلا بكونهما في يوم واحد[٤] .

ماجاء على طريق المجاز الذى صار حقيقة :

في قوله تعالى : « ويمدهم في طغيانهم يعمهون[٥] » . قال البيضاوى

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٣٦ .

(٢) سورة النازعات — الآية ٤٦

(٣) وقد جعل الزركشى هذه الآية من دلالة الجزء على الكل ، انظر البرهان جـ ٤ ص ٤٠ — وقال أبو حيان : أضاف الضحى الى العشية لكونهما طرفى النهار بدأ بذكر احدهما فاضاف الآخر اليه تجوزا واتساعا وحسن الاضافة كون الكلمة فاصلة ، البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٢٤ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٣٠ .

(٥) سورة البقرة : الآية ١٥ — وماذكره الشهاب هنا شامل للمرسل والاستعارة .

(والعمه فى البصيرة كالعمى فى البصر وهو التحير فى الأمر) .

يذكر الشهاب رأى الزمخشرى[١] من أن العمى عام فى البصر والرأى ، والعمة فى الرأى خاصـة . . ثم يقول : إن العمى والعمه عند البيضاوى متباينان ، ووجه التوفيق بأنهما : أن العمة مخصوص بالقلب والعمى بالبصر[٢] بل بالعينين إذ لا يقال لفاقد أحدهما أعمى بل أعور ، ثم تجوز به لمـا فى القلب وشاع حتى صار حقيقة عرفية لغوية وقوله وهو التحير . . إلخ تحقيقه : كما عرفته أن أصل العمه عدم الأمارات فى الطريق التى تنصب لتدلهم من حجارة ونحوها وهو المنار ثم تجوز به عن التردد والتحير مطلقا وصار هذا حقيقة ثانية[٣]

وفى قوله تعالى « وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات »[٤]

يقول البيضاوى (الصالحات من الأعمال ماسوغه الشرع) . .

يقول الشهاب : التسويغ من ساغ الشىء إذا سهل دخوله فى الحلق ثم تجوز به عن الإباحة وشاع حتى صار حقيقة فيه[٥]

فى قوله تعالى « واللاتى يأتين الفاحشة »[٦]

---

(١) انظر الكشاف جـ ١ ص ١٩٠ .

(٢) قال أبو حيـان : العمى يوصف به العينين التى ذهب نورها والرأى الذى غاب عنه الصواب ، وقيل : العمه العمى عن الرشد ، البحر المحيط جـ ١ ص ٦٣ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ١ ص ٣٥٤ .

(٤) سورة البقرة ــ الآية ٢٥ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٦٢ .

(٦) سورة النساء ــ الآية ١٥ .

قال البيضاوى (يفعلنها يقال : أتى الفاحشة وجاءها غشيها)

ويقول الشهاب : أى أن حقيقة الاتيان الذهاب فعبر به عن الفعل وصار حقيقة عرفية فيه [١]

فى قوله تعالى « فأجاءها المخاض » [٢]

قال البيضاوى (المخاض مصدر مخضت المرأة إذا تحرك الولد فى بطنها للخروج) .

وقال الشهاب أصل المخض تحريك سقاء اللبن وهزه ليجتمع زبده ومنه فاستعمل لطلق الولادة كما ذكره ثم صار حقيقة عرفية فيه [٣]

فى قول البيضاوى (مبدحض حجته)

يقول الشهاب : الحجة الداحضة الزائلة ، يقال : دحضت فلانا فى حجته فدحض ، وأدحضت حجته فدحضت ، وهو استعارة من دحض الرجل وهو زلقها ثم شاع حتى صار حقيقة [٤]

فى قوله تعالى « يسبح له فيها بالغدو » [٥]

---

(١) حاشية الشهاب ج ٢ ص ١١٦ .

(٢) سورة مريم ــ الآية ٢٣ .

(٣) حاشية الشهاب ج ٦ ص ١٥٢ ــ هذا وقال الشريف الرضى : أى فجاء بها المخاض الى جذع النخلة لتجعله سنادا لها أو عمادا لظهرها وهى التى لجأت الى النخلة لكن لما كان ضرب المخاض سببا لذلك حسن ان ينسب الفعل اليه فى الجائها . تلخيص البيان ص ٢٢٠ .

(٤) حاشية الشهاب ج ٢ ص ٥٦ .

(٥) سورة النور ــ الآية ٣٦ .

يقول الشهاب : الغدو مصدر أطلق على الوقت مجازا ثم صار حقيقة عرفية [١]

في قوله تعالى « فإذا الذي استنصره بالأمس يستصرخه » [٢]

قال البيضاوي : (يستغيثه ، مشتق من الصراخ) .

وقال الشهاب : الصراخ بالضم وهو الصياح ثم تجوز به عن الاستغاثة لعدم خلوها منه غالبا وشاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية ، وقوله « بالأمس » إن كان دخوله للمدينة بين العشاءين فمجاز عن قرب الزمان [٣]

في قوله تعالى « وأصبح الذين تمنوا مكانه بالأمس يقولون .» [٤]

يقول الشهاب : الأمس مجاز عن القرب وهو شائع بمنزلة الحقيقة .

في قوله تعالى « أأعجمي وعربي » [٥]؟

يقول الشهاب : الأعجمي أصله أعجم ، ومعناه من لا يفهم كلامه للكنة أو لغرابة لغته ، وأطلق على كلامه مجازا لكنه اشتهر حتى ألحق بالحقيقة فلذا ذكره المصنف وتركه الزمخشري [٦]

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٣٨٦ .

(٢) سورة القصص ــ الآية ١٨ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٦٩ ؛ وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ١١٠

(٤) سورة القصص ــ الآية ٨٢ . ويذكر أبو حيان : أن أمس يحتمل أن يراد به الزمان الماضي ، ويحتمل أن يراد به ما قبل يوم الخسف وهو يوم التمني . البحر المحيط جـ ٧ ص ١٣٥ .

(٥) سورة فصلت ــ الآية ٤٤ ، وحاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤٠٢ .

(٦) الكشاف جـ ٣ ص ٤٥٥ .

فى قوله تعالى « الذين هم فى خوض يلعبون »[١]

يقول الشهاب الخوض فى الأصل المشى فى الماء فتجوز به عن الشروع ثم غلب فى الباطل كالاحضار حيث خص بالعذاب[٢]

فى قوله تعالى « ألم تر كيف فعل ربك بعاد »[٣]

قال البيضاوى (يعنى أولاد عاد) .

وقال الشهاب : فإنه يطلق اسم الأب على نسله مجازا شائعا حتى ألحق بالحقيقة[٤]

ومما أورده الشهاب فى هذا من غير القرآن قوله عن الطرح أصله جعل الشىء ملقى مقابلا بحيث يجده ويستقبله الملقى له ، وهو حينئذ حقيقة فإذا استعمل لمطلق الطرح كان مجازا مرسلا لكنه صار حقيقة فى عرف اللغة وعليه استعمال الفصحاء[٥]

---

(١) سورة الطور — الآية ١٢ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٠٣ — وقال أبو حيان : والخوض التخبط فى الباطل ، وغلب استعماله فى الاندفاع فى الباطل . البحر المحيط جـ ٨ ص ١٤٧ .

(٣) سورة الفجر — الآية ٦ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٣٥٧ — وذكر الزمخشرى : أن المراد بعاد أهل ارم كقوله « واسأل القرية » الكشاف جـ ٤ ص ٢٥٠ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ٣٤٦ .

وفي قوله تعالى : « في قلوبهم مرض »[1]

قال البيضاوي (يحتمل أن يراد بالمرض ما تداخل قلوبهم من الجبن والخور حين شاهدوا شوكة المسلمين) .

ويقول الشهاب : الخور أصله رخاوة في العصب ونحوه ثم تجوز به عن الجبن وشاع فيه حتى صار حقيقة عرفية[2]

ويقول عن رأس المال بمعنى أصله : هو استعارة صار فيه حقيقة عرفية[3].

وفي تعريف المثل بأنه القول السائر ، يقول المراد بالسائر الشائع المشهور على الألسنة ، وهو مجاز مشهور فيه صار كالحقيقة ، وحقيقته قطع المسافة فشبه تداول الألسنة بتنقل الأمكنة ، وقد أفصح عن هذا المعنى قوله :

لا أستقر بأرض قد نزلت بها   كأنني بكر معنى سار في مثل[4]

---

(١) سورة البقرة — الآية ١٠ ، قال الزمخشري : استعمال المرض في القلب يجوز أن يكون حقيقة ومجازا ، فالحقيقة : أن يراد الألم كما تقول في جوفه مرض ، والمجاز : أن يستعار لبعض أعراض القلب كسوء الاعتقاد والغل والحسد والجبن وغير ذلك مما هو فساد وآفة شبيهة بالمرض كما استعيرت الصحة والسلامة في نقائض ذلك ، الكشاف : جـ ١ ص ١٧٦ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ٣٣٢ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ١ ص ٣٦٠ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ١ ص ٣٦٣ .

يقول عن الاعتقاد : هو افتعال من العقد وهو عقد القلب أى الجزم به وهو مجاز صار حقيقة عرفية (١)

وفى قول البيضاوى (يقرع السمع) يقول : والقرع مس جسم بآخر بحيث يسمع له صوت ، والصوت يسمع بوصول الهواء إلى مقعر الأذن شبه وصوله بالقرع وصار حقيقة فيه (٢)

وعن معنى عضده إذا عانه ونصره يقول : وأصل العضد فى اليد من المرفق إلى الكتف فاستعير للمعنى المذكور ثم شاع حتى صار حقيقة (٣)

فى قول البيضاوى (لأن القلوب تطمئن بذكر الله)

يقول الشهاب : واطمئنان النفس والقلب تجوزا كما فى الأساس ، ومنه النفس المطمئنة إلا أنه شاع حتى صار حقيقة فى استقرارها ، بزوال القلق والاضطراب (٤)

وعن الاقحام بمعنى الزيادة يقول : أقحمت بمعنى زيدت من أقحمته فى الأمر إذا أدخلته ورميت به فيه ، وهو مجاز مشهور على الألسنة (٥)

فى قوله تعالى « إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا » (٦)

---

(١) حاشية الشهاب جـ ١ ص ٢١٣ .
(٢) حاشية الشهاب جـ ١ ص ١٥٧ .
(٣) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٩٦ .
(٤) حاشية الشهاب جـ ١ ص [illegible]
(٥) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٤ .
(٦) سورة البقرة - الآية ٢٦ .

يقول البيضاوى عن ضرب الكلام المشبه به ضرب المثل : وأصله وقع شىء على آخر .

ويقول الشهاب : قال الراغب [١] الضرب ايقاع شىء على شىء ، وضرب المثل من ضرب الدراهم وهو ذكر شىء أثره يظهر فى غيره فهو مجاز متفرع على مجاز آخر ملحق بالحقيقة لاشتهاره أو هو حقيقة عرفية [٢]

---

(١) المفردات فى غريب القرآن ص ٢٩٤ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٢ ص ٨٨ .

الفصل الثاني [١]

« ما جاء من الآيات الكريمة صالحاً للمجاز المرسل
وغيره من ألوان البيان الأخرى »

تمهيد : ذكر البلاغيون أن اللفظ الواحد يصلح لأن يكون استعارة وأن يكون مجازا مرسلا يقول سعد الدين التفتازاني : (إذا أطلق نحو المشفر على شفة الإنسان فإن أريد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة وان أريد أنه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل ، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة وأن يكون مجازاً مرسلا باعتبارين [٢]) .

ويقول عن ذلك أيضا في : نطقت الحال ، بتقدير تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس

---

(١) يختص هذا الفصل بما ذكره الخفاجي من الآيات الكريمة وكان صالحا لأكثر من لون من البيان مثل كون الآية صالحة لجعلها مجازا مرسلا أو استعارة ، أو مجازا مرسلا أو كناية ، او صالحة لأن تكون مجازا مرسلا أو حقيقة ... الخ ما سيذكر هنا بعون الله تعالى ، وكذلك سيتناول هذا الفصل أيضا بعض الألوان البلاغية الأخرى والتي ذكر العلماء أن فيها مجازا مرسلا مثل المشاكلة أو التغليب وغير ذلك من الأمور التي ستذكر في محلها من هذا الفصل .

(٢) المطول : ص ٣٥٧ .

النطق بالتأويل المذكور تستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر أصلية وفى الفعل والصفة تبعية .

وسمعت بعض الأفاضل يقول : إن الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز أن يكون إطلاق النطق عليها مجازاً مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وإرادة اللازم من غير قصد إلى التشبيه ليكون استعارة ، قلت : إن اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا وأن يكون استعارة باعتبارين وذلك إذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقى نوعان من العلاقة أحدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر فى شفة الإنسان على ما صرح به الشيخ عبد القاهر[1] فكذا إطلاق النطق على الدلالة وحينئذ يصح التمثيل على أحد الاعتبارين فاستحسنه[2] .

وقد ذكر ابن يعقوب ذلك أيضا فى مواهب الفتاح وقال : إن وجود المشابهة فى نفس الأمر إذا لم يقصد الوصل بها لا يكفى فى تسمية المجاز

---

(١) انظر أسرار البلاغة ص ٢٣ — ٢٩ .

(٢) المطول : ص ٣٧٤ ، هذا ويقول العز بن عبد السلام عن تعدد مصححات التجوز فى محل واحد : قد يكون بين محل الحقيقة والمجاز نسبتان فصاعدا وكل واحدة منهن تصلح للتجوز من وجه غير الوجه الذى تصلح له الأخرى مثل أن يكون بين محل الحقيقة ومحل المجاز ملازمة مصححة لمجاز الملازمة وتسبيب مصحح لمجاز التسبيب ومماثلة مصححة لمجاز المشابهة والمماثلة وهذا كثير فى أوصاف الرب سبحانه وتعالى . الاشارة الى الايجاز ص ١٣٦ .

لاستعارة ولذلك يكون المجاز مرسلا ولو وجدت المشابهة إذا لم يقصد جعلها علاقة[١] .

والشهاب الخفاجي عند ما يحمل اللفظ دائرا بين أكثر من لون بياني فإنه يسير على نهج الأقدمين من علماء البلاغة ويطبق ما قعدوه في هذا الشأن ولم يقتصر في ذلك على احتمال اللفظ للمجاز والاستعارة فقط بل ذكر احتمال اللفظ لكونه مجازاً أو حقيقة ، واحتماله لكونه مجازا أو كناية باختلاف نوع القرينة وهكذا كما سيتضح من ذكر الآيات التي أوردها تحت كل لون من ذلك وسنورد ما ذكره على النحو التالي :

١ — ما جاء من الآيات الكريمة محتملا لكونه مجازا مرسلا أو استعارة :

في قوله تعالى : « والذين يؤمنون بما أنزل إليك[٢] » يقول الشهاب : عبر عن نزول القرآن بالماضي مع أنه لم ينزل كله وقد وجهه بوجهين :

الأول : أنه تغليب[٣] لما وجد نزوله على ما لم يوجد ، وتحقيقه :

---

(١) مواهب الفتاح جـ ٤ ص ٤٥ .

(٢) سورة البقرة — الآية ٤ .

(٣) يذكر الشهاب أن التغليب كله مجاز بتسمية ما للأكثر لغيره ، ويقول : والتغليب كما يكون مجازا لغويا يكون عقليا كما في « فسحقا لأصحاب السعير » وسيأتي تفصيل ذلك بعون الله تعالى عند الآيات التي ذكر أن فيها مجازا أو تغليبا ، انظر حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٢٢٦ .

أن إنزال جميع القرآن معنى واحد يشتمل على ماحقه صيغة الماضى وما حقه الاستقبال فعبر عنهما معاً بالماضى ، ولم يعكس تغليباً للموجود على مالم يوجد فهو من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل [1]

والثانى : تشبيه جميع المنزل بشىء نزل فى تحقق النزول ، لأن بعضه نزل وبعضه منتظر سينزل قطعا فيصير إنزال مجموعه مشبها بإنزال ذلك الشىء الذى نزل فتستعار صيغة الماضى من انزاله لإنزال المجموع [2]

وبعد عرض الشهاب لآراء العلماء فى (أنزل) يقول : إنه لم يعهد تشبيه الجزء بالكل لما يلزمه من تشبيه الشىء بنفسه .

ويخلص إلى أنه : لو قيل إن المراد به الماضى حقيقة ويدل على الإيمان بالمستقبل بدلالة النص كان أحسن من هذا كله [3]

---

(١) وهذا ما ذكره القلبوى بقوله : الآية من قبيل تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشىء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه نزل . الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة ج ١ ص ٢٢٥ .

(٢) ما ذكره هنا من كلام السيد فى حاشيته على الكشاف ، ويضيف السيد بعد هـذا قوله : وقد أورد على الوجهين لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز اذ ليس هناك معنى ثالث يعمهما معا حتى يعد من عموم المجاز ؟

واجيب : بأن الجمع انما يلـزم اذا كان كل واحد منهمـا مرادا باللفظ ، وههنا أريد به معنى واحد تركب من المعنى الحقيقى والمجازى ولم يستعمل اللفظ فى واحد منهما بل فى المجموع مجازا ، لا يلزم جريان ذلك فى جميع المعانى المجازية والحقيقية لجواز أن لا يكون هنا ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصـد اليه بارادة واحدة فى استعمالات الالفـاظ . حاشية السيد على الكشاف ج ١ ص ١٣٦ .

(٣) حاشية الشهاب ج ١ ص ٢٣٧ .

وفى قول البيضاوى عن المنافقين (موهوا الكفر) :

يقول الشهاب : موهت الشيء طليته بماء الذهب والفضة ، وقول مموه أى مزخرف أو ممزوج من الحق والباطل ؛ والمراد بالتمويه هنا الستر إما استعارة (١) أو مجاز مرسلا (٢) لأنهم ستروا الكفر وأظهروا الاسلام (٣)

وفى قول البيضاوى عن همزة الاستفهام التى للانكار (وأختها أما التى هى من طلائع القسم) .

يقول الشهاب : والطلائع جمع طليعة وأصلها مقدمة الجيش التى تطلع قبله ، وهو استعارة أو مجاز مرسل لمطلق التقدم أريد به هنا أنها تقع قبل القسم)(٤)

فى قوله تعالى « الله يستهزىء بهم » (٥)

قال البيضاوى (يجازيهم على استهزائهم ، سمى جزاء الاستهزاء باسمه كما سمى جزاء السيئة سيئة إما للمقابلة اللفظ باللفظ ، أو لكونه مماثلا له فى القدر ، أو يرجع وبال الاستهزاء عليهم فيكون كالمستهزىء بهم ، أو ينزل بهم الحقارة والهوان الذى هو لازم الاستهزاء والغرض منه ؛ أو يعاملهم معاملة المستهزىء أما فى الدنيا فباجراء أحكام المسلمين عليهم واستدراجهم

---

(١) اى استعير التمويه للنفاق بجامع الستر فى كل .
(٢) بأن تطلق التمويه وأريد ستر الكفر لأنه لازم له .
(٣) حاشية الشهاب ج ١ ص ٣٠٠ .
(٤) حاشية الشهاب : ج ١ ص ٣٣٢ .
(٥) سورة البقرة الآية ١٥ .

بالامهال ، وأما فى الآخرة فبأن يفتح لهم وهم فى النار بابا إلى الجنة فيسرعون نحوه فإذا صاروا إليه سد عليهم الباب)

ويوضح الشهاب هذه الوجوه فيقول : قوله لمقابلة اللفظ باللفظ . .

هذا بناء على أن الاستهزاء لا يليق به تعالى ولا يجرى عليه حقيقته ، ولا بد من تأويله واقترانه بمسوغ له كأن يقال : أطلق على مجازاة الله لهم لما بين الفعل وجزائه من الملابسة القوية ولما فى الأول من السببية مع وجود المشاكلة الحسنة وقلما تعدى بما تعدى به الآخر .

فالمراد بالمقابلة المشاكلة . وأما تحقيقها من أى أنواع المجاز هى ؟ وهل تجامع الاستعارة أم لا ؟ فسيأتى عن قريب[1] ، وهذا هو الوجه الأول من وجوه التأويل .

وقوله أو لكونه مماثلا ... يعنى أنه استعارة تبعية بعلاقة المشابهة فى المقدار ، وقيل : إنه مجاز مرسل بجعل جزاء الاستهزاء تابعا له مترتبا عليه مناسبا له فى القدر ، وفيه نظر ، وعليهما : فقد أطلق عليه تنبيها على عدله فى الجزاء كما قال تعالى « جزاء وفاقا »[2] ، وهذا هو الوجه الثانى .

وقوله : أو يرجع وبال الاستهزاء عليهم فيكون الله كالمستهزئ بهم . فيكون الاستهزاء استعارة لرد وخامة استهزائهم عليهم للمشابهة فى ترتب

---

(١) سيذكر ذلك فى قوله تعالى « ان الله لايستحيى .. الآية » هذا ، ويقول الشريف الرضى : أطلق صفة الاستهزاء والمراد أنه تعالى يجازيهم على استهزائهم فسمى الجزاء باسمه . تلخيص البيان : ص ١١٣ .

(٢) سورة النبأ الآية ٢٦ .

الأثر فيكون (يستهزئ) استعارة تبعية أيضا لكن بوجه يغاير الوجه الأول .(٥)

ويورد الشهاب اعتراضا على هذا الوجه وجوابه فيقول :

فإن قلت : إذا لم يتصف الباري بالاستهزاء حقيقة لا يطلق عليه المستهزئ، وتشبيهه تعالى بغيره لا يخلو من الكدر ؟ .

---

(٥) لأن الوجه الأول علاقته المشابهة في المقدار ، وهنا الوجه المشابهة في ترتب الأثر . — هذا ، وقد ذكر الشريف المرتضى في الآية وجوها سبعة معظمها يتفق مع ذكره الشهاب هنا ، ومن هذه الوجوه : أن يكون معنى الاستهزاء الذي أضافه تعالى لنفسه تجهيله لهم وتخطئته إياهم في اصرارهم على الضلال ، وسمى ذلك استهزاء مجازا واتساعا كما يقول القائل : ان فلانا ليستهزأ به منذ اليوم اذا فعل فعلا عابه الناس به فأقيم عيب الناس على ذلك الفعل مقام الاستهزاء به ، وانما أقيم مقامه لتقارب ما بينهما في المعنى ، لأن الاستهزاء الحقيقي هو ما يقصد به الى عيب المستهزأ به والازراء عليه ، واذا تضمنت التخطئة والتجهيل والتبكيت هذا المعنى جاز أن يجرى عليه اسم الاستهزاء ، والعرب قد تقيم الشيء مقام ما قاربه في معناه فتجرى اسمه عليه ، قال الشاعر :

كم أناس في نعيم عمروا في ذرى ملك تعالى فبسق
سكت الدهر زمانا عنهم ثم أبكاهم دما حين نطق

والسكوت والنطق على الحقيقة لا يجوزان على الدهر ، وانما شبه تركه الحال على ما هي عليه بالسكوت وشبه تغييره لها بالنطق ، ومثل ذلك في الاستعارة لتقارب المعنى قوله :

سألتني بأناس هلكوا شرب الدهر عليهم وأكل

وانما أراد بالأكل والشرب الافساد لهم والتغيير لحالهم ، أمالي المرتضى : ج ٢ ص ١٤٤ ، وانظر الصفحات من ١٤٥ الى ١٥٠ ، وانظر الكشاف : ج ١ ص ١٨٧ .

قلت : إذا صح تشبيه فعله تعالى — وهو العقاب وَرَد وبال الأفعال الرديئة على أصحابها — بالاستهزاء، فلا مانع من اطلاق المستهزئ عليه كما أطلق الخادع ونحوه فى قوله « وهو خادعهم »(١) — وخير الماكرين(٢) ورب شئ يصح تبعا ولا يصح قصدا ، ولله تعالى أن يطلق على ذاته المقدسة مايشاء(٣) تفهيما للعباد وتجليا لعيون المعانى فى مرائى الألفاظ .

قوله : أو ينزل بهم الحقارة . . هذا مجاز مرسل بعلاقة اللزوم العادى أو السببية فى التصور والسببية فى الوجود .

وفائدته : التنبيه على أن حالهم حقيقة بأن يسخر منه ويستهزأ به(٤) .

وقوله : والغرض منه . . . إلخ . . وجه آخر وعلاقة أخرى أو هو تفسير للازم — وهو الأظهر الذى مشى عليه الأكثر — فسمى لازم الاستهزاء استهزاء .

وفى شرح الكشاف : يعنى أنه مجاز عما هو بمنزلة الغاية للاستهزاء فيكون من اطلاق المسبب على السبب نظرا إلى التصور وبالعكس(٥) نظرا إلى الوجود .

---

(١) سورة النساء الآية ١٤٢ .

(٢) سورة آل عمران الآية ٥٤ ، وذكر الشريف المرتضى أن ماذكر فى قوله تعالى « الله يستهزئ بهم » من وجوه يمكن أن تذكر فى هاتين الآيتين انظر أمالى المرتضى : ج ٢ ص ١٥٠ .

(٣) هذه عبارة ابن حزم فى كتابه الاحكام فى اصول الاحكام ج ٤ ص ٤١٥ .

(٤) هذا كلام السيد فى حاشيته على الكشاف ، انظر ج ١ ص ١٨٦

(٥) يعنى كونه من اطلاق السبب على المسبب .

وقوله : أو يعاملهم معاملة المستهزىء . . . إلخ هذا هو الجواب الأخير وهو الذى ذكره فى الكشاف بقوله : ويجـوز أن يراد به ما مر فى (يخادعون)[١] من أنه يجرى عليهم أحكام المسلمين فى الظاهر وهو مبطن بادخار ما يراد بهم[٢] ، وهو محتمل للاستعارة التبعية والتمثيلية وأما كلام المصنف فنص فى التمثيل لا يكاد يحتمل خلافه لذكره أولا التجوز فى الطرفين ، ومن لم يتنبه لهذا اغتر بقول بعض شراح الكشاف : إن الاستعارة تبعية فتوهم اتحاد كلام المصنف وما فى الـكشاف فقال : إنها استعارة تمثيلية أو تبعية تخييلية ، شبه صورة صنع الله معهم فى الدنيا باجراء أحكام الاسلام واستدراجهم بالنعم وبالامهال مـع أنهم من أهل الدرك الأسفل — بالاستهزاء[٣] إلخ

فى قوله تعالى « أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى »[٤]

يقول الشهاب : الاشتراء مجاز ، وهو إما مجاز مرسل لأن الاشتراء استبدال خاص أريد به المطلق أو استعمل فى لازمه .

---

(١) سورة البقرة الآية ٩ ، وذكر فيها أنها استعارة تبعية أو تمثيلية وسيأتى ذكرها فى قسم الاستعارة بمشيئة الله تعالى .

(٢) الكشاف : جـ ١ ص ١٨٧ ، وذكر السيد فى هذا الوجـــه أنه استعارة مبنية على المشابهة فى الصورة .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ٤٣٦ ، ٣٤٧ .

(٤) سورة البقرة الآية ١٦ .

ويجوز أن يكون هذا مراد الزمخشرى[١] بالاستعارة لأنها تستعمل بمعنى المجاز مطلقا وتسمى استعارة لغوية .

وذهب بعض شراح الكشاف إلى أنها الاستعارة التصارفة لتشابههما فى الاعطاء والأخذ ولا يضر كونه جزء المعنى كما توهم لأن وجه الشبه كما يكون خارجا يكون داخلا .

وجوز فيه بعضهم أن يكون استعارة مكنية وتخييلية بأن تشبه الضلالة بالمبيع والهدى بالثمن تشبيها مضمرا فى النفس بجامع الاختيار فيهما ويجعل الاشتراء قرينة تخييلية[٢]

---

(١) يقول الزمخشرى : معنى اشتراء الضلالة بالهدى اختيارها عليه واستبدالها به على سبيل الاستعارة ، فان قلت : كيف اشتروا الضلالة بالهدى وما كانوا على هدى ؟ قلت : جعلوا لتمكنهم منه واعراضه لهم كأنه فى أيديهم فاذا تركوه الى الضلالة فقد عطلوه واستبدلوها به ، أو لأن الدين القيم هو فطرة الله فكل من ضل فهو مستبدل خلاف الفطرة .

ويوضح السيد الشريف كلام الزمخشرى بقوله : الجواب الأول : انهم لما كانوا متمكنين منه تمكنا تاما بعد التكليف به وتيسير أسبابه استعير ثبوته لهم لتمكنهم فان العبارة تدل على ثبوت الهدى لهم والمراد تمكنهم ، وأما الحمل على جعل الهدى مجازا عن تمسكه فمما يأباه ظاهر كلامه .

والجواب الثانى : أن المراد بالهدى الفطرة التى جبلوا عليها وقد كانوا على هذا الهدى بلا شبهة ثم استبدلوا به الضلالة فلا مجاز فى ثبوت الهدى لهم بل فى لفظة الهدى ان لم تكن الفطرة مندرجة فى حقيقته ، الكشاف مع حاشية السيد : ج ١ ص ١٩١ ، وانظر اعجاز القرآن للباقلانى ص ٧٧ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ١ ص ٣٥٥ .

وفى قوله تعالى « ولا تشتروا بآياتى ثمنا قليلا »[١] يعرض الشهاب : رأى الزمخشرى وشراح الكشاف فى هذه الآية كما فعل فى سابقتها .

ويذكر أنهم جعلوا الآية استعارة ، ثم يختار كونهـا مجازاً مرسلا مرشحا فيقول : فى الكشاف[٢] : والاشتراء استعارة للاستبدال ، يعنى ولا تستبدلوا بآياتى ثمنا ، وإلا فالثمن هو المشترى به .

وفى شرحه للمحقق : يعنى استعارة تحقيقية مبنية عـلى تشبيه استبدال الرياسة التى كانت لهم بآيات الله بالاشتراء وجرت فى الفعل بالتبعية إلا أنه وقع التعبير عن المشترى بالثمن خلاف ما فى الاشتراء الحقيقى فلذا جعل قرينة للاستعارة .

وجعله فى الكشف تجريدا من وجه ترشيحا من آخر وهو غريب فى اجتماعهما[٣] ثم يقول : ولا فيه من الخفاء ذهب أكثر شراحه إلى أن هـذه استعارة لفظية[٤] كاطـلاق المرسن على الأنف لما أنه استبدال مخصوص استعمل فى المطلق — لا معنوية مبنية على التشبيه إذ حينئذ تقع الرياسة فى مقابلة المشترى والآيات فى مقابلة الثمن عكس النظم والتذييل بالآية فى مجرد اطلاق الاشتراء على الاستبدال .

---

(١) سورة البقرة الآية ٤١ .

(٢) الكشاف : ج ١ ص ٢٧٦ .

(٣) وذلك ان اجتماع التجريد والترشيح يكون بوصفين مثلا أحدهما يتعلق بالمشبه والآخر يتعلق بالمشبه به أما كون الوصف الواحد يجتمع فيه الأمران فهذا هو الغريب ، وسبق ذكر المرسل المرشح فى الفصل الأول .

(٤) يعنى مجرد نقل اللفظ من استعماله فيما هو مقيد لاستعماله فى المطلق .

ومنه قيل : يجوز أن يكون من باب القلب فى التشبيه كما فى قوله « إنما البيع مثل الربا »[1]

ورد : بأنه على تقدير التشبيه لا يكون ههنا إلا تشبيه استبدال الرياسة بالآيات بالاشتراء ، وتشبيه الرياسة لكونها مطلوبة عنده مرغوبة بالمشترى وتشبيه الآيات لكونها مبذولة فى مثل الرياسة بالثمن ولم يقع قلب فى شىء من التشبيهات الثلاث لأن معناه : أن يجعل المشبه به مشبها بالعكس .

فإن قلت : فعلى ما ذكرتم لم عبر عن الرياسة بلفظ الثمن ؟

قلت : للإشارة إلى أنها تقتضى أن تكون وسيلة مبذولة مصروفة فى نيل المآرب لا مرغوبة مطلوبة بنقل ماهو أعز الأشياء — أعنى الآيات — المضافة إلى من هو منبع كل خير وكمال ، وفيه تقريع وتجهيل قوى حيث جعلوا الأشرف وسيلة إلى الأخس ، وإغراب لطيف حيث جعل المشترى ثمنا بإطلاق لفظ الثمن عليه ثم جعل الثمن مشترى بإيقاعه بدلا لما جعل ثمنا بدخول الباء عليه ولا يخفى ما فى هذا كله من التكلف .

وجعله مجازا مرسلا مرشحا كما ذهب إليه أكثر الشراح أقرب الوجوه الثلاثة[2]

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٥ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ١٥١ ، هذا ، ويذكر ابو حيان : أن الاشتراء مجاز يراد به الاستبدال ، وقيل : المراد ولا تشتروا بكتمان آياتى ، وقيل : لايحتاج لحذف مضاف بل ، كنى بالآيات عن الأوامر والنواهى ، البحر المحيط : جـ ١ ص ١٧٨ .

وفى قوله تعالى « ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة »[١]

قال البيضاوى فيها أيضا (أى يختارونها على الهدى أو يستبدلونها بعد تمكنهم منه)

ويقول الشهاب (مبينا أنها مثل ما سبقها من كونها تحتمل المجاز المرسل والاستعارة) قوله يختارونها ... يعنى أنه استعارة أو مجاز مرسل فى لازم معناه[٢] إما للاختيار أو الاستبدال ، وعلى كل فيهما نه محذوف .

وقوله : بعد تمكنهم ... إشارة إلى دفع ما يتوهم من أنه ليس لهم هدى فيستبدلوه بأن التمكن جعل بمنزلة حصوله، أو أنه حاصل لهم بالفعل لعلمهم[٣] به وتحققه عندهم وإن لم يظهروه[٤]

ومثل هذه الآيات قوله تعالى « ولا تشتروا بآياتى ثمنا قليلا »[٥] يقول البيضاوى (ولا تستبدلوا بأحكامى التى أنزلتها الرشوة والجاه)

---

(١) سورة النساء الآية ٤٤ .

(٢) وسبق أن ذكر فى نظير هذه الآية أن العلاقة اللزومية أو التقييد

(٣) قال أبو حيان : هذا توبيخ فاضح لهم لعلمهم بوصف النبى صلى الله عليه وسلم فى التوراة ومع ذلك آثروا الكفر . كما ذكر أن الاستفهام يراد به التعجب فى ألم تر ؟ . البحر المحيط : ج ٣ ص ٢٦١ .

(٤) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ١٤٢ .

(٥) سورة المائدة الآية ٤٤ : ، وذكر هنا أن فيها مجازا ولم يفصل نوعه من كونه صالحا للمرسل والاستعارة كما سبق اكتفاء بما ذكره فى نظائرها .

ويقول الشهاب : إشارة إلى أنه مجاز عما ذكر ولولاه لدخلت الباء على الثمن[١]

وفي قوله تعالى « اشتروا بآيات الله ثمنا »[٢]

يقول البيضاوي (أي استبدلوا بالقرآن عرضا يسيرا وهو اتباع الأهواء والشهوات)

ويقول الشهاب : يعني أنه استعارة تبعية تصريحية ويتبعها مكنية وهي تشبيه الآيات بالمبتاع ، أو مجاز مرسل باستعمال المقيد وهو الاشتراء في المطلق وهو الاستبدال كالمرسن ولذا تعدى إلى المثنية بنفسه وأدخلت الباء على ما وقع في مقابلته[٣]

في قوله تعالى « يأيها الناس اعبدوا ربكم »[٤]

يقول البيضاوي (يا وضع لنداء البعيد وقد ينادى بها القريب تنزيلا له منزلة البعيد إما لعظمته كقول الداعي يا رب ، أو لغفلته وسوء فهمه ، أو للاعتناء بالمدعو له .

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٢ ص ٢٤٦ . — وفي قوله تعالى « ولا تشتروا بعهد الله ... » ٩٥ النحل . يقول : الاشتراء هنا مجاز من الاستبدال لأن الثمن مشترى به لا مشترى كما مر .

(٢) سورة التوبة الآية ٩ .

(٣) حاشية الشهاب : ج ٤ ص ٣٠٤ — هذا ويجعل ذلك أبو حيان استعارة هنا لقوله : لما آثرت الكفار الكفر كان ذلك كالشراء والبيع . البحر المحيط : ج ٥ ص ١٤ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢١ ، وحاشية الشهاب : ج ٢ ص ٣ .

يقول الشهاب : قوله . وأما للاعتناء بأمر المدعو له وزيادة الحث عليه . لأن نداء البعيد وتكلفه الحضور لأمر يقتضي الاعتناء والحث فاستعمل في لازم معناه على أنه مجاز مرسل أو استعارة تبعية في (يا) أو مكنية وتخييلية كما حققه بعض الفضلاء(١) .

---

(١) بعد أن تحدث التفتازاني عن اجراء الاستعارة في الحرف يقول « والحاصل أنه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي ، ويوضح ذلك ابن يعقوب فيقول : التبعية في الفعل أن يقدر نقل المصدر ثم يشتق منه ، ولا يتصور مثل ذلك في الحرف اذ ليس هناك لفظ استعير اولا واتبعه استعارة الحرف وانما هناك تقدير التشبيه بين شيئين اما ان يكونا معنيين احدهما الكلي الذي يرد اليه معنى الحرف الجزئي والآخر شبه بذلك المعنى ومعلوم أن احد هذين لم ينقل للآخر ،او يكونا معنيين احدهما هو الذي ينبغي ان يجر بالحرف في الأصل والآخر هو المجرور الآن ولم ينقل احدهما الى الآخر ايضا ، فالتبعية في الحرف برعاية انه لما كان التشبيه في معناه ما دام معنى له متعذرا اعتبر فيما يمكن فيه فتبع ذلك التجوز في الحرف وعلى هذا فقد تعذرت الاستعارة التصريحية فيه باعتبار ما وقع فيه التشبيه اذ لايصح نقل المشبه به الى المشبه، واذا تقرر هذا فجعل الاستعارة في الحرف مكنيا عنها اقرب اذ ليس هنالك الا اضمار التشبيه في النفس وجعلها في نفس الحرف يقضي اذا اجريت الاستعارة على اصلها من بنائها على التشبيه الى صحة التشبيه في معناه وهو متعذر الفهم الا ان يكون ذلك عن طريق التسامح وتسمية مطلق التجوز استعارة ، وادعاء ان المراد بالاستعارة الأصلية المتبوعة للحرف هنا كون المجرورين

يقول الشهاب عن معنى نفخ الروح : أصل النفخ إخراج هواء من جوف النافخ إلى جوف المنفوخ وهو غير متصور فى حقه تعالى ، إلا أن النفخ لما كان سبباً لاشتعال النار فى بعض الأجساد ـ وبعد ذلك نتيجة له ـ عبر عن نتيجة النفخ بالنفخ وإن لم يكن على صورة النفخ .

والسبب الذى اشتعل به نور الروح فى فتيلة النطفة صفة فى الفاعل وصفة فى المحل القابل ، فالأول الوجود الإلهى الذى هو ينبوع الوجود على ما يقبله ، وصفة القابل هو الاعتدال الحاصل بالتسوية كما قال تعالى : « فإذا سويته ونفخت فيه من روحى[1] » وهو فى الأصل استعارة تمثيلية أو تصريحية أو مجاز مرسل[2] ثم صار حقيقة شرعية فى فيض الأرواح

مشبهين أو المعنيين كذلك فاستحق ملابس الحرف نقل اللفظ فيه ، وتبع ذلك نقل الحرف لغير أصله لا يجدى فى كون الاستعارة تصريحية لا فى الحرف ولا فى المتبوعين ، أما الحرف فلأن التشـــبيه لم يقسم فى معناه لتعذره وأما فى المجرورين أو المعنيين فلأن الحاصل جود التشبيه وإضماره ولا تصريح فيه ، ولا يصسح نقل لفظ المجرور أو نقـــل لفظ أحد المعنيين وإلا خرجت المسألة عن التبعية فى الحرف وما لا يصح لا تبنى التبعية عليه فالمستقيم فى الحرف كون الاستعارة مكنيا عنها على أن يكون التشبيه فى المجرورين ، مواهب الفتـــاح : جـ ٤ ص ١٢٣ ، والمطـــول ص : ٣٧٦ ، وسليكوتى ص ٤٥٧ .

(١) الآية ٢٩ سورة الحجر ، وقال الزمخشرى : أن المعنى وأحييته وليس ثمة نفخ ولا منفوخ وإنما هو تمثيل لتحصـــيل ما يحيا به فيه ، الكشاف : جـ ١ ص ٣٩٠ ط بيروت

[illegible]

(٢) بأن عبر عن التسوية بالنفخ ، وعلى التصريحية استعير النفـــخ للخلق .

على ذويها وسيأتي تفصيله في سورة الحجر[١] .

وفي قوله تعالى : « فإذا سويته ونفخت فيه من روحي[٢] » .

يقول البيضاوي (أي حتى جرى آثاره في تجويف جسم آخر) .

وقال الشهاب : جعل الروح منفوخاً فيه مجازاً عن جريان أثره فإنها مجردة[٣] .

في قوله تعالى : « كلما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأتوا به متشابها[٤] » .

قال البيضاوي وجه (وللآية محمل آخر وهو أن مستلذات أهل الجنة في مقابلة مارزقوا في الدنيا من المعارف والطاعات متفاوتة في اللذة بحسب تفاوتهما ، فيحتمل أن يكون المراد من « هذا الذي رزقنا » أنه ثوابه ومن تشابههما تماثلهما في الشرف والمزية وعلو الطبقة فيكون هذا في الوعد نظير قوله « ذوقوا ما كنتم تعملون»[٥] في الوعيد) .

ويقول الشهاب مبينا نوع المجاز هنا : أي أن الآية تحتمل تفسيراً آخر : بأن يكون ما رزقوه قبل هو الطاعات والمعارف التي يستلذها أصحاب

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ١٣٦ .

(٢) سورة الحجر الآية ٢٩ ، ويقول العز بن عبد السلام : النفخ الحقيقي موضوع لنقل الهواء من محل الى محل ويستعمل في الأرواح لما اشبهت الهواء في اللطافة ، الاشارة الى الايجاز ص ١١٥ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٢٩١ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥ .

(٥) سورة العنكبوت الآية ٥٥ .

الفطرة والعقول السليمة وهذا جزاء لها مشابه لها فيما ذكر من اللذة كالجزاء الذى فى ضده فى قوله « ذوقوا ما كنتم تعملون » أى جزاءه .

فالذى رزقنا مجاز مرسل عن جزائه وثوابه بإطلاق اسم السبب على المسبب ، أو هو استعارة بتشبيه الثمار والفواكه بالطاعات والمعارف فيما ذكر[1] وهو الظاهر من كلام المصنف رحمه الله .

وقوله فى ضده ذوقوا مؤيد له ، ولا يأباه — كما قيل — قوله (من قبل) لأنه فى الجنة لا فى الدنيا حتى تثبت له القبلية لأن التجوز فى (هذا الذى رزقنا) وتعلق القبلية به شىء آخر مبالغة بجعل تقدم سببه واستحقاقه بمنزلة تقدمه كما يقول الرجل لمن أحسن له : إنى استغنيت حين قصدتك .

وأما تقدير المضاف — وإن كان أظهر — فلا يحمل عليه مقالة المصنف إلا بتعسف ، فلا حاجة إلى ما تكلف من جعل الرزق مجازا عن الاستحقاق ، أو يقال : هو من تسمية موجب الشىء باسمه فإنه لا يسمن ولا يغنى من جوع .

وإنما جعل المصنف الشبه معنويا فى الشرف لا فى الصورة لأن المعارف والأعمال أعراض لا صورة لها وشرف أمور الجنة كلها مما لا شبهة فيه ،

---

(١) وفى الانصاف : أن هذا الذى رزقنا من قبيل التشبيه بغير الأداة أى هذا مثل الذى رزقناه من قبل وهو أبلغ مراتب التشبيه . الانصاف مع الكشاف : جـ ١ ص ٢٥٩ .

والمراد بالطبقة ـ فى قوله علو الطبقة ـ المرتبة والمنزلة مستعار من طبقات البيت والقصر (١) .

فى قوله تعالى « فما أصبرهم على النار (٢) » .

قال البيضاوى (هـذا تعجب من حالهم فى الالتباس بموجبات النار من غير مبالاة) .

وقال الشهاب . ثم إن التعجب هنا راجع إلى العباد وأن حالهم حقيق بأن يتعجب منها لأن التعجب منشؤه الجهل بالسبب وهو نفسه انفعال فلا يجوز عليه تعالى من وجهين .

ثم إن الصبر هنا مجاز عن الجراءة على أسباب العقوبة وهو من بليغ الـكلام ، قال الراغب (٣) : قال أبو عبيد ان ذلك لغة بمعنى الجراءة واحتج بقول أعرابى قال لخصمه : ما أصبرك على الله ؟ وهذا تصور مجاز بصورة حقيقة لأن ذلك معنـاه : ما أصبرك على عذاب الله فى تقديرك إذا اجترأت على ارتـكاب ذلك ، وإلى ذلك يعود قول من قال : ما أبقاهم على النار ؟ وقول من قال ما أعملهم بعمل أهل النار (٤) ؟ ويصح أن يكون

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٢ ص ٧٤ ، وانظر البحر المحيط : ج ١ ص ١١٣ ـ ١١٦ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٥ ، وحاشية الشهاب : ج ٢ ص ٢٦٩ .

(٣) المفردات فى غريب القرآن : ص ٢٧٤ .

(٤) وبذلك قال العز بن عبد السلام وقدر وجهـا آخر وهو : فما اصبرهم على اسباب عذاب النار أو على صلى النار ، الاشارة الى الايجـاز ص ١٥٥ .

استعارة تمثيلية[1] .

ويجوز فيه وجه آخر وهو أن تكون (ما) استفهامية قصد بها التوبيخ .

في قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة[2] » .

قال الشهاب : الأيدى مجاز عن الأنفس[3] .

---

(١) ويذكر الباقلاني أن الآية ضرب من الاستعارة ســــماه قدامه التمثيل . وقال ابو حيان : قيل الصبر مجاز عن البقاء في النــار ، وهذا على أن الصبر في الآخرة ، وقيل : هو صبر يوصفون به في الدنيا وهو قول الجمهور ، واختلف أهو حقيقة أم مجاز ؟ والقائلون بأنه حقيقة قالوا معناه : ما أصــبرهم على عمل يؤديهم الى النار ، وقيــــل التقدير : ما أصبرهم على عمل أهل النار ؟ فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ، وقيل : أصبر ههنا بمعنى أجرأ . أما القائلون بأنه مجاز : فقيل هو مجاز أريد به العمل اى اعمالهم بأعمال أهل النار ؟ قال مجاهد ، وقيــــل هو مجاز أريد به قلة الجزع ، أى ما أقل جزعهم من النار ؟ وقيل هو مجــاز أريد به الرضا ، وتقريره : أن الراضي بالشيء يكون راضيا بمعلوله ولازمه اذا علم ذلك اللزوم فلما أقدموا على ما يوجب النار وهم عالمون بذلك صاروا كالراضين بعذاب الله . وذهب ابن المثنى والمبرد : أن هذا استفهام على معنى التوبيخ أى أى أصبرهم على النار حتى تركوا الحق ؟ وذهب قــوم الى أن (ما) نافية والمعنى ان الله ما أصبرهم على النار ، اى ما يصبرون عــلى العذاب البحر المحيط : ج ١ ص ٤٩٢ ، وانظر الكشاف : ج ١ ص ٣٢٩ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٥ ، وحاشية الشهاب : ج ٢ ص ٢٨٧ .

(٣) والعلاقة الجزئية ، وبه قال أبو حيان الزركشي ، انظر البحر المحيط : ج ٢ ص ٧١ ، والبرهان : ج ٢ ص ٢٦٤

ويوضح رأى الزمخشرى فيقول : أى لا تجعلوا التهلكة مسلطة عليكم فتأخذكم كما يأخذ المالك القادر يد مملوكه ، فسبيل هذا المجاز سبيل الاستعارة المكنية[١] .

فى قوله تعالى « والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه »[٢]

قال البيضاوى (أى بتوفيق الله وتيسيره أو بقضائه وإرادته)

وقال الشهاب : قال الزمخشرى فى حواشيه : هو مستعار من الأذن الذى هو تسهيل الحجاب وذلك مايمنحهم من اللطف والتوفيق ، ولو جعل بمعنى بأمره ورضاه لكان مجازا أيضا وهو ظاهر[٣] ، وكذا كونه بمعنى القضاء والإرادة.

وفى قوله تعالى « وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله »[٤]

قال البيضاوى « أى بسبب إذنه فى طاعته وأمره المبعوث إليهم بأن يطيعوه » .

---

(١) قال العز : تسبب اليهم القاء الأنفس الى التهلكة لأنهم تسببوا اليها بمعصيتهم وتقاعدهم عن الجهاد والنفقة فى سبيل الله ، والملقى فى التهلكة هو الله ومثله (وان يهلكون الا أنفسهم)، الاشارة الى الايجاز :ص٦٠.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢١ ، وحاشية الشهاب : ج ٢ ص ٣٠٦

(٣) وذلك لأن الاذن مسبب عن الرضا ، ويقول العز بن عبد السلام : الاذن هنا من مجاز الملازمة الاشارة الى الايجاز ص ٨٠ .

(٤) سورة النساء الآية ٦٤ .

وقال الشهاب : يعنى أن الإذن بالطاعة بمعنى الأمر والرضا بها مجازا وضمير الأمر بالتيسير والتوفيق [١] .

الفرق بين التمثيل التخييلى والاستعارة التخييلية :

فى قوله تعالى « وسع كرسيه السموات والأرض » [٢]

قال البيضاوى (تصوير لعظمته وتمثيل مجرد كقوله تعالى «وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه» [٣] ولا كرسى فى الحقيقة ولا قاعد ، وقيل : كرسيه مجاز عن علمه أو ملكه مأخوذ من كرسى العالم والملك ، وقيل جسم بين يدى العرش ولذلك سمى كرسيا محيطا بالسموات السبع) ..

وقال الشهاب : شارحا وموجها : قوله تصوير لعظمته وتمثيل .. إلخ إشارة إلى أنه استعارة تمثيلية ، والتخييل نوع من التمثيل إلا أنه تمثيل خاص بكون المشبه به فيه أمرا مفروضا .

وما يقال : إن التمثيل تشبيه قصة بقصة والتخييل تصوير حقيقة الشىء ليس بشىء .

ثم إن كان المثل بجميع أجزائه مفروضا كما نحن فيه وكقولهم لو قيل للشحم أين تذهب ؟ لقال أسوى العوج فهو التمثيل التخييلى وإلا فهو الاستعارة التخييلية التابعة للاستعارة بالكناية واسم التخييل يقع عليهما

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ١٥١ ، وانظر البحر المحيط : جـ ٢ ص ١٣٨ ، ١٦٧ ، وامالى المرتضى : جـ ١ ص ٣٨ ، والكشاف : جـ ١ ص٥٣٨

(٢) سورة البقرة الآية ٢٥٥ .

(٣) سورة الزمر الآية ٦٧ .

والحاصل أنه استعارة تمثيلية كما في جعل الأرض في قبضته لا كناية ايمائية كما قاله الطيبي .

وقوله : وقيل .. إلخ فالكرسي بمعنى العلم مجازا فهو تسمية له بمكانه[١] لأن الكرسي مكان العالم الذى فيه العلم فيكون مكانا للعلم بتبعيته لأن العرض تبع المحل في التحيز حتى ذهبوا إلى أنه معنى قيام العرض بالمحل[٢]

في قوله تعالى « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله »[٣]

قال البيضاوي (المحبة ميل النفس إلى الشيء لكمال أدرك فيه بحيث يحملها على ما يقربها إليه)

وقال الشهاب : ذهب عامة المتكلمين أن المحبة نوع من الإرادة وهي لا تتعلق حقيقة إلا بالجائز والمنافع فيستحيل تعلقها بذاته تعالى ، فإذا قيل إن العبد يحب الله فمعناه يحب طاعته وخدمته أو ثوابه وإحسانه وأما محبة الله للعباد فعبارة عن إرادة إيصال الخيرات والمنافع في الدين والدنيا إليهم وهما مجاز من باب إطلاق الملزوم على اللازم أو استعارة تبعية[٤] ، شبه

---

(١) والعلاقة المحلية ، وهذا ما ذكره الزمخشري وأبو حيان في وجه انظر الكشاف : ج ١ ص ٣٨٥ ، والبحر المحيط : ج ٢ ص ٥١

(٢) حاشية الشهاب : ج ٢ ص ٣٢٥ .

(٣) سورة آل عمران الآية ٣١ .

(٤) وجوز العز بن عبد السلام ايضا ان يكون من مجاز التسبيب بان يكون مجازا عما يصدر عن المحبة من الآثار وعلى هذا يكون من صفات الفعل . الاشارة الى الايجاز ص ١٣٧ ، وانظر البحر المحيط : ج ٢ ص ٦٦ والكشاف : ج ١ ص ٤٢٣ ، هذا وسيبين الشهاب فيما بعد أن محبة العباد لله اما مجاز او حقيقة ذلك في الآية ٥٤ من سورة المائدة وسنذكرها ان شاء الله مع ما يحتمل المجاز او الحقيقة .

إرادة العباد اختصاصه تعالى بالعبادة ورغبتهم فيها بميل قلب المحب إلى المحبوب ميلا لا يلتفت إلا إليه[١]

وفى قوله تعالى « والله لا يحب المفسدين » [٢]

يقول البيضاوى (فلا يجازيهم إلا شرا) .

ويقول الشهاب : يعنى عدم المحبة كناية عنه ، كما أن محبته عبارة عن انعامه وثوابه كما مر [٣]

فى قوله تعالى « فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتا حسنا » [٤]

قال البيضاوى (مجاز عن تربيتها بما يصلحها فى جميع أحوالها) .

وقال الشهاب : قوله مجاز عن تربيتها .. إلخ أى هو استعارة أو مجاز مرسل بعلاقة اللزوم ، فان الزارع لا يزال يتعهد زرعه بسقيه وحمايته من الآفات وقلع ما يخنقه من النباتات[٥]

فى قوله تعالى « ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم وما يضلون إلا أنفسهم » [٦]

قال البيضاوى (وما يتخطاهم الإضلال ولا يعود وباله إلا عليهم)

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ١٩.
(٢) سورة المائدة الآية ٦٤ .
(٣) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٢٦٣ .
(٤) سورة آل عمران الآية ٣٧ .
(٥) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٢٣
(٦) سورة آل عمران الآية ٦٩ .

وقال الشهاب : الإضلال الإيقاع في الضلال وهم ضالون فيؤدى إلى جعل الضال ضالا فلذلك أول الاضلال بما يعود من وباله [١] ، أى فهو مجاز مرسل أو استعارة [٢].

وفي قوله تعالى « ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم » [٣]

قال البيضاوى :(أى يخونونها ، فإن وبال خيانتهم يعود عليها ، أو جعل المعصية خيانة لها) .

وقال الشهاب : يعنى أن خيانة الغير جعلت خيانة لأنفسهم لأن وبالها وضررها عائد عليهم فهو مجاز عن ذلك .

وقيل الخيانة مجاز عن المضرة ولا بعد فيه [٤]

في قوله تعالى « إن الله عهد إلينا ألا نؤمن برسول حتى يأتينا بقربان تأكله النار » [٥]

قال البيضاوى (معنى تأكله أى تحيله إلى طبعها بالاحراق .

وقال الشهاب : هذا بيان لأن أكل النار مجاز عن إحالته إلى طبعها

---

(١) بأن سمى المسبب باسم السبب .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٣٦ ، وانظر الكشاف : ج ١ ص ٤٣٦

(٣) سورة النساء الآية ١٠٧ .

(٤) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ١٧٥ ، وانظر الكشاف : ج ١ ص ٥٦٢ ، والبحر المحيط : ج ٣ ص ٣٤٤ .

(٥) سورة آل عمران الآية ١٨٣ .

إما استعارة على التشبيه (١) أو مجاز مرسل لأن المأكول يستحيل أخلاطا تناسب أخلاط الآكل وكذا المحرق بالنار ينقلب داخلها دخانا ونارا إما جميعه أو بعضه (٢)

في قوله تعالى : « ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم » (٣)

قال البيضاوى « ويغفر لكم ذنوبكم أو يرشدكم إلى ما يمنعكم عن المعاصى ويحثكم على التوبة أو إلى ما يكون كفارة لسيئاتكم) .

قال الشهاب : لما كانت التوبة ترك الذنب مع الندم والعزم على عدم العود فاسنادها إلى الله تعالى لابد من تأويله أشار إلى أنه بمعنى المغفرة مجازا لتسببها عن التوبة ، أو بمعنى الإرشاد إلى ما يمنع عن المعاصى (٤) على الإستعارة لأن التوبة تمنع عنها كما أن ارشاده تعالى كذلك ، أو عن حثه تعالى عليها لأنه سبب لها عكس الأول ، أو الإرشاد إلى مكفرها على التشبيه أيضا .

---

(١) يعني يستعار الأكل للاحراق أو للتحويل على طريق الاستعارة التبعية ، أو تشبه النار بالآكل على الاستعارة بالكناية ، هذا وقال ابو حيان : اسناد الأكل الى النار مجاز واستعارة عن اذهاب الشيء وافنائه اذ حقيقة الأكل انما توجد في الحيوان المتغذى ، البحر المحيط : ج٣ص١٣٢

(٢) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٨٦ .

(٣) سورة النساء الآية ٢٦ .

(٤) ذكر الزمخشرى ان المعنى ويرشدكم الى طاعات ان قمتم بها كانت كفارات لسيئاتكم فيتوب عليكم ، الكشاف : ج ١ ص ٥٢١ .

وقال الطيبي : قوله «يتوب» من وضع السبب موضع السبب وذلك لعطفه «ويتوب» على قوله (ويهديكم)[1]

في قوله تعالى «وإن يدعون إلا شيطانا مريدا»[2]

قال البيضاوى (لأنه الذى أمرهم بعبادتها وأغراهم عليها ، وكأن طاعته في ذلك عبادة له) ..

وقال الشهاب : قوله لأنه الذى أمرهم .. فيعبدون بمعنى يطيعون أو الكلام على المجاز ، وأصل مادة (م ر د) الملاسة والتجرد ، فالمريد إما لتجرده للشر أو لتشبيهه بالأملس الذى لا يعلق به شيء ولا يعلق بخير أى لا يحصل له ولأتباعه[3]

في قوله تعالى «وأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه»[4]..

قال البيضاوى (أى في ثواب قدره بإزاء إيمانه وعمله رحمة منه لا قضاء لحق واجب) .

وقال الشهاب : إنما فسره بالثواب المقدر لعطف «فضل» عليه ، والرحمة حقيقة والتجوز في كلمة «في» لتشبيه عموم الثواب وشموله بعموم الظرف ، ولو فسر بالجنة كما فسره به بعضهم كان التجوز في المجرور[5]

(١) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ١٢٨ .
(٢) سورة النساء الآية ١١٧ .
(٣) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ١٧٩ .
(٤) سورة النساء الآية ١٧٥ ومثلها الآية ٧٥ من سورة الأنبياء .
(٥) بأن أطلق اسم الحال وهو الرحمة على المحل وهو الجنة ، وهذا كما في الآية ١٠٧ سورة آل عمران والتى ذكرت فى الحالية .

دون الجار[1]

في قوله تعالى « ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين »[2]

قال البيضاوى (أى ثم لم يكن كفرهم ، والمراد عاقبته ، وقيل معذرتهم التى يتوهمون أن يتخلصوا بها ، من فتنت الذهب إذا خلصته ؛ وقيل جوابهم)

وقال الشهاب : قوله وقيل معذرتهم . . . يعني الفتنة استعملت بمعنى العذر لأنها تخليص من الغش والعذر يخلص من الذنب فاستعيرت له ؛ أو المراد الجواب بما هو كذب لأنه سبب الفتنة فتجوز بها إطلاقاً للمسبب على السبب ، أو هو استعارة لأن الجواب مختص بهم أيضاً ، فقوله (والله ربنا) على ظاهره وثم للتراخى فى الرتبة لأن جوابهم هذا من أعظم التوبيخ السابق وهذا هو الداعى إلى وضع الفتنة موضع الجواب ، وعلى ماقبله قوله (والله ربنا ما كنا مشركين) كناية عن التبرى وانتفاء التدين به وثم على ظاهره[3].

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٣ ص ٢٠٧

(٢) سورة الأنعام الآية ٢٣ ، قال ابو حيان : الفتنة هنا حب الشيء والاعجاب به ، أى لم يكن حبهم للاصنام لما سئلوا عنها ووقفوا على عجزها الا التبرؤ والانكار لها ، وقيل المراد الاختبار اذ السؤال عن الشركاء وتوقيفهم اختبار لانكارهم ، البحر المحيط : ج ٤ ص ٩٤ ، وانظر أمالى المرتضى : ج ٢ ص ٢٧٢ ، والكشاف : ج ٢ ص ١١

(٣) حاشية الشهاب : ج ٤ ص ٤٠ .

فى قوله تعالى « وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليقولوا أهؤلاء من الله عليهم من بيننا »[١]

يقول البيضاوى (أى أهؤلاء من أنعم الله عليهم بالهداية والتوفيق لما يسعدهم دوننا ونحن الأكابر والرؤساء وهم المساكين والضعفاء ؟ وهو إنكار لأن يخص هؤلاء من بينهم بإصابة الحق والسبق إلى الخير كقولهم « لو كان خيرا ما سبقونا إليه »[٢] واللام للعاقبة أو للتعليل على أن فتنا متضمن معنى خذلنا) .

ويقول الشهاب موضحا ذلك : قوله واللام للعاقبة . قيل : إن ما يترتب على فعل الفاعل من حيث ترتبه عليه فائدة ، ومن حيث وقوعه فى طرفه غاية ، ومن حيث كونه باعثا عليه غرض بالنسبة إلى الفاعل وعلة غائية بالنسبة إلى الفعل .

ولأفعاله تعالى فوائد وغايات لأن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض لما برهن عليه فى الكلام .

ثم إنه قد تشبه الغاية بالعلة الغائية من حيث إنها عاقبة له فتستعمل فيها اللام التعليلية على نهج الاستعارة التبعية كاللام الداخلة على ثمرات

---

(١) سورة الأنعام الآية ٥٣

(٢) سورة الأحقاف الآية ١١ — وذكر فى قوله تعالى (ليبلوكم أيكم أحسن عملا) أيضا أن أفعاله تعالى غير معللة بالأغراض لكنها يترتب عليها مصالح وحكم تنزل منزلة العلل ويستعمل فيها حرف التعليل على طريق التشبيه والمجاز . حاشية الشهاب : جـ ٥ ص ٧٤ .

أفعاله المسماة بالحكم ، وليست هذه لام العاقبة عند الزمخشري ومن تابعه .

وفي شرح المقاصد أن لام العاقبة إنما تكون فيما لا يكون للفاعل شعور بالترتب وقت الفعل أو قبله فيفعل لغرض ولا يحصل له ذلك بل ضده فيجعل كأنه فعل الفعل لذلك الغرض الفاسد تنبيها على خطئه .

ولا يتصور هذا في كلام علام الغيوب بالنظر إلى أفعاله وإن وقع فيه بالنظر إلى فعل غيره كقوله (ليكون لهم عدواً وحزناً) إذ ترتب فوائد أفعاله تعالى عليها تنبيه على العلم التام فيتباينا مباينة

ولم يعتبر ابن هشام وغيره فيها هذا القيد وجعلها لاما تدل على الصيرورة والمآل مطلقا ، فيجوز أن تقع في كلامه تعالى وعليه السلف

والفرق بين لام العاقبة وغيره في كلامه تعالى : من حيث إن ترتب الفائدة في الأولى لمجرد الاقتضاء لا السببية والاقتضاء بخلاف الثانية ولهذا كانت لام عاقبة إن لم يرد الخذلان على طريقة الصدف ، وهذا مما من الله به ويتبقى للطالب حفظه .

وقوله : أو للتعليل على أن فتنا متضمن معنى خذلنا . الخذلان تركه على ما هو فيه من الغواية من غير ارشاد وإعانة فالفتن متضمن معنى الخذلان لأنه سبب لافتتانهم وهو سبب لذلك القول أو هو من اطلاق المسبب على السبب واللام في هذا للتعليل لأنه سبب مقتض له وإن لم يكن باعثا عليه .

---

(١) سورة القصص ـ الآية ٨ .

وعلى ما قبله كان ابتلاء بعضهم ببعض لما مر مؤديا إلى الحسد المؤدي إلى ذلك القول فاللام لام العاقبة ، والثاني هو المذكور في الكشاف [١] بناء على مذهبه من أن الفتن أمر قبيح لا يستند إلى الله فان كان هذا مثلا لكلامه - وأخره إشارة إلى أنه ليس مذهبنا المرضي عنده - فظاهر وإن كان بيانا لمعنى يحتمله النظم فالخذلان لا ينافي كون ذلك بإيجاده . فكلام الزمخشري اشارة إلى نفيسة وكلام المصنف ساكت عنه

وأورد هنا بعضهم سؤالا وهو أن قيل : التعليل هنا ليس بمعناه الحقيقي لأن أفعاله تعالى منزهة عن العلل والأغراض فيكون مجازا عن مجرد الترتب وهو في الحقيقة معنى لام العاقبة فلا وجه للترديد ؟

قيل : هما مختلفان بالاعتبار فان اعتبر تشبيه الترتب بالتعليل كانت لام تعليل وإن لم يعتبر كانت لام عاقبة .

وفيه : أن العاقبة أيضا استعارة فلا يتم هذا الفرق إلا على القول بأنه معنى حقيقي وعلى خلافه يحتاج إلى فرق آخر فليتأمل . [٢]

---

(١) انظر الكشاف جـ ٢ ص ٢٢ ، والبحر المحيط : جـ ٤ ص ١٣٨ ، هذا ، ويقول العز بن عبد السلام في معنى فتنا أن هذا من مجاز التشبيه لأن الله سبحانه وتعالى عالم بكل شيء لا يحتاج الى تجربته ولكنه لما شابهت معاملته العبيد بالخير والشر معاملة من يختبر غيره بالضر والنفع ليعلم هل شكره بنفعه أو ينزجر بضره عبر عن معاملته بلفظ الاختبار والابتلاء والفتنة ، الاشارة الى الايجاز ص ٤٢ ، ٦٠

(٢) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٦٩ ، ٧٠ .

في قوله تعالى « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا »[١]

قال البيضاوي (أردنا اهلاك أهلها أو أهلكناها بالخذلان) .

وقال الشهاب : لما كانت الفاء للتعقيب والهلاك بعد مجيء البأس بحسب الظاهر أولوا النظم بوجوه :

أحدها : أن أهلكنا مجاز ، بمعنى أردنا إهلاكها كما في « إذا قمتم إلى الصلاة »[٢]

الثاني : أن المراد بالاهلاك الخذلان وعدم التوفيق فيكون استعارة[٣] أو من اطلاق المسبب على السبب[٤] أو المراد حكمنا باهلاك أهلها[٥]

---

(١) سورة الاعراف ٤ .

(٢) سورة المائدة ــ الآية ٦ ، والعلاقة السببية وهذا ما عليه الأكثر انظر بغية الايضاح ج ٣ ص ٩٦ ، والبرهان : ج ٢ ص ٢٩٥ ، وفي مفتاح العلوم ومغني اللبيب أن الآية من قبيل القلب ، انظر المفتاح ص ٩١ ومغني اللبيب ج ٢ ص ٧٧٧ ــ واضاف أبو حيان غير ما هنا : واما أن يتجوز في الفعل واما ان يحذف المدلولان بان يكون المعنى أهلكناها بالخذلان وقلة التوفيق فجاءها بأسنا بعد ذلك ، واما ان يكون التجوز بالفاء بان تكون بمعنى الواو ، وهو ضعيف ، أو تكون لترتيب القول فقط فكأنه أخبر عن قرى كثيرة أنه أهلكها ثم قال : فكان من أمرها مجيء البأس ، البحر المحيط ج ٤ ص ٢٦٨ ، وانظر الكشاف ج ٢ ص ٦٦ .

(٣) بان استعير الاهلاك لعدم التوفيق والخذلان على طريق التبعية .

(٤) بمعنى اطلق الاهلاك المسبب عن الخذلان عليه وهو السبب في الاهلاك .

(٥) حاشية الشهاب ج ٤ ص ١٤٨ .

في قوله تعالى « ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله قالوا ان الله حرمهما على الكافرين »[١]

قال البيضاوى (أى منعهما عنهم منع المحرم عن المكلف).

وقال الشهاب : يعنى أن التحريم بمعنى المنع كما في قوله :

حرام على عينى أن يطعما الكرى

لأن الدار ليست دار تكليف فهو استعارة ، ولو جعل من قبيل المنقر جاز[٢]

في قوله تعالى « فاليوم ننساهم »

قال البيضاوى : أى نفعل بهم فعل الناسين فنتركهم في النار « كما نسوا لقاء يومهم هذا »[٣] فلم يخطروه ببالهم ولم يستعدوا له .

وقال الشهاب : قوله نفعل بهم .. الخ يعنى أنه تمثيل شبه معاملته تعالى مع هؤلاء بالمعاملة مع من لا يعتد به ويلتفت إليه فينسى لأن النسيان لا يجوز على الله تعالى .

والنسيان يستعمل بمعنى الترك كثيرا في لسان العرب ، ويصح هنا

---

(١) سورة الاعراف ـ الآية ٥٠ ، وحاشية الشهاب ج ٤ ص ١٧٢ .

(٢) يعنى مجازا مرسلا بعلاقة التقييد والاطلاق .

المجانية بالاضافة الى ما هنا انها ايضا من قبيل المشاكلة وسنذكر في محلها ان شاء الله تعالى .

(٣) سورة الاعراف ـ الآية ٥١ ، وسيذكر في الآية ٣٤ من سورة

أيضاً فيكون استعارة تحقيقية أو مجازا مرسلا[١]. وكذا نسيانهم لقاء الله أيضا لأنهم لم يكونوا ذاكرى الله حتى ينسوه، فشبه عدم إخطارهم لقاء الله والتيامة ببالهم وقلة مبالاتهم بحال من عرف شيئاً ثم نسيه، وليست الكاف للتشبيه بل للتعليل ولا مانع من التشبيه أيضا إلا قوله «وما كانوا بآياتنا»[٢].

في قوله تعالى: «قال قد وقع عليكم من ربكم رجس»[٣].

قال البيضاوى (أى قد وجب أو حق أو نزل عليكم على أن المتوقع كالواقع).

وقال الشهاب: يعنى استعمال وقع — المخصوص بنزول الأجسام — فى الرجس والغضب مجاز عن الوجوب بمعنى اللزوم من اطلاق السبب على المسبب كما أن الوجوب الشرعى كان بمعنى الوقوع فتجوز به عما ذكر.

ويجوز أن يكون استعارة تبعية، شبه تعلق ذلك بهم بنزول جسم من علو وهو المراد بقوله نزل عليكم كذا قيل.

---

(١) يعنى اطلق النسيان على الترك لأنه سببه، هذا وقال أبو حيان: أن قدر النسيان بمعنى الذهول من الكفرة فهو فى جهة الله من تسمية العقوبة باسم الذنب، البحر المحيط ج ٤ ص ٣٠٥.

(٢) حاشية الشهاب ج ٤ ص ١٧٣.

(٣) سورة الاعراف — الآية ٧١.

والظاهر أنه يريد أن وقع بمعنى قضى وقدر لأن المقدرات تضاف إلى السماء [١]

وما قيل : إن التجوز فى كلمة « على » لأن العذاب لقوة الثبوت كأنه استعلاء أو لأن أكثر العذاب ينزل من صوب السماء فضمن معنى النزول فلا وجه له .

وقوله : على أن المتوقع . . . إلخ وجه للتعبير بالمضى عما سيقع ، ولا يخفى لطف كالواقع هنا لقوله فى النظم وقع ، فالتجوز إما فى المادة أو الهيئة .

فى قوله تعالى « ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض » [٢] . .

قال البيضاوى (لوسعنا عليهم الخير ويسرناه لهم من كل جانب ،وقيل المراد المطر والنبات) .

وقال الشهاب : يعنى فتحنا استعارة تبعية ، وفى ذكر الأبواب ـ فى الكشاف [٣] ـ اشعار بأنها تمثيلية حيث اعتبر فى فتح الأبواب الأحوال

---

(١) وقال العز : ان وقع هنا تجوز بها عن الثبوت والتحقق ، الاشارة الى الايجاز ص ١١٨ . هذا وقال أبو حيان : الرجس السخط او الرين فوقع على حقيقته من المضى وان كان العذاب فيكون من جعل الماضى موضع المستقبل لتحقق وقوعه ، البحر المحيط ج ٤ ص ٣٢٦ ·

(٢) سورة الاعراف ـ الآية ٩٦ ·

(٣) انظر الكشاف ج ٢ ص ٩٨ ، وفيه : فتح البركات تيسيرها عليهم كما ييسر امر الأبواب المستغلقة بفتحها ، وانظر البحر المحيط : ج ٤ ص ٣٤٨ ·

وقد يقال : لاحاجة إليه لأنه شبه تيسير البركات عليهم بفتح الأبواب في سهولة التناول وجاء اعتبار الاستغلاق من ضرورة الفتح ، ويجوز أن يكون الفتح مجازا مرسلا في لازمه وهو التيسير (١)

في قوله تعالى « أوأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون » (٢)

قال البيضاوى (يلعبون . يلهون من فرط الغفلة أو يشتغلون بما لا ينفعهم) .

وقال الشهاب : قوله يلهون . . إشارة إلى أن اللعب مجاز عن اللهو والغفلة (٣) أو الاشتغال بمالانفع فيه على التشبيه (٤)

وفي قوله تعالى « فلما نسوا ما ذكروا به » (٥) ..

قال البيضاوى (تركوا ترك الناسى) .

وقال الشهاب : يعنى أنه مجاز عن الترك ، والظاهر منه أنه استعارة ، شبه الترك بالنسيان والجامع بينهما عدم المبالاة به . أو هو مجاز مرسل لعلاقة السببية .

---

(١) حاشية الشهاب ج ٤ ص ١٩٥ .

(٢) سورة الأعراف — الآية ٩٨ .

(٣) لأنه مسبب عنه أو لازم له .

(٤) حاشية الشهاب ج ٤ ص ١٩٦ .

(٥) سورة الأعراف — الآية ١٦٥ . وسبق الكلام عن النسيان أيضا في الآية ٥١ من سورة الأعراف قبل ثلاث آيات من هذه الآية .

ولم يحمل على ظاهره لأنه غير واقع ولأنه لا يؤاخذ بالنسيان ولأن الترك عن عمد هو الذى يترتب عليه أعباء النادمين إذ لم يمتثلوا أمرهم بخلاف لو نسوه فانه كان يلزم تذكيرهم (١)

فى قوله تعالى « خذ العفو » (٢)

قال البيضاوى (أى خذ ما عفالك من أفعال الناس وتسهل ولاتطلب ما يشق عليهم ، من العفو الذى هو ضد الجهد أو خذ العفو عن المذنبين).

وقال الشهاب : قوله خذ ما عفا لك .. إلخ

أى العفو مصدر عفا بمعنى سهل وتيسر وأريد به ما يتيسر ، وخذ بمعنى أقبل وارض مجازا ، أى ارض منهم ما تيسر من أعمالهم ولاتدقق وتشدد والجهد بمعنى المشقة (٣) أو المراد بالعفو ظاهره أى اعف عن أذنب وفيه استعارة مكنية إذ شبه العفو بأمر محسوس يطلب فيؤخذ (٤)

فى قوله تعالى « يأيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم » (٥)

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٢٣٥ ، ويقول ابو حيان : جعل الترك نسيانا مبالغة اذ اقوى أحوال الترك أن ينسى المتروك ، البحر المحيط : جـ ٤ ص ٤١٢ .

(٢) سورة الأعراف — الآية ١٩٩ .

(٣) وفى الكشاف وجه آخر وهو خذ الفضل وما تسهل من صدقاتهم جـ ٢ ص ١٣٨ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٢٤٧ .

(٥) سورة الانفال — الآية ٢٤ .

قال البيضاوى (أى من العلوم الدينية فهى حياة القلب والجهل موته. أو مما يورثكم الحياة الأبدية فى النعيم الدائم من العقائد والأعمال ، أو من الجهاد فإنه سبب بقائكم إذ لو تركوه لغلبهم العدو . أو الشهادة لقوله « بل أحياء عند ربهم يرزقون »(١)

ويقول الشهاب : أى أطلقت الحياة على العلم كما يطلق الموت على الجهل وهو استعارة معروفة ذكرها الأدباء وأهل اللغة.

وقوله أو مما يورثكم الحياة.. هذا إما استعارة أو مجاز مرسل بإطلاق المسبب على السبب . وكذا إطلاقه على الجهاد وهو كقوله (ولكم فى القصاص حياة (٢)) . وأما إطلاقها على الشهادة فمجاز أيضا . ويجوز أن يكون حقيقة والاسناد مجاز (٣) على كل حال (٤)

فى قوله تعالى « إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء » (٥)

---

(١) سورة آل عمران ــ الآية ١٦٩ .

(٢) سورة البقرة ــ الآية ١٧٩ .

(٣) يعنى الاسناد فى يحييكم لغير ما هو له على جميع الوجوه لأن الاحياء من الله .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٢٦٤ ، وانظر أمالى المرتضى جـ ١ ص ٥٢٨ ، والتفسير القيم ص ٢٨٨ ــ ٢٩٠ .

(٥) سورة الأنفال ــ الآية ٣٢ .

قال الشهاب : أمطر استعارة أو مجاز لأنزل [١]

فى قوله تعالى « ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حى عن بينة »[٢]

قال البيضاوى فى أحد الوجوه (أو ليصدر كفر من كفر وإيمان من آمن عن وضوح بينة على استعارة الهلاك والحياة للكفر والاسلام)

وقال الشهاب : فالمراد بالحياة الايمان وبالموت الكفر استعارة أو مجازا مرسلا [٣] .

فى قوله تعالى « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله »[٤]

قال البيضاوى « بأن أطاعوهم فى تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم الله أو بالسجود لهم » .

وقال الشهاب : قوله أطاعوهم . هذا هو تفسير النبى صلى الله عليه وسلم

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٢٧١ . وقال الزمخشرى : كثر الأمطار فى معنى العذاب ، فان قلت : ما فائدة من السماء والأمطار لا تكون الا منها ؟ قلت : كأنه يريد أن يقال : فأمطر علينا السجيل وهى الحجارة المسومة للعذاب فوضع حجارة من السماء موضع السجيل . الكشاف جـ ٢ ص ١٥٥ .

(٢) سورة الأنفال ــ الآية ٤٢ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٢٧٨ .

(٤) سورة التوبة ــ الآية ٣١ .

لأنه لما أتاه عدى بن حاتم وهو يقرؤها قال له : إنا لم نعبدهم . فقال : ألم تتبعوهم فى التحليل والتحريم . فهذه هى العبادة .

والناس يقولون : فلان يعبد فلانا إذا أفرط فى طاعته . فهو استعارة بتشبيه الإطاعة بالعبادة أو مجاز مرسل باطلاق العبادة وهى طاعة مخصوصة على مطلقها والأول أبلغ .

وعلى كونه بمعنى السجود يكون حقيقة (١)

وفى قوله تعالى « إن كثيرا من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل »(٢)

قال البيضاوى يأخذونها بالرشا فى الأحكام ، سمى أخذ المال أكلا لأنه الغرض الأعظم منه)

وقال الشهاب موضحا ذلك : قوله سمى أخذ المال أكلا ، فى الكشاف (٣) أنه على وجهين : إما أن يستعار الأكل بالأخذ ألا ترى إلى قولهم أخذ الطعام وتناوله ؟

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٣٢٦ ، وقال أبو حيان : قيل كانوا يسجدون لهم كما يسجدون لله فاطلق ذلك عليهم مجازا ، ـ يقصد الأرباب ـ البحر المحيط : جـ ٥ ص ٣٢ ، وانظر الكشاف جـ ٢ ص ١٨٦ .

(٢) سورة التوبة ـ الآية ٣٤ .

(٣) انظر الكشاف جـ ٢ ص ١٨٦ .

وإما على أن الأموال يؤكل بها فهى سبب للأكل ، ومنه قوله :

يأكلن كل ليلة أكافا [١]

وقيل عليه لا طائل تحت هذه الاستعارة ، والاستشهاد بقولهم أخذ الطعام وتناوله صحيح ، والوجه هو الثانى ، وما قاله القاضى سمى أخذ المال أكلا لأنه الغرض الأعظم منه .

ورد : بأنه استشهد بقولهم على أن بينهما شبها وإلا فهذا عكس المقصود .

وفائدة الاستعارة المبالغة فى أنه أخذ بالباطل لأن الأكل هو غاية الاستيلاء على الشيء ، ويصير قوله (بالباطل) على هذا زيادة مبالغة ولا كذلك لو قيل : يأخذون .

وعلى الوجه الآخر التجوز — كما قيل — إما فى الأكل لأنه مجاز عن الأخذ لأن الأكل ملزوم للأخذ كما أن أخذ الطعام مجاز عن أكله لأنه لازم له ، وأما فى الأموال فهى مجاز عن الأطعمة التى تؤكل بها لتعلق بين الأموال والأطعمة المختصة بها ، كما أن الأكاف مجاز عن العلف لتعلق بينهما بسبب اشترائه .

والمصنف اختار أن الأكل مجاز مرسل عن الأخذ بعلاقة العلية والمعلولية ، وكونه مجاز فى الإسناد لا وجه له فلذا لم يلتفتوا إليه [٢]

---

(١) يذكر البلاغيون أن هذا من المرسل بعلاقة السببية ، وبعضهم يجعله من التجوز على التجوز ، بأن يكون الأكاف مجازا عن الثمن وصار مجازا عن العلف ، انظر بغية الإيضاح : ج ٣ ص ٩٤ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٤ ص ٣٢٣ .

في قوله تعالى « ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات »[١]

قال البيضاوي (أي يقبلها قبول من يأخذ شيئاً ليؤدي بدله)

وقال الشهاب : يعني أن الأخذ هنا استعارة للقبول والاثابة لا كناية كما قيل لأن الكريم والكبير إذا قبل شيئاً عوض عنه إذ الآخذ هو الرسول صلى الله عليه وسلم لا الله تعالى ، وقد يجعل الإسناد إلى الله تعالى مجازاً مرسلا .

وقيل في نسبة الأخذ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة)[٢] ثم إلى ذاته تعالى إشارة إلى أن أخذ الرسول قائم مقام أخذ الله تعظيما لشأن نبيه عليه السلام كقوله تعالى (إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله)[٣] فهو على حقيقته ، ولا يخفى ما فيه من البعد في ادعاء الحقيقة وإن كان ما فهمه معنى حسناً[٤]

في قوله تعالى « أفمن أسس بنيانه »

قال البيضاوي : بنيان دينه « على تقوى من الله ورضوان خير »[٥]

---

(١) سورة التوبة — الآية ١٠٤ .

(٢) سورة التوبة — الآية ١٠٣ .

(٣) سورة الفتح — الآية ١٠ ، هذا ويذكر أبو حيان أن ابن عطية قال : المراد يأمر بها ويشرعها كما تقول : اخذ السلطان كذا من الناس اذا حملهم على ادائه ، البحر المحيط ج ٥ ص ٩٦ .

(٤) حاشية الشهاب ج ٤ ص ٣٦١ ، وعند الزمخشري : الأخذ مجاز عن القبول ، الكشاف ج ٢ ص ٢١٢ .

(٥) سورة التوبة — الآية ١٠٩ .

أى على قاعدة محكمة هى التقوى من الله وطلب مرضاته بالطاعة

وقال الشهاب : قوله بنيان دينه ... هو من قبيل لجين الماء ، أو هو مكنية وتخييلية ، وهذا يناسب تفسيره الأول لطهارة[١] وهو الأرجح لأنه المقتضى لمحبة الله كما قيل ؛ ولأنهم ذكروا فى مقابلة أصحاب الضرار فاللائق وصفهم بضد ما وصفوا به .

والتأسيس وضع الاساس وهو أصل البناء وأوله وبه أحكامه ولهذا استعمل بمعنى الاحكام إلا أنه إذا تعدى بعلى تعين الأول كما قيل فهو المراد هنا . وفى الآية شبه التقوى والرضوان تشبيها مكنيا مضمرا فى النفس بما يعتمد عليه أصل البناء . وأسس بنيانه تخييل فهو مستعمل فى معناه الحقيقى أو هو مجاز بناء على جوازه .

فتأسيس البنيان بمعنى أحكام أمور دينه أو تمثيل لحال من أخلص لله وعمل الأعمال الصالحة بحال من بنى بناء محكما مؤسسا يستوطنه ويتحصن به ، أو البنيان استعارة أصلية والتأسيس ترشيح ، أو تبعية . والمصنف بنى كلامه على الاول[٢]

وقوله : على قاعدة محكمة ... يعنى أنه استعارة مكنية ، شبهت التقوى بقواعد البناء تشبيها مضمرا فى النفس دل عليه بما هو من روادفه ولوازمه وهو التأسيس والبنيان .

---

(١) يعنى قوله يتطهروا من المعاصى .

(٢) يعنى على كونه مكنية وتخييلية .

والمرضاة بمعنى الرضا . وأولها بطلبه لأن رضا الله ليس من أعمال العبد التي ابتلي عليها أحكام أمره والذي هو من عمله طلب ذلك فهو إن كان إشارة إلى تقدير مضاف لا يدافع قوله بعده : تأسيس ذلك على أمر يحفظه عن النار ويوصله إلى رضوان الله ، فإنه ظاهر في أنه مجاز مرسل بإطلاق المسبب على السبب لأنه إشارة إلى توجيه آخر فيه . وإن كان بيانا لأن رضوان الله مجاز عن طلب الرضا بالطاعة لأنه سببه فظاهر (١)

في قوله تعالى : « يأيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم » (٢)

قال البيضاوي (فإن وباله عليكم . أو أنه على أمثالكم وأبناء جنسكم) .

وقال الشهاب : يعني أن البغي الواقع على الغير بجعله على أنفسهم لأن وباله عائد عليهم ، فهو إما بتقدير مضاف (على) متعلقة به أو بإطلاق البغي الذي هو سبب الوبال عليه فعلى متعلقة به ، أو على الاستعارة بتشبيه بغيه على غيره وإيقاعه بإيقاعه على نفسه في ترتب الضرر فيهما كقوله « ومن أساء فعليها » (٣)

أو المراد بالأنفس أمثالهم استعارة . أو أبناء جنسهم لأنهم كنفس واحدة وهو استعارة أيضا . وليس المراد تقدير أمثال لأنه مفسر له (٤)

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٤ ص ٣٦٥ ، وانظر : تلخيص البيان ص ١٥٠، والكشاف جـ ٢ ص ٢١٥ ، والبحر المحيط جـ ٥ ص ١٠٠ .

(٢) سورة يونس — الآية ٢٣ ، وهي عند ابن سنان الخفاجي من قبيل الإيجاز ، سر الفصاحة ص ١٩٨ .

(٣) سورة فصلت — الآية ٤٦ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ١٩ .

رجح الشهاب الاستعارة على المجاز .

في قوله تعالى « ليبلوكم أيكم أحسن عملا »[1]

حيث قال البيضاوي (متعلق بخلق . أي خلق ذلك كخلق من خلق ليعاملكم معاملة المبتلي لأحوالكم كيف تعملون) .

وقال الشهاب : يشير إلى أن الابتلاء والاختبار لا يصح وصفه تعالى به لأنه إنما يكون لمن لا يعرف عواقب الأمور .

والمراد ليس حقيقته بل هو تمثيل واستعارة ، شبه معاملة الله تعالى مع عباده في خلق المنافع لهم وتكليفهم شكر وإثابتهم إن شكروا وعقوبتهم إن كفروا بمعاملة المختبر مع المختبر ليعلم حاله ويجازيه ، فاستعير له الابتلاء على سبيل التمثيل فوضع (ليبلوكم) موضع ليعاملكم .

ويصح أن يكون مجازاً مرسلا لتلازم العلم والاختبار إلا أنه على حمل الابتلاء بمعنى العلم يصير التقدير : خلق ذلك ليعلم الأحسن من غيره ، وهذا أيضا غير ظاهر لأن علمه قديم ذاتي ليس متفرعا على غيره فيؤول بأنه بمعنى ليظهر تعلق علمه الأزلي بذلك .

وأما على أنه تمثيل — وأن المراد يعاملكم معاملة المختبر كما قررناه — فلا تكلف فيه ، وهو مع بلاغته مصادف محزه . فمن قال هنا أن ليبلوكم وضع موضع ليعلم لم يصب .

والقرينة هنا عقلية ، وكون خلق الأرض وما فيها للابتلاء ظاهر ،

---

(١) سورة هود — الآية ٧ .

وأما خلق السموات فذكر تتميما واستطرادا مع أنها مقر الملائكة حفظه وقبلة الدعاء ومهبط الوحي إلى غير ذلك مما له دخل في الابتلاء على الجملة.

ووازن الشهاب بين هذه الآية وبين قوله تعالى في سورة الملك «الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا» فأورد آراء العلماء، ثم قال: والتحقيق عندي أنه هنا جعل (ليبلوكم أيكم أحسن عملا) بجملته استعارة تمثيلية فتكون مفرداته مستعملة في معناها الحقيقي معطاة ما تستحقه وفعل البلوى يعلق عن المفعول الثاني لأنه لا يكون جملة إذ هو يتعدى له بالباء وحرف الجر لا يدخل على الجمل، وإنما جرى فيه التعليق لأنه مناسب لفعل القلوب معنى كما صرح به ابن مالك وغيره.

وفي سورة الملك جعله مستعاراً لمعنى العلم، والفعل إذا تجوز به عن معنى فعل آخر عمل عمله وجرى عليه حكمه. (١)

في قوله تعالى «وإن أدري لعله فتنة لكم» (٢)

قال البيضاوي (وما أدري لعل تأخير جزائكم استدراج لكم وزيادة في افتتانكم، أو امتحان لينظر كيف تعملون)

وقال الشهاب: قوله استدراج لكم ... لما كان الإمهال فتنة لهم على

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٧٥، وانظر الكشاف جـ ٢ ص ٢٥٩ والبحر المحيط جـ ٥ ص ٢٠٤، والاشارة الى الايجاز للعز ص ١٤١.

(٢) سورة الأنبياء ـ الآية ١١١، وسبق ذكر معنى الفتنة وانها استعارة أو مجاز مرسل في الآية ٢٣ من سورة الأنعام والتي ذكرت في هذا الفصل قبل عدة آيات.

التحقيق ، وقوله (لعل) يفهم منه الشك قال ذلك إشارة إلى أنه إما مجاز عن الاستدراج بذكر السبب وإرادة المسبب أو عبارة عن زيادة الفتنة ودوامها ، أو هو بمعناه الأصلي وهو الامتحان والاختبار ، من فتن الذهب والفضة بمعنى أذابهما ليعلم غشهما فهو استعارة مصرحة [١]

في قوله تعالى على لسان أخوة يوسف عليه السلام « إنا إذا لخاسرون »[٢]

قال البيضاوي (أي ضعفاء مغبونون ، أو مستحقون لأن يدعى عليهم بالخسارة)

وقال الشهاب : خاسرون هنا إما من الخسار بمعنى الهلاك أو من خسران التجارة ، وكلاهما غير مراد ، فهو إما مجاز عن الضعف والعجز لأنه يشبهه أو سببه [٣] كما في قوله تعالى « ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذاً لخاسرون »[٤] أي عاجزون ، أو المراد به استحقاقهم له ، أو أن يدعى عليهم به ، وأشار إلى أنه يجوز أخذ ذلك من عدم الربح في التجارة بقوله مغبونون [٥]

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٢٨٠ ، وانظر البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٤٤ .
(٢) سورة يوسف ــ الآية ١٤ .
(٣) يعني أنه استعارة أو مجاز مرسل .
(٤) سورة المؤمنون ــ الآية ٣٤ .
(٥) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ١٦٦ ، وانظر الكشاف جـ ٢ ص ٣٠٦

معنى التسبيح من الرعد :

فى قوله تعالى « ويسبح الرعد بحمده »[١]

قال البيضاوى (ملتبسين به فيضجون بسبحان الله والحمد لله ، أو يدل الرعد بنفسه على وحدانية الله وكمال قدرته ملتبسا بالدلالة على فضله ونزول رحمته)

وقال الشهاب : قوله أو يدل الرعد ... الخ ، فالاسناد على حقيقته[٢] والتجوز فى التسبيح والتحميد ، إذ شبه دلالته بنفسه على تنزيهه عن الشرك والعجز بالتسبيح والتنزيه القولى ودلالته على فضله ورحمته بحمد الحامد لما فيها من الدلالة على صفات الكمال .

وقيل : إنه مجاز مرسل استعمل فى لازمه والأول أولى فهو على حد قوله « وإن من شىء إلا يسبح بحمده »[٣]

(١) سورة الرعد ـ الآية ١٣ ، وانظر التفسير الكبير للرازى جـ ٥ ص ١٩٠ .

(٢) فى وجه آخر فى هذه الآية قال البيضاوى معنى تسبيح الرعد تسبيح من يسمعه ، وقال الشهاب : هو على حذف مضاف أو اسناد مجازى للحامل والسبب ، أى أنه اما حقيقة أو مجاز عقلى ، هذا وقال الشريف الرضى : يجوز ان الرعد يضطر الناس الى تسبيح الله عند سماعه فحسن وصفه بالتسبيح لأجل ذلك اذ كان هو السبب منه ، وقال أبو حيان : قال ابن الانبارى الاخبار بالصوت عن التسبيح مجاز كما يقول القائل قد غنى كلامك . تلخيص البيان : ص ١٧٧ ، والبحر المحيط جـ ٥ ص ٣٧٤ .

(٣) سورة الاسراء ـ الآية ٤٤ ـ حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٢٢٦ .

التجوز في الإذن المضاف إلى الله سبحانه :

في قوله تعالى « وما كان لرسول أن يأتي بآية إلا بإذن الله »[١]

قال الشهاب : إذن الله عبارة عن تسهيله وتيسيره أو إرادته استعارة أو مجازاً مرسلا[٢]

وفي قوله تعالى « كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم »[٣]

قال البيضاوي (أي بتوفيقه وتسهيله مستعار من الإذن الذي هو تسهيل الحجاب)

قال الشهاب : هذا مسامحة لأن الأصل الذي يوجب تسهيله وهو استعارة مصرحة ، شبه توفيق الله وتسهيله بالإذن لرفع المانع وإن صح أن يكون مجازاً مرسلا بعلاقة اللزوم ، فإذن الله توفيقه[٤] وقيل إرادته وهي متقاربة[٥]

---

(١) سورة الرعد — الآية ٣٨ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٢٤٦ ، وسبق أن ذكرت في علاقات المجاز المرسل — الآية ٢٢١ من سورة البقرة وهي مماثلة لما هنا وبينت أنها من الملازمة عند العز في الفصل الأول من هذا الكتاب .

(٣) سورة ابراهيم عليه السلام — الآية ١ .

(٤) اختار الزمخشري كون الاذن بمعنى التوفيق وانتقده أبو حيان بأن فيه دسيسة الاعتزال ، انظر الكشاف : جـ ٢ ص ٣٦٤ والبحر المحيط جـ ٥ ص ٤٠٣ .

(٥) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٢٤٩ — ويذكر العز بن عبد السلام أن هذه الآية من قبيل التعبير بالاذن عن المشيئة وانها من مجاز اللزوم لأن الغالب أن الاذن في الشيء لا يقع الا بمشيئة الآذن واختياره والملازمة بينهما

وفي قوله تعالى « خالدين فيها بإذن ربهم »[١]

قال البيضاوى (أى بإذن الله تعالى وأمره)

وقال الشهاب ـ ذاكرا أنه استعارة على خلاف ما قاله فيما قبله من كونه محتملا للاستعارة والرسل ـ عطف أمره عليه عطف تفسيرى لأنه المراد منه على طريق الاستعارة كما تقدم في هذه السورة[٢]

معنى التجوز في السجود من غير العاقل :

في قوله تعالى « ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها »[٣]

قال البيضاوى (يحتمل أن يكون السجود على حقيقته فإنه يسجد له الملائكة والمؤمنون من الثقلين طوعا حالتي الشدة والرخاء والكفرة كرها حال الشدة والضرورة « وظلالهم » بالعرض « وان يرد انقيادهم لأحداث ما أراده منهم شاؤا أو كرهوا [illegible] ظلالهم [illegible] إياها بالمد والتقلص)

وقال الشهاب موضحا ذلك قوله يحتمل أن يكون [illegible] على حقيقته ... ويؤيده (من) المخصوصة بالعقلاء .

العالية مصححة للتجاز ، والمراد هنا أى بمشيئة ربهم أو بأمر ربهم إياهم ، وأما التعبير بالاذن عن التيسير والتسهيل فقد مثل له بقوله تعالى (والله يدعو الى الجنة والمغفرة باذنه) ومن ثم كان هناك فرق بين معانى الاذن في جانب الله تعالى وان ما ذكره فى معنى الاذن في الآية غير المعنى الذى ذكره العز ، انظر الاشارة الى الايجاز ص ٧٩ .

(١) سورة ابراهيم ـ الآية ٢٣ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٢٦٤ .

(٣) سورة الرعد ـ الآية ١٥ .

لكن قيل : إنه يأباه تشريك الظلال معهم[١] ، والمعنى الثاني على عكس هذا كما لا يخفى .

وقيل : إنه يقدر له فعل أو خبر أو يكون هو مجازاً ولا يضر الحقيقة لكونه بالتبعية والعرض فتأمل ، ولا يرضى بذلك وينقده بقوله .

---

(١) يقول الشريف الرضي : وفي ذكر الظلال فائدة حسنة وهو أن الظل الذي هو في سجود الشخص وهو غير قائم بنفسه اذا ظهرت فيه اعلام الخضوع للخالق تعالى بما فيه من دلائل الحكمة كان ذلك اعجب من ظهور هذه الحال في البنية القائمة بنفسها . ويذكر الرضي ايضا ان أصل السجود الخضوع والتذلل اما باللسان الناطق عن الجملة أو بآثار الصنعة تلخيص البيان ص ١٧٨ .

ويقول الرازي عن سجود الظلال : اما أن يراد أن كل شخص سواء كان مؤمنا او كافرا فان ظله يسجد لله ولذا قالوا ان الكافر يسجد لغير الله وظله يسجد لله ، واما ان يراد ميلانها من جانب الى جانب وطولها وقصرها مع الشمس فهي منقادة مستسلمة . وعن سجود من في السموات والأرض يقول : ان كان المراد وضع الجبهة على الأرض ففيه وجهان :

١ ـ أن اللفظ وإن كان عاما الا ان المراد به الخصوص وهم المؤمنون فبعضهم يسجد بسهولة وبعضهم يصعب عليه .

٢ ـ أن اللفظ عام ويكون هنا اشكالا لأن الكافرين لا يسجدون والجواب من وجهين : أن يراد بالسجود الوجوب أى ويجب على الكل أن يسجد لله فعبر عن الوجوب بالوقوع والحصول ، أو أن يراد بالسجود التعظيم والاعتراف بالعبودية ، وان لم يكن المراد وضع الجبهة فالسجود عبارة عن الانقياد وعدم الامتناع وكل من في السموات والأرض ساجد لله بهذا المعنى لنفوذ قدرته في الكل ، التفسير الكبير جـ ٥ ص ١٩٢ .

وهذا كله من عدم تأمل كلام المصنف فإن مراده بالحقيقة ليس ما يقابل المجاز بل ما يقابل الانقياد في المعنى وإن كان مجازيا .

والحقيقة المذكورة إن كانت في مقابلته فقط فهي شاملة لما كان بالعرض إما على مذهب المصنف في جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز فظاهر ، أو يراد به الوقوع على الأرض بطريق عموم المجاز فيشمل سجود الظلال أيضا ، وضمير (ظلالهم) ينبغي أن يرجع لمن في الأرض لأن من في السماء لا ظل له إلا أن يحمل على التغليب أو التجوز .

وقوله طوعا حالتي الشدة والرخاء ... فالطوع بالنسبة إلى الملائكة والمؤمنين وهو على حقيقته ، والكره بالنسبة إلى الكفار في حالة الشدة والمراد به الاضطرار والإلجاء فيشمل المنافقين المصلين خيفة السيف ، والظاهر أنه بمنزلة الكره لا كره حقيقي .

وقيل : أن قوله في حالتي الشدة والرخاء إشارة إلى أنهما مجازان عن الحالتين والمقصود استواء حالتيهم في أمر السجود والانقياد بخلاف الكفرة ، وفيه نظر .

وقوله وأن يراد انقيادهم لإحداث ما أراده ، يعني سجوده من ذكر وإما استعارة للانقياد المذكور أو مجاز مرسل لاستعماله في لازم معناه[1] لأن

---

(١) والآية من مجاز التشبيه عند العز بن عبد السلام والمراد الانقياد لقدرة الله وإرادته لأن انقياد الجمادات لقدرة الله تعالى كانقياد المأمور لأمره والساجد للمسجود له والخاضع للمخضوع له ، ويقول : ان حملت كل ما في الآية على السجود المجازي صح ، وان حملته في حق العقلاء على السجود
=

الانقياد مطلقا لازم السجود [١] .

وفى سورة الحج فى قوله تعالى : « ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض »[٢] .

قال البيضاوى : (يتسخر لقدرته ولا يتأبى عن تدبيره ، أو يدل بذله على عظمة مدبره ، ومن يجوز أن يعم أولى العقل وغيرهم على التغليب) .

وقال الشهاب : قوله يتسخر لقدرته .. الخ يعنى أن السجود مستعار من معناه المتعارف لطاوعته عن الأشياء فيما يحدث فيها من أفعاله ووجه الشبه : الحصول على وفق الإرادة من غير امتناع منها فيها ، ويجوز أن يكون مجازاً مرسلا من استعمال المقيد فى المطلق[٣] والأول أولى .

الحقيقى وفى حق الظلال على السجود المجازى كنت جامعا بين المجاز والحقيقة ، الاشارة الى الايجاز ص ١٠١ ، ـ وقال أبو حيان : والذى يظهر هو أن العالم كله خاضع لما أراد الله منه فالمعبودون كائنا ما كانوا داخلون تحت القهر ، وكون الظلال يراد بها الأشخاص ضعيف وأضعف منه قول ابن الانبارى انه تعالى جعل للظلال عقولا تسجد بها لأن الظل لا يتصور قيام الحياة به ، البحر المحيط : ج ٥ ص ٣٧٨ .

(١) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٢٣٠ .

(٢) سورة الحج الآية ١٨ .

(٣) جعل العلاقة هنا التقييد وفى الأولى اللزومية لالتزامه بتوضيح عبارة البيضاوى وتوجيهها وقد جعل المعنى هنا التسخير وفى قبلها جعل السجود عبارة عن الانقياد .

وما قيل : إن الظاهر من تعلق المجوزين لعموم المشترك بهذه الآية كما ذكره الأصوليون كون لفظ السجود حقيقة فى معنى التسخير والانقياد أيضاً ، وهـذا غفلة عما حققه الراغب وغيره من أهل اللغة من أن حقيقته فى أصل اللغة التطامن .

والتـذلل والانقياد وهو عام فى الإنسان والحيـوان والجماد وهو ضربان : سجود باختيار يستحق به الثـواب وهو مخصوص بالانسان ، وسجود تسخير وهو عام له ولغيره ثم اختص فى عرف اللغة والشرع بمعناه المعروف فله حقيقة لغوية وعرفية ، فما فى الأصول باعتبار الأول وغيره باعتبار الثانى والنظر إليه لتباعده .

قوله أو يدل بذله على عظمة مدبره . معطوف على قوله يتسخر والمراد أنه مجاز عن انقياده أو عن دلالة لسان حالة بذله احتياجه وافتقاره على صانعه وعظمته على حد قوله « وإن من شيء إلا يسبح بحمده » . (١)

---

(١) سورة الاسراء الآية ٤٤ وستذكر فى موضعها بمشيئة الله ، وقال أبو حيان : والظاهر ان السجود هنا عبارة عن طواعية ما ذكر لله تعالى والانقياد لما يريده ، وهذا معنى شمل الكل ، وقال الزمخشرى سميت مطاوعتها له سجودا على التشبيه ، وذكر الرازى ان السـجود هنا فيه وجوه : أحدها ان هذه الأجسـام لما كانت قابلة لجميع الاعراض التى يحدثها الله فيها من غير امتناع أشبهت الطاعة والانقياد وهو السجود ، ورد على ما يمكن ان يعترض به على هذا الوجه ، ثانيها : ان افتقار العالم الى الله تعالى أدل على الخضـوع والتواضع ، وجميع الممكنات ساجدة بهذا المعنى لله تعالى ، أى خاضعة متذللة معترفة بالفاقة اليه والحاجة الى تخليقه =

وقوله ومن . الخ أى يجوز إبقاؤه على ظاهره فما عطف عليه مغاير ، ويجوز تعميمه تغليباً ويكون ما بعده على الأول المراد به جميع مخلوقاته ، وتعبيرة بيجوز إشارة إلى أنه خلاف الظاهر لما فيه من المجاز وعطف الخاص على العام واستبعاد تذللها أو تسخيرها بحسب الظاهر فى بادى النظر القاصر[(١)] .

فى قوله تعالى : « ألم يأتكم نبؤا الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله جاءتهم رسلهم بالبينات فردوا أيديهم فى أفواههم وقالوا إنا كفرنا[(٢)] » . الآية .

قال البيضاوى : (فعضوها غيظا مما جاءت به الرسل ، أو وضعوها عليها تعجبا منه ، أو استهزاء عليه كمن غلبه الضحك ، أو إسكاتا للأنبياء وأمراً لهم بإطباق الأفواه ، أو أشاروا بها إلى ألسنتهم وما نطقت به من قولهم : إنا كفرنا .

أوردوها فى أفواه الأنبياء يمنعونهم من التكلم ، وعلى هذا يحتمل

=

وتكوينه ثالث هذه الوجوه أن سجود هذه الأشياء سجود ظلها كقوله تعالى (تتفيؤا ظلاله عن اليمين والشمائل سجدا لله وهم داخرون) ، وقال العز : ان حمله على السجود الحقيقى فيمن يعقل وعلى المجازى فيما لا يعقل كنت جامعا بين حقيقة شرعية ومجاز لغوى ، انظر البحر المحيط : ج ٦ ص ٣٥٩ ، والكشاف : ج ٢ ص ٨ ، والتفسير الكبير : ج ٦ ص ١٥١ ، والإشارة الى الايجاز : ص ١٠٢ .

(١) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ٢٨٨ .

(٢) سورة ابراهيم الآية ٩ ، وحاشية الشهاب : ج ٥ ص ٢٥٦ .

أن يكون تمثيلا ، وقيل الأيدى بمعنى الأيادى أى ردوا أيادى الأنبياء التى هى مواعظهم وما يوحى إليهم من الشرائع فى أفواههم لأنهم إذا كذبوها ولم يقبلوها فكأنهم ردوها إلى حيث جاءت منه) .

وقال الشهاب : فى معنى رد الأيدى فى الأفواه وجوه .

الأول : إرجاع ضميرى أيديهم وأفواههم إلى الكفار وهو على أربعة احتمالات : أحدها أنهم عضوها غيظاً من شدة نفرتهم من رؤية الرسل عليهم الصلاة والسلام واستماع كلامهم .

وثانيها : أنهم لما سمعوا كلام الانبياء عليهم الصلاة والسلام تعجبوا منه ووضعوا أيديهم على أفواههم ضحكا واستهزاء كمن غلبه الضحك[1] .

وثالثها : أنهم أشاروا بأيديهم إلى جوابهم وهو قولهم إنا كفرنا .. أى هذا جوابنا الذى نقوله بأفواهنا ، والمراد إشارتهم إلى كلامهم كما يقع فى كلام المتخاطبين أنهم يشيرون إلى أن هذا هو الجواب وهو الوجه القوى لأنهم لما حاولوا الإنكار على الرسل كل الإنكار جمعوا فى الانكار بين الفعل والقول ولذا أتى بالفاء تنبيهاً على أنهم لم يمهلوا بل عقبوا دعوتهم بالتكذيب وصدروا الجملة بأن[2] .

---

(١) ولم يرتض الشريف الرضى هذا الوجه وقال : وهذا منتهى بعيد من السداد ، تلخيص البيان : ص ١٨١ .

(٢) هذا الوجه ماخوذ من الانصاف ، وذكر أحمد أن السياق ليس بمناسب للضحك ولا الغيظ ولا لتصميت الرسل كمناسبته لاتخاذهم من القبول ، الا ترى انهم لما أعادوا للرسل القول ولم ينكروا عليهم عودهم الى المجادلة دل على انهم لم يسكتوهم اولا ولا كان غرضهم ذلك ، الانصاف مع الكشاف : ج ٢ ص ٣٦٩ .

ورابعها : أنهم وضعوها على أفواههم مشيرين بذلك إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن يكفوا عن هذا الكلام ويسكتوا .

والوجه الثانى : أن يرجع الضمير فى أيديهم إلى الكفار وفى أفواههم إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . وفيه احتمالات :

الأول : أنهم أشاروا بأيديهم إلى أفواه الرسل عليهم الصلاة والسلام أن اسكتوا .

والآخر : أنهم وضعوا أيديهم على أفواه الرسل منعاً لهم من الكلام

والوجه الثالث : أن يعود الضمير إلى الرسل عليهم الصلاة والسلام ويكون المراد بالأيدى نعمهم[1] من مواعظهم ونصائحهم . والأيدى بمعنى الأيادى كما سنحققه ، أو يكون ردها إلى أفواههم مثلا لردهما وتكذيبها ، بأن شبه رد الكفار مواعظ الرسل عليهم الصلاة والسلام برد الكلام الخارج من الفم فقيل ردوا أيديهم أى مواعظهم فى أفواههم ؛ والمراد عدم قبولها ، وفى هذا الوجه احتمال آخر : وهو أن الكفار أخذوا أيدى الرسل ووضعوها على أفواههم ليقطعوا كلامهم فحينئذ اليد والفم على حقيقتهما وعلى الأول مجازان ، هذا محصل ما ذكره الزمخشرى[2] على ما قرره الشارح العلامة .

فيقول المصنف رحمه الله تعالى فعضوها غيظا بناء على إرجاع الضميرين الكفار ، فاليد والفم على حقيقتهما والرد كناية عن العض ولا ينافى

---

(١) أى أنه مجاز مرسل بعلاقة السببية .
(٢) الكشاف : ج ٢ ص ٣٦٩ .

الحقيقة كون المعضوض الأنامل كما فى الآية الأخرى[1] فان من عض موضعا من اليد يقال حقيقة انه عض اليد فلا يتوهم من ردها انه مجاز كقوله « ويجعلون أصابعهم فى آذانهم »[2] فتأمل.

قوله : أو وضعوها عليها تعجبا . . الخ فالضميران للكفار أيضا واليد والفم على حقيقتهما ، ووضعها على الفم لغلبة الضحك من الاستهزاء . والتعجب ولا ملازمة بين الاستهزاء والتعجب فلذا عطفه بأو . وقيل : الاستهزاء وإن استلزم التعجب لـكن التعجب لا يستلزمه فصحت المقابلة

قوله : أو اسكاتا للانبياء . . هذا كالوجه السابق فى مرجع الضمير والحقيقة وكذا إذا كان أمرا بالاطباق.

قوله : او أشاروا بها إلى ألسنتهم . . الخ هذا هو التوجيه الراجح فاليد حقيقة والرد مجاز والإشارة تقارن قولهم (انا كفرنا) مع احتمال التقدم والتأخر .

قوله : أو ردوها فى أفواه الأنبياء عليهم الصلاة والسلام . . الخ فهما على حقيقتهما والضمير الأول للقوم والثانى للأنبياء .

وفيه معنى آخر وهو أنه يحتمل أنهم أشاروا إلى أفواه الانبياء بالسكوت وفى بمعنى إلى كما فى أدب الـكاتب .

قوله : وعلى هذا يحتمل أن يكون تمثيلا أى استعارة تمثيلية ، بأن يراد برد أيدى القوم إلى أفواه الأنبياء عدم قبول كلامهم واستماعه مشبها

---

(١) يعنى قوله (وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ) .
(٢) سورة البقرة الآية ١٩ .

بوضع اليد على فم المتكلم لإسكاته [١] ، فاليد والفم على حقيقتهما ، وهذا التمثيل يجرى فى كون الضميرين للرسل أيضا ويحتمل ابقاؤه على حقيقته كما قررناه .

قوله : وقيل الأيدى بمعنى الأيادى . . أى النعم ، والمراد بالنعم نعم النصائح والحكم والشرائع فانها من أعظم النعم ، وضعفه لأن الأيدى بمعنى النعم قليل فى الاستعمال حتى أنكره بعض أهل اللغة وإن كان الصحيح خلافه ، ولأن اليد والأفواه يناسب إرادة الجارحة ، وقوله بمعنى الأيادى اشارة إلى أنه المعروف فى الاستعمال بمعنى النعم كقوله

* أيادى لم تمنن وإن هى جلت * [١]

وهو جمع أيد جمع يد فهو جمع الجمع لا جمع يد كما توهم ،

قوله : أى ردوا أيادى الأنبياء ، وقوله فكأنهم . . إشارة إلى أنه

---

(١) وذكر الشريف الرضى انه قيل الآية استعارة على وجه واحد ، وهو ان الأيدى عبارة عن حجج الرسل والبينات التى جاؤا بها لأنه بذلك يتم السلطان عليهم ، وقد سموا السلطان يدا فى كثير من المواضع فقالوا : ما لفلان يد أى سلطان ، فالمراد رد الحجج من حيث جاءت وطريق مجيئها افواههم فكأنهم ردوا عليهم اقوالهم وكذبوا دعواهم ، وينقد هذا بقوله : وفى هذا تعسف ، تلخيص البيان : ص ١٨١ ، وذكر الرازى انه على القول بان ذكر اليد والفم توسع ومجاز ففيه وجوه ومنها ، هذا الوجه المذكور هنا عن الرضى ، ومنها ان المراد برد اليد السكوت عن الجواب ، تقول العرب كلمت فلانا فى حاجة فرد يده فى فيه اذا سكت عنه فلم يجب ، وقال ان هذا الوجه غير صحيح لأنهم اجابوا بقولهم انا كفرنا ، التفسير الكبير : ج ٥ ص ٢٢٢ ، وانظر امالى المرتضى ج ١ ص ٣٦٥ — ٣٦٧ .

تحتيل على هذا وأن الضميرين راجعان إلى الرسل عليهم الصلاة والسلام وهو الوجه الثالث ، والأيادى وحدها مجاز لا الأفواه ، وقيل : إنه مجاز أيضاً وفيه نظر .

فى قوله تعالى : « إنى كفرت بمـا أشركتمونى من قبل »[١] .

قال البيضاوى : (ما) إما مصدرية ومن متعلقة بأشركتمونى ، أى كفرت اليوم بإشراككم إياى من قبل هذا اليوم أى فى الدنيا بمعنى تبرأت منه واستنكرته .

وقال الشهاب : قوله ما إما مصدرية .. الخ المعنى على المصدرية كفرت بإشراككم إياى لله فى الطاعة لأنهم كانوا يطيعونه فى أعمال الشر كما يطاع الله فى أعمال الخير فالاشراك استعارة بتشبيه الطاعة به وتنزيلها منزلته .

أو لأنهم أشركوا الأصنام ونحوها بإيقاعه لهم فى ذلك فكأنهم أشركوه ، وقوله بمعنى تبرأت منه .. فالكفر مجاز عن التبرى منه مما هم عليه[٢] .

فى قوله تعالى : « وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره[٣] » .

---

(١) سورة ابراهيم ، الآية ٢٢ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٢٦٤ ، وما ذكره الشهاب فى الوجه الأول هو اختيار الرازى . انظر التفسير الكبير : ج ٥ ص ٢٣٥ .

(٣) سورة النحل الآية ١٢ .

قال البيضاوى (مسخرات حال من الجميع ، أى نفعكم بها حال كونها مسخرات لله تعالى خلقها ودبرها كيف شاء) .

وقال الشهاب : التسخير لهم نفع خاص فمعناه ، نفعكم حال كونها مسخرات لما خلقت له مما هو طريق لنفعكم ، فسخر بمعنى نفع على الاستعارة أو المجاز المرسل[1] لأن النفع من لوازم التسخير .

وعن تسخير الليل والنهار فى الآية يقول : لما كان التسخير بمعنى السوق قهرا غير مراد هنا جعل ذلك مجازا عن الإعداد والتهيئة لما يراد منه وهو الانتفاع[2] .

---

(١) وفى الكشاف وجه آخر وهو يجوز أن يكون المعنى أنه سخرها انواعا من التسخير جمع مسخر كأنه قيل : وسخرها لكم تسخيرات بأمره ، الكشاف : ج ٢ ص ٤٠٣ . — ويذكر العز ان التسخير هنا من مجاز التشبيه ، شبه تأتيها وتعصيها لقدرة الله وارادته بانقياد الذليل الخاضع المسخر الى مسخره ومذلله ، ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وسخر لكم ما فى السموات والأرض — وهو الذى سخر البحر — هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا) الاشارة الى الايجاز : ص ١٠٢ ، ويقول الرازى عن تسخير الليل والنهار والجمادات : بأنه تعالى لما دبر هذه الأشياء على طريقة واحدة مطابقة لمصالح العباد صارت شبيهة بالعبد المنقاد المطواع ولهذا اطلق على هذا النوع من التدبير لفظ التسخير ، ويذكر وجها ثانيا يدل على كون التسخير على حقيقته فيقول ان علماء الهيئة يقولون : ان الله تعالى يحرك هذه الكواكب بواسطة حركة الفلك الأعظم من المشرق الى المغرب فكانت هذه الحركة قسرية ولهذا ورد فيها لفظ التسخير ، التفسير الكبير : ج ٥ ص ٢٩٦ .

(٢) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٣١٦ .

في قوله تعالى « ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا »(١)

قال البيضاوى (أى شاهدا بتلك البيعة ، فان الكفيل مراع لحال المكفول به رقيب عليه) .

وقال الشهاب : قوله شاهدا .. الخ

يعنى أن الكفيل هنا ليس بمعناه المتبادر منه بل بمعنى الشاهد أما على التشبيه فهو استعارة أو باستعماله فى لازم معناه فهو مجاز مرسل . والعبارة محتملة لهما ، والظاهر أن جعلتم مجاز أيضا .

ولو أبقى الكفيل على ظاهره وجعل تمثيلا لعدم تخلصهم من عقوبته وأنه يسلمهم لها كما يسلم الكفيل من كفله كما قال : من ظلم فقد أقام كفيلا بظلمه تنبيها على أنه لا يمكنه التخلص من العقوبة كما ذكره الراغب(٢) لكان معنى بليغا جدا فتأمله(٣)

في قوله تعالى « فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم »(٤)

قال البيضاوى (أى بعثناهم ليجعلوا وجوهكم بادية آثار المساءة فيها فحذف لدلالة ذكره أولا عليه)

وقال الشهاب : يعنى أنه عدى المساءة إلى الوجوه وإن كانت عليهم

---

(١) سورة النحل الآية ٩١ .

(٢) المفردات فى غريب القرآن : ص ٤٥٠ .

(٣) حاشية الشهاب : ج ٥ ص ٣٦٥ .

(٤) سورة الاسراء الآية ٧ .

لأن آثار الأعراض النفسانية إنما تظهر فى الوجه كنضارة الوجه وإشراقه بالفرح وكلوحه وسواده بالخوف والحزن ، فالوجه عبارة عن الذات لظهور الآثار فيه ، فهو مجاز مرسل

وقيل : إنه استعارة تبعية ، وقيل الوجوه بمعنى الرؤساء ، وهو تكلف واختير هذا على ليسوؤكم مع أنه أخصر وأظهر إشارة إلى أنه جمع عليهم ألم النفس والبدن المدلول عليه بقوله (وليتبروا) [1]

فى قوله تعالى « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا » [2]

قال (البيضاوى وإذا تعلقت إرادتنا بإهلاك قوم لإنفاذ قضائنا السابق أو دنا وقته المقدر كقولهم . إذا أراد المريض أن يموت ازداد مرضه شدة) .

وقال الشهاب : قوله : أو دنا وقته . . إلخ

على هذا اقتصر فى الكشاف [3] وهو مبنى على أصولهم كما فى الكشف وعلى نهج قوله (جدارا يريد أن ينقض) [4] كما سيأتى ، فهو مجاز للتنبيه على عاقبة أمرهم فيجرى مجرى إذا أراد التاجر أن يفتقر أتته النوائب من كل جهة وجاء الخسران من كل طريق ، وقولهم إذا أراد العليل أن يموت خلط فى أكله وشرع فى أكل ما تتوق إليه نفسه لما

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ١٢ ، وذكر أبو حيان الوجوه الثلاثة التى ذكرها الشهاب هنا ، انظر البحر المحيط : ج ٦ ص ١١ .
(٢) سورة الإسراء الآية ١٦ ، وحاشية الشهاب : ج ٦ ص ١٨.
(٣) انظر الكشاف : ج ٢ ص ٤٤٢ .
(٤) سورة الكهف الآية ٧٧ .

كان المفهوم من حال هذا الخسران ومن حال هذا الهلاك حسن هـــذا الـكلام كما فى الدرر الشريفية [١].

يعنى أن دلالة (أمر) على وقوع شىء عقبه ينزل منزلة الإرادة لذلك الشىء لما بينهما من اللزوم أو المشابهة فتدبر . [٢]

وقوله قوم . . اشارة إلى أن المراد بقرية أهلها [٣]

وفى قوله تعالى « فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض » [٤]

قال البيضاوى (أى يدانى أن يسقط فاستعيرت الإرادة للمشارفة كما استعير لها الهم والعزم . قال :

يريد الرمح صدر أبى براء ‏ ‏ ‏ ويعدل عن دماء بنى عقيل)

وقال الشهاب موضحا : قوله تدانى أن يسقط . أى قرب من السقوط وهو بيان لحاصل معناه.

وقوله : فاستعيرت الإرادة للمشارفة . أى قربه من الوقوع والاستعارة اما لغوية فهو مجاز مرسل بعلاقة تسبب الإرادة لقرب الوقوع . أو اصطلاحية بأن يشبه قرب السقوط بالإرادة لما فيها من الميـــل . أو

---

(١) هذا هو الوجه الثالث عند المرتضى وهو ان ذكر الارادة فى الآية [illegible] وجها رابعا وهو حمل الآية على التقديم والتأخير اى اذا أمرنا مترفى القرية بالطاعة فعصوا واستحقوا العقاب اردنا اهلاكهم . امالى المرتضى : ج ١ ص ٤ .

(٢) فعلى علاقة اللزوم يكون مرسلا ، وعلى المشابهة يكون استعارة .

(٣) يعنى من اطلاق المحل على الحال فيه مجازا مرسلا .

(٤) سورة الكهف الآية ٧٧ .

مكنية [١] وتخييلية . وهكذا استعارة الهم بمعنى القصد والعزم .

وهذا رد على من أنكر المجاز فى القرآن [٢] وقال إن الضمير للخضر عليه الصلاة والسلام . أو الله تعالى خلق فى الجدار حياة وإرادة فإنه تكلف وتعسف تفسد به بلاغة الكلام [٣] .

قوله : يريد الرمح . . أى يقرب من طعن صدره . ويعدل بمعنى يصد وينثنى . وفى رواية ويرغب وهى أنسب .

والشاهد فى قوله يريد الرمح . وفيه الوجوه السابقة وأما حمله على الاسناد المجازى إلى الآلة فهو يفوت به الاستشهاد ولم يجنحوا إليه لأن الأول أبلغ وألطف . فلا وجه لما قيل إن هذا أولى .

---

(١) بأن يشبه الجدار بمن له ارادة ، واثبات الارادة له تخييل .

(٢) سبق بيان ذلك فى مقدمة هذا الكتاب .

(٣) وقد رد ابن حزم على من قال بأن للجدار ارادة بقوله : علمنا بضرورة العقل أن الجدار لا ضمير له والارادة لا تكون الا بضمير الحى فلما وجدنا ان الله تعالى قد اوقع هذه الصفة على الجدار الذى ليس فيه ما يوجب هذه التسمية علمنا أن الله قد نقل اسم الارادة فى هذا المكان الى ميلان الحائط فسمى الميل ارادة ، ورد الآمدى على ذلك أيضا بقوله : انما يقع ذلك النطق اذا اريد تحدى النبى عليه السلام به ولم يكن هنا تحدى ، الاحكام فى أصول الأحكام لابن حزم : ج ٤ ص ٤١٥ ، والاحكام للآمدى : ج ١ ص ٤٨ . ــ وقال الشريف الرضى : لما ظهرت فى الجدار أمارات الانقضاض من ميل واضطراب حسن أن يطلق عليه ارادة الوقوع على طريقة الاتساع ، تلخيص البيان : ص ٢١٦ ، وقال أبو حيان : اسناد الارادة الى الجدار من المجاز البليغ والاستعارة البارعة ، وعلى رأيه يكون المجاز هنا عقليا ، انظر البحر المحيط : ج ٦ ص ١٥١ ، والبرهان : ج ٢ ص ٢٩١ ــ والكشاف : ج ٢ ص ٤٩٤ .

وفى استشهاد البيضاوى هنا أيضا بقول الشاعر :

إن دهرا يلم شملى بجمل ... لزمان يهم بالاحسان

يقول الشهاب : هذا من قصيدة لحسان رضى الله عنه . ويلم بمعنى يجمع . وفى نسخة يلف . والشمل من الاضداد بمعنى الاجتماع والافتراق وجمل اسم محبوبته . وفى نسخة بسعدى .

وقوله يهم بالاحسان . أى يقصده وهو محل الشاهد . والمراد أن زمانا فعل مثل هذا يلوح عليه أمارات الاحسان فيا عداه فاندفع ما قيل ان حمل الهم فيه على المشارفة مجازا فيه بعد فان جمعه شمله بمحبوبته عين الاحسان[1] .

فى قوله تعالى « وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون »[2]

قال البيضاوى (أى وما صرفنا عن إرسال الآيات التى اقترحها قريش إلا تكذيب الأولين الذين هم أمثالهم فى الطبع كعاد وثمود وأنها لو أرسلت لكذبوا بها)

وقال الشهاب : قوله وماصرفنا عن ارسال الآيات ، قيل عليه : أن المنع حقيقة صرف الغير له عن فعله . والصرف والمنع محال فى حق الفاعل المختار كما ذكره الطيبى فلا يفيد تأويل أحدهما بالآخر فكان عليه أن يجعله مجازا عن الترك كما فى الكشاف[3] وغيره .

---

(١) حاشية الشهاب : ج ٦ ص ١٢٥ .
(٢) سورة الاسراء الآية ٥٩ .
(٣) الكشاف : ج ٢ ص ٤٥٤ .

ومن الناس من منعه منعا مجردا لا يسمع مثله ومنهم من سلمه واعترض على المعترض فقال : ليس مراد المصنف تأويل المنع بالصرف بل توضيح معناه وبيان حقيقته ثم تفسيره بتركنا لا يلائم إلا منعنا — بسكون العين والإسناد للمتكلم والذى فى النظم بفتحها على الغيبة ، نعم يجوز أن يكون معنى الآية ما ذكره لكن لا على أن يكون المنع مستعاراً للترك كما صرح به بل على أن يكون مجازاً مرسلا بعلاقة اللزوم ، فيكون منعنا مجازاً على تركنا على التكلم لا على الغيبة لعدم جريان التبع فى المجاز المرسل على المشهور » ا . هـ .

وعبارة الزمخشرى : استعير المنع لترك ارسال الآيات من أجل صارف الحكمة[1] ا . هـ .

وقال الشارح العلامة فى شرحه المنع كف الغير عن فعل يريد أن يفعله وذلك فى حقه تعالى محال فهو ليس حقيقة فى معناه بل مستعار للصرف عن إرسال الآيات ، فإنه إذا صرفه عن الإرسال فكأنه منعه عنه .

والمعنى : وما صرفنا عن إرسال الآيات المقترحة إلا تكذيب الأولين فإنه مؤد إلى تكذيب الآخرين المقترحين إتباعاً لهم ، وتكذيبهم يتضمن تعجيل العذاب بحكم عادة الله تعالى والحكمة تقتضى تأخيره لبعث النبى صلى الله عليه وسلم فيهم فتكون الحكمة صارفة عن إرسالها .

وحاصله : إنا تركنا إرسال الآيات فإنه لو أريد ظاهره — والمنع مسند إلى تكذيب الأولين — يلزم أن يكون ترك إرسال الآيات مسند

---

(١) وهذا ما ذكره أبو حيان أيضا ، انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٣

إلى التكذيب لكن التارك هو الله تعالى ؟

أقول : هذا تحقيق لكلام الكشاف بلا مزيد عليه ، وهو بعينه كلام المصنف ، وقد صرح به فى الكشاف بعده حيث قال : والمعنى وما صرفنا عن إرسال ما يقترحونه.

وتقريره : أنه مبنى على مقدمة وهى الفرق بين المنع والصرف والترك بأن المنع يقتضى القسر ويكون من فاعل آخر هو المانع .

وأما عد الأمور المعنوية مانعاً فى اصطلاح أو عرف طارىء على أصل اللغة وكون فاعل آخر قاسر الله محال الله منزه عنه ، والصرف يكون فى المعانى ونحو القاسر لإشعاره بوصوله إليه وتمكنه منه ثم إنه منصرف عنه والترك أعم لأنه عدم الفعل سواء كان لصارف أو لا .

فيجوز أن يكون المنع هنا مجازاً عن الصرف أو الترك لكن الثانى لا يتأتى هنا . والقلب لا يليق هنا إلا أن ما ادعاه من لزوم اتحاد الفاعل فى المعنى الحقيقى والمستعار له مما لم يقم عليه دليل بل الظاهر خلافه . ولذا صرح الطيبى بأنه مستعار للترك ولم يلتفت لهذا .

ومما يدل عليه ما ذكره المدقق فى الكشف فى أول سورة البقرة . فى قولهم : شجاع يفترس الأقران — بعد ما قرر أن فيه استعارة مكنية وتخييلية — أنه يجوز أيضاً جعل الافتراس استعارة تصريحية بعد أن تعرف أن المقصود هو التنبيه على أنه أسد كى يجىء الافتراس وسائر ما للأسد ، ا . هـ.

ولا شك أنه بمعنى يقتل وفاعله الشجاع والمشبه به الافتراس وفاعله الأسد فتأمل .

والمعترض لم يصب لعدم وقوفه على مرادهم . والمجيب أخطأ خطأ على خطأ وزاد فى الطنبور نغمة لفرقه بين الاستعارة والمجاز المرسل بسلامة الأمير[1] فرحم الله امرءا نطق فغنم أو سكت فسلم .

وقوله تكذيب .. إشارة إلى أن أن مصدرية[2] .

فى قوله تعالى : « وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس[3] » .

قال البيضاوى : (يعنى ليلة المعراج) .

وقال الشهاب : قيل إنه مجاز إما لمشاكلة لتسميتهم له رؤيا أو جار على زعمهم ، أو على التشبيه بها فيها من خرق العادة أو لوقوعها ليلا أو لسرعتها[4] .

فى قوله تعالى : « وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا[5] » .

---

(١) يعنى جزافا .

(٢) حاشية الشهاب ج ٦ ص ٤٣ ، بتصرف . واورد الزركشى لونا آخر من المجاز فى كلمة (الآيات) حيث جعلها من اطلاق اسم العام وارادة الخاص لأن المراد الآيات التى اذا كذب بها نزل العذاب . البرهان ج ٢ ص ٢٧٣ .

(٣) سورة الاسراء — الآية ٦٠ .

(٤) حاشية الشهاب ج ٦ ص ٤٤ ، وانظر التفسير الكبير ج ٥ ص ٤١٣ .

(٥) سورة الكهف — الآية ٨٠ .

قال البيضاوى : (وقرىء نخاف ربك[١]. أى نكره كراهة من خاف سوء عاقبة ، ويجوز أن يكون قوله فخشينا حكاية قول الله عز وجل) .

وقال الشهاب : قوله كراهة من خاف سوء عاقبة .. أى ككراهته إشارة إلى أنه استعارة إذ الخوف لايليق بجنابه تعالى ، وقيل الخوف مجاز مرسل عن لازمه وهو الكراهة[٢].

فى قوله تعالى : « ونسوق المجرمين » . قال البيضاوى : كما تساق البهائم « إلى جهنم وردا »[٣] أى عطاشا ، فإن من يرد الماء لا يرده إلا لعطش ، أو كالدواب التى ترد الماء .

وقال الشهاب : فى قوله كما تساق البهائم . ففيه إشارة إلى تحقيرهم وإهانتهم . وقوله عطاشا .. فالورود مجاز عنه لأنه لازمه[٤] كما بينه .

---

(١) هذه قراءة أبى وهى بمعناها مذكورة فى الكشاف جـ ٢ ص ٤٩٥ ونسبها أبو حيان لابن مسعود وقال انه على هذه القراءة بين الاستعارة فى القرآن فى جهة الله تعالى من لعل وعسى ، فان جميع ما فى هذا كله من ترج وتوقع وخوف وخشية انما بحسبكم أيها المخاطبون ، واورد قول الطبرى أن معنى فخشينا اى فكرهنا ، ثم أورد قول ابن عطية عليه : «والأظهر عندى فى توجيه هذا التأويل ـ وان كان اللفظ يدافعه ـ انها استعارة أى على ظن المخلوقين والمخاطبين لو علموا حاله لوقعت منهم خشية الرهق للوالدين ، البحر المحيط جـ ٦ ص ١٣٦ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ١٣٦ .

(٣) سورة مريم ـ الآية ٨٦ .

(٤) والعلاقة عند أبى حيان السببية لقوله : لما كان من يرد الماء لا يرده الا لعطش أطلق الورد على العطاش تسمية للشىء بسببه ـ البحر المحيط جـ ٦ ص ٢١٧ .

وعلى مابعده[1] فالمراد مجرد سوقهم بأطع النفار عن العطش فهو تشبيه ، والورود الذهاب إلى الماء ويطلق على الذاهبين إليه[2] .

في قوله تعالى « قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما ويذهبا بطريقتكم المثلى »[3] .

قال البيضاوى في وجه (وقيل الطريقة اسم لوجوه القوم وأشرافهم من حيث إنهم قدوة لغيرهم) .

وقال الشهاب : فلا تقدير فيه[4] ، وهو مجاز[5] أو استعارة لأتباعهم كما يتبع الطريق[6] .

في قوله تعالى « فلأقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف »[7]

---

(١) يعنى على معنى أنهم كالدواب التى ترد الماء ، وقال الرازى : قوله نسوق يدل على أنهم يساقون الى النار باهانة واستخفاف كأنهم نعم عطاش تساق الى الماء ، وحقيقة الورود السير الى الماء فسمى به الواردون ، التفسير الكبير ج ٥ ص ٥٦٢ .

(٢) حاشية الشهاب ج ٦ ص ١٨٣ .

(٣) سورة طه — الآية ٦٣ ﴿

(٤) ونسب الى الزجاج أنه على حذف مضاف ، أى ويذهبا بأهل طريقتكم المثلى ، انظر التفسير الكبير ج ٦ ص ٥١ .

(٥) يعنى باطلاق الطريقة أو الملة على أصحابها .

(٦) حاشية الشهاب ج ٦ ص ٢١٢ .

(٧) سورة طه — الآية ٧١ ﴿

قال البيضاوي (أي اليد اليمنى والرجل اليسرى ، ومن ابتدائية كأن القطع ابتدئ من مخالفة العضو العضو).

وقال الشهاب : قوله كأن القطع . . إلخ يعني أن مبدأ القطع من الجانب المخالف لا من الخلاف نفسه لكنه جعله مبتدأ على التجوز ، وكون الخلاف بمعنى الجانب المخالف مجاز أيضاً[1]

في قوله تعالى « فلما أحسوا بأسنا »[2]

قال البيضاوي (فلما أدركوا شدة عذابنا إدراك المشاهد المحسوس ، والضمير للأهل المحذوف)

قال الشهاب : قوله فلما أدركوا شدة عذابنا . . فهو من استعارة المحسوس للمعقول ، أو من استعمال الاحساس في مطلق الادراك لكن قوله إدراك إلخ صريح في الأول .

ويجوز أن تكون الاستعارة في البأس ، و (أحسوا) قرينة أو تخييل .

وأما ما قيل : إنه لا مانع من حمل الكلام على ظاهره فان شدة العذاب تدرك بالبصر ثانيا وبالعرض فمن أين ثبت أنهم لم يدركوا العذاب ولا شدته ؟ ففيه أن إدراك الشدة بالبصر محل نظر[3]

---

(١) حاشية الشهاب ج ٦ ص ٢١٦ .
(٢) سورة الأنبياء — الآية ١٢ ، وحاشية الشهاب ج ٦ ص ٢٤٤ .
(٣) يعني أن ادراك الشدة والعذاب انما يكون بالمعاناة أو بالاحساس لا بالرؤية فقط .

في قوله تعالى « لا تركضوا وارجعوا إلى ما أترفتم فيه » [١].

قال البيضاوى أى من التنعم والتلذذ ، والإتراف إبطار النعمة « ومساكنكم » التى كانت لكم « لعلكم تسألون ».

قال الشهاب : وقيل المراد بمساكنهم النار فيكون المراد بقوله (ارجعوا إلى مساكنكم) ادخلوا النار تهكماً [٢] إذ ما بعده يناسبه فلا يأباه قوله ارجعوا كما قيل ، فإن قوله تعالى « لعلكم تسألون » فتعليل أو ترجيهم وتقضيه .

وإذا أريد بالسؤال العذاب فهو مجاز مرسل بذكر السبب وإرادة المسبب وعليه لابد من تأويله المساكن بما ذكر [٣]

---

(١) الأنبياء ١٣ .

(٢) يعنى استعيرت المساكن للنار على سبيل التهكم بهم .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٢٤٤ ، وانظر البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٠٠ ، هذا وجعل الزمخشرى رجوعهم محتملا لعدة وجوه وهى :

(أ) الرجوع لنعيمهم ومساكنهم ليسألوا غدا عما جرى عليهم فيجيبوا السائل عن علم ومشاهدة .

(ب) أو ارجعوا واجلسوا فى مساكنكم كما كنتم حتى يسألكم عبيدكم ومن ينفذ فيه أمركم ويقولوا لكم بم تأمرون وبماذا ترسمون ؟ كعادة المخدومين .

(جـ) أو يسألكم الناس فى أنديتكم المعاون ويستشيرونكم فى المهمات .

(د) أو يسألكم الطباع والوافدون عليكم ويستمطرون سحائب أكفكم اما لأنهم كانوا أسخياء ينفقون أموالهم رئاء الناس وطلب الثناء ، أو كانوا بخلاء فقيل لهم ذلك تهكما الى تهكم وتوبيخا الى توبيخ . الكشاف جـ ٢ ص ٥٦٥ .

فى قوله تعالى « وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقـدر عليه » (١)

قال البيضاوى (أى لن نضيق عليه ، أو لن نقضى عليه بالعقوبة من القدر ، أو لن نعمل فيه قدرتنا ، وقيل هو تمثيل لحاله بحال من ظن أن لن يقدر عليه فى مراغمته قومه من غير انتظار لأمرنا) .

وقال الشهاب : قوله أو لن نعمل فيه قدرتنا . .

هذا تفسير آخر على أنه من القدرة لا من القدر بفتحتين وهو مجاز من ذكر السبب وهو القدرة وإرادة المسبب وهو إعمالها وإظهارها ، قوله وقيـل : هو تمثيـل . . . على أنه من القدرة أيضا لكنه استعارة تبعية أو تمثيلية ، ويؤيدها عبارة الحال أى فعل فعل من ظن أنا لا نقـدر عليـه (٢)

فى قوله تعالى « فإن تولوا فقل آذنتكم على سواء » (٣)

قال البيضاوى (أى أعلمتكم ما أمرت به أو حربى لكم) .

وقال الشهاب : قوله أعلمتكم . . فسره به لأنه افعال من الاذن بمعنى العلم إذ أصله العلم بالاجازة فى شىء وترخيصه ، ثم تجوز به عن مطلق العلم وصيغ منه الافعال وصار عبارة عن الانذار كقوله :

آذنتنا ببينها أسمـاء

(١) سورة الانبياء — الآية ٨٧ .
(٢) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٢٦٩ ، وانظر الكشاف جـ ٢ ص ٥٨١ .
(٣) سورة الانبياء — الآية ١٠٩ .

وفى الكشاف [١] أن قوله آذنتكم استعارة تمثيلية ، شبه بمن بينه وبين أعدائه هدنة فأحس بغدرهم فنبذ إليهم العهد وشهر النبذ وأشاعه وآذنهم جميعا بذلك .

فى قوله تعالى « ألم تر أن الله يسبح له [٢] . . الآية »

قال البيضاوى : (أى ألم تعلم علما يشبه المشاهدة فى اليقين والوثاقة)

وقال الشهاب : قيل هو إشارة إلى أن الرؤية هنا علمية لا بصرية وأن اطلاقها على الأول استعارة أو مجاز بعلاقة اللزوم وإليه أشار فى الأساس ، وفيه نظر [٣]

مرسل أو استعارة تمثيلية فى ضمنها تشبيه مع ترجيح لجانب الاستعارة :

فى قوله تعالى « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً » [٤]

قال البيضاوى (أى وعمدنا إلى ما عملوا فى كفرهم من المكارم — كقرى الضيف وصلة الرحم وإغاثة الملهوف — فأحبطناه لفقد ما هو شرط اعتباره وهو تشبيه حالهم وأعمالهم بحال قوم استعصوا سلطانهم فقدم إلى أشيائهم فمزقها وأبطلها ولم يبق لها أثرا ، والهباء غبار يرى فى شعاع الشمس يطلع من الكوة من الهبوة وهى الغبار ، ومنثورا صفته ، شبه به عملهم المحبط

---

(١) الكشاف جـ ٢ ص ٥٨٦ ، وانظر البحر المحيط جـ ٦ ص ٣٤٤ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٣٨٠ .

(٣) سورة النور — الآية ٤١ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٣٩٠ .

(٥) سورة الفرقان — الآية ٢٣ .

فى حقارته وعدم نفعه ثم بالمنثور فى انتشاره بحيث لا يمكن نظمه ، أو تفرقه نحو أغراضهم التى كانوا يتوجهون به نحوها ، أو مفعول ثالث من حيث إنه كالخبر بعد الخبر كقوله تعالى « كونوا قردة خاسئين »[1]

وقال الشهاب : قوله وعمدنا إلى ما عملوا من عمل .. إلخ

هذا التفسير منقول عن ابن عباس رضى الله عنهما كما فى شرح الكشاف فلهذا ابتدأ به . أى كما هو دأبه فى تقديم المأثور ، والعمد القصد ، ولما كان بين كلاميه - كما فى الكشاف - تناف فإن ظاهره أن القدوم مجاز عن القصد فهو مجاز مرسل ، وقوله شبهت حالهم إلخ يقتضى أنه استعارة تمثيلية فلا تجوز فى شىء من المفردات كما تقرر فى المعانى اعترض عليه بعضهم بأنه خلط .

وشراح الكشاف تنبهوا له ونبهوا على أن المراد أنه استعارة تمثيلية ولا تجوز فى شىء من مفرداته باعتبارها وهو لا ينافى أن يكون فى بعض مفرداتها مجاز سابق عليها كالقدوم هنا فإنه استعمل القصد للوصل إلى القصد والإرادة وهو المراد هنا لأن الذى لابد منه هو قصد السلطان إلى من صدر منه ذلك ، أما القدوم فلا حاجة إليه بل قد يكون وقد لا يكون كما قيل وفيه ما فيه ؟

ثم إن مجموع قصد مصنوعاتهم ليجعل هباء منثورا مستعار لإبطال

---

(١) سورة البقرة - الآية ٦٥ .

أعمالهم وانفاذها لكونها لم تصادف محلها ولم تقع موقعها [1].

فما ذكره المصنف بيان لحاصل المعنى المراد منه فلا إشكال فيه على ما قالوا وكلامهم لا يخلو من الخلل والاضطراب .

فان كلام المصنف والكشاف لا يناسب ما ذكروه لتصريحهما بتشبيه العمل المحبط بالهباء المنثور وقد ذكر الطرفان ، ولو كان تمثيلا لم يجز التشبيه والتصرف فى شىء من أجزائه ، وما قيل إنه تشبيه ضمنى لازم لتكثير الفائدة وبيان مناسبة المفردات لا يجدى نفعا ، وكذا ما ذكره فى المفتاح من جعله استعارة تبعية تصريحية طرفاها والجامع بينهما عقلى

---

(١) وذكر أبو حيان وجوها أخرى غير التمثيل فقال : القدوم عبارة عن حكمه بذلك وانفاذه ، وقيل هو على حذف مضاف أى قدمت ملائكتنا واسند اليه ذلك لأنه عن أمره ، وعند العسكرى أن قدمنا استعارة لعمدنا وانه ابلغ من عمدنا لانه دل على ما كان من امهاله لهم حتى كأنه كان غائبا ثم قدم فاطلع منهم على غير ماينبغى فجازاهم بحسبه والجامع بينهما العدل فى شدة النكير ، ومثل هذا عند الرمانى ، واضاف أن فى هذا تحذيرا من الاغترار بالامهال ، وان قوله هباء منثورا بيان قد اخرج ما لا تقع عليه الحاسة الى ما تقع عليه حاسة ، وقال الشريف الرضى : صفة القدوم لا تصح الا على من تجوز عليه الغيبة فتجوز منه الأوبة والله سبحانه شاهد غير غائب والمعنى قصدنا أو عمدنا وذلك كقول القائل : قام فلان بفلان فى الناس اذا اظهر ذمه وعيبه وليس يريد أنه نهض عن قعود وانما يريد انه قصد الى سبه ، انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٩٣ ، والصناعتين : ص ٢٧٧ ، والكشاف ج ٣ ص ٨٨ ، واعجاز القرآن للباقلانى ص ٢٦٦ - وثلاث رسائل فى اعجاز القرآن ص ٨٦ ، وتلخيص البيان ص ٢٤٩ .

فاستعير من قدوم المسافر بعد مدة إلى الأخذ في الجزاء بعد الإمهال ، وأورد عليه : إذا كان قدمنا بمعنى أخذنا في جزاء أعمالهم بعد الإمهال فلا معنى لتعديته بإلى وهو غير وارد لأن المجاز قد يعتبر أصله في تعديته كنطقت الحال بكذا ـ إذ لم يقل على كذا ، وهو كثير ، بل الوارد عليه أنه لا يكون في بيان معنى النظم وما بعده لا يلائمه .

وما قيل : من أنه إذا أريد بقدمنا قصدنا فلا حاجة إلى التمثيل لصحة المعنى بدونه واقتضاء المقام ممنوع .

ثم إن قدوم السلطان القاهر بنفسه يكون لاشتعال غضبه فاعتباره أنسب بالحال فهو مع قلة جدواه فيه اختلال على الاستدلال .

وإذا سردنا لك ما في هذا المقام من القيل والقال : فاعلم أن هنا استعارة تمثيلية في قوله قدمنا .. الخ واللفظ المستعار وقع فيه استعمال قدم بمعنى قصد وعمد لاشتهاره فيه كما أشار إليه في الأساس .

والقول بأنه لا حاجة إلى التمثيل بعده من قلة التدبر ، فإنه لا بد منه ، وأما تشبيه عملهم في تفرقه بالهباء ففي اللفظ المنقول فلا ينافي ما ذكر كما إذا قلت : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى كالمهر في طوله والاشتهار قدم الذي يلي في هذا المعنى وعدم مناسبته للغارة إذ لا يقال : قدم الجيش على العدو بل يقال أغار ونحوه لم يتفق على حقيقته ، وبهذا علمت ما في الكشاف وترجيحه على ما ذهب إليه السكاكي وما في كلامهم برمته .

قوله : لتقدما هو شرط اعتباره ، يعني الإيمان .

وقوله وهو تشبيه . الخ قد عرفت معناه ، فمن قال ان الواو فيه بمعنى أو فقد أخطأ ، واستحصوا بما خالفوه .

وقوله تقدم إلى أشيائهم . جمع شىء كما صحح ، وفى نسخ الكشاف وفى نسخة أسبابهم بمهملة وموحدتين ، والصحيح الأول لأنه استعمال عامى .

قوله ومنثوراً صفته . . الخ يشير إلى أنه تتميم إذ لم يكتف بجعله فى تفرقه كالهباء حتى جعله منثوراً كقول الخنساء :

وإن صخراً لتأتم الهداة به كأنه علم فى رأسه نار

فجعلها جامعة لحقارة الهباء وتناثره .

وقد علمت أن هذا التشبيه فى ضمن التمثيل فلا يرد أنه خلط لأنه حينئذ تشبيه لا استعارة كما توهم .

وقوله أو تفرقه ، معطوف على قوله اقتداره ، وقوله نحو أغراضهم تشبيه لتفرقه بتفرق أغراضهم فى أعمالهم السيئة وعطفه بأو — وإن كان التفرق والاقتدار متقاربين — لتباين ثمرته ، فإنها على الأول لا يمكن جمعه والانتفاع به ، وعلى هذا هو جزاء له على حاله والجزاء من جنس العمل ، فما قيل : إن معناه جعلنا عملهم متفرقاً نحو أغراضهم من حيث الخلق وهو لا يناسب التمثيل غير متجه . قوله أو مفعول ثالث . يعنى هو مفعول بعد مفعول كالخبر بعد الخبر لأن جعل لايتعدى الى ثلاثة مفاعيل كما أشار إليه بقوله من حيث إنه الخ . وهذا جواب عما اعترض به على الزمخشرى

بجعله كحلو حامض ، وهو ضعيف كما تقدم ولذا أخره[1] .

مجاز مرسل أو استعارة مصرحة تمثيلية انقلبت مكنية :

فى قوله تعالى : « وهو الذى مرج البحرين » .

قال البيضاوى : خلاهما متجاورين متلاصقين بحيث لا يتمازجان ، من مرج دابته إذا خلاها « هذا عذب فرات » قامع للعطش من فرط عذوبته « وهذا ملح أجاج » بليغ الملوحة ، وقرئ ملح على فعل ولعل أصله مالح فخفف كبرد فى بارد ، « وجعل بينهما برزخاً » حاجزاً من قدرته . «وحجراً محجوراً[2]» وتنافراً بليغاً كأن كلا منهما يقول للآخر مايقوله المتعوذ للمتعوذ عنه . وقيل : حدا محدودا وذلك كدجلة تدخل البحر فتشقه فتجرى فى خلاله فراسخ لا يتغير طعمها .

وقال الشهاب موضحاً ذلك : قوله حاجزا من قدرته . . فهو كقوله «من غير عمد ترونها [3]» يريد لا عمد لها وإنما هى مرفوعة بقدرته كما مر . قوله وتنافرا بليغاً . . بيان للمعنى المراد منه وهو التمييز التام وعدم الاختلاط . وقد مر أن حجرا محجورا كلام يقوله المستعيذ لما يخافه وأشار المصنف إلى أنه مراد هنا لكن مجازا كما فى قوله تعالى : « بينهما برزخ لايبغيان[4] » فجعل كلا منهما فى صورة الباغى على صاحبها

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٤١٨ ، ٤١٩ .

(٢) سورة الفرقان ــ الآية ٥٣ .

(٣) سورة الرعد ــ الآية ٢ ، وهذا مذكور فى الكشاف وقال إنها واقعة على سبيل المجاز . الكشاف جـ ٣ ص ٩٦ .

(٤) سورة الرحمن ــ الآية ٢٠ ، وهذا معنى ما فى التفسير الكبير وذكر الرازى أن هذا من أحسن الاستعارات كما وضحه الشهاب . انظر التفسير الكبير جـ ٦ ص ٣٥٠ .

المستعيذ منه . وهي استعارة تمثيلية كما في تلك الآية .

وتقريرها كما في شروح الكشاف : أنه شبه البحران بطائفتين متعاديتين يريد كل منهما البغي على الآخر لكنهما امتنعا عن ذلك لمانع قوى بجبر فهي مصرحة تمثيلية بولغ فيها هنا حيث جعل المعنى المستعار كاللفظ المقول لأن كلا منهما يتعوذ من صاحبه فاشتملت المصرحة مكنية ولذا كانت من أحسن الاستعارات فلما منعه لما فيه من الاختلاط شبه ذلك المنع بجعلهما قائلين هذا القول غير أنه جعل بينهما هذه الكلمة من ذلك .

وظاهر تقريرهم أنه لا تقدير فيه . وقد جعل بعضهم على هذا (حجرا محجورا) منصوباً بقول مقدر . ولا بعد فيه .

وجوز فيه بعضهم أن يكون مجازا مرسلا فأطلق حجراً محجورا على ما يلزمه من التنافر البليغ وقال إن كلام المصنف يحتملهما . وقوله : كأن . . الخ بيان اللزوم أو المشابهة . وما قبله بيان لحاصل المعنى ، والتعوذ بصيغة الفاعل ولما فيه من معنى التباعد علق به قوله عنه أى عن الآخر فتدبر ، وقيل حداً محدوداً . . فحجرا بمعنى منعاً صار بمعنى مانع فهو مجاز أيضاً والمعنى أنه منعهما عن الامتزاج حتى بعد دخول أحدهما في الآخر فقوله وذلك . . إشارة إلى مزجهما مع الحد بينهما وفيه نوع تساهل لا يخفى[١] .

(١) حاشية الشهاب جـ ٦ ص ٤٣٢ .

في قوله تعالى : « فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين[1] » .

قال البيضاوى (تمن للرجعة وأقيم فيه لو مقام ليت لتلاقيهما في معنى التقدير ، أو شرط حذف جوابه) .

وقال الشهاب : التمنى معنى لو والرجعة معنى الكرة ، وقوله وأقيم فيه لو مقام ليت . . واستعمال لو للتمنى بدليل النصب في جوابه ذكره النحاة[2] .

واختلف فيه فقيل : هو معنى وضعى ، وقيل إنه مجاز ، وهل هى في الأصل مصدرية أو شرطية ؟ وإلى الأخير أشار المدقق لظهور وجه التجوز فيه لأن لو تدل على الامتناع والتمنى يكون لما يمتنع فأريد بها ذلك مجازاً مرسلا أو استعارة تبعية ثم شاع حتى صار كالحقيقة فيها[3] .

في قوله تعالى : « واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين[4] » .

قال البيضاوى (أى لين جانبك لهم ، مستعار من خفض الطائر جناحه إذا أراد أن ينحط) .

---

(١) سورة الشعراء ـ الآية ١٠٢ .

(٢) انظر المطول ص ٢٢٥ ، وشروح التلخيص جـ ٢ ص ٢٤١ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٢٦ ، هذا ويقول أبو حيان : الظاهر أنه لو أشربت معنى التمنى ، وقيل : هى الخالصة للدلالة لما كان سيقع لوقوع غيره وجواب لو محذوف ، أى لخلصنا من العذاب ، البحر المحيط جـ ٧ ص ٢٨ ، والوجهان مذكوران أيضا في التفسير الكبير جـ ٦ ص ٢٨٣

(٤) سورة الشعراء ـ الآية ٢١٥ .

وقال الشهاب : قوله مستعار . . يعنى للتواضع بتشبيه هيئة المتواضع بهيئة الطائر ، وهى استعارة تبعية[١] .

ويجوز أن يكون مجازا مرسلا مستعملا فى لازم معناه[٢] .

وفى قوله تعالى « واخفض جناحك للمؤمنين[٣] » .

قال البيضاوى (أى تواضع لهم وارفق بهم) .

وقال الشهاب فيها أيضا : خفض الجناح مجاز عن التواضع أو تمثيل بتشبيه بالطائر[٤] .

فى قوله تعالى : « قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله »[٥].

---

(١) بأن يستعار خفض الجناح للين الجانب والتواضع ثم يشتق من خفض الجناح اخفض بمعنى لِن وتواضع ، وعلى كونها استعارة تمثيلية يكون المستعار هيئة الطائر كما ذكر ، وقال الزمخشرى : يجعل خفض جناح الطائر عند الانحطاط مثلا فى التواضع ولين الجانب ، وعلى هـذا فهو استعارة تمثيلية ، وقال أبو حيان : خفض الجناح كناية عن التواضع الكشاف جـ ٣ ص ١٣١ ، والبحر المحيط جـ ٧ ص ٤٦ ، والتفسير الكبير : جـ ٦ ص ٣٩٤ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٩ ، هذا وفى الآية ٢٤ سورة الاسراء تكلم هناك عن الاستعارة فى جناح الذل وهنا تكلم عن المجاز فى خفض الجناح .

(٣) سورة الحجر — الآية ٨٨ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٥ ص ٣٠٧ .

(٥) سورة النمل — الآية ٦٥ .

قال البيضاوى : (لما بين اختصاصه تعالى بالقدرة التامة أتبعه ماهو كاللازم له وهو التفرد بعلم الغيب والاستثناء منقطع ورفع المستثنى على اللغة التميمية للدلالة على أنه تعالى إن كان ممن فى السموات والأرض ففيها من يعلم الغيب مبالغة فى نفيه . أو متصل على أن المراد ممن فى السموات والأرض من تعلق علمه بها واطلع عليها اطلاع الحاضر فيها ، فإنه يعم الله تعالى وأولى العلم من خلقه ، وهو موصول أو موصوف) .

وقال الشهاب : قوله أو متصل . . الخ هذا رد على الزمخشرى[1] . والاتصال على أن المراد بمن فيهما من اطلع عليهما اطلاع الحاضر فيهما مجازاً مرسلا أو استعارة ، ولا يلزم فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن قال به المصنف[2] .

---

(١) ذكر الزمخشرى ان اختيار المذهب التميمى لنكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها أنيس ليؤول المعنى الى قولك : ان كان الله ممن فى السموات والأرض فهم يعلمون الغيب ، يعنى ان علمهم الغيب فى استحالته كاستحالة ان يكون الله منهم ، ويقول أيضا : فان قلت : هلا زعمت ان الله ممن فى السموات والأرض كما يقول المتكلمون : الله فى كل مكان على معنى أن علمه فى الأماكن كلها فكأن ذاته فيها ؟

قلت : يأبى ذلك ان كونه فى السموات والارض مجاز وكونهم فيهن حقيقة ، وارادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة ، الكشاف جـ ٣ ص ١٥٦ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٥٥ .

في قوله تعالى : « وحرمنا عليه المراضع[(١)] » .

قال البيضاوي (أي ومنعناه أن يرتضع من المرضعات) .

وقال الشهاب جعله مجازا إما استعارة أو مرسلا لأن من حرم عليه شيء فقد منعه لأن الصبي ليس من أهل التكليف[(٢)] .

وحكمته : أن يكون سببا لعودته لأمه ولئلا يرتضع لبن كافرة[(٣)] .

في قوله تعالى : « ولا تنس نصيبك من الدنيا[(٤)] » .

قال البيضاوي (أي ولا تترك ترك المنسي) .

وقال الشهاب : وذلك لأن النسيان يطلق على الترك مجازا كما مر[(٥)] .

في قوله تعالى : « فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين[(٦)] » .

---

(١) سورة القصص ــ الآية ١٢ ، ومثلها الآية ٩٥ من سورة الأنبياء على وجه .

(٢) وعند الزمخشري التحريم استعارة للمنع ، قال الرازي : يحتمل أنه تعالى مع حاجته الى اللبن أحدث فيه نفار الطبع عن لبن سائر النساء فلذلك لم يرضع ، أو احدث في لبنهن من الطعم ما ينفر عنه طبعه انظر الكشاف جـ ٣ ص ١٦٧ ، والتفسير الكبير جـ ٦ ص ٤٢٨ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٦٦ ، وهذا عند السيوطي من القلب أي وحرمناه على المراضع .

(٤) سورة القصص ــ الآية ٧٧ ، وحاشية الشهاب جـ ٧ ص ٨٦ .

(٥) ذكر ذلك في الآية ٥١ من الأعراف وذكر هناك أن النسيان يطلق على الترك مجازا مرسلا أو استعارة وسبق ذكر ذلك في هذا الفصل .

(٦) سورة العنكبوت ــ الآية ٣ .

قال البيضاوى (فليعلمن علمه بالامتحان تعلقاً حالياً يتميز به الذين صدقوا فى الإيمان والذين كذبوا فيه وينوط به ثوابهم ولذلك قيل المعنى : وليميزن أو ليجازين ، وقرىء وليعلمن من الاعلام أى وليعرفنهم الله الناس ؛ أو ليسمنهم بسمة يعرفون بها يوم القيامة كبياض الوجوه وسوادها) .

وقال الشهاب : قوله فليعلمن علمه . . الخ دفع لما يتوهم من صيغة الفعل من أن علمه حدث مع أنه قديم وعلمه بالشىء قبل وجوده وبعده لا يتغير بأن الحادث تعلق علمه بالمعلوم بعد حدوثه .

وقوله : بالامتحان . متعلق بقوله يتعلق والباء لتعدية والمراد تعلقه بما يشبه الامتحان والاختبار فى ابتلائهم بالمشاق ، وقيل : إنها السببية أو الملابسة ، وقوله يتميز به . أى بالتعلق أو الامتحان .

وقوله : وينوط به . أى بالتميز إشارة إلى وجه آخر وهو أن يعلمن مجاز بوضع السبب موضع المسبب وهو المجازاة[١] فيظهر وجه التعبير بالفعل أيضاً وهما وجهان ولذا قال وليميزن أو ليجازين ، وقوله ولذلك . أى لإرادة التمييز أو المجازاة[٢] .

---

(١) وذكر ذلك أبو حيان أيضا ، وحمل الرازى الآية على ظاهرها خلافا لمعظم المفسرين ، وقال : وذلك أن علم الله صفة يظهر فيها كل ما هو واقع كما هو واقع ، فقبل التكليف كان الله يعلم أن زيدا مثلا سيطيع وعمرا سيعصى ، ثم وقت التكليف والاتيان يعلم أنه مطيع والآخر عاص ، وبعد الاتيان يعلم أنه أطاع والآخر عصى ولا يتغير علمه فى شىء من الأحوال وانما المتغير المعلوم ، وضرب مثالا بالمرآة من كون الصورة تتغير فيها بتغير المواجه لها ، التفسير الكبير جـ ٦ ص ٤٦٧ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٩٢ ، ويذكر الشهاب فى مواضع أخرى ان علمه تعالى كناية عن المجازاة كما سيتضح فى قسم الكناية .

في قوله تعالى : « من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت[١] » .

قال البيضاوي (أي في الجنة ، وقيل المراد بلقاء الله الوصول إلى ثوابه أو إلى العاقبة من الموت والبعث والجزاء على تمثيل حاله بحال عبد قدم على سيده بعد زمان مديد وقد اطلع السيد على أحواله ، فاما أن يلقاه ببشر لما رضي من أعماله أو بسخط لما سخط منها) .

وقال الشهاب : قوله في الجنة ، فلقاء الله مشاهدة الأنوار الإلهية ويلزمها كل خير ونعيم .

وقوله : وقيل المراد ، الخ هو ما ذكره في الكشاف[٢] ، فلقاء الله بمعنى الوصول إلى الثواب وحسن العاقبة والتخصيص لقوله يرجو فإنه لا يرجى إلا الأمر المرغوب فهو بتقدير مضاف[٣] أو مجاز مرسل لاستعماله في لازمه ، أو استعارة مصرحة في لقاء ، ويصح أن يكون تمثيلا أيضا ، فشبهت حال الآتاب في نيل ما فوق أمانيه بمن لقي ملكا عظيما أمله ، أو الجزاء مطلقاً وإليه أشار بقوله على تمثيل ، الخ فهو كالاستعارة في قوله « وقدمنا إلى ما عملوا من عمل »[٤]

في قوله تعالى : « لقد لبثتم في كتاب الله إلى يوم البعث[٥] » .

---

(١) سورة العنكبوت — الآية ٥ ، وحاشية الشهاب جـ ٧ ص ٩٢ .

(٢) انظر الكشاف جـ ٣ ص ١٩٧ ، ويفهم منه انه استعارة تمثيلية ،

(٣) كما عند العز بن عبد السلام ، الاشارة الى الايجاز ص ٢٣٦ .

(٤) سورة الفرقان — الآية ٢٣ ، وسبق ذكرها هنا قبل ست آيات

(٥) سورة الروم — الآية ٥٦ ، وحاشية الشهاب : جـ ٧ ص ١٣٠ .

قال البيضاوى :(أى فى علمه أو قضائه أو ما كتبه لكم أى أوجبه أو اللوح أو القرآن وهو قوله « ومن ورائهم برزخ[١] »).

وقال الشهاب . (فى) ظرفية مجازية[٢] ، وقوله أو ما كتبه . الخ . فهو مجاز مرسل أو استعارة .

فى قوله تعالى : « فيومئذ لا ينفع الذين ظلموا معذرتهم ولا هم يستعتبون[٣] »

قال البيضاوى (لا يدعون إلى ما يزيل عتبهم من التوبة والطاعة كما دعوا إليه فى الدنيا من قولهم استعتبنى فلان فأعتبته أى استرضانى فأرضيته) .

---

(١) سورة المؤمنون — الآية ١٠٠ .

(٢) ذكر العز بن عبد السلام ان (فى) حقيقة فى احتواء جرم على جرم كقولك : المال فى الكيس . أو فى احتواء جرم على معنى كقوله (فى قلوبهم مرض) . والتجوز بها أنواع : أحدها ان يجعل المعنى ظرفا لتعلق معنى آخر كقوله تعالى (لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أى بسبب ما أفضتم . ولما كان المسبب متعلقا بالسبب جعل السبب ظرفا لتعلق المسبب لا لنفس المسبب فلذلك يفيد الظرف معنى السببية . ويقول ان هذا من مجاز التشبيه لأنه شبه المتعلق به بالظرف وشبه التعلق بالظروف والنوع الثانى : أن يجعل الجرم محلا لتعلق المعنى كقوله تعالى (ويتفكرون فى خلق السموات) — الآية .

والنوع الثالث : أن يجعل المعنى محلا للجرم ، وهو مجاز تشبيه أيضا يتجوز به عن كثرة ما جعل ظرفا مجازيا . لما كان الحاوى أعظم من المحوى شبه به ما توالى أو كثر من المعانى ومنه قوله تعالى (انا لنراك فى ضلالة) . الاشارة الى الايجاز ص ٣١ .

(٣) سورة الروم — الآية ٥٧ .

وقال الشهاب : قوله لا يدعون إلى مايقتضى إزالة عتبهم .

العتب هو اللوم على ماصدر فى حق العاتب ، والمراد به هنا الشدة .

وقوله إلى مايقتضى . الخ إشارة إلى أن دعوتهم للاعتاب وطلبه بمعنى طلب مايقتضيه وهو سببه وما يؤدى إليه ، وقوله من التوبة والطاعة . بيان لما ، والظاهر حينئذ أنه مجاز عن السبب البعيد لأن ما ذكر سبب لإزالة المكروه المعتوب عليه وإزالته سبب لإزالة العتب .

فالمعنى : لا يطلب منهم طاعة ورجوع عما كانوا عليه من الكفر والعصيان لعدم فائدته حينئذ فلا مخالفة بينه وبين ما ذكره فى حم السجدة[1] كما توهم .

وقوله : من قولهم استعتبنى فلان الخ الاستعتاب طلب العتبى وتفسيره بالاسترضاء والارضاء تفسير باللازم توضيحاً . جعلهم بمنزلة مجنى عليه عاتب على الجانى ولذا قال فى الكشاف شبهت حالهم بحال قوم جنى عليهم فهم عاتبون على الجانى[2] وهو لا يخالف ما فى السجدة ، فقوله (ولا هم يستعتبون) مبنى على التشبيه فإنهم لما تعدوا حدود الله جعلوا بمنزلة الجانين لأن العتب والغضب من باب واحد كما صرح به وتعديها مجلبة

---

(١) فى قوله تعالى (وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين) الآية ٢٤ . وقال البيضاوى فيها أى يسألوا العتبى فما هم من المجابين اليها ، وقرئ يستعتبوا أى أن يسألوا الله يرضوا ربهم فما هم فاعلين الفوات المكنة . تفسير البيضاوى جـ ٢ ص ٣٤٧ .

(٢) الكشاف جـ ٣ ص ٢٢٧ ، وانظر التفسير الكبير جـ ٦ ص ٥٣٦ .

للغضب فقيل : لم يبق لهم طلب إعتاب لأنه لاحق عليهم العذاب فلا يطلب منهم ما يزيل الغضب كما في الدنيا ، هـذا خلاصة ما ذكره المدقق في الكشف[١] .

في قوله : « إنها إن تك مثقال حبـة من خردل فتكن في صخرة »[٢] . الآية .

قال البيضاوي (وقرئ بكسر الكاف من وكن الطائر إذا استقر في وكنته)[٣] .

وقال الشهاب : فيكون المعنى أى تغيب من وكن الطائر إذا دخل في وكنته أى عشـه ، فهو استعارة أو مجاز مرسل[٤] ، وعلى القراءة المعروفة ذكر أن المراد كونها في أخفى مكان وأحرزه كناية .

في قوله تعالى : « قل إن ربي يقذف بالحق »[٥] قال البيضاوي (يلقيه وينزله على من يجتبيه من عباده أو يرمى به الباطل فيدمغه ، أو يرمى به إلى أقطار الآفاق فيكون وعداً بإظهار الإسلام وإفشائه) .

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ١٣١ .
(٢) سورة لقمان ــ الآية ١٦ ، وحاشية الشهاب جـ ٧ ص ١٣٧ .
(٣) هذا أحد الوجوه في الكشاف جـ ٣ ص ٢٣٣ ــ وقال أبو حيان : المراد المبالغة والانتهاء في التفهيم ، أى أن قدرته تنـال ما يكون في تضاعيف صـخرة ، البحر المحيط : جـ ٧ ص ١٨٧ ، وانظر التفسير الكبير جـ ٦ ص ٥٤٢ .
(٤) أى بإطلاق الوكنة على الغيب لتزوجهالة ، وعلى الاستعارة استعيرت الوكنة الكاز اختفاء مثقال الحبة .
(٥) سورة سبأ ــ الآية ٤٨ .

وقال الشهاب : قوله يلقيه وينزله . يعنى أن أصل معنى القذف الرمى بدفع شديد وليس معناه الحقيقى مراداً هنا فهو إما مجاز عن الإلقاء في القلب إن أريد بالحق الوحى وما يضاهيه ، وهو من استعمال المقيد في المطلق ، والباء الظاهر أنها زائدة ويجوز أن تكون للملابسة أو السببية أو بتضمين معنى الرمى[(١)] . وقوله أو يرمى به الباطل . الخ على أن المراد بالحق مقابل الباطل والقذف به علية إيراده عليه حتى يبطله ويزيله ، ففيه استعارة مصرحة تبعية والمستعار منه حسى والمستعار له عقلى . والوجه الثالث هو مجاز عن إشاعته في الآفاق ، وهو استعارة أيضاً ويجوز أن يكون فيهما مكنية[(٢)] .

في قوله تعالى « إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه »[(٣)] قال البيضاوى (صعودهما إليه مجاز عن قبوله إياهما أو صعود الكتبة بصحيفتهما) ..

وقال الشهاب : قوله صعودهما .. إما بناء على عطف العمل على الكلم أو لاستلزام الرفع له ، وقوله مجاز .. أى مرسل بعلاقة اللزوم أو استعارة بتشبيه القبول بالرفع إلى مكان عال .

قوله أو صعود الكتبة ... فيجعل الكلم والعمل مجازا عما كتب

---

(١) قال أبو حيان : قال قتادة يقذف بالحق يبين الحجة ويظهرها ، البحر المحيط جـ ٧ ص ٢٩٦ ، انظر الإشارة إلى الإيجاز ص ١٣٦ .

(٢) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٢١١ .

(٣) سورة فاطر ـ الآية ١٠ .

فيه بعلاقة الحلول والتجوز فى النسبة[1] أو يقدر فيه مضاف ، أو يشبه وجوده الخارجى فى السماء وكتابته بها بالصعود فهو استعارة تبعية[2].

فى قوله تعالى « لينذر من كان حياً »[3] قال البيضاوى (أى عاقلا فهما فإن الغافل كالميت أو مؤمنا فى علم الله تعالى فان الحياة الأبدية بالإيمان)

قال الشهاب : قوله عاقلا فهما . . ففيه استعارة مصرحة بتشبيه العقل بالحياة والغافل الثانى ، وكذا قوله أو مؤمنا لتشبيه الإيمان بالحياة بقرينة مقابلته بالكافرين ويجوز على هذا كونه مجازا مرسلا لأنه سبب للحياة الحقيقية الأبدية وفى كلامه إيماء له ، وقوله فى علم الله . . توجيه للمضى فى كان على الثانى باعتبار ما فى علمه لتحققه .

---

(١) يعنى اسناد الصعود للكلم لأن الذى يصعد حقيقة الكتبة ومن ثم يكون هنا مجازا عقليا مع المجاز المرسل كما ذكره ، هذا ، ويقول ابو حيان صعود الكلم اليه تعالى مجاز فى الفاعل وفى المسمى اليه لانه تعالى ليس فى جهة ولأن الكلم الفاظ لا توصف بالصعود وانما ذلك كناية عن القبول ووصفه بالكمال كما يقال : علا كعب فلان ، ومنه رفع الأمر الى الحاكم وليس هناك علو فى الجهة ، وقال الشريف الرضى فى وجه : كل مايتقرب به الى الله مرضى يوصف بالصعود على سبيل المجاز والاتساع ، وقال العز ابن عبد السلام : شبهت الأعمال باجرام رفعت من مكان سافل الى مكان عال ، كما فعل ذلك فى الانزال ، ويحتمل أن يكون من حذف المضاف وتقديره : اليه يصعد صحائف الكلم الطيب والأول اظهر . البحر المحيط جـ ٧ ص ٣٠٣ ، وتلخيص البيان : ص ٢٦٩ ، والاشارة الى الايجاز ص ١٢٧

(٢) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٢١٨ .

(٣) سورة يس — الآية ٧٠ ، وما ذكره البيضاوى فى الكشاف : جـ ٣ ص ٣٣٦ .

وقيل إنه من مجاز الأول أو المشارفة ، أطلق مؤمناً على من سيؤمن
وقيل : إن كان فيه بمعنى يكون[1] .

في قوله تعالى على لسان ابراهيم عليه السلام « فقال إني سقيم »[2] .

قال البيضاوي (أراهم بأنه استدل بها لأنهم كانوا منجمين على أنه مشارف للسقم ، لئلا يخرجوه إلى معيدهم بأنه كان أغلب أسقامهم الطاعون وكانوا يخافون العدوى ، أو أراد إني سقيم القلب لكفركم أو خارج المزاج عن الاعتدال خروجاً قل من يخلو منه أو بصدد للموت ، ومنه المثل : كفى بالسلامة داء .

وقال الشهاب : قوله أراهم بأنه استدل بها . . . أي أوهمهم أنه استدل بالنجوم على سقمه ، وقوله على أنه مشارف للسقم ، متعلق باستدل ، ولئلا متعلق بأراهم ، ومعيدهم محل عيدهم ، وإنما أول (سقيم) بالمشارفة لأنه غير سقيم بالفعل كما شاهدوه والسقيم بالفعل لا يحتاج للنظر للنجوم لذلك .

وظاهر عطف قوله أو أراد بأو كما في أكثر النسخ أن هذا تأويل مستقل فالتأويلات أربعة ، فالمراد أنه مستعد للاسقام كما هو شأن كل أحد إذ المشارفة بمعناها المعروف غير موجود فيؤول إلى الجواب الأخير .

أو المراد بسقيم صدور الكذب منه وأنه جائز إذا تضمن مصلحة والظاهر هو العطف بأو على أن الوجوه ثلاثة .

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٧ ص ٢٠٢ .
(٢) سورة الصافات - الآية ٨٩ .

وسقم قلبه حزنه وغمه بجعل ذلك مرضاً على سبيل التشبيه أو مجاز باستعماله فى لازمه وهو الخروج عن الاعتدال فإن الاعتدال الحقيقى غير موجود .

أو أراد أنه مستعد للموت استعداد المريض[1] فهو استعارة أو مجاز مرسل ، وإنما أولوه لأنه معصوم من الكذب[2] وتسميته كذباً فى الأحاديث الصحيحة نظراً لظاهره[3] .

فى قوله تعالى « فاستغفر ربه وخر راكعاً »[4] . . قال البيضاوى : (أى ساجدا على تسمية السجود ركوعاً لأنه مبدؤه ، أو خر للسجود راكعاً أى مصلياً كأنه أحرم بركعتى الاستغفار) . .

---

(١) ومما ذكره الزمخشرى من الوجوه : أن كلام ابراهيم عليه السلام معراض من الكلام وقد نوى به أن من فى عنقه الموت سقيم . الكشاف جـ ٣ ص ٣٤٤ .

(٢) ولم يرض الرازى بنسبة الكذب لسيدنا ابراهيم عليه السلام ويقول : لما تعارض نسبة الكذب الى ابراهيم ونسبته الى راوى الحديث كان من المعلوم بالضرورة أن نسبته الى الراوى أولى ، ثم نقول لم لا يجوز أن يكون المراد بكونه كذبا خبرا شبيها بالكذب ، وبعد أن عدد الوجوه فى كونه سقيما أورد وجها غير ما هنا فقال : انه عليه السلام نظر فى نجوم كلامهم ومتفرقات أقوالهم ، والمعنى : أنه لما سمع كلماتهم المتفرقة نظر فيها حتى يستخرج منها حيلة يقدر بها على اقامة عذر لنفسه فى التخلف فلم يجد عذرا أحسن من قوله انى سقيم والمراد أنه لابد من أن أصير سقيما . التفسير الكبير جـ ٧ ص ١٤٥ .

(٣) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٢٧٦ .

(٤) سورة ص - الآية ٢٤ .

وقال الشهاب : قوله ساجداً . . على أن الركوع مجاز مرسل عن السجود لأنه لإفضائه إليه جعل كالسبب ثم تجوز به عنه وهو معنى قوله لأنه مبدؤه لكنه تسامح في العبارة أو هو استعارة لمشابهته له في الانحناء والخضوع .

وقوله أوخر للسجود راكعاً : وجه آخر بجعل راكعاً بمعنى مصلياً لاشتهار التجوز به عنه ولذا يسمى ركعة وتقدير متعلق اخر يدل عليه غلبة نحو اه لأنه بمعنى سقط على الأرض كما في قوله « فخر عليهم السقف من فوقهم »[1] أو جعله بمعنى سجد ولذا جعله أبو حنيفة سجدة تلاوة وأنها من العزائم وخالف فيه بعض الشافعية[2] .

في قوله تعالى « ومن يقترف حسنة نزد له فيها حسنا إن الله غفور شكور »[3] قال البيضاوي (أي لمن أطاع بتوفية الثواب والتفضل عليه بالزيادة) وقال الشهاب : تفسير لشكور إذا وقع صفة لله فإن معناه

---

(١) سورة النحل ـ الآية ٢٦ .

(٢) حاشية الشهاب ج ٧ ص ٣٠٦ .

(٣) سورة الشورى ـ الآية ٢٣ ، وقال العز بن عبد السلام : إن شكور يحتمل مجازين : أحدهما أن يكون من مجاز التشبيه لأن معاملته في اطاعة مشبهة لمعاملة الشاكر لمشكوره .

والثاني : أن يكون من مجاز تسمية المسبب باسم السبب لأن شكره عبارة عن طاعته واحتساب معصيته فلما كان الثواب عليهما مسببا عنهما سمي باسمهما ، والشكر الحقيقي مقابلة الاحسان بالاحسان ولا يتصور ذلك في حق الله . الاشارة الى الايجاز ص ١٣٨ .

الحقيق غير مناسب فالمراد به ما ذكره مجازا [١]

في قوله تعالى « أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه » [٢]

قال البيضاوي (حتى تمكن فيه بيسر ، عبر به عن خلق نفسه شديدة الاستعداد لقبوله غير متأبية عنه من حيث إن الصدر محل القلب المنبع للروح المتعلق بالنفس القابل للإسلام) .

وقال الشهاب : (قوله من حيث إن الصدر محل .. إلخ بيان للتجوز والعلاقة فيه على أن شرح الله صدره استعارة تمثيلية [٣]

أو الصدر مجاز عن النفس بعلاقة الحلول فإن الصدر محل القلب وهو في تجويفه الأيسر بخار لطيف يتكون من صفوة الأغذية وبه تتعلق النفس الناطقة وبواسطته تتعلق بسائر البدن تعلق التدبير والتصرف ، وتلك النفس هي القابلة للإيمان فالروح في كلامه بمعنى الأبخرة المذكورة[٤] .

في قوله تعالى « ووضع الكتاب »[٥] .. قال البيضاوي (أي الحساب والجزاء من وضع المحاسب كتاب المحاسبة بين يديه أو صحائف الأعمال في أيدي العمال) ..

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤١٩ .

(٢) سورة الزمر - الآية ٢٢ .

(٣) وقال أبو حيان : شرح الصدر استعارة عن قبوله للإيمان والهداية البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٢٢ ، وانظر التفسير الكبير جـ ٤ ص ١٤٣ ، جـ ٧ ص ٢٤٦ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٣٣٥ .

(٥) سورة الزمر - الآية ٦٩ وهو من نماذج الترشيح كما سيذكره .

وقال الشهاب : قوله الحساب والجزاء . . فالكتاب مجاز عن الحساب[١] وما يترتب عليه من الجزاء ، ووضعه ترشيح له ، والمراد بوضعه الشروع فيه ، ويجوز جعله تمثيلا لكن عبارة المصنف لا تلائمه[٢] .

في قوله تعالى « وأورثنا بني إسرائيل الكتاب »[٣] .

قال البيضاوي (وتركنا عليهم بعده من ذلك التوراة) .

وقال الشهاب : يعني أنه جعل مجازا مرسلا عن الترك لأنه لازم له ، أو هو استعارة تبعية له[٤] .

في قوله تعالى (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا »[٥] .

قال البيضاوي (يعني ما أوحي إليه ، وسماه روحاً لأن القلوب تحيا به وقيل جبريل والمعنى أرسلناه إليك بالوحي) .

وقال الشهاب : قوله يعني . . . أي بالروح فهي استعارة أو مجاز مرسل لما فيه من الهداية والعلم الذي هو كالحياة فقول المصنف تحيا استعارة أيضاً[٦] .

---

(١) وذلك لأن وضع الكتاب سبب للمحاسبة او يلزمه ذلك .
(٢) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٣٥٣ .
(٣) سورة غافر ـ الآية ٥٣ .
(٤) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٣٧٧ ، وانظر البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٧٦ .
(٥) سورة الشورى ـ الآية ٥٢ ، وقال العز : شبه القرآن بالروح لأنه اذا حل في القلب حيي القلب بحياة الايمان كما ان الروح الحقيقي اذا حل في الجسد حيي بحياة الأبدان ، وهذا من مجاز تشبيه المعاني بالاجرام ، الاشارة الى الايجاز : ص ١٠٦ .
(٦) حاشية الشهاب جـ ٧ ص ٤٣٠ .

فى قوله تعالى « فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين »[١] .

قال البيضاوى : (أى يوم شدة ومجاعة فان الجائع يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان من ضعف بصره ، أو لأن الهواء يظلم يوم القحط لقلة الامطار وكثرة الغبار ، أو لأن العرب تسمى الشر الغالب دخاناً) .

وقال الشهاب : مجاعة مصدر بمعنى الجوع والقحط ، والمراد باليوم مطلق الزمان ثم بين وجه ذلك بقوله فان الجائع . . . إلخ وهو بيان لأنه مجاز ذكر فيه المسبب وأريد السبب ، أو هو استعارة وكلام تخييل وما ذكر لبيان علاقة المجاز[٢] .

وما يرى كهيئة الدخان ظلمة تعرض للبصر لضعفه فيتوهم ذلك ، وظلمة الهواء من الغبار ظاهره وكثرته من قلة المطر المسكن له ففيه كناية

---

(١) سورة الدخان ــ الآية ١٠ .

(٢) وذكر الزمخشرى وأبو حيان أن الدخان على حقيقته ، وأيد ذلك الرازى بعدة وجوه منها : أن الظلمة الحاصلة فى العين ليست بدخان اتى به السماء وحمل لفظ الآية على هذا الوجه عدول عن الظاهر بغير دليل ومنهـا : أن الدخان وصف بالمبين والحالة المذكورة ليست كذلك لأنها عارضة تعرض لبعض الناس فى أدمغتهم ، ومنها : أن الدخان موصـوف بأنه يغشى الناس ، والحـالة المذكورة أى ضعف البصر لا توصف بأنها تغشى الناس الا على سبيل المجاز ، والعدول الى المجاز لا يجوز الا بدليل ، ومنها : ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أن أول الآيات الدخان .. الحديث . ويخلص الى أن القائلين بأن الدخان ليس على حقيقته يقتضى صرف اللفظ الى المجاز الا بدليل وهم لم يذكروه ولذلك كان الأمر مشكلا جداً . انظر الكشاف ج ٣ ص ٥٠١ ، والبحر المحيط ج ٨ ص ٣٤ ، والتفسـير الكبير ج ٧ ص ٤٥٢ .

وعطف كثرة الغبار على قلة الأمطار من عطف السبب على السبب مع ما فيه صنعة الطباق .

قوله أو لأن العرب . . الخ الظاهر أنه استعارة لأن الدخان مما يتأذى به فأطلق على كل مؤذ يشبهه أو على ما يلزمه ولذا قيل :

تريد مهذباً لاعيب فيه   وهل عود يفوح بلا دخان ؟

فالمراد به التسخط هنا(١)

في قوله تعالى « وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء »(٢) .

قال البيضاوى : (أى يضرونهم ولا ينفعونهم)

وقال الشهاب : أى أن أعداء استعارة(٣) أو مجاز مرسل للضار(٤)

في قوله تعالى « كذلك يضرب الله للناس أمثالهم »(٥)

قال البيضاوى (أى يبين لهم أحوال الفريقين أو أحوال الناس أو يضرب أمثالهم بأن جعل اتباع الباطل مثلا لعمل الكفار والإضلال مثلا لخيبتهم واتباع الحق مثلا للمؤمنين وتكفير السيئات مثلا لفوزهم) .

وقال الشهاب : قوله أو يضرب أمثالهم . . الخ يعني أن حقيقة المثل كلام شبه مضربه بمورده وهو غير موجود هنا فاما أن يكون بمعنى الحال

---

(١) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٤ .

(٢) سورة الأحقاف — الآية ٦ .

(٣) بأن شبه الأصنام بالعدو بجامع الضرر في كل ، وعلى كونه مرسلا فقد أطلقت العداوة وأريد الضرر المسبب عنها أو اللازم لها .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ٣٧ .

(٥) سورة محمد عليه الصلاة والسلام — الآية ٣ .

والصفة أو بمعنى التمثيل والتشبيه بأن جعل اتباع الباطل مثلا لعمل الكفار واتباع الحق مثلا لعمل المؤمنين ، والاشارة فى قوله (كذلك) إما لما تضمنته الآية الثانية أو لما تضمنته الآية الأولى وذلك لأنه ليس ثمة اتباع الباطل واتباع الحق حقيقة بل ارتكاب الباطل فشبه عمل الكافر باتباع الباطل بمعناه المعروف أو الشيطان فى الايصال إلى الهلاك ، وعمل المؤمن باتباع الحق بمعناه المعروف أو الله ، فالتمثيل مستعار لتشبيه حالى المؤمنين والكافرين ، أو هو مجاز مرسل أريد به مطلق التشبيه ، وقوله مثلا بمعنى تشبيها [١]

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى ونوع المجاز فيه :

فى قوله تعالى « إنا فتحنا لك فتحا مبينا »[٢]

قال البيضاوى (وعد بفتح مكة والتعبير عنه بالماضى لتحققه أو بما اتفق له فى تلك السنة كفتح خيبر وفدك ، أو إخبار عن صلح الحديبية وإنما سماه فتحا لأنه كان بعد ظهوره على المشركين حتى سألوا الصلح وتسبب لفتح مكة وفرغ به رسول الله ﷺ لسائر العرب فغزاهم وفتح مواضع ، أو فتح الروم فانهم غلبوا على الفرس فى تلك السنة وقد عرف كونه فتحا للرسول فى سورة الروم ، وقيل الفتح بمعنى القضاء ، أى قضينا لك أن تدخل مكة من قابل « ليغفر الله » علة للفتح من حيث أنه مسبب عن جهاد الكفار والسعى فى إزاحة الشرك وإعلاء الدين) .

(١) حاشية الشهاب ج ٨ ص ٤١ ، وانظر التفسير الكبير ج ٧ ص ٥٠٦
(٢) سورة الفتح — الآية ١ .

وقال الشهاب موضحا المجاز فى هذا ونوع العلاقة : قوله وعد بفتح مكة .. والتعبير عنه بالماضى لتحققه.. هذا وجه الشبه الصحيح والرجح[١] فإن أخباره تعالى كلها كذلك ، فهو لتسلية المؤمنين وتعجيل مسرة البشارة بما هو محقق ، ثم انه على هذا استعارة تبعية[٢]

---

(١) يعنى وجه الشبه فى استعارة الفتح من المستقبل الموعد بالفتح والتعبير عنه بالماضى .

(٢) ويجوز ابن يعقوب كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى مجازا مرسلا أيضا ليقوله : التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى يحتمل ان يكون من المجاز الرسل والعلاقة ما بينهما من التضاد والضـــد اقرب خطورا بالبال فبينهما شبه المجاورة لتقارنهما غالبا فى الخيال ، وعليه فتنتفى المبالغة المقصودة وهى الاشعار بتحقق الوقوع وان هذا المستقبل كالماضى لأن المجاز الرســـل ليس فيه الا أبلغية كون التعبير فيه لما كانت الدلالة انتقالية صار كدعوى الشىء بدليله ويحتمل ان يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع فى كل منهما وهو فى المعنى اظهر لبروزه الى الوجود فيفيد المبالغة الســـابقة ، لكن المعهود فى الفعل ان استعارته تبعية فيكون التشبيه فى المصدر وهو فى الماضى والمستقبل واحد فيتحد المشبه والمشبه به ؟ – ويمكن ان يجاب : بان المصدرين الواقع التشـــبيه فيهما مصدر مقيد بالوقوع فى المستقبل وتكون التبعية فى مجرد التعبير بالفعل فيكون الزمان والحصــول داخلين فى التشـــبيه ، أو يدعى ان الاستعارة التحقيقية تجرى فى الأفعال ولا حجر فى الاصطلاح كما ردد نفس هذا الكلام الدسوقى فى حاشيته ، انظر مواهب الفتاح وحاشـــية الدسوقى جـ ٢ ص ٤٨٤ ، ٤٨٥ .

وقال السيد : استعارة الفعل على قسمين :

أحدهما أن يشبه مثلا الضرب بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديداً .

والثاني تشبيه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع ، فالمعنى المصدري موجود في كل من الطرفين لكنه قيد بقيد يغاير الآخر فصح لذلك[1] . ا هـ

وقال بعض الأفاضل : يجوز أن يكون استعارة الماضي للمستقبل تبعية بتشبيه الزمان المستقبل بالزمان الماضي في الظرفية لأمر محقق فلا حاجة إلى تكلف ما التزموه من تصحيحه بتقييد المصدرين بقيدين متغايرين كما مر فا كتفوا فيه بالتغاير الاعتباري دون الذاتي المعروف في أمثاله .

وقال بعضهم : الداعي له أن الزمان مدلول الهيئة[2] وهي ليست بلفظ والاستعارة تجري في الألفاظ ، وهو ليس بصحيح فان الخبر إذا استعمل مجازا في الانشاء كان التصرف في الهيئة بلا كلام فما زعمه دليلا ليس بشيء .

---

(١) حاشية السيد الشريف على المطول ص ٣٧٥ . ويقول السيد قبل ذلك : واعلم ان التعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر . هذا وانظر الاشارة الى الايجاز ص ٣٨ .

(٢) انظر سيالكوتي على المطول ص ٢٦٦

ثم إن المجاز المرسل في الأفعال لا يسمى تبعيا كما يعلم مما وجهوه فلاوجه للتوقف فيه .

قوله أو بما اتفق له . . . قيل الظاهر تأخير التعليل وهو قوله لتحققه عن قوله وفذلك لأنه يعم الوجهين ؟

أقول : هو غفلة منه فانهما ـ وإن اشتركا في المجازية ـ نوعان مختلفان فلا يصح نظمهما في سلك واحد إذ الأول استعارة والثاني [1] مجاز مرسل وهو مجاز المشارفة أو الأول فان أردت تفصيله فانظره في أنواع المجاز من الإتقان [2] وفي الباب الثامن من المغني [3] فلله در المصنف ما أبعد مرماه وأدق نظره .

وفي الكشاف [4] عدة له بالفتح وجيء به على لفظ الماضي على عادة رب العزة سبحانه في أخباره لأنها في تحققها وتيقنها بمنزلة الكائنة الموجودة كأنه قال : يسرنا لك فتح مكة . ا . هـ

(١) يعني قول البيضاوي أو بما اتفق في تلك السنة كفتح خيبر .

(٢) الاتقان في علوم القرآن جـ ٣ ص ١٢٥ وما بعدها .

(٣) قال ابن هشام : انهم يعبرون بالفعل عن أمور : أحدها وقوعه وهو الأصل ، والثاني : مشارفته ، والثالث : ارادة الفعل وأكثر مايكون بعد أداة الشرط مثل (ماذا قرأت القرآن) والرابع : القدرة عليه (انا كنا فاعلين) أي قادرين ، والقاعدة السادسة : أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كأنه شاهد حال الاخبار ... الخ مغني اللبيب لابن هشام جـ ٢ ص ٧٦٩ ، ٧٧٠ .

(٤) انظر الكشاف والانصاف جـ ٣ ص ٥٤٠ .

وأورد عليه : أنه على رأى أهل السنة ظاهر لأنه إخبار بإيجاد الفتح وتحصيله للرسول صلى الله عليه وسلم قبل وقوعه بلفظ الماضي فكان وعدا به على أبلغ وجه ، وأما على رأيه فدونه خرط القتاد .

قوله : الفتح الظفر بالبلد عنوة أو صلحا بحرب أو بغيره وهو من أحوال البشر التى تمنع اسنادها لضميره تعالى فيجب المصير إلى جعله مجازاً عن تيسيره وإقامة السبب مقام المسبب كقوله تعالى (فاذاقرأت القرآن)[1] وقد بينه حيث قال . . . إلخ فالظاهر حمله على التيسير أى التسهيل الحاصل وقت الإخبار لا الوعد بالفتح المتوقع فان موسى عليه السلام سأله تعالى بقوله (يسر لى أمرى)[2] أن يسهل له أمره وهو خلافته فى أرضه وما يصحبها ، وقد أجيب إليه فى موقف الدعاء بقوله (قد أوتيت سؤلك يا موسى)[3] ولم يباشره بعد وحمله على الوعد بإيفاء السؤال له مع كونه خلاف الظاهر لا يجدى فيما نحن فيه إذ غايته كونه عدة بالتيسير المقارن للفتح لا عدة بالفتح نفسه إلا أن يكتفى بالعدة الضمنية المفهومة من تلك العدة أو من الأخبار السابق بالتيسير .

ويعقب الشهاب على ذلك بقوله أقول : الأسناد هنا مجازى من إسناد ما للقابل للموجد عندنا لأنه الفاعل الحقيقى لغة عند أهل اللسان وإن كان الفاعل فى نفس الأمر هو الموجد كما زعمه المعتزلة . فالإسناد

---

(١) سورة النحل — الآية ٩٨ .
(٢) سورة طه — الآية ٣٦ .
(٣) سورة طه — الآية ٣٦ .

مجازى عندنا وعندهم . أشار العلامة إلى جهة التجوز فى الأسناد بقوله :

كأنه . . إلخ وليس بيانا للتجوز فى الفتح على أنه بمعنى التيسير كما توهمه

وإن كان مجازا مرسلا لا استعارة كما صرح به ، وليس منه إلا من قلة

التدبر وسوء الظن بالسلف .

قوله : وتسبب الفتح مكة . . إلخ إشارة إلى أنه مجاز مرسل سمى فيه السبب باسم المسبب وقد كان فيما قبله على الاستعارة بتشبيهه بالفتح .

وقيل : إنه على عكس هذا لكون الصلح مسببا عن الفتح[1] .

والظهور على المشركين وفيه نظر[2] .

وقوله : أو فتح الروم . . إلخ أشار بقوله : وقد عرف كونه فتحا إلى وجه التجوز فيه ، وتسميته فتحا لأن فيه معجزة له لأنه أخبر عن الغيب فتحقق ما أخبر به فى عام الحديبية ، ولأنه يقال به لغلبة أهل الكتاب المؤمنين وفى ذلك من غلبته وظهور أمره ما هو بمنزلة الفتح .

فى الفتح استعارة لتشبيه ظهوره بالفتح ويحتمل أن يبقى على حقيقته أى فتحنا على الروم لأجلك ، وقوله : فتحا للرسول بإباه[3] .

قوله : من حيث إنه مسبب . . إلخ قيل : يعنى ما يكون سببا للمغفرة ينبغى أن يكون فعلا من أفعاله والفتح فعل الله فكيف يكون سببا للمغفرة ؟

---

(١) فتكون العلاقة السببية .

(٢) النظر يرجع الى ان الفتح هو الذى تسبب عن الصلح لأنه قبل الفتح .

(٣) يعنى يأبى كونه على حقيقته ويكون الأول أنه استعارة .

وأجاب : بأن الفتح وإن كان فعله تعالى إلا أنه لصدوره عما وقع منه من الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة لأن تكون علة للمغفرة صح أن يجعل الفتح علة لها كأنه قيل : إنا خلقنا فيك أسباب الفتح من الجهاد والسعي في إعلاء الدين ليغفر لك إلخ .

ولا يخفى أن الفعل يسند حقيقة لمن قام به لا لمن أوجده فيقال تكلم زيد حقيقة لا تكلم الله وإن أوجد كلامه فيه ، والفتح الظفر بالبلد وهو صفة العبد قائمة به ، ولو كان (فتحنا) بمعنى خلقنا لم يكن استعارة كما صرح به المدقق بل مجازا مرسلا فليس المراد ما ذكره بل إن المغفرة إذا لم تكن بمحض فضله وترتبت على فعل من أفعال العبد فلا بد أن يكون عبادة فلذا جعله جهادا مثمراً لهذه الثمرة ، وما ذكره هذا القائل بعيد عنه بمراحل .

وفي الكشاف : لم يجعل الفتح علة للمغفرة ولكن لاجتماع ما عدد من الأمور الأربعة وهي : المغفرة وإتمام النعمة وهداية الصراط والنصر العزيز كأنه قيل : يسرنا لك فتح مكة ونصرناك على عدوك لنجمع بين عز الدارين وأغراض العاجل والآجل . ا . هـ .

قال السعد : حاصله أن الفتح لم يجعل علة لكل من المتعاطفات بعد اللام أعني المغفرة وإتمام النعمة والهداية والنصر بل لاجتماعها ويكفي ذلك أن يكون له دخل في حصول البعض كإتمام النعمة والنصر[1] .

---

(1) حاشية الشهاب ج ٨ ص ٥٣ — ٥٦ ، هذا وسيأتي في قسم الاستعارة أن (أتى أمر الله) من الاستعارة (؟)

فى قوله تعالى «تلقون إليهم بالمودة»[1] قال البيضاوى (تفضون إليهم المودة بالمكاتبة والباء مزيدة أو أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب المودة)

وقال الشهاب : قال فى الأساس : أفضيت إليه بشعورى ، وأفضى الساجد بيده إلى الأرض مسها فجعله متعديا بالباء وكلام المصنف بخالفة فلو قيل : تلقون تعدى بها لكونه بمعناه كان وجها أيضاً .

قوله : والباء مزيده . أى فى المفعول كما فى قوله (ولا تلقوا بأيديكم)[2] قوله : أو أخبار رسول الله .. يعنى مفعوله مقدر تقديره ما ذكر وأخبار بفتح الهمزة جمع خبر والباء السببية وإلقاء الأخبار إيصالها مجازا[3] كإلقاء المودة لإظهارها[4].

---

(١) سورة الممتحنة ـ الآية ١ .

(٢) سورة البقرة ـ الآية ١٩٥ .

(٣) يبدو أن هذا اما مجاز مرسل بالتجوز بالالقاء عن الايصال لأن الالقاء سبب فى الايصال ، أو استعارة بان تشبه الاخبار بالشىء الذى يلقى بجامع الايصال ، ويمكن أن يقال ـ والله أعلم ـ استعير الالقاء للافضاء بجامع الاظهار فى كل ، وقال العز انها نزلت فى حاطب بن أبى بلتعة ، وذكرها مرة فى مجاز الاخبار عن الجماعة بما يتعلق ببعضهم وخطابهم بما يتعلق ببعضهم ، وذكرها مرة ثانية فى مجاز التشبيه ، انظر الاشارة الى الايجاز ص ٦٦ ، ١٢٦ ، والكشاف جـ ٤ ص ٨٨ .

(٤) حاشية الشهاب جـ ٨ ص ١٨٤ .

في قوله تعالى « ولا تلمزوا أنفسكم »[1] . قال البيضاوى (أى ولا يعتب بعضكم بعضاً فإن المؤمنين كنفس واحدة ، أو لا تفعلوا ما تلمزون به فإن من فعل ما استحق به اللمز فقد لمز نفسه ، واللمز الطعن باللسان ، وقرأ يعقوب بالضم) .

وقال الشهاب : قوله ولا يعتب بعضكم بعضاً .. اللمز الاعتياب وتتبع المعايب كما قال الراغب[2] فقوله لا يعتب تفسير لا تلمزوا ، وأما قوله بعضكم بعضاً — فبيان لحاصل المعنى وأنه الأصل فى التعبير عنه فضمير تلمزوا للجمع بتقدير مضاف فيه وأنفسكم عبارة عن بعض آخر من جنس المخاطبين وهم المؤمنون فجعل ما هو من جنسهم بمنزلة أنفسهم كما فى قوله (لقد جاءكم رسول من أنفسكم)[3] وقوله : (ولا تقتلوا أنفسكم)[4] ، فأطلق الأنفس على الجنس استعارة كما أشار إليه بقوله : فإن المؤمنين كنفس .. إلخ فعلى هذا فيه تجوز وتقدير مضاف والنهى على هذا مخصوص بالمؤمنين وهو مغاير لما قبله وإن كان مخصوصا بالمؤمنين أيضا كما مر بحسب المفهوم لتغاير الطعن والسخرية فلا يقال : إن الأول مغن عنه إذ السخرية ذكره بما يكره على وجه مضحك بحضرته وهذا ذكره بما يكره مطلقا أو هو تعميم بعد التخصيص ، وقيل : إنه من عطف العلة

---

(١) سورة الحجرات — الآية ١١ .
(٢) المفردات فى غريب القرآن : ص ٤٧٠ .
(٣) سورة التوبة — الآية ١٢٨ .
(٤) النساء — الآية ٢٩ .

على المطول ، أو اللمز مخصوص بما كان على وجه الخفية كالإشارة أو هو من عطف الخاص على العام بجعل الخاص كجنس آخر مبالغة .

وقوله : فإن المؤمنين كنفس واحدة ، بيان لوجه التجوز وأنت أنفسكم بعض من جنسكم كما مر ، وكونه تعليلا للنهي بعيد .

وقوله : أو لا تفعلوا .. إلخ وجه ثان ، فأنفسكم على ظاهره والتجوز في قوله (تلمزوا) فهو مجاز ذكر فيه المسبب وأريد السبب ، والمراد لا ترتكبوا أمراً تعابون به ، وأخره لأنه بعيد من السياق وغير مناسب لقوله (ولا تنابزوا) كما في الكشف ، وكونه من التجوز في الإسناد إذ أسند فيه ما للمسبب إلى السبب تكلف ظاهر .

وكذا كونه كالتعليل للنهي السابق لا يدفع كونه مخالفاً للظاهر ، وكذا كون المراد به لا تتسببوا في الطعن فيكم بالطعن على غيركم كما في الحديث (من الكبائر أن يشتم الرجل والديه) فسر بأنه إذا شتم والدى غيره شتم الغير والديه أيضا .

وترك المصنف الأول من الوجوه الثلاثة المذكورة في الكشاف[1] وهو أن المعنى خصوا أنفسكم أيها المؤمنون بالانتهاء عن عيبها والطعن فيها ولا عليكم أن تعيبوا غيركم ممن لا يدين بدينكم ولا يسير بسيرتكم

(١) انظر الكشاف : جـ ٣ ص ٥٦٦ ، هذا وذكر الرازى وجوها ثلاثة فى لمز النفس ، ومنها : أن الانسان اذا عاب آخر وهو لا يخلو من عيب يحاربه المعيب فيعيبه فيكون هو بعيبه حاملا للغير على عيبه وكأنه هو العائب نفسه ، ومنها : لا تعيبوا أنفسكم أى كل واحد منكم فانكم ان فعلتم فقد عبتم أنفسكم ، أى كل واحد قصرتم عائبين من وجه معيبين من وجه . التفسير الكبير : جـ ٧ ص ٥٧٧ .

وفي الحديث : (اذكروا الفاجر بما فيه كي يحذره الناس) لأنه لا فرق بينه وبين المعنى الثاني إلا باعتبار أن المراد بالأنفس في الأول غير اللامزين من المؤمنين وجعلهم أنفسهم لتنزيل اتحاد الجنس منزلة اتحاد الذات وفي الثاني أنفس اللامزين بالوجه المذكور .

قيل : ولم يرتض الزمخشري الوجه الثاني لدلالة الحديث على صحة الوجه الأول ؛ والمصنف لم يرتض ما ارتضاه لعدم ما يدل على التخصيص في النظم كما قيل - والصواب ما قدمناه من أنه لقلة الفرق بينهما .

وقوله : فقد لمز نفسه .. أي فقد تسبب للمزها فكان كأنه لمزها ، والنبز واللقب في الأصل اللقب ثم خصه العرف بالتلقيب بما يكره الشخص وهو المنهي عنه فليس ذكر الألقاب معه مستدركا كما يتوهم ، ويستثنى منه ما لم يقصد به استخفاف بصاحبه وأذى له كما إذا دعت له الضرورة لتوقف معرفته عليه كقول المحدثين فلان الأعمش والأحدب[1]

في قوله تعالى : « ونحن أقرب إليه من حبل الوريد[2] » .

قال البيضاوي (ونحن أعلم بحاله ممن كان أقرب إليه من حبل الوريد ، تجوز بقرب الذات لقرب العلم لأنه موجبه ، وحبل الوريد مثل في القرب ، والحبل العرق وإضافته للبيان) .

وقال الشهاب : قوله ونحن أعلم بحاله .. يعني أنه تجوز بقرب الذات عن قرب العلم لتنزهه عن القرب المكاني إما تمثيلا وإما من إطلاق السبب

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٧٩ ، ٨٠ .
(٢) سورة ق الآية ١٦ .

وإرادة للسبب لأن القرب من الشيء سبب للعلم به وبأحواله في العادة ، وقول المصنف لأنه موجبه صريح في أنه أراد الثاني وكلامه في الكشاف[1] مائل إلى الأول ، والمعنى أنه تعالى أعلم بأحواله خفيها وظاهرها من كل عالم .

قوله : لأنه موجبه . بكسر الجيم وفتحها ، وعلى الأول ضمير أنه للقرب الذات وضمير موجبه للعلم أو لقربه ، وعلى الثاني بالعكس وهذا بيان لعلاقة التجوز .

وقوله : مثل في القرب . يعني أنه ضرب به المثل في القرب لأن أعضاء المرء وعروقه متصلة على طريق الجزئية فهي أشد من اتصال ما اتصل به من الخارج ، وخص هذا لأن به حياته وهو بحيث يشاهده كل أحد .

قوله : والحبل العرق .. تفسير المراد به هنا لأن الحبل معناه معروف وإطلاقه على العرق بطريق المشابهة[2] كما يقال حبل الوريد وحبل العاتق لعرقه ، قوله وإضافته للبيان .. على أنه مجاز عن العرق فإضافته للبيان كشجر الأراك أو لامية كما في غيره من إضافة العام للخاص فإن أبقى الحبل على حقيقته فإضافته كلجين الماء[3] .

---

(١) الكشاف : جـ ٤ ص ٥ وذكر أنه مجاز وأن المراد قرب علمه منه وأنه يتعلق بمعلومه منه ومن أحواله تعلقا لا يخفى عليه شيء من خفياته فكان ذاته قريبة منه ، وهذا ما ذكره ابو حيان أيضا ، البحر المحيط جـ ٨ ص ١٢٣ .

(٢) فيكون استعارة وان ابقى على حقيقته كما ذكر يكون تشبيها من اضافة المشبه به للمشبه .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٨٦ ، هذا ، وجعل العز بن عبد السلام القرب هنا من مجاز الملازمة لأن العلم بالشيء ملازم للقرب والحضور كما =

وفى قوله تعالى : « ونحن أقرب » .

قال البيضاوى : أى ونحن أعلم « إليه » إلى المحتضر « منكم[١] » عبر عن العلم بالقرب الذى هو أقوى سبب الاطلاع .

وقال الشهاب : قوله ونحن أعلم . تفسير له لأنه مجاز مرسل ذكر فيه السبب وأريد السبب كما بينه ولو أخره عن قوله إليه كان أولى . وتعدية بإلى باعتبار أصل معناه لأن المجاز ينظر فى صلته إلى أصله وقد ينظر للمعنى المجازى كما فصلوه فى محله .

ولو جعل استعارة تمثيلية باستعارة مجموع (أقرب إليه) كان أحسن وجملة نحن أقرب معترضة لا حالية وإن جاز أيضاً[٢] .

فى قوله تعالى : « والطور . وكتاب مسطور[٣] » .

قال البيضاوى (أى مكتوب والسطر ترتيب الحروف المكتوبة والمراد به القرآن أو ما كتبه الله فى اللوح المحفوظ . أو ألواح موسى أو فى قلوب أوليائه من المعارف والحكم « فى رق منشور[٤] » الرق الجلد الذى يكتب فيه الكتاب) .

يجوز أن يكون من مجاز التشبيه ، الاشارة الى الايجاز : ص ١٣٩ ، وذكر الرازى وجها آخر فى القرب فقال : نحن قريب بتفرد قدرتنا فيه يجرى فيه أمرنا كما يجرى الدم فى عروقه ، التفسير الكبير : جـ ٧ ص ٦٠٢ .

(١) الواقعة ٨٥ ، وذكر أبو حيان أن المراد أقرب بالعلم والقدرة أو بملائكتنا ورسلنا ، البحر المحيط : جـ ٨ ص ٢١٥ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٥٠ .

(٣) سورة الطور الآية ٢ .

(٤) الطور ٣ ، وما ذكره البيضاوى ملخص ما فى الكشاف ، وزاد أبو حيان على هذا أنه الكتاب الذى فيه أعمال الخلق أو الصحف التى تعطى يوم القيامة ، انظر البحر المحيط جـ ٨ ص ١٤٦ .

وقال الشهاب : قوله ترتيب الحروف . هذا معناه المصدرى ويكون اسما للحروف المسطورة أيضاً فلذا قال والمراد به القرآن على إرادة الخاص من العام[١] وهو مجاز أيضاً .

وقوله : أو فى قلوب أوليائه . . كونه مكتوباً فى القلوب استعارة لثبوت صورته فيها ، ولما كان ما فى اللوح أزلياً عبر عنه بالماضى بخلاف ما تكتبه الحفظة فإنه مستمر فى المستقبل ولذا عبر عنه بالمضارع .

وقوله : استعير لما كتب فيه الكتاب . . ان أريد الاستعارة اللغوية[٢] وهو الظاهر فهو مجاز مرسل كالمشفر[٣] . وإلا فيشبه فيه ما يكتب فيه من الألواح وغيرها بالرق بعلاقة محلية الكتابة والأول أولى[٤] .

فى قوله تعالى : « يوم يسحبون فى النار على وجوههم ذوقوا مس سقر[٥] » .

قال البيضاوى (أى يقال لهم ذوقوا حر النار وألمها فإن مسها سبب التألم بها ، وسقر علم لجهنم) .

وقال الشهاب : فى الكشاف مس سقر كقولك وجد مس الحمى وذاق طعم الضرب لأن النار إذا أصابتهم بحرها ولحقتهم بإيلامها فكأنها تمسهم

---

(١) يشير بذلك الى نوع العلاقة وأنه من المجاز المرسل .
(٢) يعنى نقل اللفظ من مكان لآخر .
(٣) يعنى من استعمال العام فى الخاص او المطلق فى المقيد .
(٤) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٠٢ .
(٥) القمر الآية ٤٨ ، وانظر التفسير الكبير : جـ ٧ ص ٧٨٥ .

بذلك كما يمس الحيوان ويباشر بما يؤذى[١] ا.هـ

فقيل : أراد أنها مكنية ، وقيل : كلامه يحتمل المكنية والمصرحة .
وقيل : إنه أراد أن مس سقر كمس الحى ، وذوقوا مس سقر كذاق طعم الضرب ، واستعمال الذوق فى المصائب بمنزلة الحقيقة فلذا لم يبينه كما بين المس . وفى قوله كما يمس الحيوان . إشارة إلى أن الاستعارة فى المس تحقيقية لا أنها فى سقر بالكناية وفى المس تخييلية كما توهم . اهـ .

والمصنف خالف فسكت عن استعارة الذوق لأنها مشهورة وجعل (مس سقر[٢]) مجازا مرسلا — بعلاقة السببية — لأنها لأن الذوق متعلق بالآلام والمؤلمات فى الاستعمال وهو ظاهر فلا تشتغل بالقيل والقال[٣].

فى قوله تعالى « فى مقعد صدق »[٤]

قال البيضاوى (أى فى مكان مرضى) .

وقال الشهاب : فالصدق مجاز مرسل فى لازمه أو استعارة . وقيل : المراد صدق المبشر به وهو الله ورسوله ، أو المراد أنه نال من نال بصدقه وتصديقه الرسل فالإضافة لأدنى ملابسه[٥]

---

(١) الكشاف : جـ ٤ ص ٤١ .

(٢) يقول العز : لما كان المس ملاقاة بين جرمين واجتماعا لهما شبه حصول المرض فى الجرم ومشابكته له بملاقاة تقع بين جرمين فهو مجاز تشبيهى ، الاشارة الى الايجاز : ص ١٣٣ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٢٨ .

(٤) القمر الآية ٥٥ ، وهى عند العز من التجوز بالصدق عن الشرف والحسن ، الاشارة الى الايجاز ص ١١٦ وانظر الكشاف جـ ٤ ص ٤٢ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٢٩ ، وانظر التفسير الكبير ٧٩٢/٧ .

فى قوله تعالى « أفبهذا الحديث » أى القرآن « أنتم مدهنون »[1] متهاونون به كمن يدهن فى الأمر أى يلين جانبه ولا يتصلب فيه تهاونا به.

وقال الشهاب : أصل الأدهان جعل الأديم ونحوه مدهونا بشىء من الدهن ، ولما كان ذلك ملينا له لينا محسوسا أريد به اللين المعنوى على أنه تجوز به عن مطلق اللين أو استعير له ولذا سميت المداراة والملاينة مداهنة وهذا مجاز معروف ولشهرته صار حقيقة عرفية فلذا تجوز به هنا عن التهاون أيضا لأن المتهاون بالأمر لا يتصلب فيه[2]

فى قوله تعالى « فأما إن كان من المقربين . فروح وريحان »[3] قال البيضاوى (أى فله استراحة ، وقرىء فروح بالضم وفسر بالرحمة لأنها كالسبب لحياة المرحوم وبالحياة الدائمة) .

وقال الشهاب : قوله لأنها كالسبب . بيان لأنه على هذه القراءة جعلت الرحمة روحا لأن كلا منهما سبب لحياته فهو استعارة ويجوز كونه مجازا مرسلا ، وكون الريحان بمعنى الرزق مر بيانه[4].

فى قوله تعالى « وهو معكم أينما كنتم »[5] قال البيضاوى (لا ينفك علمه وقدرته عنكم بحال)

---

(١) سورة الواقعة ٨١ .

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٥٠ ، وقال أبو حيان قال ابن عباس : معنى مدهنون مهاودون فيما لا يحل أو مكذبون ، البحر المحيط : جـ ٨ ص ٢١٥ .

(٢) الواقعة ٨٩ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٥٦ ، وانظر التفسير الكبير ٧٧/٨ .

(٤) سورة الحديد الآية ٤ .

وقال الشهاب : فالمعية غير مكانية بل معنوية بمعنى ما ذكر وهو تمثيل[(١)] وقيل مجاز مرسل بعلاقة السببية[(٢)] .

في قوله تعالى « سابقوا إلى مغفرة من ربكم »[(٣)] قال البيضاوي : (سارعوا مسارعة السابقين في المضمار) .

وقال الشهاب : هذا اشارة إلى أنه استعارة ويجوز أن يكون مجازا مرسلا مستعملا في لازم معناه ، وإنما لزم ذلك لأن اللازم أن يبادر من يعمل ما يدخله الجنة لا أن يعمله أو يدخلها سابقا على آخر[(٤)] .

في قوله تعالى « إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات » الآية قال البيضاوي (أي العلم الذي يمكنكم تحصيله وهو الظن الغالب بالحلف وظهور الامارات ، وإنما سماه علما إيذانا بأنه كالعلم في وجوب العمل به) .

---

(١) قال العز : الآية من مجاز التشبيه لأن الحاضر مع القوم لا يخفى عليه أعمالهم وسائر أحوالهم فتجوز بذلك عن علمه بأقوالهم وأعمالهم وهذه معية عامة ، ويجوز أن يكون ذلك من مجاز الملازمة . الاشارة الى الايجاز : ص ١٤٠ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٥٤ ، وقال أبو حيان : قال الثوري علمه معكم وهذه آية اجمعت الأمة على هذا التأويل فيها وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات ، وهي حجة على من منع التأويل في غيرهـا مما يجري مجراها من استحالة الحمل على ظاهرها . البحر المحيط : جـ ٨ ص ٢١٧ .

(٣) سورة الحديد الآية ٢١ ، وقال أبو حيان المراد سابقوا الى سبب مغفرة ، وجاء بلفظ سابقوا كأنهم في مضمار يجرون الى غاية مسابقين اليها . البحر المحيط ٨/٢٢٥ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٦٠ .

(٥) سورة الممتحنة ١٠ .

وقال الشهاب : قوله العلم الذي يمكنكم تحصيله .. فالعلم هنا مستعار استعارة تبعية للظن الغالب المشابه لليقين في القوة وفي وجوب العمل به ، أو مجاز مرسل لمطلق الإدراك[1] والأول أنسب هنا [2]

في قوله تعالى « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء » [3]

قال البيضاوي (خص النداء وعم الخطاب بالحكم لأنه إمام أمته فنداؤه كندائهم أو لأن الكلام معه والحكم يعمهم ، والمعنى إذا أردتم تطليقهن على تنزيل المشارف له منزلة الشارع فيه) .

وقال الشهاب : جعله المصنف تبعا للزمخشري [4] من المشارفة كقوله من قتل قتيلا فله سلبه ، وقيل عليه : الأظهر أنه من ذكر المسبب وإرادة السبب ، وفيه نظر لأن المراد ما ذكر لكن المراد أنه لم يتجوز بالفعل عن إرادته مطلقا بل عن الإرادة المقارنة له ويتبعها تشبيه المشارف للفعل بالمتلبس به ففيه مكنية أو شبهها وهو أبلغ وأنسب بالمقام .

والمعترض لم يتنبه لمراد الشيخين هنا فافهم ، ثم إنهم اتفقوا هنا على أنه لولا التجوز لم يستقم الكلام .

---

(١) يعني من استعمال المقيد في المطلق ، ويذكر العز بن عبد السلام أن هذا من التجوز بالظن عن العلم لاشتراكهما في الرجحان ، والمعنى : فإن ظننتموهن مؤمنات بقلوبهن ، ولك أن تجعل العلم على بابه وتحمل الإيمان على مجازه فيكون المعنى فإن علمتموهن مؤمنات بألسنتهن ، الإشارة إلى الإيجاز : ص ١١٤ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ١٨٨ .

(٣) سورة الطلاق الآية ١ .

(٤) انظر الكشاف : جـ ٤ ص ١٦٧ .

ولك أن تقول : أنه لا حاجة إليه بل هو من تعليق الخاص بالعام وهو أبلغ في الدلالة على اللزوم كما يقال : ان ضربت زيدا فاضربه ضربا مبرحا لأن المعنى أن يصدر منك ضرب فليكن ضربا شديدا وهو أحسن من تأويله بالإرادة [١]

في قوله تعالى « تبارك الذي بيده الملك » [٢]

قال البيضاوي (بقبضة قدرته التصرف في الأمور كلها) .

وقال الشهاب : القبضة بالفتح تطلق على أمور فتكون بمعنى المقدار المقبوض بالكف ويقال له قبضة بالضم ، وهذا من التسمية بالمصدر

وفي العرف شاعت في الكف والأصابع مما به القبض والبسط وهو المراد هنا لأن اليد تطلق عليها كما في قوله تعالى (فاقطعوا أيديهما) [٣]

وتطلق عليهما مع مافوقها من الذراع كما في قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق [٤]) ولذا كانت الغاية غاية اسقاط فيه فمعنى المصنف أن اليد مجاز منقول من الأول إلى القدرة فاضافة قبضة قدرته كلجين الماء ، واليد بمعنى القبضة مجاز عن القدرة [٥] وهذا مما لا شبهة فيه إلا أنه

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٠٤ .

(٢) سورة الملك الآية ١ ، وقال العز بن عبد السلام ان الآية من التعبير بالمحل عن الحال لما بينهما من الملازمة الغالبة أي في قدرته وقهره واستيلائه الملك ، الاشارة الى الايجاز ص ٨١ .

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٤) سورة المائدة الآية ٦ .

(٥) قال أبو حيان : بيده الملك كناية عن الاحاطة والقهر وكثيرا ما جاء نسبة اليد اليه تعالى وذلك في حقه استعارة لتحقق الملك اذ كانت في عرف الآدميين آلة للتملك ، وذكر الزمخشري أن اليد مجاز عن الاحاطة =

حق عليهم حتى النبضة هذا فقالوا ما قالوا مما تركه أتم من ذكره ، والباء في قوله بيده ظرفية بمعنى في وهو ظاهر .

وبما مر علمت أن كون قبضه قدرته استعارة مكنية وتخييلية غير مناسب للمقام إذا دققت النظر فيه [1]

في قوله تعالى « إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثى الليل » [2]

قال البيضاوى (استعارة الأدنى للأقل لأن الأقرب إلى الشيء أقل بعداً منه) .

وقال الشهاب : قوله استعارة الأدنى يعنى أنه في الأصل اسم تفضيل من دنا إذا قرب فاستعير للقلة بتشبيه أحدهما بالآخر ، وظاهر كلام المصنف أنه مجاز مرسل واستعارة لغوية لأن القرب قلة الأحياز بين الشيئين فاستعمل في لازمه أو في مطلق القلة [3]

في قوله تعالى « وكنا نخوض مع الخائضين » [4]

قال البيضاوى (أى نشرع في الباطل مع الشارعين فيه) .

بالملك والاستيلاء عليه ، وقال الزركشى : ومن اطلاق اسم المحل على الحال التعبير باليد عن القدرة ، البحر المحيط : جـ ٨ ص ٢٩٧ ، والكشاف : جـ ٤ ص ١٣٣ ، والبرهان : جـ ٢ ص ٢٨١ .

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢١٥ .

(٢) سورة المزمل الآية ٢٠ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٦٨ وانظر البحر المحيط ٨/٣٦٦ .

(٤) سورة المدثر الآية ٤٥ ، وقد جعل نظيرها وهى الآية ٦٩ من سورة التوبة من قبيل الاستعارة ، ـــ هـذا وذكر العز أن الآية من مجاز التشبيه وهو تشبيه الداخل في الباطل بالخائض في الماء ، الاشارة الى الايجاز : ص ١٢٦ .

وقال الشهاب : هذا على أنه إما من استعمال المقيد فى المطلق أو الاستعارة لأن الخوض ابتداء الدخول فى البحار والأنهار [١]

فى قوله تعالى « فإذا برق البصر » [٢]

قال البيضاوى (تحير فزعا من برق الرجل إذا نظر إلى البرق فدهش بصره ، وقرأ نافع بالفتح) .

وقال الشهاب ، قوله تحير فزعا ، هو المعنى المجازى فهو استعارة أو مجاز مرسل لاستعماله فى لازمه أو فى المطلق [٣]

فى قوله تعالى « عينا فيها تسمى سلسبيلا » [٤]

قال البيضاوى فى وجه (وقيل : أصله سل سبيلا [٥] فسميت به لأنه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلا بالعمل الصالح) .

وقال الشهاب : قوله لأنه   لخ توجيه للتسمية به وأنها كانت فى المنقول عنه استعارة أو مجازا مرسلا للعمل المؤدى إليها [٦]

---

(١) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٧٩ .

(٢) سورة القيامة الآية ٧ ، وقال الرازى هو مستعار للحيرة ، التفسير الكبير : جـ ٨ ص ٢٦٢ .   (٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٨١ .

(٤) سورة الانسان الآية ١٨ .

(٥) قال الزمخشرى : عزوا هذا الوجه الى على بن أبى طالب رضى الله عنه وقال : ان هذا غير مستقيم على ظاهره الا أن يراد ان جملة قول القائل سل سبيلا جعلت علما للعين كما قيل : ذرى حبا وهو مع استقامته فى العربية تكلف وابتداع ، وعزوه الى مثل على رضى الله عنه أبدع ، وقال أبو حيان : والظاهر ان هذه العين تسمى سلسبيلا بمعنى توصف بأنها سلسة فى الاتساع سهلة فى المذاق ولا يحمل سلسبيل على أنه اسم حقيقة ، الكشاف : جـ ٤ ص ١٩٨ ، والبحر المحيط : جـ ٨ ص ٣٩٨ .

(٦) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٩٠ .

في قوله تعالى « فالعاصفات عصفا »[1]

قال البيضاوى في وجه (أو أقسم الله بآيات القرآن للرسلة بكل عرف إلى محمد صلى الله عليه وسلم تعصفن سائر الكتب والأديان بالنسخ وتشرن آثار الهدى والحكم) .

وقال الشهاب : قوله بالنسخ . . متعلق بعصفن لأنه بمعنى أذهبن مجازا مرسلا [2] أو استعارة[3]

في قوله تعالى « وإذا الجبال سيرت »[4]

قال البيضاوى (سيرت عن وجه الأرض أو في الجو)

وقال الشهاب : قوله عن وجه الأرض، متعلق بسيرت لأنه بمعنى أزيلت على الاستعارة أو المجاز المرسل [5] ، وقوله أو في الجو . فسيرها رفعها أو نسفها كقوله (وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمر مر السحاب »[6]

في قوله تعالى « ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل »[7]

---

(١) سورة المرسلات الآية ٢ .

(٢) والعلاقة السببية لأن العصف سبب لاذهاب الشيء ، وعلى الاستعارة شبه الاذهاب بالعصف .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٢٩٦ .

(٤) سورة التكوير الآية ٣ .

(٥) على كونه استعارة : استعير التسيير للازالة ، وعلى المرسل جعل التسيير سببا في الازالة .

(٦) سورة النمل الآية ٨٨ ، وحاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٣٢٦ .

(٧) سورة الفيل ١ .

قال البيضاوى (الخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم وهو وإن لم يشهد تلك الواقعة لكن شاهد آثارها وسمع أخبارها فكأنه رآها) .

وقال الشهاب جعل الرؤية هنا بصرية تجوز بها عن العلم على الاستعارة التبعية أو المجاز المرسل لأنها سببه ، و كلام المصنف ظاهره الأول ، ولم يجعلها ابتداء علمية وإن لم يمنع منه مانع لأن هذا أبلغ ولأن ألم تر ؟ حيث لم يطلق فى القرآن عدى بإلى نحو (ألم تر إلى الذى حاج ابراهيم) (١) فهى بصرية فينبغى حمله على نظائره (٢)

فى قوله تعالى « أخرج منها ماءها ومرعاها » (٣)

قال البيضاوى (ورعيها وهو فى الأصل لموضع الرعى) .

وقال الشهاب : المرعى ما يأكله الحيوان غير الإنسان فأريد به هنا مجازاً مطلق المأكول للإنسان وغيره فهو مجاز مرسل (٤) من قبيل المرسن .

وقال الطيبى : يجوز أن يكون استعارة مصرحة لأن الكلام مع

---

(١) البقرة الآية ٢٥٨ ، ـ وقال الرازى : المراد من الرؤية العلم والتذكير ، وهو اشارة الى ان الخبر به كان متواترا فكان العلم الحاصل به ضروريا مساويا فى القوة والجلاء للرؤية ، لا يقال : فلم قال (الم تعلم ان الله على كل شىء قدير) ، لانا نقول : الفرق ان ما لا يتصور ادراكه لا يستعمل فيه الا العلم لكونه قادرا ، واما الذى يتصور ادراكه كفرار الفيل فانه يجوز أن يستعمل فيه الرؤية . التفسير الكبير : جـ ٨ ص ٤٨٢ .

(٢) حاشية الشهاب : ٨ ص ٣٦٨ .

(٣) النازعات الآية ٣١ .

(٤) قال الزمخشرى : أراد بمرعاها ما يأكل الناس والأنعام ، واستعير الرعى للانسان كما استعير الرتع فى قوله (نرتع ونلعب) ١٢ يوسف ، الكشاف : جـ ٤ ص ٢١٥ ـ وقال أبو حيان : اضيف الماء والمرعى الى الأرض لأنهما يظهران منها ، البحر المحيط ٨/٤٢٣ .

منكرى الحشر بشهادة قوله « أأنتم أشد خلقاً »[1] فكأنه قيل : أيها المعاندون المرزوزون فى قرنــ البهائم فى التمتع بالدنيا والذهول عن الآخرة[2] .

وعما ذكره من هذا اللون من الحديث النبوى ما استشهد به البيضاوى من قول النبى صلى الله عليه وسلم « المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم » .

قال الشهاب : أى هم متفقون فى دفع من سواهم وأيديهم كاليد الواحدة ، وإطلاق اليد على الدافع مجاز إما مرسل[3] أو استعارة[4] .

ومما ذكره من غير القرآن : قيل لرجل من قيس أتقرأ القرآن ؟ فقال : والله لا أهجو منه حرفاً أى لا أقرأ منه كلمة ، وهو مجاز مرسل من إطلاق الجزء على الكل أو استعارة لأنها من الكلام بمنزلة الحرف من الكلمة[5] .

---

(١) النازعات ٢٧ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ٨ ص ٣١٧ .

(٣) لأن اليد سبب فى الدفع ، وما ذكره الشهاب هنا باعتبار غير الاعتبار المذكور فى الايضاح والمطول لأن الكلام هنا عن كلمة اليد ، وهناك الكلام على جملة هم يد ، ومن ثم ترى الخطيب يقول : ان (هم يد) استعارة والمعنى أن مثلهم فى وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة ، وعقب على ذلك الشيخ عبد المتعال فقال : وقيل أن المعنى وهم عون على من سواهم فيكون مجازا وقال سعد الدين ان هم يد من باب التشبيه ، وما ذكره فى أسرار البلاغة من أن اليد استعارة فهو مبنى على أن المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه مقبول ، بغية الايضاح ٩٣/٣ ، والمطول ص ٣٥٥ .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٦ ص ٤٨٢ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ١٥٥ ــ ويقول العلوى تسمية الكل

ماجاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز أو الكناية :

فى قوله تعالى : « كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا[1] ».

قال البيضاوى (وإنما قال مع الإضاءة كلما و مع الإظلام إذا لأنهم حراص على المشى فكلما صادفوا منه فرصة انتهزوها ولا كذلك التوقف) ..

يقول الشهاب : يعنى أنه استعمل كلما المستعملة فى التكرار فى لازم معناها كناية أو مجازا وهو الحرص والحبة لما دخلت عليه وإذا أنها لايريدونه فضلا عن الحرص لأن الإظلام والتوقف ليس بمراد لهم[2] .

فى قوله تعالى « وادعوا شهداءكم »[3] قال البيضاوى (فانه أمر بأن يستعينوا بكل من ينصرهم ويعينهم)

وقال الشهاب : الدعاء إلى الشىء الحث على قصده وقيل : إنه فسر هنا بالإحضار والإستعانة والمصنف أشار بقوله استعينوا إلى أن الثانى هو المختار عنده ، والظاهر أنه مجاز أو كناية مبنية على النداء لأن الشخص إنما ينادى للحضور للاستعانة به[4] .

باســــم الجزء أولى من عكســه لأن الجزء لازم للكل والكل يلازم الجزء ، الطراز ٢/٧٢ .

(١) سورة البقرة الآية ٢٠ .

(٢) حاشية الشهاب : جـ ١ ص ٤٠٧ .

(٣) سورة البقرة ٢٣ ومثلها ٣٨ يونس من أن الدعوة كناية أو مجاز عن الاستعانة .

(٤) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٣٨ .

في قوله تعالى « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً »[1]
قال البيضاوى (أى اتقوا ما فيه من الحساب والعذاب) .

وقال الشهاب ، يعنى أنه ليس بظرف إذ ليس المقصود الاتقاء فيه بل مفعول به ، واتقاؤه بمعنى اتقاء ما فيه إما مجازا بجعل الظرف عبارة عن المظروف[2] ، أو كناية عنه لزومه له.

والاتقاء يقع على ما معه محذور سواء كان فاعل الضرر أو وقته أو سببه فيقال : اتق زيدا أو اتق ضربه واتق يوماً يجىء فيه ، فليس تفسيره بما فيه لأنه ليس حقيقة بل لأن الاتقاء من هذا الزمان لا يمكن لأنه آت لا محالة فالمقدور له اتقاء ما فيه بالعمل الصالح[3]

في قوله تعالى « ولن يتمنوه أبدا بما قدمت أيديهم »[4]

يقول الشهاب : اليد الجارحة المخصوصة وتستعمل فى النعمة لتسببها عنها وفى القدرة لذلك ، وإن أطلقت على قدرة الله مع تنزيهه عن الجوارح كقوله (خلقت بيدى)[5]

وتطلق على الذات أيضاً كقوله (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة)[6] أي أنفسكم ، وقد يكنى بالعمل باليد عن جميع الأعمال واليد

---

(١) البقرة ٤٨ .

(٢) قال أبو حيان : المتقى محذوف تقديره اتقوا العذاب يوما واما على المفعول به اتساعا ، أو على حذف مضاف اى عذاب يوم أو هول يوم ، البحر المحيط ١٨٩/١ .

(٣) حاشية الشهاب : جـ ٢ ص ١٥٦ .

(٤) سورة البقرة ٩٥ وحاشية الشهاب : جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(٥) سورة ص الآية ٧٥ .

(٦) سورة البقرة الآية ١٩٥ .

فى معناها الحقيقى وهو المراد هنا[١] .

فى قوله تعالى « فاتقوا الله لعلكم تشكرون »[٢] قال البيضاوى (أى ما أنعم الله به عليكم بتقواكم من نصره ، أو لعلكم ينعم الله عليكم فتشكرون فوضع الشكر موضع الإنعام لأنه سببه) .

قال الشهاب : قوله أو لعلكم ينعم الله عليكم فهو كناية أو مجاز من قبيل نعمة أخرى توجب الشكر[٣] .

فى قوله تعالى : « لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد »[٤] . . قال البيضاوى (النهى فى المعنى للمخاطب وإنما جعل للتقلب تنزيلا للسبب منزلة المسبب) . .

وقال الشهاب : السبب هو التقلب والمسبب الاغترار به والنهى ورد عن الأول والمراد النهى عن الثانى أى لا تغتر مجازا أو كناية ، فما قيل : السبب تقلبهم والمسبب الغرور به فنهى التقلب لينتهى غروره ليس على ما ينبغى[٥] .

---

(١) وذكر أبو حيان أنه كناية أيضا وقال : ونسب التقديم لليد مجازا إذ كانت اليد أكثر الجوارح تصرفا فى الخير والشر ، وقيل : المراد اليد حقيقة والذى قدمته أيديهم هو تغيير صفة الرسول صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بكتابة أيديهم ، وقال الزمخشرى : المراد ما قدموا من موجبات النار من الكفر والتحريف ، البحر المحيط ٣١٢/١ ، والكشاف ٢٩٧/١ .

(٢) آل عمران ١٣٢ . (٣) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٦١ .

(٤) آل عمران ١٩٦ ، وقال العز : إن هذا من التجوز بالنهى لمن لا يصح نهيه والمراد به من يصح نهيه ، فالنهى للتقلب والمراد النهى عن الاغترار بالتقلب ، الاشارة الى الايجاز : ص ٤١ .

(٥) حاشية الشهاب : جـ ٣ ص ٩٣ .

في قوله تعالى « فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك »[١]

قال البيضاوي (أي إلا فعل نفسك لا يضرك مخالفتهم) . .

وقال الشهاب : قوله لا يضرك . . إشارة إلى أنه مجاز أو كناية[٢] عن عدم ضرر ذلك ، فلا يرد أنه مأمور بتكليف الناس فكيف هذا؟[٣]

في قوله تعالى « يأيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله[٤]) الآية ، قال الشهاب : الإحلال بمعنى جعله حلالا أو اعتقاد حله كناية أو مجاز عن التعرض له لأن المؤمن لا يتعرض لما لا يحل له فلذا فسروه به هنا .[٥]

في قوله تعالى « وقالت اليهود يد الله مغلولة »[٦] قال البيضاوي (أي هو ممسك يقتر بالرزق وغل اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود ولا قصد فيه إلى أثبات يد وغل وبسط ولذلك يستعمل حيث لا يتصور ذلك كقوله :

جاد الحمى بسط اليدين بوابل   شكرت نداه تلاعه ووهاده

ونظيره من المجازات المركبة : شابت لمة الليل ، وقيل : معناه إنه فقير لقوله تعالى « لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء »[٧]

---

(١) النساء ٨٤ .

(٢) قال ابو حيان : وقيل المعنى الا طاقتك ووسعك ، والنفس يعبر بها عن القوة ، يقال : سقطت نفسه أي قوته ، البحر المحيط ٣٠٩/٣ وانظر الكشاف ٥٤٨/١ .

(٣) حاشية الشهاب ١٦٢/٣ .

(٤) المائدة ٢ ، وقال العز : ان فيه حذفا والتقدير : لا تحلوا ترك مناسك الله ، الاشارة الى الايجاز : ص ١٧٤ .

(٥) حاشية الشهاب : ٢١٣/٣ .

(٦) المائدة ٦٤ .

(٧) آل عمران ١٨١ .

وقال الشهاب : قوله أى هو ممسك . . إلخ أى بخيل يضيق الرزق وغل اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود يعنى أنها لا تصح منه الحقيقة أصلا كما هنا بخلاف : يد زيد مغلولة أو مبسوطة فانه كناية عن ذلك وأنه قد لا تراعى هذه التفرقة كما جعل « الرحمن على العرش استوى »[1] كناية عن الملك .

وقوله : ولذلك يستعمل . . إلخ يقتضى أنه حيث يتصور منه ذلك مجاز مع أنه كناية فيحمل على ما إذا كان ثمة قرينة مانعة[2] .

---

(١) سورة طه ٥ . وذكر الشهاب انه من التمثيل لاجرائه ذلك كالملك إذا جلس على سرير ملكه وقيل : انه من اطلاق العرش على المحيط .

(٢) قال أبو حيان : اليد فى الجارحة حقيقة وفى غيرها مجاز ، فيراد بها النعمة والقوة والملك والقدرة والتأييد والنصر . وظاهر مساق الآية انهم أرادوا بغل اليد وبسطها المجاز عن البخل والجود . والذى يظهر : أن قولهم (يد الله مغلولة استعارة عن امساك الاحسان الصادر من المقهور عن الامســـاك ولذلك جاؤا بلفظ مغلولة ولا يغل الا المقهور . وجاء قوله (غلت أيديهم) دعاء عليهم بغل الأيدى فهى استعارة عن ذلهم وقهرهم — وقال فى الانصاف : والنكتة فى اســـتعمال هـذا المجاز تصوير الحقيقة المعنوية بصورة حسية تلزمها غالبا ولا شىء أثبت من الصور الحسية فى الذهن فلما كان الجــود والبخـــل معنويين لا يدركان بالحس ويلازمهما صورتان بالحس وهو بسط اليد للجود وقبضها للبخل عبر عنهما بلازمهما لفائدة الايضاح والانتقال من المعنويات الى المحسوسات . وقال العز : لما كان الباســط يده غير مانعة لما فيها شـــبه البذل ببســط اليد للاعطاء كما عبر بالقبض عن البخل لأن القابض على الشىء يمتنع خروجه من يده الا أن يبسطها . وهو من مجاز الملازمة أو التشبيه . البحر المحيط ٣/٥٢٣ . والانصاف مع الكشاف ٦٢٧/١ . والاشارة الى الايجاز ص ١٠٧ وانظر أمالى المرتضى ٤/٢ .

قوله : ونظيره من المجازات المركبة شابت لمة الليل . الشيب معروف واللمة بالكسر ذؤابة مخصوصة ، قيل : فيه نظر لأنه من مجاز المفردات فالشيب مجاز عن وضح الصبح ، واللمة عن سواده ، أي ابيض ما كان أسود منه ، وليس هذا بمتعين لجواز أن يشبه طرو الصبح على الليل بعروض الشيب في الشعر الأسود .

قوله : وقيل معناه أنه نقير .. الخ أيده بهذه الآية لأن قبض اليد يقتضي إمكان بسطها لا عدم قدرته عليه وإلا لقيل : شلت يده والأول يقتضي البلاغة وحسن الاستعارة لكنه جوز فيما بعده من غير تعريض له فانظر الفرق بينهما[١] .

في قوله تعالى : «ثم الذين كفروا بربهم يعدلون[٢]» .

قال البيضاوي (ومعنى ثم استبعاد عدولهم بعد هذا البيان) :

---

(١) حاشية الشهاب ٣/٢٦٢ ، وقال السيد الشريف : اعلم ان استعمال بسط اليد في الجود بالنظر الى من جاز ان يكون له يد سواء وجدت وصحت أو شلت او قطعت او فقدت لنقصان في الخلقة كناية محضة لجواز ارادة المعنى الأصلي في الجملة ، وبالنظر الى من تنزه عن اليد كقوله تعالى (بل يداه مبسوطتان) مجاز متفرع على الكناية لامتناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يتصور يدا وبسط ثم استعمل ههنا مجازا في معنى الجود . وقس على ذلك نظائره في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) طه ٥ ، وقوله تعالى ولا ينظر اليهم) آل عمران ٧٧ — وستأتي هنا أيضا — فان الاستواء على العرش اى الجلوس عليه فيمن يتصور منه ذلك كناية محضة عن الملك وفيمن لا يجوز عليه مجاز متفرع عليها ، وعدم النظر فيمن يجوز منه النظر كناية محضة عن عدم الاعتداد وفيمن لا يجوز منه مجاز كذلك ، هكذا حقق الكلام في الكشف . حاشية السيد على المطول ص ٤٠٧ .

(٢) الأنعام ١ .

وقال الشهاب : قال ابن عطية : ثم دالة على قبح فعل الذين كفروا لأن المعنى أن خلق السموات قد تقرر وآياته قد سطعت واضاءه بذلك قد تبين ثم بعد هذا كله عدلوا بربهم فهذا كما تقول : أعطيتك وأحسنت إليك ثم تشتمني أو بعد وضوح هذا كله ؟ ولو وقع العطف في هذا بالواو يلزم التوبيخ كلزومه بثم .

قال أبو حيان [١] : هذ الذى ذهب إليه ابن عطية من أن ثم للتوبيخ والزمخشرى من أنها للاستبعاد (مفهوم من سياق الكلام لا من مدلول ثم ، ولا أعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك بل ثم هنا للمهلة في الزمان وهي عاطفة جملة اسمية على اسمية أخرى فأخبر تعالى بأن الحمد له ونبه على العلة المقتضية للحمد من جميع الناس وهي خلق السموات والأرض والظلمات والنور ثم أخبر أن الكافرين يعدلون فلا يحمدونه .

وقيل الظاهر أنه لم يرد أنه موضوع للاستبعاد بل أراد أنه مستعمل فيه بطريق المجاز بمعونة المقام وذلك لأن كل متباعد مستبعد ومخرج من خلافه فالمفهوم ما قال أبو حيان أنه لم يوضع لذلك بل هو مستفاد من سياق الكلام ؟

وقد يجاب عنه : بأنه أراد التراخي الرتبي .

وفيه : أن مقتضى ذلك كون مدخوله أعلا مرتبة مما عطف به عليه وليس الأمر هنا كذلك .

---

(١) البحر المحيط ٦٨/٤ ، والكشاف ٢/٤ .

أقول : قوله متراخ ومتباعد في الجواب لامعنى له إلا أن بينهما بعد معنوي وهو التراخي الرتبي بعينه فالجوابان واحد ، وما أورده وارد عليه ثم ما أنكره من كون الأول أعلا رتبة لاوجه له ، وقد صرح ابن عطية بخلافه لما سمعت لأن الأعلا فيعناه للمعطوف عليه ونبه عليه بعض شراح الكشاف في غير هذا المحل . وإذا شبه البون المعنوي بالبعد الزماني وعد هذا علاقة فما الفرق بينهما ؟ ومراد الزمخشري التراخي الرتبي .

وقال النحرير : إنما لم يحمل ثم على التراخي مع استقامته لكون الاستبعاد أوفق بالمقام لأن التراخي الزماني معلوم فيه فلا فائدة في ذكره .

ومنه علمت أن الصواب أن يعد كناية لا مجازا لإمكان المعنى الحقيقي فيه.

وقوله : استبعاد أن يعدلوا . ربما يشعر بأنه على الوجه الأول فقط ومراده جريانه فيهما لكنه للاختصار اقتصر على أحدهما ليعلم الآخر بالمقايسة عليه ، ثم قال :

فإن قلت يرد على الفاضل وأبي حيان أن كفرهم وعدولهم لا يتراخى عن كونه حقيقاً بالحمد لاستمراره فإن جعل التراخي في الإخبار كما يشعر به كلامه ورد أنه لا تراخي بين الإخبار كما في شرح التسهيل فلا بد من اعتبار التراخي الرتبي والرجوع إلى ما ذكره الزمخشري ؟

قلت : كل ممتد يصح فيه التراخي باعتبار أوله والفور باعتبار آخره كما حققه النحاة[1] .

---

(١) حاشية الشهاب ٤/١٢ .

في قوله تعالى : « ويتبع غير سبيل المؤمنين[1] » .

قال البيضاوى (غير ما هم عليه من اعتقاده أو عمل) .

وقال الشهاب : إشارة إلى أن السبيل كناية أو مجاز عما ذكر .

في قوله تعالى : « فسوف يأتيهم أنباء ما كانوا به يستهزئون[2] » .

قال البيضاوى : (أى سيظهر لهم ما كانوا به يستهزئون عند نزول العذاب) .

وقال الشهاب : لم يذكر النبأ في التفسير لأن إضافته بيانية أى النبأ الذى استهزؤا به وهو اخباره عن الوعد والوعيد كقوله : « ولتعلمن نبأه بعد حين[3] » . أو لأنه حمل إتيان النبأ كناية عن الظهور كقوله :

* ويأتيك بالأخبار من لم تزود *

وعلى الأول الإتيان وحده مجاز عن الظهور[4] ، وفي الآية ٦ من الشعراء ذكر أن إتيان الأنباء وإتيان الأخبار كناية عن وقوع محذور منتظر .

---

(١) النساء ١١٥ ، وحاشية الشهاب : ١٧٧/٣ .

(٢) سورة الأنعام ٥ .

(٣) سورة ص الآية ٨٨ — وقال أبو حيان : النبأ الخبر الذى يعظم وقعه ، وفي الكلام حذف مضاف اى فسوف يأتيهم مضمن أنباء وتضمنت التهديد والزجر كما تقول اصنع ما تشاء فسيأتيك الخبر . — وعلى ما ذكره أبو حيان تكون الآية من قبيل الحقيقة — وقال العز : ان هذا من التجوز بلفظ النبا عن المنبأ عنه ، أى فسوف يأتيهم مثبات ما كانوا به يستهزئون . البحر المحيط ٧٥/٤ والاشارة الى الايجاز ص ٤٨ .

(٤) حاشية الشهاب : ٢١/٤ وانظر التفسير الكبير ١١/٤ والكشاف ٥/٢ .

وفى قوله تعالى : « ثم إليه مرجعكم » أى بالموت « ثم ينبئكم بما كنتم تعملون[١] » أى بالمجازاة عليه وقيل الخطاب للكفرة والمعنى أنكم ملقون كالجيف بالليل وكاسبون للآثام بالنهار . الخ .

وقال الشهاب ـ بعد أن استعرض رأى الشريف المرتضى فى معنى الرجوع إلى الله ـ قال : قيل ولو حمله على البعث من القبور لكان أولى لأن انقضاء الأجل يتضمن الموت ، والظاهر أن « إليه مرجعكم » تمثيل مثل قدم على ربه .

وقوله بالمجازاة . هو إما مجاز فيها أو كناية ثم إنه يحتمل أن يكون ماق القبر أو ما بعده أو أعم منهما .

ولو فسر بالمحاسبة وعرض الصحف لكان أظهر .

وقوله : وقيل الآية خطاب للكفرة . وتشبيه نوم الليل بالموت لما فيه من ترك العبادة فتكون بيوتهم مقابرهم[٢] .

فى قوله تعالى : « كتاب أنزل إليك فلا يكن فى صدرك حرج منه[٣] » .

قال البيضاوى (أى شك فإن الشاك حرج الصدر ، أو ضيق قلب من تبليغه مخافة أن تكذب فيه أو تقصر فى القيام بحقه وتوجيه النهى إليه للمبالغة كقولهم : لا أرينك هنا) .

---

(١) سورة الأنعام ٦٠ ، ومثلها الآية ١٠٥ من التوبة من أن الأنباء مجاز أو كناية .
(٢) حاشية الشهاب : ٤/٧٥ .
(٣) الأعراف ٢ .

وقال الشهاب مستعرضاً للآراء ومناقشاً : قوله أى شك .

قال النحرير : الظاهر أنه مجاز علاقته اللزوم والقرينة المانعة عن امتناع حقيقة الحرج والضيق من الكتاب وان جوزتها[1] فهى كناية .

قلت : لا وجه للتردد فى كونه مجازاً لكنه شاع فى ذلك وصار حقيقة عرفية فيه ، وحينئذ : فإن نظر إلى المتبادر كان مجازاً لأن الكتاب لا يحصل منه فى نفسه ضيق صدر .

وان قطع النظر عن ذلك ولوحظ أنه يضيق الصدر منه باعتبار كان كناية عن الشك وليس المراد أنه مما يصدر الشك منه كما سيأتى فى تقرير النهى .

وقوله : أو ضيق قلب من تبليغه ، فضيق الصدر على حقيقته .

قيل : منع فى الكشف كون الحرج كناية عن الخوف لأن ضيق الصدر من الأذى مستفاد من الخوف لا أن الخوف من الأذى كأنه يريد تسليم صحة الحقيقة ومنع صحة الكناية لاستدعاء المعنى كون الخوف من الأذى وليس فليس .

ولك أن تمنع فساده فإنه قد يوقع الخوف على سبب المكروه لا عليه كما تقول : أخاف من مجيئى إليك لن أوعدك بالضرب فإن أولته بما أناله من قبل المجئ ، أو عما يفضى إليه فكذا فى الآية إذ التأويل ليس أولى من التأويل .

ثم على تقدير كون الحرج حقيقة كما فى الوجه الثانى تكون الجملة

---

(١) يعنى ان جوزت امكان الحقيقة فيه .

كناية عن عدم المبالاة بالأعداء كما في الكشاف [١] وكلام المصنف خالٍ عنه .

قوله : وتوجيه النهي إليه للمبالغة . بعد أن عرض الآراء في ذلك .

قال أقول : استعمال الملزوم وإرادة اللازم والتصرف هنا لا يخلو إما أن يكون في النهي أو المنهي عنه وليس المراد الأول لأن النهي باق بحاله لم يتجوز فيه [٢] ولم يكن به عن شيء إذ معنى لا أرينك لا تحضر .

ومعنى الآية : لا تحم حول حمى الحرج ، وكذا المنهي وهو المخاطب والحرج لم يقصد به معنى آخر يتعلق به النهي فتعين أن المراد المنهي عنه وهو رؤيته له إذ كني بها عن حضوره لاستلزام أحدهما الآخر ، وكذا كونه حرجاً كني به عن تعاطي ما يؤدي إليه ، والمعنى الحقيقي هنا تجوز إرادته قبل دخول النهي قطعاً ، إذ لو قيل : أنت حرج أو لا أراك صح بل هو مراد .

ولذا ذهب عامة الشراح وغيرهم إلى أنه كناية ، نعم بعد دخول النهي لا يصح إرادته فلذا جوز فيه التحرير أن يكون مجازاً لأن النهي — سواء كان طلب الترك أو الكف — لم يقصد من الإنسان لنفسه ولا من الحرج لأنه لا يعقل حتى ينهى .

---

(١) انظر الكشاف ٢/٦٦ ، وانظر البحر المحيط ٤/٢٦٦ .

(٢) قال العز : النهي للحرج في اللفظ والرسول صلى الله عليه وسلم منهي عن ضيق صدره عن الصبر بسبب تكذيبه أو بسبب ابلاغه ، أو تجوز بالحرج عن الشك لأنه مما يضيق الصدر وتجوز بالصدر عن القلب فيكون من مجاز الملازمة (يعني بعلاقة المحلية) ، وقال أحمد : الحرج منهي في الآية ظاهرا والمراد النهي عنه ، الاشارة إلى الايجاز ص ٤١ ، والانتصاف مع الكشاف ٢/٦٦ .

فالمعترض أولا : إن أراد الفرق بين ما نحن فيه والمثال باعتبار أن المراد في أحدهما النهي عن السبب والمراد المسبب وفي الآخر بالعكس فلا ضير فيه ، ولذا عبر العلامة باللزوم دون السببية ، وإن أراد أنه ليس من الكناية أصلا فباطل ، وكذا انكار الآخر الكناية لما عرفت .

نعم قوله وسموا النهي أيضاً كناية تبعاً أجاد فيه لكونه قسرب من المراد مرة وبعد عنه أخرى ومنه « فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون »[1] .

وفي الكشاف[2] : أنه صلى الله عليه وسلم كان يضيق صدره من الأذى فآمنه الله ونهاه عن المبالاة بهم . يعنى أن الحرج في هذا الوجه وإن كان على حقيقته فالجملة مجاز أو كناية عن عدم المبالاة بالأعداء ، فتوهم بعضهم أنها فائدة أهملها المصنف ، وليس كما توهموا فان قوله مخافة أن تكذب فيه . . صريح في عدم المبالاة بهم[3] .

وفي قوله تعالى « فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون »[4] . قال البيضاوى : (ظاهره النهي عن الموت على خلاف حال الإسلام ، والمقصود هو النهي عن أن يكونوا على خلاف تلك الحال إذا ماتوا والأمر بالثبات على الإسلام كقولك : لا تصل إلا وأنت خاشع وتغيير العبارة للدلالة على أن موتهم لا على الإسلام موت لا خير فيه) .

وقال الشهاب : مورد الرأى التحرير والجمهور على أنه كناية وإن

---

(١) البقرة ١٣٢ . وسنذكرها بعد الانتهاء من الكلام هنا .
(٢) الكشاف ٢/٦٦ . وانظر التفسير الكبير ٤/١٧٨ .
(٣) حاشية الشهاب : ٤/١٤٦ .
(٤) البقرة ١٣٢ .

احتمل المجاز وتقرير الكناية : بأن طلب امتناع النفس عن فعل الموت في غير حال يراد منه يلزمه طلب الامتناع عن كونها على غير تلك الحال عند الفعل ليس على ما ينبغي لأن أمر الكناية بالعكس ؛ وكذا تقريرها بأن ههنا كناية بنفي الذات عن نفي الحال كما أن قوله تعالى « كيف تكفرون بالله »[1] كناية بنفي الحال عن نفي الذات ، وذلك لأن نفي الفعل المقيد بالحال ليس نفياً للذات بل ربما يدعى كونه نفياً للحال ، هذا كلام التحرير .

ويوضح الشهاب ذلك بقوله وفيه بحث :

أما الأول : فلأنه مبني على أن الكناية هل هي الانتقال من الملزوم إلى اللازم أو عكسه؟ وفيه الخلاف المعروف[2].

وأما الثاني : فلأنه لم يرد بالذات إلا المقيد لا معناها المتبادر والقرينة عليه ظاهرة .

فإن قيل : إذا كان النفي في الكلام المقيد راجعاً إلى القيد كان مدلول الكلام هو النهي عن كونهم على غير حال الإسلام عند الموت ولا حاجة إلى ما ذكر ؟

قيل : إذا كان الفعل مقدوراً مثل : لا تجيء إلا راكباً والنهي هو الفعل في غير حال الركوب حتى يحتمل ترك الفعل رأساً والإتيان راكباً والفعل هنا ليس ينهى عنه ألبتة لعدم المكنة وإنما النهي هو الكون على

---

(١) البقرة ٢٨ .

(٢) انظر المطول ص ٤٠٨ وسنذكر ذلك تفصيلا عند الكلام عن الكناية بحول الله تعالى وعونه .

خلاف تلك الحالة فلا امتثال الا بالكون عليها لكنه جعل الفعل شبيها بالمنهى الذى حقه أن لا يقع[١] فان وقع كان كالعدم كما أنه ق : مت وأنت شهيد بمنزلة الأمور الذى من حقه أن يقع[٢] .

فى قوله تعالى « فلا تشمت بى الأعداء »[٣] قال البيضاوى (فلا تفعل بى ما يشمتون به لأجله) . .

وقال الشهاب : انما فسره به لأنه لم يقصد اشماتهم وانما فعل ما يترتب عليه ذلك ، وهو مجاز أو كناية عما ذكر[٤] .

فى قوله تعالى « فان انتهوا فان الله بما يعملون بصير »[٥] قال البيضاوى (فيجازيهم على انتهائهم عنه واسلامهم) . .

---

(١) والآية عند العز بن عبد السلام من التجوز بلفظ النهى عن اشياء ليست مرادة بالنهى وانما المراد بها ما يقارنها أو يلازمها او تكون مسببة عنه ، فالنهى عن الموت نفسه لا يصح لأنه ينافى التكليف لكنه تجوز به عما يقارنه من الكفر فكأنه قال : لا تكفروا عند موتكم ، وكذلك قوله : لا أرينك ههنا ، معناه لا تحضرن فأراك فتجوز برؤيته عن مسببها وهو الحضور . الاشارة الى الايجاز ص ٤١ .

(٢) حاشية الشهاب ٢/٢٤١ .

(٣) الأعراف ١٥٠ ، وقال ابو حيان : المعنى لا تسرهم بما تفعل بى ، وعن مجاهد (فلا تشمت) بفتح التاء والميم ورفع الأعداء فظاهره أنه نهى الأعداء عن الشماتة به والمراد نهيه اخاه أى لا تحل بى مكروها فيشمتوا به . البحر المحيط ٤/٣٩٦ .

(٤) حاشية الشهاب ٤/٢٢٦ .

(٥) الأنفال ٣٩ ، وانظر الكشاف ٢/١٥٧ .

وقال الشهاب : قوله فيجازيهم . . اشارة الى أنه أقيم مقام الجزاء أو جعل مجازا عن الجزاء أو كناية والا فمكونه تعالى بصيرا أمر ثابت قبله وبعده ليس معلقا على شيء[1] .

في قوله تعالى : « ونفصل الآيات لقوم يعلمون[2] » .

قال البيضاوى (اعتراض للحث على تأمل مافصل من أحكام المعاهدين أو خصال التائبين) . .

وقال الشهاب : قوله على تأمل . . إشارة إلى أن العلم كناية عن التفكر والتدبر أو مجاز بعلاقة السببية لأن المقصود حثهم على التفكر في تأمل آيات الله وتدبرها[3] .

في قوله تعالى : « فهم في ريبهم يترددون[4] » . قال البيضاوى (يتحيرون) . وقال الشهاب : يعني مجاز أو كناية عن التحير لأن المتحير لا يقر في مكان ، وأصل معنى التردد الذهاب والمجيء[5] .

---

(١) حاشية الشهاب ٤/٢٧٥ .

(٢) التوبة ١١ ، وقال أبو حيان : قال يعلمون ، لأنه لا يتامل تفصيلها الا من كان من أهل العلم والفهم ، البحر المحيط ٥/١٤ .

(٣) حاشية الشهاب ٤/٣٠٥ .

(٤) التوبة ٤٥ .

(٥) حاشية الشهاب ٤/٣٣٠ .

في قوله تعالى : « نسوا الله [١] » . قال البيضاوى : (أغفلوا ذكر الله وتركوا طاعته « فنسيهم » أى فتركهم من لطفه وفضله) .

وقال الشهاب : يعنى أنهم لا يذكرونه ولا يطيعونه لأن الذكر مستلزم لا طاعته فجعل النسيان مجازا عن الترك وهو كناية عن ترك الطاعة .

ونسيان الله منع لطفه وفضله عنهم ، وقيل إنه كناية عن الترك فى حق البشر لامكان الحقيقة .

قال التحرير : جعل النسيان مجازا لاستحالة حقيقته على الله تعالى وامتناع المؤاخذة على نسيان البشر [٢] .

في قوله تعالى : « ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم [٣] » .
قال البيضاوى (المراد به التكثير) .

---

(١) التوبة ٦٩ ، وقد جعل الشهاب النسيان هنا مجازا او كناية مع انه ذكر فى سورة الأعراف ٥١ انها من قبيل الاستعارة او المرسل ، وفى الجاثية ٣٤ قال ان هذا من قبيل المجاز المرسل أو الاستعارة او مشاكلة ، وقد ذكرت كل آية فى موضعها من هذا الكتاب حسب ما ذكره فيها .

(٢) حاشية الشهاب ٣٤٢/٤ ، وانظر امالى المرتضى ١٣١/٢ والبحر المحيط ٦٨/٥ .

(٣) التوبة ٨٠ ، وقال الزمخشرى : والسبعون جار مجرى المثل فى كلامهم للتكثير ، الكشاف ٢٠٥/٢ .

وقال الشهاب : استعمال العدد للتكثير كثير وهو لا يختص بالسبعين لكنه غالب فيها وهو كناية أو مجاز فى لازم معناه(١) .

فى قوله تعالى : «ولا تصل على أحد منهم مات أبدا(٢)» . قال البيضاوى (المراد من الصلاة الدعاء للميت والاستغفار له وهو ممنوع فى حق الكافر ولذلك رتب النهى على قوله مات أبداً » يعنى الموت على الكفر فان إحياء الكافر للتعذيب دون التمتع فكأنه لم يحيى) .

وقال الشهاب منتقدا المصنف : جعل أبدا ظرفا متعلقا بقوله مات والذى ذكره غيره أنه متعلق بالنهى وهو الظاهر .

وما ارتكبه المصنف أمر لا داعى له سوى أنه رآه وجها صحيحا ونظرا خفياً فعدل إليه اعتمادا على أن الآخر طريقة مسلوكة واضحة لا حاجة لذكرها .

وأما من حاول توجيهه بأنه حمل الموت الأبدى على الموت على الكفر لأن المسلم يبعث ويحيا والكافر وإن بعث لكنه للتعذيب فكأنه لم يحيى فهو كناية عن الموت على الكفر فلذا جعل أبدا منصوبا بمات دون ولا تصل لأنه لو جعل منصوبا به لزم أن لا تجوز الصلاة على من تاب

---

(١) حاشية الشهاب ٣٤٩/٤ .

(٢) التوبة ٨٤ ـ وذكر الزمخشرى أن الصلاة بمعناها الشرعى وانها نزلت عندما شرع النبى صلى الله عليه وسلم فى الصلاة على عبد الله بن أبى واورد ابو حيان ذلك ثم ذكر وجها آخر فقال : وكان صلى الله عليه وسلم اذا دفن الميت وقف على قبره ودعا له فنهى عن ذلك فى حق المنافقين . الكشاف ٢٠٦/٢ ، والبحر المحيط ٨١/٥ .

منهم ومات على الإيمان مع أنه لا حاجة للنهي عن الصلاة عليهم إلى قيد التأبيد فقد أخطأ ولم يشعر بأن منهم حالا من الضمير في مات ، أي مات حال كونه منهم أي متصفاً بصفتهم وهي النفاق مع أن ما ذكره كيف يتوهم مع قوله : إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون [1] » .

في قوله تعالى عن نوح عليه السلام «يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي» [2]
قال البيضاوي (أي نفسي كقولك فعلت كذا لمكان فلان) .

وقال الشهاب : يعني المقام إما اسم مكان وهو كناية إيمائية عبارة عنه نفسه كما يقال المجلس السامي ، ولا وجه لما قيل في الكشاف وفلان ثقيل الظل [3] .

أو مصدر ميمي بمعنى الإقامة ، يقال قمت بالبلد وأقمت بمعنى ، أو المراد قيامه بدعوتهم ، وقريب منه قيامه لتذكيرهم ووعظهم لأن الواعظ كان يقوم لأنه أظهر وأعون على الاستماع بجمع الأيام كناية أو مجازا عن ذلك ، أو هو عبارة عن بيان ذلك وتقريره [4] .

في قوله تعالى : « أولئك يعرضون على ربهم [5] » . . . قال البيضاوي (أي في الموقف بأن يحبسوا وتعرض أعمالهم) .

---

(١) حاشية الشهاب ٣٥٢/٤ .
(٢) سورة يونس ٧١ .
(٣) الكشاف ٢٤٥/٢ .
(٤) حاشية الشهاب ٤٨/٥ وما ذكره الشهاب هنا ملخص ما في البحر المحيط ١٧٨/٥ .
(٥) سورة هود ١٨ .

وقال الشهاب : بيان لمحل العرض ، وقوله : بأن يحبسوا وتعرض أعمالهم .. تفسير له بأن المراد من عرضهم عرض أعمالهم ففيه مضاف مقدر أو هو كناية عن ذلك

وقيل : إنه مجاز ، والعرض على الله من قراءة صحف الأعمال وبيان ما ارتكبوه ليطلع عليه أهل الموقف ويوبخوا بسوء صنيعهم وإن كان تعالى عالماً بالسر والعلن .

وقيل : إنها تعرض على الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام والمؤمنين ، فالعرض على الله مجاز أو حقيقة وإسناده أى كونه على الله مجاز ، وفيه نظر[1] .

فى قوله تعالى : « وما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها[2] » .

---

(١) حاشية الشهاب ٥/٨٦ — والنظر يرجع الى ان الكلام صريح فى كون العرض على الله سبحانه وان هناك من يشهد على ذلك وهو قوله « ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم » .. الآية ، وقال المفسرون ان الأشهاد يراد بهم الملائكة او الانبياء او الناس بدليل قوله تعالى « فلنسألن الذين أرسل اليهم ولنسألن المرسلين » .. ومن ثم كان القول بان العرض على الملائكة والاسناد الى الله مجاز غير مقبول ، هذا ويقول الرازى : كيف قال : يعرضون على ربهم وهو منزه عن المكان ؟ ويجيب : بانهم يعرضون على الأماكن المعدة للحساب والسؤال ، ويجوز أن يكون ذلك عرضا على من شاء الله من الخلق بأمر الله ، انظر التفسير الكبير ٥/٤٨ .

(٢) هود ٥٦ .

قال الشهاب : الناصية مقدم الرأس وتطلق على الشعر النابت فيها(١) ، وناصيته بيده أي هو منقاد ،

والأخذ بالناصية عبارة عن القدرة والتسلط مجازا وقد يكون كناية(٢) والمصنف ذهب إلى الأول لأنه أنسب هنا(٣) .

في قوله تعالى : « وابيضت عيناه من الحزن(٤) » . قال البيضاوى (لكثرة بكائه من الحزن كأن العبرة محقت سوادهما ، وقيل ضعف بصره وقيل عمى) .

وقال الشهاب . قوله لكثرة بكائه . . يعني أنه جعل الحزن في الآية سبب ابيضاض عينه لأنه سبب للبكاء الذي بيضها فأقيم سبب السبب مقامه لظهوره .

---

(١) يعني على سبيل المجاز المرسل بعلاقة المحلية .

(٢) جعل الزمخشري الآية تمثيلا لكون كل دابة تحت قهره وسلطانه. وقال أبو حيان : هو تمثيل اذ كان القادر المالك يقود المقدور عليه بناصيته كما يقاد الأسير والفرس حتى صار الأخذ بالناصية عرفا في القدرة على الحيوان ، وكانت العرب تجز ناصية الأسير الممنون عليه علامة انه قهر عليه ، وقال ابن القيم : يعني أن الخلق كلهم تحت تسخيره وقدرته ، الكشاف ٢/٢٧٧ ، والبحر المحيط ٥/٢٣٤ والتفسير القيم ص ٣١٢ .

(٣) حاشية الشهاب : ٥/١٠٨ .

(٤) سورة يوسف عليه السلام ٨٤ ، وقال أبو حيان : علق الابيضاض بالحزن وانما هو من البكاء المتوالي وهو ثمرة الحزن فعلق بالأصل الذي نشأ منه البكاء وهو الحزن ، البحر المحيط ٥/٣٣٨ .

وقوله : كأن العبرة أى الدموع محقت سوادها ، يعنى أن ظاهره أنه زالت عينه غشاوة بيضتها .

والقول الثانى أنه كناية عن العمى لأنه لازم لذهاب سوادها .[١]

فى قوله تعالى : « والملائكة يدخلون عليهم من كل باب[٢] » .

قال البيضاوى (من أبواب المنازل أو من أبواب الفتوح والتحف)

وقال الشهاب : الظاهر أنه مجاز[٣] أو كناية عما ذكر لأن الدار التى لها أبواب إذا أتاها الجم الغفير يدخلونها من كل باب فأريد به دخول الأرزاق الكثيرة عليهم وأنها تأتيهم من كل جهة ، وتعدد الجهات يشعر بتعدد المأتيات فإن لكل جهة تحفة[٤] .

فى قوله تعالى : « لا يرتد إليهم طرفهم[٥] » . . قال البيضاوى (بل بقيت عيونهم شاخصة لا تطرف ، أو لا يرجع إليهم نظرهم فينظرون إلى أنفسهم)

وقال الشهاب : الطرف فى الأصل تحريك الجفن ثم تجوز به عن النظر[٦] والعين نفسها ، ولما كان الناظر يوصف بإرسال الطرف وصف برد الطرف

---

(١) حاشية الشهاب ٥/٢٠٦ .

(٢) الرعد ٢٣ .

(٣) يعنى أطلق الدخول من كل باب وأراد ما يلزمه من كثرة الآتى لهم من التحف والهدايا .

(٤) حاشية الشهاب ٥/٢٣٦ ، وانظر البحر المحيط ٥/٣٨٧ .

(٥) سورة إبراهيم عليه السلام الآية ٤٣ .

(٦) بأن أطلق الحركة الصادرة عن العين عليها نفسها .

والطرف والارتداد ، فعدم ارتداد الطرف إما عدم إرتداد وتحريك الجفن فالطرف بمعناه الحقيق وهو كناية عن بقاء العين مفتوحة على حالها ، أو بمعنى عدم ارتداد النظر إلى أنفسهم فهو بالمعنى المجازى (١)

في قوله تعالى « وأنبتنا فيها من كل شيء موزون »(٢)

قال البيضاوى (مقدر بمقدار معين تقتضيه حكمته أو مستحسن مناسب من قولهم كلام موزون ، أو ما يوزن ويقدر) .

وقال الشهاب : قوله بمقدار معين ، فهو مجاز مستعمل في لازم معناه أو كناية ، أو من استعمال المقيد في المطلق .

وأما إذا كان بمعنى مستحسن فهو مجاز عما يوزن من الجواهر وقوله : أو له وزن أي قدر ووقع تجوز بالوزن كما تجوز بالقدر .

وقوله : أو ما يوزن ويقدر .. (٣) هو إما مجاز كما مر معطف قوله

---

(١) حاشية الشهاب ٥/٢٧٦ ، وقال الرازى ان دوام شخوص أبصارهم يدل على دوام الحيرة والدهشة فى قلوبهم ، التفسير الكبير ٥/٢٤٨ .

(٢) سورة الحجر ١٩ .

وقال الشريف المرتضى : أراد بالموزون المقدر الواقع بحسب الحاجة فلا يكون ناقصا عنها ولا زائدا زيادة مضرة ، امالى المرتضى ١/١٣ ، وقال الرازى : معنى موزون فيه وجوه : منها انه بقدر الحاجة وهو اما للاكل أو للتجارة والوزن لمعرفة المقدار فكان اطلاق لفظ الوزن لارادة معرفة المقدار من باب اطلاق اسم السبب على المسبب ، ويتأكد ذلك بقوله « وكل شيء عنده بمقدار — وان من شيء الا عندنا خزائنه — وما ننزله =

ويقدر تفسيرى ، والفرق بينه وبين الأول : أن تقدير الأول جعله على مقدار تقتضيه الحكمة وفى هذا جعله على مقدار يقدره الناس [١]

فى قوله تعالى « كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون) [٢]

قال البيضاوى (أى تنظرون فى نعمه فتؤمنون به أو تنقادون لحكمه) .

وقال الشهاب : يعنى أن الاسلام إما بمعناه المعروف فهو رديف الإيمان أو بمعناه اللغوى وهو الاستسلام [٣] والانقياد ، وعلى كل حال فهو موضوع موضع سببه وهو النظر والتفكر فى مصنوعاته أو مكنى به عنه [٤] .

فى قوله تعالى : « وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه [٥] » .

= الا بقدر معلوم) ، ومنها أن يحصل من الأرض قدر مخصوص ومن الماء والهواء والشمس والحر والبرد قدر مخصوص كذلك ومن الوجوه أنه من قولهم فلان موزون الحركات اذا كانت حركاته متناسبة وكلام موزون اذا كان متناسبا حسنا بعيدا عن اللغو والسخف فقد جعلوا لفظ الموزون كناية عن الحسن والتناسب ، فالمراد اثبات كل شئ متناسب محكوم عليه عند العقول السليمة بالحسن واللطافة ومطابقة المصلحة ، التفسير الكبير : ٢٦٤/٥ .

(١) حاشية الشهاب : ٢٨٨/٥ .

(٢) سورة النحل ٨١ .

(٣) وذكر الزمخشرى أنه من السلامة أى تشكرون فتسلمون من العذاب أو تسلم قلوبكم من الشرك ، وقيل تسلمون من الجراح بلبس الدروع ، الكشاف ٤٢٣/٢ .

(٤) حشية الشهاب : ٣٦٠/٥ .

(٥) الاسراء ٨٣ .

قال البيضاوى (لوى عطفه وبعد بنفسه عنه كأنه مستغن مستبد برأيه ، ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار لأنه من عادة المستكبرين) .

وقال الشهاب : قوله لوى عطفه . . الخ أصل معنى نأى بعد من النأى فمعنى بعده بجانبه اما صرفه عما يقابله لأنه يبعده عن جانب آخر ، أو المراد بجانبه نفسه كما يقال : جاء من جانب فلان كذا أى منه وهو كناية أيضاً كما يعبر بالمقام والمجلس عن صاحبه[1] .

وتبعيد نفسه عن الله أو ذكر عبارة عن نسيانه مجازا ومستبد بمعنى مستقل لا يحتاج إلى ربه .

وقوله : ويجوز . . الخ هو فى الأول أيضاً كناية لكن عن الترك ويجوز أن يكون مجازا عنه[2] .

فى قوله تعالى « وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال[3] » قال البيضاوى (فقطعهم وتصرم عنهم) .

وقال الشهاب : يعنى أنه من القرض بمعنى القطع والمعنى أنها تتجاوزهم وتصرم بمعنى تبعد فالقطع مجازى[4] كتسمية الهجر قطعاً وقطيعة فهو

---

(١) سبق أن ذكرنا أن مثل هذا يعده البعض مجازا مرسلا بعلاقة المحلية .

(٢) حاشية الشهاب : ٥٦/٦ .

(٣) الكهف ١٧ .

(٤) يعنى استعمل القرض فى البعد لأن القرض سبب فى البعد ، وذكر الشريف الرضى وجها آخر وهو أنها تعطيهم القليل من شعاعها عند مرها بهم ثم تسترجعه عند انصرافها عنهم تشبيها بقرض المال ، ولم يرض بذلك أبو حيان وقال : لو كان من القرض الذى يعطى ثم يسترد لكان الفعل رباعيا فكان يكون بالتاء المضمومة . تلخيص البيان ص ٢١٠ ، والبحر المحيط ١٠٨/٦ .

قطع الاتصال بهم لئلا تغير أبدانهم ، وفى الروض الأنف تقرضهم كناية عن تعدل بهم[١] .

فى قوله تعالى « فتصبح صعيداً زلقاً[٢] » . . قال البيضاوى (أرضاً ملساء يزلق عليها باستئصال نباتها وأشجارها) . .

وقال الشهاب : أى ليس فيها شجر ولا نبات كما بينه ، وأصل معنى الزلق الزلل فى المشى ونحوه ، ولما كان ذلك فيما لا يكون فيه نبت ونحوه مما يمنع منه تجوز به أو كنى عنه[٣] .

فى قوله تعالى : « مال هذا الكتاب » قال البيضاوى تعجباً من شأنه : « لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها[٤] » إلا عدها وأحاط بها .

وقال الشهاب : يعنى أن ما استفهامية والاستفهام مجاز عن التعجب[٥] . وقوله عدها . . لأن الاحصاء منحصر فى العد وإن كان أصله العد بالحصى .

وفى قوله : وأحاط بها تفسير لعدها وإشارة إلى أن عدها مجاز عن الإحاطة بها كما يحيط الكتاب ولا تجوز فى إسناده كما قيل وإنما جعل

---

(١) حاشية الشهاب ٨٢/٦ .

(٢) الكهف ٤٠ .

(٣) حاشية الشهاب ١٠٣/٦ .

(٤) الكهف ٤٩ .

(٥) والعلاقة اللزومية ، انظر المطول ص ٢٣٥ ، وحاشية الدسوقى مع شروح التلخيص ٩١/٢ .

كناية عن الإحاطة — كما يقال : ما أعطانى قليلا ولا كثيرا — لأنه لو حمل على ظاهره لكان ذكر عدم ترك الكبيرة كالمستدرك[١] .

فى قوله تعالى : « قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربى لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربى[٢] » . . قال البيضاوى (فإنها غير متناهية لا تنفد كعلمه) . .

وقال الشهاب : قوله فإنها غير متناهية . . الخ إشارة إلى دفع ما يتوهم — كما أورده بعض شراح الكشاف — من أن مضمون الآية أنه على تقدير أن يكون البحر مداداً لها تنفد لأنه أثبت نفاد البحر قبل نفادها على ذلك التقدير ، فإذ ثبت نفاد البحر قبل نفاد الكلمات ثبت نفادها بعد نفاده ضرورة استلزام القبلية للبعدية لتقابلهما وتضايقهما لكن قوله تعالى : « ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله[٣] » يقتضى عدم ثبوت النفاد فيتناقضان ؟

وأجاب بأن ما هنا أبلغ فى الدلالة على عدم النفاد لكونه كناية أو مجازاً عنه[٤] كما هو المتعارف فى المحاورات كما يقال : لا تتناهى أشواق حتى يتناهى الزمان ، وما فى تلك الآية صريح فيه ، ثم ذكر كلاما طويلا

---

(١) حاشية الشهاب ١٠٨/٦ .

(٢) الكهف ١٠٩ .

(٣) لقمان ٢٧ .

(٤) وقال أبو حيان : هذه الآية معلمة باتساع معلومات الله وأنها غير متناهية وأن الوقوف دونها ليس ببدع ولا نكر فعبر عن هذا بتمثيل ما يستكثرونه ، البحر المحيط ١٦٨/٦ .

لا حاجة إلى إيراده ، وأصل الكلام : وهى باقية لكنه عدل عنه للمشاكلة .

وتلك الآية أبلغ من وجه آخر . على ماحققه فى الكشف ، وقوله كمله .. إشارة إلى دليله يعنى أنه كما لا تنفد معلوماته لا ينفد ما يدل عليه[١] .

فى قوله تعالى « فلا يصدنك عنها من لا يؤمن بها » قال البيضاوى (فلا يصدنك عن تصديق الساعة أو عن الصلاة ، نهى الكافر أن يصد موسى عنها والمراد نهيه أن ينصد عنها كقوله لا أرينك ههنا تنبيها على أن فطرته السليمة لو خليت بحالها لاختارها ولم يعرض عنها) .

وقال الشهاب : قوله عن تصديق الساعة .. أى التصديق بالساعة إذ ليس المراد الصد عنها نفسها .

وقوله : أو عن الصلاة .. فالضمير فيما قبله للساعة ، وقوله : نهى الكافر .. الخ إشارة إلى ما فى الكشاف[٢] من أن المراد نهى موسى عليه الصلاة والسلام عن التكذيب بالبعث أو أمره بالتصديق ، والعبارة لا تؤديه لأنها لنهى من لا يؤمن عن صده فلذا أوله بوجهين :

---

(١) حاشية الشهاب ١٤٠/٦ ، وانظر التفسير الكبير ٥١٦/٥ .

(٢) الكشاف ٥٣٢/٢ ، والآية عند العز بن عبد السلام من قبيل التجوز بنهى من يصح نهيه والمنهى فى الحقيقة غيره ، والمعنى فلا يصدنك ، الاشارة الى الايجاز ص ٤٢ — والمذكور هنا فى توضيح الآية ملخص ما فى التفسير الكبير ١٥/٦ .

أحدهما : أنه ذكر السبب وهو الصد وأريد مسببه ولازمه وهو الانصداد أو عدم التصديق مجازا أو كناية كما فى لأرينك ههنا فإنه نهى عن رؤيته والمراد النهى عن لازمه وسببه وهو مجيئه وكونه عكس الأول فى السببية والمسببية وإلى هذا أشار بقوله والمراد .. الخ

والثانى : أنه ذكر السبب وهو الصد وأريد النهى عن سببه وهو لينه لهم وملاينته حتى يتجرؤا على صده فكأنه قيل : كن شديدا عليهم وإليه أشار بقوله وأنه ينبغى الخ .. ولو أخر المثال كما فى الكشاف لكان أولى .

ومن ظنهما وجها واحدا قال : لايقال على هذا تكون الآية من ذكر المسبب وإرادة السبب فلا يناسب جعله مما يتفرع على ذكر الصد وإرادة الانصداد لأنا لا نسلمه لظهور أن التنبيه على شىء غير إرادته ولايستلزمه كما فى مستقيمات التراكيب ؟

ولا يخفى أنه مخالف كما فى الكشاف وشروحه مع بعده ، ثم إن هذا مبنى على إرجاع الضمير إلى الساعة لا إلى الصلاة كما توهم[1].

فى قوله تعالى « ونحشر المجرمين يومئذ زرقا »[2] قال البيضاوى (زرق العيون ، وصفوا بذلك لأن الزرقة أسوأ ألوان العين وأبغضها إلى

---

(١) حاشية الشهاب ٦/١٩٥ .

(٢) سورة طه ١٠٢ ، وأضاف أبو حيان وجوها أخرى غير ما هنا فقال : وقيل زرق الوان أبدانهم وذلك غاية فى التشويه اذ يجيئون كلون الرماد ، وقيل : عطاشا والعطش الشديد يرد سواد العين الى البياض . البحر المحيط ٦/٢٧٩ . وانظر الكشاف ٢/٥٥٣ والتفسير الكبير ٦/٧١ .

العرب لأن الروم كانوا أعدى أعدائهم وهم زرق العين ، أو عميا فان حدقة الأعمى تزراق)

وقال الشهاب : قوله زرق العيون . . فهو وصف للشيء بصفة جزئه كما يقال : غلام أكحل وأحور والكحل والحور صفة العين ، والظاهر أنه مجاز ، وأعدى بمعنى أشد عداوة فأزرق مجاز عن كونه قبيحاً مكروها لأنه لازم له عندهم ولذا يقال : العدو الأزرق ، وعلى الثاني هو كناية عن العمى لأن الزرقة من لوازمه[1] .

في قوله تعالى « فهل أنتم مسلمون[2] » قال البيضاوي (أي مخلصون العبادة لله) . .

وقال الشهاب : أي المراد من الإسلام هنا لازمه وهو ما ذكر والأولى تفسيره بمنقادون لما يوحى من التوحيد[3]

في قوله تعالى « وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه »[4] .

قال الشهاب : يعني رجع سريعاً إلى جهة أخرى فهو مجاز ، وقيل معناه أسرع مستولياً على الجهة التي تواجهه غير ملتفت وهو كناية عن الهزيمة ، وقيل هو هنا عبارة عن القلق لأنه في مقابلة اطمأن[5] .

---

(١) حاشية الشهاب ٢٢٦/٦ .
(٢) الانبياء ١٠٨ .
(٣) حاشية الشهاب ٢٧٩/٦ .
(٤) سورة الحج ١١ .
(٥) حاشية الشهاب ٢٨٦/٦ ، وانظر وجوها أخرى في الآية في كل من التفسير الكبير ١٤٨/٦ والبحر المحيط ٣٥٥/٦ .

فى قوله تعالى « لكم فيها فواكه كثيرة ومنها تأكلون »[1] . . قال البيضاوى (تغذيا أو ترزقون وتحصلون معايشكم من قولهم فلان يأكل من حرفته) . .

وقال الشهاب : قوله أو ترزقون . . يعنى أن الأكل مجاز[2] أو كناية عن التعيش مطلقا فيشمل غيره[3] .

فى قوله تعالى « ولا يبدين زينتهن »[4] . . قال البيضاوى (يعنى كالحلى والثياب ، وقيل المراد بالزينة مواضعها) . .

وقال الشهاب : وفى نسخة مواقعها وهو بمعناه وهذا ما ارتضاه الزمخشرى[5] وهو مذهب أبى حنيفة وجعله كناية عما ذكر كنقى الجيب وهو مجاز من ذكر الحال وإرادة المحل[6]

---

(١) المؤمنون ١٦ .
(٢) لانه مسبب عن الارتزاق .
(٣) حاشية الشهاب ٦/٣٢٥ .
(٤) سورة النور ٣٦ .
(٥) يقول الزمخشرى : ذكر الزينة دون مواقعها للمبالغة فى الامر بالتصون والتستر لان هذه الزين واقعة على مواضع من الجسد لا يحل النظر اليها لغير هؤلاء فنهى عن ابداء الزين نفسها ليعلم أن النظر اذا لم يحل اليها لملابستها تلك المواقع ـ بدليل ان النظر اليها غير ملابسة لها لامقال فى حله ـ كان النظر الى المواقع انفسها متمكنا فى الحظر ثابت القدم فى الحرمة ، وعقب احمد بقوله : وقوله تعالى عقيب ذلك (ولا يضربن بأرجلهن) محقق عن ابداء الزينة بعينه مقصود بالنهى لأنه قد نهى عما هو ذريعة اليه خاصة اذ الضرب بالارجل لم يعلل النهى عنه الا بعلم ان المرأة ذات زينة وان لم تظهر فضلا عن مواضعها . الكشاف مع الانصاف ٣/٦١
(٦) حاشية الشهاب ٦/٣٧٣ .

في قوله تعالى « وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً »[١] قال البيضاوي أي أسبابه ، ويجوز أن يراد بالنكاح ما ينكح به أو بالوجدان التمكن)

قال الشهاب : قوله أو بالوجدان . . ألخ وهو مجاز[٢] أو كناية كقوله (اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) كما فصله الراغب[٣] .

في قوله تعالى « إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين »[٤] . قال البيضاوي (منقادين وأصله فظلوا لها خاضعين فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع وترك الخبر على أصله ، وقيل لما وصفت الأعناق بصفات العقلاء أجريت مجراهم ، وقيل المراد بها الرؤساء ، أو الجماعات من قولهم جاءنا عنق من الناس) . .

وقال الشهاب : قوله منقادين . . يعني أن الخضوع هنا مجاز أو كناية عن الانقياد والإذعان ، ولما كان الخضوع وضده يظهر في الرأس والعنق جعله محله لأنه يتراءى قبل التأمل أنه هو الخاضع دون صاحبه .

قوله : وقيل المراد بها الرؤساء[٥] . أي مجازاً كما يقال لهم صدور

---

(١) النور ٣٣ ، وحاشية الشهاب ٣٧٦/٦ .

(٢) يعني أطلق الوجدان على التمكن .

(٣) المفردات في غريب القرآن ٣٤٣ ، وقال الزركشي : ان هذا مجاز من ايقاع المسبب موقع السبب وقال : انما ارادوا الشيء الذي ينكح به من مهر ونفقة ، وقال الزمخشري المراد استطاعة تزوج ، البرهان ٢٦٠/٢ والكشاف ٦٥/٣ .

(٤) الشعراء ٤ .

(٥) وعند الزمخشري المراد الرؤساء شبهوا بالأعناق ، وقال أبو حيان وقيل اريد الجارحة اي أصحاب الاعناق ، الكشاف ١٠٤/٣ ، والبحر المحيط ٦/٧ .

ورؤس فثبت الحكم لغيرهم بالطريق الأولى[١]

في قوله تعالى « وأوتينا من كل شيء »[٢] قال الشهاب كل للاحاطة وقد ترد للتكثير كثيرا أو هو كناية أو مجاز مشهور[٣]

في قوله تعالى « فلنأتينهم بجنود لا قبل لهم بها »[٤] قال البيضاوى (أى لا طاقة لهم بمقاومتها ولا قدرة لهم على مقابلتها) .

وقال الشهاب : القبل بمعنى الطاقة بالمقابلة جعل مجازا أو كناية عن القدرة عليها[٥] .

وفي قوله تعالى « إن أنكر الأصوات لصوت الحمير[٦] » . . قال البيضاوى (يعنى أوحشها) .

وقال الشهاب : أوحشها أقبحها كما يقال في العرف للقبيح وحش ، وأصله ضد الأنس والألفة فهو إما مجاز أو كناية .

في قوله تعالى « ومن كفر فلا يحزنك كفره[٧] » . . قال البيضاوى (فلا يضرك في الدنيا والآخرة) .

---

(١) حاشية الشهاب ٣/٧ .
(٢) سورة النمل — الآية ١٦ ، وقال الزمخشري : المراد كثرة ما أوتى ، وقال أبو حيان : ظاهره العموم والمراد الخصوص أى من كل شيء يصلح لنا ونتمناه ، الكشاف ٣/١٤٠ ، والبحر المحيط ٧/٥٦ .
(٣) حاشية الشهاب ٣٩/٧ ، وذكر الزركشي أن هذا من اطلاق العام وارادة الخاص ، البرهان ٢٧٦/٢ .
(٤) النمل ٣٧ .
(٥) حاشية الشهاب ٤٦/٧ .
(٦) لقمان ١٩ ، وحاشية الشهاب ١٣٨/٧ .
(٧) لقمان ٢٣ .

وقال الشهاب : نفى الحزن مجاز أو كناية عن نفى القسرد ، وفسره الزمخشرى بلا يهمنك[١] .

فى قوله تعالى « سيروا فيها ليالى وأياما آمنين [٢] » . قال البيضاوى (أى متى شئتم من ليل أو نهار لا يختلف الأمن فيها باختلاف الأوقات ، أو سيروا آمنين وإن طالت مدة سفركم ، أو سيروا فيها ليالى أعماركم وأيامها لا تلقون فيها إلا الأمن) .

وقال الشهاب : قوله متى شئتم من ليل أو نهار . . بيان لفائدة ذكر الليالى والأيام والسير لا يخلو عنهما بأنه لاستمرار أمنها[٣] . بحيث لا تختلف أوقاته ، أو المراد الأمن وإن طالت مدته فهو للتكثير ، أو هو كناية عن مدة أعمارهم ، وتقديم الليالى لسبقها ، وفى الأولين لأنها مظنة الخوف ، أيضاً ، ودلالته على ما ذكر بطريق الكناية وقد يحمل فى بعضها مجازاً .

فى قوله تعالى « ومزقناهم كل ممزق[٤] » قال البيضاوى (جعلوا مثلا يتحدث الناس به فيقولون تفرقوا أيدى سبا) .

وقال الشهاب : أى مثل أيدى سبأ فحذف المضاف وإنما قدر فيه مع اقتضاء المعنى لأنه معرفة بالإضافة وقد وقع حالا فجعل الحال فى الحقيقة مثل المقدر لأنه لا يعرف بالإضافة .

---

(١) حاشية الشهاب ٧/١٤٠ وانظر الكشاف ٣/٢٣٥ .
(٢) سبأ ١٨ ، وحاشية الشهاب ٧/١٩٩ .
(٣) وقال الرازى : قوله آمنين اشارة الى كثرة العمارة فان خوف قطاع الطريق لا يكون فى مثل هذه الاماكن ، التفسير الكبير ٧/١٣ .
(٤) سبأ ١٩ ، وحاشية الشهاب ٧/١٩٩ .

والمعنى : متفرقين تفرق أيدى سبأ ، وروى أيادى سبأ والأيدى هنا بمعنى الأولاد لأنه يعتضد بهسم ، وقيل إنه بمعنى البلاد أو الطرق من قولهم خذ يد البحر أى طريقه وجانبه أى تفرقوا فى طرق شتى .

وفى القصل الأيدى الأنفس كناية أو مجازا ، قال فى الكشف وهو أحسن .

فى قوله تعالى « إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون[١] » . قال البيضاوى (أى فنجازيهم عليه) .

وقال الشهاب : علم الله بسرهم وعلانيتهم مجاز عن مجازاتهم أو هو كناية عنه لزومه إذ علم الملك القادر بما جرى من عدوه الكافر مقتض لمجازاته وانتقامه[٢] .

فى قوله تعالى « فإذا سويته ونفخت فيه من روحى[٣] » قال البيضاوى (أى وأحييته بنفخ الروح فيه) .

قال الشهاب : هذا إشارة إلى أنه مجاز أو كناية عن إحيائه[٤] .

---

(١) يس ٧٦ ، وحاشية الشهاب ٢٥٣/٧ .

(٢) جعل العلم هنا كناية أو مجازا وفى مواضع أخرى ذكر أن العلم كناية عن المجازاة وكذا سمع الله وبصره ، وسيذكر ذلك فى قسم الكناية بعون الله تعالى ، هذا وذكر أبو حيان أن المراد هنا التوعد بالجزاء ، البحر المحيط ٣٤٧/٧ .

(٣) ص ٧٢ ، وحاشية الشهاب ٣٢٠/٧ .

(٤) قال العز بن عبد السلام : النفخ الحقيقى موضوع لنقل الهواء من محل الى محل ويستعمل فى الارواح لما أشبهت الهواء فى اللطافة ، الاشارة الى الايجاز ص ١٦٥ .

في قوله تعالى « إن الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون[١] » . .

قال البيضاوى (أى من الدين بإدخال المحق الجنة والمبطل النار) .

وقال الشهاب . فالحكم ليس بمعنى فصل الخصومة بل هو مجاز[٢] أو كناية عن تمييزهم تمييزا يعلم منه حقيقته ما تنازعوا فيه .

في قوله تعالى « له مقاليد السموات والأرض[٣] » . . قال البيضاوى (أى لا يملك أمرها ولا يتمكن من التصرف فيها غيره ، وهو كناية عن قدرته وحفظه لها وفيها مزيد دلالة على الاختصاص لأن الخزائن لا يدخلها ولا يتصرف فيها إلا من بيده مفاتيحها .

وقال الشهاب : قوله . لا يملك أمرها ولا يتمكن من التصرف فيها غيره كلامه لا يخلو عن النظر لأن الظاهر أن ملكها والتصرف ليس هو اختصاصه أو ملكه لمفاتيحها بل لازمة فيكون معنى كنائيا أيضاً والقدرة أيضاً والقدرة والحفظ لها مغاير له أيضا ولما فسره به وإن كان بينهما تلازم ولم يبين دلالته على الأول وكونها مجازا أو حقيقة وكناية . والزمخشري[٤] اقتصر على تفسير واحد وجعله كناية ، ولاغبار عليه لجواز

---

(١) الزمر ٣ ، وحاشية الشهاب ٧/٣٢٥ .

(٢) وذلك باطلاق الحكم على ما يلزمه من اعطاء كل فريق حقه من الجزاء .

(٣) الزمر ٦٣ ، والشورى ١٢ .

(٤) الكشاف ٣/٤٠٦ ، وقال الشريف الرضى : المراد بالمقاليد مفاتيح خزائنهما من ادرار القطر وايراق الشجر ، وقال أبو حيان هذه استعارة كما تقول بيد فلان مفتاح هذا الأمر ، وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المقاليد لا اله الا الله والله أكبر .. الخ . والمعنى على هذا ان لله هذه الكلمات يوحد بها ويمجد وهى مفاتيح خير السموات والأرض ، وذكر الرازى ان

أن يكون لها مفاتيح أو خزائن فى قبضة قدرته فإن لم يكن ذلك فهو بناء على عدم اشتراط جواز إرادة المعنى الحقيقى .

أو هو مجاز متفرع على الكناية وهم يسمونه كناية فإما أن يكون الأول كناية اشتهرت فنزلت منزلة مدلوله الحقيقى وكنى به عن معنى آخر فيكون كناية على كناية وقد صرح به بعض المتأخرين .

أو الأول مجاز كنى به بعد التجوز عن معنى آخر كما مر فى قوله تعالى « نساؤكم حرث لكم[1] » فتذكره[2] .

فى قوله تعالى « وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذتهم[3] » .

قال البيضاوى (أى بالإهلاك جزاء لهم) .

وقال الشهاب : يعنى أن المراد بالأخذ مجازا أو كناية عنها ما فى الدانيا من الهلاك المستأصل لهم ، وقوله جزاء لهم .. يعنى على الهم بالأخذ .

هذا من باب الكناية لان حافظ الخزائن هو الذى بيده مفاتيحها ، وقال انها مثل قوله (وعنده مفاتح الغيب) وان المفاتح يمكن أن يراد منه المفاتيح وان يراد منه الخزائن ، فعلى الأول جعل للغيب مفاتيح على طريق الاستعارة لان المفاتيح يتوصل بها الى ما فى الخزائن والعالم بكيفية استعمال تلك المفاتيح يمكنه أن يتوصل بها الى ما فى تلك الخزائن فكذلك الحق سبحانه لما كان عالما بجميع المعلومات عبر عن هذا بالعبارة المذكورة ، واما على الثانى : فالمعنى وعنده خزائن الغيب والمراد منه القدرة على الممكنات ، تلخيص البيان ٢٨٦ ، والبحر المحيط ٤٣٧/٧ ، والتفسير الكبير ٥٥/٤ ، ٣٦٧/٧

(١) البقرة ٢٢٣ ، وانظر البيان عند الشهاب ــ القسم الاول ص ١٦٣

(٢) حاشية الشهاب ٣٤٨/٧ ، ٤١٣/٧ .

(٣) غافر ، وحاشية الشهاب ٣٥٨/٧ .

في قوله تعالى « أو جاء معه الملائكة مقترنين[1] » قال البيضاوي (مقرونين يعينونه أو يصدقونه من قرنته به فاقترن ، أو متقادين من اقترن بمعنى تقارن) .

وقال الشهاب : قوله يعينونه .. بيان المراد من كونهم مقرونين به وأنه كناية أو مجاز عن الإعانة أو التصديق[2] ولولاه لم يكن لذكره بعد قوله معه فائدة وهو لازم لأنه مطاوع قرنته فلذا دل على كونهم مقرونين به لأنه لازم معناه أو لأنه بمعنى متقارنين لأن الافتعال يكون بمعنى التفاعل أيضا والمعنى فيهما متحد .

ولا حاجة إلى جعل متقارنين بمعنى مجتمعين كثيرين ، والاقتران في الإعانة حسي وفي التصديق معنوي .

في قوله تعالى « فما استطاعوا من قيام[3] » قال البيضاوي (كقوله : « فأصبحوا في دارهم جاثمين »[4] ، وقيل هو من قولهم ما يقوم به إذا عجز عن دفعه) .

قال الشهاب : فهو معنى مجازي[5] أو كناية عنه شاعت فيه .

---

(١) الزخرف ٥٣ ، وحاشية الشهاب ٤٤٧/٧ .

(٢) وقال أبو حيان : ان المراد يمشون معه او متتابعين ، البحر المحيط ٢٣/٨ .

(٣) الذاريات ٤٥ ، وحاشية الشهاب ٩٩/٨ .

(٤) الاعراف ٧٨ .

(٥) اطلق عدم الاستطاعة على القيام واريد به العجز عن دفع العذاب الذي الم بهم لأنه لازم له ــ هذا وذكر أبو حيان أن نفي الاستطاعة ابلغ من نفي القدرة أي فما قدروا على الهرب ولا كانوا ممن ينتصر لنفسه انظر البحر المحيط ١٤١/٨ .

في قوله تعالى « فكان » قال البيضاوى : (أى جبريل عليه السلام كقولك هو منى معقد الإزار أو المسافة بينهما « قاب قوسين[١] » . مقدارهما « أو أدنى » على تقديركم) .

وقال الشهاب : قوله : هو منى معقد الإزار . . . ـ بفتح الميم وكسر القاف ـ محل عقد وبيان لما فيه من التجوز المصحح لحل قاب قوسين على ضمير جبريل فإنه كناية أو مجاز عن لازمه وهو القرب أى هو قريب منى كقرب ما ذكر[٢] .

أو الضمير ليس لجبريل بل المسافة بتأويلها بالبعد ونحوه ، وقاب القوس وقيبه مابين الوتر ومقبضه .

في قوله تعالى « قد سمع الله قول التى تجادلك في زوجها وتشتكى إلى الله[٣] » .

قال البيضاوى (بعد أن شكت المرأة للرسول ونزلت الآيات الأربع ، وقد تشعر بأن الرسول عليه السلام أو المجادلة يتوقع أن الله يسمع مجادلتها وشكواها ويفرج عنها كربها) .

وقال الشهاب : قوله يتوقع[٤] . التوقع مصروف إلى تفريج الكرب

---

(١) النجم ٩ ، وحاشية الشهاب ١٦٥/٨ .

(٢) قال أحمد : وقال بعضهم انه كناية عن المعاهدة على لزوم الطاعة لأن الحليفين في عرف العرب اذا تحالفا على الوفاء ألصقا وترى قوسيهما ، قلت : وفيه ميل لقوله « أو أدنى » الانصاف مع الكشاف ٢٨/٤ . وانظر البحر المحيط ١٥٨/٨ .

(٣) المجادلة ١ ، وحاشية الشهاب : ١٦٥/٨ .

(٤) وذكر الزمخشرى أن قد للتوقع ، الكشاف ٧٠/٤ .

لا إلى السمع لأنه محقق ، أو إليه لأنه مجاز أو كناية عن القبول فيكون قوله يفرج كالتفسير له .

وفى قوله تعالى « إن الله سميع بصير » فى نفس الآية قال البيضاوى (يعنى للأقوال والأحوال).

وقال الشهاب : هذا لف ونشر مرتب والمراد من قوله سمع الله . الخ قبل قولها وأجابه كما فى : سمع الله لمن حمده مجازا بعلاقة السببية أو كناية .

فى قوله تعالى « يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا[1] » .

قال البيضاوى : (أى ما تحمل الحاجة كالطلب والحزازة والحسد والغيظ) . .

وقال الشهاب : قوله : ما تحمل عليه الحاجة فالحاجة هنا مجاز عما يتسبب عنها مما ذكر ، وقيل إنه كناية حيث أطلق لفظ الحاجة على الغيظ والحسد والحزازة لأن هذه الأشياء لا تنفك عن الحاجة فأطلق اسم اللازم على الملزوم على سبيل الكناية ، وما قدمناه أولى من هذا[2] .

---

(١) الحشر ٩ ، وحاشية الشهاب ٨/١٨٠ ، وهذه الآية عند العز بن عبد السلام من التجوز بلفظ الحاجة عن المحتاج اليه ، والمعنى ولا يجدون فى قلوبهم تمنى شىء يحتاجون اليه مما اعطيه المهاجرون ، الاشارة الى الايجاز ص ٥٢ .

(٢) يعنى اختار كونه مجازا على ما قيل من كونه استعارة .

وفى الكشاف[١] : (لا يجدون) لا يعلمون فى أنفسهم حاجة مما أوتوا أى طلب محتاج إليه مما أوتى المهاجرون من الفىء وغيره ، والمحتاج إليه يسمى حاجة ، ا ه .

فقدر الحاجة بالمحتاج إليه وبينه شيوع الاستعمال وجعل (من) بيانية أو تبعيضية — وهى على ما ذكره المصنف تعليلية — وأضمر الطلب .

والحاصل : لا يعلمون فى أنفسهم طلب ما أوتى المهاجرون مما يحتاج إليه الأنصار لأن الوجدان فى النفس إدراك علمى ، وفيه من المبالغة ما ليس فى يعلمون .

وفى حذف الطلب فائدة جليلة كأنهم لم يجدوا ذلك ولا مر فى خاطرهم أن ذلك محتاج إليه حتى تطمح النفس إليه ، كذا حققه المدقق فى الكشف ولكل وجهة .

وما قيل : إن مسلك المصنف أولى منه فيه نظر ، إذ ماذهب إليه الزمخشرى ليس فيه إلا تقدير مضاف وهو أبلغ وأنسب بالمقام وأوفق لسبب النزول ، فالمراد بالطلب طلب ما يشق عليهم ، والحزازة أصله مرض فى القلب ويكنى به عما يضمر الإنسان من الغيظ والعداوة وهو المراد .

فى قوله تعالى «وإن تظاهرا عليه» بما يسوءه «فإن الله هو مولاه

---

(١) الكشاف ٤/٨٤ .

وجبريل وصالح المؤمنين[١] » قال البيضاوى (أى فلن يعدم من يظاهره من الله والملائكة) .

وقال الشهاب : قوله : فلن يعدم من باب علم أى يفقد من يظاهره ويعينه ، وهو إشارة إلى أن ما ذكر دليل الجواب وسببه أقيم مقامه أو هو مجاز أو كناية عما ذكر فيكون جوابا بنفسه .

فى قوله تعالى « ما لكم لا ترجون لله وقارا[٢] » .. قال البيضاوى (لا تأملون توقيرا أو تعظيما لمن عبده وأطاعه فتكونوا على حالة تأملون فيها تعظيمه إياكم) . .

وقال الشهاب : الرجاء يكون بمعنى التأميل وبمعنى الخوف وكلاهما جائز هنا ، وبدأ بالأول لأنه الأصل المعروف فيه ، والوقار حينئذ بمعنى التعظيم من الله لعباده أى لم لا تأملون أن تكونوا موقرين عنده تعالى ومعظمين ؟ وهو فى الحقيقة استفهام وطلب لما هو سببه وهو الطاعة والعبادة إما مجازا أو كناية ، فالوقار بمعنى التوقير[٣] .

فى قوله تعالى « قم فأنذر . وربك فكبر[٤] » قال البيضاوى فى وجه (والفاء فيه وفيما بعده لإفادة معنى الشرط وكأنه قال : وما يكن فكبر ربك

---

(١) التحريم ٤ ، وحاشية الشهاب ٢٦١/٨ .

(٢) سورة نوح عليه السلام ١٣ ، وحاشية الشهاب ٢٥١/٨ .

(٣) قال ابو حيان : الوقار بمعنى العظمة والكلام على هذا وعيد وتخويف ، وعن ابن عباس : لا تخافون لله عاقبة ، وقيل ما لكم لا تجعلون رجاءكم لله وتلقاءه وقارا ويكون على هذا منهم كأنه يقول تؤدة منكم وتمكنا فى النظر لأن الفكر مظنة الخفة والطيش . البحر المحيط ٣٦٦/٨ .

(٤) المدثر ٣ ، وحاشية الشهاب ٢٧٦/٨ ، هذا وقال الزمخشرى وقد يحمل على أن يكبر الصلاة ، الكشاف ١٨٠/٤ .

أو الدلالة على أن المقصود الأول من الأمر بالقيام أن يكبر ربه عن الشرك والتشبيه فإن أول ما يجب معرفة الصانع وأول ما يجب بعد العلم بوجوده تنزيهه والقوم كانوا مقرين به) .

قال الشهاب : قوله أو الدلالة على أن المقصود . . معطوف على إفادة وهو يعني به أنها للتعقيب من غير مهلة .

وتكبيره وتعظيمه كناية أو مجاز عن التنزيه عن الشريك فالأمر بالتكبير نهي عما ذكر ، والنهي بحسب الظاهر للنبي صلى الله عليه وسلم والمقصود نهي ما عداه بطريق التعريض .

في قوله تعالى « وثيابك فطهر[1] » قال البيضاوي (من النجاسات فإن التطهير واجب في الصلوات محبوب في غيرها وذلك بغسلها أو بحفظها عن النجاسة بتقصيرها مخافة جر الذيول فيها ، أو طهر نفسك من الأخلاق الذميمة والأفعال الدنيئة فيكون أمرا باستكمال القوة العملية بعد أمره باستكمال القوة النظرية) . .

وقال الشهاب : قوله بتقصيرها . . الأمر بتطهيرها كناية عن الأمر بتقصيرها . والأمر الحقيقي مراد أيضا وهو مجاز عنه للزومه له ، وقد جمع مع الحقيقة لجوازه عند المصنف .

وقوله : أو طهر نفسك فتطهير الثياب كناية عن تطهير النفس عما تذم به وتهذيبها لأن من لا يرضى نجاسة ما يماسه كيف يرضى بنجاسة

---

(١) المدثر ٤ ، وحاشية الشهاب ٨/٢٧١ .

نفسه ، يقال : فلان طاهر الثياب وطاهر الجيب ونقى الذيل إذا وصف بالسلامة من العيوب والأخلاق الرديئة[١] .

فى قوله تعالى « ومهدت له تمهيدا[٢] » قال البيضاوى (وبسطت له الرياسة والجاه العريض حتى لقب ريحانة قريش) .

وقال الشهاب : يعنى أن التمهيد فى الأصل التسوية والتهيئة ويتجوز به عن بسطة المال والجاه وهو المراد هنا كما يقال: زاد الله تأييده وتمهيده لأن الوليد كان كذلك ولذا كانت العرب تسميه ريحانة قريش لأن الريحان فى الأصل نبت حسن طيب الرائحة وتجوز به عن الرزق الطيب والولد الحسن ، وأما تسمية الوليد بريحانة فكناية عن كثرة غناه ونضارة حاله الرائقة فى الأعين منظرا ومخبرا .

فى قوله تعالى « فقتل كيف قدر[٣] » . قال البيضاوى (تعجب من

---

(١) وجعل الباقلانى الآية من البديع المسمى بالمماثلة وهو ضرب من الاستعارة وقال : قال الأصمعى أراد البدن ، وتقول العرب : فدى لك ثوباى يريد نفسه ، وقال أبو حيان : الظاهر أن المراد تطهير الثياب على الحقيقة ، وذهب الجمهور الى أن الثياب هنا مجاز ، وقال ابن عباس كنى بالثياب عن القلب ،وقيل كناية عن العمل والمعنى وعملك فاصلح ، اعجاز القرآن للباقلانى ص ٨٠ ، والبحر المحيط ٣٧١/٨ ٠

(٢) المدثر ١٤ ، وحاشية الشهاب ٢٧٤/٨ ، وهذه الآية فيها مجاز مع كناية أيضا ، وذكر أبو حيان عن مجاهد : مهدت له المال بعضه فوق بعض كما يمهد الفراش ، البحر المحيط ٣٧٣/٨ ٠

(٣) المدثر ١٩ ، وحاشية الشهاب ٢٧٥/٨ ٠

تقديره استهزاء به ، أو لأنه أصاب أقصى ما يمكن أن يقال عليه من قولهم قتله الله ما أشجعه : أي بلغ في الشجاعة مبلغا يحق أن يحسد ويدعو عليه حاسده بذلك) .

وقال الشهاب : قوله تعجيب من تقديره . . التعجب من كيف لأن الاستفهام يكون له ومن قتل ـ لأنه كقولهم . قاتله الله ـ دعاء في الأصل تجوز به للتعجب ، وقوله : استهزاء به . . يعني أن التعجب للاستهزاء والتهكم لأن التعجب يكون لحسن الشيء وضده .

وقوله : أو لأنه أصاب . . الخ فيكون تعجبا من إصابته لغاية مايمكن أن يقال من مثله .

وقوله : بلغ في الشجاعة . . الخ ، هـذا وجه استعماله وهو دعاء عليه في التعجب فهو كناية[1] .

في قوله تعالى « ذو العرش المجيد[2] » قال البيضاوي (خالقه وقيل المراد بالعرش الملك) .

وقال الشهاب : قوله الملك ، هو بطريق الكناية أو التجوز ، ولو جعل ذو العرش بمعنى الملك أيضا جاز .

---

(١) وجعل العز بن عبد السلام الآية من التجوز بالقتل عن الاهلاك واللعن وقال لما كان القتل هو غاية الهلاك شبه به اللعن والطرد ، الاشارة الى الايجاز ص ١١٢ ، وانظر البحر المحيط ٣٧٤/٨ .

(٢) البروج ١٥ ، وحاشية الشهاب ٣٤٥/٨ .

في قوله تعالى « وجوه يومئذ ناعمة لسعيها راضية[1] » . . قال البيضاوي (أي رضيت بعملها لما رأت ثوابه[2]) .

وقال الشهاب : فالسعي بمعنى العمل ورضاها كناية أو مجاز عن أنه محمود العاقبة مجازى عليه أعظم الجزاء .

مناقشة الشهاب لبعض شروط علاقة الجزئية :

في قوله تعالى « تبت يدا أبي لهب[3] » قال البيضاوي : (يعني نفسه كقوله « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة[4] » ، وإنما خصتا لأنه رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجر يوم دعوته لهم ، وقيل المراد بهما دنياه وأخراه) .

وقال الشهاب : قوله : نفسه . فاليدان إما كناية عن الذات والنفس لما بينهما من اللزوم في الجملة ، أو مجاز من باب إطلاق الجزء على الكل كما قاله محيي السنة .

ورده بأنه يشترط فيه[5] أن يكون الكل يعدم بعدمه كالرأس واليد

---

(١) الغاشية ٨ ، ٩ وحاشية الشهاب .

(٢) هذا هو الوجه الثاني عند الرازي ، واختاره على غيره لانه أولى اذ المراد ان الذى يشاهدونه من الثواب يبلغ حد الرضـــا حتى لا يريدوا أكثر منه . التفسير الكبير ٨/٣٨٨ .

(٣) المسد ١ ، وحاشية الشهاب : ٨/٤٠٨ .

(٤) البقرة ١٩٥ .

(٥) يعني في علاقة الجزئية ، هذا وقال الرازي : المراد من اليدين الجملة كقوله (ذلك بما قدمت يداك) ، وهذا التأويل متأكد بقوله وتب ، وقال أيضا وربما كنى بأبي لهب لاشراق وجنتيه وتلهبهما . التفسير الكبير ٨/٥٢٥ .

ليست كذلك ، غير مسلم ـ وإن ذكر في الأصول ـ لتصريح من يقتدى به بخلافه هنا وفي قوله « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة[١] » كما مر في سورة البقرة .

أو المراد بذلك الشرط أنه يعدم حقيقة أو حكما كما في إطلاق العين على الربيئة واليد على المعطي أو المتعاطي لبعض الأفعال ، فإن ذاته من حيث اتصافها بما قصد اتصافها به تعدم بعدم ذلك العضو إذ لا تكون رؤية بدون عين كما لا يكون معطيا بغير يد .

قوله : وإنما خصتا .. الخ قدم اليدين لرميه بهما وهذا هو الصحيح للمجاز ، وقيل إنه كان يحسن إلى النبي وإلى قريش ويقول : إن كان الأمر لمحمد فلي عنده يد ، وإن كان لقريش فكذلك فاليد بمعنى النعمة[٢] وقد أخبر بخسرانه في يده .

---

(١) سبق ذكر هذه الآية في المحتمل للمجاز والاستعارة .

(٢) فتكون العلاقة السببية حينئذ ، هنا ، وقال التفتازاني ، انه كناية اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وأبو الشر لمن يلابس ذلك ، واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من أبي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم أو من اللازم الى الملزوم الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول أعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي ، وذكر السيالكوتي ان أبا لهب باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الاصلي الى ملابس اللهب لينتقل منه الى أنه جهنمي فهو كناية عن الصفة بالواسطة .

==

وضعف كون المراد به الدنيا والآخرة لبعده ، وإنما قيل : إن المراد تأييد حينئذ العمل لأنها سببه وآلته وهو إما للدنيا أو الآخرة .

في قوله تعالى « وإذا القبور بعثرت[1] » . قال البيضاوي (قلب ترابها وأخرج موتاها) .

وقال الشهاب : يعني أزيل التراب التي ملئت به وكان حثى على موتاها فانفتحت وخرج من دفن فيها وهذا معنى البعثرة ، وحقيقتها تبديد التراب أو نحوه وهو إنما يكون لإخراج شيء تحته فقد يذكر ويراد معناه ولازمه[2] معاً كما ذكره في هذه السورة .

=

وقال السيد : أبو لهب معناه الأصلي ملابس اللهب ملابسة ملازمة لأن لفظ الأب ههنا مستعمل في معنى الملابس دون معناه الحقيقي فاطلق أبو لهب على الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه الأصلي أعني ملابس اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا . أ . هـ . فهو عنده كناية بلا واسطة لأن أبا لهب معناه الأصلي ملابس اللهب ملحوظ مع معناه العلمي ، والحق مع الشارح لأن أبا لهب مستعمل في الشخص المعين ، والتكلم بناء على اعتبارهم المعاني الأصلية في الكنى ينتقل منه الى المعنى الأصلي ثم ينتقل منه الى الجهنمي ويلاحظ معه معناه الأصلي والا لكان لفظ أبي لهب في الآية مجازا سواء لوحظ معه المعنى الأصلي بطريق الجزئية أو التقييد لكونه غير موضوع للمجموع أو المقيد . المطول ص ٧٣ ، وسيلكوتي ص ١٤٠ .

(١) الانفطار ٤ ، وحاشية الشهاب ٣٣٢/٨ .

(٢) وهذا على طريق الكناية .

وقد يتجوز به عن البعث والإخراج كما في سورة العاديات[1] حيث فسره بالبعث .

والفارق بينهما : أنه أسند هنا للقبور فكان على حقيقته وثمة لما فيها فكانت مجازا عما ذكر .

ومن لم يقف على مراد المصنف زعم أنه مشترك بين النبش والإخراج .

استبعاد كون قوله تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء[2] » من المجاز المتفرع عليه الكناية .

وذلك لأن البيضاوى ذكر أن (قروء) جمع قرء وهو يطلق للحيض والطهر الفاصل بين الحيضتين ، ويعقب الشهاب بقوله : وأما تأويل الزمخشرى[3] له بأنه مجاز عن المدة لتصير كناية عن طول المدة ، أو يراد به الوقت فإنه يرد بمعناه كقوله :

« قرىء الثريا أن يكون لها قطر »

وقيل أصل معناه الوقت فلذا يستعمل للحيض والطهر فلا يخفى بعده ولذا لم يلتفت إليه المصنف[4] .

---

(١) في قوله تعالى (أفلا يعلم اذا بعثر ما في القبور) وانظر التفسير الكبير ٨/٣٤٣ .

(٢) البقرة ٢٢٨ .

(٣) الكشاف ١/٣٦٥ .

(٤) حاشية الشهاب ٢/٣١١ .

مناقشة توضح موقف الكناية من الحقيقة والمجاز :

فى قوله تعالى « ولا يكلمهم الله » قال البيضاوى : لا يكلمهم الله بما يسرهم أو بشىء أصلا وأن الملائكة يسألونهم يوم القيامة ، أو لا ينتفعون بكلمات الله وآياته ، والظاهر أنه كناية عن غضبه عليهم لقوله « ولا ينظر إليهم يوم القيامة[1] » فإن من سخط على غيره واستهان به أعرض عنه وعن التكلم معه والالتفات نحوه .

وقال الشهاب : قوله والظاهر أنه كناية عن غضبه .. هذا جواب آخر عن نفى الكلام لكن ظاهر أيضاً أن قوله « ولا ينظر إليهم » كناية ، فإن أراد : أنه كناية لاقترانه بكناية أخرى وإن أراد أنه أريد به السخط كما أن المراد بما بعده ذلك ولو مجازا صح .

وإنما كان كناية لأنه لا يمكن أن يراد من عدم التكلم معناه الحقيقى فلا وجه للحكم بالمجازية فيه ، فإن لوحظ فيه قرينة مانعة عن إرادته صحت المجازية لكنها خلاف الظاهر .

وفى الكشاف[2] : أصله فيمن يجوز عليه النظر كناية لأن من اعتد بإنسان التفت إليه وأعاره نظر عينيه ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والإحسان وإن لم يكن ثم نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر ، مجرداً لمعنى الإحسان مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر قال النحرير[3] : يريد أن ترك النظر عند قرينة مانعة عن إرادة

---

(١) آل عمران ٧٧ ، وحاشية الشهاب : ٣٩/٣ .
(٢) الكشاف ٤٣٩/١ .
(٣) انظر حاشية السيد على المطول ص ٤٠٧ .

معناه الحقيقي يكون مجازاً عن الاستهانة والسخط كما أن النظر يكون مجازاً عن الإكرام والإحسان لكون النظر من لوازم الإحسان وتركه من لوازم الإهانة .

ثم فرق بين استعمال النظر نفياً وإثباتاً في حق من يجوز عليه النظر — أي تقليب الحدقة كالإنسان — وبين من لا يجوز عليه — كالباري وإن كان بصيرا بمعنى أن له صفة البصر — بأنه : إذا استعمل فيمن يجوز عليه وأريد الإحسان والإكرام فهو كناية حيث جاز إرادة المعنى الحقيقي بل ربما أريد لكن لا ليكون مناط الإثبات والنفي والصدق والكذب والأمر والنهي ونحوه بل لينتقل منه إلى معنى آخر .

وإذا استعمل فيمن لا يجوز عليه النظر فهو مجاز لا غير لأن إرادة المعنى الحقيقي أو جواز إرادته شرط للكناية .

وههنا العلم بامتناع النظر قرينة مانعة عن إرادته .

وفي كلامه إشارة إلى أنه عند الكناية قد يتحقق المعنى الحقيقي ويراد لا قصدا إليه وقد لا يتحقق أصلا وإن جاز .

وماذكره هنا يشكل بما ذكره في قوله تعالى « بل يداه مبسوطتان[1] — والسموات مطويات بيمينه[2] — الرحمن على العرش استوى[3] » ونحو ذلك أنها كلها كنايات مع امتناع المعنى الحقيقي قطعا ؟ .

---

(١) المائدة ٦٤ ، وسبق ذكرها في هذا الفصل .
(٢) الزمر ٦٧ .
(٣) طه ٥ .

فإن أجيب : بأن إرادة المعنى الحقيقى لا تستلزم تحققه وهو ظاهر ولا يلزم منه الكذب لأن إرادته لا تكون على وجه القصد إليه إثباتاً أو نفياً وصدقاً وكذباً بل لينتقل منه إلى المقصود ؟

قلنا : وكذلك النظر فى حق من يجوز عليه النظر يراد به ولا يتحقق فيكون كناية .

وأما ما يقال : من أنه إذا أريد المعنى الحقيقى لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز بمعنى إرادة المعنى الحقيقى والمجازى وهو ممتنع ، فمدفوع بأن ذلك إنما هو حيث يكون كل منهما مناط الحكم ومرجع الصدق والكذب وأما إذا أريد الأول لينتقل إلى الثانى فلا .

وصرح فى المفتاح(١) : بأنه فى الكناية يراد معناها ومعنى معناها جميعاً وفى الحقيقة معناها فقط ، وفى المجاز معنى معناها – يعنى الحقيقة الصريحة – وإلا فقد صرح هو بأن الكناية حقيقة حيث قال : الحقيقة والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان فى التصريح وعدمه ، وبهذا يظهر أن الكناية ليست واسطة بين الحقيقة والمجاز بل قسماً من الحقيقة ، وحيث يجعل واسطة يراد بالحقيقة الصريح منها .

وأما عند الأصوليين(٢) : فكل من الحقيقة والمجاز إن استتر المراد به فكناية وإلا فصريح ، وليست الكناية واسطة ولا داخلة فى المجاز بناء على الاستعمال فى غير الموضوع له على ما توهم .

---

(١) المفتاح ص ١٤٦ ، ١٥٣ وانظر المطول ص ٣٠٩ ، ٤٠٧ .
(٢) انظر أصول السرخسى ١/١٨٧ – ١٩٠ .

أقول : ماذكره[1] من التناقض سبقه إليه غيره من الشراح ، وأشار المحقق فى الكشف إلى انه لا تناقض فيه حيث قال – بعد سوق كلامه – إنه تصريح بأن الكناية يعتبر فيها صلوح إرادة الحقيقة وان لم ترد ، وأن الكنايات قد تشتهر حتى لا تبقى تلك الجهة ملحوظة ، وحينئذ يلحق بالمجاز ولا تجعل مجازا إلا بعد الشهرة لأن جهة الانتقال إلى المعنى المجازى أولا غير واضحة بخلاف للمعنى المكنى عنه ، وقد سبق أن هذا الكلام منه يرفع توهم من المخالفة بين قوليه فى جعل بسط اليد كناية عن الجود تارة ومجازا أخرى فتذكر .

يعنى أنه ان قطع النظر عن المانع الخارجى كان كناية ثم ألحق بالمجاز فيطلق عليه أنه كناية باعتبار أصله قبل الإلحاق ومجاز بعده فلاتناقض بينهما كما توهمه .

والعجب من الشارح فى متابعة المعترض مع علمه بدفعه !

فقول المصنف إنه كناية عن غضبه عليهم لقوله . الخ ان حمل على أنه فيهما[2] كناية لا يخالف ما فى الكشاف .

---

(١) يعنى سعد الدين التفتازانى ، وانظر سيالكوتى على المطول ص ١٤٠ .

(٢) يعنى فى (ولا يكلمهم) وفى (ولا ينظر اليهم) هنا ، وقال الشريف الرضى : حقيقة ولا ينظر اليهم لا يرحمهم الله يوم القيامة كما يقول القائل لغيره اذا استرحمه انظر الى نظرة ، وذكر هذا أبو حيان أيضا واستشهد بقول الشاعر :

فقلت انظرى يا أحسن الناس كلهم

لذى غلة صديان قد شفه الوجد

وعما ذكره فى هــذا المجال من غير القرآن الكريم عند استشهاد البيضاوى بقول الشاعر :

ولمــا رأيت النسر عز ابن دأية   وعشش فى وكريه جاش له صدرى

قال الشهاب : النسر طائر معروف وأنواه الأبيض وإنما شبه به الشيب وإن كان الأحسن الأشهر تشبيهه بالبوم كقوله :

أيا بومة قد عششت فوق رأسه

وابن دأية الغراب وقد استعير هنا للأسود من الشعر الذى فى سن

=

وقال العز بن عبد الســـــلام : ان قوله (ولا يكلمهم الله) من التجوز بترك الكلام عن الغضب لأن الهجران وترك الكلام يلازمان الغضب غالبا ، وجعل قوله تعالى (ولا ينظــر اليهم) من التجوز بنفى النظــــر عن الاذلال والاحتقار والاهانة ، لأن الاحتقار بالشيء يلازمه فى الغالب الاعراض عنه ، وقال أيضا : فاعراضه مجاز عن اهانته اما لأن الاعراض مسبب عن الاهانة فيكون من مجاز التســـبيب ، أو لأنه عاملهم معاملة المعرض فيكون من مجاز التشـــبيه ويقول الرازى ان ولا يكلمهم كناية عن شـــــدة الغضــــــب وهو الصـــــحيح ، واما قوله (ولا ينظــر اليهم) فالمراد أنه لا ينظر اليهم بالاحسان ، يقال : فلان لا ينظر الى فلان والمراد به نفى الاعتداد وترك الاحسان اليه ، والسبب لهذا المجاز : أن من اعتد بالانســـــان التفت اليه واعاد نظره اليه مرة بعد مرة ولذا صار نظرالله عبارة عن الاعتداد والاحسان وان لم يكن ثم نظر ، ولا يجوز أن يكون المراد من هذا النظر الرؤية لأنه تعالى يراهم كما يرى غيرهم ، ولا يجوز ان يكون المراد من النظــــر تقليب الحدقة لأن هذا من صفات الأجسام ، تلخيص البيان ص ١٢٤ ، والبحر المحيط ٢/٥٠٢ ، والاشارة الى الايجاز ص ٨٢ ، ١٣٩ ، والتفسير الكبير ٣\٤٧٨ .

الشباب » والعرب تقول إذا أرادت تكذيب أحد تعريضا : غراب ابن دأية وحديث ابن دأية فيجوز أن يراد هنا أيضا أن الصبا لسرعة زواله كأضغاث الأحلام وخرافات الأكاذيب والأوهام وهو حسن .

والتعشيش كناية عن حلوله فيه ، وجاشي من جاشت القدر إذا غلت وهو كناية أو مجاز عن ارتفاع الأنفاس والاضطراب ، ووكراه جانبا رأسه أو رأسه ولحيته[1] .

في قوله تعالى « فلا تجعلوا لله أندادا »[2] قال البيضاوي (الند المثل المناوئ) . وقال الشهاب : المناوئ اسم فاعل من ناوأه وأصله المعادي ، وأصله من النوى وهو البعد ، فكنى به أو تجوز به عن المعاداة لأن العدو يتباعد من عدوه ويهوى بعده ومفارقته .

في قوله تعالى « لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون »[3] قال البيضاوي (إرادة أن يحذروا عما ينذرون منه) .

وقال الشهاب : يعني لعل تعليل للإنذار فالترجي كناية عن إرادتهم لأن الترجي مراد ، والترجي من الله قيل إنه مجاز عن الطلب وقيل ظاهره أن الإرادة من المنذرين على أن لعل متعلق بقوله لينذروا قومهم .

---

(١) حاشية الشهاب ٦/٣٦٠ .

(٢) البقرة ٢٢ ، وحاشية الشهاب ٢/٢٥ .

(٣) التوبة ١٢٢ ، وحاشية الشهاب ٤/٣٧٨ .

في قوله تعالى « ولله ميراث السموات والأرض[١] » قال البيضاوى (يرث كل شيء فيهما ولا يبقى لأحد مال وإذا كان كذلك فإنفاقه حيث يستخلف عوضاً يبقى وهو الثواب كان أولى) .

وقال الشهاب : قوله يرث كل شيء فيهما . جعل ميراثهما مجازاً أو كناية عن ميراث مافيهما لأن أخذ الظرف يلزمه أخذ المظروف .

« ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز المرسل
أو الاستعارة أو الكناية »

في قوله تعالى « الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة[٢] » . قال البيضاوى (أى يعدلون أركانها ويحفظونها من أن يقع زيغ في أفعالها ، من أقام العود إذا قومه ، أو يواظبون عليها ، من قامت السوق إذا نفقت وأقمتها إذا جعلتها نافقة ، قال :

أقامت غزالة سوق الضراب ... لأهل العراقين حولا قميطا

فإنه إذا حوفظ عليها كانت كالنافق الذى يرغب فيه وإذا ضيعت كانت كالكاسد المرغوب عنه .

أو يتشمرون لأدائها من غير فتور ولا توان ، من قولهم : قام بالأمر وأقامه إذا جد فيه ، وضده قعد عن الأمر وتقاعد .

أو يؤدونها ، عبر عن أدائها بالإقامة لاشتمالها على القيام ، والأول أظهر لأنه أشهر .

---

(١) الحديد ١٠ ، وحاشية الشهاب ٨/١٥٥ .
(٢) البقرة ٣ ، وحاشية الشهاب ١/٢١٨ — ٢٢٢ .

ويعقب الشهاب على هـذه الأوجه الأربعة مبينا وجه التجوز في كل واحد منها مناقشاً وعارضاً لآراء العلماء في هذا فيقول :

فسرت الإقامة بأربعـة أوجه وهي كما في شروح الـكشاف[١] على الأولين استعارة تبعية وعلى الأخيرين مجاز مرسـل ، وقيل هي في بعض الوجوه كناية وسيأتي ، وتتكلم عن هذه الوجوه على النحو التالي :

(أ) قوله : من أقام العود . . إشارة إلى أنه استعارة تبعية ، شبه تعديل أركان الصلاة وحفظها بتقويم العود وتسويته بإزالة اعوجاجه فهو قويم تشبيها له بالقائم ثم استعير من تسوية الأجسام لتسوية المعاني كتعديل الأركان وأخذ منه الثاني لزيادة المناسبة بين المعاني ، وهذا مجاز مشهور أو حقيقة عرفية .

(ب) قوله أو بواظبون عليها . واظب على الأمر لازمه وداومه ، وفيه على هذا استعارة تبعية أيضاً كما يدل على تصريحهم بالتشبيه [٢] وهذا معنى قول الزمخشري : أو الدوام عليها والمحافظة كما قال « الذين هم على صلاتهم دائمون[٣] .. والذين هم على صلاتهم يحافظون » .

وفي قوله : من قامت السوق إذا نفقت . . نفاق السـوق : رواج ما فيها من الأمتعة وكثرة الطلاب فيها ، وهـذا المعنى — كما في بعض الحواشي — يحتمل أن يكون معنى أصلياً في اللغة وأن يكون من قام العود تشبيهاً للنفاق بالانتصاب في حسن الحال والظهور .

---

(١) انظر حاشية السيد على الكشاف مع الكشاف ١/١٢٩ .

(٢) يعني في قولهم : اذا ووظب عليها كانت كالنافق .

(٣) المعارج ٢٣ ، ٣٤ ، وانظر الكشاف ١/١٢٩ .

وقال الطيبي : إنها في هذا الوجه كناية تلويحية ، عبر عن الدوام بالإقامة فإن إقامة الصلاة بمعنى تعديل أركانها وحفظها من الزيغ مشعر بكونها مرغوبا فيها وإضاعتها في تعطيلها تدل على ابتذالها كالسوق إذا شوهدت قائمة دلت على نفاق سلعتها ونفاقها يدل على توجه الرغبات إليها ، وتوجه الرغبات إليها يستدعي الاستدامة بخلافها إذا لم تكن قائمة .

فالمراد بقوله : من قامت السوق أنه من بابه فهو مثله لا منقول منه .

ورد : بأنه مخالف لصريح لفظه ، ولا يبقى حينئذ للاستشهاد بالبيت معنى لأن إقامة الصلاة بمعنى التعديل إذا صارت شائعة جاز أن تجعل كناية ، كيف والكلام فيه ؟

وقال قدس سره[١] : نفاق السوق كانتصاب الشخص في حسن الحال والظهور التام فاستعمل القيام فيه والإقامة في انفاقها أي جعلها نافقة ثم استعيرت منه للمداومة على الشيء فإن كلا من الإنفاق والمداومة يجعل متعلقه مرغوباً متنافساً فيه متوجها إليه .

وأورد عليه : أن هذه المشابهة خفية جداً ، وأيضا الأصل أعني أقام السوق مجاز فالتجوز منه ضعيف ؟

---

(١) انظر حاشية السيد الشريف مع الكشاف ١/١٢٩ .

ودفع الأول[1] بالحمل على المجاز المرسل بعلاقة اللزوم فإن الإنفاق يستلزم المداومة عادة ، وأنت تعلم أن هذا الحمل على تقدير صحته خلاف ما فى الكتاب[2] ، والثانى[3] بأنه صار بمنزلة الحقيقة .

وقيل فى دفع الأول أيضاً : بأن فى ذلك اختفاء دقة لا تفضى إلى التعقيد المعنوى بل تجعله غير عامى مبتذل للفظه حتى لا يقف عليه إلا الخواص وهذا موجب للمدح لا مقتض للقدح .

والبيت لأيمن بن خريم الأنصارى ، وسوق الضراب استعارة مكنية وتخييلية[4] أو تمثيلية[5] أو تصريحية فى السوق[6] .

(جـ) قوله : أو يشمرون لأدائها من غير فتور ، من قولهم قام بالأمر وأقامه إذا جد فيه وتجلد . . قيل إن حقيقته قام متلبسا بالأمر

(١) يعنى كون المشابهة خفية جدا .

(٢) يعنى ما فى الكشاف ، انظر حاشية السيد مع الكشاف ١/١٣٠

(٣) يعنى كون التجوز من هذا المجاز ضعيف .

(٤) شبه شسدة الضرب فى القتال وكثرة الجنود بإقامة السوق ، وإثبات الاقامة للضراب تخييل له .

(٥) شبهت الهيئة الحاصلة من اسـتمرار القتال وشـدته مع كثرة المشتركين فيه وتزاحمهم مع سقوط القتل من الجانبين بالهيئة الحاصلة من قيام السوق وازدحامه ونفاق ما فيه من السلع مع استمرار البيع .

(٦) بأن شبه نصب القتال واحتدامه بالسوق بجامع كثرة الموجودين فى كل ، هذا ، ويقول السيد : والقميط كناية عن التمام كأنه شد بالقماط وعزل جانبا ، حاشية السيد على الكشاف ١/١٣٠ .

والقيام له على الإعتناء بشأنه ، ويلزمه التجلد والتشمر ، وأطلقوا القيام على لازمه فهو مجاز مرسل كما مر ؛ ومنه قامت الحرب على ساقها اذا اشتدت كأنها تشمرت لسلب الارواح وتخريب الأبدان وبعد عرضه للاعتراضات التى ذكرها السيد على هذا يورد رأيه فيقول : وأنا أقول :

اعلم أن قول المصنفين : من قولهم كذا أو من كذا قد يراد به بيان حقيقة المجاز أو أصله ومأخذه المنقول عنه فتكون من ابتدائية وقد يريدون أنه من قبيله وأمثاله فتكون من بيانية .

وما نحن فيه من الثانى لا من الأول ، وقام بالأمر معناه جد فيه وخرج عن عهدته على كاهله بجملته كما قال :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهله[1] *

فقد قام وأقام وحينئذ يصح أن يكون استعارة تمثيلية[2] أو مكنية أو تصريحية ، وحقيقته ما ذكرناه .

---

(١) البيت للرماح بن ابرد فى مدح الوليـد بن يزيد بن عبد الملك ، وصدره : (رأيت الوليد بن اليزيد مباركا) وفى البيت اسـتعارة تنزيل المعقول منزلة المحسوس ، ويصح أن يكون اسـتعارة بالكناية شبه فيه الخلافة الشاقة بالجسم الذى يثقل حمله واثبت لها الأعباء ، وذكر شديدا ترشيحا ، ذكر هو الشيخ زكريا الأنصارى فى فتح الجليل ورقة ١٢٣ خ

(٢) بأن شبه الهيئة الحاصلة من الجد فى الصلاة والاعتناء بها ، والمسارعة اليها وبذل كل طاقة بالهيئة الحاصلة ممن يقوم لأمر عظيم ويتحمل أعباءه فيجد فيه غاية الجد ولا يقصر حتى يتمه على خير وجه .

ويجوز أن يكون مجازا مرسلا لأن من قام لأمر على أقدام الأقدام ورقعه على كاهل الجد فقد بذل جيدة فيه ، وتمثيله بقامت الحرب على ساقها إلى الأول أميل[2] ، وقوله كأنها تشمرت يناسب الاستعارة لا المجاز المرسل الذى أطبقوا عليه .

(د) قوله : يؤدونها ، عبر عن أدائها بالإقامة لأن القيام بعض أركانها كما عبر عنه بالقنوت .

ويورد الشهاب الإعتراضات التي وردت على هذا الوجه ويعقب عليها بقوله : وقد أمعنت النظر فرأيت ما ذكروه لا يخلو من الكدر فانه كله ناشىء من عدم تدبر كلام الشيخين وتنويره :

أنهما جعلا الاقامة مجازا وعبارة من الأداء ، ومعنى يقيم يؤدى لا يصلى حتى يلزم ما لزم وبينهما بعد المشرقين .

---

(١) يعنى يناسب المجاز المرسل .

(٢) الكشاف بحاشية السيد ١/١٣٠ .

(٣) وبعد أن ذكر الرازى الوجوه الاربعة المذكورة هنا قال : واعلم أن الأولى حمل الكلام على ما يحصل معه الثناء العظيم وذلك لا يحصل الا اذا حملنا الاقامة على ادامة فعلهـا من غير خلل فى أركانها وشرائطها ولذلك فان القيم بأرزاق الجند انما يوصف بكونه قيما اذا اعطى الحقوق من غير بخس ونقص ، ولهذا يوصف الله تعالى بانه قائم وقيوم لأنه يجب دوام وجوده ولأنه يديم ادرار الرزق على عباده . التفسير الكبير ١٦٩/١ . وانظر الاشارة الى الايجاز ٦٦ ، وبغية الايضاح ٩٥/٣ .

وقد بينا لك أن معنى الأداء لغة واصطلاحا الفعل فيؤدى الصلاة بمعنى يفعلها مطلقا أو فى وقتها المعين فلا إشكال فى كون الصلاة مفعولا به بل لابد منه .

ووجه التجوز حينئذ : أن الأداء المراد به فعل الصلاة — والقيد خارج خروج البصر عن العمى — عبر عنه بالإقامة بعلاقة اللزوم إذ يلزم من تأدية الصلاة وإعادتها كليا فعل القيام وهو الإقامة لأن فعل الشىء فعل لأجزائه ، أو العلاقة الجزئية لأن الإقامة جزء أو جزئى لمطلق الفعل .

ويجوز أن يكون استعارة لمشابهة الأداء للإقامة فى أن كلا منهما فعل متعلق بالصلاة[١] .

وفى قوله تعالى « رب اجعلنى مقيم الصلاة »[١] قال البيضاوى (معدلا لها مواظبا عليها) . .

وقال الشهاب : فيكون مجازا من أقمت العود إذا قومته .

فى قوله تعالى « هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت »[٢] قال البيضاوى (أى تختبر ما قدمت من عمل فتعاين نفعه وضره ، وقرأ حمزة تتلو من

---

(١) ابراهيم ٤٠ ، وحاشية الشهاب ٥/٢٧٤ ، وقال أبو حيان : دعاؤه بأن يجعله مقيم الصلاة وهو مقيمها انما يريد بذلك الديمومة ، . البحر المحيط ٥/٤٣٤ .

(٢) يونس ٣٠ ، وحاشية الشهاب ٤/[illegible] وانظر الكشاف ٢/٢٣٥ ، والتفسير الكبير ٤/٥٦٩ .

التلاوة أى تقرأ ذكر ما قدمت ، أو من التلو أى تتبع عملها فيقودها إلى الجنة أو النار ، وقرئ نبلو بالنون ونصب كل وإبدال ما منه ، والمعنى نختبرها أى نفعل بها فعل المختبر حالها) ..

وقال الشهاب : قوله تختبر ما قدمت من عمل .. الخ الابتلاء على هذا مجاز باطلاق السبب وإرادة المسبب وهو الانكشاف والظهور وإليه أشار بقوله فتعاين .

وعلى القراءة بالتاء من التلاوة بمعنى القراءة .. وهو إما كناية عن ظهوره أيضا ، أو قراءة صحف الأعمال ، أو من التلو لأنه يتجسم ويظهر لها فتتبعه أو هو تمثيل .

وقرأ عاصم نبلو وفاعله ضميره تعالى وكل مفعوله فان كان بمعنى نختبر فهو استعارة تمثيلية كما أشار إليه أى نعاملها معاملة المختبر .

فى قوله تعالى « والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء »[1] .

قال البيضاوى (أى فالموالى والمماليك سواء فى أن الله رزقهم وهذا رد وإنكار على المشركين فانهم أشركوا بالله بعض مخلوقاته فى الألوهية ولا يرضون أن يشاركهم عبيدهم فيما أنعم الله عليهم فيساووهم فيه « أفبنعمة الله يجحدون » حيث يتخذون له شركاء فانه يقتضى أن يضاف إليهم بعض ما أنعم الله عليهم ويجحدوا أنه من عند الله ...) .

---

(١) النحل ٧١ ، وحاشية الشهاب ٣٥١/٥ .

وقال الشهاب : قوله : فإنهم يشركون بالله بعض مخلوقاته . . في الكشاف[1] . أن المعنى أنه جعلهم متفاوتين في الرزق فرزقكم أفضل مما رزق مماليككم وهم بشر مثلكم واخوانكم فكان ينبغي أن تردوا فضل ما رزقتموه عليهم حتى تتساووا في الملبس والمطعم كما يحكى عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إنما هم إخوانكم فاكسوهم مما تلبسون وأطعموهم مما تطعمون) فما رؤى عبده بعد ذلك إلا ورداؤه رداؤه وإزاره ازاره من غير تفاوت .

(أفبنعمة الله يجحدون) ؟ فجعل ذلك من جملة جحود النعمة .

وقيل : هو مثل ضربه الله للذين جعلوا له شركاء فقال لهم أنتم لا تسوون بينكم وبين عبيدكم فيما أنعمت به عليكم ولا تجعلونهم فيه شركاء .

وقيل : إن الموالي والمماليك أنا رازقهم جميعاً فهم في رزقي سواء فلا يحسبن الموالي أنهم يردون على مماليكهم من عندهم شيئا من الرزق فإنما ذلك رزقي أجريه إليهم على أيديهم .

قال الشارح رحمه الله تعالى وتبعه غيره : فسر الآية بوجوه : أحدها بين فيها حسن الملكة ، وثانيها : أن يكون تمثيلا والممثل به ما تعورف بين الناس من أحوال السادات مع المماليك فذكر لتوبيخ المشركين .

وثالثها : أنها بيان للجميع لأن جميع النعم المعدودة من أول السورة إلى هنا واصل منه تعالى للعبد سواء الحر وغيره لئلا يمن أحد على أحد ،

---

(١) الكشاف ٢/٤١٨ .

ووجه كونه تمثيلا : بأن القرينة عليه كون الآية تخلصا إلى بيان قبائح الكفار وكفرانهم النعم في قوله « ويعبدون من دون الله » . الخ . وقوله « أفبنعمة الله يجحدون » تنبيه على القرينة .

وفيه بحث : فإن معناه الحقيقي مراد منه بلا شبهة فلا يصح أن يكون تمثيلا بالمعنى المتعارف ، فالظاهر أنه كناية عما ذكر إلا أن يريد بالتمثيل كونه مثالا ونظيرا له والقرينة المذكورة لإرادة التمثيل بالمعنى المذكور ما ذكر ، وهذا كما قاله في سورة الروم « ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء »[1] .

وقيل : الفرق بين الأقاويل أن نعمته تعالى في القول الأول والثالث هي الرزق ، وفي الثاني نعمة الله مطلقا . هذا والجحود في القول الثاني مجاز من الكفران لأن جحود النعمة ملزوم له وإطلاق الملزوم على اللازم مجاز ، وفي الثالث استعارة ، شبه منع الرزق من المماليك بالجحود وفيه تأمل .

وإلى الوجه الثاني أشار المصنف بقوله رد وإنكار . الخ . وكذلك قوله يتخذون له شركاء ، وقوله فإنه يقتضي بيان لإطلاق الجحد على الشرك ، وقوله : أو حيث أنكروا أمثال هذه الحجج . . بيان لأن المراد من نعمة الله ما أنعم به من إقامة الحجج ، وإيضاح السبل وارسال الرسل ولا نعمة أجل منها[2] .

---

(١) الروم : ٢٨ .

(٢) انظر التفسير الكبير ٥/٣٣٤ .

فى قوله تعالى « كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا[١] » .
قال البيضاوى (سنظهر له أنا كتبنا قوله على طريقة قوله :

إذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة

أى تبين أنى لم تلدنى لئيمة ، أو سننتقم منه انتقام من كتب جريمة العدو وحفظها عليه فإن نفس الكتبة لا تتأخر عن القول لقوله تعالى « ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد[٢] ») .

وقال الشهاب : قوله سنظهر له أنا كتبنا قوله .. الخ لما كانت كتابة الأعمال والأقوال لا تتأخر عن وجودها تأخراً يقتضى أن يقرن بالسين أو سوف كما بينه أوله بأن الفعل أطلق وأريد به ظهوره والعلم به اللازم له اما مجازا أو كناية كما فى البيت المذكور .

وقوله أو سننتقم منه ... ظاهره أنه مجاز أو استعارة الوعيد بالانتقام .

---

(١) مريم ٧٩ ، وحاشية الشهاب ٦/١٨٠ .

(٢) ق ١٨ . وقال ابو حيان : كنى بالكتابة عن ما يترتب عليها من الجزاء فلذلك دخلت السين التى للاستقبال أى سنجازيه على ما يقول « البحر المحيط ٦\٢١٤ » وقد جعل العز بن عبد السلام هذا من التجوز بلفظ السبب عن المسبب وانه قد تجوز بالكتابة عن الحفظ لأن الكتابة سبب لحفظ المكتوب . ومن عادة الناس أن يكتبوا الحساب والشهادات لحفظهما وضبطهما فانهما المقصودان بالكتابة الاشارة الى الايجاز ص ٥٣ . وقال الرازى فى وجه : الغرض من هذا الكلام محض التهديد « التفسير الكبير ٦/٥٦٠ » .

في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا[١] » .

قال البيضاوي (أي تستأذنوا من الاستئناس بمعنى الاستعلام من آنس الشيء إذا أبصره ، فإن المستأذن مستعلم للحال مستكشف أنه هل يراد دخوله أو لا يؤذن له ؟ أو من الاستئناس الذي هو خلاف الاستيحاش فإن المستأذن مستوحش خائف أن لا يؤذن له فإذا أذن له استأنس) . .

وقال الشهاب : قوله من الاستئناس بمعنى الاستعلام ، من آنس بالمد بمعنى أبصر وابصار الشيء طريق إلى العلم به فلذا أفاد معنى الاستعلام ، وقوله : فإن المستأذن مستعلم . . الخ بيان لما بينهما من اللزوم حتى يكون كناية عما ذكر .

وقوله : أو من الاستئناس الذي هو خلاف الإيحاش . . يعني أنه بمعناه المعروف ، وهو كناية عن المأذونية ويصح كونه مجازاً أو استعارة .

وقوله : خائف . . الخ أي من أن لا يؤذن له لأن الذي يطرق باب غيره لا يدري أيؤذن له أم لا ؟ فهو كالمستوحش من خفاء الحال عليه فإذا أذن له استأنس كما في الكشاف[٢] .

---

(١) النور ٢٧ ، وحاشية الشهاب ٦/٣٧٠ .

(٢) الكشاف ٣/٥٨ . وجعل الزمخشري هذا الوجه من باب الكناية والارداف لأن هذا النوع من الاستئناس يردف الاذن فوضع موضعه .

فى قوله تعــالى « فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون[١] » . . قال البيضاوى (أى سامعون لما يجرى بينكما وبينه فأظهركما عليه مثل نفسه بمن حضر مجادلة قوم استماعا لما يجرى بينهم وترقباً لإمداد أوليائه منهم مبالغة فى الوعد بالإعانة ولذلك تجوز بالاستماع الذى هو مطلق إدراك الحروف والأصوات) .

وقال الشهاب مناقشاً وموضحاً : قوله سامعون لما يجرى بينكما وبينه . . اعلم أنه فى الكشاف[٢] جعل « مستمعون » قرينة « معكم » فى كونه من باب المجاز والله تعالى يوصف بأنه سميع وسامع ولا يوصف بأنه مستمع ا . هـ . محصله .

وأشار شراحه إلى أن السمع انكشاف ما هــو فى حقه تعالى بمعنى الانكشاف التام المناسب له ولا يعلم حقيقته إلا هو وقد وصف الله بهما ، فإن كان ذلك فى الأزل قيل سميــع وإن كان فيما لا يزال قيل سامع وهو بحسب الأصل مجاز أن كان مقيداً بالحاسة ثم صار كالحقيقة .

=

واختار أحمد هذا الوجه وقال : سر التجوز فيه ترغيب المخاطبين فى الاتيان بالاستئذان بواســطة ذكر فان له فائدة وثمرة تميل النفوس اليها وتنفر من ضدها وهو الاستيحاش الحاصل بتقديم علم الاستئذان ، ففيه تنهيض للدواعى على سلوك هذا الأدب الكشاف ومعه الانصاف ٣/٥٨ وانظر البحر البحر المحيط ٦/٤٤٥ .

(١) الشعراء ١٥ ، وحاشية الشهاب : ٧/٨ .

(٢) الكشاف ٣/١٠٧ .

وأما مستمع فلا يطلق عليه تعالى لأنه مقدمة جسمانية له كالنظر للرؤية ولأن فيه تلمساً للادراك ينزه الله عنه سواء كان بحاسة أم لا فسقط ماقيل : من أن السمع فى الحقيقة إدراك بحاسة .

فإن أريد به مطلق الادراك . فالاستماع مثله فلا حاجة إلى التجوز فيه ثم إن لهم فى فهم كلامه طريقين :

أحدهما : أن قوله (إنا معكم مستمعون) جملته استعارة تمثيلية كما ذكره المصنف بقوله مثل . . إلخ لكنه مشكل لأنه حينئذ لا تجوز فى شىء من مفرداته ولا يكون (مستمعون) مطلقا على الله فلا حاجة إلى جعله بمعنى سامعين إلا بتكلف سيأتى .

والثانى : أن قوله (مستمعون) مجاز عن سامعين إما استعارة أو مجازا مرسلا أو كناية لتلازمهما غالباً .

وقوله (إنا معكم) استعارة تمثيلية ، وقوله قرينة بمعنى مقترنة فى المجازية معها واختاره الفاضل اليمنى وأول كلامه يناسبه لكن قوله : يريد أنا لكما ولعدو كما كالناصر الظهير لكما عليه إذا حضر واستمع يدل على أنه جعل مستمعون من جملة التمثيل لقول المصنف استماعا كما قاله بعض الشراح .

وأما ما قيل : من أن اللازم فى التمثيل بقاؤه على ما كان عليه قبل النقل حقيقة كان أو مجازا ، والاستماع فى المستعار منه كناية عن السمع لأنه المقصود وكل منهما يوجد بدون الآخر فكذا فى المستعار له — فمع كون الكشاف والمصنف صرحا فى خلافه — بعيدا جدا ولا فائدة تحته ،

وجعل قوله مثل بمعنى شبه وأنه استعارة بالكناية فى الضمير المستتر فى (معكم) لا يدفعه فان تشبيهه تعالى بالحاضر لما ذكر يقتضى كون مستمعين بمعناه والتخييلية يراد حقيقتها .

فالظاهر : أنه أراد الثانى وأن قوله إنا معكم تمثيل له فى نصره وإمداده بمن يحضر خصمين ليعين أحدهما ويكون الاستماع بحسب ظاهره لكونه لم يطلق عليه كالسمع كالقرينة له وان كان مجازا عن السمع والقرينة فى الحقيقة عقلية وهى استحالة حضوره تعالى فى مكان .

والاستماع المذكور فى تقرير التمثيل ليس هو الواقع فى النظم بل هو من لوازم حضور الحكم للخصومة .

ولما كانت المعية الخاصة تستعار لما يؤثر كالحفظ فى قوله (أن الله معنا)[1] كان ذكر السمع قرينة هنا لما ذكر ، ووزانها وزان (انى معكما أسمع وأرى)[2] فلا غبار فى كلام الشيخين فتدبر .

وقوله : تجوز . . لما عرفت أنه لا يطلق عليه ، وجعل التجوز هنا بمعنى الكناية تعسف بارد ، وأصل معنى الأصغاء الميل للسماع ثم تجوز به عنه مطلقا .

---

(١) التوبة ٤٠ .

(٢) طه ٤٦ . والآية عند العز بن عبد السلام من مجاز التشبيه لأن الحاضر مع القوم لا يخفى عليه سائر أحوالهم فتجوز بذلك عن علمه . ويجوز أن يكون من مجاز الملازمة . الاشارة الى الايجاز ص ١٤٠ .

في قوله تعالى « وإنا لجميع حاذرون »[١] . . قال البيضاوى (وقرىء حادرون بالدال أى أقوياء قال :

أحب الصبى السوء من أجل أمه ... وأبغضه من بغضها وهو حادر

أو تاموا السلاح فان ذلك يوجب حدارة فى أجسامهم)

وقال الشهاب : قوله وقرىء حادرون . . ومعناه أقوياء أشداء من حدارة اذا امتلأ شحماً أو لحماً ومنه الحادرة اسم شاعر أو هو بمعنى تام السلاح أيضاً لأنه يتقوى به كما يتقوى بأعضائه فهو استعارة حينئذ أو مجاز مرسل أو كناية[٢] .

وفى البيت المذكور قال إنه كنى عن حسن الصبى بكونه حادراً .

فى قوله تعالى « قال سنشد عضدك بأخيك »[٣] . . قال البيضاوى : (سنقويك به فان قوة الشخص بشدة اليد على مزاولة الأمور ، ولذلك يعبر عنه باليد وشدتها بشدة العضد) .

وقال الشهاب : قوله سنقويك به . . هو المعنى المراد منه . والشد

---

(١) الشعراء ٥٦ ، وحاشية الشهاب ١٤/٧ ، وانظر التفسير الكبير ٣٧٣/٦ ، والبحر المحيط ١٨/٧ .

(٢) على الاستعارة : استعير الحدارة لتمام القوة والاستعداد بالسلاح وعلى المرسل أطلقت الحدارة على تمام الاستعداد لما بينهما من الملازمة أو جعلت الحدارة كناية عن ذلك .

(٣) القصص ٣٥ ، وحاشية الشهاب ٧٤/٧ .

التقوية والعضد من اليد معروف فهو إما كناية تلويحية[1] عن تقويته لأن اليد تشتد بشدة العضد والجملة تشتد بشدة اليد ولا مانع من الحقيقة كما توهم ، أو استعارة تمثيلية[2] ، شبه حال موسى عليه الصلاة والسلام في تقويته بأخيه بحال اليد في تقويتها بيد شديدة ، ويجوز فيه وجوه أخر ، وكلام المصنف فيه ميل إلى الأول[3] .

ويحتمل أن يريد أنه مجاز بعلاقة السببية بمرتبتين كما قيل في (تبت يدا أبي لهب)[4] في وجه .

في قوله تعالى « وضاق بهم ذرعا »[5] قال البيضاوي (أي طاقة كقولهم ضاقت يده ، وبإزائه رحب ذرعه بكذا اذا كان مطيقا له وذلك لأن طويل الذراع ينال ما لا يناله قصير الذراع) .

وقال الشهاب : الضيق مجاز في القصر وأن ضيق الذرع وسعته كناية عن القدرة وعدمها كما صرح به الزمخشري في سورة هود[6] .

---

(١) وهي التي كثرت فيها الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد والتلويح هو أن تشير لغيرك من بعد ، المطول ص ٤١٣ .

(٢) قال الزمخشري : شبه الرجل باليد في اشتدادها باشتداد العضد فجعل كأنه يد مشتدة بعضد شديدة ، الكشاف ١٧٦/٣ وانظر البحر المحيط ١١٨/٧ .

(٣) يعني كونه كناية .

(٤) المسد ١ ، والمجاز يكون باطلاق شدة العضد والمراد شدة اليد ثم يتجوز بشدة اليد عن شدة الشخص وقوته ، وسبق بيان الوجه المذكور في (تبت يدا أبي لهب) فيما جاء على طريق المجاز أو الكناية .

(٥) العنكبوت ٣٣ ، وحاشية الشهاب ١٠٠/٧ .

(٦) هود ٧٧ ، وذكر هناك أنها كناية متفرعة على كناية او مجاز وسنذكرها هنالك تماما للفائدة بعد هذه الآية .

وقيل : إن الذرع مجاز مفرد للطاقة ، وقيل : أن ضاق ذرعه استعارة تمثيلية ، ولكل وجهة ، وقوله بإزائه أى فى مقابله فهو ضده .

وفى قوله تعالى فى سورة هود « وضاق بهم ذرعا » قال البيضاوى : (وضاق بمكانهم صدره وهو كناية عن شدة الانقباض للعجز عن مدافعة المكروه والاحتيال فيه) .

وقال الشهاب :قوله وضاق بمكانهم صدره.. ذرعا تمييز وهو فى الأصل مصدر ذرع البعير بيديه يذرع فى سيره اذا سار مادا خطوه من الذرع ثم توسع فيه فوضع موضع الطاقة والجهد فقيل ضاق ذرعه أى طاقته وقد وقع الذراع موقعة فى قوله :

* إليك إليك ضاق به ذراعا *

وذلك أن اليد كما تجعل مجازا عن القوة فالذراع الذى من المرفق كذلك ، فقيل : إنه كناية عن ضيق الصدر واليه ذهب المصنف .

وقوله : بمكانهم اشارة الى أن ضيق صدره ليس بصنع منهم وانما هو لأمرهم وحالهم لخوفه عليهم كما قال فى العنكبوت ضاق بشأنهم وتدبير أمرهم ذرعه أى طاقته فأشار إلى أنه المراد هنا وأن الذرع كما يجعل كناية عن الصدر والقلب يجعل كناية عن الطاقة .

قوله :وهو كناية عن شدة الانقباض .. أى الذرع عبارة عن الصدر وضيقة عبارة عما ذكر فهو كناية متفرعة على كناية أخرى مشهورة وقيل : إنه مجاز لأن الحقيقة غير مرادة هنا[1] .

---

(١) حاشية الشهاب ١١٨/٥ .

في قوله تعالى « إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع » أي أصغى لاستماعه « وهو شهيد »[١] حاضر بذهنه ليتفهم معانيه أو شاهد بصدقه فيتعظ بظواهره وينزجر بزواجره .

وقال الشهاب : قوله أصغى تفسير لإلقاء السمع فإنه بمعناه للاستماع كأنه ملق لسمعه ثم إنه قيل أو لتقسيم المتذكر إلى تال وسامع . أو إلى فقيه ومتعلم ، أو إلى عالم كامل الاستعداد لا يحتاج لغير التأمل فيما عنده وقاصر محتاج للتعلم فيتذكر إذا أقبل بكليته وأزال الموانع بأسرها .

والحامل على تفسيره بما ذكره أنه لو لم يراع نحوه كان الظاهر العطف بالواو لأن الفهم لا ينافي الإصغاء .

وقوله : حاضر بذهنه . . يعني شهيداً إما من الشهود وهو الحضور والمراد المتفطن لأن غير المتفطن كالغائب فهو استعارة أو مجاز مرسل والأول أولى ، أو هو بمعنى شاهد وفيه مضاف مقدر أي شاهد ذهنه ، وكون الباء في قوله بذهنه للتعدية وشهيد بمعنى يشهد كما قيل تعسف .

وقوله : أو شاهد بصدقه أي مصدق له لأنه المؤمن الذي ينتفع به ، أو هو كناية عن المؤمن لقوله « لتكونوا شهداء على الناس »[٢] .

---

(١) ق ٣٧ ، وحاشية الشهاب ٩٣/٨ .

(٢) البقرة ١٤٣ ، وما ذكره الشهاب هنا كله حول قوله تعالى (وهو شهيد) وأما قوله تعالى (لمن كان له قلب) فلم يبين وجه المجاز فيه ، وقال أبو حيان : المراد واع والمعنى لمن له عقل وعبر عنه بمحله . وقد عاب عبد القاهر على من قال ان القلب بمعنى العقل وقال انه ترك [illegible] يأخذه من جهته ويدخل الى المعنى من طريق المثل فيقول : انه معنى

[illegible]

في قوله تعالى « لا يمسه إلا المطهرون »[1]

قال البيضاوي (لا يطلع على اللوح إلا المطهرون من الكدورات الجسمانية وهم الملائكة ، أو لا يمس القرآن إلا المطهرون من الأحداث فيكون نفيا بمعنى النهي ، أو لا يطلبه إلا المطهرون من الكفر) .

وقال الشهاب : قوله لا يطلع على اللوح .. إلخ فالجملة صفة لكتاب المفسر باللوح المحفوظ ، ونفي مسه كناية عن لازمه وهو نفي الاطلاع عليه وعلى ما فيه والمراد من المطهرين حينئذ جنس الملائكة ، فطهارتهم نقاء ذواتهم وخلقتهم عن كدر الأجسام فهي طهارة وتقديس معنوي لهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

قوله : أو لا يمس القرآن .. فالضمير للقرآن لا للكتاب بمعنى اللوح كما في الوجه الأول ، والطهارة المراد بها الشرعية عن الحدث الأصغر والأكبر ، فالجملة صفة قرآن أو مستأنفة ، ورجح هذا بأن الكلام

=

لم ينتفع بقلبه ولم يفهم بعد أن كان القلب للفهم جعل كأنه عدم القلب جملة كما جعل الذى لا يعى الحكمة ولا يعمل الفكر فيما تدركه عينه وتسمعه اذنه كأنه عادم للسمع والبصر وداخل فى العمى والصمم ، وكما جعل عبد القاهر الآية من قبيل التمثيل جعلها كذلك الخطيب فقال : ومما يبنى على التمثيل قوله تعالى (ان فى ذلك لذكرى) الآية والمعنى لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغى أن ينظر فيه واع لما يجب وعيه الخ ، ويجعل العز الآية من قبيل التعبير بالقلب عن العقل ، انظر البحر المحيط ١٢٦/٨ ، واسرار البلاغة ص ٢٩٠ ، وبغية الايضاح ١٥٦/٣ ، والاشارة الى الايجاز ص ٨٣ ، والكشاف ١٦/٤ .

(١) الواقعة ٧٩ ، وحاشية الشهاب ١٤٩/٨ .

مسوق لتعظيم القرآن ، وقوله فيكون نفيا بمعنى النهي . . والمعنى لا ينبغي، ولا يليق مسه لمن لم يكن على الطهارة وهو استعارة أبلغ من النهي الحقيقي ، ولم يحمل على الأخبار لئلا يلزم الكذب في أخباره تعالى ، هذا ما اتفق عليه المفسرون ولم يجعلوها ناهية جازمة — مع أنه محتمل كما يأتي — لوجوه :

(ا) لأنه على التفسير الأول خبر بلا كلام فأبقي على حاله .

(ب) ولأنه أبلغ من صريح النهي .

(جـ) ولأن المتبادر من الضمة أنها إعراب فالحمل على غيره فيه إلباس.

(د) ولأنه قرئ (ما يمسه) وهو مؤيد لأن لا نافية ولأنه صفة والأصل فيها أن تكون جملتها خبرية ، وترك الأرجح من غير داع في قوة الخطأ فسقط ما قيل انها ناهية جازمة .

قوله : أو لا يطلبه . . ألخ فاللمس كاللمس مجاز عن الطلب كقوله (انا لمسنا السماء)[١] والمقصود المدح ، بأنه بأيدي كرام بررة .

---

(١) الجن ٨ ، وانظر البحر المحيط ٢١٤/٨ ، هذا وقال الرازي : والصيغة اخبار لكن الخلاف في أنه هل هو بمعنى النهي كما أن قوله تعالى (والمطلقات يتربصن) أخبار بمعنى الامر ؟ فمن قال : المراد من الكتاب اللوح المحفوظ وهو الأصح قال هو اخبار معنى كما هو اخبار لفظا اذا قلنا ان الضمير في يمسه للكتاب ، ومن قال : المراد المصحف اختلف في قوله ، وفيه وجه ضعيف نقله ابن عطية أنه نهي لفظا ومعنى وجلبت اليه ضمة الهاء للاعراب . التفسير الكبير ٧٢/٨ والكشاف ٥٩/٤ .

(٢٦ بيان)

فى قوله تعالى « مأواكم النار هى مولاكم »(١) . قال البيضاوى (هى أولى بكم كقول لبيد :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها

وحقيقته محراكم أى مكانكم الذى يقال فيه هو أولى بكم كقولك : هو مئنة الكرم أى مكان قول القائل انه لكريم ، أو مكانكم عما قريب من الولى وهو القرب ، أو ناصركم على طريقة قوله :

تحية بينهم ضرب وجيع

أو متوليكم يتولاكم كما توليتم موجباتها فى الدنيا) .

وقال الشهاب : قوله كقول لبيد . . الشاهد فى قوله مولى المخافة فانه بمعنى مكان أولى وأحرى بالخوف ، قوله : وحقيقته . . أى حقيقة مولاكم هنا محراكم أى المحل الذى يقال فيه أنه أحرى وأحق بكم .

من قولهم : هو حرى بكذا أى خليق وحقيق وجدير به كلها بمعنى وليس المراد أنه اسم مكان من الأولى على حذف الزوائد كما توهم وسترى معناه عن قريب .

قوله : كقولك هو مئنة الكرم . . يعنى أن مولاكم اسم مكان لا كغيره من اسماء الأمكنة فانها مكان الحدث بقطع النظر عمن صدر عنه وهذا محل للفضل على غيره الذى هو صفته فهو ملاحظ فيه معنى أولى

(١) الحديد ١٥ ، وحاشية الشهاب ١٥٨/٨ ، وانظر التفسير الكبير ٩٣/٢٩ .

لا أنه مشتق منه كما أن الثنة مأخوذة من أن التحقيقية وليست مشتقة منه إذ لم يذهب أحد من النحاة إلى الاشتقاق من اسم التفضيل كما لم يذل أحد بالاشتقاق من الحرف .

ومثنة الكرم وصف له به على طريق الكناية الرمزية فى قولهم : الكرم بين برديه .

قوله : أو مكانكم عما قريب . . ما زائدة وعن بمعنى بعد أو للمجاوزة ولا يخفى أن وضع اسم المكان لاتصاف صاحبه بمأخذ اشتقاقه وهو فيه وهذا ليس كذلك لأن الولى والقرب صفة الزمان أو صفتهم قبل الدخول فيه فهو من مجاز الجوار أو الكون أو الأول فتأمله فإنه لم يصف من الكدر ، ولذا قيل : إنه لو فسر بمكان قربهم من الله على التهكم لم يبعد .

قوله أو ناصركم . . فالمعنى لا ناصر لكم إلا النار كما ان معنى البيت لا تحية لهم إلا الضرب على التهكم والمراد نفى الناصر .

وقوله : متوليكم . . أى المتصرفة فيكم كتصرفكم فيما أوجبها واقتضاها من أمور الدنيا ، فالتصرف استعارة للاحراق والتعذيب لا مشاكلة لبعدها هنا ، وقوله النار هو المخصوص بالذم هنا .

فى قوله تعالى « ليس لهم طعام إلا من ضريع »[1] قال البيضاوى : (يبس الشبرق وهو الشوك ترعاه الأبل ما دام رطبا ، وقيل شجرة نارية تشبه الضريع ، أو المراد طعامهم مما تحاماه الأبل وتعافه لضره وعدم نفعه) .

---

(١) الغاشية ٦ . وحاشية الشهاب : ٣٥٣/٨ .

وقال الشهاب : قوله شجرة نارية .. أى هى من الأشجار التى خلقها الله فى النار ، وما فى بعض النسخ بدل نارية بادية بالموحدة والدال المهملة من تحريف الناسخ ، وهى على هذا استعارة كما أشار إليه بقوله : تشبيه الضريع .

قوله : أو المراد طعامهم .. يعنى أن الضريع مجاز أو كناية أريد به طعام مكروه حتى للإبل وغيرها من الحيوانات التى تلتذ برعى الشوك فلا ينافى كونه زقوماً أو غسلينا ، وتتحاماه أى تجتنبه ، وتعافه بمعنى تنفر منه وتكرهه. (١)

مجاز مرسل أو استعارة مع كناية :

فى قوله تعالى : « أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا (٢) » قال البيضاوى

---

(١) وقال الزمخشرى : او اريد ان لا طعام لهم اصلا لأن الضريع ليس بطعام للبهائم فضلا عن الانس لأن الطعام ما أشبع أو أسمن وهو منهما بمعزل كما تقول : ليس لفلان ظل الا الشمس ، تريد نفى الظل على التوكيد — وذكر الرازى وجوها أخرى ومنها : روى عن الحسن انه قال الضريع بمعنى المضرع كالأليم والسميع بمعنى المؤلم ومعناه : الا من طعام يحملهم على أن يضرعوا ويذلوا عند تناوله لما فيه من الخشونة والمرارة ، ومنهـا ما قاله الخليل : يقال للجلدة التى على العظم تحت اللحم هى الضريع فكأنه تعالى وصفه بالقلة فلا جرم لا يسمن ولا يغنى من جوع ، الكشاف ٤/٢٤٦ ، وانظر التفسير الكبير ٨/٣٨٧ .

(٢) الفرقان ٢٤ ، وحاشية الشهاب ٦/٤١٩ ، وقال الزمخشرى : وانما سمى مكان دعتهم واسترواحهم الى الحور مقيلا على طريق التشبيه ، وهو ما ذكره ابو حيان ، وعلى ذلك فهنا من قبيل الاستعارة عندهما ، انظر الكشاف ٣/٨٩ ، والبحر المحيط ٦/٤٩٣ .

أى مكان يستقر فيه فى أكثر الأوقات للتجالس والتحادث « وأحسن مقيلا » مكانا يؤوى إليه للاسترواح بالأزواج والتمتع بهن تجوزا له من مكان القيلولة على التشبيه ، أو لأنه لا يخلو من ذلك غالبا إذ لا نوم فى الجنة ، وفى أحسن رمز إلى ما يتزين به مقيلهم من حسن الصور وغيره ، ويحتمل أن يراد بأحدهما المصدر أو الزمان إشارة إلى أن مكانهم وزمانهم أطيب ما يتخيل فى الأمكنة والأزمنة ، والتفضيل اما لارادة الزيادة مطلقا أو بالإضافة إلى ما للمترفين فى الدنيا .

روى أنه يفرغ من الحساب فى نصف ذلك اليوم فيقيل أهل الجنة فى الجنة وأهل النار فى النار .

وقال الشهاب : قوله مكاناً يستقر فيه .. الخ يعنى المراد بالمستقر محل التحادث وبالمقيل محل الاسترواح ولذا جمع بينهما وإلا فالجنة كلها مستقر لهم ، والاسترواح استفعال من الراحة .

وقوله : والتمتع .. الخ تفسير له ، وقوله : تجوزا أى نقل من معناه الحقيقى وهو مكان القيلولة إلى مكان التمتع بالأزواج لأنه يشبهه فى كون كل منهما محل وخلوة واستراحة فهو استعارة .

وقال الأزهرى : القيل الاستراحة فى نصف النهار وإن لم يكن معه نوم وهو على المصدرية وليس فيه ما يقتضى عدم التجوز هنا كما قيل .

قوله : أو لأنه لا يخلو .. الخ عطف على قوله على التشبيه ، فهو مجاز مرسل لاستعمال المقيد فى المطلق ولا تغليب فيه بالمعنى المتعارف كما قيل .

وقوله : إذ لا نوم فى الجنة . . تعليل للتجوز وعدم إرادة الحقيقة ،

قوله : وفى أحسن رمز . . الخ يعنى أنه كناية عن أن لهم فيه ما يتزين به مما ذكر لأن حسن المنزل إن لم يكن باعتبار ما يرجع لصاحبه لم تتم المسرة به ، ولما فيه من الخفاء جعله رمزا ، والتحاسين جمع تحسين مصدر حسنه كالتضاعيف سمى به ما يحسن به الشيء .

وقوله : يحتمل ، الخ يعنى أن كلا منهما أو أحدهما يحتمل المصدرية والزمانية فالوجوه تسعة .

قوله : والتفضيل . . الخ يعنى المراد أنه أحسن من كل شيء يتصور حسنه أو المراد خير وأحسن مما للمترفين فى الدنيا ولا يأباه قوله (يومئذ) كما توهم لأنه لا يلزم وجود المفضل عليه يومئذ ، أو مما لهم فى الآخرة على التقدير والتهكم بأهل النار ، أو هو على حد : الصيف أحر من الشتاء .

قوله : روى . . الخ فى شرح الكشاف أنه يفهم من وجه آخر وفقا عطفه الزمخشرى على ما قبله إذ المراد بالمستقر موضع الحساب وبالمقيل محل الاستراحة بعد الفراغ منه ، ومعنى يقيلون ينقلون إليها وقت القيلولة ، وقوله : وأهل النار مشاكلة أو تهكم ، والحديث أخرجه الحاكم وصححه وله طرق أخرى .

« ما جاء من الآيات الكريمة على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل أو العقلي » .

في قوله تعالى « كذلك كدنا ليوسف[١] » . قال البيضاوي (بأن علمناه إياه وأوحينا إليه به) .

وقال الشهاب : يعني أن المكر والكيد والخديعة أن توهم غيرك خلاف ما تخفيه وتريده وهو على الله تعالى محال فهو محمول على التمثيل كأن صورة صنع الله في تعليمه يوسف عليه الصلاة والسلام أن لا يحكم بحكم الملك ويجري على سنتهم في استعباد السارق صورة الكيد إذ المقصود ليس ظاهره بل إيواء أخيه إليه وهو لا يتم إلا بهذا ، ولما كان قوله « ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك » هو عين ذلك الكيد جعله تفسيرا له مع مابعده .

(١) سورة يوسف عليه السلام ٧٦ ، وحاشية الشهاب : ١٩٧/٥ ، وقال الرازي : لفظ الكيد مشعر بالحيلة والخديعة ، وذلك في حق الله محال الا أنا ذكرنا قانونا معتبرا في هذا الباب وهو أن أمثال هذه الالفاظ تحمل على نهايات الأغراض لا على بدايات الأغراض ، فالكيد السعي في الحيلة والخديعة ونهايته القاء الانسان من حيث لا يشعر في أمر مكروه ولا سبيل له الى دفعه ، فالكيد في حق الله تعالى محمول على هذا المعنى ، ثم اختلفوا في المراد بالكيد ههنا فقال بعضهم : المراد : أن اخوة يوسف سعوا في ابطال أمر يوسف والله تعالى نصره وقواه وأعلا امره ، وقال آخرون : المراد من هذا الكيد هو أنه تعالى ألقى في قلوب اخوته أن حكموا بأن جزاء السارق هو أن يسترق وصار ذلك سببا لتمكن يوسف عليه السلام من امساك أخيه عند نفسه . التفسير الكبير ١٥١/٥ .

وقيل : إن فى الكيد إسنادين : بالفحوى إلى يوسف عليه الصلاة والسلام وبالتصريح إلى الله تعالى والأول حقيقى والثانى مجازى ، والمعنى فعلنا كيد يوسف ، أو يحتمل أن يكون مجازاً لغوياً والمعنى علمناه الكيد أو دبرناه أو صنعناه له .

فى قوله تعالى « يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به[١] » .

قال البيضاوى (الطاغوت كعب بن الأشرف وفى معناه من يحكم بالباطل ، ويؤثر لأجله فسمى بذلك لفرط طغيانه أو لتشبيهه بالشيطان ، أو لأن التحاكم إليه تحاكم إلى الشيطان من حيث إنه الحامل عليه) .

وقال الشهاب : يعنى أن الطاغوت إما أن يجعل علماً لنبياً له كالفاروق فهو حقيقة وكذا إن كان اسماً لكثير الطغيان مطلقاً فإنه يعنى الشيطان فهو استعارة أو حقيقة والتجوز فى إسناد التحاكم إليه بالنسبة الإيقاعية بين الفعل ومفعوله بالواسطة

وقيل : إنه مجاز مرسل بالتسمية باسم السبب الحامل عليه ، واستدل على هذا الوجه بما بعده لأنهم أمروا أن يكفروا بالشيطان لا بكعب .

فى قوله تعالى : « قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً[٢] » .

---

(١) النساء ٦٠ ، وحاشية الشهاب ١٤٩/٣ ، وقال أبو حيان أيضا يراد بالطاغوت الأوثان أو الكهان أو ما عبدوا من دون الله ، البحر المحيط ٢٨٠/٣ .

(٢) يونس ٥٩ ، وحاشية الشهاب ٤٣/٥ .

قال البيضاوى (جعل الرزق منزلا لأنه مقدر فى السماء محصل بأسباب منها) . وقال الشهاب : يعنى أن الرزق ليس كله منزلا منها فالإسناد مجازى بأن استند إليه ذلك لأن سببه منها ، أو أنزل مجاز بإطلاق المسبب على السبب فهو بمعنى قدر ، وقريب منه تفسيره بخلق كما فى قوله « وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج »[1] .

وقيل : إنه على طريق الاستعارة المكنية والتخييلية ، وهو بعيد ، كما أن جعل الرزق مجازا عن سببه أو تقدير لفظ سبب[2] لا ينبغى لأن المستخبر عنه ليس سبب الرزق بل هو نفسه .

وفى قوله تعالى « وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج[3] » قال البيضاوى (وقضى أو قسم لكم فان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء حيث كتب فى اللوح المحفوظ ، أو أحدث لكم بأسباب نازلة كأشعة الكواكب والأمطار) .

وقال الشهاب : قوله : وقضى أو قسم - جعلها مقسومة بينكم كما تقسم بقية الأرزاق ، وهو إشارة إلى تأويله — لأن الأنعام لم تنزل عليهم من السماء — بأن انزالها مجاز عن القضاء والقسمة فإنه تعالى

---

(١) الزمر ٦ وسنذكرها بعد هذه الآية اتماما للفائدة .

(٢) وقد ذكر ذلك أبو حيان فقال : قيل هو على حذف مضاف اى من سبب رزق وهو المطر ، وأنزل على بابها ، وقال ابن عطية : انزل لفظة فيها تجوز ، وانزال الرزق اما ان يكون فى ضمن انزال المطر بالمال او نزول الأمر به التى هو ظهور الأثر فى المخلوق المخترع والمجعول حلالا وحراما ، البحر المحيط ١٧٢/٥ .

(٣) الزمر ٦ ، وحاشية الشهاب ٣٢٨/٧ .

إذا قضى وأقسم أثبت ذلك في اللوح ونزلت به الملائكة الموكلة بإظهاره في العالم السفلي فإذا وصف ذلك بالنزول وإن كان مما لا يوصف به حقيقة لكن لشيوعه وتعارفه تجوز به عنه فلا يرد عليه شيء كما أشار إليه .

ففي قوله (أنزل) استعارة تبعية لتشبيه القضاء بالنزول ووجه الشبه الظهور بعد الخفاء .

ويجوز أن يكون مجازا مرسلا[1] .

وقيل : إنها نزلت من الجنة حقيقة ـ كما روى ـ والله أعلم بصحته

---

(١) وذلك بعلاقة المسببية بأن يكون المراد حينئذ انزال الماء لأن الأنعام تعيش بالنبات والنبات لا يحيا الا بالماء وقد انزل الماء فكأنه انزلها ، ومثلها (وينزل لكم من السماء رزقا) ١٣ غافر ، وذكر ذلك السكاكي ايضا ، وجعلها احمد بمعنى قضى (مجازا مرسلا) وقال انها من نمط :

أسنمه الآبال في سحابه

وقال أبو حيان : وصفها بالنزول لعيشها بالنبات الناشئ عن المطر وهو نازل من السماء فيكون مثل قول الشاعر :

صار الثريد في رؤس العيدان

انظر المفتاح ص ١٥٥ ، وبغية الايضاح ٩٧/٣ ، والبحر المحيط ٤١٦/٧ ، هذا ، وجعل العز هذه الآية من قبيل وصف المعاني بالانزال ، وقال انها من مجاز التشبيه الى اسباب الأسباب فقد وصفها بالانزال لاستنادها الى النبات المستند الى الانزال ، ويجوز أن ينسب الانزال الى ذلك لأن الله كتب ما هو كائن الى يوم القيامة فيصير هذا الانزال كانزال القرآن . الاشارة الى الايجاز ص ١٢٧ .

قوله : أو أحدث لكم . وجه آخر لتأويله . يعنى أن النازل من السماء سبب حياتها وهى الأمطار – وفى جعل الأشعة نازلة تسمح – فجعل نزول ما به حياتها وبقاؤها بمنزلة نزولها بأن يجوز فى نسبة الإنزال إليها لما بينهما من الملابسة – وأما أنه أريد بالأزواج أسباب تعيشها مجازا أو جعل الانزال مجازا عن الأحداث للذكور فتعسف ، والزوج كل ذكر وأنثى .

فى قوله تعالى « يغشى الليل والنهار »[1] قال البيضاوى (يلبسه مكانه فيصير الجو مظلما بعد ما كان مضيئاً) .

وقال الشهاب : غشية بمعنى ستره ، وغشاه بكذا جعله ساترا له ومنه غاشية السرج والنهار زمان ظهور الشمس وانتشار الضوء والليل زمان غيبوبتها فليس أحدهما مستورا بالآخر فلذا جعلوه بمعنى غشيان مكان النهار وإظلاله وذلك بمنزلة غشيانه نفسه فالتجوز فى الإسناد باسناد ما لمكان الشىء إليه ، ويجوز فيه أن يكون استعارة كقوله « يكور الليل على النهار »[2] بجعله مغشيا للنهار ملفوفاً عليه كاللباس على الملبوس ، والأول أوجه وأبلغ ومكانه هو الجو وفى جعله مكانا له تجوز لأن الزمان لا مكان له والمكان للضوء الذى هو لازمه .

واكتفى بذكر تغشية الليل النهار مع تحقق عكسه للعلم به منه مع أن اللفظ يحتملهما لأن التغشية بمعنى الستر وهى أنسب بالليل من النهار –

---

(١) الرعد ٤ ، وحاشية الشهاب ٢١٩/٥ .
(٢) الزمر ٥

فى قوله تعالى « ربنا اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب »[١]

قال البيضاوى (أى يثبت مستعار من القيام على الرجل كقولهم قامت الحرب على ساق أو يقوم إليها أهلها فحذف المضاف وأسند إليه قيامهم مجازا) .

وقال الشهاب : قوله : يثبت . . أى القيام مجاز عن التحقق والثبوت إما مرسل أو استعارة من قام السوق والحرب ونحوه .

أو شبه الحساب برجل قائم على الاستعارة المكنية وأثبت له القيام على التخييل أو المراد يقوم أهل الحساب فحذف المضاف أو أسند إليه ما لأهله مجازا .

فى قوله تعالى « وتستخرجون منه حلية تلبسونها »[٢] قال البيضاوى (أى كاللؤلؤ والمرجان ، أى تلبسها نساؤكم فأسند إليهم لأنهن من جملتهم) .

---

(١) ابراهيم عليه السلام ٤١ ، وحاشية الشهاب ٥/٢٧٤ ، وانظر الكشاف ٢/٣٨٢ ، والبحر المحيط ٥/٤٣٥ .

(٢) النحل ١٤ ، وحاشية الشهاب ٥/٣١٨ ، وانظر الكشاف ٢/٤٠٤ والتفسير الكبير ٥/٢٩٨ ، والبحر المحيط ٥/٤٧٩ .

وقال الشهاب : لما كان الحلى من لبس النساء دون الرجال وجهه بأنه أسند إلى الرجال لاختلاطهم بالنساء وكونهم متبوعين أو لأنهم سبب لتزينهن فانهن يتزين ليحسن فى أعينهم .

أو هو من المجاز فى الطرف ، فمعنى تلبسون تتمتعون وتتلذذون على طريق الاستعارة أو المجاز[١] .

ولو جعل من مجاز البعض صح ، أى تلبسها نساؤكم .

وأما كونه تغليبا أو من إسناد ما للبعض إلى الكل فلا وجه له .

أما الأول : فلعدم التلبس بالمسند وهو اللبس ، وأما الثانى : فلأنه لا يتم بدون المجاز فى الطرف .

فى قوله تعالى « والشجرة الملعونة فى القرآن »[٢] قال البيضاوى : (لعنها فى القرآن لعن طاعمها وصفت به على المجاز للمبالغة أو وصفها بأنها فى أصل الجحيم فانه أبعد مكان من الرحمة أو بأنها مكروهة مؤذية من قولهم : طعام ملعون لما كان ضارا ، وقد أولت بالشيطان وأبى جهل) .

وقال الشهاب : قوله : ولعنها فى القرآن لعن طاعمها ، فوصف به على أنه مجاز فى الإسناد ، ووجه المبالغة : أنه بسبب كونها شديدة اللعنة سرت اللعنة إلى غذائها هذا إن أريد باللعنة معناها المتعارف ، فان أريد معناها اللغوى وهو البعد فهو لكونها فى أبعد مكان من الرحمة لكونها

---

(١) أى بأن استعير اللباس للتمتع واللذة بجامع الحسن فى كل ، أو باطلاق اللباس على المتعة واللذة لأنه سبب فى ذلك .

(٢) الاسراء ٦٠ ، وحاشية الشهاب ٦/٤٥ .

فى أصل الجحيم أى قعرها ، واللاعن الواصف باللعن والداعى به ، والملعون بمعنى المؤذى لأنها تغلى فى البطون كغلى الحميم ، وهو إما مجاز مرسل أو استعارة ـ وتأويلها بمن ذكر على الاستعارة كأنهم شجر جهنم يأباه قوله (طلعها كأنه رؤس الشياطين)[1] وما معه من الأوصاف لكنه ورد فى حديث مسند عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لمروان بن الحكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الشجرة الملعونة أبوك وجدك وقوله (طلعها) من جملة المشبه به .

المجاز للوجه :

فى قوله تعالى « أو يأتيهم عذاب يوم عقيم »[2] . قال البيضاوى (يوم حرب يقتلون فيه كيوم بدر ، سمى به لأن أولاد النساء يقتلون فيه فيصرن كالعقم ، أو لأن المقاتلين أبناء الحرب فاذا قتلوا صارت عقيما فوصف اليوم بوصفها اتساعا ، أو لأنه لا خير لهم فيه ومنه (الريح العقيم)[3] أو لأنه لا مثل له لقتال الملائكة فيه أو يوم القيامة) .

---

(١) الصافات ٦٥ وانظر البحر المحيط ٥٥/٦ .

(٢) الحج ٥٥ ، وحاشية الشهاب ٣٠٨/٦ .

(٣) الذاريات ٤١ ، وكل ما ذكره البيضاوى من وجوه موجود فى الكشاف ١٩/٣ ، وذكر الشريف الرضى : أن (يوم عقيم) من أحسن الاستعارات لأن العقيم المرأة التى لا تلد فكأنه سبحانه وتعالى وصف ذلك اليوم بأنه لا ليل بعده ولا نهار لأن الزمان قد مضى والتكليف قد انقضى فجعلت الأيام بمنزلة الولدان لليالى فجعل ذلك اليوم من بينها عقيما لأنه لا ينتج ليلا بعده ، وقد يجوز أن ذلك اليوم لا خير بعده لمستحقى العذاب . تلخيص البيان ص ٢٤٠ ـ وذكر العز : أنه شبه اليوم فى انقطاع خيره بانقطاع ولادة العقيم . الاشارة الى الايجاز ص ٨٣ .

وقال الشهاب : قوله سمى به .. الخ يعنى أن حقيقة العقم والولادة لمن هو من شأنه واليوم ليس كذلك فجعله عقيما مجازا إما فى الطرف أو الإسناد بأن يراد بالعقم الثكل استعارة وعليه اقتصر المصنف ، أو مجازا مرسلا بإرادة عدم الولد وإسناده إلى اليوم مجاز لأنه صفة من هو فيه من النساء ، وهذا سماه أهل المعانى المجاز الموجه من قولهم : ثوب موجه له وجهان[1] .

قوله : أو لأن المقاتلين أبناء الحرب : أى عرف تسميتهم بأبناء الحرب لملازمتهم لها كما يقال : ابن السبيل وأبناء الزمان ، والعقم مجاز عن الثكل أيضا لكنه شبه فيه يوم الحرب بالنساء الثكالى والمقاتلون بأبنائها تشبيها مضمرا فى النفس ففيه استعارة مكنية وتخييلية والإسناد مجازى أيضا والتجوز لا يمنع التخييل لأنه على حد قوله « ينقضون عهد الله[2] » .

قوله : أو لأنه لا خير لهم فيه .. فالاستعارة تبعية فى « عقيم » متفرعة على مكنية ، شبه ما لا خير فيه من الزمان بالنساء العقم كما شبهت الريح التى تحمل السحاب ولا تلقح الأشجار ببردها حتى تثمر بها بذلك[3] .

قوله : أو لأنه لا مثل له .. فالاستعارة تبعية أيضاً جعل اليوم لتفرده

---

(١) يقصد بالمجاز الموجه : ما صلح لأن يكون فيه مجازان أحدهما فى النسبة والآخر فى الطرف .

(٢) البقرة ٢٧ ، وسيأتى فى قسم الاستعارة بحول الله تعالى وقوته .

(٣) انظر بغية الإيضاح ٣/٢٣٢ .

عن سائر الأيام بالعقيم كأن كل يوم يلد مثله فما لا مثل له عقيم وعلى هذا يصح أن يراد به يوم بدر وتفرده بقتال الملائكة عليهم الصلاة والسلام فيه ، أو يوم القيامة[1] كما أشار إليه المصنف وتفرده ظاهر ولا يلزم إقحام الكاف في قوله كيوم بدر ، أو لأنه — كما قال الجوهري — قيل ليوم القيامة عقيم لأنه لا يوم بعده كما قال :

* إن النساء بمثله لعقيم *

قوله : أو يوم القيامة .. عطف على قوله : يوم حرب وهو مجاز كما في الوجه الثالث والرابع ، وإنما قال : على أن المراد بالساعة غيره لعطف بأو ، والظاهر أن غيره الموت أو الأشراط فالمعنى : مريتهم مغياة بأحد الأمرين ، والأول بالنسبة لمن يموت قبل يوم القيامة والثاني بالنسبة لمن بقي له ولو عرض الغرض إذ المراد عدم زوال شكهم ، فلا حاجة إلى أن يقال : أو لمنع الخلو حتى يتكلف له ما لا داعي له ، ولا يراد أن عذاب يوم القيامة ليس غاية للمرية .

في قوله تعالى « وأعتدنا لمن كذب بالساعة سعيرا . إذا رأتهم من مكان بعيد[2] » قال البيضاوي (إذا كانت بمرأى منهم كقوله عليه الصلاة

---

(١) وهو اختيار الرازي حيث رجح كونه يوم القيامة ، انظر التفسير الكبير ١٧٢/٦ .

(٢) الفرقان ١٢ ، وحاشية الشهاب : ٤١٠/٦ .

والسلام : لا تتراءى ناراهما ، أي لا تتقاربا بحيث تكون إحداهما برأى من الأخرى على المجاز) .

وقال الشهاب : قوله لا تتراءى ناراهما . هو نهى للنار والمراد نهى صاحبها ، وفي النهاية معناه : يجب على المسلم أن يباعد منزله عن منزل المشرك ولا ينزل بمنزل إذا أوقدت نار فيه يراها الآخر ، فإسناد الرؤية إلى النار فيه ليس على حقيقته كما في الآية ، ولذا استشهد به إشارة إلى أنه تجوز معروف كنار على علم كما أشار إليه .

وجهنم مؤنث سماعي باعتبار البقعة ، وقوله : على المجاز . . إما بأن يجعل استعارة بالكناية بتشبيه النار بشخص أو هو تمثيل أو مجاز مرسل[1] .

وقوله : لا تتقاربان .. بيان لحاصل المعنى المتجوز عنه .

---

(١) وقال أبو حيان : رأتهم قيل هو حقيقة وإن لجهنم عينين وقيل مجاز ، وقال الزمخشري : يعني كان بعضها يرى بعضا على المجاز ، ويرى احمد ان الاولى عدم التجوز هنا فيقول : لا حاجة الى حملة على المجاز فان رؤية جهنم جائزة وقدرة الله تعالى صالحة ، وقد تظافرت الظواهر على وقوع هذا الجائز مثل قولها (هل من مزيد) ولو فتح باب التاويل والمجاز في الجوائز لمعاد إلتطرح التي يمسك ذلك الى وادي الضلالة . فالحق أنا متعبدون بالظاهر ما لم يمنع مانع ويؤيد الرازي كون الرؤية على ظاهرها أيضا لأنه لا امتناع في ان تكون النار حية رائية مغتاظة على الكفار . ثم يقول : ان المعتزلة هم الذين يحتاجون الى التاويل ويعيب عليهم ذلك هنا ، والحق ما ذهب اليه الرازي واحمد لان الغيبيات امور لا يعلم كنهها الا الله سبحانه وتعالى ، انظر الكشاف والانصاف ٣/٨٣ ، والبحر المحيط ٦/٤٨٥ ، والتفسير الكبير ٦/٣٢٠ .

في قوله تعالى « ولا تطيعوا أمر المسرفين[1] » . قال البيضاوي (استعير الطاعة التي هي انقياد الأمر لامتثال الأمر أو نسب حكم الآمر إلى أمره مجازاً) .

وقال الشهاب : قوله استعير الطاعة ... لو قال الإطاعة لكان أظهر ، يعني أن الإطاعة للآمر لا للأمر فجعلها له إما استعارة للامتثال أو تجوز في النسبة فهو مجاز حكمي على الثاني[2].

وعلى الأول : هو إما استعارة تبعية بتشبيه الامتثال بالإطاعة لإفضاء كل منهما إلى فعل ما أمر به أو مجاز مرسل للزومه له أو مكنية وتخييلية .

وفي الكشف : الوجه هو الحمل على المجاز الحكمي للدلالة على المبالغة على ما ذكره آخرا .

وقيل عليه : أنه لا يناسب المقام لأن مقتضاه نفي الإطاعة لهم رأساً لا نفي كمالها ، وليس بشيء ، لأنه إذا قيل : إنهم لا يطيعون من تجب إطاعته أصلا ويطيعون من لا تجوز إطاعته إطاعة كاملة كان أقوى في الذم فتأمل .

---

(١) الشعراء ١٥١ ، وحاشية الشهاب ٢٣/٧ .

(٢) يعني على قوله أو نسب حكم الآمر الى أمره ، هذا ، والآية عند سعد الدين من المجاز العقلي ، لقوله : ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية أو غيرها فكما أن اسناد الفعل الى غير ما حقه أن يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه الى غير ما حقه أن يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه أن يضاف اليه لأنه جاز موضعه الأصلي ، المطول ص ٥٩ .

في قوله تعالى « نتلو عليك من نبأ موسى وفرعون »[1] . . قال البيضاوى (نقرؤه بقراءة جبريل ، ويجوز أن يكون بمعنى ننزله مجازا)

وقال الشهاب : قال الراغب[2] : التلاوة تختص باتباع كتب الله المنزلة تارة بالقراءة وتارة بالارتسام لما فيه من أمر ونهى وترغيب وترهيب أو ما يتوهم فيه ذلك وهو أخص من القراءة . ا هـ

فأشار المصنف إلى أن المراد الأول فليس تفسيراً بالأعم لكنه على الأول من الإسناد المجازى — كبنى الأمير المدينة — وعلى الثانى هو مجاز لغوى إما مرسل باستعماله فى لازم معناه أو سببه وهو التنزيل أو استعارة تبعية بتشبيه التنزيل بالقراءة لأن كلا منهما طريق التبليغ .

فى قوله تعالى « والليل إذا يسر »[3] قال البيضاوى (إذا يمضى أو يسرى فيه) وقال الشهاب : قوله إذا يمضى . . الظاهر أنه مجاز مرسل[4] أو استعارة ووجه الشبه ظاهر .

وقوله : أو يسرى فيه . . على أنه تجوز فى الإسناد بإسناد ما للشيء للزمان كما يسند للمكان .

---

(١) القصص ٣ ، وحاشية الشهاب ٦٣/٧ .

(٢) المفردات فى غريب القرآن ص ٧٤ ، وأضاف أبو حيان وجها آخر وهو أن نتلو بمعنى نقص ، البحر المحيط ١٠٤/٧ .

(٣) الفجر ٣ ، وحاشية الشهاب ٣٥٧/٨ .

(٤) وذلك لأن المضى لازم للسرى ، وعلى الاستعارة : شبه المضى بالسرى والجامع الانتهاء أو قطع المسافة .

في قوله تعالى « فسنيسره لليسرى »[١] قال البيضاوى (فسنهيئة للخلة التي تؤدي إلى يسر وراحة كدخول الجنة من يسر الفرس إذا هيأه للركوب بالسرج والالجام) .

وقال الشهاب : قوله للخلة بفتح الخاء والمراد الصفة والخصلة ، ولما كانت مؤدية إلى اليسر وهو الأمر السهل الذي يستريح به الناس وصفت بأنها يسرى على أنه استعارة مصرحة أو مجاز مرسل أو تجوز في الإسناد .

قوله : من يسر الفرس . . فعلى هذا التيسير من اليسر وهو السهولة والمراد به التهيئة والإعداد للأمر فيكون متهيئا ومستعدا له .

في قوله تعالى « بل الإنسان على نفسه بصيرة »[٢] قال البيضاوى : (حجة بينة على أعمالها لأنه شاهد بها وصفها بالبصارة على المجاز) . .

وقال الشهاب : قوله حجة بينة هو مجاز عن الحجة القاهرة[٣] ، أو بصيرة بمعنى بينة وهى صفة لحجة مقدرة وجعل الحجة بصيرة لأن صاحبها يبصر بها فالأسناد مجازى ، أو هى بمعنى دالة مجازا[٤] أو هو استعارة مكنية[٥] وتخييلية وكلام المصنف يحتمله .

---

(١) الليل ٧ ، وحاشية الشهاب ٣٦٨/٨ .

(٢) القيامة ١٤ ، وحاشية الشهاب ٢٨٢/٨ .

(٣) لأن الابصار سبب في ادراك الحجة وكذا البصيرة سبب في ذلك .

(٤) لأن الدلالة مسببة عن ذلك ، وذكر الزمخشرى وجها آخر وهو بتقدير : عين بصيرة ، وقال أبو حيان : أنث لأنه أراد جوارحه اى جوارحه على نفسه بصيرة . الكشاف ١٩١/٤ ، والبحر المحيط ٣٨٦/٨ .

(٥) بتشبيه الحجة بمن يبصر واثبات البصر لها تخييل .

فى قوله تعالى « يقولون أئنا لمردودون فى الحافرة »[1] قال البيضاوى (يعنون الحياة بعد الموت من قولهم رجع فلان فى حافرته أى طريقته التى جاء فيها فحفرها أى أثر فيها بمشيه على النسبة كقوله « فى عيشة راضية »[2] أو تشبيه القابل بالفاعل).

وقال الشهاب : قوله فحفرها . . بيان لوجه تسميتها حافرة بمعنى محفورة ثم بين أن المراد بالحفر التأثير فى الأرض على الاستعارة أو المجاز المرسل بإرادة المطلق من المقيد قوله : على النسبة . . يعنى أن حافرة بمعنى محفورة كراضية[3] بمعنى مرضية لتأويله بذات حفر وذو الشىء صادق بالفاعل والمفعول وهذا بناء على المعروف فى أمثاله ، أو هو على التجوز فى الإسناد على ما ارتضاه الخطيب ؛ وقوله : تشبيه القابل بالفاعل . . هو على مذهب السكاكى[4] من جعل أمثاله استعارة مكنية وتخييلية لأنه بمعنى الطريق وهى قابلة للحفر فشبه القابل للفعل بمن يفعله لتنزيله منزلته ، فالاستعارة فى الضمير المستتر وإثبات الحافرية له تخييل على ما عرف من المذاهب فيه .

---

(١) النازعات ١٠ ، وحاشية الشهاب ٣١٤/٨ .

(٢) القارعة ٧ .

(٣) انظر المطول ص ٥٨ .

(٤) انظر المفتاح ص ١٦٩ ، والمطول ص ٦٥ ، ٣٨١ ، ٤٠٢ .

« ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز المرسل
أو المجاز العقلي »

في قوله تعالى « وفرحوا بالحياة الدنيا »[١] قال البيضاوي : (أي بما بسط لهم في الدنيا).

وقال الشهاب : وذلك لأن فرحهم ليس بنفس الدنيا فنسبة الفرح إليها مجازية [٢] أو بتقدير أي ببسطه الحياة ، وكذا إسناد المتاع إليها[٣] أو الحياة الدنيا مجاز عما فيها[٤].

في قوله تعالى « وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا »[٥] قال البيضاوي (أي عهدا وثيقا وهو حق الصحبة والممازجة ، أو ما أوثق الله عليهم في شأنهن بقوله « فامساك بمعروف »[٦]

وقال الشهاب : قوله وهو حق الصحبة ، فالعهد مجاز عنه ، وقوله : أو ما أوثق الله .. فعليه اسناد الأخذ إليهن مجازي .

---

(١) الرعد ٢٦ ، وحاشية الشهاب ٥/٢٣٧ .
(٢) لأن الفرح بما حصل لهم فيها لا بها .
(٣) في قوله تعالى (قل متاع الدنيا قليل) وقوله (وما الحياة الدنيا في الآخرة الا متاع) فالمجاز عقلي .
(٤) فيكون المجاز مرسلا باطلاق المحل على الحال .
(٥) النساء ٢١ ، وحاشية الشهاب ٣/١١٩ .
(٦) البقرة ٢٢٩ ، وقال العز ان الآية من نسبة الفعل الى سببه لأن الميثاق أخذه الأولياء فنسب اليهن لأنهن كن سببا فيه باذنهن » الاشارة الى الايجاز ص ٦٢ .

في قوله تعالى « وجعلنا الليل والنهار آيتين فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة »[1] قال البيضاوى (قيل : الآيتان القمر والشمس أى جعل آية النهار التى هى الشمس مبصرة جعلها ذات شعاع تبصر الأشياء بضوئها ، أو معنى مبصرة أى مضيئة أو مبصرة للناس من أبصره فبصر) .

وقال الشهاب : قوله تبصر الأشياء بضوئها هذا إشارة إلى أن فيه اسنادا مجازيا إلى السبب العادى ؛ أو تجوزا بعلاقة السبب

وقوله : مضيئة . . فهو مجاز بعلاقة السببية[2] ، أو هو من الإسناد المجازى[3] كقولك نهاره صائم[4] أى مبصر من هو فيه ، أو هو للنسب أى ذات ابصار.

---

(١) الاسراء ١٢ ، وحاشية الشهاب ٦/١٤ ، — هذا والآية عند كل من الباقلانى والرمانى والعسكرى من قبيل الاستعارة كما — ذكروا — ، وأن الاستعارة أبلغ لأنها تكشف عن وجه المنفعة وتظهر موقع النعمة في الابصـــــار ، انظر اعجاز القرآن للباقلانى ص ٢٦٧ ، والنكت للرمانى ص ٨٨ ، والصناعتين ص ٢٧٨ ، وتلخيص البيان ص ١٩٩ .

(٢) لأن الابصار سبب فى رؤية الأشياء .

(٣) لأن الناس هم الذين يبصرون فى هذا الضوء .

(٤) والى هذا ذهب أبو حيان ، وذكر وجها آخر فقال : وقيل هو من باب أفعل والمراد به غير من أسند أفعل اليه كقولهم : أجبن الرجل اذا كان أهله جبناء ، فأبصرت الآية اذا كان أهلها بصراء. البحر المحيط ٦/١٤ .

وقوله : أو مبصرة للناس . . يعنى أنه من أبصره المتعدى من بصر فأبصره غيره أى جعله مبصرا ناظرا ، والإسناد إلى النهار مجازى من الإسناد إلى سببه العادى .

فى قوله تعالى : « ويقول الإنسان » قال البيضاوى : المراد به الجنس بأسره فإن القول مقول فيما بينهم وإن لم يقل كلهم كقولك : بنو فلان قتلوا فلانا والقاتل واحد منهم ، أو بعضهم المعهود وهم الكفرة ، أو أبى بن خلف فإنه أخذ عظاماً بالية ففتها وقال : يزعم محمد أنا نبعث بعد ما نموت « أئذا مت لسوف أخرج حيا[1] » من الأرض أو من حال الموت .

وقال الشهاب موضحاً ذلك المراد به الجنس بأسره . الخ .

لما كان هذا القول لم يصدر إلا من الكفار المنكرين للبعث اختلف فى تفسيره فقيل : أل فيه للعهد والمراد شخص معين وهو أبى بن خلف لعنه الله ، أو جماعة معينون وهم الكفرة .

وقيل : إنها للجنس وهو حينئذ مجاز إما فى الطرف بأن أطلق جنس الإنسان وأريد بعض أفراده كما يطلق الكل على أجزائه أو فى الإسناد بأن يسند إلى الكل ما صدر عن البعض كما يقال بنو فلان قتلوا قتيلا والقاتل واحد منهم ولا تجوز فى الطرف على هذا ، ولا منافاة بين كون التعريف للجنس المفيد للعموم وإرادة البعض كما توهم .

---

(١) مريم ٦٦ ، وحاشية الشهاب ٦/١٧٢ وانظر البحر المحيط ٦/٢٠٦ ، والتفسير الكبير ٥/٥٥٥ .

وإنما الكلام فى أنه هل يشترط فى مثله لصحته أو لحسنه رضا الباقين به أو مطاوعتهم ومساعدتهم حتى يعد كأنه صدر منهم أم لا

فإن قلنا بالأول ورد عليه الاعتراض بأن بقية الناس من المؤمنين لم يرضوه ، وأيضا صرح المصنف رحمه الله باشتراطه فى سورة السجدة[1] فإن لم يقل به هنا تناقض كلامه وإن وفق بينهما بعض أهل العصر بالاطائل تحته فيحتاج إلى تكلف ما قيل إن الاستغراب مركوز فى طبائع الكل قبل النظر فى الدليل .

فالرضا حاصل بالنظر إلى الطبع والجبلة لكن كلام المصنف لا يساعده كما ستراه .

والحق عدم اشتراط ذلك وإنما يشترط لحسنه نكتة يقتضيها مقام الكلام حتى يعد كأنه صدر عن الجميع فقد تكون الرضا ، وقد تكون المظاهرة وقد تكون عدم الغوث والدفع — ولذا أوجب الشرع القسامة والدية — وقد تكون غير ذلك مما ذكر المصنف وجها فى محل لا تقتضى تعيينه فكأن النكتة هنا : انه لما وقع بينهم اعلان قول لا ينبغى ان يقال مثله ، وإذا قيل لا ينبغى ان يترك قائله بدون منع أو قتل جعل ذلك بمنزلة الرضا حثا لهم على انكاره قولا وفعلا فتأمل .

واعلم أن ما ذكر لا يختص بالنسبة الإسنادية بل يجرى فى الإضافة كقوله :

---

(١) فى قوله تعالى (واذا انعمنا على الانسان اعرض) ... الآية .

فسيوف بني عبس وقد ضربوا به

كما في الكشاف[1] وقوله من الأرض . . فالخروج حقيق أو من حال الموت فهو مجاز عن الانتقال من حال إلى أخرى .

في قوله تعالى « ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار »[2] .

قال البيضاوى (فكبوا فيها على وجوههم ، ويجوز أن يراد بالوجوه أنفسهم كما أريدت بالأيدى في قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة »[3] .

وقال الشهاب : قوله فكبوا . . بيان لحاصل المعنى أو هو إشارة إلى أن إسناد الكب إلى الوجوه مجازى لأنه يقال : كبه وأكبه إذا نكسه ، وإطلاق اليد على الشخص مجاز .

في قوله تعالى « وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها »[4] قال البيضاوى (وكم من أهل قرية كانت حالهم كحالهم في الأمن حتى أشروا فدمر الله عليهم) .

---

(١) البيت للفرزدق وتمامه : نبا بيدى ورقاء عن رأس خالد ، فقسد أسند الضرب الى بنى عبس مع قوله : نبا بيدى ، ومن هــذا القبيل (الذين قال لهم الناس) ويقال للمتبرجة : أتتبرجين للرجال ؟ انظر الكشاف ٢/٥١٧ ، وشرح شواهده .

(٢) النمل ٩٠ ، وحاشية الشهاب ٧/٦١ .

(٣) البقرة ١٩٥ ، وقال الزمخشرى : يعبر عن الجملة بالوجه والرأس والرقبة فكأنه قيل : فكبوا في النار ، ويجوز أن يكون ذكر الوجوه إيذانا بأنهم يكبون على وجوههم فيها منكوســين وذكر هــذا المعنى الرازى وأبو حيان . الكشاف ٣/١٦٢ وانظر التفسير الكبير ٦/٤٢٣ ، والبحر المحيط ٧/١٠٢ .

(٤) القصص ٥٨ ، وحاشية الشهاب ٧/٨٠ .

وقال الشهاب : القرية إما مجاز من اهلها[١] او فيه مضاف مقدر لقوله « فتلك مساكنهم » وقوله بطرت من الإسناد المجازي .

في قوله تعالى « وانطلق الملأ منهم ان امشوا[٢] » قال البيضاوي في وجه (وقيل المراد بالانطلاق الاندفاع في القول ، وامشوا من مشت المرأة إذا كثرت ولادتها) .

وقال الشهاب : إذا اريد بالانطلاق الاندفاع فتضمنه للانطلاق بطريق الدلالة ظاهر ، وإطلاق الانطلاق على التكلم القاهر انه مجاز مشهور نزل منزلة الحقيقة ويحتمل التجوز في الإسناد ، وأصله انطلقت ألسنتهم والمعنى شرعوا في الكلام ، ومرضه لأنه خلاف الظاهر .

في قوله تعالى « ويحل عليهم عذاب مقيم »[٣] قال البيضاوي : (دائم وهو عذاب النار) وقال الشهاب : قوله دائم . . فهو مجاز في الطرف[٤] او الإسناد وأصله يقيم فيه صاحبه .

في قوله تعالى « قد قالها الذين من قبلهم »[٥] قال البيضاوي : الهاء

---

(١) بعلاقة المحلية ، ويقول الزمخشري : بطرت أيام معيشتها وامة بتضمين بطرت معنى كفرت ، واضاف أبو حيان : ان هنا اسقاط لحرف الجر اى في معيشتها ، الكشاف ١٨/٣ وانظر التفسير الكبير ٤٥٦/٦ ، والبحر المحيط ١٣٦/٧ .

(٢) ص ٦ ، وحاشية الشهاب ٢٩٧/٧ ، وانظر البحر المحيط ٣٨٥/٧ .

(٣) الزمر ٤٠ ، وحاشية الشهاب ٣٤١/٧ .

(٤) بان اطلق الاقامة على الدوام لأن الدوام لازم للاقامة .

(٥) الزمر ٥٠ ، وحاشية الشهاب ٣٤٣/٧ .

لقوله (إنما أوتيته على علم عندي)[1] لأنها كلمة أو جملة ، وقرئ بالتذكير والذين من قبلهم قارون وقومه فإنه قاله ورضي به قومه .

وقال الشهاب : أراد بقوله الهاء مسماه لا لفظه والمراد به ضمير المؤنث إما تعبيرا بالجزء عن الكل أو بناء على أن الضمير هو الهاء فقط والألف أشباع للفرق بين ضمير المؤنث والمذكر كما هو قول لهم .

وقوله : رضي به قومه . . يعني أن جميعهم لم يقولوه لكنهم لرضاهم جعلوا قائلين ، وهذا بناء على اشتراط الرضا فيه ، وقد مر ما فيه[2] وهو إما مجاز في الإسناد بإسناد ما للبعض إلى الكل فالمجاز عقلي ، أو التجوز في الطرف فقالها بمعنى شاعت فيهم[3] .

في قوله تعالى « وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا »[4] قال البيضاوي (أي نكون أمواتا نطفا ونحيا بعد ذلك ، أو نموت بأنفسنا ونحيا ببقاء أولادنا أو يموت بعضنا ويبقى بعضنا) .

وقال الشهاب : قوله نكون أمواتا . . لما كان القائلون كفرة منكرين للحياة بعد الموت أوله بما ذكر ، فالموت عدم الحياة السابق على نفخ الروح فيهم ، أو المراد بالحياة مجازا بقاء النسل والذرية ، أو بعض يموت وبعض باق في قيد الحياة فالتجوز في الإسناد .

---

(١) القصص ٧٨ ، وانظر الكشاف ٤٠٣/٣ ، والبحر المحيط ٤٣٣/٧ .

(٢) وذلك في الآية ٦٦ مريم والتي ذكرت قبل ذلك بقليل .

(٣) يعني أطلق القول على اشاعة ما قيل واشتهاره لأن القول سبب فيه .

(٤) الجاثية ٢٤ ، وحاشية الشهاب ٢١/٨ .

« ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز المرسل
أو المجاز العقلي أو الكناية »

في قوله تعالى « قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم[1] » .

قال الشهاب : ذكروا فيه وجوها ومنها الخامس : اضمار المكان أي لا عاصم إلا مكان من رحمه الله وهو السفينة وهو وجه حسن فيه مقابلة لقوله (يعصمني) وهو المرجح بعد الأول .

والعاصم على هذا حقيقة لكن إسناده إلى المكان مجازي ، وقيل : إنه مجاز مرسل عن مكان الاعتصام بناء على إسناد الفعل إلى المكان إسنادا مجازيا والمعنى : لا مكان اعتصام إلا مكان من رحمه الله وأنه أرجح من الكل لأنه ورد جوابا عن قوله « سآوي إلى جبل » .

والوجه السادس : لا معصوم إلا مكان من رحمه الله وأريد به عصمة من فيه على الكناية فان السفينة إذا عصمت عصم من فيها ، وهذا وجه أبداه صاحب الكشف من عنده .

في قوله تعالى « ثم جعلناه نطفة في قرار مكين »[2] قال البيضاوي : (مستقر حصين يعني الرحم ، وهو في الأصل صفة للمستقر وصف به المحل مبالغة كما عبر عنه بالقرار) .

---

(١) هود ٤٣ ، وحاشية الشهاب : ٥/١٠٠ ، وجعل الزركشي (لا عاصم) مجازا من اقامة صيغة مقام اخرى وانه عبر بفاعل عن مفعول أى لا معصوم ، وقال أبو حيان : والظاهر ابقاء عاصم على حقيقته وانه نفي كل عاصم من أمر الله في ذلك الوقت ، ويجوز أن يكون عاصم بمعنى ذي عصمة ، البرهان ٢/٢٨٥ ، والبحر المحيط ٥/٢٢٧ ، وانظر الكشاف ٢/٢٧٠ .

(٢) المؤمنون ١٣ ، وحاشية الشهاب ٣٢٣ .

وقال الشهاب : قوله مستقر حصين ٠ . أصل القرار مصدر قر يقر قرارا بمعنى ثبت ثبوتا ثم أطلق على المستقر بالفتح وهو محله مبالغة كقوله (جعل الارض قرارا)[١] ولذا فسره المصنف به .

والمراد به هنا الرحم ، والمكين المتمكن ولذا قيل لذى القدرة والمنزلة ، فهو وصف لذى المكان وهو النطفة توصف به محلها على أنه مجاز أو كناية عن حصين أو اسناد مجازى أى مكين صاحبه فحصين بيان لحاصل معناه ، فقوله . يعنى الرحم تفسير المستقر بالفتح وقوله : وهو . . يعنى به المكين والمستقر بكسر القاف وهو المتمكن .

وقوله : مبالغة على الاسناد المجازى كطريق سائر وفى الكشاف[٢] وجه آخر وهو أن الرحم نفسها متمكنة فلا تنفصل لثقل حملها أو لا تمج ما فيها ، فهو كناية عن جعل النطفة محرزة مصونة .

وقوله : كما عبر عنه بالقرار . . التشبيه فى مجرد المبالغة — إذ جعل عين القرار كرجل عدل — لا فى وصف المحل بوصف المستقر كما قيل لأن القرار من الأمور النسبية »

---

(١) النمل ٦١ .
(٢) الكشاف ٢٧/٣ ، وقال الرازى : والمراد بالقرار موضع القرار وهو المستقر فسماه بالمصدر ، ثم وصف الرحم بالمكانة التى هى صفة المستقر فيها كقولك طريق سائر أو لمكانتها فى نفسها ، التفسير الكبير ١٨٨/٦ ، ونفس المعنى ذكره أبو السعود ، انظر تفسير أبى السعود مع تفسير الرازى ١٤٨/٧ .

« ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز المرسل
أو الاستعارة أو التشبيه »

في قوله تعالى : « وعنده مفاتح الغيب »[١]

قال البيضاوي (أي خزائنه جمع مفتح بفتح الميم وهو المخزن ، أو ما يتوصل به إلى الغيبات مستعار من المفاتح الذي هو جمع مفتح بالكسر وهو المفتاح)

وقال الشهاب : قوله : بالفتح . . المخزن والخزانة والكنز لأنه مما يفتح فكأنه محل الفتح ، وبالكسر آلة الفتح وسمة في الدق والنخذ .

قيل : والأنسب جعله بمعنى الكنز على أن مفاتح الغيب من قبيل لجين الماء .[٢]

وأخر الزمخشري[٣] وتفسيره بالخزائن لعدم تبادره من لفظ المفاتح ، وعليه فهو استعارة مكنية وتخييلية ، شبه الغيب بأمور تحفظ وتصان وأثبت لها المخازن تخييلا ؛ والمقصود : أن علمها مخصوص به لأنه يلزم من علم المخازن علم ما يحفظ فيها .

وقوله مستعار . . الخ يعني أنها مكنية وتخييلية إذ شبه الغيب بالأشياء المستوثق منها بالأقفال وإثبات المفاتيح تخييل كأظفار المنية ، وأما جعلها

---

(١) الأنعام ٥٩ ، وحاشية الشهاب ٤/٧٢ .
(٢) يعني أن يكون تشبيها الغيب بالمفاتح بمعنى الكنوز .
(٣) انظر الكشاف ٢/٢٤ .

تمثيلية فبعيد ، وكذا جعل المفاتح بمعنى العلم وجعله قرينة المكنية بناء على أنه لا يلزم أن يكون حقيقة كما تقرر في (ينقضون عهد الله)[١]

أو هو استعارة مصرحة والإضافة إلى الغيب قرينتها ، وهذا أسلم من التكلف .

وجوز فيه أن يكون مجازا مرسلا فإن كونه مفاتح الغيب مستلزم للتوصل إليه[٢].

في قوله تعالى « الله نور السموات والأرض »[٣] . قال البيضاوى هو على تقدير مضاف أو على تجوز إما بمعنى منور السموات والأرض فانه تعالى نورها بالكواكب وما يفيض عنها من الأنوار ، أو بالملائكة والأنبياء ، أو مدبرهما من قولهم للرئيس الفائق في التدبير نور القوم لأنهم يهتدون به في الأمور ، أو موجدهما فإن النور ظاهر بظهور بذاته

---

(١) البقرة ٢٧ ، وسيأتي ذكرها في قسم الاستعارة بعون الله ، هذا وذكر الشريف الرضي : أن المراد وعنده الوصلة الى علم الغيب ، وعبر عن ذلك بالمفاتح لأن كل ما يتوصل به الى فتح المبهم سمي بذلك ، وقال أبو حيان : استعار للقدرة على العلم بجميع الأمور المفاتح لما كانت سببا للوصول الى الشيء — والشهاب لم يرض بذلك — وقيل : أماكن الغيب ، وقال العز شبه احاطة علمه بالمعلومات باحاطة الخزائن بالمخزونات . انظر : تلخيص البيان ص ١٣٦ ، والبحر المحيط ٤/١٤٤ ، والاشارة الى الايجاز ص ١٠٩ .

(٢) وهذا على رأى الشريف الرضي السابق ذكره هنا .

(٣) النور ٣٥ ، وحاشية الشهاب ٦/٣٨٠ ، وقال العز : المراد صاحب نور السموات والأرض ، أو نور أهل السموات والأرض أى هاديهم ، لما كان النور يكشف الحسن من القبيح ويوضح الأشياء تجوز به عن كل هاد الى حسن وقبيح وباطل وصحيح لمشاركته النور الحقيقي في الكشف والايضاح فالله نور والقرآن نور . الاشارة الى الايجاز ص ٢٢٢

مظهر لغيره ، وأصل الظهور هو الوجود كما أن أصل الخفاء هو العدم والله موجود بذاته موجد لما عداه ، أو الذى به يدرك أو يدرك أهلهما من حيث أنه يطلق على الباصرة لتعلقها به أو لمشاركتها له فى توقف الإدراك عليه ثم على البصيرة لأنها أقوى إدراكا فإنها تدرك نفسها وغيرها من الكليات والجزئيات الموجودات والمعدومات وتغوص فى بواطنها وتتصرف فيها بالتركيب والتحليل ، ثم أن هذه الإدراكات ليست لذاتها وإلا لما فارقتها فهى إذن من سبب يفيضها عليها وهو الله سبحانه وتعالى ابتداء أو بتوسط من الملائكة والأنبياء ولذلك سموا أنوارا ويقرب منه قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما معناه : هادى من فيهما فهم بنوره يهتدون وإضافته إليهما للدلالة على سعة اشراقه أو لاشتمالهما على الأنوار الحسية والعقلية وقصور الإدراكات البشرية عليهما وعلى التعلق بهما والمدلول لهما .

وقال الشهاب موضحا ذلك : قوله بمعنى منور . . فهو مجاز مرسل من إطلاق الأثر على مؤثره كما يطلق السبب على سببه ولم يجعله من المبالغة لأنه لا يحسن هنا جعله نفس ادعاء الكيفية ولا يصح كما أشار إليه فى قوله بالكواكب الخ .

قيل : هو لف ونشر فتنوير السماء بالكواكب والأرض بما يفيض عنها ، وكذا قوله : بالملائكة والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لكن التنوير على هذا عقلى لا حسى وفيه نظر .

قوله : أو مدبرهما . . معطوف على قوله منور السموات فيكون مجازا أو استعارة .

وأورد عليه : أنه ذكر فيه طرفا التشبيه وهما الله والنور فهو تشبيه بليغ لا استعارة على الأصح إلا أن يكون على قول ضعيف [١] أو يعطفه على قوله تجوز ؟

والجواب عنه : أن ذكرهما إنما ينافيها [٢] إذا ذكرا على وجه ينبئ عن أنه مشبه وكان هو المشبه بعينه كما أشار إليه في مواضع من الكشاف وصرح به أهل المعاني [٣] ، وهنا لم يشبه الله بالنور بل المدبر به ، وذكر جزئي يصدق عليه المشبه أو كلي يشمله لا ينافي ذلك وإليه أشار من قال يمكن أن يقال انه استعارة تبعية استعير للتدبير بعلاقة المشابهة في حصول الاهتداء ثم اشتق منه المنور بمعنى المدبر .

وقوله : من قولهم .. بيان لتصحيح الاستعارة حيث يفهم منه جواز اطلاق النور على التدبير ، وفي قوله على تجوز دلالة على هذا إلا أنه خبط فيه خبط عشواء [٤] لأن النور مصدر فلامعنى لجعل الاستعارة فيه تبعية ولا حاجة إليه بعد ما عمته وهذا جار في قوله أو موجودها .

وقوله فان النور ظاهر .. الخ كذا في المواقف حيث ذكر أنه من أسماء الله وكذا قال الغزالي [٥] ، فإن فهمت فهو نور على نور ، فيكون

---

(١) وهو أن ما حذفت أداته استعارة عند قلة من البلاغيين .

(٢) يعني أن ذكر الطرفين ينافي الاستعارة في الحالة التي ذكرها .

(٣) انظر الكشاف بحاشية السيد ١/٢٠٤ ــ ٢٠٦ ، والمفتاح ١٦٧ ، والمطول ٣٤٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، وبغية الإيضاح ٣/١٠٧ .

(٤) وذلك لأن الاستعارة في المصدر أصلية كما هو معروف فجعلها تبعية .

(٥) انظر تفسير الرازي ٦/٢٧٤ ــ ٢٨٤ وقد ذكر هناك رأي الغزالي ووضحه والناس في الآية أيما افاضة .

أطلق عليه تعالى مجازا مرسلا باعتبار لازم معناه وهو ظهوره في نفسه وإظهاره بغيره ، وأريد بالظهور فرده الكامل وهو ما كان من كتم العدم إلى الوجود لتبادره وإليه أشار بقوله : وأصله الوجود .

وقيل : هو استعارة . وقوله : ظاهر .. الخ بيان لوجه الشبه فالمستعار له الواجب الوجود الموجد لما سواه لا الوجود كما توهم والمستعار منه الظاهر بنفسه المظهر لما سواه لكن قوله وأصل الظهور .. الخ لا يناسبه فإن الأصالة ينبغي أن تكون في المشبه به وإن كانت الأعرفية كافية فيه كما هنا ، والمراد بكونه أصلا أنه أقوى أفراده أو أنه مترتب عليه في الأكثر فتأمل .

قوله : أو الذي به يدرك .. الخ الظاهر أنه معطوف على قوله منورهما وهو مجاز لا على قوله تجوز حتى يكون حقيقة ولا على قوله كيفية كما قيل لبعده وإباء ما بعده عنه .

والنور يدرك بواسطة العالم فتجوز به عن مفيض الإدراك ومعطيه لأنه يفيض على الإنسان ما علم ، وهو قريب من معنى الهادي كما أشار إليه فهو مجاز مرسل أو استعارة لا تشبيه بليغ كما عرفت ، ويدرك الأول معلوم والثاني مجهول وهما تنازعا قوله : أهلهما أي السموات والأرض ، يعني أنه أطلق عليه تعالى مجازاً لا طلاقه على قوة البصر والبصيرة — إطلاقا شائعا حقيقة أو بمنزلتهما فتجوز به عن معطي ذلك لأنه سببه أو مشابهه ولذا قال وهو الله .

وفيما ذكره المحشي هنا خلل يعلم مما مر .

قوله : لتعلقهما به . . يشير إلى ما فى البصر من الخلاف هل هو بشعاع نورانى فيتعلق البصر بالنور أو بالانطباع أو بمجرد خلق الله فيكون مشابها أو متوقفاً عليه على وجهى التجوز كما مر وهما وجهان لإطلاق النور على الباصرة ، وقوله : من حيث بيان لإطلاق النور عليه تعالى .

وقيل : معنى قوله لتعلقهما به أن ابصارها بسببه فهو مجاز مرسل . وقوله : عليه أى على كل منهما لا على النور فتأمل .

قوله : ثم على البصيرة لأنها أقوى فهى أحق بإطلاق النور عليها من الباصرة .

فإن قلت قوله ثم يقتضى أنها دونها وقوله أقوى يخالفه ؟

قلت : هما باعتبارين فإن إطلاق النــور على البصر أشهر وأظهر والبصيره مستعملة من الحواس الظاهرة غالبا فهى فى المرتبة الثانية بهذا الاعتبار ، وباعتبار أن مدركاتها أكثر أقوى ، ورب فرع فاق أصله فهى تدرك المعدومات ونفسها بخلاف الباصرة .

وقوله : للموجودات والمنظومات . بدل أو صفة للكليات والجزئيات لتعميم ادراكها ، وقوله تغوص فى بواطنها . أى تدرك ماخفى وتركب منها ، وهذا بيان للادراكات العقلية التى لا تدركها الباصرة إجمالا .

وقوله : تتصرف فيها . . أى فى بواطنها أو فى المدركات قيل وهو أولى .

قوله : ثم ان هذه الإدراكات . . الخ اشارة إلى العلاقة بين المدرك المسمى نورا وبين البارى تقدس وتعالى بل كونه أحق به .

والمراد من الإدراكات إدراك البصر والبصيرة السابقين جميعا .

وقوله : ولذلك سموا نورا .. هذا مجاز آخر لتسمية القرآن نورا ، وما ذكره ملخص من مشكاة الأنوار للامام الغزالي وتفسير الإمام(١) رحمهما الله .

قوله : ويقرب منه قول ابن عباس الخ ، يعنى أنه تعالى سبب لكل من الهداية والإدراك ، وإدراك الشيء مطابقاً للواقع سبب للهداية فيؤول إطلاق النور بمعنى سبب الإدراك عليه تعالى إلى كونه هادياً لكن لما كان بين مفيض الإدراك والهادى تغاير في الجملة قال يقرب منه . فقول الطيبى ومن تبعه : ان قول ابن عباس رضى الله عنهما من واد وهذا من واد ، اذ قوله من وادى طور سيناء وهذا من واد هام فيه ابن سيناء ، فإن معنى قوله : الله هادى العالمين - مبين مايهتدون به ويتخلصون من ظلمات الكفر والضلال بوحى منزل ونبى مرسل ، والتأويل الذى عليه التعويل ماساعده النظم سياقا وسباقا وما قبله من قوله « ولقد أنزلنا(٢) » اشارة في ضمن مابين من الأحكام الى نزاهة أم المؤمنين رضى الله عنها وطهارة ساحة أفضل المرسلين هدانا بها إلى معالم الحكم فذكر بعدها انه الهادى ثم قال « يهدى الله لنوره » فأخذ الكلام بعضه بحجز بعض ، غير سديد وما هو من التعصب ببعيد .

---

(١) يقصد الامام الرازى ، انظر التفسير الكبير ٦/٢٧٤ وما بعدها .
(٢) النور ٣٤ .

وقوله : وإذ حام نيه ابن سينا . . . اشارة إلى أنه أخذه من كلامه في الإشارات ، وفي الإشارات ما يغني عن الكلام فتدبر .

قوله : واضافته اليهما . . أي السماء والأرض مع أنه بجميع معانيه نور لجميع الموجودات فإما أن يكون ليس المقصود التخصيص بهما بل القصد الى سعة اشراقه كقوله « وجنة عرضها السموات والأرض[1] » . أو المراد بهما العالم كله كاطلاق المهاجرين والأنصار على جميع الصحابة رضي الله عنهم .

فإن قلت : هـذا من اطلاق اسم البعض على الكل مجازا ، وقد اشترط فيه التلويح أن يكون الكل مركبا تركيباً حقيقياً ، ولم يثبت في اللغـة اطلاق الأرض على مجموع الأرض والسماء والإنسان على الآدمي والسبع ؟

قلت : لايتعين كونه مجازا لجواز كونه كناية كما صرح به الطيبي ولو سلم فما في التلويح غير مسلم او الطيبي متبين لأن الزمخشري ذكر في قوله تعالى « لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء[2] » انه عبر عن جميع العالم بالسماء والأرض .

وقال العلامة[3] في شرحه : إنه من اطلاق الجزء على الكل .

وقوله : العقلية . يعني بها الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام

---

(١) آل عمران ١٣٣ ، وذكر الشهاب فيها أنه « تمثيل او كناية » .

(٢) آل عمران ٥ ، وانظر الكشاف ١/٤١١ .

(٣) يقصد صاحب الكشف .

والأولياء ، وقوله : وقصور .. الخ وجه آخر لعدم التعميم والاقتصار عليهما والمدلول لها شامل لإثبات الصانع .

ما جاء من الآيات الكريمة على طريق
المجاز المرسل مع التخييل

فى قوله تعالى « الذين كانت أعينهم فى غطاء عن ذكرى »[1] قال البيضاوى (عن آياتى التى ينظر إليها فأذكر بالتوحيد والتعظيم « وكانوا لا يستطيعون سمعا » استماعا لذكرى وكلامى لإفراط صممهم عن الحق فإن الأصم قد يستطيع السمع إذا صيح به وهؤلاء كأنهم أصمت مسامعهم بالكلية « أفحسب الذين كفروا » أى أفظنوا والاستفهام للإنكار « أن يتخذوا عبادى » كالملائكة والمسيح « من دونى أولياء »[2] معبودين) .

وقال الشهاب : قوله عن آياتى التى ينظر إليها فأذكر بالتوحيد والتعظيم .. دفع لما يتوهم من أن المناسب للذكر أن يقال : الذين كانت أسماعهم صما عن ذكرى بأن الذكر مجاز عما يشاهد من الآيات على توحيده المسبب لذكره وتعظيمه بذكر المسبب وإرادة السبب .

وقيل : إن المراد بالأعين البصائر القلبية كما فى قوله (ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور)[3] ويجوز على هذا أن يكون الذكر بمعنى القرآن وقوله : فأذكر بصيغة المجهول ويجوز رفعه ونصبه ، قوله استماعا لذكرى

---

(١) الكهف ١٠١ ، وحاشية الشهاب ٦/١٣٧ .
(٢) الكهف ١٠٢ .
(٣) الحج ٤٦ .

وكلامى .. إشارة إلى أن المراد بالسمع معناه المصدرى لا الجارحة وعطف كلامى على ذكرى التفسير . فالظاهر أن المراد به القرآن لا مطلق الوحى والشرائع الإلهية وإن صح كما يشير إليه قوله بعده صممهم عن الحق وليس هذا تقديراً كما ذكر بقرينة الذكر المذكور قبله لأنه مجاز عما مر بل بقرينة قوله (سمعا) وأن الكفرة هذا حالهم .

فما قيل : إنه يوهم أن الذكر قرينة على أن المفعول المحذوف هو الذكر المذكور مع أن المذكور أولا بمعنى وهذا بمعنى آخر لا يتوجه .

وقد قال ابن هشام فى المغنى : إن الدليل اللفظى لابد من مطابقته للمحذوف معنى ، فلا يصح زيد ضارب وعمرو أى ضارب على أن الأول بمعناه المعروف والثانى بمعنى مسافر ، ولا حاجة إلى ما تعسف به فى توجيهه : من أن الذكر المحذوف هنا بمعنى الآيات مجازا لتحقق الآيات فى ضمن الكلام المعجز ، أو المراد بالآيات الكلام المعجز مجازا بعد مجاز .

ولك أن تقول : والله أعلم ـ إن الذكر إذا لم يناسب ما قبله إلا بالتجوز فما الداعى لذكره ؟ وقد كان الظاهر أن يقال : لا يستطيعون سمعا لذكرى ابتداء فلا بد له من وجه يليق ببيان التنزيل ؟

وأقول : الظاهر ما وقع فى النظم عند التأمل لأنه لما أفاد قوله (لا يستطيعون سمعا) أنهم كفاقدى حاسة السمع ـ ومن هو كذلك إنما يعرف الذكر بإشارة أو كتابة أو نحوهما مما يدرك بالنظر ـ ذكر أن أعينهم محجوبة عن النظر فيما يدل عليه أيضا ، فهم لا سبيل لهم إلى معرفة

ذكره أصلا ، وهذا من البلاغة بمكان فتدبره[١] .

قوله : فإن الأصم ، الخ أى جنس الأصم أو الأصم غير المفرط الصمم وكلمة قد لا تنافيه ، وأصممت بصيغة المجهول ، أى جعلت مصمتة فلا تجويف لها ، وبالكلية صفة لمصدره أى اصماتًا بالكلية .

وقوله : أفظنوا . . مفرع على ماقبله أى ألم ينظروا الآيات ويسمعوها فظنوا ؟ والإنكار بمعنى أنه ظن فاسد لا أنه لم يكن ، واتخاذهم بيان لأن ان مصدرية ، والملائكة والمسيح تفسير لعبادى ، وهذا على طريق التمثيل فيشمل عزيرا بل الأصنام تغليبا ، ودون هنا اما نقيض فوق أو بمعنى غير ، أى أظنوا من هو فى حضيض العبودية معبودا كالعلى الأعلى ؟ أو أظنوا غير الله معبودا معه أو دونه فتأمل ؟ .

فى قوله تعالى « فى بيوت أذن الله أن ترفع[٢] » .

قال البيضاوى (متعلق بما قبله ، أى كمشكاة فى بيوت أو توقد فى بيوت فيكون تقييدا للمثل به بما يكون تامًا أو مبالغة فيه ، فإن قناديل

---

(١) قال الشريف الرضى : ليس المراد أن عيونهم على الحقيقة كانت فى غطاء يسترها ، وانما المعنى انهم كانوا ينظرون فلا يعتبرون ، أو تعرض لهم العبر فلا ينظرون ، والأعين لا توصف بأنها فى غطاء لأن ذلك من صفات ذوى العيون ، وانما المراد : أن أعينهم كانت تذهب صفحا عن مواقع العبر فلا يفكرون فيها فيذكرون الله عند اجالة الفكر فيها ، وهذا من غرائب القرآن وعجائبه ، ــ وفى تفسير النهر الماد : استعار الغطاء لأعينهم والمراد انهم لا يبصرون آياتى التى ينظر اليها فيعتبر بها ، تلخيص البيان : ص ٢١٨ ، وتفسير النهر الماد ٦/١٦٢ ، وانظر التفسير الكبير ٥/٥١٤ .

(٢) النور ٣٦ ، وحاشية الشهاب ٦/٣٨٥ .

للساجد تكون أعظم ، أو تمثيلا لصلاة المؤمنين أو أبدانهم بالمساجد ولا ينافى جمع البيوت وحدة المشكاة ، أو متعلق بما بعده وهو « يسبح » .

وقال الشهاب : قوله متعلق بما قبله[١] . اراد ما يشمل التعلق المعنوى والصناعى لأنه على الأول صفة ، وقد قيل : إنه لا يليق بشأن التنزيل لتوسط قوله « نور على نور » بين اجزاء التمثيل وهو فصل بين العود وخاتمة مع انه يؤدى إلى كون حال ذكر المتضمين بالتمثيل بنور الهداية بطريق الاستتباع والاستطراد مع قصد اضدادهم بالذات ، وليس بشىء فإنه زخرف من القول إذ لا فصل فيه ، وما قبله الى هنا كله من المثل فتنبه .

قوله : فيكون تقييداً . . أى على الوجهين ، وقوله بما يكون خيرا باللام والطاء المعجمة والراء المهملة فى نسخة صحيحة ، أى قيده بما يكون معدا للخير وهو الطاعة والعبادة لمناسبته للممثل له وهو الهداية ونحوها وضبطه بعضهم تحييزا بالحاء والزاء المهملتين والياء الموحدة بمعنى تزيينا وتحسينا ولا مدخل له فى التمثيل .

وفى أخرى تحيزا وتميز بمعنى محل ومقر ، وزاد التكلف لأنها معلقة فيه فليس حيزا حقيقيا لها كما قيل ، وهو تكلف .

قوله : أو مبالغة فيه وفى نسخة بالواو ، ووجه المبالغة كونها أضوأ

---

(١) هذا الكلام مرتبط بقوله تعالى (مثل نوره كمشكاة) .. الآية وسبق ذكر ذلك فى قسم التفسير ص ١٤١ .

وأكبر ، وعلى هذه النسخة يكون عطفه على ما قبله كالتفسير له ليكون له مدخل في التمثيل .

قوله : أو تمثيلا لصلاة المؤمنين .. هو عطف على قوله تقييدا أو تصويرا يعني أنه شبه صلاتهم الجامعة للعبادات القولية والفعلية بالجوامع أو شبه أبدانهم بها وهذا مناسب لما مر من أن للشكاة قلب المؤمن .

وقد قيل عليه : إن جعل المراد من البيوت الصلاة أو الأبدان لا حسن له ولذا لم يذكره الزمخشري[1] وغيره .

وقيل : إن تخصيص الصلاة لزيادة الأنوار العقلية بها لكمال التوجه للنور الحقيق ، وعلاقتها بالمساجد من حيث الحالية والمحلية ، وعلاقة الأبدان الشابهة في إحاطة الأنوار .

وما يتوهم من أن المشبه قلب المؤمن في بدنه بالشكاة التي في المساجد فاسد لعدم ذكره فيما سبق ، وفيه نظر .

ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز المرسل أو الاستعارة أو الحقيقة

في قوله تعالى « أنزل من السماء ماء فسالت أودية »[2] قال البيضاوي : (من السحاب أو من جانب السماء أو من السماء نفسها) وقال الشهاب : قوله من السحاب .. إما لأن السحاب .. سماء حقيقية لأنها ما علا وارتفع أو مجاز بتشبيهها بها في الارتفاع .

---

(١) انظر الكشاف ٣/٦٧ . (٢) الرعد ١٧ ، وحاشية الشهاب ٢٣٢

وقوله :أو من جانب . . فغيه مجاز [١] أو تقدير ، أو المراد بالسماء معناها الظاهر والتجوز في لفظ (من) لأن مبادىء الماء لما كانت من السماء جعل نفسه من السماء ففيه استعارة تبعية حرفية .

وفي قوله تعالى (هو الذى أنزل من السماء ماء لكم منه شراب)[٢]

قال البيضاوى : (أى من السحاب او من جانب السماء) . .

وقال الشهاب : لما كان المطر ينزل من الغيم دون السماء نفسها جعلها بمعنى السحاب إما استعارة أو مجازا مرسلا على أنها بمعنى ما علا مطلقا ، أو في الكلام مضاف مقدر وهو جانب أو جهة .

في قوله تعالى « واغضض من صوتك »[٣] . . قال البيضاوى (وانقص منه وأقصر)

---

(١) والعلاقة المجاورة لأن السحاب يجاور السماء ، هذا ، وينتقد ابن الأثير الغزالى فيما ذكره حول هذه الآية بقوله :كنى بالماء عن العلم وبالأودية عن القلوب وبالزبد عن الضلال ، وهذه الآية ذكر عنها أبو حامد الغزالى : أن فى القرآن الكريم اشارات وايماءات لا تنكشف الا بعد الموت ، وهذا يدل على أن الغزالى لم يعلم أن هذه الآية من باب الكنايات التى يجوز حمل لفظها على جانبى الحقيقة والمجاز ، وبين الكناية والمجاز وصف جامع كهذه الآية وما جرى مجراها فانه يجوز حمل الماء على المطر النازل من السماء وعلى العلم ، ويجوز حمل الأودية على مهابط الأرض وعلى القلوب ، وليس فى اقسام المجاز شىء يجوز حمله على الطرفين معا سوى الكناية ، المثل السائر ٢/٢٠٤ ، وذكر الرازى كلاما قريبا مما ذكره ابن الأثير ، انظر التفسير الكبير ٥/١٩٥ .

(٢) النحل ١٠ ، وحاشية الشهاب ٥/٣١٥ ، ومثلها الآية ٩٩ من سورة الأنعام .

(٣) لقمان ١٩ ، وحاشية الشهاب : ٧/١٣٨ .

وقال الشهاب : أى اجعله قصيرا والمراد عدم شدة الجهر مجازا ، أو هو حقيقة عرفية وضده مد الصوت .

ولما كان يقال : غض الطرف والصوت متعدياً جعله فى الكشاف[1] مستعارا من قولهم غض من فلان إذا ذمه لئلا تكون من زائدة .

فى قوله تعالى « قالوا إنكم كنتم تأتوننا عن اليمين »[2] قال البيضاوى (أى عن أقوى الوجوه وأيمنه ، أو عن الخير كأنكم تنفعوننا نفع السانح فتبعناكم وهلكنا ، مستعار من يمين الإنسان الذى هو أقوى الجانبين وأشرفه وأنفعه ولذلك سمى يميناً وتيمن بالسانح ، أو عن القسوة والقهر فتقسروننا على الضلال ، أو عن الحلف فإنهم كانوا يحلفون لهم أنهم على الحق) .

وقال الشهاب : قوله عن أقوى الوجوه وأيمنه . يعنى أن الأتباع يقولون للرؤساء فى مخاصمتهم هذا وقد تجوز به عن أحد هذه المعانى لأن يمين الإنسان أشرف وأقوى وبها يتيمن أيضا ولذا يسمون اليسار شؤما فتجوز بها عن أحد هذه المعانى على طريق الاستعارة لتشبيهها باليد اليمنى فيما ذكر .

قوله : نفع السانح . . لبيان الاستعارة وتحقيقها ، وقوله مستعار من يمين الإنسان . . فالاستعارة تصريحية تحقيقية فى اليمين وحده على المعانى السابقة لجهة اليمين استعيرت لجهة الخير والنفع وإن كانت جهة الخير أيضه

---

(١) انظر الكشاف ٣/٢٣٤ .

(٢) الصافات ٢٨ ، وحاشية الشهاب ٧/٢٦٧ .

وجاء منه مجاز أيضا لأنه لشهرته التحق بالحقيقة فيجوز فيه المجاز على المجاز كما فى المسألة على ماقرر فى الكشاف[1] وشروحه ، لكن الظاهر أنه استعارة تمثيلية والتجوز فى مجموع قوله « تأتوننا عن اليمين » لمعنى تخدعوننا وتصدوننا فيسلم من التكلف ودعوى المجاز على المجاز كما اختاره بعضهم.

ثم إن المصنف خلط معنى القوة مع هذه الوجوه مخالفا لما فى الكشاف وسيأتى الكلام عليه قريبا.

قوله : هو أقوى الجانبين وأشرفه وأنفعه ... لف ونشر مرتب ناظر لتفسيره اليمين بمعنى شبه أقوى الوجوه فى القوة والدين فى الشرف والخير والنفع بجارحة اليمين فاستعيرت لإحداها .

قوله : أو عن القوة والقهر .. معطوفا على قوله عن أقوى الوجوه فيكون اليمين مجازا عنه لا عن الوجه القوى والجهة وبهذا فارق الأول وليس فيه حينئذ مجازا على المجاز بل ولا استعارة لأنه مجاز مرسل إما بإطلاق المحل على الحال أو السبب على المسبب ، ويجوز أن يكون استعارة بتشبيه القوة بالجانب الأيمن فى التقدم ونحوه ، والأول أولى ، وقوله : تقسروننا بيان المراد منه على هذا .

---

(١) انظر الكشاف ٣/٣٣٨ ــ هذا ويقول أبو حيان : استعارة اليمين لجهة الخير فلأن الجارحة أشرف العضوين وكانوا يتيمنون بها ، وجعلت لكاتب الحسنات ولأخذ المؤمن كتابه بها ، وأما استعارتها للشدة والقوة فلأنها يقع بها البطش ، وأما استعارتها لجهة الشهوات فلأن جهة اليمين هى الجهة الثقيلة من الانسان وفيها كبده وجهة شماله فيها قلبه ومكره وهى أخف والمنهزم يرجع على شقه الأيسر ، وأما استعارتها لجهة التمويه فكأنهم شبهوا أقوال المغوين بالسوانح . البحر المحيط ٧/٢٥٧ .

وقوله : عن الحلف ... فاليمين حقيقة بمعنى القسم ، ومعنى إتيانهم عنه : أنهم يأتونهم مقسمين لهم على حقية ما هم عليه ، فالجار والمجرور حال ، ومن بمعنى الباء كما في قوله (وما ينطق عن الهوى)[1] وهو ظرف لغو .

في قوله تعالى « ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين »[2]

قال البيضاوى (وإنما سماه كلمة وهى كلمات لانتظامها في معنى واحد)

وقال الشهاب : فهو مجاز بإطلاق الجزء على الكل ، أو استعارة لجعله لشدة ارتباطه ككلمة واحدة ، وكونها مكنية تكلف وقد قالوا إنها حقيقة لغوية واختصاصها بالفرد إصطلاح لأهل العربية ، فعليه لا يحتاج إلى التأويل .

في قوله تعالى « ألا إن الذين يمارون في الساعة لفي ضلال بعيد »[3]

قال البيضاوى (يجادلون فيها ، من المرية ، أو من مريت الناقة إذا مسحت ضرعها بشدة للحلب لأن كلا من المتجادلين يستخرج ما عند صاحبه بكلام فيه شدة)

وقال الشهاب : المرية بكسر الميم وضمها — الجدال ، وقوله : أو من مريت .. كان الظاهر إسقاط أ و لأن المرية بمعنى الجدال مأخوذة من هذا

---

(١) النجم ٣ .
(٢) الصافات ١٧١ ، وحاشية الشهاب ٢٩٢/٧ .
(٣) الشورى ١٨ ، وحاشية الشهاب ٤١٦/٧ .

كما صرح به الراغب [١] في مفرداته ، وقد صرح به المصنف أيضا في سورة النجم [٢] ، ولذا قيل : إنه أراد أنه حقيقة فيه أو مجاز أو استعارة مأخوذ مما ذكر .

في قوله تعالى « والذين تبوؤا الدار والإيمان » [٣]

قال البيضاوي (عطف على المهاجرين) [٤] والمراد بهم الأنصار فإنهم لزموا المدينة والإيمان وتمكنوا فيهما ، وقيل : المعنى تبوؤا دار الهجرة ودار الإيمان فحذف المضاف إليه من الأول وعوض عنه اللام ، أو تبوؤا الدار وأخلصوا الإيمان ، وقيل : سمى المدينة بالإيمان لأنها مظهره ومصيره .

وقال الشهاب : قوله المراد بهم .. أي بالذين تبوؤا ، وقوله لزموا المدينة الخ إشارة إلى أن التبوأ المشترك في المكان ، ومنه المباءة للمنزل فنسبته إلى الإيمان لأنه مجاز مرسل لاستعماله في لازم معناه وهو اللزوم والتمكن فيهما فالمعنى : لزموا الدار والإيمان وتمكنوا فيهما .

---

(١) المفردات في غريب القرآن ص : ٤٨٣ .

(٢) في قوله تعالى (فبأي آلاء ربك تتمارى) .. ٥٥ النجم .

(٣) الحشر ٩ ، وحاشية الشهاب : ١٧٩/٨ .

(٤) في قوله تعالى (للفقراء المهاجرين ..) الآية ، وقال العز : ان هنا حذفا وهو : أي الأنصار الذين تبوؤ المدينة وآثروا الايمان ، الاشارة الى الايجاز ص : ٢٤٨ ، وذكر ابو حيان وجها آخر فقال : ان يكون ضمن تبوؤا معنى لزموا ، واللزوم قدر مشترك في الدار والايمان فيصح العطف ، أو لما كان الايمان قد شملهم صار كالمكان الذي يقيمون فيه لكن يكون ذلك جمعا بين الحقيقة والمجاز ، البحر المحيط ٢٤٧/٨ ، وانظر التفسير الكبير ١٢٦/٨ .

ولو قال : أو تمكنوا فيهما كان وجها آخر على تنزيل الإيمان منزلة المكان الذى يتمكن فيه على أنه استعارة بالكناية ويثبت له التبوأ على طريق التخييل ، ولفظ التمكن لأخذه من المكان أنسب حينئذ وفيه تورية ولطف هنا .

قوله : وقيل المعنى ... الخ مرضه لما فيه من التكلف مع أن دار الهجرة ودار الإيمان متحدة حينئذ ، وفى تعويض اللام تكلف آخر يغنى عنه كون التعريف للعهد ، وقوله : وأخلصوا الإيمان ... بأن يقدر للثانى عامل معطوف على عامل الاول وهو أحد الوجوه المذكورة فى أمثاله .

قوله : وقيل سمى المدينة بالإيمان ... مجازاً مرسلا بإطلاق اسم الحال على محله أو تسمية محل ظهور الشيء باسمه وهما متقاربان والوجوه أربعة لأنه إما بالتقدير أو بدونه ، والإيمان إما على حقيقته أو مجازه ، ولو نظرت إلى التبوء زادت الوجوه ، والتفصيل فى شروح الكشاف ولا حاجة إلى توسيع الدائرة إذ يكفى من القلادة ما أحاط بالعنق منها .

قوله : لأنها مظهره ومصيره ... كونها مظهر الإيمان ظاهر وأما كونها مصيره أى محل رجوعه فلما ورد فى الحديث : أن الإيمان فى آخر الزمان يرجع إلى المدينة ويستقر فيها .

فى قوله تعالى « وما نحن بمسبوقين . على أن نبدل أمثالكم »(1)

---

(1) الواقعة ٦٠/٦١ ، وحشية الشهاب ١٤٦/٨ .

قال البيضاوى (لا يسبقنا أحد فيهرب من الموت أو يغير وقته ، أو لا يغلبنا أحد من سبقته على كذا إذا غلبته عليه)

وقال الشهاب : قوله فيهرب من الموت ... يعنى السبق هنا تمثيل لحال من طلع من الموت أو تأخر أجله عن وقته المعين له بحال من طلبه طالب فلم يلحقه وسبقه ، أو السبق مجاز عن الغلبة استعارة تصريحية أو مجاز مرسل فى لازمه.

وظاهر قول المصنف من سبقته على كذا أنه حقيقة[1] فيه إذا تعدى بعلى .

فى قوله تعالى « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما »[2]

قال البيضاوى (أى متتابعات جمع حاسم من حسمت الدابة إذا تابعت بين كيها ، أو نحسات حسمت كل خير واستأصلته ، أو قاطعات قطعت دابرهم)

وقال الشهاب : قوله متتابعات .. فهى مجاز مرسل من استعمال المقيد وهو الحسم الذى هو تتابع الكى لمطلق التتابع ، أو استعارة بتشبيه تتابع الريح المستأصلة بتتابع الكى القاطع للداء .

قوله : نحسات .. فحسوما بمعنى قواطع ومعموله مقدر وهو الخير أى قاطعات للخير بنحوسها فهو حقيقة لا استعارة والجمع باعتبار الأيام لا باعتبار الخير المحسوم فانه تجوز بلا مقتضيه .

---

(١) وذهب الرازى الى أن (وما نحن بمسبوقين) على حقيقته وهى أنا ما سبقنا ، ووضح ذلك فى كلام طويل ، انظر التفسير الكبير ٦٣/٨ .

(٢) الحاقة ٧ ، وحاشية الشهاب ٢٣٥/٨ ، وانظر التفسير الكبير ١٦٨/٨ .

في قوله تعالى « يومئذ تحدث أخبارها »[١]

قال البيضاوى (أى ما لأجله زلزالها واخراجها ، وقيل : ينطقها الله سبحانه وتعالى فتخبر بما عمل عليها) .

وقال الشهاب : قوله وقيل ينطقها الله .. فالتحديث على حقيقته وعلى ما قبله هو استعارة أو مجاز مرسل لمطلق الدلالة ، قال الامام[٢] وإلى الثانى ذهب الجمهور ولاصنف لم يرتض به ولذا مرضه .

وفي قوله تعالى « بأن ربك أوحى لها »[٣]

قال البيضاوى (أى تحدث بسبب إيحاء الله لها بأن أحدث فيها ما دلت به على الأخبار أو أنطقها به .

وقال الشهاب : قوله بأن أحدث .. الخ تفسير للإيحاء على أنه استعارة أو مجاز مرسل لإرادة لازمة وفيه لف ونشر مرتب ، فإن كان تحديثها دلالة حالها فالإيحاء إحداث ما تدل به وان كان حقيقيا فالإيحاء إحداث حالة ينطقها كإيجاد الحياة وقوة التكلم[٤] .

ومما ذكره الشهاب عند قول البيضاوى : لأنه تعالى محجوب عن إدراك الأبصار :

---

(١) الزلزلة ٤ ، وحاشية الشهاب : ٣٨٨/٨ .

(٢) يقصد الرازى ، وروى عن أبى مسلم أيضا : أنه يتبين لكل أحد جزاء عمله فكأنها حدثت بذلك ، انظر التفسير الكبير ٤٦١/٨ ، ـ وذكر أبو السعود : أنها تدل اما بلسان الحال أو بلسان المقال فينطقها الله ، تفسير أبى السعود مع التفسير الكبير ٥١١/٨ .

(٣) الزلزلة ٥ ، وحاشية الشهاب ٣٨٩/٨ .

(٤) وذكر الزمخشرى : أن معنى تحديث الأرض والايحاء لها مجاز عن احداث الله تعالى فيها من الأحوال ما يقوم مقام التحديث باللسان ، وقيل ينطقها الله ، الكشاف ٢٧٦/٤ .

قوله : إن الحجاب حقيقته المنع والستر وإنما يكون في الأجرام المحدودة والله تعالى منزه عن ذلك ، فهو اما تمثيل لمجرد المنع عن رؤيته تعالى مشاهدة واحاطة ، أو هو في حق المخلوق دونه وحينئذ فالمحجوب على الخلق حقيقة لأنهم حجبوا عن رؤيته أو قربه أو نحو ذلك كما في قوله تعالى « كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون[1] » فإن أسند إليه تعالى كما في الأحاديث فهو تمثيل لارتفاع شأنه وعظمته كما صرحوا به ، أو مجاز عن منعه لهم فهو مانع وممنوع وإنما الممنوع منع ما سواه له ، وفي الدرر في قوله تعالى « من وراء حجاب[2] » أنه تعالى يوصف بالحجاب بمعنى الخفاء وعدم الظهور[3].

« ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز
المرسل أو المجاز العقلي أو الحقيقة »

في قوله تعالى « وأرسلنا السماء عليهم مدرارا[4] » .. قال البيضاوي (أي المطر أو السحاب أو المظلة) .

وقال الشهاب : قوله أي المطر أو السحاب . السماء على هذين مجاز

---

(١) المطففين ١٥ .
(٢) الشورى ٥١ .
(٣) حاشية الشهاب ٥٧/١ .
(٤) الأنعام ٦ ، وحاشية الشهاب ٢٢/٤ .

وهو مشهور[١] ، وعلى الآخر[٢] حقيقة والتجوز فى اسناد الإرسال إلى السماء لأن المرسل ماء السحاب .

فى قوله تعالى « يابنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم وريشا[٣] » . قال الشهاب بعد أن بين آراء العلماء فى أنزل والتجوز الظاهر انه فى المسند[٤] ، ويحتمل أن يكون فى اللباس[٥] أو الإسناد ، ويوارى ترشيح فى بعضها .

---

(١) سبق ان ذكر فى الآية ١٧ من الرعد أنها من المجاز المرسل أو الاستعارة على التشبيه بالسماء ، وذكرت فى اللون السابق على هذا .

(٢) يعنى على أن المراد بالسماء المظلة ، — وذكر أبو حيان وجها آخر وهو انه على حذف مضاف أى مطر السماء ، كما ذكر أيضا انه قد يراد بالسماء المطر لقول العرب : مازلنا نطأ السماء حتى أتيناكم ، وفى الحديث : أثر سماء كانت من الليل ، البحر المحيط ٧٦/٤ ، وانظر الكشاف ٦/٢ ، وذكر الرازى أن المراد بالسماء الغيث والمطر ، التفسير الكبير ١١/٤ .

(٣) الأعراف ٢٦ ، وحاشية الشهاب ٢٦١/٤ .

(٤) يعنى فى أنزل كما فى (أنزل لكم من الأنعام ..) وسبق ذكرها .

(٥) باطلاق اللباس والمراد سببه وهو الماء ، وذكر السيوطى أن ابن السيد البطليوسى جعل هذه الآية من المجاز فان المنزل عليهم الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس ، وذكر ذلك الزركشى أيضا ، انظر الاتقان ١٤١/٢ ، والبرهان ٢٩٨/٢ ، — وذكر أبو حيان : أن (أنزلنا) قيل على حقيقته ، فانزل مع آدم وحواء شيئا من اللباس ، أو أنزل من السماء أصل كل شئ ، أو أنزل معه الحديد فاتخذ منه آلات الصنائع ، أو أنزل الملك فعلم آدم النسج ، وقيل : الانزال مجاز من اطلاق السبب على مسببه ، أو بمعنى خلق ، أو بمعنى الهم ، وقال ابن عطية : يحتمل أن يريد بانزلنا التدريج أى لما أنزل المطر فكان عنه جميع ما يلبس قال عن اللباس أنزلنا ، البحر المحيط ٢٨٢/٤ ، وانظر تلخيص البيان ص ١٤٤ .

وقوله « ريشا » عطفه اما من عطف الصفات فوصف اللباس بشيئين : مواراة السوأة والزينة ، فالريش بمعنى الزينة لأنه زينة الطير فاستعير منه ، ويحتمل انه من عطف الشيء على غيره أي انزلنا لباسين : لباس مواراة ولباس زينة .

في قوله تعالى « وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى »[1] قال البيضاوى (أى أخذ أهلها) .

وقال الشهاب . أهلها شامل المجاز القرى[2] والإسناد[3] وتقدير المضاف[4] وفي قوله « وهى ظالمة »

يقول الشهاب : الظلم صفة أهلها فوصف به مجازا ولذا أنث الضمير ، وما جعله حالا من المضاف المقدر وتأنيثه مكتسب من المضاف إليه فتكلف .

في قوله تعالى « أنزل من السماء ماء فسالت أودية »[5]

قال البيضاوى (أى أنهار جمع واد وهو الموضع الذى يسيل فيه الماء بكثرة فاتسع فيه واستعمل الماء الجارى فيه)

وقال الشهاب : والوادى يطلق على الطريقة ، يقال فلان في واد غير واديك ، واطلاقه على الماء الجارى إما مجاز لغوى باطلاق اسم المحل على

---

(١) هود ١٠٢ ، وحاشية الشهاب : ١٣٥/٥ .
(٢) فيكون مرسلا بعلاقة المحلية .
(٣) فيكون عقليا .
(٤) فيكون حقيقة ، وانظر الكشاف ٢٩٢/٢ .
(٥) الرعد ١٧ ، وحاشية الشهاب : ٢٣٣/٥ .

الحال ، أو عقلي والتجوز في الإسناد ، والمصنف ذهب إلى الأول، ويحتمل تقدير مضاف أي مياهها [١]

في قوله تعالى « واسأل القرية التي كنا فيها »[٢]

قال الشهاب : سؤال القرية عبارة عن سؤال أهلها أما مجازا في القرية[٣] لإطلاقها على أهلها أو في النسبة[٤] ، أو يقدر فيه مضاف ، وأما جواز

---

(١) فيكون على حقيقته ، وقال ابن القيم : شبه الله الوحي الذي انزله لحياة القلوب والأسماع والأبصار بالماء الذي أنزله لحياة الأرض بالنبات ، وشبه القلوب بالأودية من حيث الكبر والصغر فقلب كبير يسع علما عظيما ، وقلب صغير انما يسع بحسبه كواد صغير ، فسالت اودية : فاحتملت قلوب من الهدى والعلم بقدرها ، التفسير القيم المنسوب لابن القيم ص ٣٢٢ ·

(٢) يوسف ٨٢ ، وحاشية الشهاب ٥/٢٠٠ ·

(٣) فيكون مرسلا بعلاقة المحلية ·

(٤) فيكون المجاز عقليا بعلاقة المكانية ، ـ هـذا ومن المعروف أن البلاغيين اختلفوا في المجاز ونوعه في هذه الآية كما ذكره الشهاب ، ومنهم من ذكرها مرة في الايجاز ومرة في المجاز بالحذف ، وممن ذكرها في الايجاز كل من ابن سنان وأبي هلال العسكري وابن الأثير والباقلاني ·

انظر : سر الفصاحة ص ١٩٩ ، والصناعتين ص ١٨٧ ، والمثل السائر ٢/٦٩ ، واعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٦٢ ، لكن ابن الأثير ذكر أن حذف المضاف ضرب من الاتساع ، وذكرها في مجاز النقصان عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة ص ٣٢٣ ، والعلوي في الطراز ١/٧٣ ، والشريف المرتضى في أماليه ٢/٣١١ ، وممن رددها بين المجاز المرسل بعلاقة المحلية والمجاز بالحذف الزركشي في البرهان ٢/٢٧٤ · والآية وردت كذلك مرة في الايجاز ومرة في المجاز بالحذف في المطول =

أن يسأل القرية نفسها فتنطق على خرق العادة لأنه نبي فليس مرادا ولا يقتضيه المقام لأنه ليس بصدد إظهار المعجزة .

في قوله تعالى « سورة أنزلناها وفرضناها »(١)

قال البيضاوى (وفرضنا ما فيها من الأحكام)

وقال الشهاب : يحتمل أن يريد أن المفروض أحكامها وهي مشتملة على غير الأحكام وأسند إلى الكل ما هو بجزئه كبني تميم قتلوا فلانا ، والقاتل أحدهم .

أو المفروض مدلولها لا هي فأسند ما لأحدهما للآخر للملابسة بينهما تشبيه الظرفية . أو هي على تقدير مضاف كأسأل القرية .

وقيل : إنه مجاز في المفرد بعلاقة الحلول . وهو بعيد لأنه أن يجوز في السورة فالتوصيف بأنزلنا لا يناسبه ، وإن كان في ضميرها على الاستخدام فهو خلاف الظاهر وفيما ذكر براعة استهلال .

في قوله تعالى « إنا كنا لكم تبعا »(٢)

قال البيضاوى (تباعا كخدم في جمع خادم أو ذوى تبع بمعنى أتباع على الإضمار أو التجوز)

ص ٢٨٨ ، ٤٠٦ ، وكذلك في الايضاح انظر بغية الايضاح ٣/١٦٩ وذكرها السيوطي في المجاز المرسل بعلاقة المحلية الاتقان ٣/١٢٦ ، وذكر الشريف الرضى أنها اما استعارة أو حقيقة ، تلخيص البيان ص ١٧٣ ، وانظر العمدة ١/٢٦٧ ، والكشاف ٢/٣٢٧ ، وفي مواهب الفتاح : اما مجاز بالحذف للمضاف أو جعل القرية مجازا عن أهلها بعلاقة المحلية جـ ٤ /٢٣٤ .

(١) النور ١ ، وحاشية الشهاب ٦/٣٥٢ .

(٢) غافر ٤٧ ، وحاشية الشهاب ٧/٣٧٦ .

وقال الشهاب : قوله اتباعا بالتشديد فى الباء جمع تابع وجمعه تابع على فعل نادر وحصره النحاة فى ألفاظ مخصوصة أو هو مصدر بتقدير مضاف أو على التجوز فى الطرف أو الاسناد للمبالغة [1] بجعلهم لشدة تبعيتهم كأنهم عين التبعية .

فى قوله تعالى « وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم »[2]

قال البيضاوى (أى العلم بأن التفرق ضلال متوعد عليه، أو العلم بمبعث الرسل عليهم الصلاة والسلام، أو أسباب العلم من الرسل والكتب وغيرهما فلم يلتفتوا إليها .

وقال الشهاب : قوله أو أسباب العلم . . باطلاق العلم على سببه مجازاً مرسلا أو بالتجوز فى الاسناد [3] أو تقدير المضاف .

وفى قوله تعالى « وكأين من قرية عتت عن أمر ربها »[4]

قال الشهاب : هو بتقدير المضاف أى أهل قرية ، أو التجوز فى القرية أو فى الاسناد .

فى قوله تعالى « وجاء فرعون ومن قبله والمؤتفكات »[5]

---

(١) وذكر الرازى : أن مقصودهم من هذا الكلام المبالغة فى تخجيل الرؤساء وايلام قلوبهم لأنهم هم الذين سعوا فى ايقاعهم فى الضلالات . التفسير الكبير ٧/٣١٨ .

(٢) الشورى ١٤ . وحاشية الشهاب ٧/٤١٤ .

(٣) وذلك لأن الذى جاءهم على هذا الوجه الرسل لا العلم نفسه .

(٤) الطلاق ٨ ، وحاشية الشهاب ٨/٢٠٩ ، وسبق بيان الوجوه التى ذكرها هنا فى قوله تعالى (واسأل القرية) ٨٢ يوسف) وذكر الرازى : أنه وصف القرية بالعتو والمراد أهلها . التفسير الكبير ٨/١٦٢ .

(٥) الحاقة ٩ وحاشية الشهاب ٨/٢٣٦ . — وذكر الزمخشرى أن المؤتفكات هى قرى قوم لوط . الكشاف ٤/١٥٠ .

قال البيضاوى (أى أهل المؤتفكات)

وقال الشهاب : فهو مجاز مرسل باطلاق المحل على الحال ، أو بتقدير مضاف فيه أو على الاسناد المجازى [١] ، وكلام المصنف يحتملها ، والقرينة عطفه على من يتصف بالمجئ .

فى قوله تعالى « يوم ترجف الراجفة »[٢]

قال البيضاوى : (المراد بالراجفة الأجرام الساكنة التى تشتد حركتها حينئذ كالأرض والجبال ، أو الواقعة التى ترجف الأجرام عندها وهى النفخة الأولى)

وقال الشهاب : قوله والمراد بالراجفة .. فتسميتها راجفة باعتبار الأول فقيه مجاز مرسل [٣] وبه تتضح فائدة الاسناد وانه ليس من قبيل يقوم القائم .

وقوله : ترجف الاجرام :، الخ إشارة إلى ان الاسناد إليها مجازى [٤] لأنها سببه ، أو التجوز فى الطرف بجعل سبب الرجف راجفا ؛ ولو فسرت الراجفة بالحركة جاز وكان حقيقة لأن رجف يكون بمعنى حرك وتحرك .

---

(١) وذلك لأن الذى جاء أهل المؤتفكات وليس المؤتفكات .

(٢) النازعات ٦ ، وحاشية الشهاب ٣١٣/٨ .

(٣) والعلاقة اعتبار ما سيكون .

(٤) وهـــذا ما اختاره الزمخشرى لقوله : الراجفة الواقعة التى ترجف عندها الأرض وصفت بما يحدث بحدوثها . الكشاف ٢١٢/٤ .

في قوله تعالى « فليدع ناديه »[1] قال البيضاوى : أى أهل ناديه ليعينوه

وقال الشهاب : يحتمل تقدير المضاف والإسناد المجازى[2] وإطلاق اسم المحل على من حل فيه .

في قوله تعالى « إن في هذا لبلاغاً لقوم عابدين »[3] قال البيضاوى : (أى لكفاية أو لسبب بلوغ إلى البغية) .

وقال الشهاب : قوله لكفاية . . تفسير للبلاغ؛ لأنه بمعنى البلوغ وهو بلوغ النهاية ، ولما كان فيما يبلغ النهاية كفاية أطلقت عليها ، وقوله : أو لسبب . . إشارة إلى أنه مجاز مرسل كما بينه ، ويجوز أن يكون من الوصف بالمصدر مبالغة .

---

(١) العلق ١٧ ، وحاشية الشهاب ٣٨٢/٨ .

(٢) باسـناد ما للمنتدين الى مكان المنتدى ـ والظاهر من كلام الزمخشرى أن هذا من المرسل بعلاقة المحلية ، ووردت الآية كذلك تحت هذه العلاقة عند كل من الخطيب والتفتازانى والزركشى والسيوطى والعز ابن عبد السلام ، انظر الكشـاف ٢٧٢/٤ ، وبغية الايضاح ١٠٠/٣ ، والمطول ص ٣٥٦ ، والبرهان ٢٨١/٢ ، والاتقان ١٢٦/٣ ، والاشارة الى الايجاز ص ٨٢ ، وبعد أن ذكر السبكى الآية تحت علاقة المحلية قال : وفيه نظر ، فقد قيل انه من مجاز الحذف كقوله تعالى (واسأل القرية) وقد ذكره المصنف فى باب الايجاز فيلزمه ان يقول بمثله فى (فليدع نادية) والا فما الفرق بينهما ؟ هذا والجدير بالذكر الذى أورده السبكى نسبة البنانى فى تجريده للقزوينى !!

انظر : عروس الأفراح ٤١/٤ ، وتجريد البنانى ١٦٧/٢ .

(٣) الأنبياء ١٠٦ ، وحاشية الشهاب ٢٧٨/٦ .

ما جاء على طريق المجاز المرسل أو المجاز العقلي أو الاستعارة أو الحقيقة

في قوله تعالى « إذا الشمس كورت »[١] . قال البيضاوي (لفت من كورت العمامة إذا لففتها بمعنى رفعت لأن الثوب إذا أريد رفعه لف ، أو لف ضوؤها فذهب انبساطه في الآفاق وزال أثره ، أو ألقيت عن فلكها من طعنته فكوره إذا ألقاه مجتمعا) .

وقال الشهاب موضحا ذلك : قوله من كورت العمامة .. يعني أنه مجاز عن رفعها أي ازالتها من مكانها ، وقوله : لأن الثوب بيان لعلاقة اللزوم فيه ، والمانع من حمله على الحقيقة كونها من الأجرام التي لا تلف كالثياب .

وأما كونه كريا غير منبسط فأهل الشرع لا يثبتونه فلا وجه له كما أنه لا وجه لما قيل : من أنه لا مانع من حمله على حقيقته .

قوله أو لف ضوؤها .. وهذا إما على أن الشمس مجاز عن الضوء[٢] فإنه شائع في العرف أو هو بتقدير مضاف ، ويجوز أن يجعل من التجوز في الإسناد[٣] .

وقوله : فذهب انبساطه .. فلف الضوء مجاز عن ذهابه كما مر إما للزومه له ـ فإن الثوب إذا أريد رفعه لف ـ أو على الاستعارة التبعية

---

(١) التكوير ١ ، وحاشية الشهاب ٣٢٦/٨ .
(٢) لأنها محل الضوء ومصدره أو هي السبب فيه .
(٣) لأن الذي يلف ضوء الشمس على هذا .

بتشبيهه بالجواهر والأمور النفيسة التي اذا رضت لفت في ثوب ،فلا وجه لإدعاء تعذر الإستعارة هنا كما في الكشف .

وقد جوز فيها أن تكون مكنية أيضاً ، ولم يذكر المصنف ما في الكشاف[1] على هذا ـ من جعل لف ضوئها عبارة عن ازالتها لأنها ما دامت باقية فضياؤها منبسط ـ لأن مآله لغيره من الوجوه فيكون قليل الفائدة لأن الله قادر أن يطمس نورها مع بقائها كما قيل فان مراده اللزوم العادي لا العقلي حتى يرد عليه بما لا ينكره عاقل .

قوله : أو ألقيت عن فلكها . « عطف على لفت » وهو على هذا استعارة أو مجاز مرسل أو مكني كما مر ، ومعنى كون المطعون مجتمعاً ضم يديه ورجليه كما يشاهد فيمن ضرب بشدة أو طعن .

---

(١) انظر الكشاف ٤/٢٢٦ ، ـ وقال الرازي : ان الشيء الذي يلف لا شك أنه يصير مختفيا عن الاعين فعبر عن ازالة النور عن جرم الشمس وتصييرها غائبة عن الاعين بالتكوير ، فلهذا قال بعضهم : كورت أي طمست وقال آخرون : انكسفت ، وقال الحسن : محي ضوؤها ، وقال المفضل بن سلمة ذهب ضوؤها كأنها استترت ، وذكر وجها آخر وهو مروي عن عمر أن التكوير لفظة مأخوذة من الفارسية فانه يقال للأعمى كور ، التفسير الكبير ٨/٣٣٧ ، وقال أبو السعود في وجه : المراد لف ضوئها على أنه عبارة عن ازالتها والذهاب بها بحكم استلزام زوال اللازم لزوال الملزوم ، تفسير أبي السعود مع التفسير الكبير ٨/٣٩٢ .

ما جاء على طريق المجاز أو الكناية
أو المجاز المتفرع على الكناية أو الإستعارة أو الحقيقة

في قوله تعالى « أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى »[١].

قال البيضاوى : (جربها للتقوى ومرنها عليها ، أو عرفها كائنة للتقوى خالصة لها فإن الامتحان سبب المعرفة أو ضرب الله قلوبهم بأنواع المحن والتكاليف الشاقة لأجل التقوى فإنها لا تظهر إلا بالإصطبار عليها ، أو أخلصها للتقوى من امتحن الذهب إذا أذابه وميز إبريزه من خبثه) ..

وقال الشهاب موضحا : قوله جربها للتقوى . . أصل معنى الإمتحان التجربة والاختبار وهذا مما لا يسند إلى الله تعالى لأن الاختبار إنما يكون لمن لم يعرف المختبر فيفعله ليعرفه ولذا أول بوجوه : الأول : قوله جربها الخ فالتجربة بيان لمعناه الحقيقى ، وقوله مرنها بيان المراد منه فلذا عطفه عليه عطفا تفسيريا .

والمراد من تمرنهم واعتيادهم أنهم صبروا على التقوى واحتملوا مشاقها فالامتحان مجاز عن الصبر بعلاقة اللزوم ، وقيل : أنه كناية تلويحيه عن الصبر والاحتمال المذكور لأن الممتحن يعود الفعل مرة بعد أخرى فيكون القوة عليه.

وأورد عليه[٢] : أنه لا يجوز ارادة المعنى الموضوع له هنا فلا يصح

---

(١) الحجرات ٣ ، وحاشية الشهاب ٧٣/٨ ، وكل ما ذكره البيضاوى من وجوه مذكور أيضـا فى البحر المحيط ١٠٦/٨ ، وانظر التفسير الكبير ٥٦٢/٨ .

(٢) يعنى اعترض على كونه كناية .

كونه كناية ، ولاستشعار صاحب الكشف لهذا قال : إن الإسناد إلى الله تعالى للدلالة على التمكن كما في « ختم الله على قلوبهم » [١] ففيه مع الكناية تجوز في الإسناد ، والأصل : امتحنوا قلوبهم لها بتمكين الله لهم ، وهو معنى قول الطيبي : معنى الآية راجع للعباد ، ولا يخفى تكلفه .

وقيل : إنه من المجاز المتفرع على الكناية أو هو مبني على أنه لا يشترط في الكناية إرادة الحقيقة بل جواز الإرادة وإن امتنعت في محل الاستعمال ، وكله تكلف لا حاجة إليه مع ما قدمناه .

قوله : أو عرفها . . ألخ هذا هو التأويل الثاني على أنه مجاز مرسل وضع فيه الإمتحان موضع المعرفة لأنه سببها .

فإن قيل : الله تعالى لا يوصف بالمعرفة فإنه لا يقال : عرف الله بل علم ؟

قلت : الممتنع إطلاق لفظ المعرفة لا معناها فإنه العلم بعينه مع أنه وإن اشتهر غير صحيح أيضاً لأنه في نهج البلاغة أطلق العارف على الله وقد ورد في الحديث أيضاً .

قوله : أو ضرب الله قلوبهم . . الخ هذا هو التأويل الثالث ، فعلى هذا الامتحان الضرب بالمحن والمراد التكاليف الشاقة ، والضرب الإصابة فهو حقيقة واللام للتعليل والعلة والغرض هو ظهور التقوى لا هي ، والاصطبار مستفاد من نفس التقوى وإليه أشار بقوله : فإنها . . الخ

قوله : أو أخلصها للتقوى . . هو التوجيه الرابع ، ومعنى أخلصها

---

(١) البقرة ٧ .

التقوى : أنه ليس لغير التقوى فيها حق كأن القلوب صارت ملكا للتقوى وهو استعارة أو تمثيل كما ذهب اليه شراح الكشاف ، ولايأباه تفسيره باخلاصها حتى يرد : أنه من ارادة المطلق بالقيد كما توهم فانه تفسير للمعنى المراد منه بعد التجوز فيه كما لا يخفى .

« ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز أو الكناية أو الحقيقة »

فى قوله تعالى « وإذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها »[(١)]

قال البيضاوى (أ اختصمتم فى شأنها إذا المتخاصمان يدفع بعضهم بعضا أو تدافعتم بأن طرح كل قتلها عن نفسه) .

قال الشهاب قوله : أوتدافعتم : يعنى أنه مجاز عن الاختلاف أو كناية عنه لكون معناه الحقيقى وهو التدافع من الدرء — وهو الدفع — من روادف الاختصام ولوازمه أو هو فى معناه الحقيقى أعنى تدافعتم .

فى قوله تعالى « يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم »[(٢)]

قال البيضاوى (أى إجابة أجبتم ؟ على أن ماذا فى موضع المصدر ،

---

(١) البقرة ٧٢ ، وحاشية الشهاب ١٨٤/٢ ، سـ وذكر ابو حيان ان التدارؤ يحتمل ان يكون حقيقة وأن يكون مجازا ، وذكر العز : انه فيه استعارة وذلك ان الدرء دفع جرم عن جرم ويتجوز به فى المعانى ، فيجوز بالتدافع عن الاختلاف لأن المدعى عليه يدفع عن نفسه ما نسب اليه من القتل والمدعى يدفع القتل عن نفسه ايضا فشبه دفع المعانى بدفع الأجسام . البحر المحيط ٢٥٩/١ ، والاشارة الى الايجاز ص ١١٢ ، وانظر الكشاف ٢٨٩/١ ، والتفسير الكبير ٣٧٢/١ ، وامالى المرتضى ٢٢٥/٢ .

(٢) المائدة ١٠٩ ، وحاشية الشهاب ٢٦٨/٣ .

أوَ بأى شىء أجبتم ؟ لحذف المجاز ، وهذا السؤال لتوبيخ قومهم ، كما أن سؤال الموؤدة لتوبيخ الوائد ولذلك « قالوا لا علم لنا » أى لاعلم لنا بما كنت تعلمه « إنك أنت علام الغيوب » فتعلم مانعلمه مما أجابونا وأظهروا لنا وما لا نعلم مما أضمروا فى قلوبهم ، وفيه التشكى منهم ورد الأمر إلى علمه بما كابدوا منهم ، وقيل المعنى : لا علم لنا إلى جنب علمك ، أو لا علم لنا بما أحدثوا بعدنا) . . .

وقال الشهاب : قوله وهذا السؤال لتوبيخ قومهم ، لما كان على كل من السؤال والجواب اشكال : أما السؤال فلأنه تعالى علام الغيوب فما معنى سؤاله ؟

أجابوا بأنه لقصد التوبيخ للقوم كما يقع صريح الاستفهام لذلك وتحقيق كونه مجازا أو كناية ومن أى الأنواع؟ فى شرح المفتاح[1] وأما الجواب: فلأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام قد نفوا العلم عن أنفسهم مع علمهم بما أجيبوا به فيلزم الكذب عليهم؟ فأجابوا بوجوه:

الأول : أنه ليس لنفى العلم بل كناية عن إظهار التشكى والالتجاء إلى الله بتفويض الأمر كله إليه[2]

---

(١) ذكر عبد الحكيم عن خروج الاستفهام عن معناه : ظاهر كلامه يدل على أنها مجازات فى تلك المعانى لكن التحقيق انه قد يراد منها تلك المعانى بطريق المجاز وقد يراد بطريق الكناية وقد يراد بطريق انها مستتبعات الكلام ، سيلكوتى على المطول : ٣٢٧ ، وانظر حاشية الشمس الانبابى ١٤٨/٣ .

(٢) ذكر الزمخشرى هذا الوجه وزاد عما هنا قوله : وذلك أعظم على الكفرة واجلب لحسرتهم اذ اجتمع توبيخ الله وتشكى انبيائه عليهم ، ومثاله : أن ينكب بعض الخوارج على السلطان خاصة من خواصه نكبة

الثاني : أنه على حقيقته لكن على خصوص في الزمان وهو أول الأمر لذهولهم من الخوف ثم يجيبون في ثاني الحال وبعد رجوع العقل إليهم وهو في حال شهادتهم على الأمم فلا يكون قولهم (لا علم لنا) منافيا لما أثبت الله تعالى من الشهادة على أممهم .

الثالث : أنه إشارة إلى أن علمهم في جنب علم الله بمنزلة العدم مع تفويض الأمر إليه تعالى .

الرابع : أنه ليس لنفي العلم بجوابهم عند التبليغ ومدة حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بل كان منهم في عاقبة الأمر وآخره الذي به الاعتبار .

واعترض على هذا بأنهم يرون آثار سوء الخاتمة فلا يصح نفي العلم بحالهم وبما كان منهم بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

لا يقال : هذا إنما يدل على سوء الخاتمة وظهور الشقاوة في العاقبة لا على حقيقة الجواب بعد الأنبياء عليهم السلام فلعلهم أجابوا إجابة قبول ثم غلبت عليهم الشقوة ؟

لأنا نقول : معلوم أنه ليس المراد بماذا أجبتم ؟ نفس الجواب الذي يقولونه أو الاجابة التي تحدث منهم بل ما كانوا عليه في أمر الشريعة من الامتثال والانقياد ، وامتثال الأوامر واجتناب النواهي أو عكس ذلك

فإن قيل : قول عيسى عليه السلام « فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم »[1] يدل على عدم علمه بحالهم بعده ؟ .

هذا الخارجي ؟ وهو عالم بما فعل به يريد توبيخه وتبكيته فيقول له : أنت أعلم بما فعل بي ، تفويضا للأمر الى علم سلطانه واتكالا عليه وتعظيما لما حل به منه . هذا وما ذكره الشهاب في بقية الوجوه مأخوذ مما في الكشاف بتصرف . انظر الكشاف ١/٦٥٢ والتفسير الكبير ٣/٤٦٧ .

(١) المائدة ١١٧ .

قيل : هو اثبات لقبائحهم على الوجه الأبلغ واعتذار بأنه لم يكن له للتمع بعد التوقف والظهار أنه لا ذنب له فى ذلك ولا تقصير فلا يدل على نفى العلم بحالهم بعده بل على نفى القدرة على التعيين

فقول المصنف : لتوبيخ دفع لمـا يرد على السؤال ، وقوله : لاعلم لنا بما كنت تعلمه دفع لمـا يرد على الجواب بأنه ليس المقصود نفى علمهم بمـا سئلوا عنه بل نفى العلم بجميع ما علمه تعالى من الظواهر والبواطن .

فى قوله تعالى « ولا يقطعون واديا إلا كتب لهم »[1]

قال البيضاوى (أى إلا أثبت لهم ذلك) .

وقال الشهاب : جعل الكتابة مجازا أو كناية عن لازم معنـاه وهو الاثبات ، ولو حمل على حقيقته أى كتبه فى الصحف أو اللوح[2] صح أيضا .

فى قوله تعالى « فلما كشفنا عنه ضره مر كأن لم يدعنا إلى ضر مسه »[3]

قال البيضاوى (يعنى مضى على طريقته واستمر على كفره ، أو مر عن موقف الدعاء لا يرجع إليه) .

وقال الشهاب : قوله مضى على طريقته واستمر على كفره . إشارة إلى أن المراد بالإنسان نوع منه وهو الكافر لا الجنس ، فالمرور على هـذا

---

(١) التوبة ١٢١ ، وحاشية الشهاب ٣٧٦/٤ .

(٢) وهذا ما ذهب اليه الزمخشرى ، انظر الكشاف ٢٢٠/٢ ، وذكر العز : أنه يتجوز بالكتابة عن الحفظ بعلاقة السببية ، انظر الاشـارة الى الايجاز ص ٥٣ .

(٣) يونس ١٢ ، وحاشية الشهاب ١٦/٤ ، ـ هـذا وانظر البحر المحيط ١٣٠/٥ ، والكشاف ٢٢٨/٢ .

مجاز عن الاستمرار على ما كان عليه ، وعلى الثانى فأن على حقيقته وهو كناية عن عدم الرضا .

فى قوله تعالى « ألا أنهم يثنون صدورهم ليستخفوا منه »[1]

قال البيضاوى (أى يثنونها عن الحق وينحرفون عنه ، أو يعطفونها على الكفر وعداوة النبى صلى الله عليه وسلم ، أو يولون ظهورهم وقرىء تثنون وأصله تثنونن من الثن وهو الكلأ) .

وقال الشهاب : ثناه معناه طواه وحرفه ، وفسر المصنف هذه القراءة بوجوه :

الأول : أنه كناية أو مجاز عن الاعراض عن الحق فتصلته محذوف أى يثنونها عن الحق لأن من أقبل على شىء واجهه بصدره ومن أعرض حرفه عنه .

الثانى : أن المراد أنهم يضمرون الكفر وعداوة النبى ﷺ ، فثنى الصدر مجاز عن الاخفاء لأن ما يجعل داخل الصدر فهو خفى[2] ومتعلقه على الكفر ، ومغايرته لما قبله فى المعنى والتعلق ظاهرة لا مجرد التعدى بعن وعلى كما قيل .

وقوله : أو يولون ظهورهم .. تفسير ثالث وهو حقيقة على هذا لأن من ولى أحدا ظهره ثنى عنه صدره والمعنى : أنهم إذا رأوا النبى ﷺ فعلوا ذلك فهو تفسير المعنى الحقيقى بلازمه لأنه أوضح .

---

(١) هود ٥ .
(٢) هذا أحد وجهين عند الشريف الرضى ، تلخيص البيان ص ١٥٨ .

وعلى قراءة تثنون قال الشهاب : أصله تثنونى على وزن تفعوعل من الثنى وهو ماهش وضعف من الكلأ وصدور مرفوع على انه فاعل ومعناه : إما ان قلوبهم ضعيفة سخيفة كالنبت الضعيف فالصدور مجاز عما فيها من القلوب (١)

فى قوله تعالى « إن ربى رحيم ودود (٢)

قال البيضاوى (فاعل بهم اللطف والإحسان ما يفعل البليغ المودة بمن يوده) ..

وقال الشهاب : هذا إشارة إلى انه مجاز باعتبار غايته لأن المودة بمعنى الميل القلبى لا يصح وصفه تعالى بها .

ويجوز ان يكون كناية عند من لم يشترط إمكان المعنى الأصلى ولا يناسب تفسيره بمودود وإن كان حقيقة لعدم المبالغة فيه :

فى قوله تعالى « وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة »(٣)

---

(١) وجعل العز الآية من قبيل الاستعارة لقوله : شبه اخفاءهم ما فى قلوبهم بشىء ثنى عليه شىء غطاه وكتمه ، ومنه قول الشاعر .. وكان طوى كشحا على مستكنة .. الاشارة الى الايجاز ص ١١٢ ، وذكر الرازى فى وجه ان ثنى الصدر كناية عن النفاق لما ذكر عن جماعة انهم قالوا نثنى صدورنا على عداوة محمد فكأنه قيل : يضمرون خلاف ما يظهرون ، التفسير الكبير ٣٨/٥ ، ويفهم من عبارة أبى السعود أنه استعارة لقوله : الأظهر أن معناه يعطفون صدورهم على ما فيها من الكفر كما تعطف الثياب على ما فيها فتستره ، تفسير أبى السعود ٣٩٣/٥ .

(٢) هود عليه السلام ٩٠ ، وحاشية الشهاب ١٢٩/٥ ، وذكر العز : ان ود الله تعالى ارادته ما يريده الواد بموحوده أو معاملته بما يعامل به الواد موحوده أو يكون من مجاز المشابهة ، الاشارة الى الايجاز ص ١٣٨ ، هذا ، وانظر البحر المحيط ٢٥٥/٥ .

(٣) الانبياء ١١ ، وحاشية الشهاب ٢٤٤/٦ .

قال البيضاوى (صفة لأهلها وصفت بها لما قامت مقامه)

وقال الشهاب : المراد أنه على تقدير مضاف لقوله : والضمير للأهل المحذوف ولولاه لاحتمل التجوز فى الطرف [١] والاسناد وذكره هنا دون أن يذكره فيما قبله [٢] لأن القرية نفسها توصف بالإهلاك دون الظلم ولأن قصم القرية كناية عن قصم أهلها لأنه يلزم من إهلاكها إهلاكهم دون تجوز وحذف .

فى قوله تعالى «الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم» [٣]

قال البيضاوى (وهم الكروبيون أعلا طبقات الملائكة وأولهم وجودا وحملهم إياه وحفيفهم حوله مجاز عن حفظهم وتدبيرهم له وكناية عن قربهم من ذى العرش ومكانتهم عنده وتوسطهم فى نفاذ أمره)

وقال الشهاب : قوله مجاز عن حفظهم .. الخ حمل العرش ظاهر هنا ، وأما ذكر الحفيف فيحتمل أن يكون استطرادا ويحتمل أنه تفسير لمن حوله هنا لأنه بمعنى حافين وهو الظاهر ، ولا مانع من حملهما على الحقيقة وهو ظاهر الأحاديث والآيات.

وما ذكره كلام الحكماء وأكثر المتكلمين ، والمراد بالحفظ والتدبير له أن لا يعرض له ما يخل به أو بشيء من أحواله التى لا يعلمها إلا الله ، ولما كانت الكناية والمجاز لا يجتمعان فى لفظ واحد [٤] حملوه على

---

(١) باطلاق القرية وارادة أهلها بعلاقة المحلية .

(٢) يعنى فى قوله تعالى (ما آمنت قبلهم من قرية — الآية ٦ ، وانظر الكشاف ٢/٥٦٤ .

(٣) غافر ٧ ، وحاشية الشهاب ٧/٣٥٩ .

(٤) وذلك لاختلاف القرينة فى كل منهما .

اللف والنشر المرتب بجعل المجاز للحمل والكناية للحفيف والتخصيص كما قيل لأن العرش كرى فى حيزه الطبيعى فلا يحتاج لحامل ففيه قرينة عقلية على منع إرادة المعنى الحقيقى ، وأما الحفيف والطواف به فلا مانع من إرادته منه فيكون كناية لأن هذا شأنها ، وفيه نظر لأن عدم احتياجه له لا يصيره مجازا لأن الكناية يكفى فيها إمكان المعنى الحقيقى لا إرادته منه بالفعل وهو موجود هنا فتدبر .

وقوله : الكروبيون . . الخ تفسير للذين يحملون العرش ومن حوله لا لأحدها كما يدل عليه كلامه .

فى قوله تعالى « شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون »[1] قال البيضاوى (بأن ينطقها الله أو يظهر عليها آثاراً تدل على ما اقترف بها فتنطق بلسان الحال « وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا » سؤال توبيخ أو تعجب ولعل المراد به نفس التعجب « قالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شىء »[2] أى ما نطقنا باختيارنا بل أنطقنا الله الذى أنطق كل شىء أو ليس نطقنا بعجب من قدرة الله الذى أنطق كل حى ، ولو أول الجواب والنطق بدلالة الحال بقى الشىء عاماً فى الموجودات الممكنة) .

وقال الشهاب : قوله بأن ينطقها الله . . فهو على ظاهره وحقيقته أو المراد ظهور علامات على الأعضاء دالة على ما كانت ملتبسة به فى الدنيا

---

(١) فصلت ٢٠ ، وحاشية الشهاب ٣٩٦/٧ .
(٢) فصلت ٢١ .

بغير أشكالها ونحوه مما يلهم الله من رآه أنه صدر عنه ذلك لارتفاع الغطاء في الآخرة ، فالنطق مجاز عن الدلالة[1] .

والجلود قيل المراد بها الظاهر ، وقيل الجوارح ، وقيل هي كناية عن الفروج[2] .

وقوله : سؤال توبيخ .. هو على التفسير الأول من أنه نطق حقيق إذ خلق فيها الإدراك وقوة النطق فكانت قابلة للتوبيخ أيضاً .

وأما التعجب فهو على الثاني أو عام لهما وقوله ولعل المراد به نفس التعجب .

هذا على الوجهين أيضاً لا على الثاني كما توهم إذ لا وجه للتخصيص بلا مخصص ، يعني لا قصد للسؤال هنا أصلا وإنما قصد به ابتداء التعجب لأن التعجب يكون فيما لا يعلم سببه وعلته ، فالسؤال عن العلة المستلزم لعدم معرفتها جعل مجازا أو كناية عن التعجب لأنه قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب .

في قوله تعالى « أو يوبقهن بما كسبوا »[3] قال البيضاوي (أو يهلكهن بإرسال الريح العاصفة المغرقة والمراد إهلاك أهلها) .

وقال الشهاب : قوله والمراد إهلاك أهلها .. بتقدير مضاف أو

---

(١) لأنه لازم لها ، ويصح كونه استعارة تبعية بتشبيه الدلالة بالنطق .

(٢) والأقوال الثلاثة في الكشاف ٣/٤٥٠ ، وانظر التفسير الكبير ٧/٣٥٠ .

(٣) الشورى ٣٤ ، وحاشية الشهاب ٧/٤٢٣ .

بالتجوز بإطلاق المحل على حاله ، أو بطريق الكناية لأنه يلزم من إهلاكها اهلاك من فيها ، ولو أبقى على ظاهره جاز لأنها من جملة أموالهم التى هلاكها والخسارة فيها بخلوهم أيضا .

فى قوله تعالى « فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة ، وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة »(١)

قال البيضاوى (فأصحاب المنزلة السنية وأصحاب المنزلة الدنيئة ، من تيمنهم بالميامن وتشاؤمهم بالشمائل ، أو الذين يؤتون صحائفهم بأيمانهم والذين يؤتونها بشمائلهم) .

وقال الشهاب : قوله من تيمنهم. يعنى إطلاقهما على أصحاب المنزلتين مأخوذ مما ذكر فإن العرب لما تيامنت باليمين وتشاءمت بالشمال — كما فى السانح والبارح — وقالوا الرفيع هو منى باليمين كما يقال للوضيع بالشمال تجوز به أو كنى به عما ذكر .

قوله : الذين يؤتون صحائفهم بأيمانهم .. خبر قوله أصحاب الميمنة ، فهو على حقيقته .

فى قوله تعالى « وحور عين »(٢).

قال البيضاوى (عطف على ولدان أو مبتدأ محذوف الخبر ، وقرأ حمزة بالجر عطفا على جنات بتقدير مضاف أى هم فى جنات ومصاحبة حور ،

---

(١) الواقعة ٨ ، ٩ ، وحاشية الشهاب ١٤١/٨ ، وذكر الرازى وجها آخر فقال : سموا بأصحاب اليمين لكون أيمانهم تستنير بنور الله تعالى ، التفسير الكبير ٤٠/٨ ، وانظر الكشاف ٥٢/٤ .

(٢) الواقعة ٢٢ ، وحاشية الشهاب ١٤٣/٨ .

أو على أكواب لأن معنى «يطوف عليهم ولدان مخلدون : بأكواب»[١] ينعمون بأكواب) .

وقال الشهاب : قوله أو على أكواب .. وحينئذ فإما أن يقال يطوف بمعنى ينعمون مجاز أو كناية على حد قوله

« وزججن الحواجب والعيونا »

وفيه تأويلات أخرى معروفة وإليه ذهب المصنف تبعا للزمخشري [٢] ويجوز أن يبقى على حقيقته وظاهره وأن الولدان تطوف عليهم بالحور أيضا لعرض أنواع اللذات عليهم من المأكول والمشروب والمنكوح كما تأتى الخدام بالسراري للملوك ويعرضوهن عليهم ، وإلى هذا ذهب أبو عمرو وقطرب فلا وجه لقول أبي البقاء أنه معطوف على أكواب لفظا لا معنى لأن الحور لا يطاف بها .

في قوله تعالى « فسبح باسم ربك العظيم »[٣]

قال البيضاوي (فأحدث التسبيح بذكر اسمه تعالى أو بذكره فإن إطلاق اسم الشيء ذكره ، وتعقيب الأمر بالتسبيح لما عدده من بدائع صنعه إما لتنزيهه تعالى عما يقول الجاحدون لوحدانيته الكافرون لنعمته أو للتعجب من أمرهم في غمط نعمه) .

---

(١) الواقعة ١٧ ، ١٨ .

(٢) انظر الكشاف ٤/٥٤ ، وانتقد أبو حيان الزمخشري في تقديره ، البحر المحيط ٨/٢٠٦ ، وذكر الرازي كذلك كل التقديرات التي ذكرت هنا ، انظر التفسير الكبير ٨/٤٧ .

(٣) الواقعة ٧٤ ، وحاشية الشهاب ٨/١٤٨ ، ومثلها الآية ٩٦ من نفس السورة .

وقال الشهاب : قوله وأحدث التسبيح . هو إما بتقدير مضاف فيه وهو لفظ الذكر وإما لأن الإسم مجاز عن الذكر ، والمعنى نزهه إما بواسطة ذكر اسمه أو بواسطة ذكره ، قيل : ولو أبقى على ظاهره من غير إضمار أو تجوز جاز كما في (سبح اسم ربك الأعلى)[1] فإنه كما يجب تقديس ذاته يجب تنزيه الألفاظ الدالة عليه فلا يخالف الأدب وهو أبلغ لأنه يلزمه تقديس ذاته بالطريق الأولى على نهج الكناية الرمزية ، وأورد عليه : إنه إنما يتأتى لو لم يذكر الباء إلا ان تجعل زائدة وهو على خلاف الظاهر؟

قوله : فإن اطلاق اسم .. إلخ بيان لعلاقة السببية بين الاسم والذكر المصححة للمجاز ، وقوله : الكافرون لنعمته : لأن التذكير بالنعم يستدعى تنزيهه فلذا عقب بالفاء فهي بمعناها الحقيقي .

وقوله : أو للتعجب .. فإن سبحان ترد للتعجب مجازا مشهورا فسبح بمعنى تعجب وأصله : قل سبحان الله للتعجب .

في قوله تعالى « سنقرئك فلا تنسى . إلا ما شاء الله[2] » .

قال البيضاوي (أي شاء نسيانه بأن نسخ تلاوته وقيل : المراد به القلة والندرة لما روى أنه عليه الصلاة والسلام أسقط آية في قراءته في الصلاة فحسب أبي أنها نسخت فسأله فقال نسيتها أو نفي النسيان رأساً فإن القلة تستعمل للنفي) .

وقال الشهاب : قوله بأن نسخ تلاوته ، فالنسيان كناية عن النسخ

---

(١) الأعلى ١ .

(٢) الأعلى ٦ ، وحاشية الشهاب ٨/ ٣٥٠ ، وانظر الكشاف ٤/ ٢٤٣ ، والتفسير الكبير ٨/ ٣٨١ .

لأن ما لم ينسخ تلاوته من شأنه أن يتلى فيحفظ وغيره يترك فينسى فظاهر فساد ماقيل : من أن النسخ لا يوجب النسيان ، قوله : وقيل المراد .. الخ ذكر فيه أربعة أوجه مبنية على أن الاستثناء حقيقى أو مجازى بأن يكون بمعنى القلة لأن المخرج فى الاستثناء حقيقى أو مجازى بأن يكون بمعنى القلة لأن المخرج فى الاستثناء أقل من الباقى ، ولأن ماشاء الله فى العرف يستعمل للمجهول فكأنه قيل : إلا أمراً نادراً لا يعلم فإذا دل مثله على القلة عرفاً والقلة قد يراد بها النفى فى نحو قل من يقول كذا مجازاً أريد بالاستثناء هنا ذلك وهذا هو الوجه الثالث والرابع المبنى على التجوز فى الاستثناء فان كان على حقيقته فالنسيان إما بمعناه المتعارف أو بمعنى نسخ الحكم والتلاوة .

فى قوله تعالى[1] « فى يوم كان مقداره خمسين ألف سنة » قال البيضاوى (المراد يوم القيامة وطوله إما لشدته على الكفار أو لكثرة ما فيه من الحالات والمحاسبات أو لأنه على الحقيقة كذلك) .

وقال الشهاب : قوله وطوله يعنى المراد بالعدد والاستطالة على هذا الوجه وكذا كل زمان شدة قال :

تمتع بأيام السرور فانها   قصار وأيام الهموم طوال

قوله : أو لكثرة مافيه .. بحيث لو وقع من غير أسرع الحاسبين وفى الدنيا طال إلى هذه المدة فهو مجاز عما يلزمه من كثرة ما وقع فيه أو كناية ، وقوله كذلك . أى طويل حقيقة .

---

(١) المعارج ٤ ، وحاشية الشهاب ٢٤٢/٨ .

ماجاء على طريق المجاز المرسل أو المشاركة أو الاستعارة أو الكناية :

في قوله تعالى « والكافرون هم الظالمون[١] » . قال البيضاوى (يريد والتاركون للزكاة هم الظالمون الذين ظلموا أنفسهم ، أو وضعوا المال في غير موضعه فوضع الكافرون موضعه تغليظا لهم وتهديدا كقوله « ومن كفر[٢] » مكان من لم يحج وإيذاناً بأن ترك الزكاة من صفات الكفار) .

وقال الشهاب : قوله والتاركون للزكاة .. يعنى عبر عن تارك الزكاة بالكافر تغليظا حيث شبه فعله الذى هو ترك الزكاة بالكفر أو جعل مشارفة على الكفر أو عبر بالملزوم عن اللازم فإن ترك الزكاة لازم للكفر فذكر الكفر وأريد ترك الزكاة فهو إما استعارة تبعية أو مجاز مشارفة أو مجاز مرسل أو كناية كما وضع من كفر موضع من لم يحج .

---

(١) البقرة ٢٥٤ ، وحاشية الشهاب ٢/٣٣٣ .

(٢) آل عمران ٩٧ ، وذكر فيها هناك أنها استعارة ، هذا وذكر الرازى في (والكافرون هم الظالمون) وجوها غير ما هنا ومنها : أن عدم الشفاعة مختص بالظالمين ، ومنها : أن الكافرين اذا دخلوا النار عجزوا عن التخلص من العذاب فالله لم يظلمهم ، ومنها : أن الكافرين هم الظالمون حيث تركوا فعل الخيرات ، أو لأنهم وضعوا الأمور في غير موضعها ومنها : أن المراد بالظلم ترك الانفاق وأما المسلم فينفق أو المراد أن الكافرين هم الكاملون في الظلم . التفسير الكبير ٢/٣٠٦ .

ما جاء على طريق المجاز أو التضمين[١] :

في قوله تعالى « قل فمن يملك من الله شيئاً »[٢] قال البيضاوي (أى فمن يمنع من قدرته وإرادته شيئا » ؟

وقال الشهاب : هذا إشارة إلى أن يملك مجاز عن يمنع[٣] أو يضمن معناه ، وحقيقة الملك الضبط والحفظ وقد يقال في قول الشاعر :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أملك رأس البعير أن يفرا

أن معناه لا أستطيع فهو بمعنى المنع أو القدرة مجازا .

ومثل هذا الآية ١١ من سورة الفتح .

في قوله تعالى « ما منعك أن لا تسجد »[٤] قال البيضاوي في أحد الوجوه (وقيل الممنوع عن الشيء مضطر إلى خلافه فكأنه قيل : ما اضطرك إلى أن لا تسجد) .

---

(١) ذكر العلماء معنى التضمين ومنهم ابن هشام حيث قال : قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا ، وفائدته ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين ، مغنى اللبيب ٢/٧٦٢ ، وقال العز : ان مجاز التضمين هو ان تضمن اسما معنى اسم لافادة معنى الاسمين فتعديه تعديته في بعض المواطن ، الاشارة الى الايجاز ص ٧٤ ، وقال السيوطي : هو اعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الحروف والأفعال والأسماء ، وانما كان التضمين مجازا لأن اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معا فالجمع بينهما مجاز ، الاتقان ٣/١٣٦ ، هذا والمفهوم مما ذكره العلماء هنا أن التضمين من المجاز ، لكن ما يفهم من كلام الشهاب من خلال الآيات التى سنذكرها هنا أنه يفرق بين التضمين والمجاز ولم يسو بينهما ، هذا وانظر البرهان ٣/٣٣٨ .

(٢) المائدة ١٧ ، وحاشية الشهاب ٣/٢٢٧ .

(٣) لأن الملك سبب في المنع .

(٤) الأعراف ١٢ ، وحاشية الشهاب ٤/١٥٣ .

وقال الشهاب : هذا عطف على ما قبله بحسب المعنى إذ مآله أنها زائدة أو غير زائدة بأن يكون المنع مجازاً عن الإلجاء والاضطرار فمعناه ما اضطرك إلى أن لا تسجد ؟ وهذا قريب من قول السكاكي أنه بمعنى الحامل والداعي [١] لكنه أبلغ منه ؛ ويحتمل التضمين أيضاً .

في قوله تعالى : « أو لم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها » [٢] قال البيضاوي (أي يخلفون من خلا قبلهم ويرثون ديارهم ويهد بمعنى يبين) . .

وقال الشهاب : أي الأرث هنا بمعنى ما ذكر مجازاً .

وقوله : يهد بمعنى يبين . إما بطريق المجاز [٣] أو التضمين .

في قوله تعالى « ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى فرعون وملائه فظلموا بها » [٤] .

---

(١) ذكر الزركشي ان هذا من تسمية الداعي الى الشيء باسم الصارف عنه ونسب ذلك للسكاكي ، وذكر الشيخ عبد المتعال : ان الصارف هو المانع والداعي هو السبب وكل من المانع والسبب يضاد الآخر وعلى هذا يكون اطلاق منعك على دعاك علاقته الضدية ، وقال الزمخشري : فائدة زيادة (لا) توكيـــد معنى الفعل وتحققه كانه قيل : ما منعك ان تحقق السجود وتلزمه نفسك والســـؤال للتوبيخ ، انظر البرهان ٢/٢٨٤ ، والمفتاح ١٧٤ وبغية الايضاح ٣/١٠١ ، والكشاف ٢/٦٨ .

(٢) الاعراف ١٠٠ ، وحاشية الشهاب ٤/١٩٧ .

(٣) لأن الهداية مسببة عن التبيين .

(٤) الأعراف ١٠٣ ، وحاشية الشهاب ٤/٢٠٠ . ـ قال الزمخشري : أجرى الظلم مجرى الكفر لأنهما من واد واحد ، أو فظلموا الناس بسببها حين صدوهم عنها وآذوا من آمن بها ، وقال أبو حيان : تعدية (فظلموا) بالباء اما على سبيل التضمين واما ان تكون الباء سببية اي ظلموا انفسهم

قال الشهاب : الظلم بمعنى الكفر مجازا أو تضمينا .

في قوله تعالى « لا تجأروا اليوم انكم منا لا تنصرون »[١] .

قال البيضاوى (تعليل للنهى أى لا تجأروا فانه لا ينفعكم إذ لا تمنعون منا) .

وقال الشهاب : يعنى أن النصر ضمن معنى المنع أو تجوز به عنه .

في قوله تعالى « لا يسمعون إلى الملأ الأعلى »[٢] قال البيضاوى : وتعدية السماع بإلى لتضمنه معنى الإصغاء مبالغة لنفيه وتهويلا لما يمنعهم عنه) .

وقال الشهاب : سمع له استعمالات فيتعدى إلى غير المسموع بنفسه كسمعت زيداً يتحدث ، وبالباء كقوله : هل سمعت براع ؟

ويتعدى بإلى للمسموع كسمعت زيداً يتحدث ، وهو يفيد الإصغاء مع الادراك كما في الكشاف[٣] .

والظاهر انه تضمين ويحتمل التجوز أيضا والمصنف اختار الأول ،

بسببها ، الكشاف ٢/١٠٠ ، والبحر المحيط ٤/٣٥٤ ، وذكر العز : أن المراد فكذبوا بها ظالمين أو فكفروا بها ظالمين فضمن ظلموا معنى كذبوا أو معنى كفروا لافادة المعنيين لأن المكذب قد يكون ظالما في تكذيبه وقد يكون منصفا فيه ، الاشارة الى الايجاز ص ٧٧ .

(١) المؤمنون ٦٥ ، وحاشية الشهاب ٦/٣٣٨ — وذكر أبو حيان مجازا آخر فقال : قال الربيع بن أنس تجأروا تجزعوا ، عبر بالصراخ عن الجزع اذ الجزع سببه ، البحر المحيط ٦/٤١٢ .

(٢) الصافات ٨ ، وحاشية الشهاب ٧/٢٦١ .

(٣) الكشاف ٣/٣٣٥ ، وذكر العز أن الآية من مجاز التضمين لأنه ضمن معنى لا يصغون ، الاشارة الى الايجاز ص ٧٥ .

ووجه المبالغة : أنه يلزم من نفى الإصغاء نفيه بالطريق الأولى ، والتهويل لأنهم إذا كانوا مع إصغائهم لا يسمعون يدل على مانع عظيم ودهشة تذهلهم عن الادراك .

وأما ما قيل : من أنه عدى بإلى لتضمنه معنى الانتهاء أى لا ينتهون بالسمع إلى الملأ الأعلى لتضمنه معنى الاصغاء لعدم لزوم انتفاء السمع إذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل جزء منه فالمبالغة فيه وهم ، فهو فى غفلة .

فى قوله تعالى « سأل سائل بعذاب واقع . للكافرين »[1]

قال البيضاوى (للكافرين صفة أخرى لعذاب أو صلة لواقع ، وإن صح أن السؤال كان عمن يقع به العذاب كان جوابا والباء على هذا لتضمن سأل معنى اهتم) .

وقال الشهاب: وقيل الباء بمعنى عن كما فى قوله « فاسأل به خبيرا »[2] ولم يرتض به المصنف كبعض النحاة وجعلوا الباء فيه تجريدية أو سببية أو التجوز والتصرف فى الفعل لأنه أقوى من الحرف فيجعل مجازا[3] أو مضمنا معنى الاهتمام والاعتناء .

---

(١) المعارج ١ ، ٢ ، وحاشية الشهاب ٢٤٢/٨ .
(٢) الفرقان ٥٩ .
(٣) يعنى يجعل السؤال مجازا عن الاهتمام للزومه له غالبا .

فى قوله تعالى « إنا أنزلناه فى ليلة القدر »[1]

قال البيضاوى (إنزاله فيها بأن ابتدأ بإنزاله فيها)[2].

وقال الشهاب: فيه نظر لأن أول ما نزل من الآيات « اقرأ »[3] وكان بحراء نهارا ولذا ذكرت هذه السورة بعد تلك ولم ينقل نزوله فى رمضان ليلا ، وابتداء البعثة لم يكن فى رمضان ، فأنزلناه فيه على هذا تجوز فى الإسناد لإسناد ما للجزء للكل ، أو أنزلنا بمعنى ابتدأنا فهو مجاز فى الطرف أو تضمين .

ما جاء على طريق المجاز أو التجريد[4] :

فى قوله تعالى « قد مكر الذين من قبلهم[5] » . قال البيضاوى (أى سووا منصوبات ليمكروا بها رسل الله عليهم الصلاة والسلام) .

وقال الشهاب لما كان المكر صرف الغير عما يقصده بحيلة وما بعده يدل على أنهم لم يصرفوهم أشار إلى أنه مجاز هنا عن مباشرة أسباب المكر وترتيب مقدماته ولو جعل تجريدا صح.

(١) القدر ١ ، وحاشية الشهاب ٣٨٣/٨ .

(٢) هذا مروى عن الشعبى ، انظر الكشاف ٢٧٣/٤ .

(٣) العلق (١) وانظر التفسير الكبير ١٢٦/٢ ، ٤٤٢/٨ .

(٤) التجريد من ألوان البديع وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة أمرا آخر مثله فيها مبالغة فى كمالها فيه ، والمعروف أن التجريد ليس من التشبيه ولا من الاستعارة خلافا للسكاكى ، انظر المطول ص ٤٣٢ ، وبغية الإيضاح ١١٣/٣ .

(٥) النحل ٢٦ ، وحاشية الشهاب ٣٢٥/٥ .

وما قيل : إنه أخرج مكر عن ظاهره فاحتاج إلى تقدير معنى ليناسب كونه تمثيلا مع ما فيه من الإشارة إلى عدم وقوع المكر منهم حقيقة بل مقدماته وإلا لغلبوا على الرسل عليهم الصلاة والسلام ، لا يخفى ما فيه من التطويل من غير طائل .

ما جاء على طريق المجاز أو التقريع أو التعريض :

فى قوله تعالى « فوربك لنسألنهم أجمعين . عما كانوا يعملون[(١)] » .

قال البيضاوى (أى من التقسيم أو النسبة إلى السحر فيجازيهم عليه وقيل هو عام فى كل ما فعلوا) .

وقال الشهاب : على الأول : السؤال مجاز عن المجازاة لأنه سببها فلا يرد : أنه ينافى قوله : « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان[(٢)] » .

وعلى الثانى : المراد سؤال التقريع بلم فعلتم ؟ لا الاستفهام لعلمه بجميع ما كان .

---

(١) الحجر ٩٢ ، ٩٣ ، وحاشية الشهاب ٣٠٨/٥ .

(٢) الرحمن ٣٩ . — هذا وقال الزمخشرى : سؤالهم عبارة عن الوعيد ، وقيل : سؤال تقريع ، وعن أبى العالية : يسأل العباد عن خلتين : عما كانوا يعبدون ، وماذا أجابوا المرسلين ، وذكر أبو حيان : انه يجوز أن يكون السؤال كناية عن الجزاء . الكشاف ٣٩٩/٢ والبحر المحيط ٤٦٩/٥ .

فى قوله تعالى « قل تعالوا أتل ماحرم ربكم عليكم[1] » .

قال البيضاوى (أمر من التعالى وأصله أن يقوله من كان فى علو لمن كان فى سفل فاتسع فيه بالتعميم) .

وقال الشهاب : قوله فاتسع فيه . . يعنى استعمل المقيد فى المطلق مجازا وقوله : وأصله أن يقوله من كان فى علو . . يحتمل أنه هنا على الأصل تعريضا لهم بأنهم فى حضيض الجهل ولو سمعوا ما يقول ترقوا إلى ذروة العلم وقنة العز .

فى قوله تعالى « فبأى آلاء ربك تتمارى »[2] قال البيضاوى (تتشكك والخطاب للرسول أو لكل أحد) .

وقال الشهاب : قوله والخطاب للرسول . . والمراد منه أمته تعريضاً كما قيل : إياك أعنى فاسمعى ياجارة : فلا وجه لاعتبار الإلتفات .

وقوله : أو لكل أحد . . أى من يصلح للخطاب[3] فهو مجاز .

---

(١) الانعام ١٥١ ، وحاشية الشهاب ١٣٧/٤ ، وانظر الكشاف ٦٠/٢ ، وقال أبو السعود بما ذكره البيضاوى واضاف انه اتسع فى تعال بالتعميم كما ان الغيمة فى الأصل اصابة الغنم من العدو ثم استعملت فى اصابة كل ما يصاب منهم اتساعا ثم فى الفوز بكل مطلب من غير مشقة تفسير ابى السعود ٣٦٨/٤ .

(٢) النجم ٥٥ ، وحاشية الشهاب ١١٩/٨ .

(٣) يقول السيد فى هذا اللون : والمراد المبالغة فى تأدية المقصود كانك احضرت كل واحد ممن يصلح ان يخاطب وخاطبته بذلك تشهيرا

مجاز أو تعريض أو مجاز عقلي أو حقيقة :

في قوله تعالى « والرجز فاهجر »[1] قال البيضاوى (واهجر العذاب بالثبات على هجر ما يؤدى إليه من الشرك وغيره من القبائح وقرىء والرجز بالضم وهو لغة كالذكر) .

وقال الشهاب : قوله واهجر العذاب . . الخ فالمراد بالرجز هنا العذاب وهجره عبارة عن هجر ما يؤدى إليه من الشرك والمعاصى ولما

للوجه ، حاشية السيد على المطول ص ٧٦ ، ــ وقال عبد الحكيم فى جعل الخطاب لغير معين : قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو عند التحقيق من وضع المضمر موضع المظهر ولم يرض بهذا القول ، انظر سيلكوتى على المطول ص ١٣٤ ، وقال أبو حيان الاستفهام هنا يراد به الانكار أى أن نعمه لا يتشكك فيها سامع ، البحر المحيط ٨/١٧٠ .

(١) المدثر ٥ ، وحاشية الشهاب ٨/٢٧٢ ــ وقال الرازى : ضربوا فى الرجز وجوها : منها العذاب ثم سمى كيد الشيطان رجزا لأنه سبب العذاب وسميت الأصنام رجزا لهذا المعنى ، وعلى هذا القول احتمالان أحدهما : أن المراد هجر كل ما يؤدى الى الرجز والتقدير وذا الرجز فيكون المضاف محذوفا ، والثانى : أنه سمى ما يؤدى الى العذاب عذابا تسمية للشىء باسم ما يجاوره ويتصل به ، ومنها : أن قوله والرجز فاهجر كلام جامع فى مكارم الأخلاق ، التفسير الكبير ٨/٢٤٧ ، وقال العز : تجوز بالرجز وهو العذاب الشديد عن عبادة الأصنام لأن العذاب مسبب عنها ، وردد نفس هذا الكلام الزركشى ، الاشارة الى الايجاز ص ٥٦ وانظر البرهان ٣/٢٦٠ .

كان المخاطب به وهو النبي صلى الله عليه وسلم برىء من ذلك كان أمراً لغيره بطريق التعريض كقوله : إياك أعنى فاسمعى يا جارة : أو المراد الدوام على هجره وهو الذى عناه المصنف بقوله بالثبات .. الخ فالرجز مجاز وقد اقيم مقام سببه أو هو بتقدير مضاف أى أسباب الرجز أو التجوز في النسبة .

ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز أو التغليب :

في قوله تعالى « وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة »[1] .

قال الشهاب : والتغليب[2] من المجاز فإما أن يلزم أنه قد يكون مجازا

---

(١) البقرة ٣٥ ، وحاشية الشهاب ٢/١٣٥ .

(٢) ذكر الشهاب في كلامه عن التغليب أنه من المجاز ، وان علاقته الجزئية والكلية وان فائدته الدلالة على الشمول ، الا ان المفهوم مما ذكره من آيات تحت هذا الباب انه يفرق بين المجاز والتغليب مع انه عده من المجاز المرسل ـ هذا ، وقال سعد الدين : وجميع باب التغليب من المجاز لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ألا يرى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الأمثلة الآتية والسابقة ، المطول ص ١٥٩ . وعقب عبد الحكيم على قوله : لأن اللفظ لم يستعمل .. الخ يعني أن هذا القدر معلوم قطعا ، وظاهر أن ذلك الاستعمال يكون لعلاقة والا لكان خطأ فيكون مجازا وان لم تعلم خصوصية العلاقة ، سيالكوتي : ص ٢٤٤ ، وقال ابن يعقوب : التجوز في التغليب ليس من طريق المبالغة في التشبيه بل من طريق التجوز الارسالي بعلاقة الصحبة أو المشاكلة ، ثم لفظ التغليب مطلقا مجاز مرسل كما اشرنا اليه ، أما كون ما استعمل فيه لفظ المغلب

==

غير لغوى بأن يكون التجوز فى الإسناد [١] . أو يقال : انه لغوى لأن صيغة هذا الأمر للمخاطب وقد استعملت فى الأعم منه .

فى قوله تعالى : « قالوا نعبد إلهك وإله آبائك ابراهيم واسماعيل وإسحاق [٢] » قال البيضاوى (عد اسماعيل من آبائه تغليبا للأب والجد أو لأنه كالأب لقوله عليه الصلاة والسلام : عم الرجل صنو أبيه .

وقال الشهاب : المشهور فى علاقة التغليب أنها الجزئية والكلية فقوله : او لأنه كالأب وجه آخر المراد به ان العم يطلق عليه أب بدون تغليب لمشابهته الأب فى كونهما من أصل واحد وقيامه مقامه فى أكثر

فى الآخر فقط — كما تقدم فى القاتنين — من المجاز لتلك الصحبة فواضح ولكن يكون معنى التغليب فيه مراعاة المجاز والأشرف وهو الذكورية حتى استعملت صيغته فى المجاز الذى هو دونه ولم يجعل من المجاز المحض ، مواهب الفتاح ٢/٥٤ ، وقال الدسوقى : وبالجملة فهو اما مجاز مرسل علاقته الجزئية أو المصاحبة أو من قبيل عموم المجاز ، حاشية الدسوقى ٢/٥١ — وقال القليوبى عن التغليب : ولا شك أنه يجب أن يكون بين المعلومين نوع تلبس ومناسبة كالمصاحبة والمشابهة ونحوهما من العلاقات اذ جميع باب التغليب من المجاز لأن اللفظ فيه لم يستعمل فيما وضع له ، الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريد ١/٢٢٣ وذكر القليوبى أيضا : أن بعضهم قال : مناسبة الغالبية والمغلوبية يكفى فى العلاقة .

(١) بان أسند ما للمونث الى المذكر تغليبا فى الاسناد .

(٢) البقرة ١٣٣ ، وحاشية الشهاب ٢/٢٤٣ ، وانظر الكشاف ١/٣١٤ .

الأمور وكثر ذلك فيه فيح جمع أب وأب وأب بمعنى أب وجد وعم على آبا. كما يقال : عيون للعين الباصرة والجارية والذهب مثلا .

فلا يرد عليه : أن المقابلة غير صحيحة لأن المشابهة طريق للتغليب كالصاحبة ؟

ويعتذر بأنه اعتبر التغليب أولا بعلاقة المصاحبة وثانياً بعلاقة المشابهة .

في قوله تعالى « والركب أسفل منكم »[1] قال البيضاوي (الركب العير أو قوادها) .

وقال الشهاب : هو على الأول تغليب أو مجاز[2] ، وعلى الثاني حقيقة لأن المراد أصحاب العير .

في قوله تعالى « أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني[3] » .

---

(١) الأنفال ٤٢ ، وحاشية الشهاب ٤/٢٧٧ .

(٢) على التغليب غلب العقلاء على غيرهم ، وعلى المجاز أطلق الركب بمعنى العير على القواد الذين يركبونها بعلاقة المجاورة . ـ وذكر الزمخشري أنه يعني الركب الأربعين الذين كانوا يقودون العير ، وذكر أبو حيان هذا وقال : وقيل الابل التي كانت تحمل أزواد الكفار ، الكشاف : ٢/١٦٠ ، والبحر المحيط ٤/٥٠٠ ، وذكر الرازي ان المراد بالركب العير ، التفسير الكبير ٤/٣٧٢ .

(٣) الكهف ٥٠ ، وحاشية الشهاب : ٦/١٦٠ .

قال البيضاوى (أى أو أولاده أو أتباعه : وسماهم ذرية مجازا) .

وقال الشهاب : قوله أولاده أو أتباعه . وقع فى نسخة بالواو ، فالمراد بكونه مجازا أنه تغليب ، وفى نسخة أو أتباعه فالمجاز حينئذ استعارة بتشبيه الأتباع بالأولاد وهذا مما لا خفاء فيه .

وتعسف هنا بعضهم فجعل أتباعه على النسخة الأولى عطف تفسير ، وأطال آخر بلا طائل وزعم أنه من الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم خرجه على أن الولد بمعنى المربى .

فى قوله تعالى « وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون[1] » .

قال البيضاوى (أولادهم الذين يبعثونهم إلى تجاراتهم ، أو صبيانهم ونساءهم الذين يستصحبونهم فان الذرية تقع عليهم لأنهن مزارعها ، وتخصيصهم لأن استقرارهم فى السفن أشق وتماسكهم فيها أعجب) .

وقال الشهاب : قوله أو صبيانهم . . فالمراد بالذرية أهل البيت والأتباع مجازا فلا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز كما قيل وإن كان ذلك جائزا عند الشافعية ، أو هو تغليب ، ولم يخصصه بالنساء كما فى الكشاف[2] وإن ورد فى الحديث اطلاقه[3] عليهن مجازا إطلاق النساء

---

(١) يس ٤١ ، وحاشية الشهاب ٢٤٤/٧ .

(٢) الكشاف ٣٢٤/٣ .

(٣) يعنى اطلاق الذرية على النساء لأنهن محل لتلك الذرية ، ويذكر عبد الحكيم : أن القول بكون التغليب من المجاز ينافى كونه من المحسنات اذ فيه نقل المعنى من لباس الى لباس آخر لنكتة ولذا كان وظيفة علم المعانى وان صرح الشارح فيما سبق بكون التغليب من باب المجاز ، فالحقيقة والمجاز والكناية اقسام للكلمة اذا كان المقصود استعمال الكلمة فى المعنى وأما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ الى آخر فهو ليس شيئا منها . سيالكوتى على المطول ص ٤٩٥ .

على المطر أو لعلاقة الحالية والمحلية كما أشار إليه بقوله : لأنهن مزارعها . أي لأن النساء منشأ الذرية تنشأ كما ينشأ الزرع من نابته لأن حمل النساء وحدها غير معتاد ، وقوله لأنهن . أي النساء فهو تعليل لإطلاق الذرية عليهن فقط .

في قوله تعالى « لهم فيها زفير[1] » . قال البيضاوي (أي أنين وتنفس شديد وهو من إضافة فعل البعض إلى الكل للتغليب إن أريد بما تعبدون[2] الأصنام) .

وقال الشهاب : قوله أنين وتنفس شديد . أصل معنى الزفير — كما قاله الراغب — ترديد النفس حتى تنتفخ منه الضلوع ، والبعض هم العابدون والكل هم وما عبدوه .

وقوله : للتغليب إن أريد بما تعبدون الأصنام . . وكذا إن أريد الأعم لكنه خصه لأن التغليب فائدته شمول ما لا يعقل وهم خارجون من العموم ، أو المراد الحامل لهم على عبادة العقلاء فلا لبس فيه .

---

(١) الأنبياء ١٠٠ ، وحاشية الشهاب ٢٧٦/٦ .

(٢) في قوله تعالى (إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم) — وقال الزمخشري : إذا كانوا هم وأصنامهم في قرن واحد جاز أن يقال (لهم فيها زفير) وإن لم يكن الزافرين إلا هم دون الأصنام للتغليب ولعدم الإلباس — وقال أبو حيان : والظاهر أن الزفير إنما يكون ممن تقوم به الحياة وهم العابدون والمعبودون كفرعون ، ويجوز أن يجعل الله للأصنام التي عبدت حياة فيكون لها زفير ، الكشاف ٥٨٤/٢ والبحر المحيط ٣٤٠/٦ ، وانظر التفسير الكبير ١٣٦/٦ .

وما قيل عليه : من أنه لا تغليب فيه بل هو التفات والضمير يرجع إلى المخاطبين في الحكم خاصة ؟

رد : بأنه يوجب تنافر النظم ألا ترى قوله « أنتم لها واردون » كيف جمع بينهم تغليباً للمخاطبين ؟ فلو خص « لهم فيها زفير » لزم التفكيك .

وقيل : إن فيه تجوزاً من جهة نسبة فعل البعض إلى الكل وتغليباً من جهة إطلاق كل على العقلاء وغيرهم ولا تأثير للتغليب في الأول .

ورد : بأنهم قرروا أن في قوله « أو لتعودن في ملتنا[1] » تغليبين :

---

(١) الأعراف ٨٨ . والقائل بأن فيها تغليبان السيد الشريف في حاشيته على المطول ص ١٦٠ ، وذكر حسن جلبي أن الآية من قبيل التغليب أو الحقيقة حيث يقول : عاد يجيء بمعنى صار فلا يكون في الآية تغليب ولا يأباه قوله (بعد اذ نجانا الله) لأن النجاة عن الشيء لا يستدعي سابقة الحصول فيه . وقد يقال : يجوز أن يكون معتقد الكفار أن شعيبا كان منهم لسكوته عنهم وعن اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في (لتعودن) من هذا الوجه وهـذا مبنى على أن اعتبـار الخواص والمزايا في مثله في المحكي والظاهر اعتباره في الحكاية — ويقول جلبي عن مجازية التغليب : ههنا اشكال وهو أن التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به المصنف ولا يخفى أن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز . لا يقال : الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له ؟ — لأنا نقول : فيلزم أن لا يوجد الجمع أصلا لجريان هـذه العلة في كل جمع . والجواب ما أشار اليه الفاضل المحشي في حاشـية الكشاف وهو أن الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ . وههنا أريد معنى واحد تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل

تغليب الأكثر على الأقل إذ نسب إلى الجميع ما هو منسوب للأكثر ، وتغليب الخطاب على الغيبة ، وهنا كذلك إذ غلب الأكثر وهم الأتباع على الأقل وهم الأصنام في نسبة الزفر إلى الجميع وغلب العقلاء على غيرهم والتجوز لا ينافي التغليب بل التغليب كله مجاز .

وفيه بحث : لأنه يعني أن نسبة فعل البعض إلى الكل كقولهم : بنو فلان قتلوا قتيلا ليس من التغليب في شيء ، وكون التغليب يكون بالتجوز في الطرف والنسبة لا يجدى فتدبر .

في قوله تعالى « ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن دعائهم غافلون[1] » .

قال البيضاوي : (لأنهم إما جمادات وإما عباد مسخرون مشتغلون بأحوالهم) .

اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلها معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الألفاظ ، حاشية حسن جلبي ص ٣٢٨ ، وقال العز : ضمن لتعودن معنى لتدخلن او معنى لتصيرن ، الاشارة الى الايجاز ص ٧٥ .

(١) الأحقاف ٥ ، وحاشية الشهاب ٢٧/٨ ، ــ وذكر احمد ان في قوله (الى يوم القيامة) نكتة حسنة وذلك انه جعل يوم القيامة غاية لعدم الاستجابة ومن شأن الغاية انتهاء المغيا عندها لكن عدم الاستجابة مستمر بعد هذه الغاية لأنهم في القيامة أيضا لا يستجيبون لهم ، الانصاف مع الكشاف ٥١٥/٣ .

وقال الشهاب : ضميرهم وكانوا لمن لايستجيب دعاءهم ، ولهم وعبادتهم، لمن يدعو حملا على المعنى بعد الحمل على اللفظ .

وقوله : لأنهم إما جمادات .. الخ إشارة إلى أن الغفلة مجاز عن عدم الفائدة فيها ، أو هو تغليب لمن يتصور منه الغفلة على غيره .

ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز أو المشاكلة :

فى قوله تعالى فى سورة الفاتحة « مالك يوم الدين » ذكر البيضاوى أن المراد به يوم الجزاء وأن منه قولهم : كما تدين تدان ..

وقال الشهاب : معناه كما تفعل تجازى وهو من المشاكلة(١) إلا أنه قدم

---

(١) اختلف البلاغيون فى كون المشاكلة من المجاز أو الحقيقة او أنها قسم ثالث فقال ابن يعقوب : معنى الوقوع فى صحبة الغير أن ذلك الشيء وجد مصاحبا للغير بمعنى أن ذكر هذا عند ذكر هذا أو عند حضور معناه فشملت الصحبة الذكرية والصحبة العلمية لأنها فى التقدير كالمذكورة ، واذا كان معنى الوقوع فى الصحبة ما ذكر خرج جميع أنواع المجاورة لأن شيئا منها لا تكون علة ذكره وقوعه فى صحبة الغير ، أما ما سوى المجاز الذى علاقته المجاورة كالظرف مع المظروف والملازمة كالجزء مع الكل فظاهر ، وأما الذى علاقته المجاورة أو الملازمة فليس العلة فيهما صحبة الذكر بل صحبة متقررة قبل الذكر هذا ان جعلت اللام فى لوقوعه تعليلية وان جعلت توقيتيه أيضا ، فالاخراج حينئذ اظهر لأن شيئا منها ليس من شرطه أن يذكر وقت صحبته للغير ولهذا قيل : المشاكلة ليست من الحقيقة ولا من المجاز ، وقيل : انها من المجاز لأن العلاقة الحاصلة بالصحبة الذكرية

... ...

والتقديرية ـ ولو لم يذكرها القوم ـ يؤخذ اعتبارها في المجاورة ، وكون علاقة المجاز لابد فيها من التقدم انما ذلك في الأغلب ، أو تقول سبقت هنا أيضا فان قصد الاتيان به وايقاعه في صحبة غيره سابق على ذكره بلفظ غيره مصاحبا له وهذا هو الذي يراعيه من يقول : ان فيه مجاورة التقارن في الخيال والا فلا يخفى أو ليس هناك لزوم خيال سابق عن القصد والذكر"

والتحقيق : ان المشاكلة من حيث أنها مشاكلة ليست حقيقة ولا مجازا لأنها مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره لاصطحابهما ، ولو كان نحو هذا القدر يكفي في التجوز لصح التجوز في نحو قولنا : جاء زيد وعمرو بان يقال جاء زيد وزيد مرادا به عمرو لوقوعه في صحبة الغير ولا يصح ، بل المشاكلة قيل : انها يجوز أن يكون لفظها مجاز وأن لا يكون كذلك فتجامعه وليست أن يعدل عن لفظ المعنى الى لفظ غيره في أماكن يستظرف فيها ذلك ولهذا نفسه ، وكونها مجازا : اما باعتبار حكاية اللفظ المجازي عن المصاحب كما تقول لمن تريد أن تطلب منه مالا وقد قال لك : رأيت اليوم أسدا يلبده في الحمام أعطني أسدا يلبده من مالك ، تريد أعطني شيئا طائلا من مالك من غير أن تعتبر أن المعبر عنه في لفظك أنت بالأسد شبهته بشيء أو باعتبار تشبيهه بالمذكور كأن تعتبر أن المال المطلوب بمنزلة الأسد في المهابة والفتك في الأنفس والقلوب فيكون لفظ الأسد مجازا باعتبار تشبيه المال المراد بالأسد الحقيقي ومشاكله باعتبار صحبته من عبر عنه بالأسد ، وكذا لو اعتبرت في المثال الآتي أن الطبخ الحقيقي شبيه به النسج في الرغبة والحاجة فانه يكون مجازا باعتبار التشبيه ومشاكلة باعتبار المصاحبة ولو لم تعتبر تجوزا لم يكن حقيقة بل مجرد مشاكلة ، ولابد من قرينة ارادة التجوز وقيل ان المشاكلة بالضد والمناسب لا تكون الا مع تجوز ، مواهب الفتاح مع الشروح ٤/٣٦٠ .

وقال الدسوقي : المتبادر من كلام المصنف أن المشاكلة مجاز لغوي لأنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة أن الوقوع الذكر ... العلاقات المعتبرة لرجوعها للمجاورة ، والقوم وان لم ينصوا على أن الوقوع في الصحبة من العلاقات فقد نصوا على المجاورة ، وقيل : المشاكلة قسم

فيه المشاكل وهو جائز وإن كان المشهور خلافه وقد قرره شراح المفتاح في قوله :

أو ما إلى الكو ماء هذا طارق　　نحرتني الأعداء إن لم تنحري

وقيل معناه : كما تجازي غيرك تجازي فلا مشاكلة فيه[1] .

ثالث لا حقيقة ولا مجاز ، فغير حقيقة لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ، وغير مجاز لعدم العلاقة المعتبرة لأن الوقوع في الصحبة ليس من العلاقات ولا يرجع الى المجاورة لأن المشاكلة أن يعدل عن اللفظ الدال على المعنى المراد الى لفظ غيره من غير أن يكون هناك مجاورة بين مدلولي اللفظين وتقارن بينهما في الخيال فليس فيها الا مجرد ذكر المصاحب بلفظ غيره ، حاشية الدسوقي ٤/٣٠٩ .

وقال عبد الحكيم : قال سعد الدين في شرحه للمفتاح : الوقوع في الصحبة سواء كان بينهما شيء من العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السيئة على جزائها المسبب عنها أو لا كاطلاق الطبخ على الخياطة ومن هنا قوى أشكال المشاكلة بأنها ليست بحقيقة ولا مجاز لعدم العلاقة ولا محيص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن الوقوع في الصحبة نوع من العلاقة فيكون مجازا . انتهى . — أقول : القول بكونه مجازا ينافي كونه من المحسنات وانه لابد في المجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة فتعين الوجه الأول ، ولعل السر في ذلك أن في المشاكلة نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ بمنزلة اللباس ففيه ارائة المعنى بصورة عجيبة فكيفية الوقوع في الصحبة فيكون محسنا معنويا ، وفي المجاز نقل اللفظ من معنى الى معنى فلابد من علاقة مصححة للانتقال ، والتغليب أيضا من هذا القسم ، سيلكوتي على المطول ص ٤٩٥ .
وانظر الاتقان ٣/١٤٠ .

(١) حاشية الشهاب ٦/٩٩ ، والمعروف أن هذا المثال من المجاز المرسل بعلاقة السببية ، انظر بغية الايضاح ٣/٩٧ .

فى قوله تعالى « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة »[١] . قال البيضاوى (لو يعمر حكاية لودادتهم ، ولو بمعنى ليت وكان أصله لو أعمر فأجرى على الغيبة لقوله يود) . .

وقال الشهاب : قوله لقوله يود . . أى هو لمشاكله ذلك ومنه تعلم أن التجوز فى المشاكلة قد يكون فى الهيئة فقط .

فى قوله تعالى « ولا يستطيعون لهم نصرا » قال البيضاوى : أى لعبدتهم « ولا أنفسهم ينصرون »[٢] فيدفعون عنها ما يعتريها .

وقال الشهاب : قوله فيدفعون . . الخ يعنى أن النصر عبارة عن دفع الضرر مجازا فى لازم معناه أو مشاكلة .

فى قوله تعالى « ويصنع الفلك وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا

---

(١) البقرة ٩٦ ، وحاشية الشهاب : ٢/٢١٠ . — وقال أبو حيان : تعقيبا على ما ذكره الزمخشرى وهو نفس ما ذكره البيضاوى : فيه بعض ابهام وذلك ان يود فعل قلبى وليس فعلا قوليا ولا معناه معنى القول واذا كان كذلك فكيف تقول هو حكاية لودادتهم الا ان ذلك لا يسوغ الا على تجوز وذلك أن يجرى يود مجرى يقول لأن القول ينشا عن الأمور القلبية فكأنه قال : يقول احدهم عن ودادة من نفسه ، ومعنى ألف سنة العمر الطويل فى ابناء جنسه فيكون كناية عن الزمان الطويل ويحتمل أن يريد ألف سنة حقيقة ، البحر المحيط ١/٣١٥ ⁂

(٢) الأعراف ١٩٢ ، وحاشية الشهاب ٤/٢٤٥ .

منه »[1] قال البيضاوى (أى استهزؤا به لعمله السفينة فانه كان يعملها فى برية بعيدة من الماء أوان عزته وكانوا يضحكون منه ويقولون له : صرت نجارا بعد ما كنت نبيا) .

وقال الشهاب اسناد الإستهزاء إلى نوح عليه السلام حقيقة وكذا إلى عمله ، وقيل إنه مجاز لأنه سبب الاستهزاء والاستهزاء منهم حقيقة وفى قوله (نسخر منكم) مشاكلة لأنه لا يليق بالأنبياء عليهم السلام .

وقيل إنه لجزائهم من جنس صنيعهم فلا يقبح ولذا فسر بعضهم السخرية بالاستجهال كما ذكره المصنف وهو مجاز لأنه سبب للسخرية فأطلقت السخرية وأريد سببها وهو لا يناسب قوله (كما تسخرون) أو هو على هذا مشاكلة .

فى قوله تعالى « فأصابهم سيئات ما عملوا »[2] قال البيضاوى (أى جزاء سيئات أعمالهم على حذف المضاف أو تسمية الجزاء باسمها) .

---

(١) هود ٣٨ ، وحاشية الشهاب ٥/٩٦ ، ـ وذكر الزركشى ان قوله (فانا نسخر منكم) من مجاز اطلاق اسم الضدين على الآخر لأن الفعل الثانى ليس بسخرية ، البرهان ٢/٢٨٣ وقال الرازى فى قوله (فانا نسخر) وجوها : الأول ان تسخروا منا فى هذه الساعة فانا نسخر منكم سخرية مثل سخريتكم اذا وقع عليكم الغرق فى الدنيا والخزى فى الآخرة ، الثانى : ان حكمتم علينا بالجهل فانا نحكم عليكم بذلك لكفركم وقال : سمى المقابلة سخرية كما فى قوله (وجزاء سيئة سيئة مثلها) التفسير الكبير ٥/٥٧ .

(٢) النحل ٣٤ ، وحاشية الشهاب ٥/٣٣٠ ، ومثل هذه الآية قوله تعالى (فأصابهم سيئات ما كسبوا) ٥١ الزمر ، وذكر أن المشاكلة فيها تقديرية لما وقعت فى مقابلته .

وقال الشهاب يعني هو بظاهره يدل على أن ما أصابهم سيئة وليس بها ، فأما أن يقدر المضاف أو يحمل من المشاكلة كما في الكشاف[1] أو من إطلاق اسم السبب على المسبب على ما أشار إليه المصنف فمن قال إن المشاكلة لا تصح هنا وأنه ليس في كلام جار الله ما يدل عليها لم يصب فتأمل .

في قوله تعالى « ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به »[2] .

قال البيضاوي (ولم يزد في الاقتصاص وإنما سمى الابتداء بالعقاب الذي هو الجزاء للازدواج أو لأنه سببه .

وقال الشهاب قوله وإنما سمى الابتداء بالعقاب .. وهو في الأصل شيء يأتي عقب شيء ، ولذا اختص بالجزاء فاطلاقه على ما وقع ابتداء للمشاكلة وهي المرادة بالازدواج ، أو لأن الابتداء لما كان سببا للجزاء أطلق عليه مجازا مرسلا بعلاقة السببية .

في قوله تعالى « وقال ربكم ادعوني » أي اعبدوني « استجب لكم » أثبكم لقوله « إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين »[3] أي صاغرين ، وإن فسر الدعاء بالسؤال كان الاستكبار الصارف عنه منزلا منزلته للمبالغة أو المراد بالعبادة الدعاء فانه من أبوابها .

---

(١) الكشـــــاف ٤٠٨/٢ ، والمفهوم من عبارة الزمخشري احتمال تقدير المضاف او المشاكلة او المجاز المرسل لقوله : اى جزاء سـيئات اعمالهم او هو كقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها .

(٢) الحج ٦٠ ، وحاشية الشهاب ٣٠٩/٦ ، وانظر الكشاف ٣٠/٣ ، والآية عند العز من المرسل بعلاقة السببية ، الاشارة الى الايجاز ٥٦ .

(٣) غافر ٦٠ ، وحاشية الشهاب ٣٧٩/٧ .

وقال الشهاب موضحا : فسر الدعاء بالعبادة والاستجابة بالإثابة وإطلاق الدعاء على العبادة مجاز لتضمنه العبادة له لأنه عبادة خاصة أريد به المطلق ، وجعل الإثابة لترتبها عليها استجابة مجازا أو مشاكلة ، وإنما أول به لأن مابعده يدل عليه إذ لو أريد ظاهره قيل : إن الذين يستكبرون عن دعائى ليحسن الاستئناف التعليل فلزم إما جعل ادعونى بمعنى اعبدونى أو عبادتى بمعنى دعائى .

واختار تأويل الأول قبل الحاجة إليه لأن المقام يناسبه الأمر بالعباده ، وقوله : كان الاستكبار الصارف عنه .. أى نزل الاستكبار عن العبادة الصارف عن الدعاء — لأن من استكبر عن عبادة الله كان كافراً ولا يدعو الله مثله — فنزل الاستكبار عن العبادة منزلة عدم الدعاء وعبر عنه للمبالغة بجعل عدم الدعاء كأنه كفر فلذا أقيم مكانه .

والفرق بينه وبين ما بعده : أن العبادة ليست فى هذا مجاز بل الاستكبار عنها مقدر .

قوله : أو المراد بالعبادة .. أى تجوز فى الثانى فعبادتى بمعنى دعائى فأطلق العباده وأريد بها فرد خاص من أفرادها وهو الدعاء وهو مجاز أيضاً

ولو قيل : لا حاجة إلى التجوز لأن الإضافة المراد بها العهد هنا فيفيد ما ذكر من غير تجوز لكان أحسن (١)

---

(١) وذكر الزمخشرى جواز أن يراد الدعاء والاستجابة على ظاهرهما أيضا الكشاف ٣/٤٣٤ ، وذكر العز أن الآية من التجوز بالدعاء عن العبادة لمشابهة العابد للداعى فى التذلل للخضوع . الاشارة الى الايجاز ص ١١٤ .

في قوله تعالى « إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله »(١)

قال البيضاوى : (لأنه المقصود ببيعته)

وقال الشهاب : توجيه للحصر بأنه باعتبار المقصود لأنه المقصود من بيعة الرسول ، وإطاعته إطاعة لله وامتثال أوامره لقوله (من يطع الرسول فقد أطاع الله)(٢) فبيعة الله بمعنى طاعته مشاكلة أو هو صرف مجاز (٣)

ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز المرسل
أو الاستعارة أو المشاكلة

رأى الشهاب في مجازية المشاكلة

في قوله تعالى « إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما »(٤)

قال البيضاوى (إذا وصف البارى بالاستحياء فالمراد به الترك اللازم للانقباض كما أن المراد من رحمته وغضبه إصابة المعروف والمكروه اللازمين لمعنيهما ، ونظيره قول من يصف إبلا :

إذا ما استحين الماء يعرض نفسه   كرعن بسبت في إناء من الورد

---

(١) الفتح ١٠ ، وحاشية الشهاب ٥٨/٨ .

(٢) النساء ٨٠ .

(٣) بإطلاق البيعة على الطاعة لأنها مسببة عنها ، وذكر الزمخشرى : أن الله أكد هذا على طريق التخييل فقال (يد الله فوق أيديهم) والمعنى تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول كعقده مع الله — وقال أبو حيان : ان صفقتهم انما يمضيها الله ويمنح الثمن عليها ، وقرأ تمام (انما يبايعون لله) أى لأجل الله ولوجهه والمفعول محذوف أى انما يبايعونك لله ، انظر الكشاف ٥٤٣/٣ ، والبحر المحيط ٩١/٨ .

(٤) البقرة ٢٦ ، وحاشية الشهاب ٨٥/٢ .

وإنما عدل به عن الترك لما فيه من التخييل والمبالغة ، ويحتمل الآية خاصة أن يكون مجيئه على المقابلة لما وقع فى كلام الكفرة)

وقال الشهاب موضحا ومناقشا كون المشاكلة من المجازم أم لا فتقول : قوله اللازم ... يقتضى أنه مجاز مرسل لاستعماله فى لازم معناه كالرحمة والغضب ، وقوله سابقاً : ترك من يستحى [١] ولاحقا ، لما فيه من التخييل يقتضى أنه استعارة تبعية سواء كانت تمثيلية أو لا كما مر تحقيقه [٢] ويدفع بأن لم يقل بجواز الأمرين عنده وأن هذا إشارة له بأنه ليس مجازا عن مطلق الترك حتى يكون كذلك بل عن ترك ناشىء من الاستحياء .

فيشبه تركه تعالى لها لحقارتها بترك العظيم سفساف الأمور استنكافا عنها كترك المشى فى السوق ، وأطلق اسم المشبه به على المشبه ، وذكره اللازم . لأن كل مجاز — مرسلا أو استعارة — ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم غايته أن يكون اللزوم فى الاستعارة بطريق التشبيه مبالغة لادعائه أنه منه فلذا اختاروه هنا .

وما قيل : من أن هذا تكلف لأن الحياء ليس معناه حقيقة الترك حتى يشبه به تركه تعالى تخييب العبد ... الخ خبط غنى عن البيان .

ويتحدث عن البيت المذكور فيقول : السبت الجلد النقى المدبوغ .

---

(١) يعنى ما قاله البيضاوى من أن المعنى : لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحيى أن يمثل بها لحقارتها .

(٢) يعنى فى قوله تعالى (أولئك على هدى من ربهم) وسيأتى فى قسم الاستعارة بحول الله تعالى .

ومنه النعال السبتية واستعير هنا لمشافر الإبل لنقائها ولينها .

ثم يقول : قوله وإنما عدل به عن الترك ... أى عدل عن الترك الدال على المراد بالصراحة والمطابقة إلى ما ذكر من الاستحياء المحتاج للتوجيه لأنه استعارة وتخييل ، وهى تدل على إثبات الشىء ببينة وتقرير مع ما فيه من المبالغة والبلاغة على ما تقرر فى المعانى وهذا صريح فى أنه ليس بمجاز مرسل .

قوله : وتحتمل الآية خاصة أن يكون مجيئه على المقابلة ... المراد بالمقابلة هنا معناها اللغوى لا ما ذكر فى البديع [١] ، أى مجيئه فى الآية لا الحديث ونحوه للمشاكلة لما وقع فى كلامهم من قولهم : أما يستحيى رب محمد أن يضرب مثلا بالذباب والعنكبوت ؟

وفى الكشاف [٢] : جاءت على سبيل المقابلة وإطباق الجواب على السؤال ومنه قول أبى تمام :

من مبلغ أفناء يعرب كلها   أنى بنيت الجار قبل المنزل

فالذى سوغ بناء الجار مراعاة المشاكلة ولولا بناء الدار لم يصح بناء الجار ، وهو — كما قاله الشارح المحقق — يعنى أن المشاكلة فى غير الاستعارة ، وظاهر أنه ليس بحقيقة لكن وجه التجوز فيه غير ظاهر .

وظاهر كلامهم أن مجرد وقوع مدلول هذا اللفظ فى مقابلة ذلك جهة التجوز والجواز .

---

(١) يعنى ليس المراد أن تكون المعانى متضادة بل كون الشىء مقابلا لغيره ومساويا له ويبدو انه يقصد الى معنى المشاكلة .

(٢) الكشاف ٢٦٣/١ ، وانظر شواهد الكشاف ٤٧٥/٤ .

ولا خفاء فى أنه يمكن فى بعض صور المشاكلة اعتبار الاستعارة كأن يشبه انقباض الشهادة عن الحفظ وتأبيها عن القوة الذاكرة بتجعيد الشعر[١] لكن الكلام فى مطلق المشاكلة سيما فى مثل قوله اطبخوا لى جبة وقميصا . فالمراد بالصحبة التى جعلت علاقة هنا الصحبة التحقيقية أو التقديريه والمتصاحبان مدلولا اللفظين فى الخيال لا اللفظان نفسهما فى الذكر كما قيل لأن الصحبة الذكرية بعد الاستعمال والعلاقة مصححة للاستعمال فلا بد من تقدمها مع أن المتأخر الصحبة التحقيقية لا التقديرية

---

(١) وذلك فى قول شريح لرجل شهد عنده انك لسبط الشهادة فقال : انها لم تجعد عنى . — هذا وذكر الرازى : ان الحياء محال على الله تعالى لأنه تغير يلحق البدن وفى تأويله وجهان : أحدهما انه ليس المراد منه الخوف الذى هو مبدأ الحياء بل ترك الفعل الذى هو منتهاه وغايته ، وكذلك الغضب ليس المراد به شهوة الانتقام بل المراد غايته وهو انزال العقاب . الثانى أن تقع هذه العبارة فى مقابلة كلام الكفرة . التفسير الكبير ٢٣٠/١ ، وذكر العز : ان للمجاز فى الآية وجهان : أحدهما ان يكون من مجاز الملازمة لأن ترك ما يستحيى منه لازم للحياء فى الغالب . الوجه الثانى : ان يكون من تسمية المسبب باسم السبب لأن ترك ما يستحيى منه مسبب عن الحياء فى الغالب . الاشارة الى الايجاز ص ١٤٦ ، وقال الآلوسى : للناس فى الحياء مذهبان : فبعض يقول بالتأويل وان المراد الترك ، وبعض وأنا منهم لا يقول بالتأويل بل يمر هذا وأمثاله مما جاء عنه سبحانه فى الآيات والأحاديث على ما جاءت ويكل علمها بعد التنزيه عما فى الشاهد الى عالم الغيب والشهادة . روح المعانى ٢٠٦/١ . وذكر ابو حيان غير ما هنا : ان معنى لا يستحيى لا يخشى وسميت الخشية حياء لأنها من ثمراته . وقيل المعنى لا يمتنع . البحر المحيط ١٢٠/١ .

والصحبة كما تكون تحقيقا تكون تقديرا كما أنها تكون بين الشيء ومشاكله وبينه وبين ضده كما في قوله من طالت لحيته ، تكوسج عقله .
ومنها أيضا ماله علاقة أخرى على كلام فيه ذكرناه في رسالة مستقلة .

وما قيل : إن المشاكلة واسطة بين الحقيقة والمجاز وأن العلاقة فيها الشبه الصوري كما تطلق الفرس على صورتها مما لا يلتفت إليه لظهور فساده .

فإن قلت يستحيي مآل معناه يترك كما مر فعلى العموم يصير المعنى إن الله لا يترك أي مثل كان فيقتضي أن جميع الأمثال مضروبة في كلامه وليس كذلك ؟

قلت : ليس المعنى مطلق الترك بل الترك لأجل الاستحياء فالمعنى لا يترك مثلا ما استحياء وأن تركه لأمر آخر أراده .

ومن هنا يظهر لك أنه استعارة ووجه عدم التفاتهم لكونه مجازا مرسلا كما مر .

وقال الشهاب في موضع آخر : قالوا في « إن الله لا يستحي » إنه مجاز مع أن سلب الاستحياء ليس بمحال ويصح أن يكون مشاكلة[(١)] .

وفي قوله تعالى « والله لا يستحي من الحق »[(٢)] .

---

(١) انظر حاشية الشهاب ٢٧٥/٢ .

(٢) الأحزاب ٥٣ ، وحاشية الشهاب ١٨٣/٧ وانظر البحر المحيط ٢٤٧/٧ .

قال البيضاوى (يعنى أن اخراجكم حق فينبغى أن لا يترك حياء كما لا يتركه الله ترك الحيى فأمركم بالخروج) .

وقال الشهاب : قوله كما لم يتركه الله ترك الحيى يشير إلى أن إطلاق الاستحياء عليه وإن كان منفياً كما مر على نهج الاستعارة بأن شبه تركه له على أنه غير مرضى محمود كترك من ترك الفعل لاستحيائه منه ، أو هو مجاز مرسل استعمل الاستحياء فى لازمه وهو الترك .

ويجـوز أن يكون مشاكلة ، وقـوله : ترك الحيى ظاهر فى أنه استعارة ، ومن رد على من جوزها بأن المذكور فى النظم الاستحياء لا الترك لم يصب بوجه .

فى قوله تعالى « ويمكرون ويمكر الله »(١).

(١) الأنفال ٣٠ ، وحاشية الشهاب ٤/٢٦٩ ، ـ هذا وجعل الرازى اطلاق المكر على الله تعالى اما استعارة أو مجازا مرسلا أو حقيقة ، وقال الالوسى : المكر لا يطلق على الله تعالى الا بطريق المشاكلة لأنه غير محتاج الى حيلة فلا يقال ابتداء مكر الله والى ذلك ذهب العضد وخالفه الأبهرى وغيره وقال غير واحد انه عبارة عن التدبير المحكم وهو غير ممتنع عليه تعالى ، ومن ذهب الى عدم الاطلاق قال انه من المشاكلة التقديرية ، فالأولى القول بصحة الاطلاق ابتداء بالمعنى اللائق بجلاله ، وفى عروس الأفراح : قيل المكر مجاز من اطلاق المسبب على السبب ، وقيل من مجاز المقابلة وفسـسـه قوله (افامنوا مكر الله) فانه لم يذكر قبله ولا بعده مكر الآدمى فلا مقابلة ، وانتقد الخطيب بقوله : ان جعله بمعنى التدبير لا يصح لأن التدبير ايضا يستحيل نسبته حقيقة لله تعالى ، قال الجوهرى : التدبير فى الأمر أن ينظر الى ما تؤول اليه عاقبته ، وقال الراغب : هو التفكر فى دبر الأمور وقال الغزالى : هو

قال البيضاوى (أى برد مكرهم عليهم أو بمجازاتهم عليه أو بمعاملة الماكرين معهم بأن أخرجهم إلى بدر وقلل المسلمين فى أعينهم حتى حملوا عليهم فقتلوا) .

وقال الشهاب : المكر لما كان من معناه حيلة يجلب بها مضرة إلى غيره وهو مما لا يجوز فى حقه تعالى أشار إلى تأويله هنا بوجوه :

أولها : أن المراد بمكر الله رد مكرهم أى عاقبته ووخامته عليهم فأطلق على الرد المذكور مكراً لمشابهته له فى ترتب أثره عليه فيكون استعارة تبعية وهو المشار إليه بقوله : برد مكرهم عليهم .

وثانيها : أن المراد به مجازاتهم على مكرهم بجنسه ، وإطلاق المكر على المجازاة مجاز مرسل بعلاقة السببية والمشاكلة تزيده حسنا على حسن كما فى شرح المفتاح[1] ، ويصح فيه الاستعارة أيضا لأنهم لما أخرجوه

= جودة الروية فى استنباط الأصلح وهو على الله محال ولذلك فسر قوله (يدبر الأمر) بأنه أقام بذلك من يدبره ، وقيل معناه يقضى ، وقيل يريد ولو أن المصنف قال : المكر حقيقة فى فعل ما يسوء الشخص فى عقباه لما ورد عليه هذا لكنه لا يوافق اللغة ، قال الجوهرى المكر الاحتيال والخديعة فثبت أنه فى الآية مجاز ، وذكر العز : أن المكر هنا مجاز بعلاقة السببية أو حقيقة ، انظر التفسير الكبير ٤٥٧/٢ ، وروح المعانى ١٧٨/٣ ، وعروس الأفراح ٣٨/٤ ، والاشارة الى الايجاز ٥٣ ، وأمالى المرتضى ١٤٤/٢ .

(١) قال السيد ـ بعد تعريفه للمشاكلة بأنها ذكر الشيء بلفظ غيره .. الخ ـ ان كان بين ذلك الشيء وغيره علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لزيادة الحسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلابد أن يجعل الوقوع فى الصحبة علاقة مصححة للمجاز فى الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه ، المصباح للسيد ٩٣٤/٢ .

صلى الله عليه وسلم أخرجهم الله فإذا كان المجازاة من جنس العمل كان بينهما مشابهة أيضاً وهو المشار إليه بقوله : أو بمجازاتهم عليه .

وثالثها : أن يكون استعارة تمثيلية بتشبيه حالة تذليلهم في أعينهم الطامل لهم على علا كهم بمعاملة الماكر المحتال بإظهار خلاف ما يضمر وإليه الإشارة بقوله : أو بمعاملة . . الخ .

أو أنه مشاكلة صرفة فالوجوه أربعة .

وفي قوله تعالى « إذا لهم مكر في آياتنا قل الله أسرع مكرا[1] » .

قال البيضاوي (أي منكم وقد دبر عقابكم قبل أن تدبروا كيدكم ، والمكر إخفاء الكيد وهو من الله إما للاستدراج أو الجزاء) :

وقال الشهاب : التدبير مجازي من التقدير أي تقديره لذلك قبل ذلك ، وقوله : والمكر اخفاء الكيد .. اطلاقه على الله مجاز ولا يستعمل إلا مشاكلة وقد سبق ما فيه .

وقوله : وهو من الله . . يعني اطلاقه عليه اما استعارة بتشبيه الاستدراج بالمكر أو مجاز مرسل أو مشاكلة[2] فإنها لا تنافيه كما في شرح المفتاح .

وفي قوله تعالى « ومكروا مكرا[3] » أي بهذه المواضعة « ومكرنا

---

(١) يونس ٢١ ، وحاشية الشهاب ١٧/٥ .

(٢) وقال أبو السعود : سمى العقوبة بالمكر لوقوعها في مقابلة مكرهم وجودا أو ذكرا ، تفسير أبي السعود ٢٧٨/٥ .

(٣) النمل ٥٠ ، وحاشية الشهاب ٥١/٧ ، وقد ذكر الشهاب في هذه الآية والتي ستذكر بعدها أنها استعارة ولم يذكر أن فيها مجازا مرسلا كما ذكر فيما قبلها .

مكرا » بأن جعلناها سبباً لإهلاكهم .

قال الشهاب : مكرهم ما أخفوه من تدبير الفتك بصالح عليه السلام ومكر الله إهلاكهم من حيث لا يشعرون على سبيل الاستعارة المتضمنة للمشاكلة كما في الكشاف[1] وشروحه .

في قوله تعالى « أفأمنوا مكر الله »[2] . قال البيضاوى (مكر الله استعارة لإستدراج العبد وأخذه من حيث لا يحتسب) . .

وقال الشهاب : شبه استدراج الله للعاصى حتى يهلكه في غفلته بالمكر والخداع فلذا صح اطلاقه عليه تعالى من غير مشاكلة لكن يناقض هذا قول المصنف في تفسير قوله تعالى « ومكروا ومكر الله »[3] أنه يجوز إطلاق المكر على الله بطريق المشاكلة .

في قوله تعالى « فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا إنا نسيناكم »[4] قال البيضاوى (تركناكم من الرحمة أو في العذاب ترك المنسى)

---

(١) انظر الكشاف ١٥٣/٣ والبحر المحيط ٨٥/٧ .

(٢) الأعراف ٩٩ ، وحاشية الشهاب ١٩٦/٤ .

(٣) آل عمران ٥٤ ، ـ هذا وجعل الزركشى الآية من المجاز بعلاقة اطلاق اسم الضدين على الآخر وقال : انه وان لم يتقدم ذكر مكرهم في اللفظ لكن تقدم في سياق الآية قبله ما يصير الى مكر ، والمقابلة لا يشترط فيها ذكر المقابل لفظا بل هو أو ما في معناه ، وهذا ما ذكره السبكى بقوله : واعلم انه لا يشترط في مجاز المقابلة أن تتقدم الكلمة الحقيقية ، البرهان : ٢٨٣/٢ ، وانظر عروس الأفراح ٤٤/٤ .

(٤) السجدة ١٤ ، وحاشية الشهاب ١٥٢/٧ .

وقال الشهاب : الرحمة والعذاب وإن تغايرا متقاربان وكلامه إشارة إلى أن النسيان بمعنى الترك لأنه محال عليه تعالى ، وهو استعارة أو مجاز مرسل كما أن النسيان السابق أيضاً مجاز مرسل .

وقد جعله الزمخشري[1] مقابلة أي مشاكلة كما صرح به بعض الشراح وكون المشاكل الأول مجازا لا يمنع منها ، والقرينة على قصد المشاكلة فيه أنه قصد جزاءهم من جنس عملهم فهو على حد قوله « وجزاء سيئة سيئة مثلها »[2] لكنه نادر في بابه فلا يرد الرد عليه بأنه مجاز فافهم .

وقوله : ترك المنسي . . أي كترك المنسي إشارة إلى أنه استعارة .

وفي قوله تعالى « وقيل اليوم ننساكم »[3] قال البيضاوي أيضا : (نترككم في العذاب ترك ما ينسى « كما نسيتم لقاء يومكم هذا » كما تركتم عدته ولم تبالوا به)

وقال الشهاب : قوله ترك ما ينسى . يعني أن المراد به هنا الترك لإستحالة النسيان عليه تعالى فهو استعارة أو مجاز مرسل ، وكلامه صريح في الأول ، ويجوز أن يكون فيه استعارة مكنية .

---

(١) انظر الكشاف ٣/٢٤٣ .

(٢) الشورى ٤٠ . ـ هذا وذكر أبو حيان أن قوله (انا نسيناكم على المقابلة أي حرمناكم جزاء نسيانكم ، وقيل هو بمعنى الترك ، البحر المحيط ٧/٢٠٢ .

(٣) الجاثية ٣٤ ، وحاشية الشهاب ٨/٢٤ . ـ وقد ذكر الشهاب قبل ذلك في نظير هذه الآية وهو قوله تعالى (فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا) ٥١ الأعراف ذكر أنها من قبيل المجاز أو الاستعارة .

وقوله : كما تركتم عدته ـ بضم فتشديد ـ ما يعدله مما لابد منه كزاد المسافر وراحلته ، وعدة الآخرة التقوى وما ضاهاها .

وقوله : ولم تبالوا .. عطف متضمن لوجه الشبه وهو عدم المبالاة فإن الشيء يترك أو ينسى لذلك ، وقيل : التعبير بالنسيان لأنه مركوز في فطرتهم أو لتمكنهم منه بظهور دلائله فالنسيان الأول مشاكلة

ما جاء على طريق المرسل أو الاستعارة أو الكناية أو المشاكلة :

في قوله تعالى « فإن شهدوا فلا تشهد معهم »[1] قال البيضاوي : أي فلا تصدقهم فيه وبين لهم فساده فإن تسليمهم موافقة لهم في الشهادة (الباطلة).

وقال الشهاب : يعني فلا تشهد استعارة تبعية[2] وقيل مجاز مرسل من ذكر اللازم وإرادة الملزوم لأن الشهادة من لوازم التسليم .

وقيل : كناية وقيل مشاكلة .

ما جاء من الآيات الكريمة على طريق المجاز أو المشاكلة أو الكناية :

في قوله تعالى « فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين »[3] ..

---

(١) الأنعام ١٥٠ ، وحاشية الشهاب ١٣٦/٤ .

(٢) لأنه صلى الله عليه وسلم اذا سلم لهم فكأنه شهد لهم مثل شهادتهم .

(٣) البقرة ١٩٣ ، وحاشية الشهاب ٢٨٦/٢ ، ـ هذا ويقول السبكي : ومن لطيف مجاز التشبيه أو المقابلة قوله تعالى (فلا عدوان الا على الظالمين) فان الجزاء سمي عدوانا لمقابلته للعدوان أو لتسببه عنه ولذلك اخرج من

قال البيضاوى (أى فلا تعتدوا على المنتهين إذ لا يحسن أن يظلم إلا من ظلم فوضع العلة موضع الحكم وسمى جزاء الظلم باسمه للمشاكلة أو أنكم إن تعرضتم للمنتهين صرتم ظالمين وينعكس الأمر عليكم والفاء الأولى للتعقيب والثانية للجزاء) .

وقال الشهاب شارحاً لذلك : لما كان فى ترتب الجزاء على الشرط نوع خفاء إذ الظاهر فلا عدوان عليهم ذكر له ثلاثة معان :

الأول : أنه كناية عن النهى عن العدوان على المنتهين ، أى العدوان مختص بالظالمين والمنتهون ليسوا بظالمين فلا تعتدوا عليهم .

الثانى : أنه مشاكلة بتسمية جزاء العدوان عدوانا ، أى لا تظلموا إلا الظالمين دون المنتهين يعنى لا تفعلوا ما هو فى صورة الظلم مجازاة له بمثله إلا مع الظالمين ؛ فعلى الوجهين القصد إلى النهى مجازا أو كناية لكن النهى فى الأول عن قتال المنتهين لكونه ظلما حقيقة وفى الثانى عن مجازاة غير الظالمين بما هو فى صورة الظلم بالنسبة إلى الظالمين .

عمومه بالاستثناء ، فوجه لطفه : أن المقابلة لم تقع بين كلمتين بل بين مدلولات كلمة واحدة ، ويمكن أن يقال فى مثل ذلك انه جمع بين الحقيقة والمجاز ، وهذا كله أيضا يحتمل أن يكون استعارة كما سبق ، عروس الأفراح ٣٨/٤ .

وذكر الألوسى : أن المراد نفى الحسن والجواز لا نفى الوقوع لأن العدوان واقع على غير الظالمين ، والمراد من العدوان العقوبة بالقتل ، انظر روح المعانى ٧٦/٢ ، — وقال الرمانى : انما استعمال لفظ العدوان فى الجزاء من غير مزاوجة اللفظ لأن مزاوجة المعنى كأنه يقول :

وذكر الألوسى : أن المراد نفى الحسن والجواز لا نفى الوقوع لأن الكبير ١٤٨/٢ .

الثالث : أن المذكور سبب الجزاء أى أن انتهوا فلا تتعرضوا لهم لئلا تكونوا ظالمين فيسلط الله عليكم من يعدو عليكم لأن العدوان لا يكون إلا على الظالمين .

أو المراد أنه كناية على معنى ان انتهوا يسلط الله عليكم من يعدو عليكم على تقدير تعرضكم لهم بصيرورتكم ظالمين بذلك .

وقيل فى الثالثة : أنه سمى جزاء الظالم ظلما وإن كان عدلا من المجازى لكونه ظلما فى حق الظالم من عند نفسه لأنه ظلم نفسه بالنسبة لإلحاق الجزاء به .

فى قوله تعالى « أنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم »[1] قال البيضاوى (أى كفرنا بدينكم أو بمعبودكم أو بكم وبه فلا نعتد بشأنكم وآلهتكم) .

وقال الشهاب : قوله أو بدينكم أو بمعبودكم . . يعنى أنه على تقدير مضاف فيه لأن تعلق الكفر بهم محتاج إلى التأويل إذ المكفور به إما الدين أو الكتاب أو من جاء به لا من جاء له من القوم فيؤول بما ذكر .

وقوله : أو بكم وبه . . ضمير به للمعبود فقوله بكم المراد منه القوم ومعبودهم بتغليب المخاطبين لأنه بيان لقوله (إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله) فلا بد من اشتماله على جملة ما تعلق به برآء وهو معنى قوله فى الكشاف[2] : ومعنى كفرنا بكم وبما تعبدون أنا لا نعتد

---

(١) الممتحنة ٤ ، وحاشية الشهاب ١٨٧/٨ .

(٢) الكشاف ٩٠/٤ .

بشأنكم ولا بشأن آلهتكم وما أنتم عندنا على شيء ، وقولهما[1] « لا نعتد . . إشارة إلى أن الكفر بالقوم ومعبودهم مجاز أو كناية من عدم الاعتداد بهم ليعمهم وآلهتهم فهو تفسير له .

وما ذكرناه من التغليب أولى مما قيل : أنه إشارة إلى أن فيه معطوفاً على الجار والمجرور محذوفاً .

وفي الكشف ما حاصله : أنه إنما ذكر كذلك وفي الكتاب (كفرنا بكم) تنبيها على أن الأصل كفرنا بما تعبدون ثم كفرنا بكم وبما تعبدون لأن من كفر بما أتى به النبي فقد كفر به ثم اكتفى بكفرنا بكم لتضمنه الكفر بجميع ما أتوا به وما تلبسوا به لا سيما وقد تقدمه انا برآء . . وتفسيره بأنا لا نعتد . . ألخ تنبيها على أنه تهكم بهم فانه ليس كفرا لغة وعرفا وإنما هو مشاكلة وتهكم انتهى ، وهو غير موافق لما عناه الزمخشري وقوله : لأن من كفر . . ألخ ليس مما نحن فيه في شيء إلا أن يذكره على طريق التنظير .

<u>ما جاء على طريق المرسل أو المشاكلة أو الحقيقة :</u>

في قوله تعالى « وجزاء سيئة سيئة مثلها »[2] قال البيضاوي (سمى الثانية سيئة للازواج أو لأنها تسوء من تزل به) . .

---

(١) يعني قول الزمخشري والبيضاوي .

(٢) الشورى ٤٠ ، وحاشية الشهاب ٤٢٦/٧ ، وجعل الخطيب الآية من قبيل المجاز المرسل أو الحقيقة ، كما أن الزركشي مثل بها العلاقة السببية مرة ومرة ثانية مثل بها لاطلاق اسم الخاص وارادة العام لأن

وقال الشهاب : قوله للازدواج .. أى المشاكلة بيان لوجه تسمية كل من الإصابة بالبغى وجزائها وهو الانتصار سيئة مع أن الجزاء ليس بسيئة فى نفسها ، فاما أن يكون تسمية الجزاء سيئة للمشاكلة أو ها على حقيقتهما لغة لأن كلا منهما يسوء من نزلت به .

وكون المراد بالأول ما يقابل الحسنة لا ينافى الوجه الثانى كما قيل .

ما رجح فيه المجاز على المشاكلة :

فى قوله تعالى « وما يفعلوا من خير فلن يكفروه »(١) .. قال البيضاوى

المراد السيئة الأولى ، ثم مثل بها أيضا لاطلاق اسم الضدين على الآخر لأنها من الله حسنة ، ويفهم من عبارة الزمخشرى انها حقيقة ، وقال العلوى : انها من المجاز فى المفرد بعلاقة التضاد ، ويمكن أن يقال : ان هنا من باب التشبيه فى المجاز لأن جزاء السيئة يشبهها فى كونها سيئة بالنسبة الى من وصل اليه ذلك الجزاء ، وعند العز مجاز أو حقيقة ، — وينتقد السبكى الخطيب هنا بقوله : ثم ان ما ذكره المصنف هنا مخالف لما سيأتى فى البديع لأنه عد قوله (وجزاء سيئة من المشاكلة وفسرها بما يقتضى أنها سميت سيئة من مجاز المقابلة لذكرها مع السيئة قبلها لا للتشبيه ولو كانت للتشبيه لجاز تسمية الجزاء سيئة وان لم يذكر قبلها لفظ السيئة ، ثم بعد تسليم ان ذلك كله مجاز قيل : ان علاقته المضادة لأن الأول محرم والثانى مشروع ، بغية الايضاح ٩٦/٣ ، والبرهان ٢٦٠/٢ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ، والكشاف ٤٧٣/٣ ، والطراز ٧١/١ ، والاشارة الى الايجاز ٥٣ ، وعروس الأفراح ٣٨/٤ وامالى المرتضى ١٤٧/٢ والبحر المحيط ٥٢٣/٧ .

(١) آل عمران ١١٥ ، وحاشية الشهاب ٥٧/٣ ، والآية عند الزمخشرى وابن هشام وأبى حيان من قبيل التضمين ، يقول الزمخشرى ضمن فلن تكفروه معنى الحرمان فكأنه قيل فلن تحرموه بمعنى فلن تحرموا جزاءه =

(أي فلن يضيع ولا ينقص ثوابه ، وسمي ذلك كفرانا كما سمي توفية الثواب شكرا) .

وقال الشهاب : يعني أن الكفران والشكر عبارة عما ذكر إذ لا نعمة لأحد عليه حتى تكفر أو تشكر وهو مجاز لا مشاكلة كما قيل .

الإلتفات والمجاز :

في قوله تعالى « إياك نعبد وإياك نستعين »[1] . . بعد أن أورد الشهاب

=

انظر الكشاف ٤٥٦/١ ، ومغني اللبيب ٧٦٣/٢ ، والبحر المحيط ٣٦/٣ ، وقال الرازي : وانما سمي منع الجزاء كفرا لوجهين : الأول : انه سمى إيصال الثواب شكرا كقوله (كان سعيهم مشكورا) فسمى منعه كفرا ، والثاني : ان الكفر في اللغة هو الستر فسمى منع الجزاء كفرا لأنه بمنزلة الجحد والستر ، التفسير الكبير ٣٣/٣ .

(١) الفاتحة ٥ ، وحاشية الشهاب ١١١/١ ، ــ قال السيد : ذهب بعضهم الى أن الالتفات من حيث أنه يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعاني ، ومن حيث أنه ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح والخفاء من علم البيان ، ومن حيث أنه يزين الكلام ويحسنه من علم البديع والسكاكي أورده في المعاني والبديع ، حاشية السيد على المطول ص ١٣٠ ، ووضح ذلك عبد الحكيم فقال : قوله من حيث انه ايراد المعنى الواحد .. الخ فانه من خلاف مقتضى الظاهر وخلاف مقتضى الظاهر من الكناية لكن يكون حينئذ من جزئيات ما يبحث عنه في علم البيان لا من مسائله واليه أشار في شرحه للمفتاح حيث قال : وكونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده ، سيلكوتي على المطول ٢٠٨ ، ــ هذا والمفهوم من هذا الكلام أن الالتفات من قبيل الكناية كأن لدن من الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر ، وذكر السيوطي أن الالتفات من الأنواع المختلف في عدها من المجاز ، انظر الاتقان ١٣٩/٣ .

وذكر السبكي أن الالتفات عند التأمل حقيقة حيث كان معه تجريد ، عروس الأفراح ٤٧٦/١ .

كلاما للعلماء في من المخاطب بهذا ؟ قال : هذا مشكل من أهم المهمات بيانه ، وكلام كتب المعاني كلها أو جلها ناطق بمثل باردة فلا بد من بيان معنى الخطاب المدلول عليه بضمائره ونحوها .

فانه إن قيل : إن حقيقته توجد إذا اجتمع المتخاطبان بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمعه لم يكن خطاب الداعين لله حقيقيا وكذا خطاب الأعمى ومن هو خارج الدار ونحوه والبداهة شاهدة بخلافه ؛ فان لم يشترط ذلك لزم أن كل من وجه له الخطاب ـ غائبا كان أو حاضراً ـ مخاطب حقيقة وفساده ظاهر ، فلا بد من بيان المراد منه حتى يتميز حقيقته من مجازه .

والذي لاح لي : أن كل شيء له تحقق في الخارج ونفس الأمر وتحقق ذهنا باعتبار دلالة العبارة عليه ولا تلازم بينهما ، فتحقق الخطاب في الأول بحيث يعد حقيقة يكفي فيه سماع المخاطب ووجوده عنده وإن لم يحوهما مكان واحد ولم ير كل منهما الآخر .

فالعبد يخاطب الله في دعائه حقيقة لسماعه دعاءنا وهو معنا .

وأما باعتبار استعمال ما وضع للخطاب كضمائره فان وقع ذلك ابتداء في حال التكلم كان مدلولها مخاطبا حقيقة وإلا فلا .

وإن وقع في أثناء الكلام ينظر لما قبله فان كان لفظا موضوعا للمخاطب فكذلك هو حقيقي حتى يعد ما خالفه إلتفاتاً وإلا فهو مجازي لأن الحكم وقع عليه أولا من غير دلالة على توجه النفس إليه توجه الخطاب سواء كان كذلك أو لا حسبما يقتضيه الحال .

ألا ترى الرجل بين يدى الملك لمهابته يخاطب بعض خدامه ويقول : أنا راج أن يحسن إلى السلطان ويخلصنى بعدله من العدوان ، ولا يعد التعبير بالغيبة فيه مجازا وإلتفاتاً مع أنه بمسمع منه ومرأى وهكذا جرى القياس ومتعارف الناس .

ولما كان الغالب المتعارف كون المخاطب حاضرا محسوساً وغيره ليس كذلك جعلوه معيار الحقيقة والمجاز .

ولما ذكر الله هنا بطريق الغيبة جعل إجراء الأوصاف المعينة لتميزه فى قوة التعبير عنه بما يدل على الخطاب ولما لم يكن كذلك حقيقة جعل إلتفاتاً وهذا سر حديث : (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه) . . كما قال الشاعر :

وإنى لأرجو الله حتى كأنما   أرى بجميل الظن ما الله صانع

ما جاء من الآيات الكريمة محتملا للمجاز والحقيقة :

فى قوله تعالى « الذين يؤمنون بالغيب »[1] يقول الشهاب : استعمال الإيمان فى التصديق إما مجاز لغوى لإستلزامه إياه لأن من صدقك أمنك تكذيبه كما يشعر به كلام الكشاف[2] أو حقيقة لغوية كما فى الأساس .

---

(١) البقرة ٣ ، وحاشية الشهاب ١/٢١٠ .

(٢) قال السيد : الايمان حقيقة فى جعل الشخص آمنا ثم اطلق على التصديق لأنك اذا صدقته فقد أمنته التكذيب ، ـ وما ذكره الشهاب هنا ملخص ما ذكره السيد ، انظر الكشاف بحاشية السيد ١/١٢٦ .

ووفق بينهما : بأن كلامه فى المعنى الحقيقى الذى وضع له اللفظ أولا فى اللغة ثم وضع فيها لمعنى آخر يناسبه ، وهو دأبه [١] فى تحقيق الأوضاع الأصلية وبيان مناسبات المعانى اللغوية بعضها لبعض مع كون اللفظ حقيقة لغوية فى كل منهما فلا خلاف بين كلاميه وهو الحق .

فى قوله تعالى « فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم »[٢] .

قال الشهاب : حمل العلم على البينات الموجبة للعلم إما حقيقة لأنها نوع من العلم أيضاً أو مجاز[٣] والقرينة عليه ذكر المحاجة المقتضية للأدلة .

فى قوله تعالى « كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم »[٤]

قال البيضاوى (أى ولو كانت الشهادة على أنفسكم بأن تقروا عليها)

وقال الشهاب : يعنى الشهادة مجاز عن الإقرار لأن شهادة المرء على نفسه لم تعهد ولذا فسرها ببيان الحق ليشمل الإقرار ، ولك أن تقول : إن المقصود المبالغة لا حقيقتها .

فى قوله تعالى « وهو يطعم ولا يطعم »[٥] . قال البيضاوى (يرزق ولا يرزق وتخصيص الطعام لشدة الحاجة إليه) .

---

(١) يقصد البيضاوى .

(٢) آل عمران ٦١ ، وحاشية الشهاب ٣٢/٣ .

(٣) لأن العلم مسبب عن البينات ، وانظر التفسير الكبير ٤٦٥/٢ والبحر المحيط ٤٧٩/٢ ، والكشاف ٤٣٣/١ .

(٤) النساء ١٣٥ ، وحاشية الشهاب ١٨٧/٣ ، وذكر الزمخشرى أنها بمعنى الاقرار ويجوز أن يكون المعنى : ان كانت الشهادة وبالا على انفسكم أو على آبائكم بان يشهد على من يتوقع ضرره ، الكشاف ٥٧٠/١ .

(٥) الأنعام ١٤ ، وحاشية الشهاب ٣٢/٤ .

وقال الشهاب : يعني المراد بالطعم الرزق بمعناه اللغوى وهو كل ما ينتفع به بدليل وقوعه مقابلا له في قوله تعالى « ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون »(١) فعبر بالخاص عن العام مجازا لأنه أعظمه وأكثره لشدة الحاجة إليه .

في قوله تعالى « يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم »(٢) قال البيضاوى (أى قسمها لكم أو كتب في اللوح أنها تكون مسكنا لكم) وقال الشهاب : قوله قسمها أو كتب في اللوح . . القسمة بمعنى التقدير فمعنى كتبها قدرها مجازا ، أو المراد الكتابة في اللوح فهي حقيقة

في قوله تعالى « يأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه »(٣) . قال البيضاوى (ومحبة الله تعالى للعباد إرادة الهدى والتوفيق لهم في الدنيا وحسن الثواب في الآخرة ، ومحبة العباد له إرادة طاعته والتحرز عن معاصيه) وقال الشهاب : تبع في هذا الزمخشرى إذ أنكر كون محبة العباد لله حقيقية بل هي مجازية من باب إطلاق السبب على المسبب إذ لا تتصور المحبة الحقيقية هنا ورد فيه على من ادعى ذلك من الصوفية في طرف العباد إذ الطرف الآخر لا نزاع فيه .

---

(١) الذاريات ٥٧ . هنا وذكر الزمخشرى وجها آخر وهو جواز أن يكون المعنى وهو يطعم تارة ولا يطعم أخرى على حسب المصالح كقولك هو يعطى ويمنع . الكشاف ٢/٨ .

(٢) المائدة ٢١ . وحاشية الشهاب ٣/٢٣٠ — وذكر أبو حيان أن الظاهر استعمال كتب في الفرض . البحر المحيط ٣/٤٥٤ .

(٣) المائدة ٥٤ . وحاشية الشهاب ٣/٢٥٥ . وسبق في نظير هذا الآية وهي قوله تعالى « فاتبعوني يحببكم الله » آل عمران ٣١ . أن قال الشهاب انها من المجاز المرسل أو الاستعارة .

وقد رده عليه صاحب الإنصاف[1] وأطنب فيه بما حاصله : أن اللذة الباعثة على المحبة إما حسية وهي ظاهرة أو عقلية كلذة الجاه والرياسة وقلة العلوم ، ولا عز ألذ وأكمل من معرفة الحق والمحبة المنبعثة عنها محبة حقيقية متفاوتة بحسب تفاوت المعارف ، ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي سأله عن الساعة ما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها كبير عمل ولكن حب الله ورسوله ، فقال عليه الصلاة والسلام : أنت مع من أحببت ، كيف غاير بين المحبة والعمل .

وقال الغزالي ـ رحمه الله ـ بعد ما قرر أمر المحبة والمحبون لله يقولون لمن أنكر عليهم ذلك : إن تسخروا منا فإنا نسخر منكم كما تسخرون .

في قوله تعالى « كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه »[2] .

قال الشهاب : لما كان (فعلوه) يقتضي أن النهي عما وقع والنهي لا يتصور فيه وإنما يكون عن الشيء قبل وقوعه أولوه بأن المراد النهي عن العود إليه ، وهذا إما بتقدير مضاف قبل (منكر) ـ أي معاودة منكر ـ يفهم من السياق أو بأن المراد مثله ، أو فعلوه بمعنى أرادوا فعله كما في (إذا قرأت القرآن)[3] .

(١) انظر الكشاف ومعه الانصاف ١/٦٢٦ ، والبحر المحيط ٣/٥٦١ .

(٢) المائدة ٧٩ ، وحاشية الشهاب ٣/٢٧٢ .

(٣) النحل ٩٨ ، ويكون من قبيل المجاز بعلاقة السببية ، وزاد الزمخشري انه قد يراد الاصرار على الفعل والمقاومة عليه ، وقال احمد : التوبيخ هنا على امرين قبيحين : فعل المناكر والنهي عن امثالها ، انظر الكشاف ومعه الانصاف ١/٦٣٦ .

في قوله تعالى « وتنسون ما تشركون »[1] قال البيضاوي (وتتركون آلهتكم في ذلك الوقت لما ركز في العقول على أنه القادر على كشف الضر دون غيره ، أو وتنسونه من شدة الأمر وهوله) .

وقال الشهاب بين أولا أنه مجاز عن الترك وثانيا أنه لشدة الهول ينسونهم فيكون حقيقة .

وفي قوله تعالى: « أرأيت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت »[2].

قال البيضاوي (أي فقدته أو نسيت ذكره بما رأيت منه) .

وقال الشهاب : يعني أن النسيان إما مجاز عن الفقد بعلاقة السببية أو على حقيقته بتقدير مضاف فيه .

في قوله تعالى « إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم[3] » .

قال البيضاوي (أي تعبدونهم وتسمونهم آلهة) .

وقال الشهاب : يعني أن الدعاء أما بمعنى العبادة تسمية لها بجزئها أو بمعنى التسمية كدعوته زيداً .

في قوله تعالى « وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم وقال لا غالب لكم اليوم من الناس »[4] . . قال البيضاوي (أي في معاداة الرسول صلى الله

---

(١) الأنعام ٤١ ، وحاشية الشهاب ٦٠/٤ ، ومثلها الآية ٤٤ الأنعام .

(٢) الكهف ٦٣ ، وحاشية الشهاب ١١٨/٦ ، وفي الكشاف المراد النسيان على حقيقته ٤٩٢/٢ . وانظر البحر المحيط ١٢٩/٤ .

(٣) الأعراف ١٩٤ ، وحاشية الشهاب ٢٤٦/٤ ، وقال العز انه يتجوز بالدعاء عن العبادة لمشابهة العابد للداعي في التذلل يعني انه استعارة ، الاشارة الى الايجاز ص ١١٤ .

(٤) الأنفال ٤٨ ، وحاشية الشهاب ٢٨١/٤ .

عليه وسلم وغيرها بأن وسوس اليهم) .

وقال الشهاب : ذكر الزمخشرى فى التزيين هنا وجهين :

الأول : أن الشيطان وسوس لهم من غير تمثيل فى صورة إنسان فالقول على هذا مجاز عن الوسوسة[١] ، والنكوص[٢] وهو الرجوع استعارة لبطلان كيده وهذا هو الذى اختاره المصنف .

والثانى : أنه ظهر فى صورة إنسان .

فى قوله تعالى « لقد ابتغوا الفتنة من قبل وقلبوا لك الأمور »[٣] .

قال البيضاوى (أى دبروا لك المكايد والحيل ودوروا الآراء فى إبطال أمرك) .

وقال الشهاب : يعنى الأمور المراد منها المكايد فتقليبها مجاز عن تدبيرها ، أو الآراء فتقليبها تفتيشها وإجالتها .

فى قوله تعالى « فيه رجال يحبون أن يتطهروا »[٤] قال البيضاوى : (أى من المعاصى والخصال المذمومة طلبا لمرضاة الله ، وقيل من الجنابة)

وقال الشهاب : فسر الطهارة بالبراءة من العيوب مجازا أو بالطهارة

---

(١) لأن القول مسبب عن الوسوسة أو لازم لها ، وانظر الكشاف ١٦٢/٢ .

(٢) يعنى فى قوله (نكص على عقبيه) وقال أبو حيان : التزيين والقول والنكوص كل ذلك على سبيل المجاز أو الحقيقة ، البحر المحيط ٥٠٤/٤ .

(٣) التوبة ٤٨ ، وحاشية الشهاب ٣٣٢/٤ .

(٤) التوبة ١٠٨ ، وحاشية الشهاب ٣٦٢/٤ ، وانظر الكشاف ٢١٤/٢ .

الشرعية من الجنابة ولو فسر بالطهارة من النجس كما في الاستنجاء أو بما يشملهما لكان ظاهراً أيضاً .

في قوله تعالى « إن الذين لا يرجون لقاءنا »(١) قال البيضاوى (أى لايتوقعونه لإنكارهم البعث « ورضوا بالحياة الدنيا » أى من الآخرة لغفلتهم) .

وقال الشهاب : قالوا الرجاء يطلق بمعنى توقع الخير وهو الأصل كالأمل ويطلق على الخوف وتوقع الشر ، ويطلق على مطلق التوقع .

وهو في الأول حقيقة وفي الآخرين مجاز .

وجوز الزمخشرى(٢) فيه هنا الوجوه الثلاثة واقتصر المصنف على معنى التوقع لأنه أنسب بالمقام ، وقيل : لعدم احتياجه إلى تقدير مضاف كحسن أو سوء .

وقال الإمام(٣) : حمل الرجاء على الخوف بعيد لأن تفسير الضد بالضد غير جائز ، يعني في غير الاستعارة التهكمية والتهكم غير مراد هنا كما يشعر به قوله تفسير دون استعارة فمن رده بذلك لم يصب

مع أن الإمام لا يسلم له ما قاله فإنه ورد في استعمالهم وذكره الإمام الراغب والمرزوقي وأنشدوا شاهداً له قول أبي ذؤيب :

إذا لسعته النحل لم يرج لسعها　　وخالفها في بيت نوب عوامل

---

(١) يونس ٧ ، وحاشية الشهاب ٤/٨ .

(٢) الكشاف ٢/٢٢٦ .

(٣) يعني الرازى ، انظر التفسير الكبير ٤/٥٤٥ ، والبحر المحيط ٥/١٢٦ .

قال الراغب : وجهه أن الرجاء والخوف متلازمان .

واعترض على المصنف بأن تفسيره لا ينتظم مع تعليل قرينه وبالمراد لا يخافونه لإعتمادهم على شفعائهم فان قوله : لعلهم لا يتمشى مع الإنكار وليس بوارد لأنه يعنى أنهم غفلوا وذهلوا عن الأدلة وما يرشدهم إلى العلم بها حتى أنكروا ، والتفسير بذلك إيماء إلى ظهورها حتى كأنها حاضرة عندهم وإنما عرض لهم ذهول وغفلة متدبر .

في قوله تعالى « قالوا يا أبانا منع منا الكيل »[1] قال البيضاوى : حكم بمنعه أن تذهب ببنيامين .

وقال الشهاب : أول منع بحكم مجازا لا كناية لأنه لم يقع .

وقيل : انه على حقيقته وأن المراد منع من أن يكال لأخيهم الغائب حمل آخر ورد بعيره غير محمل .

في قوله تعالى « يتجرعه ولا يكاد يسيغه ويأتيه الموت من كل مكان »[2]

قال البيضاوى (أى أسباب الموت من الشدائد فتحيط به من جميع الجهات ، وقيل . من كل مكان من جسده)

---

(١) يوسف ٦٣ ، وحاشية الشهاب ١٨٩/٥ ، وانظر البحر المحيط ٣٢٢/٥ والكشاف ٣٣١/٢ .

(٢) ابراهيم ١٧ ، وحاشية الشهاب ٢٦٠/٥ ، وقال ابو حيان : قال الأخفش أراد البلايا التي تصيب الكافر في الدنيا سماها موتا ، ولم يرض أبو حيان بذلك وقال : ان هذا سعيد لأن سياق الكلام يدل على أن هذا من أحوال الكافر في جهنم ، وقال الزمخشرى أيضا : وقيل يأتيه من أصل شعره ، البحر المحيط ٤١٣/٥ ، والكشاف ٣٧١/٢ . وانظر تلخيص البيان ١٨٤ .

وقال الشهاب : يعنى أن المحيط به والآتى من كل مكان أسبابه فهو مجاز عنه ، أو بتقدير مضاف ، أو المراد بالمكان الأعضاء فإنها مكان مجازا الثالث فليس بمعنى الجهة .

فى قوله تعالى « إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار[1] » .

قال البيضاوى (أى يؤخر عذابهم) .

وقال الشهاب : إيقاع التأخير مجاز أو هو بتقدير مضاف .

فى قوله تعالى « واتبع أدبارهم ولا يلتفت منكم أحد[2] » .

قال البيضاوى (أى لينظر ما وراءه فيرى من الهول ما لا يطيقه ، أو لا ينصرف أحدكم فيتخلف فيصيبه العذاب) .

وقال الشهاب قوله لينظر وراءه فيرى من الهول . . فيكون لا يلتفت على ظاهره لأن الالتفات انما هو النظر ، واذا كان بمعنى لا ينصرف ويتخلف فهو مجاز[3] لأن الالتفات إلى الشىء يقتضى محبته وعدم مفارقته فيتخلف عنده فهو من لفته بمعنى ثناه وصرفه .

---

(١) ابراهيم ٤٢ ، وحاشية الشهاب ٥/٢٧٥ .

(٢) الحجر ٦٥ ، وحاشية الشهاب ٥/٣٠٣ .

(٣) لأن الالتفات الى الشىء سبب فى التخلف عنده ، وذكر الزمخشرى وجها آخر على أنه كناية فقال : أو جعل النهى عن الالتفات كناية عن مواصلة السير وترك التوانى والتوقف لأن من يتلفت لابد له من أدنى وقفة .

الكشاف ٢/٣٩٥ .

فى قوله تعالى « وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين . ليحملوا أوزارهم[١] » .

قال البيضاوى (قالوا ذلك إضلالا للناس) .

وقال الشهاب : يشير إلى أن اللام لام العاقبة لأن ما ذكر مترتب على قولهم وليس باعثاً ولا غرضاً لهم كما بينه بقوله فحملوا لأنهم لم يصفوا القرآن بكونه أساطير الأولين لأجل أن يحملوا الأوزار لكن عاقبتهم ذلك إما مجازاً وإما حقيقة على معنى أنه قدر صدوره منهم ليحملوا .

وقد قيل أيضاً : انها للتعليل وأنها لام أمر جازمة وأن ذلك متحتم عليهم فيتم الكلام عند قوله (أساطير الأولين) .

فى قوله تعالى « ثم كلى من كل الثمرات فاسلكى » أى ما أكلت « سبيل ربك » فى مسالكه التى يحيل فيها بقدرته النور المر عسلا من أجوافك ، أو فاسلكى الطرق التى ألهمك الله فى عمل العسل ، أو فاسلكى راجعة إلى بيوتك سبل ربك لا تتوعر عليك ولا تلتبس) .

وقال الشهاب : السبل جمع سبيل وهى الطريق وهى تحتمل أن يكون طريقا مجازية وهى طريق عمل العسل أو طريق احالة الغذاء وهى الأجواف أو حقيقية وهى طريق المجىء والذهاب وعلى الأخير « كلى » بمعنى اقصدى الأكل ، فالوجوه أربعة أو ثمانية ، فأشار بقوله : فى مسالكه الى أن نصب سبل على الظرفية وبقوله ، ويقوله التى يحيل — أى يغير من

---

(١) النحل ٢٤ ، ٢٥ ، وحاشية الشهاب ٥/٣٢٥ ، وانظر تلخيص البيان ١٩٣ ، والكشاف ٢/٤١٨ ، والتفسير الكبير ٥/٣٣٠ .

الإحالة — الى أن السبل مجاز بمعنى البطون ، وأشار بقوله بقدرته الى معنى اضافة السبل الى الرب ، وأشار بقوله : أو فاسلكى الطرق . الخ الى وجه لزومه والسبل مجاز عن طرق العمل وأنواعها ، وقوله أو فاسلكى راجعة . الى كون السبل على حقيقتها مع اللزوم ، فاختار من الوجوه ثلاثة وترك باقيها .

وقوله من أجوائك . بيان المسالك ، والنور بفتح النون الزهر ، وقيل على الوجه الذى اختاره أن النحل لا دخل لها فى السلك فى تلك المسالك الجلية حتى تؤمر به فالأمر تكوينى ، وليس بشىء لأن الإدخال باختيارها فلا يضره كون الإحالة المترتبة عليه ليست اختيارية وهو ظاهر فليس كما زعم .

فى قوله تعالى « سبحان الذى أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام[1] »

قال البيضاوى (وسماه المسجد الحرام لأنه كله مسجد أو لأنه محيط به ليطابق المبدأ المنتهى) .

وقال الشهاب : سماه . . أى أطلقه عليه توجيه لإطلاق المسجد الحرام على الحرم ، فالأول : على أنه حقيقة لغوية لأنه كله محل السجود ، وحرام محترم ليس بحل .

---

(١) الاسراء (١) وحاشية الشهاب ٦/٥ . — وقال أبو حيان : الظاهر ان المراد المسجد المحيط بالكعبة بعينه وهو قول أنس ، وقيل من الحجر ، وقيل من شعب أبى طالب ، وقيل من بيت أم هانىء ، وقيل من سقف بيته عليه السلام ، وعلى هذه الأقوال الثلاثة يكون أطلق المسجد الحرام على مكة . البحر المحيط ٦/٥ ، وانظر التفسير الكبير ٥/٣٦٨ .

والثانى : على أن المراد به معناه المتعارف وهو مجاز بعلاقة المجاورة الحسية والإحاطة ، وقوله : ليطابق . . توجيه للاطلاق المذكور وبيان لنكتة فيه وهو أنه لما كان المنتهى مسجدا عبر عن المبدأ به لتتم مناسبته له لا أنه سمى بذلك ليتطابقا فإن المبدأ ليس عين المسجد كالمنتهى كما توهم .

فى قوله تعالى « إنما أنا رسول ربك لأهب لك غلاما زكيا »[1]

قال البيضاوى : (أى لأكون سببا فى هبته بالنفخ فى الدرع ، ويجوز أن يكون حكاية لقوله تعالى) . .

وقال الشهاب : يعنى أن الهبة إما مجاز عن النفخ الذى هو سببها أو حقيقة بتقدير القول أى الذى قال أرسلت هذا الملك لأهب لك .

فى قوله تعالى « فقولى إنى نذرت للرحمن صوما »[2]

قال البيضاوى (أى صمتا أو صياما) .

---

(١) مريم ١٩ ، وحاشية الشهاب ٦/١٥٠ ، والوجهان فى الكشاف ٢/٥٠٥ . وقال الرازى : فى مجاز (لأهب لك) وجهان : الأول أن الهبة لما جرت على يده بأن كان هو الذى نفخ فى جيبها بأمر الله تعالى جعل نفسه كأنه هو الذى وهب لها ، واضافة الفعل الى ما هو سبب له مستعمل قال تعالى « انهن أضللن كثيرا من الناس » والثانى : أن جبريل عليه السلام لما بشرها بذلك كانت تلك البشارة الصادقة جارية مجرى الهبة . التفسير الكبير ٥/٥٣٠ .

(٢) مريم ٣٦ ، وحاشية الشهاب ٦/١٥٤ ، وقال الزمخشرى : وفى مصحف عبد الله صمتا ، وقيل صياما الا انهم كانوا لا يتكلمون فى صيامهم الكشاف ٢/٥٠٧ .

وقال الشهاب : قوله صمتا . فالمراد به الإمساك مطلقا وهو أصل معناه أو هو مجاز عنه والقرينة قوله (فلن أكلم اليوم انسيا) وعليه يظهر التفريع .

في قوله تعالى « وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون » [1]

قال البيضاوي (وممتنع على أهلها غير متصور منهم) وقيل حرام عزم وموجب عليهم أنهم لا يرجعون) .

وقال الشهاب : قوله وممتنع على أهلها .. يعني أن القرية عبارة عن أهلها أو هو بتقدير مضاف وأن الحرام استعير للممتنع وجوده بجامع أن كل واحد منهما غير مرجو الحصول .

وقوله : انهم لا يرجعون .. أي عن الشرك لأنه مطبوع على قلوبهم وهذا ما اختاره في الكشاف [2] وهو على جعل حرام مجازا عن عزم الله على ما ذكر لأن ما عزم عليه في غير متصور خلافه فيمتنع وجوده ومآله

---

(١) الأنبياء ٩٥ ، وحاشية الشهاب ٦/٢٧٣ .

(٢) انظر الكشاف ٢/٥٨٣ ، وذكر الرازي : أن الحرام قد يجيء بمعنى الواجب والدليل عليه الآية والاستعمال والشعر ، أما الآية فقوله (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئا) وترك الشرك واجب وليس بمحرم ، وأما الشعر فقول الخنساء : « وان حراما لا أرى الدهر باكيا » يعني وان واجبا ، وأما الاستعمال فلأن تسمية أحد الضدين باسم الآخر مجاز مشهور كقوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) اذا ثبت هذا فالمعنى واجب على أهل كل قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون . التفسير الكبير ٦/١٣٣ .

إلى تفسيره أولا لكن الفرق بينهما : أن حرام على الأول بمعنى ممتنع وعلى هذا بمعنى ملازم موجب وفيه بعد ما لأنه من استعارة أحد الضدين للآخر .

في قوله تعالى « ياويلنا قد كنا في غفلة من هذا »[1]

قال البيضاوى : (أى لم نعلم أنه حق) .

وقال الشهاب : فالمراد بالغفلة عدم تيقنه مجازا أو هو بتقدير مضاف ، وهذا إشارة إلى اليوم أو لما ذكر .

في قوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور »[2]

قال البيضاوى ى عن الاعتبار ، أى ليس الخلل في مشاعرهم وإنما أيفت عقولهم باتباع الهوى والانهماك في التقليد ، وذكر الصدور للتأكيد ونفي التجوز وفضل التنبيه على أن العمى الحقيقى ليس المتعارف الذى يخص البصر) .

وقال الشهاب : قوله وذكر الصدور للتأكيد .. إلخ فهو مثل (يقولون بأفواههم — وطائر يطير بجناحيه[3] كذا قال الزجاج .

---

(١) الأنبياء ٩٧ ، وحاشية الشهاب ٦/٢٧٤ .

(٢) الحج ٤٦ ، وحاشية الشهاب ٦/٣٠٣ .

(٣) الأنعام ٣٨ .

وقال الزمخشري[١] : انه لزيادة التصوير والتعريف ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار كما تقول : ليس المضاء للسيف ولكنه للسانك الذي بين فكيك ، فقولك الذي بين فكيك تقرير لما أدعيته للسانك وتثبيت لأن محل المضاء هو هو لا غير وكأنك قلت مانفيت المضاء عن السيف وأثبته للسانك فلتة ولا سهوا مني ولكن تعمدت به إياه بعينه تعمدا فقال بعض شراحه - التوكيد في (يطير بجناحيه) لتقرير معنى الحقيقة وأن المراد بالطير المتعارف وفي (تعمى القلوب التي في الصدور) لتقرير معنى المجاز وأن العمى مكانه القلب ألبتة واليه أشار المصنف ، وظاهره ينافي قول المصنف بنفي التجوز الموافق لكلام الزجاج ، ولا منافاة بينهما عند

---

(١) الكشاف ١٧/٣ - وأورد الرازي كلام الزمخشري ثم قال : وعندي فيه وجه آخر وهو : ان القلب قد يجعل كناية عن الخاطر والتدبر كقوله تعالى (ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب) وعند قوم ان محل التفكر هو الدماغ فبين تعالى ان محل ذلك هو الصدر ، التفسير الكبير ١٦٦/٦ .
وقال أبو حيان : معلوم ان الأبصار تعمى لكن المنفي فيهما ليس العمى الحقيقي وانما هو ثمرة البصر وهو التأدية الى الفكرة فيما يشاهد البصر لكن ذلك متوقف على العقل الذي محله القلب ، البحر المحيط ٣٧٨/٦ .
وذكر الشريف الرضي : ان المراد ذهول القلب عن التفكر في الأدلة التي تؤدي الى العلم ، وانما جعلت القلوب بمنزلة العيون لانه بالقلوب يوصل الى المعلومات كما ان بالعيون يوصل الى المرئيات ولأن الرؤية ترد في كلامهم بمعنى العلم ، تلخيص البيان ص ٢٣٨ ، - وذكر العز انه تجوز هنا بالعمى عن الجهل لانه لما اشترك البصر والبصيرة في عدم الادراك تجوز به عنه ، الاشارة الى الايجاز ص ١٠٠ .

التحقيق ، فإن توصيف القلوب واللسان بما ذكر يدل على أن المراد بها ظاهرها لكن ما وصفت به كالعمى والشفاء ليس حقيقة إلا بطريق الادعاء فهو لنفي التجوز عن القلوب وتقرير التجوز في الصفة المثبتة له وإليه أشار المصنف بقوله : وفضل التنبيه . . . الخ ومنه يعلم ما في كلام الشارح فتدبر .

في قوله تعالى « وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار » (١)

قال البيضاوي (أي الى موجباتها من الكفر والمعاصي) .

وقال الشهاب - قوله موجباتها . - لأنها المدعو لها في الحقيقة فالنار مجاز عن المعاصي التي هي سببها ، أو فيه مضاف مقدر .

في قوله تعالى « ومن آياته أن خلقكم من تراب » (٢)

قال البيضاوي : (أي في أصل الانشاء لأنه خلق أصلهم منه).

وقال الشهاب : قوله أصلهم منه ... يعني آدم عليه السلام أو النطفة أو المادة فهو مجاز أو على تقدير مضاف .

في قوله تعالى « ليذيقهم بعض الذي عملوا » (٣)

---

(١) القصص ٤١ ، وحاشية الشهاب ٧/٧٦ وانظر الكشاف ٣/١٨٠ والبحر المحيط ٧/١٢٠ .

(٢) الروم ٢٠ ، وحاشية الشهاب ٧/١١٦ ، وانظر الكشاف ٣/٢١٨ .

(٣) الروم ٤١ ، وحاشية الشهاب ٧/١٢٥ ، وذكر الزمخشري وجها آخر فقال : ان اللام مجاز على معنى أن ظهور الشرور بسببهم مما استوجبوا به أن يذيقهم الله وبال أعمالهم ارادة الرجوع فكأنهم انما فسدوا وتسببوا لفشو المعاصي في الأرض لأجل ذلك ، الكشاف ٣/٢٢٤ .

قال البيضاوى (بعض جزائه فإن تمامه فى الآخرة) .

وقال الشهاب : فهو على تقدير مضاف أو على اطلاقه عليه مجازا لأنه سببه .

فى قوله تعالى « من كفر فعليه كفره »[1] قال البيضاوى (أى وباله وهو النار) وقال الشهاب : ففيه مضاف مقدر أو هو مجاز عن جزائه بل عن جميع المضار التى لا ضرر وراءها لأنها كلمة جامعة كما فى الكشاف[2].

فى قوله تعالى « إن الذين يؤذون الله ورسوله »[3] قال البيضاوى : (يرتكبون ما يكرهانه من الكفر والمعاصى ، أو يؤذون رسول الله بكسر رباعيته وقولهم : شاعر مجنون) .

وقال الشهاب : قوله يرتكبون .. ألخ فالمراد بالأذية لهما ارتكاب ما لا يرضيانه مجازا مرسلا لأنه سبب أو لازم له ، وإن كان بالنسبة لغيره فانه كاف فى العلاقة ، وذكر الله والرسول على ظاهره .

وقوله : أو يؤذون رسول الله على أن الأذية على حقيقتها[4] .

---

(١) الروم ٤٤ ، وحاشية الشهاب ١٣٦/٧ .

(٢) انظر الكشاف ٢٢٥/٣ ، والبحر المحيط ١٧٦/٧ .

(٣) الأحزاب ٥٧ ، وحاشية الشهاب ١٨٤/٧ .

(٤) وقال الزمخشري : وانما جعلته مجازا فيهما جميعا – وحقيقة الإيذاء صحيحة في رسول الله صلى الله عليه وسلم – لئلا اجعل العبارة الواحدة معطية معنى المجاز والحقيقة . الكشاف ٢٧٣/٣ ، وقال أبو حيان : الأذى في حق الله على حذف مضاف اي يؤذون اولياء الله ، وقيل المراد يؤذون رسول الله . البحر المحيط ٢٤٩/٧ .

فى قوله تعالى « ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين »[1] قال البيضاوى يميزن عن الأماء فلا يؤذين .

وقال الشهاب : المراد بالمعرفة التمييز مجازا لأنه المقصود ، ولو أبقى على معناه صح .

فى قوله تعالى « ولقد صدق عليهم ابليس ظنه »[2] . قال البيضاوى (أى صدق فى ظنه ، أو صدق بظن ظنه مثل فعلته جهدك ، ويجوز أن يعدى الفعل إليه بنفسه كما فى صدق وعده لأنه نوع من القول .

وشدده الكوفيون بمعنى حقق ظنه أو وجده صادقا ، وقرىء بنصب ابليس ورفع الظن مع التشديد بمعنى وجده ظنه صادقا .

والتخفيف بمعنى قال له ظنه الصدق حين خيله اغواؤهم ، وبرفعهما والتخفيف على الإبدال .

وقال الشهاب : قوله أى صدق فى ظنه يعنى أنه على قراءة التخفيف ورفع ابليس ونصب ظنه منصوب على الظرفية بنزع الخافض وأصله فى ظنه أى وجد ظنه مصيبا فى الواقع فصدق حينئذ بمعنى أصاب مجاز ولا حاجة إلى جعل الظن نوعاً من القول .

وقوله : ويجوز . . ألخ فينتصب ظنه على أنه مفعول به لأن الصدق أصله فى الأقوال والقول متعد ، والمعنى : حقق ظنه .

---

(١) الأحزاب ٥٩ ، وحاشية الشهاب ٧/١٨٥ .
(٢) سبأ ٢٠ ، وحاشية الشهاب ٧/١٩٦ .

قال الراغب : الصدق والكذب أصلهما في القول ماضيا كان أو مستقبلا وعداً كان أو غيره ولا يكونان بالقصد الأول إلا في الخبر ا هـ .

فضمير لأنه للصدق . وقيل إنه للظن — وهو من القول — إما مجازا لشدة الإتصال بينهما أو حقيقة على أن المراد من الظن ماهو لفظي أو على أن يراد بالقول القول النفسي وهو يوصف بالصدق فتأمل .

قوله : بمعنى حقق ظنه .. الخ أى صدق بمعنى حقق مجازاً لأنه ظن شيئا فوقع لحققه وهذا صريح فيما مر .

وقوله : بمعنى وجده ظنه صادقا ، فالعرب تقول صدقك ظنك ، والمعنى أن إبليس كان يسول له ظنه شيئا فيهم فلما وقع جعل كأنه صدقه [1]

في قوله تعالى « وما أرسلناك إلا كافة للناس » [2]

قال البيضاوى (أى إلا إرسالة عامة لهم من الكف فإنها إذا عمتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم أو إلا جامعا لهم في الإبلاغ فهى حال من الكاف)

وقال الشهاب : قوله من الكف .. بمعنى المنع لكنها تجوز بهما عن معنى عامة فقوله إذا عمتهم .. الخ بيان لوجه التجوز المصحح له والمرجح اشتهاره في الدلالة على العموم حتى هجر معناه الحقيقي وصار هذا كأنه حقيقته وقطع النظر فيه عن معنى المنع بالكلية فلا يتوهم تخصيص إرساله بالانذار : ويدفع بأن قوله (بشيرا ونذيرا) يأباه كما قيل .

---

(١) انظر البحر المحيط ٢٧٣/٧ ، والكشاف ٢٨٦/٣ .
(٢) سبأ ٢٨ ، وحاشية الشهاب ٢٠٣/٧ .

قوله : إلا جامعا لهم فى الإبلاغ .. أى إلا فى حال كونك جامعاً لجميع الناس فى ابلاغ ما أرسلت به لهم ، وإعرابه ماذكر وهو دال على المقصود من الكلام وهو عموم رسالته صلى الله عليه وسلم وهذا هو الوجه الثانى فيه وهو مختار الزجاج (١) ، وما اعترض به عليه من أن كف بمعنى منع جمع ليس بمحفوظ فى اللغة غير مسلم لأنه يقال : كف القميص إذا جمع حاشيته وكف الجرح إذا ربطه بخرقة تحيطه ، وقد قال ابن دريد : كل شىء جمعته فقد كففته ، مع أنه يجوز أن يكون مجازا من المنع لأن ما يجمع يمتنع تفرقه وانتشاره .

فى قوله تعالى « قل إنما أعظكم بواحدة » (٢)

قال البيضاوى : أرشدكم وأنصح لكم بخصلة واحدة هى ما دل عليه « أن تقوموا لله » وهو القيام من مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الانتصاب فى الأمر خالصا لوجه الله معرضا عن المراء والتقليد .

وقال الشهاب : قوله وهو القيام .. الخ فالمراد به حقيقته على أنه قيام من مجلسه للتفكر ، وما بعده على أنه مجاز عن الجد والاجتهاد .

فى قوله تعالى « قال من يحى العظام وهى رميم » (٣)

---

(١) انظر الكشاف ٣/٢٩٠ ، والبحر المحيط ٧/٢٨١ .

(٢) سبأ ٤٦ ، وحاشية الشهاب : ٧/٢١٠ ، — وما ذكره الشهاب هنا مأخوذ من الكشاف وانتقده أبو حيان ، انظر الكشاف ٣/٢٩٤ ، والبحر المحيط ٧/٢٩٠ .

(٣) يس ٧٨ ، وحاشية الشهاب ٧/٢٥٥ .

قال الشهاب فى مناقشته لسكون العظام فيها حياة أم لا : قيل المراد بالعظام صاحبها بتقدير أو تجوز (١) أو المراد بإحيائها ردها لما كانت عليه غضة رطبة فى بدن حساس (٢)

فى قوله تعالى « فنظر نظرة فى النجوم »(٣)

قال البيضاوى (أى فرأى مواقعها واتصالاتها أو فى علمها أو فى كتابها)

وقال الشهاب : قوله فرأى مواقعها .. إنما فسر به لأن ما يستدل به على حدوث أمر ليس هو رؤية أجرامها فقط بل مع ما يستدل به من أحوالها كاتصال بعضها ببعض وتقابلها وتقارنها ومواقع مقاربها فالمراد بالنظر فيها التأمل (٤) فى أحوالها أو فى علمها المشروح فيه ما شاهده من ذلك ، أو فى كتب النجوم وأحكامها وقد عداه بفى فهو مجاز عما ذكر أو فيه مضاف مقدر .

فى قوله تعالى « ثم يهيج فتراه مصفرا »(٥)

قال البيضاوى (يهيج يتم جفافه لأنه اذا تم جفافه حان له أن يثور عن منبته)

---

(١) والعلاقة الجزئية .

(٢) وهذا الوجه مذكور فى الكشاف ٣/٣٣١ .

(٣) الصافات ٨٨ ، وحاشية الشهاب ٧/٢٧٦ .

(٤) لأن النظر سبب للتأمل وموصل إليه .

(٥) الزمر ٢١ ، وحاشية الشهاب ٧/٣٣٥ .

وقال الشهاب : حاق بمعنى قرب ، وثار بمعنى انتشر وذهب وهو توجيه لإطلاق الهيجان على تمام الجفاف ، وظاهره أنه من مجاز المشارفة وكلام الراغب [١] على أنه حقيقة فيه .

فى قوله تعالى « وقيل للظالمين ذوقوا ما كنتم تكسبون » [٢]

قال البيضاوى (أى وباله) وقال الشهاب : فيه مضاف مقدر أو هو مجاز أطلق فيه السبب على مسببه .

فى قوله تعالى « وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون » [٣]

قال البيضاوى : وأحاط بهم جزاؤه .

وقال الشهاب : أحاط تفسير لحاق ، وجزاؤه اما أنه على تقدير المضاف أو على أنه مجاز بذكر السبب وارادة مسببه .

فى قوله تعالى « وينجى الله الذين اتقوا بمفازتهم » [٤]

قال البيضاوى : أى بفلاحهم ، مفعلة من الفوز وتفسيرها بالنجاة تخصيصها بأهم أقسامه وبالسعادة والعمل الصالح اطلاق لها على السبب وقرأ

---

(١) المفردات فى غريب القرآن ص ٥٧٠ ، وذكر الرازى : أنه اذا تم جفافه جاز له أن ينفصل عن منابته وان لم تتفرق اجزاؤه فتلك الأجزاء كأنها هاجت لأن تتفرق ، التفسير الكبير ٢٤٠/٧ .

(٢) الزمر ٢٤ ، وحاشية الشهاب ٣٢٧/٧ ، وذكر الزمخشرى أن هنا محذوفا مقدر ، الكشاف ٣٩٦/٣ .

(٣) الزمر ٤٨ ، وحاشية الشهاب ٣٤٣/٧ ، وقال أبو حيان والسيئات أنواع العذاب سميت سيئات كقوله وجزاء سيئة ، البحر المحيط ٤٣٢/٧ .

(٤) الزمر ٦١ ، وحاشية الشهاب ٣٤٨/٧ .

الكوفيون غير حفص بالجمع تطبيقاً له بالمضاف إليه والباء فيها للسببية صلة لينجي أو لقوله « لا يمسهم السوء ».

وقال الشهاب : قوله والفاء فيها للسببية .. قال السعد ما حاصله : أن المفازة الفوز والفلاح فان استعمل بالباء فمعناه الظفر وبمن فمعناه النجاة والخلاص ، فباء بمفازتهم إما للسببية على حذف مضاف أى بسبب مفازتهم الذى هو العمل الصالح أو على التجوز بالمفازة عن سببها وعلى التقديرين سببيته إما للفوز من المهروب وهو النجاة أو الفوز بالمطلوب وهو الفلاح فالوجوه أربعة والتغاير بينهما ظاهر .

والتفسير الأول هو كون الباء للملابسة ، والثانى كونها للسببية على حذف المضاف أو التجوز ، وقد يتوهم أن جعل المفازة منجاة تجوز وليس بذاك اهـ .

إذا عرفت هذا فاعلم أنه قيل أن الأظهر على كون الباء صلة لتنجى على الأول وهو تفسيره بالفلاح أن تكون الباء للاستعانة أو الملابسة وكونها للسببية يحتاج لتكلف التأويل لأن المعنى تنجيهم ملتبسين بالظفر عما يريدونه وليس بشيء لأن المصنف لم يفسره بالفلاح كما فى الكشاف[1] وهو الذى غره .

---

(١) قال الزمخشرى : يجوز أن يكون بسبب فلاحهم لأن العمل الصالح سبب الفلاح وهو دخول الجنة ويجوز أن يسمى العمل الصالح فى نفسه مفازة لأنه سببها . الكشاف ٣/٤٠٦ ، وانظر التفسير الكبير ٧/٢٦٦ .

ولك أن تحمله على معنى يناسب السببية من غير تكلف .

فى قوله تعالى « وقهم السيئات »[1] قال البيضاوى : أى العقوبات أو جزاء السيئات وهو تعميم بعد تخصيص أو تخصيص بمن صلح ، أو المعاصى فى الدنيا لقوله « ومن تق السيئات » .

وقال الشهاب : قوله العقوبات لأنها سيئة فى نفسها فإن كانت بالمعنى المشهور وهو المعاصى ففيه مضاف مقدر وهو الجزاء أو تجوز بالسبب عن مسببه .

فى قوله تعالى « فأعرض أكثرهم فهم لا يسمعون »[2] قال البيضاوى : أى سماع تأمل وطاعة .

وقال الشهاب : فهو سماع مخصوص أو هو مجاز عن القبول كما فى سمع الله لمن حمده .

فى قوله تعـــالى « قل أئنكم لتكفرون بالذى خلق الأرض فى يومين »[3] .

---

(١) غافر ٩ ، وحاشية الشهاب ٧/٣٦٠ ، وانظر الكشاف ٣/٤١٧ ، والبحر المحيط ٧/٤٥٣ .

(٢) فصلت ٤ ، وحاشية الشهاب ٧/٣٨٧ ــ وقال الزمخشرى : هو من قولك : تشفعت الى فلان فلم يسمع قولى ، ولقد سمعه ولكنه لما لم يقبله ولم يعمل بمقتضاه فكأنه لم يسمعه ، الكشاف ٣/٤٤٢ ، وانظر البحر المحيط ٧/٤٨٣ .

(٣) فصلت ٩ ، وحاشية الشهاب ٧/٣٨٩ ، وانظر البحر المحيط ٧/٤٥٨ .

قال البيضاوى : أى فى مقدار يومين أو نوبتين .

وقال الشهاب : فهو على تقدير مضاف أو تجوز ، وإنما أوله بما ذكر لأنه لا يتصور اليوم قبل خلق السماء والكواكب فانه عبارة عن زمان كون الشمس فوق الأفق فالمراد مقدار زمنهما .

وفى قوله تعالى « أن تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة »[1] قال البيضاوى : أى فتعلموا ما به جنون يحمله على ذلك ، أو استئناف منبه لهم على أن ما عرفوا من رجاحة عقله كاف فى ترجيح صدقه وقيل : ما استفهامية والمعنى ثم تتفكروا أى شىء به من آثار الجنون ؟

وقال الشهاب : قوله فتعلموا ما به جنون . . ألخ يحتمل أنه إشارة إلى تقدير ما ذكر لدلالة التفكر عليه لكونه طريقة أو أن التفكر مجاز عن العلم[2] .

ومرض الأستفهام لأنه مع كونه خلاف الظاهر ومجازا عن الانكار مآله النفى فعلى المسافة أولى من التطويل بلا طائل .

فى قوله تعالى « وما أنزل الله من السماء من رزق »[3] قال البيضاوى أى من مطر وسماه رزقا لأنه سببه .

وقال الشهاب : فهو مجاز ، ولو لم يؤول صح لأنه فى نفسه رزق أيضا .

---

(١) سبأ ٤٦ . وحاشية الشهاب ٧/٢١٠ .

(٢) لأن التفكر سبب فى العلم .

(٣) الجاثية ٥ ، وحاشية الشهاب ٨/١٥ ، وانظر الكشاف ٣/٥٠٩ وبغية الايضاح ٣/٩٨ .

في قوله تعالى « اليوم تجزون ما كنتم تعملون »[١] قال البيضاوى : هو محمول على القول .

وقال الشهاب : أى على تقدير مقول قول هو حال أو خبر بعد خبر ونحوه مما يليق به وفيه مضاف مقدر أى جزاء ما كنتم ، أو هو من المجاز[٢] .

في قوله تعالى « وبدا لهم سيئات ما عملوا »[٣] .

قال البيضاوى : أى على ما كانت عليه بأن عرفوا قبحها أو جزاؤها .

وقال الشهاب : يعنى المراد بظهور سيئات الأعمال ظهور سوئها أو المراد ظهور جزائها على أنها مجاز عما تسبب عنها أو أنه على تقدير مضاف فيه .

في قوله تعالى « وآتاهم تقواهم[٤] » . . قال البيضاوى : بين لهم ما يتقون أو أعانهم على تقواهم أو أعطاهم جزاءها .

وقال الشهاب : قال الشارح الطيبى إن هذه السورة روعى فيها التقابل وآتاهم تقواهم في مقابلة اتبعوا أهواءهم والظاهر أنه ليس من ارتكاب الهوى والتشهى بل هو أمر حق مبنى على أساس قوى فيكون بيـان

---

(١) الجاثية ٢٨ ، وحاشية الشهاب ٢٢/٨ .

(٢) أطلق العمل على الجزاء لأن الجزاء مسبب عنه .

(٣) الجاثية ٣٣ ، وحاشية الشهاب ٢٤/٨ ، وانظر الكشاف ٥١٤/٣ ، والبحر المحيط ٥٢/٨ .

(٦) محمد عليه السلام ١٧ ، وحاشية الشهاب ٤٦/٨ .

الله أو إعانته فالإيتاء مجاز عن البيان أو الإعانة أو هو على حقيقته (١)

والتقوى مجاز عن جزائها لأنها سببه أو فيه مضاف مقدر ، وهذا لا يخالف مذهب أهل الحق كما توهم ، ولو فسر بخلق التقوى فيهم كان أظهر .

فى قوله تعالى « وفى السماء رزقكم » (٢)

قال البيضاوى : أى أسباب رزقكم أو تقديره ، وقيل المراد بالسماء السحاب وبالرزق المطر فإنه سبب الأقوات . .

وقال الشهاب : قوله أسباب رزقكم . . . إما إشارة إلى تقدير مضاف أو التجوز بجعل وجود الأسباب فيها كوجود المسبب ، والأسباب النيران والكواكب والمطالع والمغارب التى تختلف بها الفصول التى هى مبادىء ذلك .

وقوله : المراد بالسماء السحاب لأنها سماء لغة ، وقوله وبالرزق المطر . . فلا تقدير ولا تجوز .

التقلب بين الحقيقة والمجاز والخلاف فى كونه واقعا فى القرآن :

فى قوله تعالى « ويوم يعرض الذين كفروا على النار » (٣)

---

(١) وقال أبو حيان : معنى آتاهم أعطاهم أى جعلهم متقين له فتقواهم مصدر مضاف للفاعل ، البحر المحيط ٨/٧٩ .

(٢) الذاريات ٢٢ ، وحاشية الشهاب ٨/٩٧ ، وذكر أبو حيان الوجوه المذكورة هنا وأضاف أنه قد يراد القضاء والقدر ، البحر المحيط ٨/١٣٩ .

(٣) الأحقاف ٢٠ ، وحاشية الشهاب ٨/٢٣ .

قال البيضاوي (أي يعذبون فيها ، وقيل : تعرض النار عليهم فقلب مبالغة كقولهم عرضت الناقة على الحوض) ..

وقال الشهاب : قوله يعذبون فيها ... يعني أن عرضهم على النار إما مجاز عن تعذيبهم من غير قلب فهو كقولهم عرض على السيف إذا قتل أو بمعناه الحقيق على القلب وهو الوجه الثاني ، ولما كان خلاف الأصل مرضه المصنف .

وقال أبو حيان (١) : إنه لا قلب فيا قولهم عرضت الناقة على الحوض لأن عرض الناقة على الحوض والحوض على الناقة صحيحان ، وأنكر القلب في الآية وقال : إنه يرتكب للضرورة ولا ضرورة تدعو إليه هنا ولا يخفى أن الزمخشري لم يخترع القلب في المثال المذكور بل سبقه إليه الجوهري وغيره .

---

(١) انظر البحر المحيط ٨/٦٣ ، وكان أبو حيان ينتقد ما ذهب اليه الزمخشري من أن في الآية قلبا ، ومنع أحمد القلب في الآية أيضا وقال : ان كان قولهم :عرضت الناقة على الحوض مقلوبا فليس قوله (يعرض الذين كفروا على النار) مقلوبا لأن الملجيء ثم الى اعتقاد القلب أن الحوض جماد لا ادراك له والناقة هي المدركة فهي التي يعرض عليها الحوض حقيقة ، وأما النار فقد وردت النصوص بأنها حينئذ مدركة ادراك الحيوانات بل ادراك أولي العلم فالأمر في الآية على ظاهره كقولك عرضت الأسرى على الأمير . الانصاف مع الكشاف ٣/٥٢٣ .

قال فى عروس الأفراح [1] : المعروض ليس له اختيار والاختيار إنما هو للمعروض عليه فإنه قد يقبل وقد يرد فعرض الناقة على الحوض مقلوب لفظا ، والقلب قد يكون لفظا كخرق الثوب المسمار أو معنى كقوله :

* كأن لون أرضه سماؤه *

وأما الآية فى كونها من القلب ما تقدم .

وقال السبكى : إنها من القلب المعنوى لا اللفظى لأن الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كقولهم : عرضت الجارية على البيع والجانى على السيف والسوط .

ومن الغريب قول ابن السكيت فى كتاب التوسعة : تقول عرضت الحوض على الناقة وإنما هو عرضت الناقة على الحوض على عكس ما مر ، وهو مخالف للمشهور .

أقول : الذى لاح لى هنا أن العرض أن اعتبر فيه حركة المعروض أو تحريكه نحو المعروض عليه وإرادة المعروض عليه لما عرض عليه باختياره أو ترجيحه وتمييزه كعرضت الرأى عليه لا يكون عرض الناقة على الحوض

---

(1) يرد بذلك السبكى على أبى حيان ما ذهب اليه من انكار القلب ومنع وقوعه فى القرآن الكريم . انظر شروح التلخيص ١/٤٩٠ وانظر المطول ص ١٣٨ ، والمغنى لابن هشام ٢/٧٧٧ .

والكفار على النار وعكسه حقيقة لتخلف القيود المعتبرة فيما وضع له ويصح كل منهما على المجاز [١].

فعرض الناقة والكفار ، بمعنى السوق لأن المعروض يساق للمعروض عليه فهو في معنى « وسيق الذين كفروا إلى جهنم » [٢] وعكسه : أعدادها وتهيئتها كقوله « أعدت للكافرين » [٣] لأن المعروض يهيأ لتوجيهه للمعروض عليه .

وإن اعتبر الأول فقط [٤] كان عرض الناقة على الحوض والكفار على النار حقيقة وعكسه من باب القلب .

وإن اعتبر الثاني فقط كان على العكس ، ومنه عرفت منزع الخلاف

---

(١) قال الدسوقي : قال ابن جماعة وانظر هل القلب حقيقة أو مجاز أو كناية ، وهل هو من مباحث المعاني أو البديع ؟ أو يفرق بين اللفظي منه والمعنوي ؟ أ ه‍ ، والظاهر : أنه من الحقيقة لأن كل كلمة فيه مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شيء آخر مغاير لما أريد من الكلمات نعم ربما يدعى انه من المجاز العقلي وأنه من مباحث المعاني والبديع باعتبارين مختلفين ، حاشية الدسوقي ٤٨٧/١ .

(٢) الزمر ٧١ .

(٣) البقرة ٢٤ .

(٤) يعني اعتبار حركة المعروض ، وقال عبد الحكيم : ومن لم ينظر الى شيء من الاعتبارين وقال العرض اظهار شيء لشيء قال ان كلا من القولين على الأصل ، وهو الحق فان كلا من الاعتبارين خارج عن مفهوم العرض ، سيلكوتي على المطول ص ٢١٨ والمطول ١٣٧ .

وأن ماذكره المعترض كلام سطحي ناشيء من عدم التدقيق ، وما ذكرناه من التوفيق من فيض من بيده أزمة التوفيق ، ولبعضهم هنا كلام لا طائل تحته .

وقوله : مبالغة ... لأنه يقتضي أنها ثابتة وأنهم جعلوا كالحطب الذي يساق لها ، وهو إشارة إلى أن القلب هنا مقبول لتضمنه نكتة وهي المبالغة ، وفي القلب ثلاثة أقوال معروفة : الرد والقبول والتفصيل[1] بين ما تضمن نكتة فيقبل ومالا فيرد وهو الصحيح عند أهل المعاني .

وفي قوله تعالى « ثم دنا فتدلى »[2]

---

(١) وممن قبل القلب مطلقا السكاكي وقال : هو شعبة من الاخراج لا على مقتضى الظاهر ، وله شيوع في التراكيب ، ويورث الكلام ملاحة ، ولا يشجع عليه الا كمال البلاغة في الكلام وفي الأشعار وفي التنزيل ، وجعل منه (ويوم يعرض الذين كفروا ..) الآية . المفتاح ٩١ .

وممن قال بالتفصيل الخطيب وسعد الدين ، قال في المطول : والحق أنه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب قبل ، واستشهد بقوله : ومهمة مغبرة .. البيت وقال : وفي القلب هنا من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بأن لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الأرض ، وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال ، المطول ص ١٣٨ ، وشروح التلخيص ١/٤٩٠ .

(٢) النجم ٨ ، وحاشية الشهاب : ٨/١١١ ، وسبق ذكرها في الجزئية .

قال البيضاوى : أى تعلق به .

وقال الشهاب : التدلى مجاز عن التعلق بالنبى صلى الله عليه وسلم بعد الدنو منه لا بمعنى التنزل من علو كما هو المشهور ، ومرجع ضمير دنا وتدلى واحد ؛ أو هو دنو خاص بحالة التعلق فلا قلب ولا تأويل بأراد الدنو كما فى الإيضاح .

فى قوله تعالى « كل من عليها فان . ويبقى وجه ربك » [١]

قال البيضاوى (أى ذاته ، ولو استقريت جهات الموجودات وتفحصت وجوهها وجدتها بأسرها فانية فى حد ذاتها إلا وجه الله أى الوجه الذى يلى جهته) .

وقال الشهاب : قوله ذاته . . فالوجه مجاز مرسل بمعنى الذات وهو مجاز شائع ، وقد يختص بما شرف منها .

قوله : ولو استقريت . . إلخ هذا تفسير آخر على أن الوجه ليس بمعنى الجارحة مجازا عن الذات بل بمعنى الجهة التى تقصد ويتوجه إليها فانه موضوع لهذا لغة أيضا لا بمعنى القصد والمراد المقصود كما توهم .

قال المقدسى : ما هو فى حد ذاته عدم فالأصل بقاؤه على ما هو عليه بحسب الذات إلا الجهة التى يليها الحق أى يتولاها بفضله ويفيضها عليه من عنده ، فالمعنى : ما سوى الحق من الممكنات فان أى قابل الفناء فى

---

(١) الرحمن ٢٧ ، وحاشية الشهاب ١٣٤/٨ ، وهذا من بقية المجاز أو الحقيقة .

حد ذاته فلولا نظر الحق إليه لما حصل له تشريف الوجود ولبقى على ما كان عليه وهو مفقود فلم يبق بعد نظر الحق إليه على الفناء. فيمكن أن يراد بالوجه العمل الصالح كما فى بعض التفاسير، ومعنى قوله: يلى جهته.. يتقرب إليه ويقصد به الجهة التى أمرنا بالتوجه وهو قد كان فى حيز العدم فلما فعله العبد ممتثلا أمره أبقاه له إلى أن يجازيه عليه.

وبعد عرضه لآراء أخرى يقول: أو تئول الوجه بمعنى الذات أيضاً لـكنها ذات العبد والمخلوق وإضافته للرب ليست بيانية بل لامية والمعنى إلا الذات من حيث استقبالها لربها ووقوفها فى محراب قربها وضمير ذاته لمن وهو تفسير واحد وهذا هو الأقرب والأشبه بمقاصده.

وقال بعض علماء العصر: يريد بيان كون من عليها فانيا مع الاتصاف بالوجود وبيان فائدة لفظ الوجه وهو أن للوجودات الممكنة لها جهات ووجوه من ذواتها وصفاتها وتلك الجهات والوجوه كلها هالـكة إلا الوجه الذى يلى جهته تعالى ويـكون منسوبا إليه لفظ الوجود لـكونه مظهر النور الإلهى للنور له من الله تعالى الذى هو نور السموات والأرض وبهذا التقرير اندفع ما توهم التدافع بين تفسير الوجه أولا بالذات وثانياً بالذى يلى جهته فتأمله فانه من مزال الأقدام، وقد طلع الصباح فأطفىء المصباح[1].

---

(١) سبق بيان معانى الوجه بالنسبة الى الله تعالى عند ذكر قوله تعالى «كل شىء هالك الا وجهه» القصص ٨٨ وآراء العلماء فى ذلك، هذا وجعل الزمخشرى الوجه هنا عبارة عن الذات وقال: ان مساكين مكة يقولون:

في قوله تعالى « نحن جعلناها تذكرة ومتاعا للمقوين »[1] قال البيضاوي (أي للذين ينزلون القواء وهي القفر ؛ أو للذين خلت بطونهم أو مزاودهم من الطعام من أقوت الدار إذا خلت من ساكنيها) .

وقال الشهاب : قوله ينزلون القواء فهو كأصحر إذا دخل الصحراء فان الإفعال يكون للدخول في معنى مصدر مجرده .

قوله : أو للذين خلت بطونهم . . وهو على الأول حقيقة وعلى الثاني مجاز أو فيه مضاف مقدر والأول أقرب وانتفاعهم بالنار لأنهم يطبخون بها .

وقوله : من أقوت الدار . . راجع للوجهين الأخيرين .

في قوله تعالى « وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون »[2]

اين وجه عربي كريم ؟ وذكر الزمخشري الآية مرة في علاقة الجزئية وان المراد بالوجه الذات ، ومرة ثانية في مجاز الزيادة وذكر أن مجيء الوجه صلة مع اســـم الله تعالى كثير وانه مروي عن الواحدي والتقده بقوله : والأشبه حمله على أن المراد به الذات وهو اولى من دعوى الزيادة ، وقال ابو حيان : والوجه يعبر به عن حقيقة الشيء والجارحة منفية عن الله تعالى ، (وما ذهب اليه اولى) انظر الكشاف ٤/٤٦ والبرهان ٢/٢٦٣ ، ٢٧٨ ، والبحر المحيط ٨/١٩٢ .

(١) الواقعة ٧٣ ، وحاشية الشهاب ٨/١٤٨ ، ـ والوجهان المذكوران هنا في الكشاف ٤/٥٨ .

(٢) الواقعة ٨٢ ، وحاشية الشهاب ٨/١٥٠ ، ـ وذكر الزمخشري وجها آخر وهو أنها نزلت في الأنواء ونسبتهم السقيا اليها والرزق والنظر الكشاف ٤/٥٩ .

قال البيضاوى أى شكر رزقكم .

وقال الشهاب : هـذا بيان للمراد منه لأنه ورد فى البخارى وغيره مفسراً بهذا ولذا لم يفسره بالمتبادر منه وهو حمل الرزق على النعمة مطلقا أو نعمة القرآن ، وعلى هذا ففيه مضاف مقدر أو الرزق مجاز عن لازمه وهو الشكر .

وقيل : الرزق من أسماء الشكر – نقله الـكرمانى فى شرح البخارى ولا يخفى بعده .

وفى قول البيضاوى[1] : وأول جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم . . قال الشهاب : أطلق الجمعة على الصلاة مجازا كما تطلق مجازا على أيام الأسبوع أو فيه مضاف مقدر أى صلاة جمعة .

فى قوله تعالى « وأظهره الله عليه »[2] قال البيضاوى : وأطلع النبى صلى الله عليه وسلم على الحديث أى على افشائه .

وقال الشهاب : فهو على التجوز أو تقدير مضاف فيه .

فى قوله تعالى « فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين »[3] . .

---

(١) حاشية الشهاب ١٩٦/٨ .

(٢) التحريم ٣ . وحاشية الشهاب ٢١١/٨ ، وقال الزمخشرى : وقيل أظهر الله الحديث على النبى صلى الله عليه وسلم من الظهور ، الكشاف ١٢٦/٤ .

(٣) المعارج ٤٠ ، ٤١ وحاشية الشهاب ٢٤٧/٨ .

قال البيضاوى : (أى بمغلوبين إن أردنا ذلك).

وقال الشهاب : السبق يكون بمعنى الغلبة وهو حقيقة أو مجاز مشهور .

فى قوله تعالى « وقد خلقكم أطوارا »[1] قال البيضاوى : أى تارات إذ خلقهم أولا عناصر ثم مركبات تغذى الإنسان ثم انشأهم خلقا آخر .

وقال الشهاب : قوله إذ خلقهم . . ليس بمعنى قدرهم بل بتقدير مضاف أى خلق مادتهم أو هو مجاز بجعل خلق أصلهم خلقا لهم تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما بالفعل .

فى قوله تعالى « ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا »[2]

قال البيضاوى (قال ذلك لما جربهم واستقرى أحوالهم ألف سنة إلا خمسين عاما) . .

---

(١) نوح ١٤ ، وحاشية الشهاب ٨/٢٥٢ ، وانظر الكشاف ٤/١٦٣ .

(٢) نوح ٢٧ ، وحاشية الشهاب ٨/٢٥٤ ، والآية عند الزمخشرى والزركشى والعز بن عبد السلام من تسمية الشىء بما يؤل اليه ، انظر الكشاف ٤/١٦٥ ، والبرهان ٢/٢٧٨ ، والاشارة الى الايجاز ص ٧١ ، هذا ، ويقول د. ابو موسى : وهم انما يلدون ولائد طاهرة لا كفر فيهما ولا فجور لأن الكفر والفجور يقتضيان تهيؤا ذهنيا لم يتوفر منه شىء للوليد ولكنه اشار الى ان الولد منهم سينحو قطعا منحى أبيه وان هذه الصفات كائنة لمن يصل منهم الى عمر الاتصاف بها شرعا ، التصوير البيانى ص ٢٧٥ .

وقال الشهاب : قوله إلا كافرا . . من جبل على الكفر أو هو من مجاز الأول ، وقوله : لما جربهم . . وقيل : علمه بوحي كقوله « إنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن »[١] .

في قوله تعالى « فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا[٢] » .

قال البيضاوي (أي نقصا في الجزاء ولا أن ترهقه ذلة أو جزاء نقص لأنه لم يبخس لأحد حقاً ولم يرهق ظلماً) .

وقال الشهاب : قوله أو جزاء نقص . . أي ورهق ظلم فتيه اكتفاء « كسرابيل تقيكم الحر[٣] » بقرينة ما بعده من قوله : لأنه . فاندفع ماقيل عليه : من أن الصواب أن يقول جزاء نقص ولا رهق كما في الكشاف[٤] حتى لا يبقى التعليل — بقوله ولم يرهق — بلا معلل ، وهذا إما على إضمار الجزاء بأن يقدر فيه مضاف أو هو بيان لحاصل المعنى وأن ماذكر في نفسه مخوف فإنه يصح أن يقال : خفت الذنب وخفت جزاءه لأن ما يتولد منه المحذور في نفسه محذور ، وفيه دلالة على أن المؤمن لاجتنابه البخس والرهق لا يخافهما فإن عدم الخوف من المحذور إنما يكون محذورا .

---

(١) هود ٣٦ .

(٢) الجن ١٣ ، وحاشية الشهاب ٢٥٨/٨ ، وانظر البحر المحيط ٣٥٠/٨ .

(٣) النحل ٨١ .

(٤) انظر الكشاف ١٦٩/٤ .

وقوله : لأنه لم يبحث إشارة إلى ذلك ويجوز أن يكون من وضع المسبب موضع السبب والأول أظهر وأقرب مأخذا كما حققه المدقق فى الكشف .

فى قوله تعالى « فاقرؤا ما تيسر من القرآن[١] » .

قال البيضاوى (أى فصلوا ما تيسر عليكم من صلاة الليل عبر عن الصلاة بالقراءة كما عبر عنها بسائر أركانها ، أو فاقرؤا القرآن بعينه كيف ماتيسر عليكم) .

وقال الشهاب : قوله كما عبر عنها . يعنى أنه مجاز ذكر فيه البعض وأريد الكل ، وقوله : أو فاقرؤا .. الخ فالأمر بالقراءة على ظاهره من غير تجوز فيه .

فى قوله تعالى « وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون[٢] » .

قال البيضاوى (لا يخضعون أو لا يسجدون لتلاوته) .

وقال الشهاب : قوله لا يخضعون . فالسجود تجوز به عن الخضوع اللازم له ، أو المراد به ظاهره فالمراد بما قبله قرئ القرآن المخصوص ، أو وفيه آية سجدة .

فى قوله تعالى « والأرض ذات الصدع[٣] » .

---

(١) المزمل ٢٠ ، وحاشية الشهاب ٢٦٩/٨ ، وانظر البحر المحيط ٣٦٧/٨ والاشارة الى الايجاز ص ٦٦ .

(٢) الانشقاق ٢١ ، وحاشية الشهاب ٣٤١/٨ ، وانظر الكشاف ٢٣٦/٤ .

(٣) الطارق ١٢ ، وحاشية الشهاب ٣٤٨/٨ .

قال البيضاوى : (ما تصدع عنه الأرض من النبات أو الشق بالنبات والعيون) .

وقال الشهاب : قوله ما تصدع عنه الأرض . الخ فهو اسم للنبات أو مصدر بمعنى الشق والظاهر أنه على الأول مجاز .

فى قوله تعالى « وجيء يومئذ بجهنم[١] » .

قال البيضاوى (هو كقوله تعالى : « وبرزت الجحيم[٢] » وفى الحديث : يؤتى بجهنم يومئذ لها سبعون ألف زمام) .

وقال الشهاب : قوله برزت الجحيم . فمجيئها متجوز به عن إظهارها كما صرح به فى آية أخرى ، وقوله : وفى الحديث . الخ إشارة إلى تفسير آخر المجيء فيه على ظاهره .

فى قوله تعالى « وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة[٣] » .

قال البيضاوى (أى بالرحمة على عباده أو بموجبات رحمة الله) .

وقال الشهاب : قوله أو بموجبات . بكسر الجيم أى أسبابها فهو مجاز أريد بالمسبب سببه أو فيه مضاف مقدر .

فى قوله تعالى « كلا لا تطعه واسجد واقترب[٤] »

---

(١) الفجر ٢٣ ، وحاشية الشهاب ٨/٣٦٠ .

(٢) النازعات ٣٦ ، وانظر الكشاف ٤/٢٥٣ .

(٣) البلد ١٧ ، وحاشية الشهاب ٨/٣٦٣ ، وانظر التفسير الكبير ٨/٤٠٧ .

(٤) العلق ١٩ ، وحاشية الشهاب ٨/٣٨٢ .

قال البيضاوى (أى دم على سجودك) .

وقال الشهاب : هو على ظاهره أو مجاز عن الصلاة[1] .

فى قوله تعالى « يومئذ يصدر الناس أشتاتا ليروا أعمالهم[2] » .

قال البيضاوى (أى جزاء أعمالهم) .

وقال الشهاب : هـذا إشارة إلى أنه على تقـدير مضاف فيه لأن الرؤية بصرية والمرئى يومئذ جزاؤهم، أو أعمالهم تجوز بها عما يتسبب عنها من الجزاء .

فى قوله تعالى « فسبح بحمد ربك واستغفره[3] » .

قال البيضاوى (فتعجب لتيسير الله ما لم يخطر ببال أحد حامدا له عليه أو فصل حامداً له على نعمه ، أو فنزهه) .

وقال الشهاب : والتسبيح مجاز عن التعجب بعلاقة السببية فإن من رأى أمرا عجيباً يقول سبحان الله ، قوله : أو فصل حامدا له . فسبح على الأول مجاز عن التعجب وعلى هـذا عن صل لأن التسبيح من أجزائها كالسجود ، قـوله : أو فنزهه . . على أنه على ظاهره وحقيقته من غير تأويل فيه .

---

(١) ويمكن أن يقال : انه من اطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد دوامه وثباته لأن النبى صلى الله عليه وسلم يفعل السجود .

(٢) الزلزلة ٦ وحاشية الشهاب : ٣٨٩/٨ ، — وذكر فى الكشاف أن الآية على تقدير المضاف ، انظر جـ ٤ ص ٢٧٦ .

(٣) النصر ٣ ، وحاشية الشهاب ٤٠٧/٨ .

في قوله تعالى « قل أعوذ برب الفلق[١] » .

قال البيضاوى (أى مايفلق عنه ، وهو يعم جميع الممكنات فإنه تعالى فلق ظلمة العدم بنور الإيجاد عنها سيما ما يخرج من أصل كالعيون و الأمطار والنبات والأولاد) .

وقال الشهاب : قوله عنها ، أى عن الممكنات التى فى علمه تعالى ، وقوله ظلمة العدم . . فهو كلجين الماء ، والفلق بمعنى الإظهار مجاز[٢] لا تخييلا ، قوله : سيما ما يخرج من أصل . الخ فإن الفلق بمعنى الإظهار فيه أظهر لتحققه فيه بالمعنى الحقيقى أيضاً كالعيون من الجبال و الأمطار من السحاب والنبات من الأرض والأولاد من الأرحام .

« الآيات المحتملة للجمع بين الحقيقة والمجاز »[٣]

في قوله تعالى « دعواهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام »[٤]

قال البيضاوى (يحيى ما يحيى به بعضهم بعضا أو تحية الملائكة إياهم) .

وقال الشهاب : اختلف فى إضافة هذا المصدر وهو تحية فقيل : إنه مضاف لفاعله أى تحيتهم بتقدير مضاف أى تحية بعضهم بعضا آخر ، أو

---

(١) الفلق ١ ، وحاشية الشهاب ٤١٤/٨ .
(٢) لأن الاظهار مسبب عن الفلق .
(٣) سبق بيان رأى العلماء فى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز فى مقدمة هذا الكتاب .
(٤) يونس ٤ ، وحاشية الشهاب ٩/٤ .

البعض المقدر مفعول والفاعل محذوف ، وكلام المصنف يحتملهما ، وأما على كون المحيي للملائكة عليهم الصلاة والسلام فهو مضاف للمفعول لا غير ، وكذا إذا كان المحيي هو الله سبحانه وتعالى كما في الكشاف [1] وستأتي الإشارة . في كلام المصنف .

وقيل : يجوز أن يكون مما أضيف فيه المصدر لفاعله ومفعوله معا إذا كان المعنى يحيي بعضهم بعضا كما قيل في قوله تعالى «وكنا لحكمهم شاهدين» [2] حيث أضيف لداود وسليمان عليهما الصلاة والسلام وغيرهما وهما حاكمان ومعهما المحكوم عليهم .

قيل : وهذا مبني على أنه هل يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أم لا ؟

فإن قلنا نعم جاز ذلك لأن إضافة المصدر لفاعله حقيقة ولمفعوله مجـاز .

ومن منع ذلك أجاب بأن أقل الجمع اثنان فلذلك قال لحكمهم ، وقد مر أن الخلاف في ذلك إذا كان المجاز لغويا وأما إذا كان عقليا فلاخلاف في جوازه ، ونظيره ما قيل في حب الهرة من الإيمان ، أن المراد أن تحب الهرة أو تحبك الهرة .

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٧ .

(٢) الأنبياء ٧٨ . — وذكر الشريف الرضي : أن (تحيتهم) استعارة على بعض الأقوال كان المعنى بشراهم بالسلامة من المخاوف عند دخول الجنة تجعل مكان التحية لهم لأن لكل داخل دار تحية يتلقى بها ، تلخيص البيان ص ١٥٤ .

وقيل : المراد حب الهجرة مطلقا سواء كان منها أو لها ، وقيل : لم يقصد بالإضافة إلى الفاعل والمفعول النظر إلى ذلك بل قطع النظر عنه ومعناه التحية الكائنة فيما بينهم والضمير على كل حال للمؤمنين ، وعلى كل حال لا يخفى ما فيه [1]

ولما رآه السفاقسي مشكلا قال : إنه مصدر مضاف للمجموع لا على سبيل العمل فكان كما قيل

* ولن يصلح العطار ما أفسد الدهر *

في قوله تعالى « لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون » [2]

قال البيضاوي (أي لا أحد أبين وأكثر خسرانا منهم)

وقال الشهاب : وضع التفضيل للزيادة على المفضل في الكم والكيفية والظاهر : أنه لا يمتنع الجمع بينهما ، فإن أراد بقوله أبين أعظم لأن الظهور لازم الكبير والعظيم فهو تفسير له بلازم معناه يكون معنى حقيقيا له ، وأن أراد به ظاهره يكون معنى مجازيا فتفسير المصنف له بهما أما بناء على مذهبه من جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز تتميما للفائدة السابقة ، وقيل :

---

(١) وذكر الرازي وجها غير ما هنا وهو قوله : ان مواظبتهم على ذكر هذه الكلمة مشعر بأنهم كانوا في الدنيا في منزل الآفات وفي معرض المخافات فاذا وصلوا الى كرامة الله صاروا سالمين آمنين وقد ذكر انهم يذكرون هذا المعنى في قوله (الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن) التفسير الكبير ٥٤٩/٤ .

(٢) هود ٢٢ ، وحاشية الشهاب ٨٨/٥ .

إن الواو بمعنى أو ، أو هو من عموم المجاز ولم يبق معنى يشملهما على القاعدةفيه.

وهنا وجه آخر وهو أن حذف المفضل يفيد العموم فيكون المعنى أنه أخسر من كل أحد وهو بمنطوقه يفيد الأخسرية بيهم ، وهذا أنسب بظاهر عبارة المصنف .

مالا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز :

فى قوله تعالى « فلا تكونن من الممترين » [1]

قال البيضاوى (خطاب للنبى ﷺ على طريقة التهييج لزيادة الثبات أو لكل سامع) ..

وقال الشهاب : قوله خطاب للنبى ﷺ .التهييج الاثارة وهو كقوله « ولا تكونن من المشركين » وفائدته أنه إذا سمع صلى الله عليه وسلم مثل هذا الخطاب حرك أريحيته فكان يقينه نورا على نور ، وغيره إذا سمعه يزجر لأنه صلى الله عليه وسلم مع جلالته إذا خوطب به فما ظنك بغيره ، ومعنى كونه خطابا لكل سامع أى لكل من يقف عليهويصلح للخطاب فلا جمع فيه بين الحقيقة والمجاز كما توهم.

---

(١) آل عمران ٦٠ ، وحاشية الشهاب ٣/٣٢ ، — وذكر الرازى وجها آخر هنا وهو انه خطاب للنبى صلى الله عليه وسلم والمعنى فدم على يقينك وعلى ما أنت عليه من ترك الامتراء ، وعلى هذا الوجه عند الرازى يكون من اطلاق الأمر بالشىء للتلبس به والمراد دوامه وثباته لأن النبى صلى الله عليه وسلم ليس بشاك على الاطلاق ، انظر التفسير الكبير ٢/٤٦٣ .

الآيات التي كان إبقاؤها على حقيقتها أولى من التجوز :

في قوله تعالى « وما تتلو منه من قرآن » (١)

قال البيضاوي (على أن من تبعيضية أو مزيدة لتأكيد النفي أو القرآن وإضماره قبل الذكر ثم بيانه تفخيم لشأنه) ..

وقال الشهاب : قوله أو القرآن . أي ضمير منه، وقوله من قرآن بيان للضمير ومن تبعيضية ، والقرآن عام المقروء كلا وبعضا وهو حقيقة لا مجاز بإطلاق الكل على الجزء إذ لا داعي له .

في قوله تعالى « ثم كلي من كل الثمرات » (٢)

قال البيضاوي (أي من كل ثمرة تشتهيها مرها وحلوها) .

وقال الشهاب : قوله من كل ثمرة اشارة إلى أن استغراق الجمع والمفرد بمعنى وليس الثاني أشمل ، والثمر حمل الشجرة ويطلق على الشجرة نفسها ، قيل : وهو المناسب هنا إذ التخصيص بحمل الشجرة خلاف الواقع لعموم أكلها للأوراق والأزهار والثمار، ولا يخفى أن إطلاق الثمرة على الشجرة مجاز غير معروف وكونها تأكل من غيرها غير معلوم وغير مناف للاقتصار على أكل ما ينبت فيها .

---

(١) يونس ٦١ ، وحاشية الشهاب ٤٣/٥ ، — وقال الزمخشري : الضمير في منه للشأن لأن تلاوة القرآن شأن من شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو للتنزيل كأنه قيل : وما تتلو من التنزيل من قرآن كل جزء منه قرآن ، الكشاف ٢٤٢/٢ .

(٢) النحل ٦٩ ، وحاشية الشهاب ٣٤٨/٥ .

خاتمة

تتناول ما أورده العلماء من آيات كريمة في المجاز المرسل ولم يذكرها الشهاب في حاشيته

علاقة الجزئية :

١ ـ قوله تعالى « ومن يكتمها فإنه آثم قلبه »(١) أضاف الإثم إلى القلب وإن كانت الجملة كلها آثمة من حيث كان محلا لاعتقاد الإثم .

٢ ـ قوله تعالى « إن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء »(٢)

قال الزركشي : (أي لا يخفى عليه شيء ، فعبر بالأرض والسماء عن العالم لأن المقام مقام الوعيد . والوعيد إنما يحصل بأن يبين أن الله لا يخفى عليه أحوال العباد حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم والعباد وأحوالهم في جهة السماء والأرض فعبر بهما عن العالم ويكون المراد بالسماء والأرض العالم ... على الكل)

٣ ـ قوله تعالى « ويحذركم الله نفسه »(٣) أي إياه ، وقوله « تعلم ما في نفسي »(٤)

٤ ـ قوله تعالى « لا تدركه الأبصار »(٥) ... الجملة دون الحاسة ، وقيل : المعنى على حذف المضاف .

---

(١) البقرة ٢٨٣ ، والبرهان ...

(٢) آل عمران ٥ ، والبرهان ...

(٣) آل عمران ٢٨ ، والبرهان ٢/٢٦٣

(٤) المائدة ١١٦

(٥) الأنعام ١٠٣ ، والبرهان ٢/٢٦٥ .

٥ ـ قوله تعالى : « واضربوا منهم كل بنان »[1] أي الأصابع عن الأيدي والأرجل [illegible]

٦ ـ قوله تعالى : « فلا يقربوا المسجد الحرام »[2] قال الزركشي وجعل الإمام فخر الدين هذا مما عبر فيه عن الكل بالجزء [illegible] ذكر المسجد الحرام والمراد منعهم من الحج والحضور [illegible] الحرم [illegible]

قوله تعالى « لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا »[3] والرعب [illegible] القلب [illegible]

٧ ـ العلاقة [illegible] [illegible]

منها قوله تعالى « يجعلون أصابعهم في آذانهم »[illegible] [illegible] الكتب [illegible] أطلق على الدلالة [illegible] ، ذكره أبو حيان [illegible]

٨ ـ قوله تعالى « أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى »[4] قال الزركشي[5] [illegible] لا يقع الضلال فلما كان الضلال سببا للتذكير أقيم مقامه .

٩ ـ قوله تعالى « ما كانوا يستطيعون السمع »[6] أي ما كانوا

---

(١) الأنفال ١٢ ، والبرهان ٢٦٤/٢ .

(٢) التوبة ٢٨ والبرهان ٢٦٧/٢ ، وذكرها العز في علاقة الجزئية أيضا [illegible] فلا يقربوا حرم المسجد ، الاشارة الى الايجاز [illegible]

(٣) الكهف ١٨ ، والبرهان ٢٦٩/٢ [illegible]

(٤) البقرة ٢٨٢ ، والبرهان ٣٦٦/٢ [illegible]

(٥) هود ٢٠ ، والبرهان [illegible] الاستعارة التصريحية التمثيلية [illegible] السيوطي كذلك [illegible] الاتقان ٣٥/٣ [illegible]

يستطيعون قبول ذلك والعمل به لأن قبول الشيء مرتب على سماعه ومسبب عنه ، ويجوز أن يكون نفى السمع لانتفاء فائدته .

٣ ـ قوله تعالى : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه »[1] .

ـ علاقة السببية .

١ ـ قوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل »[2] أى لا تأكلوها بسبب الباطل وهو القمار .

٢ ـ قوله تعالى « وليجدوا فيكم غلظة »[3] أى وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود لذاته وأما الأغلاظ فلم يقصد لذاته بل لتجدوه .

ـ علاقة الكلية :

قوله تعالى « ومن لم يطعمه فإنه منى »[4] أى من لم يذق .

وقوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »[5] لأن المراد الرسغ وهو بعض بعض .

١ ـ قوله تعالى « فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن »[6] أى الذين كانوا أزواجهن .

---

(١) البقرة ١٩٤ ، البرهان ٢/٣٦٠ ، وبغية الإيضاح ٣/٩٦ .

(٢) البقرة ١٨٨ ، والبرهان ٢/٣٦٠ .

(٣) التوبة ١٢٣ ، والبرهان ٢/٣٦٠ .

(٤) البقرة ٢٤٩ ، والبرهان ٢/٢٦٣ .

(٥) المائدة ٣٨ ، والبرهان ٢/٢٦٣ .

(٦) البقرة ٢٣٢ ، والبرهان ٢/٢٨٠ ، والإتقان ٣/١٢٥ .

٢ ـ قوله تعالى « ويذرون أزواجاً »[1] لانقطاع الزوجية بالموت أى كانوا أزواجاً .

٣ ـ قوله تعالى « ولكم نصف ما ترك أزواجكم »[2] لأنهن إذا متن لم يكن أزواجاً .

٤ ـ قوله تعالى « هذه بضاعتنا ردت إلينا »[3] لم يرد عليهم ما لهم وإنما كانوا قد اشتروا بها الميرة فجعلها يوسف فى متاعهم وهى له دونهم فنسبها الله إليهم بمعنى أنها كانت لهم .

٥ ـ قوله تعالى « انه من يأت ربه مجرما »[4] سماه مجرما باعتبار ما كان عليه .

علاقة اعتبار ما سيكون :

١ ـ قوله تعالى « انى أرانى أعصر خمراً »[5] وقال الزركشى قيل لا مجاز فيه فان الخمر العنب بنفسه لغة لأزد عمان ، نقله الفارسى فى التذكرة عن غريب القرآن لابن دريد .

٢ ـ قوله تعالى « انى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا »[6] لأن الذى تأكل الطير منه إنما هو البر لا الخبز .

---

(١) البقرة ٢٣٤ ، والبرهان ٢/٢٨٠ .
(٢) النساء ١٢ ، والبرهان ٢/٢٨٠ .
(٣) يوسف ٦٥ ، والبرهان ٢/٢٨١ .
(٤) طه ٧٤ ، والبرهان ٢/٢٨٠ ، وبغية الايضاح ٣/٩٦ .
(٥) يوسف ٣٦ ، والمطول ٣٥٦ ، والبرهان ٢/٢٧٨ والاتقان ٣/١٢٥.
(٦) يوسف ٣٦ ، والبرهان ٢/٢٧٨ .

علاقة المحلية

١ ـ قوله تعالى « قل إن تخفوا ما فى صدوركم »(١) عبر بالصدور عن القلوب [illegible]

٢ ـ قوله تعالى « قد بدت البغضاء من أفواههم »(٢) عبر بالأفواه عن الألسنة لأنها محلها.

٣ ـ قوله تعالى « يقولون بأفواههم »(٣) التعبير بالأفواه عن الألسنة [illegible]

٤ ـ قوله تعالى « لهم قلوب لا يفقهون بها »(٤) [illegible] عبر بالقلب عن العقل [illegible]

٥ ـ ومن إطلاق اسم الحال على المحل والمحل على الحال قوله تعالى « يابنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد »(٥) [illegible] الزينة [illegible] وفى الزينة بالعكس.

[illegible] « [illegible] آمنا بأفواههم »(٦) عبر بالأفواه عن الألسن.

---

(١) آل عمران ٢٩ والبحر المحيط [illegible]
(٢) آل عمران ١١٨ ، والبحر المحيط [illegible]
(٣) [illegible] والبرهان ٢/٢٨١ [illegible]
(٤) الأعراف ١٧٩ [illegible] والبرهان ٢ [illegible]
(٥) الأعراف ٣١ ، والبرهان [illegible]
(٦) المائدة ٤١ ، والبرهان ٢/٢٨١ .

وفى قوله تعالى « إذ يريكهم الله فى منامك قليلا »(1) ذكر الزركشى أنها عند الحسن من إطلاق اسم الحال على المحل لأن التقدير فى عينك واستبعد الزمخشرى هذا وقدر يعنى فى رؤياك .

إطلاق اسم الملزوم على اللازم :

١ـ قوله تعالى « صم وبكم فى الظلمات »(2) لأن الأصل عمى لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العمى .

إطلاق الفعل وإرادة مقاربته :

٢ـ قوله تعالى « قالوا يا نوح قد جادلتنا »(3)

قال الزمخشرى (أى أردت جدالنا وشرعت فيه) . وإنما جاء مجيئه إرادة الفعل بالفعل لأن الفعل يوجد بقدرة الفاعل وإرادته وقصده إليه ـ والمعروف مثل هذا وما ذكره هنا فى مفهوم العلاقة يجعله البلاغيون من السببية .

٤ـ قوله تعالى « من يهد الله فهو المهتدى »(4)

قال الزركشى : قال ابن عباس « من يرد الله هدايته » وهو أحسن رضى الله عنه لئلا يتحد الشرط والجزاء .

٣ـ قوله تعالى « والذين إذا أنفقوا »(5) أى أرادوا الإنفاق .

---

(1) الأنفال ٤٣ ، والبرهان ٢/٢٨٢ .

(2) الأنعام ٣٩ ، والبرهان ٢/[illegible] .

(3) هود ٣٢ ، والبرهان ٢/٢٩٥ .

(4) الأعراف ١٧٨ ، والبرهان ٢/٢٩٥ .

(5) الفرقان ٦٧ ، والبرهان ٢/[illegible] .

٤ ـ قوله تعالى « وإذا حكمتم بين الناس[١] » أى أردتم ،

٥ ـ قوله تعالى « وإذا قلتم فاعدلوا[٢] » أى أردتم القول .

إطلاق اسم العام وإرادة الخاص :

١ ـ قوله تعالى « إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين[٣] » أى عالمى زمانه ، ولا يصح العموم لأنه إذا فضل أحدهم على العالمين فقد فضل على سائرهم لأنه من العالمين فإذا فضل الآخرين على العالمين فقد فضلهم أيضا على الأول لأنه من العالمين فيصير الفاضل مفضولا ولا يصح .

٢ ـ قوله تعالى « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم[٤] » فإن الناس الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعد ذلك « إن الناس » ولأن الذين من الناس فلا يكون الثانى مستغرقا ضرورة خروج « الذين » منهم لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .

٣ ـ قوله تعالى « فإن كان له اخوة »[٥] أى أخوان فصاعدا .

٤ ـ قوله تعالى حكاية عن نبيه صلى الله عليه وسلم « وأنا أول

---

(١) النساء ٥٨ والبرهان ٢/٢٩٤ ، ومثلها الآية ٤٢ المائدة .
(٢) الأنعام ١٥٢ ، والبرهان ٢/٢٩٥ .
(٣) آل عمران ٣٣ ، والبرهان ٢/٢٧٢ .
(٤) آل عمران ١٧٣ ، والبرهان ٢/٢٧٢ .
(٥) النساء ١١ ، والبرهان ٢/٢٧٢ .

المسلمين[1] » وعن موسى « وأنا أول المؤمنين[2] » ولم يرد الكل لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولا مؤمنين .

٥ ـ قوله تعالى « كل له قانتون[3] » لأن المراد أهل طاعته لا الناس أجمعون .

٦ ـ قوله تعالى « الحج أشهر معلومات[4] » لأن المراد شهران وبعض الثالث .

٧ ـ قوله تعالى « كان الناس أمة واحدة »[5] لأن المراد نوح ومن معه أو آدم وحواء .

٨ ـ قوله تعالى « والشعراء يتبعهم الغاوون »[6] ولم يعن كل الشعراء .

٩ ـ قوله تعالى « وادخلوا الباب سجدا »[7] أى بابا من أبوابها .

قوله تعالى « وخضتم كالذى خاضوا »[8] لأنه عبر بالذى عن الذين

---

(١) الأنعام ١٦٣ .

(٢) الأعراف ١٤٣ ، والبرهان ٢/٢٧٢ .

(٣) البقرة ١١٦ ، والبرهان ٢/٢٧١ .

(٤) البقرة ١٩٧ والبرهان ٢/٢٧٣ .

(٥) البقرة ٢١٣ ، والبرهان ٢/٢٧١ .

(٦) الشعراء ٢٢٤ ، والبرهان ٢/٢٧٢ .

(٧) البقرة ٥٨ ، والبرهان ٢/٢٧٢ .

(٨) التوبة ٦٩ والبرهان ٢/٢٧١ ، وهذا من اطلاق الخاص وارادة العام .

ومن إطلاق العام وإرادة الخاص « وكذب به قومك » والمراد بعضهم .

إطلاق اسم المقيد على المطلق

قوله تعالى « تعالوا إلى كلمة سواء »(٢) والمراد كلمة الشهادة وهي عدة كلمات .

إطلاق الفعل والمراد مقاربته ومشارفته(١)

ومنه قوله تعالى « ونادى نوح ربه »(٢) هنالك دعا زكريا ربه(٣)

وقوله « إذ نادى ربه نداء خفيا »(٤)

والمعروف أن البلاغيين يجعلون هذا من قبيل السببية .

وقوله تعالى « فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون »(٥) والمعنى قاربوا

وقوله تعالى « لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم »(٦) أي حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها .

وقوله تعالى « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية »(٧) أي وليخش الذين إن شارفوا أن يتركوا .

---

(١) آل عمران ٥٤ ، والبرهان ٢/٢٧٠

(٢) هود ٤٥ .

(٣) آل عمران ٣٨ .

(٤) مريم ٣ ، وانظر البرهان ٢/٢٩٣

(٥) [illegible] والبرهان ٢/٢٩٣ .

(٦) الشعراء ٢٠١ ، والبرهان ٢/٢٩٣ .

(٧) النساء ٩ والبرهان ٢/٢٩٤ .

مجاز الزيادة :

قال الزركشي ولعله دعوى أولى بتحقيق في « هل يسمعونكم إذ تدعون » (1)

أن المجاز زيادة

ولقوله تعالى « ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم »

من مجاز الإضافة

١ ـ قوله تعالى « ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك » (2) أي على لسان رسلك

ومثله قوله تعالى « واختار موسى قومه » (3) أي من قومه

قال الزركشي : قالوا وإنما يحسن الحذف إذا كان فيه زيادة ومبالغة والحذوف الكلفة في القرآن على هذا النمط . وذهب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من المجاز لأنه استعمال اللفظ فيما وضع له ولأن الكلمة المحذوفة ليست كذلك وإنما التجوز في أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوبا إلى المضاف .

اطلاق اسم اليمين على المحذوف به : قول الله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم » (4) أي لا تجعلوا يمين الله مانعا لما تحلفون عليه من البر والتقوى بين الناس .

---

(1) الشعراء ٧٢ ، والبرهان ٢٧٨/٢ .

(2) آل عمران ١٩٤ ، والبرهان ٢٧٤/٢ .

(3) الأعراف ١٥٥ ، والبرهان ٢٧٤/٢ .

(4) البقرة ٢٢٤ ، والبرهان ٢٩٨/٢ .

اطلاق الأمر بالشيء للتلبس به والمراد دوامه :

قوله تعالى « يأيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله »[١]

من مجاز المجاز قوله تعالى « ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله »[٢]

قال الزركشي : ان حمل على ظاهره كان من مجاز المجاز لأن قوله لا إله إلا الله مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ ، والتعبير بلا إله إلا الله عن الوحدانية من مجاز التعبير بالقول عن المقول فيه والأول من مجاز السببية لأن توحيد اللسان مسبب عن توحيد الجنان .

ومن اطلاق اسم الكلمة على المتكلم قوله تعالى « لا تبديل لكلمات الله »[٣] أي لمقتضى عذاب الله ، وقوله تعالى « إن الله يبشرك بكلمة منه »[٤] تجوز بالكلمة عن المسيح لكونه تكون بها من غير أب بدليل قوله « وجيها في الدنيا والآخرة » ولا تتصف الكلمة بذلك .

ومن إطلاق الاسم على المسمى « ماتعبدون من دونه الا أسماء »[٥] أي مسميات .

---

(١) النساء ١٣٦ ، والبرهان ٢/٢٩٦ .

(٢) المائدة ٥ والبرهان ٢/٢٩٨ .

(٣) يونس ٦٤ .

(٤) آل عمران ٤٥ والبرهان ٢/٢٩٧ .

(٥) يوسف ٤٠ .

ومن اطلاق اسم المقول على القول قوله تعالى « قل لو كان معه آلهة كما يقولون (١) وقوله « سبحانه وتعالى عما يقولون » (٢) أى عن مدلول قولهم .

ومن إقامة الأمر مقام الخبر قوله تعالى ﴿ اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم ﴾ (٣) أى نحمل .

تم بحمد الله وتوفيقه القسم الثانى من البيان عند الشهاب .

المدينة المنورة فى

ربيع الثانى ١٤٠٤ هـ

يناير ١٩٨٤م

---

(١) الاسراء ٤٢ .

(٢) الاسراء ٤٣ .

(٣) العنكبوت ١٢ ، والبرهان ٢/ ٢٩٠ .

أهم المصادر والمراجع

١ – الإتقان في علوم القرآن – السيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢ – الأحكام في أصول الأحكام – الآمدي ط. أولى [illegible] هـ .

٣ – الأحكام في أصول الأحكام – ابن حزم الأندلسي – مطبعة العاصمة مصر .

٤ – ارشاد الفحول – محمد بن علي الشوكاني – ط مصطفى الحلبي سنة [illegible] .

٥ – اسرار البلاغة – عبد القاهر الجرجاني – مطبعة صبيح – الطبعة السادسة .

٦ – الاشارة الى الايجاز في بعض أنواع المجاز – عز الدين بن عبد السلام – ط دار الفكر دمشق .

٧ – اصول السرخسي – ط دار المعرفة بيروت سنة ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م .

٨ – اعجاز القرآن – الباقلاني – تحقيق السيد أحمد صقر – ط دار المعارف بمصر .

٩ – أمالي المرتضى – تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم – ط عيسى الحلبي ١٣٧٣ هـ .

١٠ – البحر المحيط – أبو حيان – ط دار الفكر لبنان سنة ١٣٩٨ هـ الطبعة الثانية .

١١ – بدائع الفوائد – ابن القيم – ط دار الكتاب العربي لبنان .

١٢ – بديع القرآن – ابن أبي الأصبع – تحقيق حفني شرف – ط دار النهضة مصر .

١٣ – البرهان في علوم القرآن – الزركشي – تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، ط دار المعرفة لبنان طبعة ثانية [illegible]

١٤ - بغية الإيضاح عبد المتعال الصعيدي المطبعة النموذجية ط خامسة.

١٥ - البلاغة القرآنية - د. محمد أبو موسى - ط دار الفكر العربي القاهرة.

١٦ - تأويل مشكل القرآن - ابن قتيبة - تحقيق السيد أحمد صقر ط الحلبي.

١٧ - تجريد البناني - المطبعة الأميرية الطبعة الثالثة سنة ١٣١٢ هـ.

١٨ - التصوير البياني - د. محمد أبو موسى - ط دار التضامن الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ.

١٩ - تفسير أبي السعود مع تفسير الرازي طبع [illegible].

٢٠ - تفسير البيضاوي - طبع الحلبي الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨ هـ.

٢١ - التفسير القيم لابن القيم - جمع محمد الندوي - ط دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٣٩٨ هـ.

٢٢ - التفسير الكبير - الإمام الرازي - ط دار الفكر لبنان.

٢٣ - تفسير النهر الماد لأبي حيان مع البحر المحيط ط دار الفكر لبنان سنة ١٣٩٨ هـ.

٢٤ - تلخيص البيان الشريف الرضي - تحقيق محمد عبد الغني حسن ط عيسى الحلبي سنة ١٩٥٥ م.

٢٥ - ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ط دار المعارف طبعة ثالثة بمصر.

٢٦ - الحاشية الجديدة على شرح عصام الفريدة القليوبي - طبع دار السعادة ١٣٠٨ هـ.

٢٧ - حاشية حسن حلبي على المطول طبع [illegible] مصر.

٢٨ - حاشية السيد الشريف على الكشاف ط دار [illegible] لبنان.

٢٩ - حاشية السيد على المطول [illegible] المطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠ هـ.

٣٠ - حاشية السيلكوتي على المطول ط استانبول ١٣٠١ هـ.

٣١ ـ حاشية الشمس الانبابي وتقريره ـ طبع مطبعة السعادة ١٣٣١ هـ مصر .
٣٢ ـ الخصائص ـ ابن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ط دار الهدى بيروت .
٣٣ ـ دلائل الاعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق محي الدين عبد الحميد .
٣٤ ـ روح المعاني ـ الألوسي ـ ط بيروت .
٣٥ ـ سر الفصاحة ـ ابن سنان الخفاجي ـ المطبعة الرحمانية سنة ١٣٥٠ هـ ط أولى .
٣٦ ـ شروح التلخيص مطبعة عيسى الحلبي مصر .
٣٧ ـ الصناعتين ـ أبو هلال العسكري ـ طبع عيسى الحلبي ، ومحمد صبيح .
٣٨ ـ الطراز ـ العلوي ـ ط دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٠ هـ .
٣٩ ـ العمدة ـ ابن رشيق ـ ط دار الجيل لبنان الطبعة الرابعة .
٤٠ ـ فتح الجليل ـ الشيخ زكريا الأنصاري ـ مخطوط برقم ٢٢٧ تفسير مكتبة الأزهر .
٤١ ـ الفوائد المشوق الى علوم القرآن ـ ابن القيم ـ ط دار الكتب العلمية بيروت .
٤٢ ـ في الأسلوب القرآني ـ د. فتحي عامر ـ منشأة المعارف اسكندرية سنة ١٩٧٦ م .
٤٣ ـ الكشاف ومعه الانصاف ط دار المعرفة لبنان .
٤٤ ـ المثل السائر ـ ابن الأثير ـ ط مصطفى الحلبي ١٣٥٨ هـ .
٤٥ ـ المجاز واثره في الدرس اللغوي د. محمد بدري عبد الجليل طبع دار الجامعات اسكندرية .
٤٦ ـ المزهر في علوم اللغة ـ السيوطي ـ طبع عيسى الحلبي مصر .

٤٧ – المصباح – السيد الشريف – تحقيق د. التكلاوى سنة ١٩٧٧ م .
٤٨ – المطول على التلخيص – التفتازانى – مطبعة احمد كامل سنة ١٣٣٠ هـ .
٤٩ – المعانى الثانية فى أسلوب القرآن الكريم – د. فتحى عامر – طبع اسكندرية .
٥٠ – مغنى اللبيب – ابن هشام – طبع باكستان الطبعة الأولى سنة ١٣٦٩ هـ .
٥١ – مفتاح العلوم – السكاكى – ط دار الكتب العلمية بيروت .
٥٢ – المفردات فى غريب القرآن – الراغب الأصفهانى – ط مصطفى الحلبى مصر .
٥٣ – نهاية السول شرح منهاج الوصول – الأسنوى – ط محمد صبيح .

ثبت بتصحيح أهم الغلطات التى فات التصحيح استدراكها

(تصـويب المقدمة)

الصفحة	السطر	الصواب	الصفحة	السطر	الصواب
١٢	هامش ١	ارشاد	٤١	١	نقل الكلمة
٢٥	٣	بينهما	٤٣	١٠	أجمع
٣٣	٧	باعتبار تغير	٤٤	١٦	مشعرا
٣٤	٩	الذي هو	٤٦	٣	يشتركون
٣٨	٤	بذل	٤٧	١١	وانما تمطر
٣٨	٣	كالخنفقيق	٥٠	٥	الشافعية
٣٩	١٣	لقاءك	٥٨	١	الحقيقة
٤٠	٥	السيوطي فائدة	٦٢	١٢	اثنتى عشرة
٤٠	١٧	وتوكيد	٦٤	٨	تحدث عن

(تصويب الكتاب)

الصفحة	السطر	الصواب	الصفحة	السطر	الصواب
٢٣	١٠	بالقدرة	١٠٢	٩	المحيا
٢٤	٩	يتصور	١٠٥	١٠	خلت منه
٢٦		يوضع هامش ٥ بعد	١١٣	١	قول
		٤ مباشرة	١١٥	١	الظرفية
٣٠	هامش ٤	وانتقده أبو	١٢٤	٣	آيات
٣١	٥	فمثل اجراس	١٣٩	٧	في محله الا أن يقال
٣٣	٤	فاختنتهم	١٦٢	٤	يعاند
٣٩	٦	آنفا	١٦٦	١٢	ثاب
٤٦	١٢	يرضى	١٦٨	٤	قال
٧١	٢٠	المراد	١٧٢	١٠	متصور
٨٨	هامش ٥	الاسماع	١٧٣	١٢	المراد
٩٢	١١	ويعقب	١٧٧	٥	عنها: مسائل عنها
٩٣	١٥	الحكم	١٩٥	١٣	يسمعون
٩٩	٨	مذكورا	١٩٦	٤	متباينان

ص	س	الصواب
٢٠٧	١٣	لمقابلة
٢٠٧	١٣	يرجع وبال الاستهزاء
٢١٥	١	الم تر الى الذين
٢٣٢	٧	عدوا وحزنا
٢٥٢	١٤	المخصوصة
٢٦٩	١٩	صفد
٢٧١	١٠	بما فيها
٢٨٢	١٦	على صاحبه
٢٨٦	٣	من في السموات
٢٨٦	٩	ولا يلزم
٢٩٣	٥	ان المراد
٢٩٥	١٣	بالمشارفة
٣٠٣	٨	لقوله
٣٠٤	٨	لأمر محقق
٣٠٥	١٧	فانا قرأت
٣٠٧	٧	لكون
٣١٣	الاخير	بالشيء
٣١٤	١٦	نحن اقرب

ص	س	الصواب
٣١٧	٨	كان من المقربين
٣٤٥	٣	بأن المراد
٣٦٥	الاخير	من كونه كناية
٣٧٣	١٢	كهو عنده
٣٧٣	١٢	فهو عنده
٣٧٤	١٢	قرء
٣٧٧	٢	القصد
٣٩١	١٤	بالكتابة
٣٩٢	٤	يوجب
٤٠١	١٢	فالمس
٤٠٦	١١	على
٤١٠	١	أو قسم
٤٣٥	٥	لما سواه
٤٥٤	١٠	وأما جملة حالا
٤٦٤	٨	اذ المتخاصمان
٤٨١	١٣	أو سببية
٤٩٩	٥	ليحسن
٥٠٢	١٦	وجه
٥١١		يحذف السطران الاخيران

فهرس الموضوعات

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٣٢٢

مكتبة لسان العرب
أ علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com